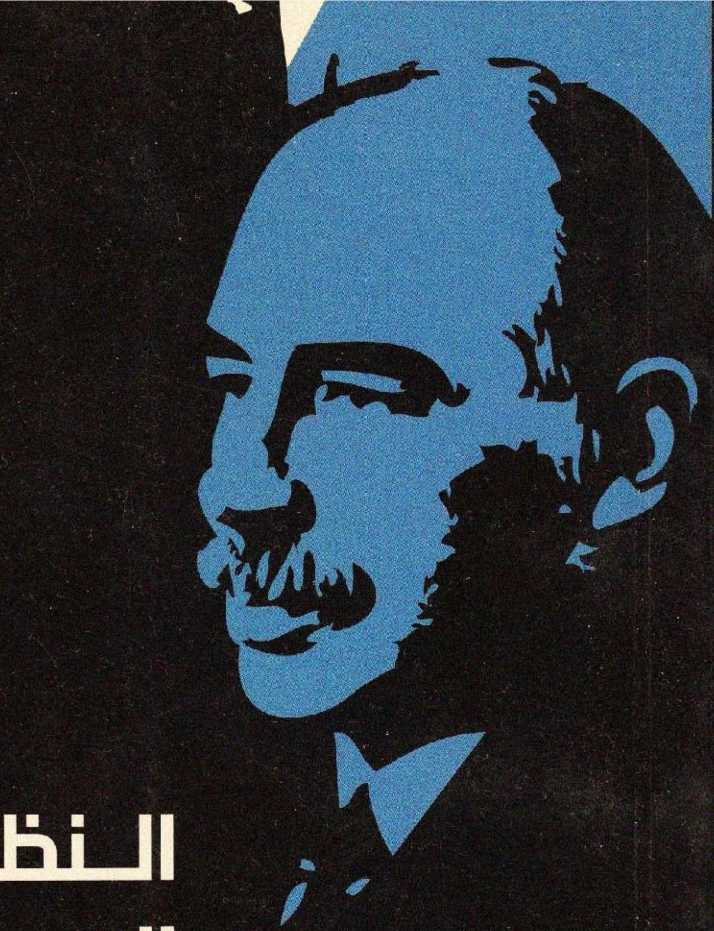
علي مولا

تقديم
بول كروجمان
الحائز على نوبل للاقتصاد
2008



النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود

جون مينارد كينز

ترجمة: إلهام عيداروس



نبـــذة عن المؤلف

ولد چون ماينارد كينز في كامبريدچ عام 1883، لـچون نيڤيل كينز، وهو أكاديمي عمل مسؤولا إداريا بالجامعة، أما أمه فكانت من أوائل النساء اللاتي درسن في الجامعة. تلقى كينز تعليمه الثانوي في إيتون، والجامعي في كينجز كولدچ. التحق بالخدمة المدنية عام 1906، فعمل لمدة ثلاث سنوات في إدارة شؤون الهند، وعاد إلى كامبريدچ عام 1909 زميلا في كينجز كولدچ وبقى هناك حتى وفاته.

First published in English by Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited under the title The General Theory of Employment, Interest and Money by John Maynard Keynes. This Edition has been translated and published under license from Palgrave Macmillan. The Author has asserted his right to be identified as the author of this work.

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود

(ح) هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود

جون ماينارد كينز

(ح) حقوق الطبع محفوظة

هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)

الطبعة الأولى 1431 هـ - 2010م.

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود/ تأليف: جون ماينارد كينز؛ ترجمة: إلهام عيداروس - ط1 - أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2010.
504ص: 15.9×22.9سم

تدمك: 6 - 039 - 490 - 977 - 978
1 - الاقتصاد - نظريات. أ. عيداروس، إلهام.(مترجم) ب. خطاب، عبد الله شحاتة (مراجع الترجمة)

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي

The General Theory of Employment, Interest, and Money
John Maynard Keynes

© 1973 , 2007 copyright by The Royal Economic Society

info@Kalima.ae
www.kalima.ae

KALIMA

ص.ب: 2380 أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 26314468 971 + ، فاكس: 26314462 971 +

دار العين للنشر

www.elainpublishing.com

97 كورنيش النيل - روض الفرج - القاهرة، تليفون: 24580360 2+ فاكس: 24580955 2+

إن هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما تعبّر آراء الكتاب عن مؤلفها.

حقوق الترجمة العربية محفوظة لكلمة.
يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيها التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود

چون ماينارد كينز

ترجمة

إلهام عيداروس

مراجعة

د. عبد الله شحاتة خطاب

كلمة
KALIMA
دار العين للنشر

شكر من المترجمة

أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لأصدقائي وزملائي وأساتذتي ياسر علوان وعيداروس القصير ولميس النقاش وأحمد حسان وغادة طنطاوي وصلاح العمروسي ود. محمود عبد الفضيل، الذين أعانوني على فهم هذا الكتاب ونقله إلى العربية بأفضل ما أستطيع.

وأود أن أشكر أيضا أصدقائي يارا شاهين وسارا نجيب ونادية الجندي ووليد سليم وهالة جلال وأحمد فاروق ومحمد المزروعي ودينا عمار وحسن صابر وألفت علام ونادين شمس ومايكل فريشكوف، على مساعدتي على إنجاز هذا الكتاب بطرق متنوعة.

إلهام عيداروس

المحتويات

مقدمة عامة

تمثل هذه الطبعة القياسية الجديدة من الكتابات المجمعة لجون مايناد كينز (*The Collected Writings of John Maynard Keynes*) العمل التذكاري الذي تقدمه الجمعية الاقتصادية الملكية (Royal Economic Society) لكينز. فقد كرس جزءًا كبيرًا من حياته الحافلة جدًا لهذه الجمعية. في عام 1911؛ أصبح وهو في الواحد والعشرين من العمر محرر دورية (*Economic Journal*) خلفًا لإدچوورث Edgeworth. وبعد عامين صار أمين السر أيضًا، وبقي متوليًا هذين المنصبين دون انقطاع حتى نهاية حياته تقريبًا. صحيح أن إدچوورث عاد ليساعده في التحرير منذ 1919 إلى 1925؛ إلا أن ماكجريجور MacGregor ، أخذ موقع إدچوورث حتى 1934، حين خلفه أوستن روبنسون Austin Robinson ، واستمر في مساعدة كينز حتى عام 1945. لكن خلال كل هذه السنوات تولى كينز نفسه المسئولية الأساسية واتخذ القرارات الرئيسية الخاصة بالمقالات التي تنشر في دورية *Economic Journal* ، دون توقف ما خلا عدد واحد أو اثنين حين كان مريضًا بشدة عام 1937. وقبل وفاته وقت عيد الفصح عام 1946، بأشهر قليلة، تم انتخابه رئيسًا فسلم مسئولياته التحريرية إلى روي هارود Roy Harrod ، وأمانة السر إلى أوستن روبنسون.

وفي سياق وظيفته المزدوجة كمحرر وأمين سر، لعب كينز دورًا أساسيًا في صياغة سياسات الجمعية الاقتصادية الملكية. ويعود الفضل إليه إلى حد كبير في البدء في بعض أنشطة النشر الأساسية للجمعية كنشر طبعة حررها سرافا Srafa ، من أعمال ريكاردو Ricardo ، وطبعة حررها ستارك Stark ، من الكتابات الاقتصادية لبنتام Bentham ، وتلك التي حررها جوليبود Guillebaud ، من أعمال مارشال Marshal؛ بالإضافة إلى عدد كبير من المطبوعات التي سبق نشرها في الثلاثينيات من القرن العشرين.

حين توفي كينز عام 1946، كان من الطبيعي أن ترغب الجمعية الاقتصادية الملكية في إحياء ذكراه. وربما كان من الطبيعي بنفس الدرجة أن تختار الجمعية أن تحيي ذكراه عن طريق إصدار طبعة من أعماله الكاملة. كينز نفسه كان يستمتع دائمًا بالطباعة الفاخرة، والجمعية -بمساعدة السادة ماكميلان Macmillan، في النشر ومطابع جامعة كامبريدج – كانت تواقة إلى إعطاء كتابات كينز شكلا دائما يليق به.

ستنشر الطبعة الحالية أكبر قدر مستطاع من أعماله في مجال الاقتصاد. ولن تتضمن أي مراسلات خاصة أو شخصية ولن تنشر الرسائل التي بحوزة أسرته؛ فهذه الطبعة مهتمة بكينز كعالم اقتصاد.

تقع كتابات كينز في خمس فئات رئيسية. أولاً: الكتب التي كتبها ونشرها ككتب. ثانيًا: مجموعات من المقالات والكتيبات التي وضعها بنفسه أثناء حياته (مقالات في الإقناع *Essays in Persuasion* ومقالات في السيرة *Essays in Biography*). ثالثًا: كم كبير من الكتابات المنشورة لكنها غير مجمعة – مقالات ورسائل كتبت لصحف، والمقالات التي نشرت في دوريات واحتوتها مجموعته التي وضعت في مجلدين، والعديد من النشرات. رابعًا: كتابات قليلة لم تنشر من قبل. خامسًا: مراسلات مع غيره من الاقتصاديين والأشخاص المهتمين بالاقتصاد أو الشئون العامة.

ستحاول هذه السلسلة أن تنشر سجلاً كاملاً لأعمال كينز المهمة كعالم اقتصاد. ونهدف إلى نشر كل الفئات الأربع الأولى المذكورة فيما سبق بأكملها. أما الاستثناء الوحيد فهو عدد قليل من المقالات المنشورة في أكثر من مكان في نفس الوقت والتي كتب فيها كينز نفس المادة تقريبًا لتنشر في عدة صحف أو في عدة دول بدون اختلافات مهمة أو أساسية. في هذه الحالات، ستنشر هذه السلسة واحدة فقط من النسخ المختلفة عن طريق اختيار أكثرها إثارة للاهتمام.

أما نشر مراسلات كينز الاقتصادية فلا مناص من أن يكون انتقائيًا. ففي عصر الآلة الكاتبة وخزانة الملفات، وخاصة في حالة هذا الرجل شديد النشاط والانشغال، يستحيل نشر كل قصاصة ورق أملاها على أحد حول مسألة غير مهمة أو مؤقتة. لكننا نهدف إلى جمع ونشر أكبر قدر ممكن من المراسلات التي قام كينز فيها بتطوير

أفكاره في سياق مناقشاته مع زملائه الاقتصاديين؛ بالإضافة إلى المراسلات الأكثر أهمية المكتوبة عندما كان كينز في قلب الشئون العامة.

وبعيدًا عن كتبه المنشورة، تمثلت المصادر الأساسية لمن أعدوا هذه السلسلة في مصدرين اثنين. أولاً: قيام كينز في وصيته بجعل ريتشارد كان Richard Kahn، منفذًا لوصيته ومسئولاً عن أوراقه الاقتصادية. وقد وضعت هذه الأوراق في مكتبة مارشال بجامعة كامبريدچ وأتيحت للاستخدام عند عمل هذه الطبعة. لم يكن لكينز سكرتيرًا حتى عام 1914، وكانت أوراقه الأولى بالأساس عبارة عن خطابات مهمة كتبها بخط يده واحتفظ بها. وفيما يتعلق بتلك المرحلة، تتمثل معظم المراسلات التي بحوزتنا في كتابات تلقاها أكثر من الكتابات التي كتبها. خدم كينز في وزارة المالية خلال الأعوام (1914–1918) و(1940–1946)، ومع فتح السجلات الرسمية للإطلاع العام صار الكثير مما كتبه متاحًا. ومن عام 1919، وحتى ما بقي من حياته، كان لكينز سكرتير يساعده، وقد تولت السيدة ستيفنز Stevens، هذه الوظيفة لسنوات طوال. ولهذا يتوفر لدينا في معظم الحالات النسخ الكربونية من خطاباته الشخصية وأصول الخطابات التي تلقاها في آخر خمسة وعشرين عامًا من حياته العملية.

بالطبع حدث أن كتب كينز بخط يده في بعض الأوقات خلال هذه الفترة. في بعض هذه الحالات – وبمساعدة من كان يتراسل معهم – تمكنا من جمع كلا الجانبين من بعض النقاشات المهمة، وكنا مهتمين – لنكون منصفين مع كلا الجانبين – بأن تُنشر كتابات كلا المتراسلين كاملة.

أما المصدر الرئيسي الثاني، فمجموعة من سجلات القصاصات التي حفظتها والدة كينز، فلورنس كينز Florence Keynes، زوجة نيڤيل كينز Neville Keynes، عبر سنوات طوال. ومنذ عام 1919، أحتوت سجلات القصاصات هذه على كل كتابات كينز التي تتناول أمورًا طارئة، وكل رسائله للصحف تقريبًا ومقدارا كبيرا من المواد التي تساعد المرء على أن يرى ليس ما كتبه فقط وإنما ردود أفعال الآخرين عليه أيضًا. وبدون سجلات القصاصات هذه التي كانت محفوظة بعناية بالغة، كانت مهمة أي محرر لأعماله أو كاتب لسيرته ستكون أصعب بكثير جدًا.

تتمثل خطة الطبعة، كما هو مستهدف الآن، في الآتي: ستتكون من خمسة

وعشرين مجلدًا، بحيث تكون الثمانية مجلدات الأولى منها لكتب كينز المنشورة بالفعل بدءًا من المالية والعملة الهندية *Indian Currency and Finance*، الصادرة عام 1913، وحتى النظرية العامة *The General Theory*، الصادرة عام 1936؛ بالإضافة إلى كتابه رسالة في الاحتمالات *Treatise on Probability*. وبعد ذلك سيأتي في المجلدين رقم 9 و10 مقالات في الإقناع ومقالات في السيرة لتمثل مجموعات المقالات التي أعدها كينز بنفسه. ستختلف مقالات في الإقناع عن الطبعة الأصلية في ناحيتين: أولا، ستحتوي النصوص الكاملة للمقالات أو الكراسات المتضمنة فيه ولن تتضمن (على العكس من الطبعة الأصلية) النسخ المختزلة من هذه المقالات. ثانيا، ستضيف مقالاً أو اثنين أحدث لهما نفس الطابع الذي للمقالات التي وضعها كينز في المجموعة الأصلية. وبالنسبة إلى مقالات في السيرة؛ سنضيف دراسة واحدة عن سيرة أخرى أو دراستين كتبها كينز بعد عام 1933.

تأتي بعد ذلك أربعة مجلدات، من 11 إلى 14، من المراسلات والمقالات الاقتصادية، ومجلد واحد للكتابات الاجتماعية والسياسية والأدبية. سنُدخل في هذه المجلدات ذلك القسم من مراسلات كينز الاقتصادية شديدة الارتباط بالمقالات الموجودة فيهما.

أما المجلدات التسعة التالية، وفقا لتقديرنا حاليًا، فستتناول أنشطة كينز خلال الأعوام التي تبدأ مع بدايات توليه مناصب عامة في عام 1905، وحتى وفاته. وفي كل مرحلة من المراحل التي نقترح تقسيم هذه المادة إليها، ستنشر في المجلد المعني كتابات كينز الأكثر ارتباطًا بوقت كتابتها والتي لم ينشر أي منها من قبل ومراسلاته المتعلقة بهذه الأنشطة والمواد والمراسلات الأخرى الضرورية لفهم أنشطة كينز. تقوم إليزابيث جونسون Elizabeth Johnson، مع دونالد موجريدج Donald Moggridge، بتحرير هذه المجلدات، وتتمثل مهمتهما في تتبع وتفسير أنشطة كينز بشكل كافٍ لجعل المادة مفهومة بشكل كامل للجيل الأحدث. وحتى يحقق هذا العمل المزيد من التقدم، لا نستطيع أن نقول بدقة ما إذا كانت هذه المادة ستوزع على تسعة مجلدات كما نعتقد الآن، أو ما إذا كانت ستحتاج إلى أن تمتد لمجلد أو اثنين إضافيين. وسيكون هناك مجلد أخير للسيرة والفهرست.

كان المسئولون عن هذه الطبعة هم: اللورد كان، والذي تمكن بصفته منفذ وصية

اللورد كينز وصديقه الحميم لسنوات طوال من المساعدة في تفسير الأمور التي كانت ستبقى غير مفهومة لولاه، والسير روي هارود، الذي كتب سيرته، وأوستن روبنسون الذي كان المحرر المشارك مع كينز لدورية *Economic Journal*، وخليفته كأمين سر الجمعية الاقتصادية الملكية. وقد قامت بالمهام التحريرية الأولية إليزابيث چونسون، والتحق بها أخيرًا في تولي هذه المسئولية دونالد موجريدچ. وساعدتهما في أوقات مختلفة چانيت ثيسلثوايت Janet Thistlethwaite والسيدة ماكدونالد MacDonald التي كانت مسئولة في الأصل عن ترتيب وتصنيف ملفات أوراق كينز، وچوديث ماسترمان Judith Masterman، التي عملت على هذه الأوراق لسنوات طوال مع السيدة چونسون، وأخيرًا ساعدتهما سوزان ويلشر Susan Wilsher، ومارجريت باتلر Margaret Butler وباربارا لوي Barbara Lowe.

مقدمة المحرر

"انشغلت كثيرًا بالعلاقات السببية – إن جاز هذا القول – الكامنة وراء تطور قناعاتي من الموقف الكلاسيكي وصولاً لآرائي الحالية، وبالترتيب الذي تطورت به المشكلة في ذهني. قد يرى البعض أنني أتكلم بنبرة خلافية ليس لها داع، لكن ذلك يعود في الواقع إلى أهمية الأشياء التي كنت أؤمن بها من وجهة نظري، وأهمية لحظات التحول التي مررت بها ومثلت لحظات استنارة بالنسبة إليّ... فلا يُذكَر الطلب الفعال، أو بشكل أكثر دقة، جدول الطلب على الناتج ككل؛ إلا بالمقدار الذي يكون متضمنًا في المضاعف. إن أكثر ما يدهشني من الناحية التاريخية هو الاختفاء التام لنظرية العرض والطلب على الناتج ككل – أي نظرية التشغيل – بعد أن كانت لمدة ربع قرن أكثر شيء يُناقَش في علم الاقتصاد. لقد مثل إدراكي المفاجئ لذلك أحد أهم التحولات بالنسبة إليّ بعد نشر كتابي رسالة في النقود *Treatise on Money*. ولم يحدث هذا إلا بعد أن صارحت نفسي بالقانون النفسي القائل: إن الفجوة بين الدخل والاستهلاك تزداد مع زيادة الدخل. كان لهذا الاستنتاج بالغ الأهمية في التأثير على تفكيري لكن لا يبدو أنه – في صياغته هذه – كان بهذه الأهمية بالنسبة إلى الآخرين. ثم جاء بعد ذلك بمدة طويلة مفهوم الفائدة كمقياس لتفضيل السيولة، والذي صار واضحًا تمامًا في ذهني لحظة أن فكرت فيه. وأخيرًا، وبعد الكثير من التشوش والعديد من المسودات، رَبَط التعريف الصحيح للكفاية الحدية لرأس المال أحدهما بالآخر".

بهذه الكلمات، أخبر كينز في صيف عام 1936، ر. ف. هارود، بتطور أفكاره باتجاه "النظرية العامة" (1).

(1) خطاب من كينز إلى هارود في الثلاثين من أغسطس 1936. يوجد هذا الخطاب كاملاً في المجلد رقم 13.

تكمن مصادر النظرية العامة في عدم رضاء كينز عن رسالة في النقود وقت نشرها[1]، وفي فترة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي العالمي الطويل الذي تلا العام 1929، وفي التحفيز الذي أثاره "السيرك" الذي أقامه بعض الاقتصاديين الشبان في كامبريدج الذين شرعوا في الاجتماع بعد نشر رسالة في النقود بسرعة لمناقشة وتحليل مجلديها. لقد مثلت النقاشات التي دارت داخل هذه المجموعة، والتي رواها له ريتشارد كان، أساس المرحلة الانتقالية الأولى بين رسالة في النقود والنظرية العامة[2].

سرعان ما تُبعت هذه المرحلة بالتزام كينز الصريح بمراجعة الأسس النظرية لرسالة في النقود والتي لم تتعامل مع التقلبات في الناتج إلا بشكل عرضي. ولذلك نوه كينز في التصدير الذي كتبه للطبعة اليابانية من رسالة في النقود، وتاريخه أبريل 1932، إلى أنه، بدلاً من مراجعة رسالة في النقود، يعتزم "نشر كتاب قصير ذي طبيعة نظرية بحتة لتعزيز وتصحيح الأساس النظري لآرائي الموجودة في الكتاب الثالث والرابع"[3]. صار هذا الالتزام أوضح في خريف 1932، حين غيّر كينز عنوان مقرر محاضراته من "النظرية البحتة للنقود The Pure Theory of Money" كما كان منذ خريف 1929، إلى "النظرية النقدية للإنتاج The Monetary Theory of Production"، وهو العنوان الذي استمر عليه حتى 1934. اهتمت هذه المحاضرات بالتقلبات في الناتج ككل واشتملت على أصول مفهوم تفضيل السيولة، رغم أنه لم يأخذ الشكل المستخدم في النظرية العامة إلا في خريف 1933.

ظهرت الدلائل المنشورة الرئيسية على الاتجاه الذي كان تفكير كينز يأخذه بين رسالة في النقود والنظرية العامة عام 1933، في شكل مقال بعنوان "النظرية النقدية للإنتاج The Monetary Theory of Production" وكتيب "سبل الرخاء *The Means to Prosperity*" ومقال "المضاعِف The Multiplier"

(1) انظر على سبيل المثال، خطابه إلى والدته في الرابع عشر من سبتمبر 1930، في (ج. م. ك. JMK، المجلد الخامس، صفحة xv).

(2) هناك ملاحظة حول هذا السيرك وكل الأوراق التي بقت منه في المجلد رقم 13.

(3) (ج. م. ك.، المجلد الخامس، ص xxvii).

(والمتضمن في الطبعة الأمريكية من سبل الرخاء) وموجز عن سيرة ت. ر. مالتس T R Malthus [1]، وتناولت هذه الكتابات الموضوع من زاوية التقلبات في الناتج ككل واتضح فيها استياءه من النظرية السائدة.

وهكذا كانت الكتل الأساسية في هيكل النظرية العامة تتراكم بشكل مطرد منذ عام 1932. وقد كانت كلها موجودة – ما عدا فكرة الكفاية الحدية لرأس المال – بحلول ربيع 1934، كما هو واضح من مسودات تلك الفترة ومن ورقة عمل أعدها كينز أثناء زيارته لأمريكا في مايو ويونيو[2].

لكن النص النهائي لم يكتب إلا أثناء صيف 1934، وبحلول الخريف كان كينز يلقي محاضراته التي صار اسمها "النظرية العامة للتشغيل" من الأوراق المعدة للطباعة النهائية.

ورغم ذلك، دارت نقاشات وتمت إعادة كتابة المسودات لمدة عام آخر قبل النشر. فقد أرسل كينز المسودات النهائية للكتاب إلى ر. ف. كان وجوان روبنسون Joan Robinson ور. ف. هارود ور. ج. هاوتري R. G. Hawtry، وأصغى لتعليقاتهم والتعديلات التي اقترحوها موضحًا وجهة نظره بوضوح حين رفض أن يتبنى ما اقترحوه[3]. وهكذا لم يظهر الكتاب في فبراير 1936، بسعر 5 شلنات، لتشجيع الطلاب على شرائه إلا بعد خمس سنوات تقريبًا من التحضير المكثف.

استمرت النقاشات، والخلافات أحيانًا، بعد النشر بالطبع. لقد شجع كينز نفسه على حدوث هذا النقاش للأسباب التي وضعها فيما يلي[4]:

> إن تعلقي بالأساس البسيط نسبيًا للأفكار التي بنيت عليها نظريتي أكبر من الصيغ المحددة التي جسدتها فيها، ولا أرغب في أن تتبلور هذه الصيغ عند هذه المرحلة من النقاش. فلو صارت الأفكار الأساسية البسيطة مألوفة ومقبولة، سيكشف الوقت والخبرة والتعاون بين عدد من العقول عن أفضل طريقة للتعبير عنها.

---

(1) "النظرية النقدية للإنتاج" موجود في المجلد الثالث عشر، و"سبل الرخاء" في المجلد الخامس عشر (vi)، i و"روبرت مالتوس: أول اقتصاديي كامبريدج Robert Malthus: The First of the Cambridge Economists" في المجلد العاشر، الفصل الثاني عشر.

(2) ستظهر هذه الورقة في المجلد الثالث عشر.

(3) تظهر هذه المراسلات المرتبطة بمسودات النظرية العامة ونصها النهائي في المجلد الثالث عشر.

(4) انظر مقال كينز "النظرية العامة للتشغيل" (1937)، ويوجد هذا المقال في المجلد الرابع عشر.

وبهذه الروح، دخل كينز في كم كبير من المراسلات مع أشخاص تناولوا أفكاره بالنقد والشرح والإزادة[1] . علاوة على ذلك، كانت أفكاره تتغير مع تطور النقاش، وبحلول أغسطس 1936، كتب إلى ر. ج. هاوتري ما يلي[2] :

> قد أذكر أنني أفكر في إنتاج ما يمكن تسميته بهوامش لكتابي السابق في غضون السنة القادمة أو نحوها، وذلك لتناول الانتقادات المختلفة والنقاط المتعددة التي في حاجة إلى مزيد من الإيضاح. بالطبع يحتاج الكتاب حقًا لإعادة كتابة وصياغة؛ إلا أن حالتي الذهنية لم تتغير بما يكفي بعد لأكون في وضع يسمح لي بعمل ذلك. لكنني من ناحية أخرى قادر على تناول نقاط بعينها.

لدينا من هذه الفترة مسودة لقائمة المحتويات لكتاب عنوانه "هوامش للنظرية العامة للتشغيل والنقود – Footnotes to *The General Theory of Employment, Interest, and Money*" وهو عنوان يعكس أول مسودة لقائمة المحتويات يعدها بعد كتاب الآثار الاقتصادية للسلام *Economic Consequences of the Peace*[3]. وقد استخدم هذا العنوان أيضًا في محاضراته التي ألقاها في كامبريدج في ربيع 1937، والتي بقيت منها مسودات محاضرتين[4]. يبدو حقًا أنه كان يتقدم بدرجة كبيرة نحو الخروج من النظرية العامة بحلول ذلك الوقت، فقد أخبر "جوان روبنسون" في أبريل 1937، بما يلي:

> أحاول بالتدريج أن أنظر للكتاب من الخارج، وأتلمس طريقي نحو خطوط جديدة في التفسير. ربما سترين ما يدور في ذهني في محاضراتي القادمة.

للأسف لم تتجاوز "الهوامش" المقترحة إطار المحاضرات؛ فقد عاني كينز من أزمة قلبية حادة في أوائل صيف 1937، و لم يتمكن من العودة للعمل بنفس إيقاعه

---

(1) تظهر هذه المراسلات كاملة في المجلد الرابع عشر.

(2) خطاب من كينز إلى ر. ج. هاوتري بتاريخ 31 أغسطس 1936. يوجد هذا الخطاب كاملاً في المجلد الرابع عشر.

(3) انظر مراجعة الاتفاقية *A Revision of the Treaty* (جون ماينارد كينز، المجلد الثالث)، ص xiii.

(4) توجد في المجلد الرابع عشر.

القديم على الإطلاق حتى اندلعت الحرب عام 1939، لكن حينها توجهت طاقاته إلى وجهات أخرى. من المستحيل أن نخمن كيف كان كينز سيعدل النظرية العامة لو بقي بصحة جيدة. الشيء الوحيد المؤكد هو أنه كان سيعدله.

منذ نشره في بريطانيا في فبراير 1936، نُشر كتاب النظرية العامة في الولايات المتحدة (طبع أول مرة من الأفرخ المطبوعة في بريطانيا)، وتُرجم إلى الألمانية واليابانية والفرنسية والأسبانية والتشيكية والإيطالية والصربية والكرواتية والهندية والفنلندية والرومانية والمجرية والروسية. وقد اشتملت الطبعات الألمانية والفرنسية واليابانية على تصدير إضافي خاص بكل واحدة منها وضع بعد التصدير الأصلي للطبعة الإنجليزية. وقد وضعت هذه التصديرات الإضافية في الطبعة الحالية.

تتبع الطبعة الحالية أول إعادة للطبعة الانجليزية والتي اختلفت عن الطبعة الانجليزية الأصلية في أن تصحيح السطور من (23 – 25) في صفحة 123، نقل من هامش تصحيح الأخطاء المطبعية بعد الفهرست إلى النص نفسه (*). في الملحق رقم 1 قدمنا قائمة بتصحيحات ثانوية في النص من الطبعة الأولى المعادة (**). بالإضافة إلى ذلك، طبعنا في الملحقين رقم 2 و3 مقالتي كينز "التقلبات في الاستثمار الصافي في الولايات المتحدة – Fluctuations in Net Investment in the United States"، و"التحركات النسبية للأجور الحقيقية والناتج – Relative Movements of Real Wages and Output" واللتان تتناولان الأخطاء في الصفحات (103،104) و(9، 10) من النص نفسه على التوالي. ولمزيد من النقاش حول النظرية العامة وتكونه، يُنصح القارئ بالرجوع للمجلدين الثالث عشر والرابع عشر.

لقد كان هدفنا الأساسي في طبع هذا المجلد أن نتبع بأدق ما يمكن نظام ترقيم الصفحات المتبع في الطبعة الأصلية. فقد ظهر كم هائل من الأدبيات التي تناولت

(*) النسخة العربية ملتزمة بطبعة 2007 والصادرة عن دار نشر بالجراف ماكميلان Palgrave Macmillan عام 2007 وليس الطبعة الأولى – المترجمة.

(**) هذا الملحق محذوف من الترجمة العربية، وبالتالي أصبح الملحقان رقم 2 و3 في الطبعة الانجليزية الملحقين رقم 1 و2 – المترجمة.

نص الطبعة الأصلية بالتحليل والنقد المفصل، وقد كنا مهتمين بأن تنطبق الإشارات في تلك الأدبيات على هذه الطبعة الجديدة كالأصلية بالضبط. لهذا لم نتمكن من إتباع نفس أسلوب الترتيب الطباعي المتبع في المجلدين الآخرين بدقة، وذلك لرغبتنا في الاستفادة من انضباط الإحالة إلى الكتاب. وقد قللنا من الطباعة بالحروف الكبيرة الكثيرة التي كان طابعو أعمال كينز الأصليون يفضلونها كما فعلنا في المجلدات الأخرى في هذه السلسلة، وذلك لأنها مزعجة لعين القارئ المعاصر.

تصدير

هذا الكتاب موجه بالأساس لزملائي من الاقتصاديين، وإن كنت أتمنى أن يكون مفهومًا بالنسبة إلى الآخرين. لكن هدفه الأساسي هو معالجة أسئلة نظرية صعبة ولا تأتي تطبيقات هذه الأسئلة النظرية في الممارسة إلا في المرتبة الثانية. السبب في هذا أنه لو ثبت خطأ الاقتصاديين الكلاسيكيين، فلن يكون خطأهم في البنية الفوقية والتي بنيت بحرص بالغ على الاتساق المنطقي وإنما في الافتقار إلى الوضوح والعمومية في أطروحاتهم. لذلك لا يمكنني تحقيق هدفي المتمثل في إقناع الاقتصاديين بإعادة النظر بشكل نقدي في افتراضات بعينها من افتراضاتهم الأساسية إلا عن طريق حجة عالية التجريد والكثير من الجدال أيضًا. كنت أتمنى لو كان هناك مقدار أقل من الجدال، لكنني رأيت أنه من الضروري ألا أشرح وجهة نظري فحسب وإنما أن أظهر النواحي التي تختلف فيها عن النظرية السائدة. أتوقع أن يتقلب المرتبطون بشدة بما سأسميه "النظرية الكلاسيكية" بين الاعتقاد بأنني على خطأ تمامًا والاعتقاد بأنني لا أقول شيئًا جديدًا. ويبقى على الآخرين أن يحددوا ما إذا كان واحد من هذين الخيارين أو بديل ثالث هو الصحيح. تهدف الفقرات الخلافية التي كتبتها إلى تقديم مادة ما تصلح لطرح إجابة. ولا بد لي – في إطار مسعاي للوقوف على الاختلافات القاطعة – أن أطلب الصفح إن كانت نبرتي الخلافية حادة أكثر من اللازم. فقد آمنت عن اقتناع راسخ ولسنوات طوال بالنظريات التي أهاجمها الآن، ولست جاهلاً – على ما أعتقد– بمكامن قوتها.

الأمور محل النقاش هنا في غاية الأهمية، لكن لو كانت شروحي صحيحة فيجب

عليّ أن أقنع زملائي الاقتصاديين أولاً وليس الجمهور العام. ورغم أن مشاركة الجمهور العام في الجدل مرحب بها؛ فإنهم لا يستطيعون عند هذه المرحلة من النقاش أن يفعلوا أكثر من استراق السمع على محاولة يقوم بها عالم اقتصاد لوضع الاختلافات العميقة في الرأي بين الاقتصاديين زملاءه على طاولة النقاش، تلك الاختلافات التي دمرت حتى الآن الأثر العملي للنظرية الاقتصادية وسوف تستمر في عمل هذا إلى أن تُحل.

إن العلاقة بين هذا الكتاب وكتابي رسالة في النقود (ج. م. ك.، مجلد 5 و6) والذي نشرته منذ خمسة أعوام أوضح على الأرجح بالنسبة إلي أكثر مما هي عليه بالنسبة إلى الآخرين. فما أعتبره تطورًا طبيعيًا في الخط الفكري الذي كنت أسلكه لسنوات عديدة قد يصدم القراء ويعتبرونه تغيرًا مربكًا في الرأي. لقد شعرت بأنني مجبر على عمل بعض التغيرات في المصطلحات وربما هذا ما زاد من الصعوبة بعض الشيء. وقد أوضحت هذه التغيرات اللغوية في الصفحات التالية، لكن العلاقة العامة بين هذين الكتابين يمكن التعبير عنها فيما يلي: حين بدأت كتابة رسالة في النقود، كنت لا أزال أتحرك في إطار الخطوط التقليدية. فكنت أنظر إلى تأثير النقود على أنه شيء منفصل – إن جاز القول – عن النظرية العامة للعرض والطلب. وحين انتهيت منه، كنت قد قطعت شوطًا باتجاه إرجاع النظرية النقدية إلى أن تصبح نظرية للناتج في مجمله. لكن عدم تحرري من التصورات المسبقة اتضح في ما يبدو الآن لي على أنه الزلة الواضحة في الأجزاء النظرية لهذا العمل (أي الكتابين الثالث والرابع) حتى إنني فشلت تمامًا في التعامل مع آثار التغيرات في مستوى الناتج. فما أسميته عن خطأ بـ"بالمعادلات الأساسية" كان صورة فورية مأخوذة بموجب افتراض ناتج معين. لقد كانت تحاول أن توضح كيف يمكن – بافتراض هذا الناتج المعين – أن تتطور بعض القوى التي تتضمن حالة عدم توازن ربحية؛ وبالتالي تتضمن تغيرًا في مستوى الناتج. لكن التطور الديناميكي، بخلاف الصورة الفورية، تُرك غير مكتمل ومشوش إلى أبعد حد. ومن ناحية أخرى، تطور هذا الكتاب إلى ما يعتبر بالأساس دراسة للقوى المحددة للتغيرات في حجم الناتج والتشغيل، وبينما وجد أن النقود تدخل إلى الخطة الاقتصادية بطريقة خاصة وأساسية، توارت التفاصيل النقدية الفنية إلى الخلفية. سنجد أن أي اقتصاد نقدي هو بالأساس اقتصاد تستطيع فيه وجهات النظر المتغيرة

عن المستقبل أن تؤثر على مقدار التشغيل وليس على اتجاهه فقط. لكن طريقتنا في تحليل السلوك الاقتصادي في الحاضر تحت تأثير الأفكار المتغيرة عن المستقبل تعتمد على تفاعل العرض والطلب، وبهذا الشكل ترتبط بنظريتنا الأساسية عن القيمة. وهكذا نُقاد إلى نظرية أكثر عمومية تعتبر فيها النظرية الكلاسيكية المألوفة بالنسبة لنا حالة خاصة.

لا بد أن يعتمد من يكتب كتاب كهذا إلى حد كبير، وهو يطأ أراضي غير مألوفة، على النقد والحوار إن كان يريد أن يتجنب وقوع كم كبير من الأخطاء. من المذهل أن المرء يمكن أن يقتنع موقتًا بأشياء غبية إن بقي يفكر لمدة طويلة جدًا وحده، وخاصة في الاقتصاد (بالإضافة إلى العلوم الأخلاقية الأخرى) الذي يستحيل فيه على المرء أن يضع أفكاره في اختبار حاسم، شكليًا كان أو تجريبيًا. لقد اعتمدت في هذا الكتاب على النصائح المستمرة والنقد البناء الذي قدمهما السيد ر. ف. كان – ربما أكثر مما فعلت عند كتابة رسالة في النقود – فالكثير فيه ما كان سيأخذ نفس الشكل إلا بسبب اقتراحاته. تلقيت أيضًا الكثير من العون من السيدة چوان روبنسون والسيد ر. چ. هاوتري والسيد ر. ف. هارود الذين قرؤوا كل المسودات. قام بتجميع الفهرست السيد د. م. بنسوزان – بات D. M. Bensusan-Butt من كينجز كولدچ – كامبريدچ.

لقد كان تأليف هذا الكتاب بالنسبة للمؤلف عبارة عن نضال طويل من أجل الهرب من الطرق المعتادة في التفكير والتعبير، ولا بد أن تكون قراءته كذلك بالنسبة لمعظم القراء إن نجح المؤلف في هجومه على هذه الطرق. فالأفكار المعبر عنها هنا بطريقة مضنية أفكار بسيطة إلى أبعد حد ويجدر بها أن تكون واضحة. ولا تكمن الصعوبة في الأفكار الجديدة وإنما في الهروب من الأفكار القديمة التي تنتشر لدى من تربوا بالطريقة التي تربى بها معظمنا في كل ركن من عقولنا.

چون ماينارد كينز

13 ديسمبر 1935

تصـــدير الطبعـــة الألمانيـــة

حاول ألفريد مارشال Alfred Marshal – الذي تربى كل الاقتصاديين الإنجليز المعاصرين على كتابه مبادئ علم الاقتصاد *Principles of Economics* جاهدًا أن يؤكد على استمرارية أفكاره مع أفكار ريكاردو. فقد تألف عمله إلى حد كبير من ترقيع التعاليم الريكاردية بالمبدأ الحدي ومبدأ الإحلال، ولم تُشرح أبدًا نظريته عن الناتج والاستهلاك الكليين – كأمر مختلف عن نظريته عن الإنتاج والتوزيع بالنسبة لناتج معين – بشكل منفصل. لست متأكدًا إن كان هو نفسه شعر بحاجة لمثل هذه النظرية. لكن الأمر الأكيد هو أن خلفاءه وتابعيه المباشرين استغنوا عنها، والواضح أنهم لم يفتقدوها. لقد نشأت في هذه البيئة، ودرّست هذه المبادئ بنفسي، ولم أصبح واعيًا بقصورها إلا خلال العقد الماضي. وبالتالي يمثل هذا الكتاب بالنسبة لفكري وتطوري ارتدادًا وابتعادًا عن التعاليم الإنجليزية الكلاسيكية (أو التعاليم التقليدية السائدة). لقد نُظِر إلى تأكيدي على هذا في الصفحات التالية وعلى النقاط التي أختلف فيها مع المذهب المتبع في بعض أنحاء إنجلترا على أنه خلافي بشكل مفرط. لكن كيف يمكن لشخص نشأ كاثوليكيًا في علم الاقتصاد الإنجليزي؛ بل أصبح من كهنته أيضًا، أن يتفادى بعض التأكيدات الخلافية وهو يتحول للبروتستانتية لأول مرة؟

لكنني أعتقد أن القراء الألمان سيتأثرون بكل هذا بشكل مختلف إلى حد ما. فالتعاليم التقليدية التي سادت إنجلترا في القرن التاسع عشر لم تستحوذ على الفكر الألماني بنفس القوة. فقد كانت هناك دائمًا في ألمانيا مدارس اقتصادية تشكك بقوة

في كفاية النظرية الكلاسيكية لتحليل الأحداث المعاصرة. نشأت كلا من مدرسة مانشستر والماركسية أساسًا من فكر ريكاردو، وهي نتيجة لا تعتبر مدهشة إلا لو نظرنا للأمور نظرة سطحية. لكن وجد دائمًا في ألمانيا قطاع عريض من الآراء لم يتبع لا هذه المدرسة ولا تلك.

لكن من الصعب القول بأن هذه المدرسة الفكرية أنشأت بنية نظرية منافسة أو أنها حاولت عمل ذلك. فقد كانت متشككة وواقعية ومكتفية بالنتائج والمناهج التاريخية والإمبريقية الرافضة للتحليل الشكلي. إن أهم النقاشات غير التقليدية التي تناولت الخطوط النظرية كانت تلك التي قام بها ڤيكسل Wicksell. لقد كانت كتبه متوفرة باللغة الألمانية (وغير متوفرة بالإنجليزية حتى وقت قريب)، بل إن واحدًا من أهمها كتب أصلاً بالألمانية. لكن أتباعه كانوا سويديين ونمساويين بالأساس، وقد جمع النمساويون منهم أفكاره بنظرية نمساوية خاصة لكي يضعوها موضع التنفيذ عائدين بها تجاه التعاليم الكلاسيكية مرة أخرى. وهكذا رضيت ألمانيا، بعكس عادتها في معظم العلوم، بأن تبقى لقرن كامل بلا أي نظرية شكلية في الاقتصاد تنعم بالسيادة والقبول العام.

وبالتالي، أتوقع أن تكون مقاومة القراء الألمان لتقديم نظرية للتشغيل والناتج ككل ومنحرفة عن التعاليم الأرثوذكسية في نواح أساسية أقل من مقاومة القراء الإنجليز. لكن هل لي أن آمل في التغلب على اللاأدرية الاقتصادية لألمانيا؟ هل أستطيع إقناع الاقتصاديين الألمان بأن مناهج التحليل الشكلي لديها شيء مهم تسهم به في تفسير الأحداث المعاصرة وتشكيل السياسة المعاصرة؟ على أية حال، يعتبر حب النظريات من الشيم الألمانية. ولا بد أن الاقتصاديين الألمان جوعى وظمأى بعد أن عاشوا طوال هذه السنوات بلا نظرية. إن الإقدام على المحاولة بكل تأكيد يستحق المجهود بالنسبة لي. وسأكون راضيًا لو استطعت المساهمة ببعض الفتات المتناثر لكي يُحضر الاقتصاديون الألمان وجبة نظرية كاملة مصممة لتلائم الظروف الألمانية بشكل خاص. فإنني أعترف بأن الكثير مما يحتويه هذا الكتاب موضح ومشروح بالإشارة أساسًا إلى الظروف السائدة في الدول الأنجلوساكسونية.

ورغم ذلك، يمكن تكييف نظرية الناتج ككل التي يزعم هذا الكتاب تقديمها على

ظروف دولة شمولية بشكل أسهل من نظرية الإنتاج والتوزيع لناتج معين منتج في ظروف المنافسة الحرة وتطبيق مذهب "دعه يعمل" بدرجة كبيرة.

أما نظرية القوانين السيكولوجية المتعلقة بالاستهلاك والادخار، وأثر الإنفاق المموّل بالاقتراض على الأسعار والأجور الحقيقية، والدور الذي يلعبه سعر الفائدة فتبقي مكونات أساسية في طريقة تفكيرنا.

أريد انتهاز هذه الفرصة للاعتراف بأنني مدين لمترجمي السيد ڤيجر Waeger (أتمنى أن يكون مسرد المصطلحات الذي وضعه في نهاية هذا المجلد[1] مفيدًا بشكل عام وليس لقراءة هذا الكتاب فقط) ولناشري السادة "دونكر Duncker"، و"هومبلوت Humblot" فقد تمكنت بفضل مشروعهما من البقاء على اتصال مع القراء الألمان منذ أن نشروا كتابي الآثار الاقتصادية للسلام من ستة عشر عامًا.

چون ماينارد كينز

7 سبتمبر 1936

(1) غير موجود في هذه الطبعة (المحرر).

تصــدير الطبعــة اليابانيــة

حاول ألفريد مارشال – الذي تربى كل الاقتصاديين الإنجليز المعاصرين على كتابه مبادئ علم الاقتصاد – جاهدًا أن يؤكد على استمرارية أفكاره مع أفكار ريكاردو. فقد تألف عمله إلى حد كبير من ترقيع التعاليم الريكاردية بالمبدأ الحدي ومبدأ الإحلال، ولم تُشرح أبدًا نظريته عن الناتج والاستهلاك الكليين – كأمر مختلف عن نظريته عن الإنتاج والتوزيع بالنسبة لناتج معين – بشكل منفصل أبدًا. لست متأكدًا إن كان هو نفسه شعر بحاجة لمثل هذه النظرية. لكن الأكيد هو أن خلفاءه وتابعيه المباشرين استغنوا عنها، ومن الواضح أنهم لم يفتقدوها. لقد نشأت في هذه البيئة، ودرّست هذه المبادئ بنفسي، ولم أصبح واعيًا بقصورها إلا خلال العقد الماضي. وبالتالي يمثل هذا الكتاب بالنسبة لفكري وتطوري ارتدادًا وابتعادًا عن التعاليم الإنجليزية الكلاسيكية (أو التعاليم التقليدية السائدة). لقد نُظر إلى تأكيدي على هذا في الصفحات التالية وعلى النقاط التي أختلف فيها مع المذهب المتبع في بعض أنحاء إنجلترا على أنه خلافي بشكل مفرط. لكن كيف يمكن لشخص نشأ على المدرسة الأرثوذوكسية الإنجليزية؛ بل أصبح من كهنتها أيضًا، أن يتفادى بعض التأكيدات الخلافية وهو يتحول للبروتستانتية لأول مرة؟

ربما لا يقوم القراء اليابانيون بدعم هجومي على التعاليم الإنجليزية ولا بالاعتراض عليه. نعلم جيدا أن الكتابات الاقتصادية الإنجليزية مقروءة على نطاق واسع في اليابان، لكننا لسنا على دراية كافية بآراء اليابانيين فيها. يشجعني مشروع إعادة طبع كتاب مالتس مبادئ الاقتصاد السياسي *Principles of Political Economy*

الحديث والجدير بالإطراء الذي تقوم به الحلقة الاقتصادية العالمية International Economic Circle، بطوكيو - كأول مجلد في سلسلة طوكيو للأعمال المعاد طبعها - على التفكير في أن كتاب يرجع أصله لمالتس وليس ريكاردو سيُستقبل بتعاطف في بعض الدوائر على الأقل.

على أية حال أشعر بامتنان تجاه نشرة "أورينتال إيكونومست *Oriental Economist*" لتمكيني من التواصل مع القراء اليابانيين دون الإعاقة الإضافية المتمثلة في اختلاف اللغة.

چون ماينارد كينز

4 ديسمبر 1936

تصــدير الطبعــة الفرنســية

سادت مدرسة تقليدية الاقتصاد السياسي الإنجليزي لمدة مائة عام أو أكثر. لا يعني هذا أن مذهبًا ثابتًا قد ساد؛ بل على العكس شهد هذا المذهب تطورًا تصاعديا. لكن افتراضاته وبيئته ومنهجه ظلوا – بشكل مدهش – كما هم، وكانت الاستمرارية غير العادية ملحوظة عبر كل التغيرات. لقد نشأت في إطار تلك المدرسة التقليدية السائدة وذلك التحول المستمر؛ فقد دَرَستها ودرّستها وكتبت فيها. وربما أبدو بالنسبة لمن ينظرون من الخارج وكأنني لازلت أنتمي إليها. وسينظر مؤرخو المذهب المتعاقبون إلى هذا الكتاب على أنه ينتمي في جوهره إلى نفس التعاليم. لكنني شعرت وأنا أكتبه، وكذلك وأنا أقوم بأعمال حديثة أخرى أدت إليه، بأنني أنفصل عن هذه المدرسة التقليدية السائدة وبأنني أتراجع بقوة عنها وبأنني أهرب من شيء ما وأتحرر. تفسر حالتي الذهنية هذه بعض العيوب التي يتضمنها الكتاب وعلى وجه الخصوص النبرة الخلافية المميزة لبعض فقراته والإحساس بأنه يتوجه إلى أصحاب وجهة نظر معينة أكثر بكثير من توجهه للجميع. كنت أرغب في إقناع محيطي نفسه و لم أتوجه مباشرةً كما ينبغي إلى الآراء الخارجية. والآن وبعد مرور ثلاث سنوات، وبعد أن اعتدت على جلدي الجديد ونسيت تقريبًا رائحة جلدي القديم، أعتقد أنني يجب – إن كان لي أن أكتبه من جديد – أن أسعى إلى تحرير نفسي من هذا العيب وأن أطرح موقفي الخاص بطريقة أكثر تحديدًا.

أقول كل هذا لكي أشرح وضعي للقراء الفرنسيين من ناحية ولكي أعتذر لهم أيضًا. في فرنسا لم توجد تعاليم تقليدية سائدة تتمتع بسلطة على الآراء المعاصرة كما

يحدث في بلادي وفي الولايات المتحدة التي يتماثل الوضع فيها مع الوضع عندنا في إنجلترا. فلم توجد في فرنسا مدرسة سائدة – ولا في باقي أوروبا – منذ انقضاء عهد مدرسة الاقتصاديين الليبراليين الفرنسيين الذين كانوا في أوجهم منذ عشرين عامًا (رغم أنهم عاشوا لفترة طويلة بعد انتهاء نفوذهم، حتى إنني حين بدأت أعمل محررًا لدورية *Economic Journal* ، وأنا شاب توليت مسئولية كتابة التأبين للعديدين منهم مثل ليڤاسور Levasseur وموليناري Molinari، وليروي بوليو Leroy Beaulieu. ولو كان شارل چيد Charles Gide قد نعم بنفس النفوذ والسلطة التي كانت لألفريد مارشال، لكان وضعكم سيصبح أشبه بوضعنا. لكن وفقًا للوضع القائم، يُعتبر علماء الاقتصاد لديكم انتقائيين وبلا أي جذور عميقة في التفكير المنهج (نعتقد هذا أحيانًا). ربما يسهل هذا من تقبلهم لما أود قوله، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى جعل القراء يتساءلون أحيانًا عما أقوله حين أتحدث عن المدرسة "الكلاسيكية" في التفكير والاقتصاديين "الكلاسيكيين" وهو ما يعتبره بعض نقادي الإنجليز إساءة استخدام للغة. وبالتالي، قد يكون من المفيد بالنسبة لقرائي الفرنسيين أن أحاول التعبير باختصار شديد عن الخصائص المميزة لمنهجي.

لقد أسميت نظريتي نظرية عامة. أعني بهذا أنني مهتم بالأساس بسلوك النظام الاقتصادي ككل – بما فيه من دخول كلية وأرباح كلية وناتج كلي وتشغيل كلي واستثمار كلي وادخار كلي وليس الدخول والأرباح والناتج والتشغيل والاستثمار والادخار الخاصين بصناعات أو منشآت أو أفراد بعينهم. وأطرح أن تطبيق النتائج الصحيحة بالنسبة لجزء معزول من النظام على النظام ككل أدى لارتكاب أخطاء جسيمة.

دعوني أعطي أمثلة على ما أقصده. لقد صرحت بأنني مقتنع بأن الكمية المدخرة– أي التي لم تُنفَق على الاستهلاك – بالنسبة للنظام ككل تكون، ويجب أن تكون، مساوية بالضبط لكمية الاستثمار الصافي الجديد. وقد نُظر لموقفي هذا على أنه متناقض وتسبب في جدال كبير. بلا شك يمكن إيجاد تفسير لهذا في حقيقة أن علاقة التساوي هذه بين الادخار والاستثمار، التي تصح بالضرورة بالنسبة للنظام ككل، لا تصح على الإطلاق بالنسبة لصناعة بعينها. فلا يوجد أي سبب يجعل من الضروري أن يكون للاستثمار الجديد الذي أنا مسئول عنه، أي علاقة من أي نوع

بكمية مدخراتي. فدخل الفرد يُنظر له -وعن حق- على أنه مستقل عن ما استهلكه واستثمره. لكن عليَّ أن أوضح أن هذا كان يجب ألا يقودنا إلى التغاضي عن حقيقة أن الطلب الناتج عن استهلاك واستثمار فرد واحد هو مصدر دخول أفراد آخرين بحيث لا تكون الدخول بشكل عام مستقلة عن ميل الأفراد للإنفاق والاستثمار، بل العكس هو الصحيح. ونظرًا لأن استعداد الأفراد للإنفاق والاستثمار بدوره يتوقف على دخولهم، توجد علاقة بين المدخرات الإجمالية والاستثمار الإجمالي يمكن بسهولة إثبات أنها علاقة تساوٍ ضروري ودقيق، ولا أعتقد أن أحدا قادر على تقديم اعتراض معقول على هذا. يعتبر هذا عن حق استنتاجًا عاديًا، لكنه يستحث سلسلة من التفكير تنبع منها أمور أكثر ضخامة. ولو تكلمنا بشكل عام، يتضح أن المستوى الفعلي للناتج والتشغيل لا يتوقف على طاقة الإنتاج أو على مستوى الدخول الذي كان موجودًا من قبل، وإنما على قرارات الإنتاج الحالية التي تعتمد بدورها على قرارات الاستثمار الحالية وعلى التوقعات الحالية عن الاستهلاك الحالي والمستقبلي. علاوة على ذلك، فور أن نتعرف على الميل للاستهلاك والادخار (كما أسميه) – أي تبعات النزعات السيكولوجية الفردية المتعلقة بكيفية إنفاق الدخول على المجتمع ككل – يمكننا حساب ما هو مستوى الدخول، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل الذي يحقق التوازن المربح مع مستوى معين من الاستثمار الجديد، وهو ما يتطور منه مبدأ المضاعِف. ومجددًا، يصبح من الواضح أن زيادة الميل للادخار – مع بقاء كل العوامل الأخرى كما هي – ستقلص الدخول والناتج، في حين أن زيادة الحافز على الاستثمار ستزيدهما. ومن ثم، نصبح قادرين على تحليل العوامل المحددة للدخل والناتج بالنسبة للنظام ككل، أي أنه يصبح لدينا – بالمعنى الدقيق تمامًا – نظرية للتشغيل. تنشأ من هذا التفكير نتائج وثيقة الصلة بمشكلات المالية العامة والسياسة العامة بشكل عام وبمشكلات دورة الأعمال **trade cycle**.

تعتبر نظرية سعر الفائدة من السمات الأخرى التي تميز هذا الكتاب بشكل خاص. لقد آمن الكثير من الاقتصاديين في الأزمنة الحديثة بأن معدل الادخار الحالي هو الذي يحدد عرض رأس المال الحر، وأن معدل الاستثمار الحالي يحكم الطلب عليه، وأن سعر الفائدة هو -إن جاز القول- عنصر السعر المحقق للتوازن المحدَد بموجب نقطة التقاطع بين منحنى عرض المدخرات ومنحنى طلب الاستثمار.

لكن لو كان الادخار الكلي مساويًا بالضرورة وفي كل الأحوال تمامًا للاستثمار الكلي، ينهار هذا التفسير بكل وضوح. ويجب علينا أن نبحث عن الحل في مكان آخر. أجده أنا شخصيًا في الفكرة القائلة بأن دالة سعر الفائدة هي التي تحافظ على التوازن بين الطلب والعرض الخاصين بالنقود؛ أي بين الطلب على السيولة ووسائل تلبية هذا الطلب، وليس بين الطلب والعرض الخاصين بالسلع الرأسمالية الجديدة. أعود في هذه النقطة إلى مذهب الاقتصاديين الأقدم، اقتصاديي ما قبل القرن التاسع عشر. لقد رأي مونتسكيو Montesquieu، على سبيل المثال هذه الحقيقة بكثير من الوضوح (*). ويعتبر مونتسكيو عن حق المعادل الفرنسي لآدم سميث Adam Smith، وأعظم علماء الاقتصاد لديكم، وأعظم بكثير من الفيزيوقراطيين في القدرة على التمييز والفهم ووضوح الرؤية وسلامة الإدراك (وهي الصفات التي يجب أن يتحلى بها عالم الاقتصاد). لكن عليَّ أن أترك الكيفية التي يتطور بها كل هذا بالتفصيل إلى متن هذا الكتاب.

أسميت هذا الكتاب النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ومعالجة النقود والأسعار هي ثالث المعالم التي أود أن ألفت النظر إليها. يعبر التحليل التالي عن هروبي الأخير من تشوش النظرية الكمية التي كنت واقعًا في شركها في يوم من الأيام. أنظر لمستوى الأسعار ككل على أنه يتحدد بنفس الطريقة التي تتحدد بها الأسعار الفردية؛ أي وفقًا لتأثير العرض والطلب. تحدد الظروف التقنية ومستوى الأجور وحجم طاقة الإنتاج غير المستخدمة للمنشآت والعمالة وحالة الأسواق والمنافسة شروط عرض كل بضاعة على حدة وشروط عرض البضائع ككل. أما ما يحدد هذه الشروط فهو قرارات المنظمين entrepreneurs، التي توفر دخول المنتجين الأفراد وقرارات هؤلاء الأفراد المتعلقة بالتصرف في هذه الدخول. وتَنتُج الأسعار - كلاً من الأسعار الفردية ومستوى الأسعار - كمحصلة لهذين العاملين. ولا تعتبر النقود، أو كمية النقود، مؤثرات مباشرة عند هذه المرحلة من الأحداث. فدورها يأتي في مرحلة لاحقة من التحليل. فكمية النقود تحدد عرض الموارد السائلة، ومن ثم سعر الفائدة.

(*) ما في ذهني على وجه خاص، الكتاب الثاني والعشرون، الفصل التاسع عشر من روح القوانين L'Esprit des Lois.

وتحدد كمية النقود أيضا بالاقتران مع عوامل أخرى (خاصة عامل الثقة) الحافز على الاستثمار والذي يحدد بدوره مستويات الدخول والناتج والتشغيل التي توجد عند حالة التوازن (بالاقتران مع عوامل أخرى عند كل مرحلة) ومستوى الأسعار ككل من خلال تأثيرات العرض والطلب القائم عندئذ.

أعتقد أن علم الاقتصاد كان مَسُودًا في كل مكان وحتى وقت قريب وأكثر مما كنا نظن بكثير بالمذاهب المرتبطة باسم ج. ب. ساي J. -B. Say. صحيح أن معظم الاقتصاديين قد تخلوا عن "قانون الأسواق" الذي وضعه، لكنهم لم يحرروا أنفسهم من افتراضاته الأساسية وخاصة من المغالطة التي اخترعها والتي تقول بأن العرض يخلق الطلب. كان ساي يفترض ضمنيًا أن النظام الاقتصادي يعمل دائمًا وفقًا لطاقته الكاملة، بحيث يكون أي نشاط جديد قد جاء للإحلال محل نشاط آخر وليس بالإضافة إليه أبدًا. لقد اعتمدت النظرية الاقتصادية اللاحقة في مجملها تقريبا على هذا الافتراض ذاته، وأعني بهذا أنها اعتبرته شرطا أساسيا. لكن النظرية القائمة على هذا ليست مؤهلة بشكل واضح لتناول مشكلات البطالة ودورة الأعمال. ربما يكون أفضل تعبير أقوله للقراء الفرنسيين عما أدعيه بالنسبة هذا الكتاب هو أنه عبارة عن انفصال نهائي عن مبادئ ج. ب. ساي، فيما يتعلق بنظرية الإنتاج وعودة لمبادئ مونتسكيو فيما يتعلق بنظرية الفائدة.

جون مينارد كينز
20 فبراير 1939
كينجز كولدج
كامبريدج

مقدمــة الطبعــة الجديــدة

في ربيع عام 2005، طُلب من هيئة مكونة من مجموعة من "العلماء والقادة السياسيين المحافظين" تحديد أكثر الكتب خطورة في القرنين التاسع عشر والعشرين. قد تكون فكرة عن أفكار هذه الهيئة إن علمت أن كلا من تشارلز داروين Charles Darwin، وبيتي فريدان Betty Friedan، اتخذا موقعين في أول القائمة. لكن النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود أبلت بلاءً حسنًا أيضًا، فقد تفوق جون ماينارد كينز على ف. إ. لينين – V. I. Lenin، وفرانز فانون Frantz Fanon. على الأرجح كان كينز سيسعد بذلك، وهو الذي أعلن في عبارة كثيرًا ما يقتبسها الناس إن "الأفكار وليس المصالح الخاصة – آجلاً أو عاجلاً – هي التي تشكل خطورة كبيرة سواء للخير أو الشر".

لقد شكل كتاب النظرية العامة خلال السبعين عامًا الماضية آراء الناس بما في ذلك الذين لم يسمعوا عنه أبدًا والذين يعتقدون أنهم يختلفون معه. فرجل الأعمال الذي يحذر من أن انهيار الثقة يشكل خطرا على الاقتصاد كينزيا، سواء كان يعلم هذا أم لا. والسياسي الذي يعد الناس بأن تخفيض الضرائب الذي يريد القيام به سيضع في جيوبهم المزيد من النقود الممكن إنفاقها كينزيا، حتى لو ادعى أنه يكره مذهب كينز. حتى الاقتصاديون الذين يصرحون بأنهم مؤمنين بمدرسة جانب العرض، والذين يدعون أنهم فندوا كينز، يلجئون لروايات كينزية بشكل لا لبس فيه لتفسير انهيار الاقتصاد في عام معين.

سأتناول في هذه المقدمة خمسة موضوعات خاصة بالنظرية العامة. أولاً، رسالة

الكتاب، فرغم أنها يجب أن تكون واضحة من الكتاب نفسه إلا أنها غالبًا ما تعرضت للتشويش من قبل من أسقطوا مخاوفهم وآمالهم على كينز. ثانيًا، مسألة كيف قام كينز بهذا، ولماذا نجح – بينما فشل الآخرون – في إقناع العالم بأن يقبل الهرطقة الاقتصادية. ثالثًا، مسألة كم تبقى من النظرية العامة في علم الاقتصاد الكلي اليوم: هل صرنا كلنا كينزين الآن أم أننا قمنا إما بنسخ تراث كينز أو خيانته كما يقول البعض؟ رابعًا، مسألة ما فات كينز ولماذا. وأخيرًا، سأناقش كيف غيَّر كينز علم الاقتصاد والعالم.

رسالة كينز

يمكننا أن نفترض بثقة على الأرجح أن "العلماء والقادة السياسيين المحافظين" الذين اعتبروا النظرية العامة واحدًا من أكثر الكتب خطورة في القرنين الماضيين لم يقرءوه. لكنهم رغم ذلك متأكدون من أنه منشور يساري ودعوة للحكومة كبيرة الحجم والضرائب العالية. هذا ما قاله بعض اليمينين، وبعض اليساريين أيضًا، عن النظرية العامة منذ البداية.

في الواقع، تأخر وصول علم الاقتصاد الكينزي إلى قاعات الدراسة في الولايات المتحدة بسبب حالة مقززة من الماكارثية الأكاديمية. فقد تعرض أمناء الجامعات لحملة ضغط يمينية استهدفت أول كتاب دراسي تمهيدي لتقديم الفكر الكينزي، والذي كتبه عالم الاقتصاد الكندي لوري تارشيس Lorie Tarshis؛ مما جعل الكثير من الجامعات التي كانت تخطط لإدخال الكتاب في مقرراتها تلغي طلبات شراءه، ومن ثم انهارت مبيعات الكتاب التي كانت ناجحة جدًا في البداية. لكن أساتذة جامعة ييل، مشكورين، استمروا في تكليف الطلبة بقراءة الكتاب، وكوفئوا بهجوم "ويليام ف. باكلي – William F. Buckley"، الشاب عليهم على اعتبار أنهم يعرضون "أفكارا شريرة"[(1)].

---

(1) يمكن قراءة كتاب ديفيد كولاندر David Colander، وهاري لاندريث Harry Landreth، دخول المدرسة الكينزية إلى أمريكا *The Coming of Keynesianism to America*، الصادر عن دار نشر إدوارد إلجار Edward Elgar، لمعرفة الحكاية المذهلة للمجهود المنظم المبذول لمنع الطلبة الأمريكيين من تعلم علم الاقتصاد الكينزي.

لكن كينز لم يكن اشتراكيًا، فقد جاء لإنقاذ الرأسمالية وليس لدفنها. وهناك وجاهة في اعتبار أن النظرية العامة كتابًا محافظًا بالنظر للتوقيت الذي كتب فيه. (كينز نفسه أعلن أن نظريته تعتبر من نواح معينة "محافظة إلى حد ما في آثارها". (ص410)) كان كينز يكتب في وقت تميز بانتشار البطالة والخراب والمعاناة على مستوى غير معقول. وربما كان الرجل العاقل ليتوصل إلى أن الرأسمالية فشلت وأن التغيرات المؤسسية الهائلة – كتأميم وسائل الإنتاج مثلاً – هي الوحيدة القادرة على استعادة السلامة الاقتصادية. وهو ما اقتنع به الكثيرون بالفعل، فقد أصبح عدد كبير من المثقفين الأمريكيين والبريطانيين الذين لم يكن لديهم أي عداء تجاه الأسواق والملكية الخاصة اشتراكيين أثناء سنوات الكساد لأنهم ببساطة لم يجدوا طريقة أخرى لمعالجة الإخفاقات الهائلة للرأسمالية.

لكن كينز طرح أن هذه الإخفاقات لها أسباب تقنية محدودة. فقد كتب حين كان العالم ينزلق إلى الكساد عام 1930: "لدينا مشكلة في جهاز التشغيل (مولد التيار)"[1]. ولأن كينز رأى أن أسباب البطالة المنتشرة محدودة وتقنية دعا إلى أن يكون حل المشكلة محدودًا وتقنيًا هو أيضًا: لقد كان النظام في حاجة لمولد جديد للتيار وليس لاستبدال السيارة كلها. وعلى وجه التحديد، "لا توجد دعوى لنظام اشتراكي للدولة بحيث تضع يدها على معظم الحياة الاقتصادية في المجتمع." (ص 410) فبينما كان الكثير من معاصريه يدعون الحكومة للاستيلاء على الاقتصاد ككل، طرح كينز أن سياسات حكومية أقل اقتحامًا يمكنها أن تضمن تحقيق طلب فعال ملائم مما يسمح للأسواق بالاستمرار في العمل كما كانت.

ومع ذلك، هناك وجاهة ما في أن يكره الأصوليون من المؤمنين بالسوق الحر كينز. فلو كان مذهبك يقول: إن الأسواق الحرة لو تركت لحالها ستؤدي لأفضل النتائج الممكنة وأن التدخل الحكومي في الاقتصاد دائمًا ما يجعل الأمور أسوأ، فكينز عدوك. وهو عدو خطير على نحو استثنائي لأن أفكاره ثبتت صحتها وفقًا للخبرة العملية تمامًا.

---

(1) "الهبوط الكبير في عام 1930 - The Great Slump of 1930" والمعاد طبعه في مقالات في الإقناع، الكتابات المجمعة لجون ماينارد كينز، نشرته دار ماكميلان لصالح الجمعية الاقتصادية الملكية، 1972، المجلد التاسع، ص 129.

يمكن وضع النتائج التي توصلت لها النظرية العامة في الأربع نقاط التالية:

- يمكن أن تعاني النظم الاقتصادية من نقص في الطلب – وغالبًا ما يحدث لها هذا بالفعل – مما يؤدي إلى بطالة إجبارية.
- في الاقتصاد ميل ذاتي لتصحيح نقص الطلب، لكنه يعمل ببطء وبطريقة مؤلمة وقد لا يوجد أصلاً.
- وعلى العكس، يمكن للسياسات الحكومية الهادفة لزيادة الطلب أن تقلل البطالة بسرعة.
- أحيانًا لا تكون زيادة عرض النقود كافية لإقناع القطاع الخاص بإنفاق المزيد مما يستلزم أن تقوم الحكومة بهذا الدور بدلاً عنه.

لا تبدو أيٌّ من هذه النقاط – وإن كان من الممكن استثناء النقطة الأخيرة – مدهشة أو حتى خلافية بدرجة غير عادية بالنسبة للمعاصرين من العاملين في حقل السياسة الاقتصادية. لكن هذه الأفكار لم تكن راديكالية فحسب حين طرحها كينز، وإنما كان التفكير فيها غير ممكن تقريبا. ولهذا فإن الإنجاز الكبير الذي حققه كتاب النظرية العامة هو فتح إمكانية التفكير فيها.

كيف قام كينز بهذا

أخمن أن معظم الاقتصاديين المعاصرين إن كانوا قد قرؤوا النظرية العامة بالفعل قد قرءوه وهم طلبة. فعلم الاقتصاد الأكاديمي الحديث عمل يسوده الجديد. وغالبًا ما تظهر أدبيات وتنتشر وتختفي قبل أن تُنشر أول ورقة في هذه الأدبيات نشرًا رسميًا. من يريد إذن أن يضيع الوقت في قراءة أشياء كتبت منذ أكثر من سبعين عامًا؟

لكن النظرية العامة لا يزال يستحق أن يُقرأ، بل وأن يُقرأ أكثر من مرة. ليس من أجل ما يخبرنا به عن الاقتصاد فحسب، وإنما من أجل ما يقوله عن طبيعة التطور في الفكر الاقتصادي. فطلاب الاقتصاد الذين يقرؤون كينز يميلون إلى الاستمتاع بومضات كينز من النثر المنمق خفيف الدم، لكنهم يتعثرون في قراءة نقاشاته المعقدة عن المنهجية أو يتصفحونها على عجل. لكن حين يعيد الاقتصاديون وهم في منتصف

العمر قراءة كينز — خاصة من لديهم بعض الخبرة في "النضال من أجل الهرب" الذي يتضمنه إنتاج نظرية اقتصادية جديدة – يرون عمله بمنظار مختلف تمامًا، ويشعرون بشعور جديد من الرهبة. فعندها يفهم المرء أن أجزاء الكتاب التي بدت ذات يوم مملة عبارة عن جزء من مجهود جبار لإعادة التفكير في الاقتصاد ومجهود ثبت نجاحه لأن الكثير من إبداعات كينز الراديكالية تبدو الآن واضحة. ولكي يقيم المرء النظرية العامة عن حق، يجب أن تكون لديه فكرة عما اضطر كينز للصراع معه لكي يصل إلى ما وصل إليه.

لكي أقول للناس كيف يقرؤوا النظرية العامة، من المفيد أن أشبّه هذا الكتاب بوجبة تبدأ بمشهيات لذيذة وتنتهي بحلوى مبهجة لكن الطبق الرئيسي فيها يتكون من لحم صعب المضغ. من المغري بالنسبة للقراء ألا يتناولوا سوى الجزءين سهلي الهضم من الكتاب تاركين النقاش الواقع بينهما. لكن الطبق الرئيسي هو مكمن القيمة الحقيقية للكتاب.

لا أقول إن المرء يجب أن يتخطى الأجزاء المسلية. فعلى أية حال، اقرأها لمجرد الاستمتاع ولتذكر ما حققه كينز. في الواقع، أود أن أقول بعض الأمور عن هذه الأجزاء قبل أن أنتقل إلى الأجزاء الصعبة.

يعتبر الكتاب الأول بيان كينز، ويعد قطعة مثيرة بسبب نبرته الأكاديمية، بل إنه يحتوي أيضًا على بعض المعادلات. إن كينز يحذرك أيها الاقتصادي المحترف – فالنظرية العامة فوق كل شيء كتابًا وُضِع للمتخصصين المطلعين جيدا – من أنه سيفند كل شيء تظن أنك تعرفه عن التشغيل. وخلال صفحات قليلة يوضح بطريقة مقنعة أن وجهة النظر التقليدية عن العلاقة بين الأجور والتشغيل تتضمن مغالطة أساسية في بنيتها: "إن قيام المدرسة الكلاسيكية بافتراض أن التفاوض حول الأجر يحدد الأجر الحقيقي جعلها تنزلق إلى افتراض باطل" (ص71). ومن هنا يوضح بسرعة أن وجهة النظر التقليدية القائلة بأن خفض الأجور هو طريق التشغيل الكامل بلا معنى بناء على الوقائع الحادثة في هذا العصر. وخلال صفحات قليلة يرسم معالم المقدار الكافي من نظريته ليقترح النتيجة المثيرة القائلة بأن الكساد الكبير الذي ضرب العالم حينذاك لم يكن حله ممكنًا فحسب وإنما سهل أيضًا.

إنه أداء رائع. لكن القراء المعاصرين الذين يتوقفون بعد قراءة الكتاب الأول

ولا يخوضون في الفصول التالية الأكثر كثافة يأخذون فكرة عن جراءة كينز لكن ليس عن الكيفية التي اكتسب بها هذه الجراءة.

أما الكتاب السادس، في النهاية الأخرى من النظرية العامة، فيعتبر حقًا طبق حلوى للختام. فبعد أن ترك كينز خلفه العمل المضني المتمثل في خلق علم الاقتصاد الكلي كما نعرفه يتخلى عن وقاره ويمرح قليلاً. فالفصلان الأخيران من النظرية العامة – ورغم امتلائهما بأفكار مثيرة للاهتمام – لهما طابع هزلي. يخبرنا كينز أن الانتصار الشهير لمذهب التجارة الحرة على الحمائية ربما يكون قد قام على دعاوى زائفة، وأن المركنتيليين كانوا على حق. ويخبرنا أن "القتل الرحيم لصاحب الريع" (ص 408) قد يكون وشيكا لأن الاقتصاد في النفقات لم يعد يؤدي وظيفة اجتماعية. هل كان يؤمن حقا بهذه الأمور؟ أم كان ببساطة يستمتع باستفزاز زملاءه؟ بعضًا من هذا وبعضًا من ذاك على الأرجح.

مرة أخرى، إن قراءة الكتاب السادس رائعة رغم أنه لم يصمد في اختبار الزمن كما صمد الكتاب الأول. لكن نفس التحذير ينطبق: بكل تأكيد، اقرأ تأملات كينز حول فضائل المركنتيليين وانتهاء الحاجة للاقتصاد في النفقات، لكن تذكر أن الأمور الصعبة المكتوبة في الكتب من الثاني إلى الخامس هي التي منحته الحق في التأمل.

لنتكلم الآن عن صميم الكتاب، وما الذي تكبده كينز لكتابته.

إن المستعدين لتحدي المعرفة الاقتصادية التقليدية ليسوا قليلين، فعلى الأقل يصلني كتاب كل شهر يدعي القيام بذلك. لكن الغالبية العظمى من مؤلفي هذه الكتب لا يفهمون النظرية الاقتصادية القائمة بشكل كافي لكي يتحدوها تحديًا ذا مصداقية.

أما كينز فعلى العكس من ذلك كان ضالعًا جدًا في النظرية الاقتصادية السائدة في عصره وفاهمًا لقوة تلك النظرية. فقد كتب في تصدير الكتاب، "آمنت عن اقتناع راسخ ولسنوات طوال بالنظريات التي أهاجمها الآن، ولست جاهلاً – على ما أعتقد – بمكامن قوتها". (صفحة 23) كان يعرف أنه لا بد أن يقدم حجج متماسكة ومبررة بدقة يتحدى بها المدرسة التقليدية السائدة لتغيير أدمغة الشعوب. يكتب في الكتاب الأول وهو يعطينا فكرة أولية عما سيقوله لنا عن مالتس، والذي أوصله حدسه إلى أن الإخفاقات الشاملة في الطلب ممكنة، لكن لم يكن لديه أي نموذج يدعم به هذا الحدس: "لم يستطع مالتس أن يفسر بشكل واضح كيف ولماذا يمكن أن يكون

الطلب الفعال ناقصا أو زائدا على الحد (إلا عن طريق الاحتكام للحقائق التي ترى بالملاحظة العادية)، ولذلك فشل في تقديم تفسيرًا بديلاً وساد ريكاردو إنجلترا بشكل كامل بالضبط كما سادت محاكم التفتيش إسبانيا"، (ص 89).

تلك الحاجة إلى "تقديم تفسير بديل" تبرر الكثير من الفقرات في النظرية العامة التي يمكن أن تبدو بعد سبعين عامًا ثقيلة أو حتى طنانة. فلماذا يكرس فصلاً كاملاً "لاختيار الوحدات" وهو ما يبدو غير متصل بقوة برؤية كينز الكبرى؟ ولماذا يكرس فصلين آخرين لتعريف معنى الدخل والمدخرات والاستثمار؟ لقد فعل هذا لنفس السبب الذي دفع الاقتصاديين العاملين على تطبيقات زيادة عوائد التجارة الدولية ونظرية النمو الاقتصادي في الثمانينيات من القرن العشرين إلى كتابة الكثير من الصفحات حول تفاصيل التمييز بين المنتجات والمنافسة الاحتكارية. ليس لهذه التفاصيل علاقة كبيرة بالأفكار الأساسية التي تكمن خلف النظريات الجديدة. لكن تلك التفاصيل كانت أساسية لإنتاج النماذج التقليدية التي يحتاج إليها الاقتصاديون لتوضيح أفكارهم وتفسير هذه الأفكار للآخرين. فحين تتحدى مدرسة تقليدية ذات أساس عريق، لا تكون الرؤية وحدها صالحة إلا لو تعاطيت بحرص شديد مع التفاصيل.

يفسر تقدير كينز لقوة المدرسة التقليدية السائدة أيضًا الإيقاع المتمهل لكتابته. فقد كتب كينز في التصدير "كان تأليف هذا الكتاب بالنسبة للمؤلف عبارة عن نضال طويل من أجل الهرب من الطرق المعتادة في التفكير والتعبير، ولا بد أن تكون قراءته كذلك... " (ص 25)، يقوم كينز خطوة خطوة بإعداد العدة لتحرير الاقتصاديين من القيود الفكرية التي جعلتهم غير قادرين على التعامل مع الكساد الكبير، تلك القيود التي خلقها بالأساس ما أسماه كينز "علم الاقتصاد الكلاسيكي".

كان نضال كينز مع علم الاقتصاد الكلاسيكي أصعب بكثير مما يمكننا أن نتخيل اليوم. عادة ما تتناول الكتب الدراسية الحديثة في الاقتصاد الكلي شيئًا يسمونه "النموذج الكلاسيكي" لمستوى الأسعار. لكن هذا النموذج يعرض صورة أكثر جمالاً بكثير من صورة الاقتصاد الكلاسيكي التي كان كينز مضطرًا للفرار منها. فما نسميه بالنموذج الكلاسيكي هو في الواقع محاولة ما بعد – كينزية لعقلنة الآراء السابقة على كينز. قم بتغيير واحد من الافتراضات فيما نسميه بالنموذج الكلاسيكي، وهو

المرونة التامة للأجور، وسيتحول إلى النظرية العامة. إن كان هذا هو كل ما كان كينز مضطرًا للنضال معه، لكان النظرية العامة كتابًا تسهل كتابته.

النموذج الكلاسيكي الحقيقي كما وصفه كينز كان شيئًا إصلاحه أصعب بكثير. فقد كان بالأساس عبارة عن نموذج لاقتصاد مقايضة لا تعتبر النقود والأسعار الاسمية فيه ذات أهمية، وتلحق به نظرية مستوى الأسعار النقدية بشكل غير أساسي كقشرة خشبية على سطح الطاولة. لقد كان نموذجًا ينطبق فيه قانون ساي: العرض يخلق بشكل أوتوماتيكي الطلب الخاص به لأن الدخل لابد أن يُصرَف. وكان نموذجًا يعتبر فيه سعر الفائدة مسألة خاصة بعرض الاعتمادات والطلب عليها بشكل بحت وبلا أي دور ممكن للنقود أو السياسة النقدية. وكما قلت، كان نموذجًا لا يمكن تصور بعض الأفكار فيه أصلاً، رغم أننا صرنا نأخذ تلك الأفكار على محمل التسليم الآن.

إن كان الاقتصاد الكلاسيكي الذي واجهه كينز هو ما نسميه بالاقتصاد الكلاسيكي في الوقت الحالي، لما اضطر لكتابة الكتاب الخامس من النظرية العامة "الأجور النقدية والأسعار". ففي هذا الكتاب يجابه كينز معتقدات ساذجة عن دور خفض الأجور في زيادة التشغيل، وهي معتقدات كانت سائدة بين الاقتصاديين حين كان يكتب لكنها لم تعد تلعب أي دور في ما نسميه الآن بالاقتصاد "الكلاسيكي".

الابتكار الأساسي في النظرية العامة إذن ليس فكرة أن الأجور الاسمية ثابتة بغض النظر عن التغيرات في الاقتصاد كما يميل الاقتصاديون المحدثون إلى الاعتقاد، وإنما القضاء على قانون ساي وعلى النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة في الكتاب السادس "الحافز على الاستثمار". من الأدلة على مدى صعوبة قيام كينز بالنأي بنفسه عن قانون ساي هو أن البعض حتى يومنا هذا ينكرون ما أدركه كينز، وهو أن القانون يكون في أحسن الأحوال عبارة عن حشو لا طائل منه حين يتاح للأفراد إمكانية تكديس الأموال بدلاً من استخدامها في شراء سلع وخدمات حقيقية. هناك دليل آخر على ما حققه كينز، لكن من الصعب أن تقدره ما لم تكن قد درّست علم الاقتصاد التمهيدي: فكيف ستشرح للطلبة كيف يستطيع البنك المركزي أن يقلل سعر الفائدة عن طريق زيادة عرض النقود رغم أن سعر الفائدة هو السعر الذي يكون عنده العرض من القروض مساويًا للطلب عليها؟ ليس من السهل شرح هذا حتى لو كنت تعرف الإجابة، فكر إذن كيف كان إيجاد الإجابة صعبًا على كينز في المقام الأول.

لكن النموذج الكلاسيكي لم يكن الشيء الوحيد الذي توجب على كينز الفرار منه. كان لزامًا عليه أيضًا أن يتحرر من نظرية دورة الأعمال التي كانت سائدة حينذاك.

بالطبع لم يكن هناك نموذجًا مكتملاً لحالات الركود والانتعاش. ومن المفيد مقارنة النظرية العامة بكتاب الرخاء والكساد ***Prosperity and Depression*** لجوتفريد هابرلر Gottfried Haberler، الذي كتب في نفس الوقت تقريبًا وكان عبارة عن محاولة مرعية من عصبة الأمم لتنظيم ما كان الاقتصاديون في ذلك الوقت يقولونه في المجال واستخلاص مركب مستقل منه[1]. الأمر اللافت للنظر في كتاب هابرلر من وجهة نظر حديثة – بخلاف غياب أي نماذج – هو أنه كان يحاول الإجابة عن أسئلة خاطئة. وكمعظم علماء الاقتصاد الكلي قبل كينز، آمن هابرلر بأن الأمر المهم هو تفسير ديناميكيات الاقتصاد ولماذا تتبع الأزمات حالات الازدهار، بدلاً من تفسير إمكانية حدوث البطالة واسعة النطاق في المقام الأول. ويبدو كتاب هابرلر أكثر انشغالاً بتجاوزات الازدهار عنه بآليات الأزمات، كمعظم الكتابات التي تناولت دورة الأعمال في ذلك الوقت. ورغم أن كينز تأمل في أسباب دورة الأعمال في الفصل الثاني والعشرين من النظرية العامة؛ فإن هذا كان أمرًا ثانويًا بالنسبة لأطروحته. عوضًا عن ذلك، رأي كينز أن مهمته هي تفسير لماذا عمل الاقتصاد في بعض الأحيان تحت مستوى التشغيل الكامل بكثير. ليس هذا نموذجًا ديناميكيًا، فالنظرية العامة يقدم نموذجًا إستاتيكيا بالأساس حيث يطرح صورة اقتصاد واقع في الكساد ولا يحكي قصة كيف وصل هذا الاقتصاد إلى هذه المرحلة. لقد اختار كينز إذن أن يجيب عن سؤال أكثر محدودية بكثير مما اختاره معظم من كتبوا عن دورة الأعمال.

في الواقع، يُعتبَر معظم الكتاب الثاني من النظرية العامة بيانًا يعبر عن قرار كينز الاستراتيجي بجعل السؤال محدودًا. فبينما كانت نظرية دورة الأعمال القبل – كينزية تروي قصصًا معقدة ومربكة عن اللاتوازن، يدعو الفصل الخامس إلى النظر إلى اقتصاد غير كامل التشغيل على أنه نوع من التوازن تتحقق فيه بالفعل التوقعات قصيرة الأجل عن المبيعات. يدعو الفصلان –السادس والسابع– إلى ترك كل الحديث عن

(1) جوتفريد هابرلر، الرخاء والكساد، عصبة الأمم، 1937.

المدخرات الإجبارية والمدخرات الزائدة، وما إلى ذلك مما كان سائدًا في نظرية دورة الأعمال قبل كينز (وهو الحديث الذي ركز بطريقة مشوشة على فكرة اللاتوازن في الاقتصاد) وحل مقولة إن المدخرات تساوي الاستثمار محله.

كان تحديد كينز للسؤال محررًا بشدة. فبدلاً من الانغماس بلا فائدة في محاولة تفسير ديناميكيات دورة الأعمال -وهي مسألة ما زالت خلافية إلى يومنا هذا- ركز كينز على السؤال الذي يمكن الإجابة عنه. وهو أيضًا كان أكثر سؤال بحاجة إلى إجابة: فطالما أن الطلب الكلي منخفض -بغض النظر عن السبب- كيف يمكننا خلق المزيد من التشغيل؟

من الفوائد الجانبية لهذا التبسيط هو أنه حرر كينز وحررنا كلنا معه من التصور المغري، والزائف بالتأكيد، لدورة الأعمال على أنها مسرحية هادفة ولهبوط الأوضاع الاقتصادية على أنه مطهر ضروري بعد تجاوزات الازدهار. فعن طريق تحليل كيف بقي الاقتصاد في هبوط بدلاً من تفسير لماذا هبط في المقام الأول، ساعد كينز في دفن التصور القائل بأن المعاناة الاقتصادية بها شيء من الخلاص.

إن النظرية العامة إذن عمل راديكالي يتسم بعمق المعرفة والتنظيم والعقلانية. فقد غير هذا الكتاب من الطريقة التي يفكر بها الجميع في الاقتصاد بما في ذلك خصوم كينز الفكريين، لكن هذا يطرح سؤالاً مثيرًا للخلاف: هل صرنا كلنا في الواقع كينزيين الآن؟

السيد كينز والمحدثون

هناك انطباع منتشر بين الاقتصاديين المحدثين بأننا تخطينا كينز بغض النظر عما إذا كان هذا سيئًا أم جيدًا، لكن هذا الانطباع مبني في رأيي، إما على قراءة خاطئة للنظرية العامة أو على عدم قراءتها أصلاً. لنبدأ بأولئك الذين لم يقرؤوا الكتاب، ويتضمن هؤلاء أنا نفسي خلال العقود الطوال التي مرت بين القراءة الأولى والثانية للنظرية العامة.

إن لم تقرأ كينز بنفسك، واكتفيت بقراءة أعماله من خلال تأويلات الآخرين، يكون من السهل أن تتخيل أن النظرية العامة أكثر فجاجة مما هو عليه. فحتى

الاقتصاديين المحترفين الذين يعرفون أن كينز لم يكن اشتراكيًا متحمسًا، يميلون إلى الاعتقاد بأن النظرية العامة عبارة عن حد كبير عن بيان ينادي بالإنفاق الممول بالعجز وأنه يقلل من شأن السياسة النقدية. إن كان هذا صحيحا بحق لكان النظرية العامة كتابًا عفا عليه الزمن. ففي هذه الأيام يُترَك خلق الاستقرار إلى التكنوقراطيين العاملين في البنوك المركزية الذين يحركون سعر الفائدة صعودًا وهبوطًا من خلال تحكمهم في عرض النقود، وعادة ما يعتبر استخدام الإنفاق على الأشغال العامة لتعزيز التشغيل أمرًا غير ضروري. وللتعبير عن الأمر بطريقة أكثر وضوحًا، لو كنت تتخيل أن كينز كان رافضًا للسياسة النقدية من السهل أن تتخيل أن ميلتون فريدمان Milton Friedman، بشكل ما فند أو أبطل كينز لأنه أوضح أن النقود مهمة.

ربما ساهم جون هيكس John Hicks ، في تدعيم الانطباع بأن النظرية العامة فشل في إعطاء السياسة النقدية حقها، فربما يكون الاقتصاديون قد قرؤوا مقال "السيد كينز والكلاسيكيون Mr. Keynes and the Classics"، الذي كتبه عام 1937، وعرض فيه النظرية العامة أكثر مما قرؤوا الكتاب نفسه. ففي هذا المقال فسّر هيكس النظرية العامة بالإشارة إلى منحنيين، أولهما منحنى الادخار والاستثمار والذي يمكن تحريكه بموجب التغيرات في الضرائب والإنفاق والثاني منحنى السيولة والنقود والذي يمكن تحريكه بموجب التغيرات في عرض النقود. وبدا هيكس وكأنه يلمح إلى أن علم الاقتصاد الكينزي لا ينطبق إلا حين يكون منحنى السيولة والنقود مسطحًا بحيث لا يكون للتغيرات في عرض النقود تأثير على أسعار الفائدة، بينما ينطبق علم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي حين يكون منحنى السيولة والنقود مائلاً لأعلى.

لكن هيكس في تلميحه هذا كان لطيفًا بشكل مفرط مع الكلاسيكيين وظالمًا لكينز في نفس الوقت. لقد أوضحت بالفعل أن مذهب الاقتصاد الكلي الذي كان كينز مضطرًا للهرب منه كان أكثر فجاجة وإرباكًا مما نسميه الآن بـ "النموذج الكلاسيكي". دعوني أضيف أن النظرية العامة لا يرفض السياسة النقدية أو يتجاهلها؛ فالنظرية العامة يناقش بشيء من التفصيل كيف يمكن للتغيرات في كمية النقود أن تؤثر على سعر الفائدة، وعلى الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة. إن النظرية الحديثة عن كيفية عمل السياسة النقدية في الواقع هي في جوهرها تلك المعروضة في النظرية العامة.

ومع ذلك، من العدل أن نقول إن النظريـة العامة يتخللها نزعة تشككية حيال ما إذا كان مجرد الإضافة إلى عرض النقود كافيًا لاستعادة التشغيل الكامل. لم يكن السبب في ذلك هو جهل كينز بالدور المحتمل للسياسة النقدية. بل كان هذا بالأحرى عبارة عن حكم إمبريقي من جانبه: فالنظريـة العامة كُتب في اقتصاد كانت فيه أسعار الفائدة شديدة الانخفاض بالفعل حتى أن زيادة عرض النقود لا تستطيع تخفيضها أكثر من هذا.

وصل الكثير من علماء الاقتصاد الكلي البارزين اليوم لسن البحث والتفكير المنظم خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حين كانت أسعار الفائدة دائمًا وبشكل ثابت أعلى من 5 %، وأحيانًا تزيد على 10 %. وفي ظل تلك الظروف، لم يكن هناك داع للشك في فعالية السياسة النقدية أو للقلق من أن تفشل جهود البنك المركزي في تخفيض أسعار الفائدة ومن ثم رفع الطلب. لكن النظرية العامة كتب في بيئة نقدية مختلفة تمامًا، بيئة بقيت فيها أسعار الفائدة قريبة من الصفر لمدة طويلة.

إن علماء الاقتصاد الكلي المحدثين ليسوا مضطرين للتنظير بشأن ما يحدث للسياسة النقدية في مثل هذه البيئة أو حتى سبر أغوار التاريخ الاقتصادي لأننا نمتلك نموذجًا حديثًا صارخًا يمكننا التأمل فيه. هناك أمل وأنا أكتب هذه السطور في أن الاقتصاد الياباني قد يبدأ أخيرًا في الانتعاش بشكل قابل للاستمرار، لكن اليابان كانت منذ أوائل التسعينيات وحتى عام 2004، في نفس الحالة النقدية التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد البريطاني أثناء ثلاثينيات القرن العشرين. فقد كانت أسعار الفائدة في المدى القصير تقترب من الصفر، أما أسعار المدى الطويل فكانت في أقل معدلاتها تاريخيًا، لكن الإنفاق الاستثماري الخاص بقي غير كافي لإخراج الاقتصاد من الانكماش. كانت السياسة النقدية في تلك البيئة غير فعالة بالضبط كما وصف كينز. وببساطة زادت محاولات بنك اليابان لزيادة عرض النقود من الاحتياطيات المصرفية الوفيرة بالفعل ومن الحيازة الحكومية للنقد بينما لم تفعل شيئًا لتحفيز الاقتصاد. (تقول نكتة انتشرت في اليابان في أواخر التسعينيات أن الخزائن هي السلعة الوحيدة التي يشتريها المستهلكون). وحين وجد بنك اليابان نفسه عاجزًا، اتجهت حكومة اليابان إلى مشروعات أشغال عامة ضخمة لتحفيز الطلب.

أوضح كينز أن تشككه في فعالية السياسة النقدية كان مقترحًا مشروطًا بعوامل أخرى وليس موقفًا مبدئيًا عامًا. فقد كان يؤمن بأن الأمور سارت بطريقة أخرى في الماضي. "هناك دلائل على أن سعر الفائدة طويل الأجل النموذجي في المراكز المالية الكبرى لمدة 150 عاما تقريبا كان 5 % تقريبا والسعر الممتاز كان بين 3 و3½ %، وأن أسعار الفائدة هذه كانت متواضعة بما يكفي لحث معدل استثمار متسق مع تشغيل متوسط منخفض بدرجة مقبولة" ص (342–343) وقد آمن أنه في هذه البيئة يمكن " بلوغ مستوى مقبول من البطالة(*) خلال عقد أو اثنين أو ثلاثة من الزمان في المتوسط بمجرد ضمان وجود عرض ملائم من النقود بوحدة الأجر". (ص309) بعبارة أخرى، نجحت السياسة النقدية في الماضي لكن ليس الآن.

والآن، صحيح أن كينز اعتقد – عن خطأ – أن الظروف القائمة في ثلاثينيات القرن العشرين ستستمر للأبد، وأن الكفاية الحدية لرأس المال كانت في الواقع منخفضة إلى الدرجة التي يتم التفكير عندها في القتل الرحيم لأصحاب الريع. سأشرح بعد قليل لماذا كان كينز مخطئًا في ذلك.

لكن قبل أن أصل إلى هناك، دعوني أفكر في الحديث عن وجهة نظر بديلة. تتفق وجهة النظر هذه مع من يقولون إن علم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي ليس مدينًا لكينز إلا بالقليل. لكن بدلاً من طرح أننا تجاوزنا كينز، تقول وجهة النظر هذه إننا أسأنا فهمه. أي أن النظرية الاقتصادية الكلية الحديثة، والتي تختزل كينز إلى نموذج توازني إستاتيكي وتحاول تأسيس أكثر ما يمكن من ذلك النموذج على الخيار العقلاني، عبارة عن خيانة للتفكير الكينزي، ولهذا يصر بعض الاقتصاديين على أننا أضعنا الطريق الكينزي الحقيقي.

هل هذا صحيح؟ بالنسبة لموضوع الخيار العقلاني، صحيح أن النظرية العامة، بالمقارنة مع أي شرح حديث لعلم الاقتصاد الكلي، يتضمن نقاشًا ضئيلاً جدًا عن تعظيم المنافع لكنه وضع الكثير من الافتراضات السلوكية. إن تأكيد كينز على الجذور غير العقلانية للسلوك الاقتصادي يكون أجدر شيء للاستشهاد به وهو يكتب عن

(*) ما قاله كينز في صفحة 309 من الطبعة الأصلية وصفحة 343 من هذه الترجمة إنه "طالما أمكن بلوغ مستوى مقبول من التشغيل..." وليس "طالما أمكن بلوغ مستوى مقبول من البطالة" – المترجمة.

المضاربة في السوق المالي: "حيث نكرس ملكاتنا الذهنية للتنبؤ بما يتوقع الرأي المتوسط أن يكون عليه الرأي المتوسط." (ص 203). لكن هذا أبرز ما يكون – من منظور حديث – في تناوله لدالة الاستهلاك. لقد كانت محاولات صياغة السلوك الاستهلاكي في صورة الخيار العقلاني واحدة من الأفكار الأساسية في علم الاقتصاد الكلي بعد كينز. لكن دالة الاستهلاك الخاصة بكينز، كما رسمها في الكتاب الثالث، قائمة على أساس الملاحظة السيكولوجية أكثر من اختيار الأمثل بالنظر للوقت.

يطرح هذا سؤالين. أولاً: هل كان كينز محقًا في تحاشي نظرية التعظيم؟ ثانيًا، هل خان خلفاؤه تراثه عن طريق إدخال موضوع التعظيم مرة أخرى؟

إجابة السؤال الأول هي ربما. فكينز كان محقًا بكل تأكيد في أن هناك عنصرًا لاعقلانيًا قويًا في السلوك الاقتصادي. ويعتبر صعود علم الاقتصاد السلوكي والمالية السلوكية اعترافًا متأخرًا من قبل أهل المهنة بهذه الحقيقة. ومن ناحية أخرى، تبدو الآن بعض محاولات كينز لعمل تعميميات عن السلوك سطحية بشكل مفرط ومضللة في عدة جوانب مهمة، وبخاصة ما طرحه كينز من أن معدل المدخرات المتوسط سيرتفع مع الدخل المتوسط للفرد بناءً على أسس سيكولوجية (انظر ص. 148). وقد اتضح أن هذا ليس هو الحال على الإطلاق.

لكن الإجابة عن السؤال الثاني، على ما أعتقد، كلا بكل وضوح. صحيح أن كينز كان ملاحظًا داهية للّاعقلانية الاقتصادية؛ أي أنه كان اقتصاديًا سلوكيًا سابقًا لزمانه، وكان لديه الكثير ليقوله عن الديناميكيات الاقتصادية. وصحيح أن النظرية العامة مليئة بالفقرات الظريفة عن الاستثمار باعتباره لعبة الكراسي الموسيقية وعن الروح الحيوانية وما إلى ذلك. لكن النظرية العامة ليست كتابًا عن لاعقلانية الفاعلين الاقتصاديين واستحالة التنبؤ بسلوكهم. يشدد كينز على الاستقرار النسبي للعلاقة بين الدخل وإنفاق المستهلك، فمحاولته لإيجاد أساس لهذا الاستقرار في الخيار العقلاني قد تكون قائمة على التشبث برأي خاطئ؛ إلا أنها لا تقوض هدفه. وبينما لم يفكر كينز كثيرًا في عقلانية سلوك رجال الأعمال، كان أحد القرارات الإستراتيجية التي اتخذها كما طرحت من قبل هو دفع السؤال عن سبب صعود وهبوط الاستثمارات برمته إلى الخلفية.

ماذا عن التوازن؟ دعني أطرح بعض الكلمات التحريضية: إن تأويل كينز بلغة نماذج التوازن الاستاتيكية ليس خيانة لأن ما أنتجه كينز بالأساس كان بالفعل نموذج توازن استاتيكي. القصة الأساسية المرسومة في النظرية العامة هي أن تفضيل السيولة يحدد سعر الفائدة، وبالنظر إلى سعر الفائدة تحدد الكفاية الحدية لرأس المال معدل الاستثمار، ويتحدد التشغيل بموجب النقطة التي تتساوي عندها قيمة الناتج مع مجموع الاستثمار وإنفاق المستهلك. "بالنظر إلى الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد لن يكون هناك سوى مستوى واحد من التشغيل متسق مع نقطة التوازن" (ص85).

دعني أتناول نقطة واحدة بالتحديد: قدم "بول صامويلسون – Paul Samuelson" في كتابه الدراسي المنشور عام 1948، رسمًا بيانيًا شهيرًا ذا 45 درجة لشرح المضاعف. هل أساء صامويلسون فهم ما كان كينز يقوله؟ هناك معلقون يصرون بانفعال على أن صامويلسون شوه فكرة المعلم. ومع ذلك، من الصعب رؤية أي اختلاف ذا شأن بين صياغة صامويلسون وبين المعادلة التي وضعها كينز نفسه للتشغيل التوازني والموجودة في الفصل الثالث: $ø(N) - x(N) = D_2$ ص(86)، تبدو صيغة كينز عند التعبير عنها بيانيًا شديدة الشبه بالرسم البياني الذي وضعه صامويلسون، لكن الكميات مقاسة بوحدات الأجر بدلاً من الدولارات الثابتة. ورغم أن الرسم البياني ذا الخمس وأربعين درجة الأنيق غائبى فإن المنطق هو نفسه بالضبط.

خلاصة الموضوع إذن هي أننا جميعًا كينزيون الآن. فجزء كبير جدًا مما يفعله الاقتصاد الكلي الحديث مستمد مباشرة من النظرية العامة، ولا يزال الإطار الذي قدمه كينز صالحًا بشكل جيد جدًا حتى الآن.

لكن كينز بالطبع أغفل أمورًا مهمة أو فشل في توقعها.

ما فات كينز

أقوى نقد يمكن للمرء أن يقدمه للنظرية العامة هو أن كينز ظن أن فترة معينة نزعة عامة. لقد كان يكتب في عقد لم يكن فيه حتى سعر الفائدة المقترب من الصفر منخفضًا بما يكفي لاستعادة التشغيل الكامل، وشرح بشكل فذ عواقب تلك الحقيقة

الواقعة، وخاصة المأزق الذي وجد بنك إنجلترا والبنك المركزي الأمريكي أنفسهما فيه، حيث كانا غير قادرين على خلق التشغيل مهما حاولا زيادة عرض النقود. كان كينز يعرف أن الأمور لم تكن دائمًا على هذا النحو، لكنه اعتقد -عن خطأ- أن البيئة النقدية السائدة في ثلاثينيات القرن العشرين ستكون هي القاعدة من حينذاك فصاعدًا.

باستثناء اليابان، لم تعاود الظروف النقدية التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين الظهور ثانية. ففي الولايات المتحدة، انتهى عهد أسعار الفائدة المنخفضة بتطرف في الخمسينيات من القرن العشرين ولم تعد تلك الأسعار للظهور مرة أخرى (رغم أن الولايات المتحدة مرت بخبرة شبيهة بخبرة اليابان في 2002 ، 2003). علاوة على ذلك، نجحت الولايات المتحدة بشكل عام في تحقيق مستويات معقولة من الطلب الفعال. أما الخبرة البريطانية فكانت شبيهة بالأمريكية. ورغم وجود بطالة على مستوى كبير في أوروبا القارية، تبدو تلك البطالة مرتبطة بقضايا جانب العرض أكثر من مجرد نقص الطلب.

لماذا أخطأ كينز؟

يكمن جزء من الإجابة في أنه استخف بقدرة الاقتصاد الناضج على مقاومة تناقص الغلة. فقد كان "القتل الرحيم لصاحب الريع" الذي تكلم عنه كينز مبنيًا على افتراض أنه كلما تراكم رأس المال سيصبح إيجاد مشاريع استثمارية خاصة مربحة أكثر صعوبة حتى تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال. وربما كانت وجهة النظر هذه معقولة في بريطانيا في فترة ما بين الحربين بعد أن كان عهد التصنيع الهائل قد مر. لكن بعد الحرب العالمية الثانية فتح مزيج التقدم التكنولوجي وانتعاش النمو السكاني من جديد الباب للكثير من الفرص الاستثمارية الجديدة. ورغم أن التحذيرات تعالت أخيرًا من حدوث "تخمة عالمية من المدخرات"، لا يبدو القتل الرحيم لصاحب الريع وشيكًا.

لكن هناك عاملاً أكثر أهمية أبقى أسعار الفائدة عالية نسبيًا والسياسة النقدية فعالة، ألا وهو التضخم المستمر والذي صار جزءًا لا يتجزأ من التوقعات وينعكس في ارتفاع أسعار الفائدة عما كان سيحدث لو كان الجمهور يتوقع استقرار الأسعار.

لقد كان التضخم بالطبع أعلى في سبعينيات القرن العشرين وحتى في الثمانينيات عما هو الآن. لكن التوقعات الخاصة بالتضخم لا زالت تلعب دورًا قويًا في إبقاء أسعار الفائدة بعيدة عن الصفر بشكل آمن. فعلى سبيل المثال، عند وقت الكتابة كان سعر الفائدة على السندات الحكومية الأمريكية ذات العشرين عامًا 4.7 %، وكان سعر الفائدة 2.1 % فقط بالنسبة للسندات ذات العشرين عامًا التي تدفع فوائد باستخدام الرقم القياسي والتي تُحمى عوائدها من التضخم. يوضح لنا هذا أنه حتى في الوقت الحاضر – حيث يعتبر التضخم منخفضًا – تعكس معظم أسعار الفائدة المحسوبة على عشرين عامًا التضخم المتوقع بدلاً من العوائد الحقيقية المتوقعة.

إن التضخم المستمر هو ما يجعل للنظرية العامة –لو نظر إليه بشكل سطحي– القليل من الدلالة المباشرة بالنسبة لعصرنا مقارنة بما كان سيحدث في غياب ذلك التضخم. وتكمن سخرية الأقدار في أن هذا التضخم المستمر يمكن عزوه جزئيا إلى تأثير كينز، سواء كان ذلك أمرًا جيدًا أم سيئًا. فمن ناحية الأثر السيئ، كان الانطلاق التضخمي في السبعينيات يعود جزئيًا إلى السياسة المالية والنقدية التوسعية والتي تبنتها الحكومات المتأثرة بكينز والتي كان لها أهداف تشغيلية غير واقعية. (في ذهني بشكل خاص خطة إدوارد هيث Edward Heath، المسماة بالانطلاق من أجل النمو في المملكة المتحدة وخطة الازدهار الاقتصادي لبرنس Burns، ونكسون Nixon، في الولايات المتحدة). أما بالنسبة للأثر الجيد، يتبنى بنك إنجلترا ومجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة إستراتيجية متعمدة للتشجيع على وجود تضخم مستمر منخفض لكنه إيجابي، وإن كان الأول يتبناها بشكل صريح، والثاني بشكل ضمني، وذلك بالضبط ليتجنبا أن يجدا أنفسهما في الورطة التي شخصها كينز.

لم يتوقع كينز (ولا غيره في عصره) أن يتميز المستقبل بالتضخم المستمر. كان هذا يعني أنه كان شديد التشاؤم بخصوص الإمكانيات المستقبلية للسياسة النقدية، ويعني أيضًا أنه لم يتناول أبدًا المشاكل التي يفرضها التضخم المستمر فيما يتعلق بالسياسات، والتي شغلت علماء الاقتصاد الكلي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ودعا بعضهم إلى إعلان وجود أزمة في النظرية الاقتصادية. (في الواقع، بعض النماذج الرائج استخدامها اليوم لتفسير استمرار التضخم حتى بالرغم من البطالة متناغمة تمامًا في روحها مع ما قاله كينز عن تحديد الأجر، وخاصة نماذج "العقود المتداخلة"

التي تؤكد على أن تسويات الأجور تفتقر للتنسيق). لكن الفشل في تناول مشاكل لم يكن أحد يتخيل حدوثها في الثلاثينيات من القرن العشرين من الصعب اعتباره نقيصة في تحليل كينز. والآن بعد أن خمد التضخم، يبدو كلام كينز شديد الدلالة مرة أخرى.

عالم الاقتصاد مخَلِصًا

يحتل النظرية العامة، كإنجاز فكري، مكانة متميزة لا يشاركه فيها سوى عدد قليل من الأعمال الأخرى في علم الاقتصاد – تلك المجموعة الضئيلة من الكتب التي غيرت تصورنا عن العالم بحيث تغيرت رؤية الناس للأمور فور أن صاروا مدركين لما تقوله. فعل آدم سميث هذا في ثروة الأمم *The Wealth of Nations*: فالاقتصاد لم يعد مجرد مجموعة من الناس الذين يكسبون وينفقون، وإنما نظام ذاتي التنظيم يكون فيه الأفراد "مساقين بيد خفية لتحقيق غاية لم تكن جزءًا من أهدافهم". يقع النظرية العامة في نفس الفئة: فقد أصبحت فكرة أن البطالة واسعة النطاق نتيجة لانخفاض الطلب متصورة تمامًا بل وواضحة أيضًا بعد أن كانت تعتبر لمدة طويلة هرطقة متطرفة.

لكن ما يجعل النظرية العامة فريدًا من نوعه بحق هو أنه جمع بين الإنجاز الفكري الضخم وبين الدلالة العملية المباشرة بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية. يحمل المجلد الثاني من سيرة كينز التي كتبها روبرت سكيدلسكي Robert Skidelsky، عنوان عالم الاقتصاد مـخَلِصًا *The Economist as Saviour*، وليس في ذلك التعبير أي مجاز أو مبالغة على الإطلاق. فحتى كتابه النظرية العامة، كان العقلاء ينظرون للبطالة واسعة النطاق على أنها مشكلة ذات أسباب معقدة وليس لها حل سهل سوى استبدال الأسواق بالسيطرة الحكومية. أوضح كينز أن العكس صحيح: فالبطالة واسعة النطاق لها سبب بسيط ألا وهو عدم كفاية الطلب وحل سهل ألا وهو السياسة المالية التوسعية.

كانت القصة ستصبح رائعة لو أن النظرية العامة أوضح للعالم طريق الخروج من الكساد. لكن للأسف، لم يكن هذا ما حدث. فقد أُطلق برنامج الأشغال العامة العملاق الذي استعاد التشغيل الكامل، والذي نسميه أيضًا بالحرب العالمية الثانية،

لأسباب لا علاقة لها بالنظرية الاقتصادية الكلية. لكن النظرية الكينزية فسرت لماذا فعل إنفاق الحرب ما فعل، وساعدت الحكومات على ضمان ألا ينزلق العالم بعد الحرب إلى الكساد مرة أخرى. ومن يستطع أن يقول إن الظروف الشبيهة بالكساد ما كانت لتعود لو أن الحكومات – وفقًا لتوجيهات علم الاقتصاد الكينزي – لم تستجب لفترات الركود بالسياسات التوسعية؟

لم يضاه أي شيء آخر إنجاز كينز في تاريخ العلوم الاجتماعية. وربما لا يمكن أن يوجد مثل هذا الشيء. فكينز كان محقًا بالنسبة لمشكلة عصره: كان الاقتصاد العالمي يعاني من مشكلة في جهاز التشغيل وما كان مطلوبًا لحمل الاقتصاد على العمل مرة أخرى كان إصلاحًا تقنيًا محدودًا بشكل مدهش. لكن معظم المشكلات الاقتصادية لها على الأرجح أسباب معقدة وليس لها حلول سهلة. ربما توجد حلول تقنية محدودة للمشكلات الاقتصادية في العالم المعاصر، من التنمية المتباطئة في أمريكا اللاتينية إلى اللامساواة الرهيبة في الولايات المتحدة، ونحن في انتظار كينز التالي ليكتشفها. لكن هذا لا يبدو مرجحًا حاليًا.

هناك أمر واحد مؤكد: لو أن هناك كينز آخر، سيكون (أو ستكون) شخصًا له أهم صفات كينز. فكينز كان مثقفًا من الطراز الأول ومطلع على بواطن الأمور، وكان يفهم الأفكار الاقتصادية السائدة في عصره بشكل جيد. ودون تلك القاعدة من المعرفة، لما استطاع شن هذا النقد المدمر على المدرسة الاقتصادية التقليدية السائدة. لكنه كان في نفس الوقت راديكاليًا جريئًا ومستعدًا للتفكير في احتمالية خطأ بعض الافتراضات الجوهرية التي قام عليها علم الاقتصاد الذي تعلمه.

سمحت هذه الصفات لكينز بأن يقود الاقتصاديين والعالم كله إلى النور – فالنظرية العامة ليس بأقل من رحلة ملحمية للخروج من الظلام الفكري. وذلك، بالإضافة إلى دلالاته المستمرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ما يجعله كتابًا سيبقى للأجيال. اقرأه واستمتع.

بول كروجمان Paul Krugman

الكتاب الأول

مقدمــة

الفصل الأول

النظريـة العامـة

أسميت هذا الكتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، مؤكدًا على الوصف "عامة". يهدف هذا العنوان إلى توضيح الاختلاف بين الأطروحات والنتائج التي سأتوصل إليها وبين أطروحات ونتائج النظرية الكلاسيكية[1] في الموضوع؛ تلك النظرية التي نشأت أنا شخصيًا عليها، والتي سادت الفكر الاقتصادي العملي والنظري للطبقات الحاكمة والأكاديميين في هذا الجيل، كما سادت لمائة عام خلت. أطرح في هذا الكتاب أن المسلمات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية لا تنطبق إلا على حالة خاصة وليس على الحالة العامة، فالوضع الذي تفترضه عبارة عن نقطة معينة تستبعد الأوضاع الأخرى الممكنة للتوازن. علاوة على ذلك، لا تنطبق صفات الحالة الخاصة التي تفترضها النظرية الكلاسيكية على المجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه بالفعل، وهو ما يجعل لتدريسها عواقب وخيمة ومضللة لو حاولنا تطبيقها على الخبرة الواقعية.

(1) "الاقتصاديون الكلاسيكيون" تسمية ابتكرها ماركس Marx، ليطلقها على ريكاردو وجيمس ميل James Mill، وأسلافهم؛ أي على مؤسسي النظرية التي تجسد أوجها في علم الاقتصاد الريكاردي. اعتدت – ربما عن خطأ – على إدخال أتباع ريكاردو ضمن "المدرسة الكلاسيكية"، أولئك الذين تبنوا علم الاقتصاد الريكاردي وأكملوه مثل ج. س. ميل J. S. Mill، ومارشال وإدجوورث والبروفيسور بيجو Pigou.

الفصل الثاني
مسلمات علم الاقتصاد الكلاسيكي

ينصب اهتمام معظم الدراسات التي تناولت نظرية القيمة والإنتاج أساسًا على توزيع مقدار معين من الموارد الموظفة على الاستخدامات المختلفة، وعلى الشروط التي تحدد العوائد والقيم النسبية لمنتجات هذه الموارد بافتراض تشغيل هذا المقدار منها[1].

كذلك، غالبًا ما تم التعامل بأسلوب وصفي مع مسألة مقدار الموارد المتاحة، والتي تعني حجم القوة السكانية القابلة للتشغيل، وحجم الثروة الطبيعية وتراكم المعدات الرأسمالية. لكن النظرية التي تتناول محددات التشغيل الفعلي للموارد المتاحة

(1) هذا هو التراث الريكاردي؛ فقد فند ريكاردو بوضوح أي اهتمام بكمية الناتج القومي كمسألة مختلفة عن توزيعه، وبهذا حدد بدقة طبيعة نظريته. أما من خلفوه، ولأنهم لم يتمتعوا بنفس وضوح الرؤية الذي نعم به؛ فاستخدموا النظرية الكلاسيكية في النقاشات المتعلقة بأسباب الثروة. انظر خطاب ريكاردو إلى مالتس المؤرخ 9 أكتوبر 1820، والذي جاء فيه: "ترى أن الاقتصاد السياسي عبارة عن بحث في طبيعة وأسباب الثروة. أعتقد أننا يجب أن نسميه بحثًا في القوانين التي تحدد تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي اشتركت في تكوينه. لا يمكن وضع أي قانون بخصوص الكمية، لكن يمكن التوصل لقانون صحيح بدرجة مقبولة بخصوص النسب. كل يوم يمر يجعلني أكثر اقتناعًا بأن النوع الأول من البحث مضلل وعقيم، وأن النوع الثاني يمثل الأهداف الحقيقية الوحيدة للعلم".

نادرًا ما دُرست في شكلها المجرد بتفصيل واف. بالطبع من السخف القول إنها لم تُدرَس على الإطلاق، فالنقاشات الكثيرة التي تناولت تقلبات التشغيل، كانت منصبة على هذا الموضوع. ما أقصده هو أن النظرية الأساسية التي بني عليها هذا الموضوع اعتبرت بسيطة وواضحة لدرجة أنها لم تحظ سوى بإشارات عابرة على أكثر تقدير، وليس أنه تم تجاهلها تمامًا [1].

1

بُنيت النظرية الكلاسيكية في التشغيل، في رأيي، على مسلمتين أساسيتين، لكنهما لم يكونا محل نقاش أبداً تقريباً. هاتان المسلمتان هما:

1 – الأجر يساوي الناتج الحدي للعمل.

يعني هذا أن أجر العامل يساوي القيمة التي ستُفقَد لو تم تخفيض التشغيل بوحدة واحدة (بعد خصم أي تكاليف أخرى يلغيها هذا التخفيض)، لكن هذا التساوي قد يضطرب – وفقًا لبعض المبادئ – لو كانت المنافسة والأسواق غير كاملة.

2 – تُساوي منفعة الأجر، حين يوظف عدد معين من وحدات العمل، الضرر الحدي *disutility* لهذه الوحدات:

يعني هذا أن الأجر الحقيقي للعامل هو ما يكون كافيًا بالكاد (في تقدير العاملين أنفسهم) لحث مقدار العمل الموظف بالفعل على الوجود. إلا أن هذا متوقف على احتمال أن يضطرب التساوي بالنسبة لكل وحدة فردية من العمل بسبب الجمع بين

(1) على سبيل المثال، كتب البروفيسور بيجو في اقتصاديات الرفاه *Economics of Welfare* (الطبعة الرابعة – ص 127) ما يلي (قمت بإمالة بعض الكلمات للتأكيد عليها): "طوال هذا النقاش، وما عدا المواضع التي ذُكر فيها العكس صراحةً، يتم تجاهل حقيقة أن بعض الموارد تكون معطلة رغمًا عن إرادة أصحابها. لا يؤثر هذا على جوهر الأطروحة، لكنه يسهل إيضاحها". هكذا، بينما ينكر ريكاردو أي محاولة للتعامل مع كمية الناتج القومي بشكل إجمالي، يؤكد البروفيسور بيجو – في كتاب يتناول بالتحديد مسألة الناتج القومي – أن نفس النظرية تصلح في حالة وجود بعض البطالة الإجبارية مثلما تصلح في حالة التشغيل الكامل.

الوحدات القابلة للتشغيل المقابل لنواقص المنافسة التي تميز المسلمة الأولى. يجب أن يُفهم الضرر في هذا السياق على أنه يغطي كل الأسباب المختلفة التي قد تدفع بشخص، أو بمجموعة من الأشخاص، للامتناع عن العمل بدلاً عن القبول بأجر يساوي بالنسبة لهم منفعة تقل عن حد أدنى معين.

تتماشى هذه المسلمة مع ما يمكن تسميته بالبطالة "الاحتكاكية". فالتفسير الواقعي لها يأخذ في الاعتبار، وعن حق، عدة أشكال من الاختلال التي تمنع حدوث التشغيل الكامل بشكل مستمر، ومنها – على سبيل المثال – البطالة التي تحدث بسبب خلل مؤقت في التوازن بين الكميات النسبية من الموارد المتخصصة نتيجة خطأ في الحسابات أو تقطع الطلب، أو بسبب التأخر في الوقت بسبب تغيرات غير متوقعة، أو بسبب أن الانتقال من وظيفة إلى أخرى يأخذ بعض الوقت. يعني هذا أنه دائمًا ما ستوجد في أي مجتمع غير استاتيكي نسبة معطلة من الموارد "بين وظيفة وأخرى". بالإضافة إلى البطالة "الاحتكاكية"، تتماشى هذه المسلمة أيضًا مع مفهوم البطالة "الاختيارية" التي تعود إلى رفض وحدة عمل أو عجزها عن قبول العائد المناظر لقيمة الناتج المنسوب إلى إنتاجيتها الحدية، وقد يرجع هذا الرفض أو العجز إلى التشريعات أو العادات الاجتماعية أو التكاتف من أجل المفاوضة الجماعية أو الاستجابة البطيئة للتغير أو لمجرد العناد الإنساني. لكن النظرية الكلاسيكية تعتبر أن هاتين الفئتين – البطالة "الاحتكاكية" والبطالة "الاختيارية" – شاملتان، فلا تترك المسلمات الكلاسيكية مجالاً لاحتمال وجود فئة ثالثة، تلك التي أعرفها فيما يلي بالبطالة "الإجبارية".

وفي ظل هذه المعطيات، يتحدد مقدار الموارد المستخدمة – وفقًا للنظرية الكلاسيكية – بموجب هاتين المسلمتين. فالأولى تعطينا جدول الطلب على التشغيل والثانية تعطينا جدول العرض، ويتحدد مقدار التشغيل عند النقطة التي تتوازن فيها قيمة الناتج الحدي مع ضرر التشغيل الحدي.

يترتب على هذا أنه لا توجد سوى أربعة طرق ممكنة لزيادة التشغيل:

(أ) تحسن التنظيم أو القدرة على التوقع بحيث تقل البطالة "الاحتكاكية".

أو (ب) انخفاض الضرر الحدي للعمل – والذي يعبر عنه الأجر الحقيقي الذي تتوفر له عمالة إضافية – حتى تنخفض البطالة "الاختيارية".

أو (ت) زيادة الإنتاجية الفعلية للعمل في صناعات السلع الأجرية (إذا استخدمنا المصطلح الذي وفِق البروفيسور بيجو في إطلاقه على السلع التي تتوقف عليها منفعة الأجر النقدي).

أو (ث) زيادة سعر السلع غير الأجرية، مقارنة بسعر السلع الأجرية، المرتبطة بانتقال نفقات غير الأجراء من السلع الأجرية إلى السلع غير الأجرية.

يعتبر هذا، وفقًا لأفضل ما توصل إليه فهمي، جوهر نظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو، والتي تُعتبر الإفادة المفصلة الوحيدة المتاحة للنظرية الكلاسيكية للتشغيل[1].

2

هل صحيح أن الفئات المذكورة أعلاه شاملة بالنظر إلى حقيقة أن السكان بشكل عام نادرًا ما يعملون بقدر ما يتمنون على أساس الأجر الحالي؟ فباعتراف الجميع – وكقاعدة عامة – سيُقبِل المزيد من الناس على العمل في ظل مستوى الأجر النقدي الحالي لو تم طلب المزيد من العاملين[2]. تُوفِق المدرسة الكلاسيكية بين هذه الظاهرة وبين مسلمتها الثانية عن طريق القول إن الطلب على العمل يمكن إشباعه في ظل مستوى الأجر النقدي الحالي قبل أن يتم تشغيل كل شخص راغب في العمل في ظل هذا المستوى من الأجر، لكن هذا يعود إلى وجود اتفاق صريح أو ضمني بين العاملين على رفض العمل نظير أجر أقل، وأنه لو وافق العمال جميعًا على تخفيض الأجور النقدية سيُخلَق المزيد من التشغيل. إن كان هذا هو الحال، تعتبر هذه البطالة – وإن كان من الواضح أنها إجبارية – غير إجبارية تمامًا وتندرج ضمن فئة البطالة "الاختيارية" كنتيجة لآثار المفاوضة الجماعية وخلافه.

وهنا يجب ذكر ملاحظتين في هذا الصدد. تتعلق الأولى بموقف العمال الفعلي حيال الأجور الحقيقية والأجور النقدية على التوالي، ولا تعتبر هذه الملاحظة جوهرية

(1) يتناول ملحق الفصل التاسع عشر نظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو بمزيد من التفصيل.
(2) ارجع للاقتباس المأخوذ من البروفيسور بيجو فيما سبق، ص 64، الهامش.

من الناحية النظرية. لكن الملاحظة الثانية جوهرية.

لنفترض الآن أن العمال غير مستعدين للعمل مقابل أجر نقدي أقل، وأن الانخفاض في مستوى الأجور النقدية الحالي سيؤدي – من خلال الإضرابات أو أي طريقة أخرى – لانسحاب العاملين المشتغلين حاليًا من سوق العمل. هل يعني هذا أن مستوى الأجور الحقيقية الحالي يقيس بدقة الضرر الحدي للعمل؟ ليس بالضرورة. فرغم أن تخفيض الأجر النقدي الحالي سينتج عنه ترك البعض للعمل؛ فإن هذا لا يعني أن انخفاض قيمة الأجر النقدي الحالي معبرًا عنها بالسلع الأجرية سيؤدي لنفس النتيجة لو كان انخفاض القيمة يعود لارتفاع سعر هذه السلع. بصيغة أخرى، قد يطلب العمال، في نطاق مدى معين، حدًا أدنى من الأجر النقدي وليس من الأجر الحقيقي. لقد افترض أصحاب النظرية الكلاسيكية ضمنيًا أن هذا لا يقتضي أي تغيير جوهري في نظريتهم. لكن هذا غير صحيح. فإن لم يكن عرض العمل دالة للأجر الحقيقي ومتغيرها الوحيد، تنهار مقولاتهم تمامًا وتُترَك مسألة تحديد التشغيل الفعلي غامضة تمامًا[1] . فلا يبدو أنهم أدركوا أنه ما لم يكن عرض العمل دالة للأجر الحقيقي فقط سيتحرك منحنى الطلب على العمل لديهم كثيرًا مع كل حركة في الأسعار. وهكذا يرتبط منهجهم بمسلماتهم الخاصة نفسها ولا يمكن تكييفه للتعامل مع الحالة الأكثر عمومية.

تخبرنا الخبرة العادية – وبلا شك – أن الحالة التي يتعاقد فيها العمال على العمل (في إطار حدود معينة) على أساس الأجر النقدي وليس الأجر الحقيقي هي الحالة القياسية وليست مجرد احتمال من الاحتمالات. فبينما يقاوم العمال دائمًا أي تخفيض في الأجر النقدي، ليس من عادتهم أن يمتنعوا عن العمل حين تحدث زيادة في أسعار السلع الأجرية. يقال أحيانًا إنه من غير المنطقي أن يقاوم العمال تخفيض الأجور النقدية وليس تخفيض الأجور الحقيقية. وسأذكر فيما بعد (ص 72) لماذا لا يعتبر هذا الموقف غير منطقي تمامًا كما يبدو لأول وهلة، وأن هذا – كما سنرى فيما بعد – أمر محمود. لكن سواء كان منطقيًا أم لا، تبين الخبرة العملية أن العمال يتصرفون هكذا.

علاوة على ذلك، لا تدعم الوقائع بشكل واضح الرأي القائل بأن البطالة المميزة للركود سببها رفض العمال قبول تخفيض الأجور النقدية. ليس من المعقول الجزم

(1) سيتم تناول هذه النقطة بالتفصيل فيما بعد في ملحق الفصل التاسع عشر.

بأن البطالة في الولايات المتحدة سنة 1932، كانت بسبب أن العمال كانوا يرفضون بعناد قبول تخفيض الأجور النقدية أو يطالبون بزيادة الأجور الحقيقية عما تستطيع إنتاجية الجهاز الاقتصادي توفيره. يتباين مقدار التشغيل بشدة دون حدوث تغير واضح سواء في الحد الأدنى للطلبات الحقيقية للعاملين أو في إنتاجيتهم. فالعمال لا يكونون أكثر مشاكسةً في وقت الركود عن وقت الرواج، بل العكس هو الصحيح. كذلك لا تكون إنتاجيتهم المادية أقل. تعتبر هذه الحقائق التي نستقيها من الخبرة الواقعية أساسًا واضحًا للتشكيك في صحة التحليل الكلاسيكي.

سيكون من المفيد [1] الاطلاع على نتائج أي بحث إحصائي يتناول العلاقة الفعلية بين التغيرات في الأجور النقدية والتغيرات في الأجور الحقيقية. إن كان التغير متعلقًا بصناعة معينة فقط، على المرء أن يتوقع أن يكون التغير في الأجور الحقيقية في نفس اتجاه التغير في الأجور النقدية. لكن في حالة التغيرات في المستوى العام للأجور، أعتقد أننا سنجد أن التغير في الأجور الحقيقية المرتبط بتغير في الأجور النقدية لا يكون في نفس الاتجاه وإنما يكون دائمًا تقريبًا في الاتجاه المعاكس. يعني هذا أنه حين ترتفع الأجور النقدية نجد أن الأجور الحقيقية تنخفض، وحين تنخفض الأجور النقدية ترتفع الأجور الحقيقية. يعود ذلك – في المدى القصير – إلى أن انخفاض الأجور النقدية وارتفاع الأجور الحقيقية يكونان غالبًا (وكل لأسبابه) مصاحبين لانخفاض التشغيل. فالعمال يكونون أكثر استعدادًا للقبول بخفض الأجور حين ينهار التشغيل، لكن الأجور الحقيقية لا بد أن ترتفع بسبب ارتفاع العائد الحدي لمعدات رأسمالية معينة حين يقل الإنتاج.

لكن لو كان صحيحًا أن المستوى الحالي للأجور عبارة عن الحد الأدنى الذي لن يظهر أي عمل إضافي لو انخفضنا عنه تحت أي ظرف من الظروف، لكانت البطالة الإجبارية – بمعزل عن البطالة الاحتكاكية – غير موجودة. لكن افتراض أن هذه هي الحالة الدائمة أمر سخيف. فعادة ما يتوفر المزيد من العمال بخلاف هؤلاء المشتغلين حاليًا، وفي ظل مستوى الأجر النقدي السائد، حتى لو كان سعر السلع الأجرية في ازدياد، وبالتالي الأجر الحقيقي في انخفاض. إن كان هذا صحيحًا، لا تكون السلع

(1) انظر الملحق رقم 3 الذي سيرد لاحقًا لمناقشة أوفى لهذه النقطة (المحرر).

الأجرية المقابلة للأجر النقدي السائد مؤشرًا دقيقًا على الضرر الحدي للعمل، وبهذا لا تستقيم المسلمة الثانية.

لكن هناك اعتراض أكثر جوهرية من هذا، فالمسلمة الثانية تنبع من الفكرة القائلة بأن الأجور الحقيقية للعمال تعتمد على مفاوضات الأجور التي يدخل فيها العمال مع المنظِّمين. من الأمور المتفق عليها بلا شك أن التفاوض يتم فعليًا بلغة النقود؛ بل وأن الأجور الحقيقية المقبولة بالنسبة للعمال ليست مستقلة تمامًا عن الأجر النقدي المناظر لها. ومع ذلك، يعتبر الأجر النقدي المتفق عليه هو ما يحدد الأجر الحقيقي. هكذا، تفترض النظرية الكلاسيكية أن العمال بإمكانهم طوال الوقت تخفيض أجورهم الحقيقية عن طريق القبول بخفض أجرهم النقدي. تفترض المسلمة القائلة بميل الأجر الحقيقي للتساوي مع الضرر الحدي للعمل أن العمال في وضع يسمح لهم بتحديد الأجر الحقيقي الذي يحصلون عليه مقابل عملهم لكنهم لا يستطيعون تحديد مقدار التشغيل الذي سينشأ مقابل هذا الأجر.

باختصار، تقول النظرية التقليدية إن المفاوضات على الأجر بين المنظمين والعمال تحدد الأجر الحقيقي، وبالتالي يمكن للعمال – لو أرادوا – أن يجعلوا أجورهم الحقيقية متماشية مع الضرر الحدي لمقدار التشغيل الذي يعرضه أصحاب الأعمال عند هذا الدخل، وذلك بافتراض وجود منافسة حرة بين أصحاب الأعمال وعدم وجود قيود من قبل الروابط العمالية. إن لم يكن هذا صحيحًا، لا يكون هناك أي داع لأن نتوقع وجود ميل باتجاه التساوي بين الأجر الحقيقي والضرر الحدي للعمل.

يجب أن نتذكر أن الهدف من الاستنتاجات الكلاسيكية هو أن تنطبق على كل العمال جميعًا، فهي لا تعني مجرد حصول عامل واحد فقط على شغل ما عن طريق القبول بتخفيض الأجر النقدي الذي لا يقبله زملاءه. يُفترَض أن تنطبق هذه الاستنتاجات على النظام المغلق بالضبط كانطباقها على النظام المفتوح، ولا تتوقف على صفات النظام المفتوح أو على الآثار التي تترتب على التجارة الخارجية في بلد معين من جراء تخفيض الأجور النقدية وهو ما يقع خارج نطاق نقاشنا بكل تأكيد. ولا تقوم هذه الاستنتاجات أيضًا على أي آثار غير مباشرة راجعة لتخفيض فاتورة الأجور في صورتها النقدية والذي تكون له ردود أفعال معينة على النظام المصرفي وحالة الائتمان. ستُناقَش هذه الآثار بالتفصيل في الفصل التاسع عشر.

إن هذه الاستنتاجات مبنية على الاعتقاد بأن تخفيض المستوى العام للأجور النقدية في النظام المغلق يكون مصحوبًا، عند أي معدل كان في الأجل القصير ووفقًا لشروط ثانوية فقط، ببعض الانخفاض في الأجور الحقيقية لكن هذا الانخفاض لا يكون دائمًا بنفس النسبة.

إن الافتراض القائل بأن المستوى العام للأجور الحقيقية يتوقف على التفاوض حول الأجر النقدي بين العمال وأصحاب العمل لا يبدو صحيحًا بشكل واضح. في الواقع لم يبذل سوى مجهود قليل جدًا في إثبات أو دحض هذا الافتراض، وهذا أمر غريب. فهو غير متسق مع الاتجاه العام للنظرية الكلاسيكية التي علمتنا أن نصدِّق أن الأسعار تتحكم فيها التكلفة الحدية الأولية في صورتها النقدية وأن الأجور النقدية تتحكم إلى حد كبير في التكلفة الحدية الأولية. وهكذا يتوقع المرء، في حالة تغير الأجور النقدية، أن تطرح المدرسة الكلاسيكية أن الأسعار ستتغير بنفس النسبة تقريبًا، تاركة الأجر الحقيقي ومستوى البطالة عمليًا كما كانا قبل التغير، بحيث يكون أي مكسب أو خسارة محدودين للعمال جزء من نفقات أو مكاسب العناصر الأخرى للتكلفة الحدية التي بقت بلا تغيير[1] . لكن يبدو أن أصحاب المدرسة الكلاسيكية انحرفوا عن هذا الخط الفكري جزئيًا عن طريق الاعتقاد بأن العمال في موقع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية، وجزئيًا – ربما – عن طريق الانشغال بالفكرة القائلة بأن الأسعار تعتمد على كمية النقود. لقد تم تبني مقولة "إن العمال دائمًا ما يكونون في موقع يسمح لهم بتحديد الأجر الحقيقي الخاص بهم". واستمرت هذه المقولة، فور تبنيها، بسبب الخلط بينها وبين مقولة "إن العمال دائمًا ما يكونون في موقع يسمح لهم بتحديد الأجر الحقيقي الذي سيقابل التشغيل الكامل؛ أي المقدار الأقصى من التشغيل المتوافق مع أجر حقيقي معين".

وإيجازًا أقول: إن هناك اعتراضين على المسلمة الثانية للنظرية الكلاسيكية. يتعلق الاعتراض الأول بالسلوك الواقعي للعمال.

فالانخفاض في الأجر الحقيقي بسبب زيادة الأسعار – مع بقاء الأجور النقدية كما هي – لا يؤدي عادةً إلى انخفاض عرض العمل المتاح المعروض عند الأجر

---

(1) يمكن أن تكون هذه الأطروحة صحيحة لدرجة كبيرة رغم أن النتائج الكاملة للتغير في الأجور النقدية أكثر تعقيدًا كما سنوضح في الفصل التاسع عشر لاحقًا.

الحالي تحت الكمية التي كانت موظفة بالفعل قبل زيادة الأسعار. لو افترضنا أنه يؤدي لهذه النتيجة، فإننا نفترض أن كل من هم عاطلين حاليًا رغم أنهم يرغبون في العمل في ظل الأجر الحالي سيمتنعون عن عرض عملهم في حالة حدوث أي ارتفاع ولو طفيف في تكاليف المعيشة. لكن من الواضح أن هذا الافتراض الغريب يشكل أساسًا لنظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو[1]، وأنه افتراض ضمني يتبناه كل أعضاء المدرسة التقليدية.

أما الاعتراض الآخر الأكثر جوهرية من هذا، والذي سنطوره في الفصول القادمة، فينبع من تفنيدنا للافتراض القائل بأن المستوى العام للأجور الحقيقية يتحدد مباشرة بموجب طبيعة التفاوض حول الأجر. إن قيام المدرسة الكلاسيكية بافتراض أن التفاوض حول الأجر يحدد الأجر الحقيقي جعلها تنزلق إلى افتراض باطل. فلا توجد أي طريقة متاحة للعمال ككل يمكنهم من خلالها جعل ما يساوي المستوى العام للأجور النقدية من سلع أجرية متماشيًا مع الضرر الحدي للمقدار الحالي من التشغيل. فقد لا توجد أي وسيلة يمكن للعمال جميعًا من خلالها تخفيض أجورهم الحقيقية حتى تصل لسعر معين عن طريق التفاوض كل فترة مع المنظمين حول القيمة النقدية لأجورهم. إن هذا هو رأينا الذي سنحاول إثباته فيما يلي، وسنوضح أن هناك بالأساس عوامل أخرى معينة تحدد المستوى العام للأجور الحقيقية. وستكون محاولة توضيح هذه المشكلة من الموضوعات الرئيسية التي نتناولها. سنطرح أنه قد وقع سوء فهم جوهري للكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الذي نعيش فيه في هذا الموضوع.

3

غالبًا ما ينظر للصراع حول الأجور النقدية بين الأفراد والجماعات على أنه المحدد للمستوى العام للأجور الحقيقية؛ إلا أنه – في الواقع – يتعلق بهدف آخر.

(1) ارجع لملحق الفصل التاسع عشر.

فنظرًا لعدم وجود حرية كاملة في انتقال العمالة ولعدم ميل الأجور للتساوي التام مع العائد الصافي في المهن المختلفة، يعاني أي فرد أو مجموعة من الأفراد – ممن يوافقون على تخفيض أجورهم النقدية بالنسبة لأجور الآخرين – انخفاضًا نسبيًا في الأجور الحقيقية، وهو ما يعتبر مبررًا كافيًا بالنسبة لهم لمقاومته. من ناحية أخرى، لا تعتبر مقاومة كل خفض في الأجر الحقيقي أمرًا عمليًا بسبب التغير في القوة الشرائية للنقود التي تؤثر على كل العمال بالطريقة نفسها. وعمومًا لا تتم في الواقع مقاومة الانخفاضات في الدخل الحقيقي التي تنشأ بهذه الطريقة إلا لو تواصلت باطراد لدرجة متطرفة. علاوة على ذلك، لا تؤدي مقاومة التخفيضات في الأجور النقدية المطبقة على صناعات معينة إلى الحؤول بقوة دون زيادة التشغيل الكلي مثلما ينتج عن المقاومة المماثلة لكل تخفيض في الأجور الحقيقية.

بصيغة أخرى، يؤثر الصراع حول الأجور النقدية في المقام الأول على توزيع الأجر الحقيقي الكلي بين المجموعات المختلفة من العمال، وليس على متوسطه بالنسبة لكل وحدة من التشغيل، والذي يعتمد –كما سنرى– على مجموعة أخرى من القوى. يتمثل أثر الاتحاد بين مجموعة من العمال في حماية أجرهم الحقيقي النسبي. أما المستوى العام للأجور الحقيقية فيعتمد على القوى الأخرى في النظام الاقتصادي.

وبالتالي، ومن حسن الحظ، يعتبر العمال –وإن كان عن دون قصد منهم– اقتصاديين أكثر حصافةً بشكل فطري من أنصار المدرسة الكلاسيكية لأنهم يقاومون تخفيض الأجور النقدية –الذي نادرًا أو أبدًا ما يكون شاملاً– حتى لو كان المقابل الحقيقي لهذه الأجور أكثر من الضرر الحدي للتشغيل القائم، بينما لا يقاومون انخفاض الأجور الحقيقية –الذي يكون مرتبطًا بالزيادة في التشغيل الكلي ويترك الأجور النقدية كما هي– إلا لو استمر الانخفاض لمدة طويلة من شأنها خفض الأجر الحقيقي تحت مستوى الضرر الحدي للمقدار القائم من التشغيل. من شأن كل نقابة عمالية أن تبدي بعض المقاومة لأي تخفيض في الأجور النقدية حتى لو كان بسيطًا. لكن بالنظر إلى أن أي نقابة عمالية لا يمكنها حتى أن تحلم بالدخول في إضراب عند كل مرة ترتفع فيها تكلفة المعيشة، لا تمثل النقابات عائقًا أمام زيادة التشغيل الكلي كما تعزو إليهم المدرسة الكلاسيكية.

4

يجب أن نُعرِّف الآن الفئة الثالثة من البطالة والتي هي البطالة "الإجبارية" بالمعنى الدقيق للكلمة. تلك الفئة التي لا تعترف المدرسة الكلاسيكية بإمكانية وجودها.

بالطبع لا نعني بالبطالة "الإجبارية" مجرد وجود قدرة على العمل غير مستنفدة. فكون العمل لمدة عشر ساعات أمر لا يفوق القدرات الإنسانية لا يجعل يوم العمل المكون من ثماني ساعات حالة بطالة. ولا يجب أن ندرج ضمن البطالة "الإجبارية" قيام مجموعة من العمال بالامتناع عن العمل لأنهم لا يريدون العمل مقابل ما هو أقل من عائد حقيقي معين. علاوة على ذلك، من اللائق استبعاد البطالة "الاحتكاكية" من تعريفنا للبطالة "الإجبارية". بناء عليه، يكون تعريفي للبطالة الإجبارية كالتالي:

يكون الناس عاطلين عن العمل بشكل إجباري إن كان كل من العرض الكلي من العمال الراغبين في العمل مقابل الأجر النقدي الحالي والطلب الكلي عليهم عند هذا الأجر، أكبر من مقدار التشغيل الموجود، وذلك في حالة حدوث ارتفاع بسيط في سعر السلع الأجرية نسبةً إلى الأجر النقدي. يقدم الفصل التالي تعريفًا بديلاً لذلك لكنه يعبر عن نفس الشيء (ص 84).

يصح بالضرورة بناء على هذا التعريف أن يكون تساوي الأجر الحقيقي مع الضرر الحدي للتشغيل الذي تفترضه المسلمة الثانية –إن تم تفسيرها بشكل واقعي– متماشيا مع غياب البطالة "الإجبارية"، وهي الحالة التي سنطلق عليها اسم التشغيل "الكامل". وتعتبر كل من البطالة "الاحتكاكية" و"الاختيارية" متسقتين مع التشغيل "الكامل" المُعرَف بهذه الطريقة. يتفق هذا –كما سنرى– مع السمات الأخرى للنظرية الكلاسيكية والتي يعتبر أفضل وصف لها أنها نظرية عن التوزيع في ظروف التشغيل الكامل. فلو كانت المسلمات الكلاسيكية صحيحة، لا يمكن أن يكون هناك بطالة، والتي يجب أن تكون إجبارية وفقًا للمعنى المذكور فيما سبق. وبناء عليه يجب أن تكون أي بطالة ظاهرة إما نتيجة لفقدان مؤقت للعمل بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى، أو لوجود طلب غير منتظم على موارد على درجة عالية من التخصص،

أو لأثر منع استخدام العمال غير النقابيين على تشغيل العمال غير المنتمين للنقابة. وهكذا دُفِع الكتاب الملتزمين بالتعاليم التقليدية، وبسبب إغفال الافتراض الاستثنائي الذي وراء نظريتهم، إلى استنتاج يعتبر منطقيًا تمامًا بالنظر إلى افتراضهم هذا مفاده؛ أن البطالة الظاهرة (بخلاف الاستثناءات المعترف بها) يجب أن تكون راجعة في جوهرها إلى رفض العناصر غير المستخدَمة قبول العائد المناظر لإنتاجيتهم الحدية. قد يتعاطف الاقتصادي الكلاسيكي مع العمال في رفضهم قبول تخفيض أجورهم النقدية، ومن شأنه أن يعترف بأن اللجوء لهذا التخفيض لمواجهة ظروف مؤقتة تصرف غير حكيم. لكن الأمانة العلمية تجبره رغم ذلك على القول إن هذا الرفض سبب أساسي للمشكلة.

من ناحية ثانية، إن كانت النظرية الكلاسيكية لا تنطبق سوى على حالة التشغيل الكامل، فإن تطبيقها على مشاكل البطالة الإجبارية – إن وجد شيء كهذا (ومن سينكر وجوده؟) – يكون أمرًا منطويًا على مغالطة. يُشْبِه الاقتصاديون الكلاسيكيون علماء الهندسة الإقليدية في عالم غير إقليدي الذين يكتشفون في الخبرة العملية أن الخطوط المستقيمة التي تبدو متوازية غالبًا ما تلتقي، فيلومون الخطوط لأنها لم تبقى مستقيمة وكأن هذا هو الحل الوحيد للتعامل مع التصادمات غير السارة التي تحدث. لكن في الحقيقة، الحل الوحيد هو التخلي عن مسلمة التوازي ومحاولة التوصل لعلم الهندسة غير الإقليدي. يجب أن نتخلى عن المسلمة الثانية من التعاليم الكلاسيكية وأن نحاول التوصل لسلوك النظام الذي تكون فيه البطالة الإجبارية بالمعنى الدقيق للكلمة ممكنة.

5

في معرض التوكيد على نقطة الاختلاف مع النظام الكلاسيكي، يجب ألا نغفل نقطة اتفاق مهمة. فسوف نحافظ على المسلمة الأولى كما فعلنا حتى الآن، على

ألا يخضع هذا إلا لنفس الشروط التي تفترضها النظرية الكلاسيكية. لنتوقف لحظة لنفكر في تبعات هذا.

يعني هذا أنه في ظل وجود تنظيم ومعدات وتقنيات معينة تكون الأجور الحقيقية ومقدار الناتج (وبالتالي مقدار التشغيل) مرتبطين بشكل فريد، حتى إن الزيادة في التشغيل – بشكل عام – لا يمكن أن تحدث إلا مع انخفاض معدل الأجور الحقيقية. وهكذا لا أشكك في هذه الحقيقة الأساسية التي دافع الاقتصاديون الكلاسيكيون عنها (وكانوا محقين في دفاعهم) باعتبارها غير قابلة للدحض. ففي ظل وجود تنظيم ومعدات وتقنيات معينة، يكون للأجر الحقيقي الذي تكسبه وحدة من العمل علاقة (عكسية) فريدة مع مقدار التشغيل. وبالتالي لو زاد التشغيل، يجب أن ينخفض عائد الوحدة من العمل معبرًا عنه بالسلع الأجرية وتزداد الأرباح في الأجل القصير بشكل عام[1] . هذا ببساطة الوجه الآخر للمقولة الشائعة إن الصناعة تعمل عادة في ظل تناقص الغلة في الأجل القصير الذي يُفترض فيه ثبات المعدات وما إلى ذلك، بحيث يتناقص بالضرورة الناتج الحدي في صناعات السلع الأجرية (التي تحكم الأجور الحقيقية) كلما ازداد التشغيل. في الواقع، إن كانت هذه المقولة صحيحة فإن أي وسيلة تهدف لزيادة التشغيل يجب أن تؤدي في نفس الوقت إلى إنقاص الناتج الحدي وبالتالي معدل الأجور مقاسًا بهذا الناتج.

لكن عندما نتخلى عن المسلمة الثانية، لا يكون الانخفاض في التشغيل راجعًا بالضرورة إلى قيام العمال بطلب كمية أكبر من السلع الأجرية، رغم أنه يكون مرتبطا بالضرورة بحصول العمال على أجر يساوي في قيمته كمية أكبر من السلع الأجرية. ولا يكون استعداد العمال لقبول أجور نقدية أقل بالضرورة حلاً للبطالة. على أية حال، لا يمكن شرح نظرية الأجور في علاقتها بالتشغيل – التي نحاول الوصول إليها هنا – بشكل كامل إلا بعد الوصول للفصل التاسع عشر وملحقه.

(1) تنص الفكرة على التالي: يعمل عدد n من الناس، ويضيف العامل رقم n مكيال واحد من الحبوب كل يوم للمحصول. والقوة الشرائية للأجور هي مكيال واحد في اليوم. لكن العامل رقم $n+1$ لن يضيف سوى 0.9 مكيال في اليوم، وبالتالي لا يمكن أن يزداد التشغيل ليصل لعدد $n+1$ من الرجال إلا لو ارتفع سعر الحبوب بالنسبة إلى الأجور حتى تصبح القوة الشرائية للأجور في اليوم 0.9 مكيال. إذن ستساوي الأجور الإجمالية $\frac{9}{10}(n+1)$ مكيال مقارنةً بعدد n مكيال كما في السابق. وهكذا، يتضمن تشغيل عامل إضافي بالضرورة (إن حدث) تحويل الدخل ممن كانوا يعملون سابقا إلى المنظمين.

6

يعلمنا الاقتصاديون الكلاسيكيون منذ عهد (ساي وريكاردو) أن العرض يخلق الطلب الخاص به، ويقصدون بهذا - عن حق إلى حد ما وإن كانوا لم يضعوا التعريف بشكل واضح - أن كل تكاليف الإنتاج يجب أن تنفق بالضرورة في مجملها - بشكل مباشر أو غير مباشر - على شراء الناتج.

هذا المبدأ مطروح بشكل واضح في كتاب، ج. س. ميل مبادئ الاقتصاد السياسي:

> إن ما يشكل موردًا ماليًا لشراء البضائع هو ببساطة البضائع. وتتكون الموارد التي يدفع من خلالها كل شخص لشراء إنتاج الآخرين من الإنتاج الذي يمتلكه هو. فبشكل حتمي يكون كل البائعين - بموجب معنى الكلمة نفسه - مشترين. يجب علينا أن نضاعف عرض السلع في كل الأسواق لو أردنا مضاعفة القوى الإنتاجية للدولة بشكل مفاجئ، لكن علينا في نفس الوقت أن نضاعف القوة الشرائية. سيقوم كل شخص بمضاعفة الطلب والعرض أيضًا، وسيتمكن كل شخص من شراء ضعف ما يشتريه لأن الجميع تصير لديهم القدرة على تقديم الضعف في المقابل[1].

وكنتيجة طبيعية لنفس المبدأ، يُفترض أن أي امتناع عن الاستهلاك يؤدي بالضرورة إلى - ويعادل بالضبط - استثمار العمال والسلع الذين لم يعودوا مستخدمين في سد حاجات الاستهلاك في إنتاج الثروة الرأسمالية. توضح الفقرة التالية المأخوذة من كتاب مارشال النظرية البحتة للقيم المحلية "*Pure Theory of Domestic Values*"[2]، المنهج التقليدي:

> يُنفَق كل دخل الشخص في شراء الخدمات والسلع. عادة ما يقال إن الشخص ينفق جزءًا من دخله ويوفر جزءًا آخر. لكن البديهي من الناحية

(1) مبادئ الاقتصاد السياسي، الكتاب الثالث، الفصل الرابع عشر، القسم الثاني.
(2) ص 34.

الاقتصادية أن الشخص يشتري عملا و خدمات بالجزء الذي ادخره من دخله، مثلما يفعل بالجزء الذي يقال إنه أنفقه. يقال إن المرء ينفق حين يسعى للحصول على متعة حالية من الخدمات والسلع التي يشتريها، ويقال إنه يدخر حين يجعل العمل والسلع التي يشتريها مكرسة لإنتاج الثروة التي يتوقع أن يستمد منها سبل المتعة في المستقبل.

ليس من السهولة بمكان أن نجد اقتباسات أخرى شبيهة من عمل مارشال التالي[1] أو من كتابات إدچوورث أو البروفيسور بيجو. لا يُذكر هذا المبدأ مطلقًا اليوم بهذه الصيغة الفجة، لكنه مع ذلك لا يزال يشكل أساس النظرية الكلاسيكية برمتها مما يجعلها تنهار بدونه. لا يتردد الاقتصاديون المعاصرون – الذين قد يترددوا في الاتفاق مع ميل – في قبول النتائج التي تستلزم مبدأ ميل كمقدمة لها. هناك اعتقاد يسري في أعمال البروفيسور بيجو كلها تقريبًا على سبيل المثال بأن النقود لا تشكل فرقًا حقيقيًا إلا بشكل احتكاكي وأنه يمكن التوصل لنظرية للإنتاج والتشغيل مبنية على تبادلات "حقيقية" مع النقود وهي المعروضة في أحد الفصول القادمة. يعتبر هذا الاعتقاد النسخة الحديثة من التعاليم الكلاسيكية. إن الفكر المعاصر لا يزال منغمسًا في الفكرة القائلة بأن الناس ينفقون الأموال التي بحوزتهم بشكل أو بآخر[2]. في الواقع، نادرًا ما نجح اقتصاديو فترة ما بعد الحرب في الحفاظ على وجهة النظر هذه بشكل متسق، ففكرهم اليوم يتخلله التيار المعاكس إلى حد بعيد، وتناقض حقائق الخبرة العملية

(1) يوضح السيد ج. أ. هوبسون J. A. Hobson بعد أن أورد الفقرة السابق ذكرها من كتاب ميل في كتابه فسيولوجيا الصناعة *Physiology of Industry* (ص 102) أن مارشال علق على فقرة ميل هذه سابقًا في كتابه اقتصاديات الصناعة *Economics of Industry* (ص 154) بالقول: "رغم أن الناس قد يكون لديهم قدرة على الشراء؛ فإنهم قد لا يختارون استخدامها". "لكنه" – يكمل السيد هوبسون – "يفشل في الإمساك بالأهمية الخطيرة لهذه الحقيقة ويبدو أنه يحصر عملها في فترات الأزمات". أعتقد أن هذا تعليق مشروع في ضوء عمل مارشال التالي.

(2) ارجع إلى ألفريد وماري Mary مارشال ، اقتصاديات الصناعة، ص 17: "ليس من الجيد للأعمال أن تنتج ثيابًا مصنوعة من مواد تبلى بسرعة. فالناس لو لم ينفقوا مواردهم المالية على شراء ثياب جديدة سينفقونها في تشغيل عمال بأي طريقة أخرى". سيلاحظ القارئ أنني قمت مرة أخرى باقتباس مقولة من كتابات مارشال الأولى. كان مارشال وقت كتابة مبادئ الاقتصاد السياسي، قد أصبح متشككا بما يكفي لكي يصبح حريصًا ومراوغًا. لكنه لم يتبرأ أبدًا من الأفكار القديمة أو يخلص الافتراضات الأساسية لفكره منها.

بشكل واضح جدًا وجهة نظرهم السابقة[1]. لكنهم لم يستخلصوا نتائج بعيدة المدى بما يكفي ولم يراجعوا نظريتهم الأساسية.

كان يمكن أن تنطبق هذه النتائج في المقام الأول على نوعية الاقتصاد الذي نعيش فيه عن طريق عمل مقارنة زائفة مع اقتصاد شبيه بالذي كان يعيش فيه روبنسون كروزو والذي يكون فيه الدخل الذي يستهلكه الأفراد أو يحتفظوا به نتيجة لنشاطهم الإنتاجي – فعليًا وحصريًا – عبارة عن الناتج النقدي لهذا النشاط. لكن بخلاف ذلك، النتيجة التي تنص على أن تكاليف الإنتاج تُغطَى دائمًا في المجمل بعائدات البيع الناتجة من الطلب عليها تحظى بقبول الكثيرين، لأنه من الصعب التمييز بينها وبين افتراض آخر يبدو شبيهًا بها ولا سبيل للشك فيه، ألا وهو أن الدخل المستمد في المجمل من كل العناصر الداخلة في النشاط الإنتاجي في المجتمع يجب أن تكون له بالضرورة قيمة تساوي بالضبط قيمة الناتج.

بالمثل، من الطبيعي أن نفترض أن فعل المرء، الذي يغني نفسه من خلاله بدون أن يأخذ بشكل واضح أي شيء من أي شخص آخر، يجب أيضًا أن يغني المجتمع بأكمله، بحيث يؤدي (كما ورد في الفقرة المأخوذة من مارشال فيما سبق) فعل الادخار الفردي إلى فعل استثماري موازي. فلا سبيل إلى الشك –مرة أخرى– في أن مجموع الزيادات الصافية في ثروة الأفراد يجب أن تساوي بالضبط مجموع الزيادات الصافية في ثروة المجتمع.

إلا أن من يفكروا بهذه الطريقة مضللين بخداع بصري معين يجعل نشاطين مختلفين بشكل جوهري يبدوان وكأنهما الشيء نفسه. إنهم يفترضون عن خطأ أن هناك علاقة تربط بين قرارات الامتناع عن الاستهلاك الحالي وبين قرارات الاستعداد للاستهلاك المستقبلي، رغم أن الدوافع التي تحدد القرارات الأخيرة ليست مرتبطة بأي طريقة بسيطة بالدوافع التي تحدد الأولى.

إذن يجب أن نعتبر افتراض التساوي بين سعر الطلب الكلي وبين سعر العرض المقابل له في النظرية الكلاسيكية بمثابة "مسلمة التوازي". فلو اتفقنا على ذلك، ستترتب بالضرورة باقي الأفكار الكلاسيكية كالفوائد الاجتماعية للتقشف على

---

(1) الأمر المميز للبروفيسور روبنز Robbins، هو أنه – وحده تقريبًا – مستمر في الحفاظ على طريقة متسقة في التفكير، فتوصياته العملية تنتمي لنفس النظام الذي تنتمي له نظريته.

المستوى الفردي أو الوطني، والمواقف التقليدية حيال سعر الفائدة، والنظرية الكلاسيكية للتشغيل، والنظرية الكمية للنقود، والفوائد غير المحدودة لمبدأ "دعه يعمل" بالنسبة لحرية التجارة، وغير ذلك الكثير مما سنتناوله بالنقاش.

7

قمنا في مواضع مختلفة من هذا الفصل بجعل النظرية الكلاسيكية تعتمد بالترتيب على الافتراضات التالية:

1 - إن الأجر الحقيقي يساوي الضرر الحدي للتشغيل الحالي.

2 - لا يوجد شيء اسمه بطالة إجبارية بالمعنى الدقيق للكلمة.

3 - إن العرض يخلق الطلب الخاص به، بمعنى أن سعر الطلب الكلي يساوي سعر العرض الكلي لكل مستويات الناتج والتشغيل.

لكن هذه الافتراضات الثلاثة تعني نفس الشيء، بمعنى أنها جميعًا تصح وتبطل معًا، فكل واحد منها يتضمن منطقيًا الاثنين الآخرين.

الفصل الثالث

مبدأ الطلب الفعال

1

نحتاج في البداية لذكر بعض المصطلحات التي سيتم تعريفها بشكل دقيق فيما بعد. ففي ظل وجود تقنيات وموارد وتكاليف معينة، يدخل المنظم حين يقوم بتشغيل مقدار معين من العمل في نوعين من النفقات: الأول هو المبالغ التي يدفعها لعناصر الإنتاج (المقصورة عليه دون غيره من المنظمين) نظير خدماتهم الحالية والتي سنسميها تكلفة العناصر الخاصة بالتشغيل الذي نحن بصدده، أما النوع الثاني فهو المبالغ التي يدفعها للمنظمين الآخرين مقابل ما يشتريه منهم علاوة على التضحية التي يتكبدها بسبب تشغيل المعدات بدلاً من تركها عاطلة، أي تكلفة الاستخدام الخاصة بالتشغيل الذي نحن بصدده[1]. إن زيادة قيمة الناتج الناشئ عن مجموع تكاليف العناصر والاستخدام الخاصة به هي الربح أو كما سنسميه دخل المنظم. وبالطبع تعتبر تكلفة العناصر من وجهة نظر المنظم بالضبط كالدخل من وجهة نظر عنصر الإنتاج. لذلك،

(1) سيُقدم تعريف دقيق لتكلفة الاستخدام في الفصل السادس.

يشكل تكلفة العناصر وربح المنظم معا ما سنسميه بالدخل الكلي الناتج عن التشغيل الذي يقوم به المنظم. فتصبح أرباح المنظم المعرفة بهذه الطريقة – وهو ما يجب أن يكون -- هي الكمية التي يحاول تعظيمها حين يحدد مقدار التشغيل الذي يعرضه. إن نظرنا من وجهة نظر المنظم للدخل الكلي (أي تكلفة العناصر زائد الربح) الناتج من مقدار معين من التشغيل، يكون من الملائم أحيانًا أن نسميه عوائد ذلك التشغيل. من ناحية أخرى، يكون سعر العرض الكلي[1] لناتج مقدار معين من التشغيل هو العوائد المتوقعة التي تكون كافية بالكاد لحث المنظم على توفير ذلك التشغيل[2].

وبالتالي، في ظل حالة معينة من التقنيات والموارد وتكلفة استخدام معينة بالنسبة لوحدة التشغيل، يعتمد مقدار التشغيل – في كل من مستوى المنشأة الواحدة والصناعة والمستوى الكلي – على مقدار العوائد التي يتوقع المنظمون أن يحصلوا عليه من الناتج المقابل لها[3]. فالمنظمون سيسعون لتثبيت مقدار التشغيل عند المستوى الذي يتوقعون أن تزداد عنده العوائد عن تكلفة العناصر إلى الحد الأقصى.

(1) لا يجب الخلط بين هذا المفهوم وبين سعر عرض وحدة من الناتج بالمعنى المعتاد للمصطلح (انظر من يأتي لاحقا).

(2) سيلاحظ القارئ أنني اقتطع تكلفة الاستخدام من كل من العوائد ومن سعر العرض الكلي لكمية معينة من الناتج؛ لذلك يجب أن يُفهم كل من هذين المصطلحين على أنهما مخصوم منهما تكلفة الاستخدام، بينما تشتمل المبالغ الكلية التي يدفعها المشترون بالطبع على تكلفة الاستخدام. سأوضح في الفصل السادس لماذا يعتبر هذا ملائمًا. النقطة الجوهرية في هذا السياق هي أن العوائد الكلية وسعر العرض الكلي المخصوم منهما تكلفة الاستخدام يمكن تعريفهما تعريفات خاصة بهما وبشكل خال من الغموض، لكن نظرًا لأن تكلفة الاستخدام معتمدة بشكل واضح على كل من درجة تكامل الصناعة وعلى حجم المشتروات التي يشتريها المنظمون من بعضهم، لا يمكن أن يكون هناك تعريف للمبالغ الكلية التي يدفعها المشترون مشتمل على تكلفة الاستخدام بعيدًا عن هذه العوامل. هناك صعوبة مماثلة تواجهنا حتى عند تعريف سعر العرض بالمعنى المعتاد بالنسبة للمنتج الفردي، وتبرز مشكلات ضخمة بسبب الازدواج في حالة سعر العرض الكلي للناتج ككل لكن هذه المشاكل عادة لم تتم مواجهتها. إن فُهم المصطلح على أنه يشتمل تكلفة الاستخدام، لا يمكن تخطي هذه المشكلات إلا عن طريق عمل افتراضات خاصة متعلقة بانتظام المنظمين في مجموعات وفقًا للسلع التي ينتجوها سواء كانت سلع استهلاكية أم رأسمالية، وإن كانت هذه التصنيفات غامضة ومعقدة في ذاتها ولا تتماشى مع الواقع. لكن لو عُرف سعر العرض الكلي كما استخدم فيما سبق بخصم تكلفة الاستخدام لن تنشأ هذه المشاكل. وعلى أية حال، الأفضل هو أن ننتظر النقاش الأكثر تعمقا في الفصل السادس وملحقه.

(3) بالطبع لا يضع المنظم، الذي يجب أن يتخذ قرارًا عمليًا بخصوص حجم إنتاجه، في رأسه توقعًا قاطعًا واحدًا عن عوائد البيع المتوقعة من ناتج معين، لكنه يضع عدة توقعات مفترضة عن العوائد تختلف في احتمالية تحققها. وبالتالي أعني بالعائد الذي يتوقعه ذلك العائد المتوقع الذي سيؤدي، في حالة تحققه، لنفس السلوك الذي تؤدي له مجموعة الاحتمالات الغامضة والأكثر تنوعًا التي تشكل حالة توقعاته وهو يتوصل لقرار.

لو افترضنا أن Z هو سعر العرض الكلي للناتج الذي يدره تشغيل عدد N من الناس، تكتب العلاقة بين Z وN في شكل الدالة التالية $Z = ø(N)$ والتي يمكن تسميتها بدالة العرض الكلي[1]. كذلك، لو افترضنا أن D هي العوائد التي يتوقع أصحاب الأعمال الحصول عليها من تشغيل عدد N من الناس، تكون العلاقة بين D وN كالتالي $D = f(N)$ والتي يمكن أن نطلق عليها دالة الطلب الكلي.

والآن، لو كانت العوائد المتوقعة بالنسبة لقيمة معينة من N أكبر من سعر العرض الكلي؛ أي لو كانت D أكبر من Z، سيُدفَع المنظمين إلى زيادة التشغيل فوق مستوى N، وفي حالة الضرورة إلى زيادة التكاليف بسبب التنافس بينهم على الحصول على عناصر الإنتاج حتى تصل إلى قيمة N التي تتساوى عندها Z وD. وبالتالي يتحدد مقدار التشغيل بموجب نقطة التقاطع بين دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي فتوقعات المنظمين بخصوص الأرباح تكون في حدها الأقصى عند هذه النقطة. وستسمى قيمة D عند نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي بالطلب الفعال. وبما أن هذا هو جوهر النظرية العامة في التشغيل التي نهدف إلى تأييدها وشرحها، ستركز الفصول القادمة إلى حد كبير على دراسة العناصر التي تعتمد عليها هاتان الدالتان.

على الجانب الآخر، يتضمن المبدأ الكلاسيكي – المُعبَر عنه بمقولة إن "العرض يخلق الطلب الخاص به" والذي لا يزال يشكل أساس النظرية الاقتصادية التقليدية بأكملها– افتراضًا استثنائيًا بخصوص العلاقة بين هاتين الدالتين. فمقولة إن "العرض يخلق الطلب الخاص به" لا بد أن تعني أن $f(N)$ و$ø(N)$ متساويان لكل قيم N أي عند أي من مستويات الناتج والتشغيل، وأنه حين تحدث زيادة في $Z(=(ø(N))$ مناظرة للزيادة في N، ترتفع $D(=f(N))$ بالضرورة بنفس مقدار زيادة Z. بصيغة أخرى، تفترض النظرية الكلاسيكية أن سعر الطلب الكلي (أو العوائد) يكيِّف نفسه دائمًا على سعر العرض الكلي بحيث تأخذ العوائد D قيمة مساوية لسعر العرض الكلي Z المقابل لـN مهما كانت قيمة N. يعني هذا أن الطلب الفعال ليس له قيمة واحدة فقط عند نقطة التوازن وإنما هو عبارة عن نطاق غير محدود من القيم التي يمكن

(1) توجد في الفصل العشرين دالة تسمى دالة التشغيل شديدة الصلة بالدالة المذكورة بالأعلى.

تحقق أي منها على حد سواء، وأن مقدار التشغيل غير محدد وإن كان الضرر الحدي للعمل يضع له حدّا أقصى.

إن كان هذا صحيحًا، ستؤدي المنافسة بين المنظمين دائمًا إلى التوسع في التشغيل حتى يصل إلى النقطة التي يتوقف عندها عرض الناتج ككل عن أن يصبح مرنًا، أي عندما لا يصاحب الزيادة في قيمة الطلب الفعال أي زيادة في الناتج. ومن الواضح أن هذا يعني نفس الشيء كالتشغيل الكامل. قدمنا في الفصل السابق تعريفًا للتشغيل الكامل مقاسًا بسلوك العمال. لقد توصلنا الآن إلى معيار بديل، وإن كان مساويًا للسابق، يتمثل في الوضع الذي لا يكون فيه التشغيل الكلي مرنًا في الاستجابة إلى الزيادة في الطلب الفعال على الناتج الخاص به. وهكذا يساوي قانون ساي - الذي ينص على أن سعر الطلب الكلي الخاص بالناتج ككل يساوي سعر العرض المقابل له بالنسبة لكل كميات الناتج - الأطروحة القائلة بأنه لا يوجد أي عائق أمام التشغيل الكامل. لكن لو لم يكن هذا هو القانون الحقيقي الذي يربط بين دالتي العرض الكلي والطلب الكلي، يكون هناك فصلاً مهما في النظرية الاقتصادية لم يكتب حتى الآن وبدونه تكون كل النقاشات حول مقدار التشغيل الكلي غير مجدية.

2

قد يكون تقديم عرضًا موجزًا لنظرية التشغيل التي ستتطور على مدار الفصول القادمة مفيدًا للقارئ في هذه المرحلة حتى لو لم يكن واضحًا بشكل واف. سيتم تعريف المصطلحات المستخدمة بشكل أكثر دقة في الموضع المناسب. سنفترض في هذا الموجز أن الأجر النقدي وتكاليف العناصر الأخرى ثابتة بالنسبة لوحدة العمل المستخدمة. لكن هذا التبسيط - الذي سنتخلى عنه فيما بعد - غرضه الوحيد تسهيل عرض الموضوع. فالطبيعة الأساسية للأطروحة هي ذاتها سواء كانت الأجور النقدية عرضة للتغيير أم لا.

يمكن عرض الخطوط العامة لنظريتنا في التالي. حين يزداد التشغيل، يزداد الدخل الكلي الحقيقي. وبسبب الطبيعة النفسية للمجتمع يزداد الاستهلاك الكلي حين يزداد الدخل الكلي الحقيقي لكن ليس بنفس المقدار. ومن ثم يخسر أصحاب الأعمال لو كُرِس كل التشغيل الزائد إلى تلبية الزيادة في الطلب على الاستهلاك الحالي. وبالتالي لتبرير أي مقدار معين من التشغيل يجب أن يكون هناك استثمار جار يكفي لامتصاص ما يزيد من الناتج الكلي عما يختار المجتمع استهلاكه حين يكون التشغيل عند هذا المستوى المعين. فما لم يكن هذا المقدار من الاستثمار موجودًا ستكون المبالغ التي يجنيها المنظمون أقل من اللازم لحثهم على توفير مقدار التشغيل المحدد. وبناء عليه، يعتمد مستوى التشغيل الذي يحقق حالة التوازن (أي المستوى الذي لا يكون أصحاب الأعمال عنده مدفوعين لزيادة أو تخفيض التشغيل) على مقدار الاستثمار الحالي وذلك بسبب ما سنطلق عليه ميل المجتمع للاستهلاك. ويعتمد مقدار الاستثمار الحالي بدوره على ما سنسميه الحافز على الاستثمار، وسنجد أن الحافز على الاستثمار يعتمد على العلاقة بين جدول الكفاية الحدية لرأس المال وبين مختلف أسعار الفائدة على الديون ذات الاستحقاقات والمخاطر المختلفة.

وبالتالي، بالنظر إلى الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد لن يكون هناك سوى مستوى واحد من التشغيل متسق مع نقطة التوازن طالما أن أي مستوى آخر سيؤدي إلى التفاوت بين سعر العرض الكلي للناتج بأكمله وسعر الطلب الكلي عليه. ولا يمكن أن يكون هذا المستوى أكبر من التشغيل الكامل؛ أي لا يمكن أن تكون الأجور الحقيقية أقل من الضرر الحدي للعمل، وإن كان لا يوجد سبب بشكل عام يدفعنا لأن نتوقع أن يكون هذا المستوى مساويا للتشغيل الكامل. فالطلب الفعال المرتبط بالتشغيل الكامل عبارة عن حالة خاصة لا تتحقق إلا حين يرتبط الميل للاستهلاك بالحافز على الاستثمار في علاقة استثنائية. إن هذه العلاقة الاستثنائية، التي هي متوافقة مع افتراضات النظرية الكلاسيكية، عبارة عن علاقة مُثلى بمعنى من المعاني. لكنها لا تتحقق إلا حين يوفر الاستثمار الحالي – سواء بالصدفة أو عن عمد – مقدار الطلب المساوي بالكاد للزيادة في سعر العرض الكلي للناتج المتحقق من التشغيل الكامل عمّا يختار المجتمع أن ينفقه على الاستهلاك حين يكون التشغيل كاملاً.

يمكن إيجاز هذه النظرية في المقترحات التالية:

1 - في ظل وجود تقنيات وموارد ونفقات معينة، يعتمد الدخل (كل من الدخل النقدي والدخل الحقيقي) على مقدار التشغيل N.

2 - إن العلاقة بين دخل المجتمع وإنفاقه المتوقع على الاستهلاك – المسمى D_1 تعتمد على الطبيعة النفسية للمجتمع والتي سنسميها ميله الحدي للاستهلاك. يعني هذا أن الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل الإجمالي وبالتالي على مستوى التشغيل N ، إلا عندما يحدث تغير في الميل للاستهلاك.

3 - يعتمد مقدار التشغيل N، الذي يقرر المنظمون استخدامه، على مجموع (D) أي الكميتين D_1 وD_2، حيث D_1 هي الكمية التي تتوقع أن ينفقها المجتمع على الاستهلاك وD_2 هي الكمية المتوقع تخصيصها للاستثمار الجديد. أما D فهي ما أسميناه فيما سبق بالطلب الفعال.

4 - طالما أن $D_1 + D_2 = D = ø(N)$ حيث $ø$ هي دالة العرض الكلي وطالما أنه كما رأينا في النقطة (2) السابقة تعتبر D_1 دالة N ، ويمكن كتاباتها في صورة $x(N)$ وفقًا للميل للاستهلاك، يصح بالضرورة أن تكون $ø(N) - x(N) = D_2$.

5 - من ثم يعتمد مقدار التشغيل في حالة التوازن على (1) دالة العرض الكلي $ø$، (2) الميل للاستهلاك x، (3) مقدار الاستثمار D_2. هذا هو جوهر النظرية العامة في التشغيل.

6 - لكل قيمة تأخذها N توجد إنتاجية حدية للعمل مقابلة لها في صناعات السلع الأجرية، وهذا هو ما يحدد الأجر الحقيقي. وبناء عليه لا تستقيم النقطة (5) إلا بشرط عدم قدرة N على تخطي القيمة التي تقلل من الأجر الحقيقي حتى يتساوى مع الضرر الحدي للعمل. يعني هذا أنه لا تتماشى كل التغيرات في D مع افتراضنا المؤقت بأن الأجور النقدية ثابتة. وبالتالي، يكون من الضروري لعرض نظريتنا عرضًا كاملاً أن نتخلى عن هذا الافتراض.

7 - في النظرية الكلاسيكية، التي يكون بموجبها $D=ø(N)$ مهما تغيرت

قيم N، يبقى مقدار التشغيل في حالة توازن حيادي بالنسبة لكل قيم N التي تقل عن قيمتها القصوى بحيث يتوقع أن تدفعها قوى التنافس بين المنظمين إلى الوصول إلى هذه القيمة القصوى. لا يمكن أن تكون هناك حالة توازن مستقرة في ظل النظرية الكلاسيكية إلا عند هذه النقطة فقط.

(8) حين يزداد التشغيل، تزداد D_1 لكن ليس بنفس مقدار زيادة D لأن دخلنا حين يزداد، يزداد استهلاكنا أيضًا وإن لم يكن بنفس المقدار. يكمن مفتاح حل مشكلتنا العملية في هذا القانون النفسي. يعني هذا أنه كلما زاد مقدار التشغيل زادت الفجوة بين سعر العرض الكلي (Z) للناتج المقابل وبين المبلغ (D_1) الذي يمكن للمنظمين أن يتوقعوا استعادته من إنفاق المستهلكين. ومن ثم، إن لم يحدث أي تغير في الميل للاستهلاك لا يمكن أن يزداد التشغيل إلا لو ازدادت D_2 في نفس الوقت لكي تسد الفجوة المتسعة بين Z و D_1. لذلك يمكن أن يجد النظام الاقتصادي نفسه في حالة توازن مستقر عندما تكون N عند مستوى أقل من التشغيل الكامل؛ أي عند المستوى المحدد بموجب التقاطع بين دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي، إلا بناءً على الافتراضات غير العادية الخاصة بالنظرية الكلاسيكية التي تعمل بموجبها بعض القوى وتؤدي دائمًا إلى زيادة D_2 بشكل كاف لسد الفجوة التي تأخذ في الاتساع بين Z و D_1 حين يزداد التشغيل.

وهكذا لا يُحدد الضرر الحدي للعمل المقاس بالأجور الحقيقية مقدار التشغيل إلا بقدر ما يضع عَرض العمال المتاح عند أجر حقيقي معين حدًا أقصى للتشغيل. يحدد الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد معًا مقدار التشغيل، ويرتبط مقدار التشغيل بشكل فريد بمستوى معين من الأجور الحقيقية وليس العكس. فلو أدى الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار الجديد إلى وجود طلب فعال ضعيف، سيقل مستوى التشغيل الفعلي عن عرض العمل الذي يمكن أن يكون متاحًا عند مستوى الأجور الحقيقية الحالي، وسيصبح الأجر الحقيقي عند نقطة التوازن أكبر من الضرر الحدي لمستوى التشغيل عند نقطة التوازن.

يفسر لنا هذا التحليل المفارقة الخاصة بوجود فقر أثناء الوفرة. فمجرد النقصان

في الطلب الفعال قد يؤدي – وغالبًا ما يؤدي – إلى إيقاف الزيادة في التشغيل قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل. يثبط نقصان الطلب الفعال عملية الإنتاج رغم أن الناتج الحدي للعمل تبقى قيمته أكبر من الضرر الحدي للتشغيل.

علاوة على ذلك، كلما أصبح المجتمع أكثر ثراءً، تميل الفجوة بين إنتاجه الفعلي وإنتاجه الممكن إلى الاتساع، وبسبب ذلك تصبح عيوب النظام الاقتصادي أكثر وضوحًا وخطورة. فالمجتمع الفقير يكون ميالاً لاستهلاك الجزء الأكبر من إنتاجه مما يجعل أي مستوى متواضع من الاستثمار كفيلاً بتوفير التشغيل الكامل، بينما يجب على المجتمع الموسر اكتشاف فرص أوفر للاستثمار لكي يتوافق الميل للادخار لدى أعضائه الأكثر ثراءً مع تشغيل أعضائه الأفقر. لو كان الحافز على الاستثمار في مجتمع قد يكون ثريًا ضعيفًا بالرغم من ثروته المحتملة، سيجبره عمل مبدأ الطلب الفعال على تقليل إنتاجه الفعلي حتى يصبح فقيرًا لدرجة أن الفائض الذي حققه أكثر من استهلاكه ينخفض بما يكفي للتوافق مع ضعف الحافز على الاستثمار.

لكن الأسوأ لم يأتي بعد، فالميل الحدي للاستهلاك[1]، لا يكون أضعف في المجتمع الموسر فحسب وإنما تكون – ولأن تراكم رأس المال فيه أكبر بالفعل – فرص المزيد من الاستثمارات فيه أقل جاذبية إلا لو انخفض سعر الفائدة بمعدل سريع بشكل كاف، وذلك يأخذنا إلى نظرية سعر الفائدة وإلى الأسباب التي تمنع انخفاضه بشكل أوتوماتيكي إلى المستوى الملائم، وهو ما سيكون موضوع الكتاب الرابع.

وهكذا، يعتبر تحليل الميل إلى الاستهلاك وتعريف الكفاية الحدية لرأس المال ونظرية سعر الفائدة الفجوات الثلاث الرئيسية في معارفنا الحالية التي يجب سدها. وحين يتحقق هذا، سنجد أن نظرية الأسعار تأخذ موضعها الصحيح كمسألة ثانوية بالنسبة لنظريتنا العامة. لكننا سنكتشف أن النقود تلعب دورًا أساسيًا في نظريتنا عن سعر الفائدة، وسنحاول فك تعقيدات سمات النقود التي تميزها عن الأمور الأخرى.

(1) سيعرف هذا المفهوم في الفصل العاشر فيما بعد.

3

تعتبر الفكرة القائلة بأنه يمكننا إهمال دالة الطلب الكلي دون مشكلة فكرة جوهرية في علم الاقتصاد الريكاردي. وتشكل هذه الفكرة أساس ما كنا نتعلمه لأكثر من قرن. في الواقع عارض مالتوس – ولكن دون جدوى – المبدأ الذي وضعه ريكاردو والقائل بأنه من المستحيل أن يكون الطلب الفعال ناقصا. لم يستطع مالتس أن يفسر بشكل واضح كيف ولماذا يمكن أن يكون الطلب الفعال ناقصًا أو زائدًا على الحد (إلا عن طريق الاحتكام للحقائق التي ترى بالملاحظة العادية)، ولذلك فشل في تقديم تفسير بديل، وساد ريكاردو إنجلترا بشكل كامل بالضبط كما سادت محاكم التفتيش إسبانيا. فنظريته لم تكن مقبولة من قِبل العامة ورجال الدولة والعالم الأكاديمي فحسب، وإنما توقف الجدال واختفت وجهة النظر الأخرى تمامًا ولم يعد أحد يناقشها. واختفى لغز الطلب الفعال الكبير الذي ناضل معه مالتس من الأدبيات الاقتصادية. فلن تجده مذكورًا ولو مرة واحدة في كل أعمال مارشال وإدچوورث والبروفيسور بيجو الذين اتخذت النظرية الكلاسيكية على أياديهم أكثر أشكالها نضوجًا. وبقي يحيا بشكل مسترق – تحت الأرض – في العوالم السفلية لكارل ماركس وسيلڤيو جيزيل Silvio Gesell والميجور دوجلاس Douglas.

إن اكتمال النصر الريكاردي أمر غامض ومثير للفضول. ولابد أنه راجع لملاءمة مبدئه للبيئة التي طرح فيها من عدة نواح. فقد ارتفعت مكانته الفكرية – على ما أعتقد– لأنه توصل لنتائج مختلفة تمامًا عما يتوقعه الشخص العادي غير المتعلم. واكتسب سمة الفضيلة لأن تدريسه الذي ترجم في صورة ممارسة كان متزمتًا بل وغير مستساغ في أغلب الأحيان. وبدا جميلاً لأنه كُيف بحيث يحمل بنية فوقية منطقية شاسعة ومتسقة. وراق للسلطات لأنه استطاع تفسير الكثير من أوجه الظلم الاجتماعي والقسوة السافرة على أنها أمور عرضية لا يمكن تجنبها على طريق التطور، وجعل محاولة تغييرها أمرًا يضر أكثر مما يفيد في المجمل. واجتذب دعم القوى الاجتماعية السائدة خلف السلطة لأنه وفر وسيلة لتبرير الأنشطة الحرة للرأسماليين.

لكن رغم أن المبدأ نفسه لم يفنده أي من الاقتصاديين التقليديين حتى وقت قريب، فإن فشله الواضح في التنبؤ العلمي أدى إلى ضعف مكانة من يطبقونه مع مرور الوقت. فقد كان الاقتصاديون المتخصصون بعد مالتس غير مبالين بعدم التوافق بين نتائج نظريتهم والحقائق العملية. وبالطبع لاحظ الرجل العادي هذا التفاوت مما أدى إلى تنامي عدم احترامه للاقتصاديين على العكس من احترامه للجماعات الأخرى من العلماء الذين تأكدت النتائج النظرية التي توصلوا لها بالملاحظة العملية عند التطبيق.

اشتهرت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بالتفاؤل حتى صار الاقتصاديون يعتبرون مثل كانديد وأمثاله ممن تركوا هذا العالم ليزرعوا حدائقهم وقالوا إن كل شيء يكون في أحسن حال في أفضل العوالم الممكنة لكن بشرط أن نتركه وشأنه(*). يمكن إرجاع هذا التفاؤل أيضًا على ما أعتقد إلى أن الاقتصاديين لم يأخذوا في الاعتبار العائق الذي يضعه نقص الطلب الفعال على الازدهار. فسيكون هناك دائمًا نزوع طبيعي نحو التشغيل الأمثل للموارد في مجتمع يعمل وفقًا للمسلمات الكلاسيكية. ربما تمثل النظرية الكلاسيكية الطريقة التي يجب أن نتمنى أن يعمل مجتمعنا بها، لكن لو افترضنا أن الاقتصاد يعمل وفقًا لها بالفعل فإننا نفترض أن الصعوبات التي نواجهها غير موجودة.

(*) يشير كينز هنا إلى كانديد Candide، بطل رواية (كانديد أو التفاؤل) للأديب الفرنسي فولتير – المترجمة.

الكتاب الثاني

تعريفات وأفكار

الفصل الرابع
اختيار الوحدات

1

سنحاول في هذا الفصل والفصول الثلاثة التالية حل ثلاث معضلات أساسية لا تقتصر في دلالاتها على المشاكل التي نهدف لدراستها هنا فقط. ولهذا تأخذ هذه الفصول طابع الاستطراد، وهو ما سيمنعنا لبعض الوقت من متابعة موضوعنا الرئيسي. السبب الوحيد لتناول موضوع هذه الفصول هنا هو، أنه لم يُعالَج في أي عمل آخر بطريقة أجدها ملائمة لتلبية احتياجات البحث الخاص بي.

كانت هذه المعضلات الثلاث أكثر ما عرقل تقدمي في كتابة هذا الكتاب حتى أنني لم أستطع التعبير كما ينبغي عن نفسي إلا حين وجدت حلاً ما لها. هذه المعضلات هي: أولاً: اختيار الوحدات الكمية الملائمة لمشكلات النظام الاقتصادي ككل. ثانيًا: الدور الذي يلعبه التوقع في التحليل الاقتصادي. ثالثًا: تعريف الدخل.

2

إن الوحدات التي يستخدمها الاقتصاديون في عملهم عمومًا غير مرضية، ويمكن استخدام مفاهيم الناتج القومي والمخزون من رأس المال الحقيقي ومستوى الأسعار العام لضرب أمثلة توضيحية على ذلك:

1 – يقيس الناتج القومي، كما عرفه مارشال والبروفيسور بيجو[1]، مقدار الناتج الحالي أو الدخل الحقيقي وليس قيمة الناتج أو الدخل النقدي[2]. ويعتمد – علاوة على ذلك – بمعنى ما على الناتج الصافي؛ أي على صافي ما يضاف لموارد المجتمع المتاحة للاستهلاك أو للاحتفاظ بها كمخزون رأسمالي والنابع من تضحيات الفترة الحالية وأنشطتها الاقتصادية، وذلك بعد أن نُدخِل في الحساب الفاقد في مخزون رأس المال الحقيقي الموجود عند بداية الفترة. على هذا الأساس تقوم محاولة بناء علم كمي. لكن هناك اعتراضًا أساسيًا على هذا التعريف لهذا الهدف، وهو أن الناتج الذي ينتجه المجتمع من سلع وخدمات عبارة عن مجموعة غير متجانسة لا يمكن قياسها – لو تحدثنا على نحو صارم – إلا في حالات خاصة معينة مثلما يحدث حين تُضمن كل بنود ناتج واحد في ناتج آخر بنفس النسب.

2 – بل إن الصعوبة تزداد حين نحاول قياس الإضافة الصافية للمعدات الرأسمالية لكي نحسب الناتج الصافي؛ حيث أننا لابد أن نجد أساسًا ما للمقارنة الكمية بين البنود الجديدة في المعدات المنتجة أثناء الفترة المعنية وبين البنود القديمة التي فقدت من التلف. يقوم البروفيسور بيجو[3] من أجل التوصل للناتج القومي الصافي باقتطاع التقادم وما إلى ذلك "وهو ما يمكن أن يُطلق عليه بشكل منصف "أمور

---

(1) انظر بيجو، اقتصاديات الرفاه، في عدة مواضع وخاصة الجزء الأول، الفصل الثالث.

(2) رغم أن الدخل الحقيقي الذي يفترض أنه يشكل الناتج القومي عادة ما يكون – كحل وسط معقول – محدودًا بالسلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالمال.

(3) اقتصاديات الرفاه، الجزء الأول، الفصل الخامس، عن "ما المقصود بالحفاظ على رأس المال سليمًا؟ "What is Meant by Maintaining Capital Intact? كما عدل بمقالة حديثة نشرت في دورية *Economic Journal* في يونيو 1935، ص 225.

طبيعية"، والاختبار العملي للطبيعية هو أن يكون الاستنفاد منتظم بشكل كاف لكي نتوقعه قبل حدوثه بصورة عامة على الأقل حتى لو تعذر توقع التفاصيل". لكن لأن هذا الاقتطاع ليس اقتطاعًا في صورة نقدية، تورط البروفيسور بيجو في افتراض أنه يمكن حدوث تغير ما في الكمية المادية رغم عدم حدوث أي تغير مادي، ويعني هذا أنه يُدخل التغيرات في القيمة إلى تحليله بشكل مُقنَع. علاوة على ذلك، لم يستطع أن يبتكر أي صيغة مرضية[1] لتقييم المعدات الجديدة مقارنة بالقديمة حين يختلف الاثنان بسبب التغير التكنولوجي. أعتقد أن المفهوم الذي يستهدفه البروفيسور بيجو هو المفهوم الصحيح والملائم للتحليل الاقتصادي. لكن حتى يتم تبني نظام مرض للوحدات، يبقى تعريفه تعريفًا دقيقًا مهمة مستحيلة. يمكن للمرء أن يقول بثقة إن مشكلة مقارنة ناتج حقيقي واحد بآخر، ثم حساب الناتج الصافي عن طريق تسجيل تكلفة مفردات المعدات الجديدة ضد الفاقد من المفردات القديمة تمثل ألغازًا لا حل لها.

3 – ثالثًا: يتضمن مفهوم المستوى العام للأسعار بشكل لا يمكن إنكاره مقدار من الغموض، ورغم أنه معروف جيدًا إلا أن التخلص منه غير ممكن. هذا الغموض يجعل هذا المصطلح غير مرض أو كاف لعمل تحليل سببي يجب أن يكون دقيقا.

ورغم ذلك تُعتبر هذه الصعوبات عن حق "ألغازًا"، فهي "نظرية بشكل محض" بمعنى أنها لا تمنع أبدا اتخاذ القرارات التجارية، أو تدخل فيها بأي شكل من الأشكال، وليس لها أي صلة وثيقة بالتسلسل السببي للأحداث الاقتصادية التي تتميز بوضوح المعالم والتحديد برغم الغموض الكمي المميز لهذه المفاهيم. وبناء عليه، يكون من الطبيعي استنتاج أنها لا تفتقر إلى الدقة فحسب وإنما إلى أنها غير مهمة أيضًا. من الواضح أن تحليلنا الكمي يجب أن يتم التعبير عنه بدون استخدام أي تعبيرات غامضة كميًا، وأنه فور أن يُقدم المرء على المحاولة يصبح من الواضح – كما أتمنى أن أبيِّن – أن المرء يمكنه المضي بشكل أفضل بدونها.

لا يمكن لمجموعتين من الأشياء المتنوعة إن كانتا غير قابلتين للقياس بنفس الوحدات أن يوفرا بنفسيهما الأساس اللازم للتحليل الكمي. ولا يجب أن تمنعنا هذه

(1) ارجع للانتقادات التي طرحها البروفيسور هايك في دورية *Economica*، أغسطس 1935، ص 247.

الحقيقة بالطبع من عمل مقارنات إحصائية تقريبية بالاعتماد على الاجتهاد وليس الحساب الدقيق والذي قد يكون صحيحًا ووثيق الصلة بالموضوع في حدود معينة. لكن المكان السليم لأمور كالناتج الحقيقي الصافي والمستوى العام للأسعار يكمن في حقل الوصف التاريخي والإحصائي، ويجب أن يكون هدفها هو إشباع الفضول التاريخي أو الاجتماعي وهو هدف لا تُعتبر الدقة التامة ضرورية أو معتادة بالنسبة له. إن الدقة التامة ضرورية للتحليل السببي الذي نود القيام به سواء كانت معرفتنا بالقيم الفعلية للكميات المتعلقة بالموضوع كاملة ودقيقة أم لا. فلو قلنا إن الناتج الصافي اليوم أكبر ومستوى الأسعار أقل مما كانا عليه منذ عام أو عشرة أعوام، نكون نقدم افتراضا شبيهًا في طبيعته بمقولة: إن الملكة فيكتوريا كانت أفضل كملكة لكن أتعس كامرأة من الملكة إليزابيث، وهو افتراض ليس خاليا من المعنى أو الفائدة لكنه لا يصلح كمادة لحساب التفاضل. ستصبح دقتنا مجرد دقة صورية لو حاولنا استخدام مثل هذه المفاهيم الغامضة.

3

لنتذكر أن كل منظم يكون مهتما في كل مناسبة بالقرارات المتعلقة بالحجم الذي سيشغل به مقدار معين من المعدات الرأسمالية، فحين نقول: إن الزيادة المتوقعة في الطلب (أي رفع دالة الطلب الكلي) ستؤدي لزيادة الناتج الكلي نعني في الحقيقة أن الشركات التي تمتلك المعدات الرأسمالية ستتشجع على أن ترفقها بتشغيل كلي أكبر للعمالة. في حالة شركة أو صناعة واحدة تنتج منتجًا متجانسًا، يمكننا الحديث بشكل حقيقي – إن أردنا – عن الزيادة أو النقصان في الناتج. لكننا حين نجمع أنشطة كل الشركات، لا يمكننا الحديث بدقة إلا فيما يتعلق بأحجام التشغيل المستخدمة مع معدات معينة. إن مفهومي الناتج ككل ومستوى الأسعار الخاص به غير مطلوبين في هذا السياق لأننا لسنا في حاجة لمقياس مطلق للناتج الكلي الحالي كذلك الذي سيمكننا من مقارنة مقداره بالمقدار الناتج عن ربط معدات رأسمالية مختلفة بحجم

مختلف من التشغيل. حين نريد – بهدف الوصف أو المقارنة التقريبية – الحديث عن زيادة الناتج، يجب أن نعتمد على الافتراض العام بأن مقدار التشغيل المرتبط بمعدات رأسمالية معينة سيعتبر مؤشرًا كافيًا على مقدار الناتج الناشئ، فالمفترض أن الاثنين يرتفعان معًا وينخفضان معًا وإن لم يكن وفقًا لنسبة رقمية محددة.

وبالتالي أقترح استخدام وحدتين أساسيتين فقط للكميات عند التعامل مع نظرية التشغيل ألا وهما؛ كميات القيمة النقدية وكميات التشغيل. وتعتبر الأولى متجانسة تمامًا أما الثانية فيمكن جعلها كذلك. فبقدر ما يحصل المساعدون المأجورون والعاملون من مختلف المراتب والأنواع على أجر نسبي ثابت بدرجة أو بأخرى، يمكن تعريف كمية التشغيل بشكل جيد بالنسبة لهدفنا عن طريق اعتبار عمل ساعة واحدة من العمالة العادية هو وحدتنا وأن نزن عمل الساعة الواحدة بالنسبة للعمالة الخاصة نسبةً إلى أجر ساعة عمل من النوع الأول؛ أي أن تُحسَب ساعة عمل العمالة الخاصة التي تحصل على ضعف معدل الأجر العادي كوحدتين. وسنطلق على الوحدة التي تقاس بها كمية التشغيل وحدة العمل، أما الأجر النقدي لوحدة العمل فسنطلق عليه وحدة الأجر[1]. وبالتالي، إن كانت E هي فاتورة الأجور (والمرتبات)، وW هي وحدة الأجر، وN هي كمية التشغيل، تكون $E=N.W$.

لا يبطل افتراض التجانس في عرض العمل بسبب وجود اختلافات جمة في مستوى المهارات المتخصصة لكل عامل وفي مدى ملاءمة كل منها للمهن المختلفة. فلو كان الأجر والمزايا الأخرى التي يحصل عليها العمال متناسبة مع كفاءاتهم، يتم التعامل مع الاختلافات عن طريق اعتبار الإفراد وكأنهم يسهمون في عرض العمل بمقدار ما يحصلون عليه من أجر. بينما لو اضطرت شركة معينة مع زيادة الناتج لجلب عمالة أقل كفاءة من أن تقوم بدورها بالنسبة لوحدة الأجر المدفوعة لها، يكون هذا مجرد عامل واحد من بين العوامل التي تؤدي إلى تناقص الغلة من المعدات الرأسمالية في صورة الناتج حيث سيتوجب تشغيل المزيد من العمال عليها. فهكذا نُرجِع انعدام التجانس بين وحدات العمل التي تحصل على أجر متساوٍ إلى المعدات، والتي ننظر إليها على أنها تكون أقل تكيفًا مع تشغيل وحدات العمل المتاحة كلما ازداد الناتج، بدلاً من النظر لوحدات العمل المتاحة على أنها أقل تكيفًا مع استخدام معدات

(1) إن كانت X ترمز لأي كمية مقاسة بالنقود، يكون غالبًا من الملائم أن نشير لنفس الكمية حين تقاس بوحدة الأجر بالرمز X_w.

رأسمالية متجانسة. وبالتالي، إن لم تكن هناك وفرة في العمالة المتميزة أو المتمرسة وكان استخدام العمالة الأقل ملاءمة يتضمن تكلفة عمل أعلى بالنسبة لوحدة الناتج، يعني هذا أن المعدل الذي يقل وفقًا له العائد من المعدات سيكون أسرع مما لو توافرت هذه العمالة المتميزة[1]. وحتى تلك الحالة المحددة التي تكون فيها وحدات مختلفة من العمالة على درجة عالية من التخصص بحيث يصعب استبدال وحدة منها بأخرى ليست حالة غريبة؛ فهي تعني فقط أن مرونة عرض الناتج من نوع معين من المعدات الرأسمالية تنخفض فجأة إلى الصفر حين تكون كل العمالة المتاحة المتخصصة في استخدامها موظفة بالفعل[2]. لذلك لا يتضمن افتراضنا بأن وحدة العمل متجانسة أية صعوبات إلا لو كان هناك عدم استقرار شديد في الأجور النسبية لوحدات العمل المختلفة. ويمكن التعامل حتى مع هذه الصعوبة – لو ظهرت – بافتراض وجود قابلية سريعة للتغير في عرض العمل وشكل دالة العرض الكلي.

أؤمن بأنه يمكن تجنب الكثير من الارتباك لو التزمنا بصرامة بوحدتي النقود

---

(1) هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل سعر عرض الناتج يرتفع مع ارتفاع الطلب حتى عندما يبقى هناك فائض في المعدات من نفس نوع المعدات المستخدمة. لو افترضنا أن عرض العمالة الزائد يشكل منبعاً متاحًا لكل المنظمين بالتساوي، وأن العمالة الموظفة لغرض معين تحصل على أجرها – جزئيا على الأقل – مقابل كل وحدة مجهود تبذلها دون الاهتمام بكفاءتها في العمل الذي تقوم به بالفعل (في معظم الحالات يكون ذلك هو الافتراض الواقعي)، يكون تدهور كفاءة العمالة المستخدمة نموذجا بارزًا على ارتفاع سعر العرض مع زيادة الناتج دون أن يكون السبب هو الوفورات السالبة الداخلية.

(2) لا يمكنني أن أقول كيف يفترض بمنحنى العرض بالمعنى المعتاد أن يتعامل مع العائق المذكور بالأعلى، فمن يستخدمون هذا المنحنى لم يوضحوا افتراضاتهم. إنهم يفترضون على الأرجح أن العمالة الموظفة لغرض معين تحصل على أجرها دائمًا بالنظر بشكل صارم إلى كفاءتها في تحقيق هذا الغرض. لكن هذا غير واقعي. ربما يعود السبب الأساسي للتعامل مع الكفاءة المتباينة للعمالة وكأنها تعود للمعدات إلى حقيقة أن الفوائض المتزايدة – التي تظهر حين يرتفع الناتج – تذهب في الممارسة العملية إلى ملاك المعدات وليس إلى العمال الأكثر كفاءة (رغم أن هؤلاء قد يتمتعون بميزة التوظف بشكل أكثر انتظامًا والحصول على ترقيات قبل غيرهم). يعني هذا أن معدلات أجور العاملين في نفس الوظيفة نادرا ما تتناسب لدرجة كبيرة مع كفاءاتهم رغم تباينها. لكن عندما تُدفع أجور أعلى لأصحاب الكفاءة الأعلى – وبقدر ما يحدث هذا – تأخذه طريقتي في الحسبان عن طريق إعطاء العمال الأفراد أوزانا تتناسب مع أجورهم عند حساب عدد وحدات العمل المستخدمة. وفقًا لافتراضاتي، تبرز تعقيدات مثيرة للاهتمام بوضوح حينما نتعامل مع منحنيات عرض معينة، لأن شكلها يتوقف على الطلب على العمالة المناسبة في الاتجاهات الأخرى. إن تجاهل هذه التعقيدات – كما قلت – أمر غير واقعي. لكننا لسنا في حاجة إلى التفكير فيها حين نتعامل مع التشغيل ككل، على شرط أن نفترض أن مقدار معين من الطلب الفعال يتمتع بتوزيع مخصوص لهذا الطلب بين المنتجات المختلفة ويرتبط به بشكل فريد. لكن ربما لا يكون هذا صحيحًا لو صرفنا النظر عن السبب المعين الذي أدى لحدوث تغير في الطلب. على سبيل المثال، قد تجد الزيادة في الطلب الفعال الراجعة لزيادة الميل للاستهلاك نفسها في مواجهة دالة عرض كلي مختلفة عن تلك التي تقابل زيادة مساوية لها في الطلب راجعة لزيادة الحافز على الاستثمار. وعلى أية حال، ينتمي كل هذا إلى التحليل التفصيلي للأفكار العامة الموضحة هنا ولا يعتبر استكماله جزءًا من هدفي المباشر.

والعمل في تعاطينا مع سلوك النظام الاقتصادي في مجمله، وعدم استخدام وحدات المنتجات والمعدات الخاصة إلا حين نحلل ناتج الشركات المنفردة أو كل صناعة بمعزل عن الأخرى. ويجب أيضًا ألا نستخدم المفاهيم الغامضة، مثل كمية الناتج ككل وكمية المعدات الرأسمالية ككل ومستوى الأسعار العام، إلا حين نحاول عمل بعض المقارنات التاريخية والتي تكون - وبشكل معلن - غير دقيقة وتقريبية في حدود معينة (ربما تكون حدود واسعة إلى حد كبير).

ينتج عن ذلك أننا سنقيس التغيرات في الناتج الحالي بالإشارة إلى ساعات العمل مدفوعة الأجر (سواء لتلبية رغبات المستهلكين أو لإنتاج معدات رأسمالية جديدة) على أساس المعدات الرأسمالية القائمة، مع إعطاء الساعات التي تعملها العمالة الماهرة وزنًا متناسبًا مع أجرها. لسنا في حاجة إلى عقد مقارنة كمية بين هذا الناتج وبين الناتج الذي سينشأ عن ربط مجموعات مختلفة من العمال بمعدات رأسمالية مختلفة. وليس من الضروري أن نعرف نتيجة المقارنة بين كمية الناتج الناشئ ومستوى المعيشة ومستوى الأسعار العام وبين نظرائهم في تاريخ آخر أو دولة أخرى لكي نتنبأ برد فعل المنظمين الذين يمتلكون معدات معينة حيال حدوث تحول في دالة الطلب الكلي.

4

يتضح بسهولة أن شروط العرض المُعبَر عنها عادة في شكل منحنى العرض ومرونة العرض التي تربط الناتج بالسعر يمكن التعامل معهما من خلال الوحدتين اللتين اخترناهما عن طريق دالة العرض الكلي دون الإشارة إلى كميات الناتج، سواء كنا مهتمين بشركة أم صناعة معينة أو بالنشاط الاقتصادي ككل. فدالة العرض الكلي بالنسبة لشركة معينة (وبالمثل بالنسبة لصناعة معينة أو النشاط الصناعي بأكمله) يمكن الحصول عليها كما يلي:

$$Z_r = \varnothing_r(N_r)$$

حيث Z_r هي العوائد (بعد خصم تكلفة الاستخدام) التي سيستحث توقعها

مستوى التشغيل N_r. وبالتالي لو كانت العلاقة بين التشغيل والناتج هي أن N_r من التشغيل ينتج عنه O_r من الناتج حيث يكون $Z_r = \psi_r(N_r)$ ، تكون

$$p = \frac{Z_r + U_r(N_r)}{O_r} = \frac{\phi_r(N_r) + U_r(N_r)}{\psi_r(N_r)}$$

هي منحنى الطلب العادي؛ حيث $U_r(N_r)$ هي تكلفة الاستخدام (المتوقعة) المناظرة لمستوى التشغيل N_r.

وهكذا يمكننا في حالة كل سلعة متجانسة (التي يكون للمعادلة $O_r = \psi_r(N_r)$ معنى محدد بالنسبة لها) أن نقيم $Z_r = \phi_r(N_r)$ بالطريقة العادية لكن يمكننا بعد ذلك أن نجمع كل قيم N_r وهو ما لا يمكننا عمله مع قيم O_r حيث أن $\sum O_r$ ليست كمية عددية. علاوة على ذلك، إن كان بإمكاننا أن نفترض أن تشغيل إجمالي معين في بيئة معينة سيُوزَع بطريقة فريدة بين الصناعات المختلفة بحيث تكون N_r دالة N سيمكننا القيام بالمزيد من التبسيط.

الفصل الخامس

التوقعات كمحددات للناتج والتشغيل

1

يهدف كل إنتاج في النهاية إلى إرضاء مستهلك. لكن عادة ما ينقضي بعض الوقت – وأحيانًا الكثير من الوقت – بعد أن يتكبد المنتج النفقات (واضعًا المستهلك نصب عينيه) وقبل أن يشتري المستهلك النهائي الناتج. وفي غضون ذلك يجب على المنظم (يتضمن هذا التعبير كل من المنتج والمستثمر) التوصل لأفضل ما يمكنه من التوقعات[1] حيال ما سيكون المستهلكون مستعدين لدفعه عندما يكون المنتِج مستعدا لتقديمه إليهم (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بعد مرور فترة قد تكون طويلة. وليس أمام المنتِج خيار آخر سوى أن يتبع هذه التوقعات إن كان يريد إنتاج أي شيء يتطلب إنتاجه عمليات تستغرق بعض الوقت.

تنقسم هذه التوقعات – والتي تتوقف عليها القرارات التجارية – إلى مجموعتين.

(1) انظر الهامش رقم 3 في الصفحة رقم 82 فيما سبق لمعرفة الطريقة التي يمكن التوصل بها لما يساوي هذه التوقعات في صورة عوائد البيع.

يتخصص أفراد أو شركات بعينهم في مهمة تشكيل النوع الأول من التوقعات، وآخرون في مهمة تشكيل النوع الثاني. يتعلق النوع الأول من التوقعات بالسعر الذي يمكن للصانع أن يتوقع الحصول عليه مقابل منتجه "النهائي" في الوقت الذي يلزم نفسه فيه ببدء العملية التي سينتج عنها. يعتبر المنتج "نهائيًا" (من وجهة نظر الصانع) حين يكون جاهزًا لاستخدام طرف ثاني أو للبيع له. ويتعلق النوع الثاني من التوقعات بما يمكن للمنظم أن يأمل في كسبه في شكل عوائد مستقبلية لو اشترى (أو ربما صنع) منتجًا "نهائيًا" كإضافة لمعداته الرأسمالية. يمكننا أن نطلق على النوع الأول التوقع في الأجل القصير وعلى الثاني التوقع في الأجل الطويل.

وبالتالي يتحدد سلوك كل شركة بعينها عند اتخاذ قرار بشأن منتجها اليومي[1] بموجب توقعاتها في الأجل القصير أي التوقعات المتعلقة بتكلفة المنتج وفقًا للتوقعات والمقاييس الممكنة والمتنوعة لعوائد البيع من هذا الناتج. لكن هذه التوقعات ستعتمد إلى حد كبير في الأجل القصير (في حالة الإضافة للمعدات الرأسمالية وحتى المبيعات للموزعين) على توقعات الأطراف الأخرى في الأجل الطويل (أو الأجل المتوسط). ويتوقف مقدار التشغيل الذي تعرضه الشركات على هذه التوقعات المتنوعة. ولا تكون النتائج المتحققة بالفعل من الإنتاج وبيع المنتج ذات دلالة هامة بالنسبة للتشغيل إلا بمقدار ما تسببه من تعديل للتوقعات التالية. وعلى الجانب الآخر، لا تتمتع التوقعات الأصلية التي دفعت بالشركة إلى الحصول على المعدات الرأسمالية ومخزون المنتجات الوسيطة والمواد نصف المصنعة التي توجد معها وهي تتخذ قراراتها بشأن إنتاج اليوم التالي دلالة مهمة هي الأخرى. وهكذا سيتم اتخاذ القرار، في كل مناسبة يجب فيها اتخاذ مثل هذا القرار، بالنظر إلى هذه المعدات والمخزون ولكن في ضوء التوقعات الحالية بخصوص عوائد البيع والتكاليف المستقبلية.

وبشكل عام، لن يُحدث التغير في التوقعات (سواء في الأجل القصير أو الطويل) آثاره الكاملة على التشغيل إلا على مدار فترة كبيرة. لن يبقى التغير في التشغيل الراجع لتغير في التوقعات في اليوم الثاني كما كان في اليوم الأول قبل التغيير، وسيختلف في اليوم الثالث عن الثاني، وهكذا دواليك حتى لو لم يحدث تغير إضافي في التوقعات.

(1) تعني كلمة "يومي" هنا أقصر فترة تكون الشركة بعدها حرة في مراجعة القرار الذي اتخذته حول مقدار التشغيل الذي تعرضه. إنه – إن جاز القول – الوحدة الفعالة الدنيا من الوقت الاقتصادي.

في حالة التوقعات قصيرة الأجل يعود ذلك إلى أن التغيرات في التوقعات لو كانت للأسوأ لا تكون – كقاعدة عامة – عنيفة أو سريعة بما يكفي للتسبب في ترك العمل في العمليات المنتجة التي يتبين بعد إعادة النظر في التوقعات أن البدء فيها كان خطئًا. بينما لو كانت التوقعات للأفضل فيجب أن ينقضي بعض الوقت قبل أن يصل التشغيل للمستوي الذي كان سيصل إليه لو كانت حالة التوقعات قد تمت مراجعتها بشكل أسرع. في حالة التوقعات الخاصة بالأجل الطويل، ستستمر المعدات التي لن يتم استبدالها في توفير التشغيل حتى تستهلك، بينما يمكن – حين يكون التغير في التوقعات الخاصة بالأجل الطويل للأفضل – أن يصبح التشغيل عند مستوى أعلى مما سيكون عليه لو كان هناك متسع من الوقت لتكييف المعدات وفقًا للوضع الجديد.

لو افترضنا استمرار حالة التوقعات لفترة من الوقت تكفي لكي تنتهي آثارها على التشغيل تمامًا بحيث لا تبقى – بشكل عام – أي فرصة تشغيل خلقتها حالة التوقعات الجديدة ولم تكن موجودة قبلها، يمكن تسمية مستوى التشغيل الثابت المتحقق حتى هذه النقطة بالتشغيل طويل الأجل[1] المقابل لحالة التوقعات هذه. ينتج عن هذا أن كل حالة توقعات يقابلها مستوى محدد من التشغيل طويل الأجل رغم أن التوقعات قد تتغير كثيرًا جدًا لدرجة أن مستوى التشغيل الفعلي لا يجد أبدًا متسعًا من الوقت ليصل إلى التشغيل طويل الأجل المقابل للحالة القائمة من التوقعات.

لنفكر أولاً في عملية التحول نحو الوضع طويل الأجل الراجع لتغير التوقعات والتي لا يشوشها أو يعيقها المزيد من التغير في التوقعات. سنفترض أولاً أن التغير مفاده زيادة التشغيل طويل الأجل الجديد عن القديم. والآن – كقاعدة – لن يتأثر كثيرًا في البداية سوى معدل المدخلات أي مقدار العمل في المراحل الأولى من عمليات الإنتاج الجديدة، في حين أن ناتج السلع الاستهلاكية وكمية التشغيل في المراحل المتأخرة من العمليات التي بدأت قبل حدوث التغيير سيبقيان كما كانا من قبل. يمكن تعديل هذه النتيجة بقدر ما يكون هناك مخزون من السلع شبه

(1) ليس من الضروري أن يكون مستوى التشغيل طويل الأجل ثابتًا، أي أن الظروف طويلة الأجل ليست استاتيكية بالضرورة. على سبيل المثال، يمكن أن تشكل الزيادة الثابتة في الثروة أو السكان جزءًا من التوقعات غير المتغيرة. والشرط الوحيد هو أن تكون التوقعات الحالية قد تم التنبؤ بها مسبقًا بفترة كافية.

كاملة الصنع رغم أنه غالبًا سيصح القول بأن الزيادة الأولية في التشغيل ستكون متواضعة. وعلى أية حال سيزداد التشغيل بالتدريج مع مرور الأيام. علاوة على ذلك، من السهل تصور الظروف التي ستجعله يزداد في مرحلة ما ليصل لمرحلة أعلى من التشغيل طويل الأجل الجديد. فعملية بناء رأس المال للإيفاء بحالة التوقعات الجديدة قد تؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الاستهلاك الحالي عمّا سيحدث لو تم بلوغ الوضع طويل الأجل. وبالتالي، قد يؤدي تغير التوقعات إلى تصاعد تدريجي في مستوى التشغيل حتى يصل إلى الذروة ثم ينخفض ويصبح هو المستوى طويل الأجل الجديد. يمكن أن يحدث الشيء نفسه حتى لو كان المستوى طويل الأجل الجديد مثل المستوى القديم، لو كان التغير يمثل تغيرًا في اتجاه الاستهلاك الذي يجعل بعض العمليات القائمة ومعداتها عتيقة وغير مقبول استخدامها في الوقت الحالي. ومرةً أخرى، قد يقل مستوى التشغيل أثناء الفترة الانتقالية ولمدة معينة عن ما سيكون عليه المستوى طويل الأجل الجديد لو كان التشغيل طويل الأجل الجديد أقل من القديم. وبالتالي، يمكن لمجرد التغير في التوقعات أن يؤدي إلى تذبذب له نفس شكل الحركة الدورية حتى تتجسد هذه التوقعات. لقد ناقشت في كتابي رسالة في النقود هذا النوع من الحركات في علاقتها ببناء أو استنفاد مخزون رأس المال العامل والسائل الذي ينشأ عن التغير.

قد تكون عملية الانتقال المطرد نحو الوضع طويل الأجل الجديد (كالعملية الموصوفة أعلاه) معقدة التفاصيل، لكن سير الأحداث الفعلي لا يزال أكثر تعقيدًا. فحالة التوقعات عرضة لتغير دائم، وتتعرض التوقعات الجديدة لعوامل جديدة قبل انتهاء كل آثار التغير السابق بكثير، بحيث تكون الآلة الاقتصادية مشغولة في أي وقت محدد بعدد من الأنشطة المتداخلة والتي يعود وجودها إلى العديد من حالات التوقع السابقة.

2

يقودنا هذا إلى علاقة هذا النقاش بهدفنا الحالي. من الواضح وفقًا لما سبق أن مستوى التشغيل في أي وقت معين لا يعتمد فقط – إلى حد ما – على حالة التوقعات

القائمة التي وجدت لمدة معينة فيما سبق. ومع ذلك تتجسد التوقعات السابقة -التي لم تتحقق بعد- في المعدات الرأسمالية الحالية التي يجب أن يتخذ المنظم قراراته الآنية بناء عليها، ولا تؤثر في قراراته إلا بمقدار ما تكون متجسدة بهذا الشكل. وبرغم ما قيل فيما سبق، يترتب على هذا أنه يمكننا وصف التشغيل الحالي بشكل صحيح بأنه محكوم بالتوقعات الحالية في ارتباطها بالمعدات الرأسمالية الحالية.

من الصعب تجنب الإشارة الصريحة إلى التوقعات طويلة الأجل الحالية. لكن غالبًا ما سيكون إغفال الإشارة الصريحة إلى التوقعات قصيرة الأجل أمرًا مأمونًا، بالنظر إلى أن مراجعة التوقعات قصيرة الأجل تكون في الممارسة العملية عملية تدريجية ومستمرة تتم إلى حد كبير في ضوء النتائج المتحققة، بحيث تتلاقى النتائج المتحققة والمتوقعة وتتداخلان في تأثيرهما. فرغم أن الناتج والتشغيل يحددهما توقعات المنتج قصيرة الأجل وليس النتائج السابقة، عادة ما تلعب النتائج الأكثر حداثة دورًا غالبًا في تحديد ماهية هذه التوقعات. سيكون من المعقد جدًا التفكير في التوقعات من جديد كلما بدأت إحدى العمليات الإنتاجية. وسيكون مضيعة للوقت أيضا لأن جانب كبير من الظروف عادة ما يستمر بلا تغيير يذكر من يوم لآخر. وفقًا لذلك، من المعقول أن يبني المنتجون توقعاتهم على افتراض أن معظم النتائج المحققة حديثًا ستستمر إلا لو كان هناك أسباب محددة لتوقع حدوث تغيير. وهكذا، يوجد في الممارسة العملية تداخل كبير بين آثار عوائد بيع الناتج الحديث على التشغيل وبين آثار عوائد بيع الناتج الحالي المتوقعة، وغالبًا ما تُعدل تنبؤات المنتجين بالتدريج في ضوء النتائج أكثر من التغيرات المستقبلية المتوقعة[1].

ومع ذلك يجب ألا ننسى أن توقعات المُنتِج في الأجل القصير بالنسبة للسلع المعمرة تقوم على توقعات المستثمر طويلة الأجل الحالية، وأنه من شيم التوقعات طويلة الأجل أن تكون غير قابلة للمراجعة على فترات قصيرة في ضوء النتائج المتحققة. علاوة على

(1) أعتقد أن هذا التأكيد على التوقعات، الذي يتم التفكير فيه حين يُتخَذ قرار الإنتاج، يوافق النقطة التي طرحها السيد هاوتري بأن المدخلات والتشغيل يتأثران بتراكم المخزون قبل انهيار الأسعار أو أن خيبة الأمل فيما يتعلق بالناتج تنعكس في الخسارة المحققة نسبةً إلى التوقعات. فتراكم المخزون غير المباع (أو انخفاض الطلبات الآجلة) هو بالضبط ذلك النوع من الأحداث التي يجعل المدخلات تختلف عما ستبينه إحصائيات عوائد بيع الناتج السابق وحدها لو أسقطت بلا أي مراجعة على المرحلة التالية.

ذلك، وكما سنرى في الفصل الثاني عشر، حيث سنتناول التوقعات طويلة الأجل بمزيد من التفصيل، تتميز هذه التوقعات بأنها عرضة للمراجعة الفجائية. وبالتالي لا يمكن التخلص من عامل التوقعات طويلة الأجل الحالية أو استبداله بالنتائج المتحققة، ولو بشكل تقريبي.

الفصل السادس

تعريف الدخل والادخار والاستثمار

1 – الدخل

خلال أي فترة معينة من الوقت سيكون المنظم قد باع منتجًا نهائيًا للمستهلكين أو لغيره من المنظمين مقابل مبلغ معين سنشير إليه بالرمز A. وسيكون أيضًا قد أنفق مبلغًا معينًا على شراء منتجات كاملة الصنع من غيره من المنظمين سنشير إليه بالرمز A_1. وسيحوز في النهاية معدات رأسمالية قيمتها G، على أن يتضمن مصطلح المعدات الرأسمالية هذا كل من مخزونه من السلع غير كاملة الصنع أو رأس المال العامل ومخزونه من السلع كاملة الصنع.

لكن جزء من $A+G-A_1$ يمكن عزوه ليس إلى الأنشطة التي قام بها في الفترة محل الدراسة، وإنما إلى المعدات الرأسمالية التي كانت لديه عند بداية الفترة. ولهذا يجب أن نقوم باقتطاع مبلغًا معينًا من $A+G-A_1$ حتى نصل لما نسميه دخل المرحلة الحالية لتوضيح ذلك الجزء من قيمته التي أسهمت بها (بمعنى ما) المعدات الموروثة من المرحلة السابقة. تُحَل مشكلة تعريف الدخل بمجرد أن نجد طريقة مرضية لحساب هذا المبلغ المقتطع.

يوجد مبدآن ممكنان لحسابه ولكل منهما دلالة معينة. أحدهما يتعلق بالإنتاج والآخر يتعلق بالاستهلاك. لنتناول الآن كل منهما تباعًا:

1 – إن القيمة الفعلية G للمعدات الرأسمالية في نهاية الفترة المعنية هي – من ناحية – النتيجة الصافية لقيام المنظم بالحفاظ عليها وتطويرها أثناء الفترة المعنية عن طريق المشتريات من المنظمين الآخرين وعن طريق العمل الذي أدخله عليها بنفسه، ولقيامه – من ناحية أخرى – باستهلاكها أو الانتقاص من قيمتها عن طريق استخدامها لإنتاج الناتج. ولو كان قد قرر ألا يستخدمها في إنتاج الناتج سيوجد رغم ذلك مبلغ أمثل معين مضطر لإنفاقه حتى يحافظ عليها ويطورها. لنفترض أنه كان سيصرف B' في هذه الحالة على الحفاظ عليها وتطويرها، وأنها في النهاية – بعد صرف هذا المبلغ – ستساوي G'. يعني هذا أن $G' - B'$ هي القيمة الصافية القصوى التي كان يمكن الحفاظ عليها من المرحلة السابقة لو لم تكن المعدات قد استخدمت لإنتاج A. إن زيادة هذه القيمة المحتملة للمعدات عن $G - A_1$ هي مقياس ما يمكن التضحية به (بشكل أو بآخر) لإنتاج A. إن الكمية

$$(G' - B') - (G - A_1)،$$

والتي تقيس مقدار القيمة المضحى بها عند إنتاج A هي التي سنسميها بتكلفة استخدام A. وستُكتَب تكلفة الاستخدام بالرمز U [1]. سنسمي المبلغ الذي دفعه المنظم لعناصر الإنتاج الأخرى مقابل خدماتهم (والذي هو دخلهم من وجهة نظرهم) تكلفة العناصر للناتج A. أما مجموع تكلفة العناصر F وتكلفة الاستخدام U فسنطلق عليه التكلفة الأولية للناتج A.

يمكننا بعد ذلك تعريف دخل[2] المنظم باعتباره الزيادة في قيمة منتجه النهائي المباع أثناء هذه الفترة عن التكلفة الأولية. يعني هذا أن دخل المنظمين يعتبر مساويًا للكمية التي يسعى – وفقا لحجم إنتاجه – إلى تعظيمها؛ أي مساويًا لربحه الإجمالي بالمعنى المعتاد للكلمة، وهو ما يتفق مع التفكير الشائع. ومن ثم يساوي الدخل الإجمالي $A - U$، نظرا لأن دخل باقي المجتمع يساوي تكلفة العناصر التي يتكبدها المنظم.

إن الدخل المعرف بهذه الطريقة كمية واضحة تمامًا. علاوة على ذلك، تحظى

(1) يتضمن ملحق هذا الفصل ملاحظات أخرى عن تكلفة الاستخدام.

(2) نعرفه كشيء مختلف عن دخله الصافي الذي سنعرفه فيما بعد.

الكمية بدلالة سببية مهمة بالنسبة للتشغيل، نظرا لأن توقعات صاحب العمل عن زيادة هذه الكمية عما يدفعه لعناصر الإنتاج الأخرى هي ما يسعى لتعظيمه وهو يقرر مقدار التشغيل الذي يوفره لعناصر الإنتاج الأخرى.

بالطبع يمكن تصور أن $G - A_1$ يمكن أن تتجاوز $G' - B'$ بحيث تكون تكلفة الاستخدام سالبة. على سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال لو حدث أننا اخترنا فترة تزداد فيها المدخلات دون كفاية الوقت حتى يصل الناتج المتزايد لمرحلة إتمام الصنع والبيع. وسيكون هذا هو الحال أيضًا كلما كان هناك استثمار موجب، لو تخيلنا أن الصناعة متكاملة بشدة لدرجة أن المنظمين يصنعون معظم معداتهم لأنفسهم. لكن نظرا لأن تكلفة الاستخدام لا تكون سالبة إلا عندما يقوم صاحب العمل بزيادة معداته الرأسمالية باستخدام عماله هو، من الطبيعي أن نعتقد – في اقتصاد تصنع فيه المعدات الرأسمالية شركات غير التي تستخدمها – أن تكلفة الاستخدام موجبة. علاوة على ذلك، من الصعب تصور أي حالة تكون فيها تكلفة الاستخدام الحدية المرتبطة بالزيادة في A (أي $\frac{dU}{dA}$) غير موجبة.

قد يكون من الملائم أن نذكر هنا – استباقًا للجزء التالي من هذا الفصل – أن الاستهلاك الإجمالي (C) في الفترة المقصودة يساوي $\Sigma (A - A_1)$ ، وأن الاستثمار الإجمالي (I) يساوي $\Sigma (A_1 - U)$ بالنسبة للمجتمع ككل. علاوة على ذلك، U هي الاستثمار السلبي للمنظم الفرد (و $-U$ هي استثماره) فيما يتعلق بالمعدات الخاصة به باستثناء ما يشتريه من المنظمين الآخرين. وهكذا في نظام متكامل تمامًا (حيث $A_1 = 0$)، يساوي الاستهلاك A ويساوي الاستثمار $-U$ أي إنه يساوي $G - (G' - B')$، ويعود التعقد الطفيف لما ورد أنفا – عن طريق إدخال A_1 – ببساطة إلى الحاجة للاستعداد بصورة عامة لحالة النظام الإنتاجي غير المتكامل.

علاوة على ذلك، يعتبر الطلب الفعال ببساطة هو الدخل الإجمالي (أو العوائد) التي يتوقع المنظمون الحصول عليها من مقدار التشغيل الحالي الذي يقررون تقديمه بما في ذلك الدخول التي سيعطونها لغيرهم من عناصر الإنتاج. تربط دالة الطلب الكلي عدة كميات افتراضية من التشغيل بالعوائد التي يتوقع أن تدرها منتجاتها، والطلب الفعال عبارة عن النقطة في دالة الطلب الإجمالي التي تصبح فعالة لأنها

تتوافق مع مستوى التشغيل الذي يعظم توقعات المنظمين الخاصة بالربح حين تؤخذ بالاقتران مع شروط العرض.

تتميز هذه المجموعة من التعريفات بأنها تمكننا من مساواة العوائد الحدية (أو الدخل) بتكلفة العناصر الحدية، وبالتالي نتوصل إلى نفس النوع من المقترحات الذي يربط العوائد الحدية المعرفة بهذه الطريقة بتكاليف العناصر الحدية كما قال بالفعل أولئك الاقتصاديون الذين – عن طريق تجاهل تكلفة الاستخدام أو اعتبارها تساوي صفر – ساووا بين سعر العرض[1]، وتكلفة العناصر الحدية[2].

2 – نعود بعد ذلك إلى ثاني المبدأين المشار إليهما أعلاه. لقد تعاملنا حتى الآن مع ذلك الجزء من تغير قيمة المعدات الرأسمالية الذي يحدث عند نهاية الفترة المعنية مقارنةً بقيمتها في البداية والراجع إلى قرارات المنظم الاختيارية الذي يتخذها لتعظيم أرباحه. لكن قد يوجد بالإضافة إلى ذلك خسارة إجبارية (أو مكسب إجباري) في قيمة معداته الرأسمالية تقع لأسباب خارجة عن سيطرته وبغض النظر عن قراراته الحالية بسبب (على سبيل المثال) تغير القيم السوقية، أو الفقد الناتج عن الإهمال أو عن مجرد مرور الزمن أو حدوث كوارث مدمرة كالزلازل والحروب. جزء ما من هذه الخسائر الإجبارية – ورغم استحالة تجنبه – ليس غير متوقع بشكل

(1) أعتقد أن تعريف مصطلح سعر العرض يكون ناقصًا لو تم تجاهل مشكلة تعريف تكلفة الاستخدام. سأناقش هذه المسألة بشكل أكبر في ملحق هذا الفصل وفيه أطرح أن إخراج تكلفة الاستخدام من سعر العرض قد يكون ملائمًا أحيانًا في حالة سعر العرض الكلي، لكنه غير ملائم أبدًا للتعامل مع مشكلات سعر عرض وحدة من الناتج بالنسبة لشركة بعينها.

(2) على سبيل المثال، لنفترض أن $Z_w = \emptyset(N)$ (أو كبديل أن $Z = W.\emptyset(N)$) هي دالة العرض الإجمالي (حيث W هي وحدة الأجر و$W.Z_w = Z$). وطالما أن عوائد الناتج الحدي تساوي تكلفة العناصر الحدية عند كل نقطة على منحنى العرض الكلي، يكون لدينا:

$$\Delta N = \Delta A_w - \Delta U_w = \Delta Z_w = \Delta\emptyset(N)،$$

ويعني هذا أن $\emptyset'(N) = 1$، بشرط أن تكون تكلفة العناصر عبارة عن نسبة ثابتة من تكلفة الأجور، وأن تكون دالة العرض الإجمالي الخاصة بكل مؤسسة (التي يفترض أن عددها ثابتا) مستقلة عن عدد الرجال المستخدمين في الصناعات الأخرى بحيث يمكن جمع معطيات المعادلة السابقة – التي تنطبق بشكل سليم على كل منظم بمفرده – بالنسبة للمنظمين ككل. يعني هذا أن دالة العرض الكلي – لو كانت الأجور ثابتة وتكاليف العناصر الأخرى تمثل نسبة ثابتة من فاتورة الأجور – دالة خطية وذات ميل نحصل عليه من مقلوب الأجر النقدي.

عام، كالخسارة التي تحدث بفعل مرور الوقت بغض النظر عن الاستعمال وبفعل التقادم "العادي" أيضًا والتي – كما يعبر عنها البروفيسور بيجو – "تحدث على فترات منتظمة بما يكفي لتوقعها بشكل عام على الأقل حتى لو كان التنبؤ بالتفاصيل صعبًا." ويمكننا أن نضيف أن هذه الخسارة تتضمن الخسائر التي يتكبدها المجتمع ككل والتي تكون منتظمة بما يكفي لينظر إليها عمومًا على أنها "مخاطر يمكن التأمين عليها". لنتجاهل في الوقت الحالي كون كمية الخسارة المتوقعة متوقفة على الوقت المفترض أن التوقع قد تشكل فيه، ولنسمي إهلاك المعدات – الذي هو إجباري لكنه متوقع– أي زيادة الإهلاك المتوقع عن تكلفة الاستخدام باسم التكلفة الإضافية والتي سيرمز لها بالرمز V. ليس من الضروري الإشارة إلى أن هذا التعريف ليس هو التعريف الذي قدمه مارشال للتكلفة الإضافية، رغم أن الفكرة الكامنة وراءهما متشابهة. وتتمثل هذه الفكرة في التعامل مع ذلك الجزء من الإهلاك المتوقع الذي لا يدخل في التكلفة الأولية.

وبالتالي، عند حساب الدخل الصافي والربح الصافي للمنظم، يكون من المعتاد خصم كمية التكلفة الإضافية المقدرة من دخله وربحه الإجمالي وفقا للتعريف السابق. فالأثر النفسي للتكلفة الإضافية على المنظم – حين يفكر فيما هو حر في إنفاقه أو ادخاره – يكون فعليًا كما لو كانت خارجة من ربحه الإجمالي. إن مفاهيم مثل التكلفة الأولية والربح الإجمالي وفقا للتعريف السابق – تعتبر المفاهيم الأساسية بالنسبة للمنظم باعتباره منتجًا يقرر ما إذا كان سيستخدم المعدات أم لا. لكنه باعتباره مستهلكًا، يتعامل مع كمية التكلفة الإضافية بالضبط كما لو كانت جزءًا من التكلفة الأولية. ومن ثم لو قمنا – في إطار تعريفنا للدخل الصافي الإجمالي – باقتطاع التكلفة الإضافية وتكلفة الاستخدام أيضًا حتى يساوي الدخل الصافي الإجمالي $A - U - V$ ، لا نكون قد اقتربنا فحسب من الاستخدام المعتاد وإنما سنتوصل أيضا إلى مفهوم وثيق الصلة بمقدار الاستهلاك.

يتبقى التغير في قيمة المعدات الذي يعتبر إجباريا وغير متوقع (بمعنى عام) والراجع إلى تغيرات غير متوقعة في القيم السوقية والإهمال الاستثنائي أو الدمار بسبب الكوارث. يمكن تسمية الخسارة الفعلية في هذا الإطار بالخسارة غير المتوقعة، والتي نتغاضى عنها حتى ونحن نفكر في الدخل الصافي والنفقات المحملة على حساب رأس المال.

إن الدلالة السببية للدخل الصافي تكمن في الأثر النفسي لمقدار V على كمية الاستهلاك الحالي نظرًا لأن الدخل الصافي هو ما نفترض أن الرجل العادي يراه دخله المتاح وهو يتخذ قراره بشأن الكمية التي سينفقها على الاستهلاك الحالي. ليس هذا بالطبع العامل الوحيد الذي يأخذه في الاعتبار وهو يقرر كم سينفق. فمثلاً مقدار الخسارة غير المتوقعة أو المكسب غير المتوقع الذي يحرزه يحدث فرقًا هائلاً في حساب رأس المال. لكن هناك اختلافًا بين التكلفة الإضافية والخسارة غير المتوقعة يتمثل في أن التغيرات في الأولى تميل للتأثير عليه بنفس الطريقة بالضبط التي تؤثر بها عليه التغيرات في ربحه الإجمالي. إن الأمر المهم بالنسبة لاستهلاك المنظم هو زيادة عوائد الناتج الحالي عن مجموع التكلفة الأولية والتكلفة الإضافية، أما الخسارة غير المتوقعة (أو المكسب غير المتوقع) فتؤثر على قراراته لكنها لا تؤثر بنفس القدر. يعني هذا أن مقدار معين من الخسارة غير المتوقعة ليس له نفس الأثر الذي لنفس المقدار من التكلفة الإضافية.

إن الخط بين التكاليف الإضافية والخسائر غير المتوقعة هو خط بين الخسائر التي لا يمكن تجنبها والتي نرى أنه من الملائم تسجيلها كرصيد مدين في حساب الدخل من ناحية والتي من المعقول أن تحتسب كخسارة غير متوقعة (أو مكسب غير متوقع) في حساب رأس المال من ناحية أخرى. وعلينا العودة للفكرة التي تقول إن هذا الخط خطا اصطلاحيا أو نفسيا إلى حد ما وفقا لماهية المعايير المتفق عليها لتقييم التكاليف الإضافية. لا يمكن وضع معيار وحيد لتقييم التكلفة الإضافية، وتتوقف كميتها على الطريقة المحاسبية التي نختارها. إن القيمة المتوقعة للتكلفة الإضافية تكون كمية محددة عند إنتاج المعدات في الأصل. لكن لو تم تقييمها مرة أخرى فيما بعد قد نجد أن قيمتها على مدار عمر المعدات قد تغيرت نتيجة لتغير توقعاتنا في غضون ذلك، بحيث تكون الخسارة غير المتوقعة في رأس المال هي القيمة المخفضة للفرق بين الأولى والتوقعات المعدلة لسلسلة $U+V$ المستقبلية. من المبادئ المقبولة على نطاق واسع في محاسبة الأعمال التجارية – والمعتمدة من قبل هيئة الإيراد الداخلي البريطانية – تحديد رقم معين لمجموع التكلفة الإضافية وتكلفة الاستخدام عند الحصول على المعدات، والحفاظ عليه بلا تغيير خلال فترة عمر المعدات بغض النظر عن التغيرات اللاحقة في التوقعات. في هذه الحالة، يجب أخذ التكلفة الإضافية عبر أي مدة من الوقت على

أنها زيادة هذا الرقم المحدد سلفا عن تكلفة الاستخدام الفعلية. لهذا ميزة تتمثل في ضمان أن الخسارة غير المتوقعة (أو المكسب غير المتوقع) ستكون صفرا على مدار عمر المعدات في مجمله. لكن يكون من المعقول أيضًا في ظروف معينة إعادة حساب مخصصات التكلفة الإضافية على أساس التوقعات والقيم الحالية على فترات محاسبية اعتباطية ككل عام مثلاً. يختلف رجال الأعمال في الواقع في المنهج الذي يتبنونه. قد يكون من الملائم تسمية التوقعات المبدئية للتكلفة الإضافية عند الحصول على المعدات في البداية بالتكلفة الإضافية الأساسية، وتسمية نفس الكمية عند إعادة حسابها حتى الوقت الحالي على أساس التوقعات والقيم الحالية بالتكلفة الإضافية الجارية.

وهكذا يعتبر أقرب تعريف كمي للتكلفة الإضافية يمكن الوصول إليه هو أنها تتضمن الخصومات من الدخل التي يقوم بها المنظم النموذجي قبل تقدير ما يعتبره دخله الصافي بهدف إعلان العائد على السهم (في حالة الشركة) أو لتقرير مستوى استهلاكه الجاري (في حالة الفرد). فطالما لن يتم استثناء الأعباء غير المتوقعة على حساب رأس المال من الصورة يكون من الأفضل بالطبع – في حالة الشك – تخصيص بند ما لحساب رأس المال، وألا ندخل في التكلفة الإضافية سوى ما ينتمي إليها بشكل واضح. فأي تحميل زائد على الأول يمكن تصحيحه عن طريق السماح له بمزيد من التأثير على معدل الاستهلاك الحالي أكثر مما كان سيكون له في الظروف الأخرى.

سيتضح أن تعرفينا للدخل الصافي يأتي متقاربًا جدًا مع تعريف مارشال للدخل حينما قرر أن يلجأ لممارسات مندوبي ضرائب الدخل، وأن يعتبر – بشكل عام – دخلاً أي شيء يختارون اعتباره دخلا وفقًا لخبرتهم. فقراراتهم يمكن النظر إليها على أنها نتيجة أكثر الاستقصاءات المتاحة دقة وشمولاً بهدف تفسير ما يتم التعامل معه – في الممارسة العملية – على أنه الدخل الصافي. ويتماشى تعريفنا أيضًا مع القيمة النقدية لأحدث تعريف قدمه البروفيسور بيجو للناتج القومي[1].

لكن يبقى صحيحًا أن الدخل الصافي المبني على معيار مائع قد تفسره الهيئات المختلفة تفسيرات متباينة ليس محدد المعالم تماما. فالبروفيسور هايك Hayek،

(1) دورية *Economic Journal*، يونيو 1935، ص 235.

على سبيل المثال اقترح أن المالك الفرد للسلع الرأسمالية قد يهدف إلى الإبقاء على الدخل الذي يستمده من ممتلكاته ثابتًا بحيث لا يشعر بأنه حر في صرف دخله على الاستهلاك إلى أن يكون قد قام بتجنيب مقدار يكفي لتعويض أي ميل لدى دخله الاستثماري للانخفاض لأي سبب كان[1]. أشك في أن مثل هذا الفرد موجود أصلاً، لكن – كما هو واضح – لا يمكن الدفع بأي اعتراض نظري على هذا الاستنتاج باعتباره يقدم معيارًا نفسيًا محتملاً للدخل الصافي. لكن حين يستنتج البروفيسور هايك أن مفاهيم الادخار والاستثمار تعاني من غموض مماثل، لا يكون مصيبًا إلا لو كان يعني الادخار الصافي والاستثمار الصافي. إن الادخار والاستثمار، واللذين هما وثيقا الصلة بنظرية التشغيل، خاليان من هذا العيب ويمكن تعريفهما تعريفًا موضوعيًا كما أوضحنا فيما سبق.

وبالتالي، من الخطأ التركيز على الدخل الصافي فقط فهو لا يحمل أي دلالة إلا بالنسبة للقرارات المتعلقة بالاستهلاك، ويعتبر– علاوة على ذلك – غير منفصل عن العديد من العناصر الأخرى المؤثرة على الاستهلاك إلا بخط رفيع. ومن الخطأ أيضًا التغاضي (كما هو معتاد) عن الدخل بمفهومه الصحيح، والذي هو مفهوم وثيق الصلة بالقرارات المتعلقة بالإنتاج الحالي ويتميز بالوضوح الشديد.

مقصود أن تقترب التعريفات السابقة للدخل والدخل الصافي مع الاستخدام الشائع بأكبر درجة ممكنة. وبالتالي من الضروري أن أذكر القارئ على الفور بأنني قمت في كتابي رسالة في النقود بتعريف الدخل بطريقة خاصة. كانت الخصوصية في تعريفي السابق تتعلق بذلك الجزء من الدخل الكلي الذي يذهب للمنظمين لأنني لم أتناول لا الربح (الصافي أو الإجمالي) المتحقق بالفعل من عملياتهم الحالية ولا الربح الذي كانوا يتوقعونه حين قرروا الشروع في عملياتهم الحالية، وإنما بمعنى ما ربح عادي أو توازني (لكنني أرى الآن إنه لا يكون معرفًا بشكل واف لو فتحنا الباب لإمكانية التغيرات في مقياس الناتج). ينتج عن هذا أن الادخار وفقًا لهذا التعريف يفوق الاستثمار بمقدار زيادة الربح العادي عن الربح الفعلي. أخشى أن استخدام المصطلحات بهذه الطريقة سبب الكثير من التشوش وخاصة عند استخدام الادخار

---

(1) "الحفاظ على رأس المال The Maintenance of Capital"، دورية *Economica*، أغسطس 1935، ص 241 وما يليها.

استخدامات أخرى لها علاقة بموضوعنا، نظرًا لأن النتائج (وخاصة تلك المتعلقة بزيادة الادخار عن الاستثمار) كثيرًا ما تم تبنيها في النقاش العام، وكأن المصطلحات تُستخدَم بمعناها المألوف رغم أنها لا تصح إلا لو فُهمت بالمعنى الخاص الذي كنت أعنيه. ولهذا السبب، ولأنني أيضًا لم أعد أتطلب أن تعبر مصطلحاتي السابقة عن أفكاري بدقة، قررت أن أنبذها – نادمًا أشد الندم على التشوش الذي سببته.

2 – الادخار والاستثمار

وسط فوضى الاستخدامات المتفرقة للمصطلحات، من المستحسن اكتشاف نقطة ثابتة واحدة. على حد معرفتي، يوافق الكل على أن الادخار يعني زيادة الدخل عن الإنفاق على الاستهلاك. وبالتالي فإن أي شكوك حول معنى الادخار يجب أن تنشأ من الشكوك حول معنى الدخل أو الاستهلاك. تم تعريف الدخل فيما سبق. أما الإنفاق على الاستهلاك خلال أي فترة معينة فلا بد أن يعني قيمة السلع المباعة إلى المستهلكين خلال هذه الفترة، وهو ما يأخذنا ثانيةً إلى مسألة المقصود بالمستهلك/المشتري. فأي تحديد معقول للخط بين المستهلكين/المشترين والمستثمرين/البائعين سيكون مفيدًا كغيره، المهم هو أن يُطبق بشكل متسق. فمثلا هل يصح النظر لشراء سيارة على أنه شراء يقوم به مستهلك أو لشراء بيت على أنه شراء يقوم به مستثمر؟ لقد تم تناول مثل هذه المشكلة كثيرا وليس لديَّ شيئ مهم أضيفه للنقاش. يجب أن يتماشى المعيار بوضوح مع موضع رسم الخط بين المستهلك والمنظم. وبالتالي، حين عرفنا A_1 على أنها القيمة التي اشتراها أحد المنظمين من منظم آخر، كنا قد حسمنا المسألة ضمنيًا. يترتب على هذا أن الإنفاق على الاستهلاك يمكن تعريفه بوضوح في صورة $\Sigma(A - A_1)$ حيث ΣA هي المبيعات الكلية التي تمت خلال الفترة المعنية وΣA_1 هي المبيعات الكلية التي باعها منظم لآخر. سيكون ملائمًا فيما يلي أن نلغي Σ ونكتب A للتعبير عن المبيعات الكلية بمختلف أنواعها، ونكتب A_1 للتعبير عن المبيعات الكلية من منظم إلى آخر وU للتعبير عن تكاليف الاستخدام الكلية للمنظمين.

وبعد أن عرفنا الآن كلاً من الدخل والاستهلاك، يتبع ذلك بشكل طبيعي تعريف الادخار والذي هو زيادة الدخل على الاستهلاك. وطالما أن الدخل يساوي $A-U$ والاستهلاك يساوي $A-A_1$ ، فإن الادخار يساوي A_1-U. وبالمثل، يوجد الادخار الصافي والذي يعبر عن زيادة الدخل الصافي عن الاستهلاك وهو ما يساوي A_1-U-V.

يقودنا أيضًا تعريفنا للدخل فورًا إلى تعريف الاستثمار الحالي، والذي يجب أن يعني الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعنية. يساوي هذا بوضوح ما عرفناه للتو على أنه الادخار، فهو عبارة عن جزء من دخل الفترة المعنية لم يذهب إلى الاستهلاك. رأينا فيما سبق أنه نتيجة لإنتاج أي فترة معينة، ينتهي الحال بالمنظمين وقد باعوا الناتج المنجز الذي قيمته A والمعدات الرأسمالية وقد عانت من تدهور مقداره U (أو تحسن مقداره U –حين تكون U سالبة) نتيجة قيامهم بإنتاج A وإعطاءه للآخرين بعد إدخال المبيعات A_1 من المنظمين الآخرين في الحساب. أثناء نفس الفترة سيكون الناتج المنجز الذي قيمته $A-A_1$ ، قد مُرر إلى الاستهلاك. أما زيادة $A-U$ عن $A-A_1$ (أي A_1-U) فهي الإضافة إلى المعدات الرأسمالية الحادثة كنتيجة للأنشطة الإنتاجية للفترة المعنية، وهي بالتالي استثمار هذه الفترة. وبالمثل، يعتبر A_1-U-V (الذي هو الإضافة الصافية إلى المعدات الرأسمالية) هو الاستثمار الصافي للفترة، وذلك بعد عمل حساب التدهور الطبيعي الذي يحدث في قيمة رأس المال بمعزل عن استخدامه وبمعزل عن التغيرات غير المتوقعة في قيمة المعدات التي تُحمَّل على حساب رأس المال.

وبالتالي، ما دام مقدار الادخار هو نتيجة السلوك الجمعي للمستهلكين الأفراد ومقدار الاستثمار هو نتيجة السلوك الجمعي للمنظمين الأفراد، تكون هاتان الكميتان متساويتين بالضرورة نظرًا لأن كلاً منهما تساوي زيادة الدخل على الاستهلاك. علاوة على ذلك، لا تعتمد هذه النتيجة بأي شكل كان على إدخال أي عوامل خاصة أو غامضة في تعريف الدخل المذكور فيما سبق. ويكون الادخار والاستثمار متساويين بالضرورة لو اتفقنا على أن الدخل يساوي قيمة الناتج الحالي، وأن الاستثمار الحالي يساوي قيمة ذلك الجزء من الناتج الحالي الذي لم يستهلك، وأن الادخار يساوي زيادة الدخل على الاستهلاك – وهذا كله متوافق مع الفهم الشائع للأمور ومع الاستخدام

التقليدي لهذه التعبيرات من قبل أغلبية الاقتصاديين. باختصار:

الدخل = قيمة الناتج = الاستهلاك + الاستثمار

الادخار = الدخل – الاستهلاك

وبالتالي، الادخار = الاستثمار

وبالتالي؛ تؤدي أي مجموعة من التعريفات تفي بالشروط السابقة إلى نفس النتيجة. ولا يمكن تجنب هذه النتيجة إلا لو أنكرنا صحة واحد من هذه الشروط أو أكثر.

إن التساوي بين كمية الادخار وكمية الاستثمار ينبع من الطبيعة الثنائية للتعاملات بين المُنتِج من ناحية والمستهلك أو مشتري المعدات الرأسمالية من ناحية أخرى. يُخلَق الدخل عن طريق القيمة الفائضة عن تكلفة الاستخدام التي يحصل عليها المُنتِج مقابل الناتج الذي باعه، لكن من الواضح أن ناتجه بأكمله يجب أن يكون قد بِيع إلى مستهلك ما أو إلى منظم آخر. ويساوي الاستثمار الحالي لكل منظم زيادة المعدات التي اشتراها من المنظمين الآخرين عن تكلفة الاستخدام الخاصة به. ومن ثم، لا يمكن أن يختلف ما يزيد من الدخل عن الاستهلاك (والذي نسميه ادخارًا) عما يضاف إلى المعدات الرأسمالية (والذي نسميه استثمارًا). والأمر نفسه يصح بالنسبة للادخار الصافي والاستثمار الصافي. إن الادخار في الواقع مجرد كمية متبقية. وتُحدد الدخول بموجب التفاعل بين القرارات الخاصة بالاستهلاك وتلك الخاصة بالاستثمار. لكي يدخل أي قرار بالاستهلاك في حيز التنفيذ لا بد أن يقوم بتقييد الاستهلاك أو زيادة الدخل. ومن ثم لا يمكن أن يسبب فعل الاستثمار في ذاته زيادة الكمية المتبقية أو الهامش (الذي نطلق عليه الادخار) بنسبة مماثلة.

قد يحدث بالطبع أن يصيب الأفراد قلق غير مبرر وهم يتخذون القرارات الخاصة بمقدار ما سيدخرون وما يستثمرون على التوالي، بحيث لا توجد أي نقطة لتوازن السعر يمكن أن تتم التعاملات عندها. في هذه الحالة، لا تعود مصطلحاتنا قابلة للتطبيق لأن الناتج لا تعود له قيمة سوقية محددة، ومن ثم لا يوجد موضع تستقر عنده الأسعار فيما بين الصفر واللانهاية. لكن الخبرة العملية توضح لنا أن هذا ليس صحيحًا في الواقع، وأن هناك استجابات نفسية معتادة تسمح بالتوصل إلى حالة توازن يكون عندها الاستعداد للشراء مساويًا للاستعداد للبيع. إن وجود قيمة سوقية للناتج يعتبر شرطًا ضروريًا لكي يمتلك الدخل النقدي قيمة محددة، وفي نفس الوقت

شرطًا كافيًا لكي تساوي الكمية الكلية التي يقرر المدخرون ادخارها الكمية الكلية التي يقرر المستثمرون استثمارها.

أفضل طريقة لتحقيق وضوح الرؤية بخصوص هذه المسألة هي – غالبًا – التفكير في قرارات الاستهلاك (أو الامتناع عن الاستهلاك) بدلاً من قرارات الادخار. فقرار الاستهلاك أو عدم الاستهلاك يقع في نطاق سيطرة الفرد، وكذلك الحال بالنسبة لقرار الاستثمار أو عدم الاستثمار. إن مقداري الدخل الكلي والاستثمار الكلي نتائج القرارات الحرة التي يتخذها الأفراد بأن يستهلكوا أو لا يستهلكوا أو بأن يستثمروا أو لا يستثمروا، لكن لا يمكن أن يتخذ أي من هذين المقدارين قيمة مستقلة ناتجة عن مجموعة مستقلة من القرارات المتخذة بمنأى عن قرارات الاستهلاك والاستثمار. وتماشيًا مع هذا المبدأ، سيحل مفهوم الميل للاستهلاك فيما يلي محل الميل أو النزعة للادخار.

ملحق الفصل السادس
ملحق عن تكلفـة الاسـتخدام

1

أعتقد أن لتكلفة الاستخدام أهمية بالنسبة للنظرية الكلاسيكية تم إغفالها. هناك المزيد ليقال عنها لكن هذا المقام ليس ملائمًا أو وثيق الصلة به بشكل كاف. لكننا – ومن باب الاستطراد – سنتناولها بالفحص والدراسة الأكثر تعمقًا في هذا الملحق.

تساوي تكلفة الاستخدام الخاصة بالمنظم وبحكم التعريف:

$$A_1+(G'-B')-G$$

حيث A_1 هي كمية المشتريات التي يشتريها المنظم من غيره من المنظمين، وG هي القيمة الفعلية لمعداته الرأسمالية عند نهاية الفترة وG' هي القيمة التي كانت ستكون لمعداته الرأسمالية عند نهاية الفترة لو امتنع عن استخدامها وصرف المبلغ المثالي (B') على صيانتها وتحسينها. والآن $G-(G'-B')$ (أي زيادة قيمة معدات المنظم عن القيمة الصافية التي ورثها عن الفترة السابقة) تمثل الاستثمار الحالي في معداته ويمكن كتابتها بالرمز I. وهكذا فإن U، والتي تعتبر تكلفة الاستخدام لرقم مبيعاته A، تساوي A_1-I، حيث A_1 هو ما اشتراه من المنظمين الآخرين وI هو ما استثمره استثمارا جاريا في المعدات الخاصة به. لو فكرنا وركزنا قليلاً سنجد أن هذا ليس أكثر مما تتوصل إليه الفطرة العادية. فبعض من هذه النفقات التي يدفعها المنظم للمنظمين الآخرين يوازَن عن طريق قيمة استثماره الحالي في المعدات الخاصة به، ويمثل الباقي التضحية التي لابد أن الناتج الذي باعه كلفه إياها علاوةً على المبلغ الكلي الذي دفعه لعناصر الإنتاج. ولو حاول القارئ أن يعبر عن جوهر هذا الموضوع بطريقة أخرى، سيجد أن فائدة هذه الطريقة تكمن في تجنبها للمشاكل المحاسبية غير القابلة للحل (وغير الضرورية أيضًا). أعتقد أنه لا توجد طريقة أخرى لتحليل عوائد الإنتاج الحالية بطريقة واضحة لا غموض فيها. إن كانت الصناعة متكاملة تمامًا أو لو كان المنظم لم يشتر شيئًا البتة من الآخرين (بحيث يكون $A_1=0$) تكون تكلفة الاستخدام إذن ببساطة مساوية للاستثمار السلبي الحالي المتضمن في

استخدام المعدات، لكننا ما زلنا نتمتع بميزة أننا لسنا مطالبين في أي مرحلة من التحليل بتوزيع تكلفة الاستخدام بين السلع المباعة والمعدات المحتفظ بها. وهكذا يمكننا النظر إلى التشغيل الذي توفره شركة ما – سواء كانت تكاملية أو فردية – على أنه يعتمد على قرار موحد واحد فقط، وذلك إجراء يتفق مع طبيعة الإنتاج الذي يباع حاليا المتشابك في الواقع الفعلي مع الناتج الكلي.

علاوة على ذلك، يمكننا مفهوم تكلفة الإنتاج من إعطاء تعريف أوضح من ذلك الذي عادة ما يتبناه الناس لسعر العرض في الأجل القصير لوحدة الناتج القابل للبيع لشركة ما. فسعر العرض في الأجل القصير هو مجموع تكلفة العناصر الحدية وتكلفة الاستخدام الحدية.

من الممارسات المعتادة في النظرية الحديثة للقيمة أن تتم مساواة سعر العرض في الأجل القصير بتكلفة العناصر الحدية وحدها. لكن من الواضح أن هذا لا يجوز إلا لو كانت تكلفة الاستخدام الحدية صفرا، أو لو كان سعر العرض معرفًا بطريقة خاصة بحيث لا يتضمن تكلفة الاستخدام الحدية، بالضبط كما عرفت (في صفحة 82 فيما سبق) "العوائد" و"سعر العرض الكلي" على أنهما لا يتضمنان تكلفة الاستخدام الكلية. لكن رغم أنه يكون من الملائم أحيانًا عند التعامل مع الناتج في مجمله أن نخصم تكلفة الاستخدام؛ فإن هذا الإجراء يحرم تحليلنا من أي واقعية إن تم تطبيقه بشكل اعتيادي (وضمني) على ناتج صناعة معينة أو شركة معينة، نظرًا لأنه يفرق بين "سعر العرض" لصنف ما وأي معنى عادي "لسعره"، وربما أدت هذه الطريقة إلى إحداث بعض التشوش. يبدو أنه تم افتراض أن "سعر العرض" له معنى واضح حين يطبق على وحدة من الناتج القابل للبيع لشركة معينة، ونُظر للمسألة وكأنها لا تحتاج لنقاش. لكن التعامل مع كل من ما يتم شراؤه من الشركات الأخرى وما يُفقَد من معدات الشركة نفسها وكأنه نتيجة لإنتاج الناتج الحدي يتضمن كل مجموعة التعقيدات التي تلازم تعريف الدخل. فحتى لو افترضنا أن التكلفة الحدية للمبيعات من الشركات الأخرى المتضمنة في بيع وحدة إضافية من الناتج يجب أن تُخصم من عوائد البيع لكل وحدة حتى تعطينا ما نقصده بسعر العرض لدى شركتنا، لا يزال من الواجب علينا أن نُدخل في الحساب الاستثمار السلبي الحدي في المعدات الخاصة بالشركة المستخدمة في إنتاج الناتج الحدي. فحتى لو كان الإنتاج كله تقوم به شركة تكاملية تمامًا، يظل غير جائز أن نفترض أن تكلفة الاستخدام الحدية صفر (أي أنه يمكن تجاهل الاستثمار السلبي الحدي في المعدات الراجع لإنتاج الناتج الحدي بشكل عام).

يمكننا أيضًا مفهوما تكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية من تأسيس علاقة أوضح بين سعر العرض في الأجل الطويل وسعر العرض في الأجل القصير. ومن الواضح أنه يجب أن تتضمن التكلفة على المدى الطويل مقدار ما يغطي التكلفة الإضافية الأساسية والتكلفة الأولية المتوقعة المحسوب متوسطها بشكل مناسب على مدار عمر المعدات. يعني هذا أن تكلفة الناتج على المدى الطويل تساوي المجموع المتوقع للتكلفة الأولية والتكلفة الإضافية. وعلاوة على ذلك، لكي يتحقق ربح معتدل يجب أن يزيد سعر العرض على المدى الطويل عن التكلفة على المدى الطويل

المحسوبة بموجب كمية محددة بسعر الفائدة الحالي على القروض ذات المدد والمخاطر المماثلة، والمحسوبة كنسبة مئوية من تكلفة المعدات. أما لو كنا نفضل أن يكون لدينا سعر فائدة "بحت" معياري، فيجب أن نُدخل في تكلفة المدى الطويل مصطلحًا ثالثًا وهو ما يمكننا تسميته تكلفة المخاطر لتغطية الاختلاف المحتمل غير المعلوم بين العائد الفعلي والعائد المتوقع. وهكذا يساوي سعر العرض على المدى الطويل مجموع التكلفة الأولية والتكلفة الإضافية وتكلفة المخاطر وتكلفة الفائدة والتي يمكن تحليل العناصر المختلفة الداخلة فيها. وعلى الجانب الآخر، يساوي سعر العرض في المدى القصير التكلفة الحدية الأولية. وبالتالي يجب على المنظم أن يتوقع – وهي يشتري معداته أو يصنعها – تغطية ما لديه من تكلفة إضافية وتكلفة مخاطر وتكلفة فائدة مما يفيض من القيمة الحدية للتكلفة الأولية عن قيمتها المتوسطة، بحيث تكون زيادة التكلفة الحدية الأولية عن التكلفة الأولية المتوسطة – في نقطة التوازن في الأجل الطويل – مساوية لمجموع التكلفة الإضافية وتكلفة المخاطر وتكلفة الفائدة[1].

ينعم مستوى الناتج الذي تكون عنده التكلفة الحدية الأولية مساوية تمامًا لمجموع متوسط التكلفتين الأولية والإضافية بأهمية خاصة، لأنه يمثل النقطة التي يصبح عندها الحساب التجاري للمنظم بلا ربح أو خسارة. ويعني هذا أنه يوازي النقطة التي يكون عندها الربح الصافي صفرًا، حيث يتكبد صاحب العمل خسارة صافية لو أنتج أقل من هذا المستوى.

إن المدى الذي يجب أن نضع فيه التكلفة الإضافية في الحساب بمعزل عن التكلفة الأولية يتباين بشدة من نوع من المعدات إلى آخر. وتمثل الحالتان المعروضتان فيما يلي حالتين متطرفتين:

1 – يوجد جزء من صيانة المعدات يجب أن يتم بالتزامن مع استخدامها (كتشحيم الماكينة على سبيل المثال). وتدخل نفقات هذه الصيانة (بخلاف المشتريات الخارجية) في تكلفة العناصر. إن كان من اللازم تعويض المقدار الدقيق لمجمل الإهلاك الحالي بهذه الطريقة لأسباب مادية، يصبح مقدار تكلفة الاستخدام (بخلاف المشتريات الخارجية) مساويًا لمقدار التكلفة الإضافية ومضادًا له، وسوف تزداد تكلفة العناصر الحدية في حالة التوازن طويلة الأجل عن تكلفة العناصر المتوسطة بمقدار مساوٍ لتكلفة الفائدة والمخاطر.

---

(1) هناك افتراض مريح تعتمد عليه هذه الطريقة ألا وهو الافتراض القائل بأن منحنى التكلفة الأولية الحدية مستمر على امتداد طوله مقابل التغيرات في الناتج. لكن هذا الافتراض غير واقعي في معظم الأحوال فقد تكون هناك نقطة انقطاع أو أكثر خاصة حين نصل لناتج يتماشى مع السعة الفنية القصوى للمعدات. في هذه الحالة ينهار التحليل الحدي جزئيًا، ويمكن للسعر أن يتجاوز التكلفة الأولية الحدية حين تحسب التكلفة الأولية الحدية بالنسبة لانخفاض ضئيل في الناتج. (وبالمثل، غالبًا ما يكون هناك انقطاع في الاتجاه النازل إلى الأسفل؛ أي بالنسبة للانخفاض في الناتج لما تحت نقطة معينة). يعتبر هذا أمرًا مهمًا حين نفكر في سعر العرض على المدى القصير في حالة التوازن على الأجل الطويل، نظرًا لأننا في هذه الحالة يجب أن نفترض أن أي انقطاعات قد توازي نقطة السعة الفنية القصوى عاملة. وهكذا، قد يتوجب أن يفوق سعر عرض المدى القصير في حالة التوازن على المدى الطويل التكلفة الأولية الحدية (المقدرة بالنسبة لانخفاض ضئيل في الناتج).

2 ويوجد جزء من الانخفاض في قيمة المعدات لا يحدث إلا باستخدامها. وتحمل تكلفة هذا الجزء في تكلفة الاستخدام طالما لم تعوض في نفس وقت استخدامها. ولو كانت قيمة المعدات لا تفقد إلا بهذه الطريقة، تكون التكلفة الإضافية صفرًا.

ربما تجدر الإشارة إلى أن المنظم لا يستخدم أقدم وأسوأ معداته أولاً لمجرد أن تكلفة استخدامها منخفضة وذلك نظرًا لأن عدم كفاءتها النسبية (أي ارتفاع تكلفة العناصر الخاصة بها) تفوق أهمية تكلفة استخدامها المنخفضة. وبالتالي يفضل المنظم استخدام ذلك الجزء من معداته الذي تكون عنده تكلفة الاستخدام زائد تكلفة العناصر أقل ما يمكن بالنسبة لكل وحدة من الناتج[1].

ينتج عن ذلك وجود تكلفة استخدام مقابل كل مقدار من ناتج المنتج الذي نحن بصدده[2]، لكن تكلفة الاستخدام الكلي هذه ليست لها علاقة منتظمة بتكلفة الاستخدام الحدية؛ أي بزيادة تكلفة الاستخدام الراجعة إلى زيادة معدل الناتج.

2

تشكل تكلفة الاستخدام واحدة من الروابط بين الحاضر والمستقبل. فعند قيام المنظم بتقرير حجم إنتاجه يجب عليه الاختيار بين استهلاك معداته كلها الآن وبين الحفاظ عليها لاستخدامها فيما بعد. إن ما يحدد كمية تكلفة الاستخدام هو التضحية المتوقعة بالفوائد المستقبلية المتضمنة في استخدام المعدات حاليًا، والكمية الحدية لهذه التضحية هي التي تحدد – بالاشتراك مع تكلفة العناصر الحدية والعوائد الحدية المتوقعة – حجم إنتاجه. كيف يحسب المنظم إذن تكلفة الاستخدام لكل عملية إنتاج؟

لقد عرفنا تكلفة الاستخدام على أنها الانخفاض في قيمة المعدات بسبب استخدامها مقارنة بعدم استخدامها، بعد عمل حساب تكلفة الصيانة والتحسين التي سيكون من المجزي القيام بهما والمشتريات من المنظمين الآخرين. وبالتالي، يجب التوصل إليها عن طريق حساب القيمة المخفضة للحصيلة المستقبلية الإضافية التي سيتم الحصول عليها في تاريخ لاحق إن لم يتم استخدامها حاليًا.

(1) طالما أن تكلفة الاستخدام تعتمد إلى حد ما على التوقعات الخاصة بمستوى الأجور المستقبلي، يتسبب انخفاض وحدة الأجر الذي يتوقع أن يكون عمره قصيرًا في تحريك تكلفة العناصر وتكلفة الاستخدام بنسب مختلفة، وبالتالي يؤثر على تحديد أي المعدات سوف تستخدم وعلى مستوى الطلب الفعال، وهو الأمر الذي لا يصعب تصوره نظرًا لأن تكلفة العناصر يمكن أن تدخل في تحديد الطلب الفعال بطريقة مختلفة عن تكلفة الاستخدام.

(2) إن تكلفة استخدام المعدات التي يتم إدخالها في الاستخدام لأول مرة ليست مستقلة بالضرورة عن المقدار الكلي للناتج (انظر ما يلي)؛ أي أن تكلفة الاستخدام يمكن أن تتأثر طوال الوقت عندما يتغير المقدار الكلي للناتج.

والآن يجب أن تكون هذه القيمة مساوية على الأقل للقيمة الحالية لفرصة تأجيل الاستبدال الذي سيؤدي لتكديس المعدات، وربما تكون أكثر[1].

إن لم يكن هناك مخزون فائض أو زائد على الحاجة، بحيث يتم إنتاج المزيد من وحدات المعدات الشبيهة من جديد كل عام سواء كإضافة للمعدات القديمة أو للإحلال محلها، من المؤكد أنه يمكن حساب تكلفة الاستخدام الحدية بالإشارة إلى الكمية التي سيصبح بموجبها عمر المعدات أو كفاءتها أقصر (لو أُستخدمت) وإلى تكلفة الإحلال الجارية. لكن لو كانت هناك معدات زائدة عن الحاجة، ستعتمد تكلفة الاستخدام أيضًا على سعر الفائدة والتكلفة الإضافية الحالية (أي المعاد تقديرها) على مدار الفترة السابقة على الامتصاص المتوقع للزيادة من خلال الفاقد وما إلى ذلك. وبهذه الطريقة تدخل تكلفة الفائدة والتكلفة الإضافية الحالية في حساب تكلفة الاستخدام بشكل غير مباشر.

تُعرض الحسبة بأبسط وأوضح صورة حين تكون تكلفة العناصر صفرًا – في حالة المخزون الفائض من مادة خام كالنحاس على سبيل المثال – وفقًا للطريقة التي توصلت إليها في كتابي رسالة في النقود (المجلد الثاني، الفصل التاسع والعشرون). لنأخذ القيم المستقبلية للنحاس في عدة تواريخ مستقبلية، وهي سلسلة ستكون محكومة بالمعدل الذي يتم وفقًا له امتصاص الفائض واقترابه تدريجيًا من التكلفة الطبيعية المقدرة. ستكون القيمة الحالية أو تكلفة الاستخدام لطن من النحاس الفائض حينئذ مساوية لأكبر القيم التي يمكن الحصول عليها من طرح تكلفة الفائدة والتكلفة الإضافية الحالية لطن النحاس فيما بين تاريخ لاحق معين والحاضر من القيمة المستقبلية المقدرة لطن النحاس عند ذلك التاريخ.

بنفس الطريقة، تعتبر تكلفة الاستخدام لسفينة أو مصنع أو آلة – حين يكون هناك فائض في المعروض من هذه المعدات – هي تكلفة الإحلال المقدرة المخفضة بنسبة فائدتها والتكاليف الإضافية الحالية حتى تاريخ امتصاص الفائض المستقبلي.

افترضنا فيما سبق أن المعدات سيتم إحلال أصناف مماثلة محلها في الوقت المناسب. أما لو لم يتم تجديد المعدات المعنية بمثلها بالضبط حين تهلك، فيجب أن يتم حساب تكلفة استخدامها عن طريق أخذ نسبة من تكلفة استخدام المعدات الجديدة، والتي سيتم استخدامها لأداء عمل القديمة عند التخلص منها بسبب كفاءتها النسبية.

3

يجب أن يلاحظ القارئ – حين لا تكون المعدات أقدم من اللازم بل زائدة على الحاجة في الوقت الراهن فحسب – أن الفرق بين تكلفة الاستخدام الفعلية وقيمتها العادية (أي القيمة حين

(1) ستكون أكثر لو كنا نتوقع الحصول على حصيلة أكبر من الحصيلة المعتادة في تاريخ لاحق دونما أن نتوقع بقاء هذه الحصيلة الأكبر لمدة طويلة تكفي لتبرير إنتاج معدات جديدة أو منح الوقت الكافي لإنتاج هذه المعدات. فتكلفة الاستخدام الحالية تساوي الحد الأقصى للقيم المخفضة للعائد المتوقع المحتمل في كل الأيام القادمة.

لا تكون هناك أي معدات زائدة على الحاجة) يتفاوت وفقا للمدة المتوقع مرورها قبل امتصاص الفائض. وهكذا لو كانت المعدات التي نحن بصددها من مختلف الأعمار وغير مجمعة بحيث تصل نسبة معقولة منها إلى نهاية عمرها سنويًا، لن تنخفض تكلفة الاستخدام الحدية كثيرًا إلا لو كان الفائض زائدًا بشكل مفرط. وستعتمد تكلفة الاستخدام الحدية في حالة الهبوط العام في الأوضاع الاقتصادية على طول المدة التي يتوقع المنظمون أن يستمر خلالها الهبوط. وبالتالي، قد يكون الارتفاع في سعر العرض حين تبدأ الأحوال في التحسن راجعا جزئيًا إلى زيادة حادة في تكلفة الاستخدام الحدية بسبب إعادة النظر في توقعاتهم.

طُرح أحيانا – على العكس من رأي رجال الأعمال – أن الخطط المنظمة للتخلص من المنشآت الزائدة على الحاجة لا يمكن أن تؤدي إلى رفع الأسعار كما هو مأمول ما لم تطبق على المنشأة الزائدة بأكملها. لكن مفهوم تكلفة الاستخدام يبين كيف يمكن للتخلص من نصف المنشأة الزائدة عن الحاجة (مثلاً) أن يؤدي إلى رفع الأسعار على الفور. فعن طريق التعجيل بتاريخ امتصاص الفائض، تزيد هذه السياسة من تكلفة الاستخدام الحدية، وبالتالي تزيد من سعر العرض الحالي. وهكذا يبدو أن رجال الأعمال لديهم مفهوم ضمني عن تكلفة الاستخدام في أذهانهم رغم أنهم لا يصيغونه بشكل صريح.

لو كانت التكلفة الإضافية ثقيلة، ستكون تكلفة الاستخدام الحدية منخفضة عندما توجد معدات فائضة. علاوة على ذلك، عندما توجد معدات فائضة لا يكون من المحتمل ازدياد تكلفتي الاستخدام والعناصر الحديتين كثيرًا على قيمتهما المتوسطة. ولو تحقق هذان الشرطان، سيؤدي وجود فائض من المعدات على الأرجح إلى تكبد المنظم لخسارة صافية، وغالبًا ما ستكون هذه الخسارة الصافية كبيرة. لن يحدث الانتقال من هذه الحالة إلى الربح العادي فجائيا، والذي يحدث في اللحظة التي يتم فيها امتصاص الفائض. ومع انخفاض الفائض، ستزداد تكلفة الاستخدام بالتدريج، وقد ترتفع زيادة تكلفتي الاستخدام والعناصر الحديتين على تكلفتي الاستخدام والعناصر المتوسطتين بالتدريج أيضًا.

4

في كتاب مبادئ علم الاقتصاد لمارشال (الطبعة السادسة، ص 360)، يدخل جزء من تكلفة الاستخدام في التكلفة الأولية تحت عنوان "التلف العادي الإضافي في المنشأة". لكننا لا نحصل على أي إرشادات حول كيفية حساب هذا البند أو أهميته. ويفترض البروفيسور بيجو في كتاب نظرية البطالة (ص 42) بشكل صريح أن الاستثمار السلبي الحدي في المعدات الراجع إلى الناتج الحدي يمكن –بشكل عام– تجاهله: "يتم تجاهل الفروق في كمية الاستهلاك العادي الذي تعاني منه المعدات وفي تكاليف العمالة غير اليدوية الموظفة المرتبطة بالفروق في الناتج باعتبارها – بشكل

عام ذات أهمية ثانوية" [1]. في الواقع، تنتشر الفكرة القائلة بأن الاستثمار السلبي في المعدات يكون صفرا عند هامش الإنتاج لدي الكثير من أتباع النظرية الاقتصادية الحديثة. لكن المشكلة برمتها تفرض نفسها عندما يكون من الضروري تفسير المقصود بسعر العرض لدى شركة معينة على نحو دقيق.

صحيح أن تكلفة صيانة المنشأة غير المستخدمة غالبًا ما تقلل – للأسباب الموضحة فيما سبق – من مقدار تكلفة الاستخدام الحدية، وخاصة في حالة هبوط الأوضاع الاقتصادية المتوقع استمراره لفترة طويلة. برغم ذلك، لا يعتبر انخفاض تكلفة الاستخدام بشدة من الصفات المميزة للأجل القصير في ذاته، وإنما لأوضاع وأنواع معينة من المعدات التي تكون فيها تكلفة صيانة المنشأة غير المستخدمة ثقيلة . ويميز انخفاض تكلفة الاستخدام أيضًا حالات عدم التوازن التي تتصف بالتقادم السريع جدًا أو بزيادة الفائض، خاصة إن كان مصحوبًا بوجود نسبة كبيرة من المنشآت الجديدة نسبيًا.

في حالة المواد الخام، تكون الحاجة لوضع تكلفة الاستخدام في الاعتبار واضحة. فلو استهلك طن من النحاس اليوم لا يمكن استخدامه غدًا، ويجب حساب القيمة التي كانت ستكون للنحاس في الغد كجزء من التكلفة الحدية. لكن الناس تجاهلوا حقيقة أن النحاس ليس إلا حالة متطرفة لما يحدث كلما استخدمت المعدات الرأسمالية بغرض الإنتاج. يوجد افتراض مفاده؛ وجود اختلاف حاد بين المواد الخام التي يجب في حالتها وضع الاستثمار السلبي الراجع لاستخدامها في الاعتبار من ناحية، ورأس المال الثابت الذي يمكننا بدون مشاكل أن نتجاهل الاستثمار السلبي الراجع لاستخدامه. لكن هذا الافتراض لا يتماشي مع الحقائق الواقعية، خاصة في الظروف العادية حيث يتوجب استبدال المعدات كل عام ويعجل استخدامها من موعد استبدالها.

من مزايا مفهومي تكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية أنهما قابلان للتطبيق على رأس المال الثابت بالضبط كرأس المال العامل والسائل. ولا يكمن الفرق الجوهري بين المواد الخام ورأس المال الثابت في تعرضهما لتكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية، وإنما في أن العائد من رأس المال السائل يتكون من أجل واحد، بينما يتكون العائد في حالة رأس المال الثابت (الذي يتميز بالتحمل والاستهلاك التدريجي) من سلسلة من تكاليف الاستخدام والأرباح التي تُجنَى على فترات متتالية.

(1) لفت السيد هاوتري (دورية *Economica*، مايو 1934، ص 145) الانتباه إلى قيام البروفيسور بيجو بالربط بين سعر العرض وتكلفة العمل الحدية، وبناء على ذلك أكد أن أطروحة البروفيسور بيجو باطلة.

الفصل السابع

مزيد من التفكير في معني الادخار والاستثمار

1

في الفصل السابق، تم تعريف الادخار والاستثمار على أن كميتيهما متساويتان بالضرورة باعتبارهما مجرد وجهين مختلفين لنفس الشيء بالنسبة للمجتمع ككل. لكن العديد من الكتّاب المعاصرين (بما في ذلك أنا في كتابي رسالة في النقود) قدموا تعريفات معينة لهذين المصطلحين لا تجعلهما متساويين بالضرورة. وافترض آخرون أنهما قد لا يكونان متساويين، لكن بدون استهلال مناقشاتهم بأي تعريفات على الإطلاق. وبالتالي سيكون من المفيد – لكي نربط ما سبق بالنقاشات الأخرى التي تناولت هذين المصطلحين – أن نصنف بعض الاستخدامات المتعددة لهما المتداولة حاليًا.

يوافق الكل – على حد علمي – على أن الادخار يعني زيادة الدخل عما ينفق على الاستهلاك. وأي معنى آخر له سيكون غير ملائم ومضلل بالتأكيد. كذلك،

لا يوجد أي اختلاف أساسي في الآراء حول معنى الإنفاق على الاستهلاك. وهكذا، ينبع الاختلاف في الاستخدام إما من تعريف الاستثمار أو تعريف الدخل.

2

لنتناول الاستثمار أولاً. من المعتاد أن يستخدم العامة الاستثمار بمعنى قيام فرد أو شركة بشراء أصل ما، سواء كان جديدًا أم قديمًا. أحيانًا يقتصر استخدام المصطلح على شراء أصل ما في البورصة. لكننا نتكلم كذلك عن الاستثمار مثلا في بيت أو في آلة أو في مخزون من السلع كاملة الصنع أو غير كاملة الصنع. ولو تكلمنا بشكل عام، يعني الاستثمار الجديد – في مقابل إعادة الاستثمار – شراء أصل رأسمالي أيًا كان نوعه من الدخل. ولو نظرنا لبيع استثمار ما على أنه استثمار سلبي، يكون تعريفي متوافقًا مع الاستخدام الشائع، نظرًا لأن تبادلات الاستثمارات القديمة تلغي كل منهما تأثير الأخرى. في الواقع، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان خلق الديون والتخلص منها (بما في ذلك التغيرات في كمية الائتمان أو النقود)، لكن نظرا لأن الزيادة أو النقص في الوضع الدائن الكلي بالنسبة للمجتمع بأكمله تساوي دائما بالضبط الزيادة أو النقص في الوضع المدين الكلي يختفي أثر هذا التعقيد أيضًا حين نتعامل مع الاستثمار الكلي. وبالتالي، لو افترضنا أن الدخل بالمعنى الشائع يعني ما أقصده بالدخل الصافي، فإن المعنى الشائع للاستثمار الكلي يتماشى مع تعريفي للاستثمار الصافي؛ أي صافي ما يضاف إلى كل أنواع المعدات الرأسمالية بعد عمل حساب تلك التغيرات في قيمة المعدات الرأسمالية القديمة التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب الدخل الصافي.

وبالتالي يتضمن الاستثمار المعرف بهذه الطريقة زيادة المعدات الرأسمالية سواء كانت تتكون من رأس مال ثابت أو عامل أو سائل، وتعود الاختلافات الكبيرة في التعريف (بغض النظر عن الفرق بين الاستثمار والاستثمار الصافي) إلى استبعاد واحدة أو أكثر من هذه الفئات من التصنيف.

على سبيل المثال، يضفي السيد هاوتري أهمية كبيرة على التغيرات في رأس المال السائل – أي الزيادات (أو التناقصات) غير المدبرة في مخزون السلع غير المباعة. وقد اقترح تعريفا ممكنًا للاستثمار تُستثنى منه هذه التغيرات. في هذه الحالة، تكون زيادة الادخار عن الاستثمار بالضبط كالزيادات غير المدبرة في المخزون من السلع غير المباعة؛ أي زيادة رأس المال السائل. لم يقنعني السيد هاوتري بأن هذا هو العامل الذي يجب التأكيد عليه، فهو يلقي بالتركيز كله على تصحيح التغيرات التي كانت غير متوقعة منذ البداية مقارنة بتلك التي كانت متوقعة سواء بشكل صحيح أو خطأ. ينظر السيد هاوتري لقرارات المنظمين اليومية بخصوص حجم الناتج على أنها مختلفة عن الحجم الخاص باليوم السابق بالإشارة إلى التغيرات في مخزونهم من السلع غير المباعة. يلعب هذا بكل تأكيد دورًا مهمًا في قرارات المنظمين في حالة السلع الاستهلاكية. لكنني لا أرى أي مغزى في استثناء الدور الذي تلعبه العناصر الأخرى في قراراتهم، وبالتالي أفضل التأكيد على التغير الكلي في الطلب الفعال وليس ذلك الجزء من التغير في الطلب الفعال الذي يعكس زيادة أو نقصان المخزونات غير المباعة في الفترة السابقة فحسب. علاوة على ذلك، تتماشى الزيادة أو النقص في طاقة الإنتاج غير المستخدمة في حالة رأس المال الثابت مع الزيادة أو النقص في آثاره على قرارات الإنتاج. ولا أرى أن طريقة السيد هاوتري تستطيع التعامل مع هذا العامل مع أنه على نفس الدرجة من الأهمية.

من المحتمل أن التكوين الرأسمالي واستهلاك رأس المال – وفقًا لاستخدام مدرسة الاقتصاديين النمساويين – ليسا متطابقين مع الاستثمار والاستثمار السلبي كما هما معرَّفان فيما سبق أو مع الاستثمار الصافي والاستثمار السلبي. وبشكل خاص، يقال إن استهلاك رأس المال يحدث في الظروف التي لا يوجد فيها بشكل واضح أي نقص صافي في المعدات الرأسمالية كما هي معرفة فيما سبق. لكنني لم أتمكن من إيجاد أي إشارة إلى أي فقرة مكتوبة مشروح فيها معنى هذه المصطلحات بوضوح. فعلى سبيل المثال، لا يُحسن الرأي القائل: إن التكوين الرأسمالي يحدث حين تطول مدة الإنتاج من الأمور كثيرا.

3

نأتي بعد ذلك للتباينات بين الادخار والاستثمار التي تعود لتعريف الدخل - ومن ثم زيادة الدخل على الاستهلاك - تعريفًا خاصًا. ويعتبر استخدامي للمصطلحات في كتاب رسالة في النقود من الأمثلة على ذلك. فتعريف الدخل الذي كنت أستخدمه حينئذ (كما أوضحت سابقًا في صفحة 114) مختلف عن تعريفي الحالي في اعتبار "الأرباح العادية" (بمعنى ما) للمنظمين على أنها دخلهم وليس الأرباح التي حققوها بالفعل. وبالتالي كنت أعني بزيادة الادخار على الاستثمار أن حجم الناتج الموجود يجعل المنظمين يكسبون من امتلاكهم للمعدات الرأسمالية أرباحًا أقل من الأرباح الطبيعية. وكنت أعني بارتفاع زيادة الادخار عن الاستثمار أن هناك انخفاضًا في الأرباح الفعلية آخذًا في الحدوث، بحيث يكون لديهم حافز على تقليص الناتج.

لكن ما أراه الآن هو؛ أن المنظم يحدد مقدار التشغيل (وبالتالي الناتج والدخل الحقيقي) وفقًا لرغبته في تعظيم أرباحه الحالية والمستقبلية (ويتحدد المقدار المخصص لتكلفة الاستخدام بموجب رأيه في استخدام المعدات التي تعظم العائد الذي يحصل عليه منها على مدار عمرها)، بينما يعتمد مقدار التشغيل الذي سيعظم أرباحه على دالة الطلب الكلي التي تحددها توقعاته عن مبلغ العوائد الناتج من الاستهلاك والاستثمار على الترتيب بناء على عدة فرضيات. كان مفهوم التغيرات في زيادة الاستثمار عن الادخار في كتابي رسالة في النقود - وفقًا للتعريف المتبع في ذلك الكتاب - عبارة عن طريقة للتعامل مع التغيرات في الأرباح، رغم أنني لم أفرق بوضوح في ذلك الكتاب بين النتائج المتوقعة والمتحققة[1]. طرحت في ذلك الكتاب أن التغير فيما يفيض من الاستثمار عن الادخار هو، القوة المحفزة التي تحكم التغيرات في مقدار الناتج. وبالتالي، تعتبر الأطروحة الجديدة في جوهرها تطويرًا للقديمة رغم أنها (كما أرى الآن) أكثر دقة وتنويرًا، ولو عبرت عنها بلغة كتابي رسالة في النقود ستكون

(1) تمثلت طريقتي في ذلك الكتاب في النظر للربح المتحقق حاليًا على أنه يحدد التوقعات الحالية عن الأرباح.

كالتالي: إن توقع زيادة الفائض من الاستثمار عن الادخار – في ظل المقدار السابق من التشغيل والناتج – سيحفز المنظمين على زيادة مقدار التشغيل والناتج. تكمن دلالة كل من أطروحتي السابقة والحالية في محاولتهما توضيح أن مقدار التشغيل يتحدد بموجب تقديرات المنظمين للطلب الفعال، وتعتبر الزيادة المتوقعة في الاستثمار نسبة إلى الادخار معيارًا على الزيادة في الطلب الفعال. لكن الشرح المطروح في رسالة في النقود غير مكتمل ومربك جدًا في ضوء التطوير المطروح هنا.

عرف السيد د. هـ. روبرتسون D. H. Robertson دخل اليوم على أنه مساوٍ لاستهلاك الأمس زائد الاستثمار. وهكذا يكون ادخار اليوم وفقا لما يعنيه مساويًا لاستثمار الأمس زائد ما يفيض من استهلاك الأمس على استهلاك اليوم. ووفقًا لهذا التعريف يمكن للادخار أن يزيد على الاستثمار بموجب زيادة دخل الأمس (وفقًا للمعنى الذي أتبناه) عن دخل اليوم. وبالتالي، حين يقول السيد روبرتسون إن هناك زيادة في المدخرات عن الاستثمار فإنه يعني بهذا حرفيًا نفس الشيء الذي أعنيه حين أقول إن الدخل ينخفض، وفائض الادخار يعني لديه بالضبط ما أعنيه بانخفاض الدخل. إن كان صحيحًا أن النتائج المحققة بالأمس تحدد دائما التوقعات الحالية، يكون طلب اليوم الفعال مساويًا لدخل الأمس. وبالتالي يمكن النظر لطريقة السيد روبرتسون على أنها محاولة بديلة لمحاولتي (على اعتبار أنها ربما أول تقريب لها) لعمل نفس التمييز الضروري جدًا للتحليل السببي الذي حاولت عمله عن طريق المقارنة بين الطلب الفعال والدخل[1].

---

(1) ارجع لمقال السيد روبرتسون "الادخار والاكتناز "Saving and Hoarding" في دورية *Economic Journal*، سبتمبر 1933، ص 399، والنقاش بين السيد روبرتسون والسيد هاوتري وبيني في *Economic Journal*، ديسمبر 1933، ص 658 (ج. م. ك.، مجلد 13).

4

نأتي بعد ذلك إلى الأفكار الأكثر غموضًا المرتبطة بعبارة "الادخار الإجباري". هل تكشف هذه الكلمات عن أي معنى واضح؟ أشرت في كتابي رسالة في النقود (مجلد 1، ص 171، الهامش، ج. م. ك.، مجلد 5، (ص 154)) للاستخدامات الأولى لهذه العبارة واقترحت أنها متصلة بشكل ما بالفرق بين الاستثمار و"الادخار" بالمعنى الذي كنت استخدم به المصطلح الأخير في ذلك الكتاب. لم أعد واثقًا في وجود مثل هذه الصلة في الواقع كما كنت افترض حينذاك. وعلى أية حال، أشعر بالثقة في أن "الادخار الإجباري" والعبارات المناظرة المستخدمة حديثًا (من قبل البروفيسور هايك أو البروفيسور روبنز على سبيل المثال) ليس لها علاقة واضحة بالفرق بين الاستثمار و"الادخار" بالمعنى المقصود في كتابي رسالة في النقود. فبينما لم يشرح هؤلاء الكتاب بالضبط ما يقصدونه بهذا المصطلح، من الواضح أن "الادخار الإجباري" لديهم عبارة عن ظاهرة تنتج مباشرة عن التغيرات في كمية النقود أو الائتمان البنكي وتقاس بها.

من المؤكد أن التغير في مقدار الناتج والتشغيل سيسبب بالفعل تغيرًا في الدخل مقاسًا بوحدات الأجر، وأن التغير في وحدة الأجر يؤدي إلى إعادة توزيع للدخل بين المقترضين والمقرضين وإلى تغير في الدخل الإجمالي مقاسًا بالنقود، وأنه في كلتا الحالتين سيوجد (أو ربما يوجد) تغير في الكمية المدخرة. وبالتالي، نظرا لأن التغير في كمية النقود قد يؤدي – من خلال آثاره على سعر الفائدة – إلى تغيّر في مقدار وتوزيع الدخل (كما سنوضح لاحقًا)، قد تتضمن هذه التغيرات بشكل غير مباشر تغيرًا في الكمية المدخرة. لكن مثل هذه التغيرات في الكميات المدخرة لا يمكن اعتبارها "ادخارات إجبارية" بدرجة أكبر من التغيرات الأخرى في الكميات المدخرة الراجعة لتغير الظروف، ولا توجد طريقة للتمييز بين حالة منهما والأخرى إلا لو حددنا الكمية المدخرة في ظل ظروف معينة على أنها نموذجنا أو معيارنا. علاوة على ذلك – وكما سنرى – يتميز مقدار التغير في الادخار الكلي الذي ينشأ من تغير معين في كمية النقود بالتقلب الشديد ويعتمد على العديد من العناصر الأخرى.

وبالتالي لا يكون "للادخار الإجبـاري" معنـى حتى نحدد معدلاً قياسيًا ما للادخار. لو اخترنا (وهو ما قد يبدو معقولاً) معدل الادخار المتماشي مع حالة تشغيل كامل قائمة يصبح التعريف السابق كالآتي: "الادخار الإجباري هو زيادة الادخار الفعلي على ما سيتم ادخاره لو كان هناك تشغيل كامل في وضع توازن طويل الأجل". قد يكون هذا التعريف معقولاً، إلا أن زيادة الادخار الإجبارية وفقا له ستعتبر ظاهرة نادرة جدًا وغير مستقرة جدًا، ونقص الادخار الإجباري سيكون هو الحالة العادية.

يوضح المقال المثير للاهتمام للبروفيسور هايك "تعليق على تطور مبدأ الادخار الإجباري Note on the Development of the Doctrine of Forced Saving"[1]، أن هذا كان في الحقيقة المعنى الأصلي للمصطلح. لقد ظهر مفهوم "الادخار الإجباري" أو "الاقتصاد الإجباري في النفقات" أولا لدى بنتام، وقال بنتام صراحة: إن ما كان في ذهنه هو آثار زيادة كمية النقود (مقارنة بكمية الأشياء التي يمكن بيعها مقابل المال) في الظروف التي يكون فيها "كل العمال مستخدمين ومستخدمين بـأفيد الطرق"[2]. ويوضح بنتام أنه في مثل هذه الظروف لا يمكن زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي يتضمن الاستثمار الإضافي الذي يحدث نتيجة للانتقال اقتصادا إجباريا في النفقات "على حساب الرفاهة والعدالة الوطنية". لقد كانت هذه الفكرة ذاتها في أذهان كل كتاب القرن التاسع عشر الذين تعاملوا مع هذه المسألة. لكن محاولة تطبيق هذا المفهوم تام الوضوح على الحالات التي يكون فيها التشغيل أقل من التشغيل الكامل تتضمن عدة صعوبات. من الصحيح بالطبع (بسبب تناقص الغلة من الزيادة في التشغيل المطبق على معدات رأسمالية بعينها) أن أي زيادة في التشغيل تتضمن بعضًا من التضحية بالدخل الحقيقي لأولئك الذين كانوا موظفين بالفعل، لكن محاولة ربط هذه الخسارة بزيـادة الاستثمار التي قد تصاحب زيادة التشغيل لا يرجح أن تكون مثمرة. لست على علم بأي محاولة قام بها الكتاب المحدثون المهتمون "بالادخار الإجباري" لتطبيق الفكرة على الظروف التي يزداد فيها التشغيل، ويبدو أنهم – كقاعدة – يتغاضون عن حقيقة أن تطبيق مفهوم الاقتصاد الإجباري في

(1) دورية *Quarterly Journal of Economics*، نوفمبر 1932، ص 123.

(2) المصدر السابق، ص 125.

النفقات لدى بنتام على الظروف التي يكون فيها التشغيل أقل من التشغيل الكامل يتطلب بعض التفسير أو التعديل.

5

أعتقد أن انتشار فكرة أن الادخار والاستثمار بالمعنى المباشر لهما يمكن أن يختلف أحدهما عن الآخر يمكن تفسيره بخداعٍ بصري راجع للنظر لعلاقة الفرد المودع ببنكه على أنها تعامل من جانب واحد، بدلاً من النظر إليها على أنها تعامل بين جانبين كما هي بالفعل. يُفترض أن المودع وبنكه يمكنهما بشكل ما أن يجدا وسيلة فيما بينهما للقيام بمعاملة يمكن للمدخرات بموجبها أن تختفي في النظام المصرفي بحيث تُفقَد في الاستثمار، أو بالعكس أن النظام المصرفي قادر على إحداث استثمار لا تناظره أي مدخرات. لكن لا يمكن لأحد أن يدخر بدون امتلاك أصل ما — سواء كان نقدًا أم دينًا أم سلعًا رأسمالية — ولا يمكن لأحد أن يحصل على أصل لم يكن يمتلكه من قبل إلا لو أُنتِج أصل ما حديثًا له نفس القيمة أو تخلى شخص آخر عن أصل له هذه القيمة كان يمتلكه فيما سبق. في البديل الأول، يوجد استثمار جديد مناظر، وفي البديل الثاني يقوم شخص آخر بادخار سلبي له نفس المقدار. ولأن خسارة المرء لثروته يجب أن تكون راجعة لزيادة استهلاكه عن دخله، وليس إلى خسارة في حساب رأس المال بسبب تغير في قيمة أصل رأسمالي ما نظرا لأنه لا يخسر قيمة كانت لأصله فيما سبق، فإن المرء يحصل على القيمة الجارية لأصله على نحو واف دون أن يحتفظ بهذه القيمة في أي شكل من أشكال الثروة (يعني هذا أنه ينفقها على الاستهلاك الجاري الزائد عن الدخل الجاري). علاوة على ذلك، إن كان النظام المصرفي هو الذي يتخلى عن أصل ما، لا بد أن يتخلى شخص ما عن النقد. ينتج عن هذا أن الادخار الإجمالي للشخص الأول وادخار الآخرين معًا يجب أن يكونا مساوين لمقدار الاستثمار الجديد الحالي.

لا يمكن أن تكون الفكرة القائلة إن خلق النظام المصرفي للائتمان يسمح بحدوث

استثمار لا يقابله "أي ادخار أصيل" إلا نتيجة لعزل أحد نتائج زيادة الائتمان المصرفي واستبعاد النتائج الأخرى. إن كان منح ائتمانًا بنكيًا لأحد المنظمين بالإضافة إلى الديون القائمة بالفعل يسمح له بعمل إضافة إلى الاستثمار الجاري ما كانت ستوجد بطريقة أخرى، ستزداد الدخول بالضرورة وتزداد وفقًا لمعدل يفوق بشكل طبيعي معدل زيادة الاستثمار. علاوة على ذلك، ستحدث زيادة في الدخل الحقيقي والدخل النقدي أيضًا إلا في ظل ظروف التشغيل الكامل. سيمارس الجمهور "حرية الاختيار" فيما يتعلق بتقسيم الزيادة التي حدثت في دخولهم بين الإنفاق والادخار، ومن المستحيل أن تُفعَّل نية المنظم الذي اقترض لزيادة الاستثمار في الواقع العملي بمعدل أسرع مما يقرر الجمهور زيادة مدخراتهم به (إلا لو كان هذا الاستثمار جاء ليحل محل استثمار منظمين آخرين كان سيتم بطريقة أخرى). علاوة على ذلك، تعتبر المدخرات التي تنشأ عن هذا القرار حقيقية كأي مدخرات أخرى. فلا يمكن أن يُرغم أحد على امتلاك الأموال الإضافية المقابلة للائتمان المصرفي الجديد، إلا لو كان يفضل عن عمد أن يقتني المال أكثر من أي شكل آخر من أشكال الثروة. لكن التشغيل والدخول والأسعار لا تملك إلا أن تتحرك بهذه الطريقة حتى يختار شخص ما امتلاك المال الإضافي في الوضع الجديد. صحيح أن زيادة الاستثمار غير المتوقعة في اتجاه معين قد تسبب شذوذاً في معدل الادخار الإجمالي ما كان سيحدث لو كانت الزيادة متوقعة بشكل كاف. وصحيح أيضًا أن منح الائتمان البنكي يهيئ لحدوث ثلاثة نزعات: (1) نزعة الناتج للزيادة، (2) نزعة قيمة الناتج الحدي معبرا عنها بوحدة الأجر للارتفاع (والتي يجب أن تصاحب زيادة الناتج بالضرورة في ظروف تناقص الغلة)، و(3) نزعة وحدة الأجر معبرًا عنها بالنقود للارتفاع (نظرًا لأن هذا من الأمور الملازمة للتشغيل الأفضل)، ويمكن لهذه النزعات أن تؤثر على توزيع الأجر الحقيقي بين المجموعات المختلفة. لكن هذه النزعات تميز حالة الناتج المتزايد في ذاتها، وستحدث سواء نشأت الزيادة في الناتج عن طريق الائتمان البنكي أو أي وسيلة أخرى. ولا يمكن تجنب هذه النزعات إلا بتجنب أي فعل من شأنه تحسين التشغيل. لكن كثيرًا مما سبق يستبق نتائج النقاشات التي لم يتم التوصل إليها بعد.

وبالتالي، رغم أن وجهة النظر قديمة الطراز التي تقول بأن الادخار دائمًا ما يتضمن الاستثمار غير مكتملة ومضللة؛ فإنها تعتبر من الناحية الشكلية أكثر صحة من وجهة

النظر الحديثة التي تقول بأنه يمكن وجود ادخار بدون استثمار أو استثمار بدون ادخار "أصيل". يكمن الخطأ في الانتقال إلى الاستنتاج المقبول ظاهريًا والقائل بأن الشخص حين يدخر يزيد الاستثمار الإجمالي بكمية مساوية لما ادخره. صحيح أن الشخص حين يدخر يزيد من الثروة الخاصة به. لكن استنتاج أنه يزيد أيضًا من الثروة الإجمالية لا يترك فرصة لإمكانية أن يؤثر فعل الادخار الفردي في مدخرات شخص آخر وبالتالي في ثروة شخص آخر.

يعتمد التوفيق بين تماثل الادخار والاستثمار من جهة و"حرية الإرادة" الظاهرية للفرد في ادخار ما يختار بغض النظر عما يستثمره هو أو غيره من جهة أخرى بالأساس على كون الادخار – كالإنفاق – شأنا بين طرفين. فرغم أن كمية ادخار الفرد لا يرجح أن يكون لها أثر ملموس على دخله، فإن مردودات مقدار إنفاقه على دخول الآخرين تجعل من المستحيل أن يدخر كل الأفراد أي مبالغ معينة في نفس الوقت. فكل محاولة لزيادة الادخار عن طريق تخفيض الاستهلاك ستؤثر على الدخول بحيث تنقلب المحاولة على نفسها. ويعتبر ادخار مقدار أقل من مقدار الاستثمار الجاري مستحيلا أيضا بالنسبة للمجتمع ككل نظرًا لأن محاولة القيام بهذا ستؤدي بالضرورة لرفع الدخول لمستوى تشكل عنده المبالغ التي يختار الأفراد ادخارها رقمًا مساويًا بالضبط لكمية الاستثمار.

ما قيل فيما سبق شديد الشبه بالمقترح الذي يناغم بين الحرية التي يمتلكها كل فرد لتغيير كمية النقود التي يحتفظ بها كلما أراد من ناحية وضرورة أن تكون كمية النقود الكلية – التي تشكلها الأرصدة الفردية – مساوية بالضبط لكمية النقد التي خلقها النظام المصرفي من ناحية أخرى. في الحالة الأخيرة يرجع التساوي إلى حقيقة أن كمية النقود التي يختار الناس الاحتفاظ بها ليست مستقلة عن دخولهم أو عن أسعار الأشياء التي يكون شراؤها بديلاً طبيعيًا للاحتفاظ بالنقود (السندات أساسًا). وهكذا تتغير الدخول وتتغير هذه الأسعار بالضرورة حتى يتساوى مجمل كميات النقود التي يختار الأفراد الاحتفاظ بها عند المستوى الجديد من الدخول والأسعار المتحقق عند هذه النقطة مع مقدار النقود التي خلقها النظام المصرفي. هذا هو في الواقع الافتراض الأساسي للنظرية النقدية.

كلا من هذين المقترحين ينبع ببساطة من استحالة وجود مشترٍ بدون بائع أو بائع بدون مشترٍ. ورغم أن الفرد ذا التعاملات الصغيرة بالنسبة للسوق يمكنه أن يتغاضى بدون مشكلة عن كون الطلب ليس تعاملاً من طرف واحد؛ فإنه من غير المعقول التغاضي عن هذا حين نتناول الطلب الكلي. هذا هو الفرق الأساسي بين نظرية السلوك الاقتصادي الكلي ونظرية سلوك الوحدة الفردية والتي نفترض فيها أن التغيرات في الطلب الخاص بالشخص لا تؤثر على دخله.

الكتاب الثالث

الميل للاستهلاك

الفصل الثامن

الميـل للاسـتهلاك

1 – العوامل الموضوعية

1

صرنا الآن في وضع يسمح لنا بالرجوع لموضوعنا الأساسي والذي تركناه عند نهاية الكتاب الأول لنتناول بعض المشكلات العامة المتعلقة بالمنهج والتعريف. إن الهدف النهائي لتحليلنا هو اكتشاف ماذا يحدد مقدار التشغيل. لقد توصلنا حتى الآن إلى استنتاج مبدئي مفاده: أن مقدار التشغيل محدد بموجب نقطة التقاطع بين دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي. لكن دالة العرض الكلي التي تعتمد بالأساس على ظروف العرض المادية تتضمن بعض الاعتبارات غير المألوفة. قد لا يكون الشكل مألوفًا لكن العوامل الأساسية ليست جديدة. سنعود إلى دالة العرض الكلي في الفصل العشرين حيث نناقش معكوسها تحت اسم دالة التشغيل. لكن الجزء الذي تم إغفاله بالأساس هو الدور الذي تلعبه دالة الطلب الكلي، وسوف نكرس الكتابين الثالث والرابع لهذه الدالة.

تربط دالة الطلب الكلي بين أي مستوى معين من التشغيل وبين "العوائد" التي يتوقع أن يحققها ذلك المستوى من التشغيل. وتتكون "العوائد" من مجموع الكميتين – وهما المبلغ الذي سينفق على الاستهلاك حين يكون التشغيل عند ذلك المستوى المعين والمبلغ الذي سيخصص للاستثمار. وتصنف العوامل الحاكمة لهاتين الكميتين في مجموعتين متمايزتين تماما. سنتناول في هذا الكتاب العوامل التي تحدد المبلغ الذي سينفق على الاستهلاك حين يكون التشغيل عند مستوى معين. وفي الكتاب الرابع سننتقل إلى العوامل التي تحدد المبلغ الذي سيتم تخصيصه للاستثمار.

وبما أننا مهتمون هنا بتحديد الكمية التي ستنفق على الاستهلاك حين يكون التشغيل عند مستوى معين، يجب – لو تحدثنا بدقة – أن نفكر في الدالة التي تربط الكمية الأولى (C) بالثانية (N). لكن من الملائم أكثر العمل في إطار دالة مختلفة قليلا، وأقصد الدالة التي تربط الاستهلاك معبرا عنه بوحدات الأجر (C_w) بالدخل المعبر عنه بوحدات الأجر (Y_w) المقابلين لمستوى التشغيل N. لكن ذلك يمكن الاعتراض عليه بالقول: إن Y_w ليست دالة تخص N وحدها والتي تبقى كما هي في كل الظروف. فالعلاقة بين Y_w وN قد تعتمد (رغم أن ذلك غالبا ما يكون لدرجة ثانوية جدا) على الطبيعة الدقيقة للتشغيل. يعني هذا أن توزيعين مختلفين لتشغيل كلي معين N على صور التشغيل المختلفة قد يؤديان (بسبب اختلاف شكل كل دالة من دوال التشغيل – وهو ما ستتم مناقشته في الفصل العشرين فيما يلي) لاختلاف قيم Y_w. ربما يجب ترك هامش خاص لهذا العامل في ظروف معينة، لكن بشكل عام يعتبر النظر إلى Y_w على أنها تُحَدَد بموجب N فقط تقريبا مقبولا للموضوع. ولذلك سنعرف الميل للاستهلاك على أنه العلاقة الدالية X بين Y_w التي هي مستوى معين من الدخل معبرا عنه بوحدات الأجر من ناحية وC_w التي هي الإنفاق على الاستهلاك من ذلك المستوى من الدخل من ناحية أخرى، بحيث يكون:

$$C_w = x(Y_w) \text{ أو } C = W.x(Y_w)$$

من الواضح أن الكمية التي ينفقها المجتمع على الاستهلاك تعتمد على (1) حجم الدخل في هذا المجتمع، و(2) الظروف الموضوعية الأخرى القائمة، و(3) عوامل أخرى كالاحتياجات الشخصية والميول النفسية وعادات الأفراد ومبادئ توزيع

الدخل في المجتمع (والتي قد تتغير مع تغير حجم الناتج). إن الدوافع على الإنفاق متداخلة، وقد تؤدي محاولة تصنيفها إلى تقسيم زائف. رغم ذلك من المفيد لعقولنا أن نفكر فيها بشكل منفصل تحت عنوانين كبيرين والذين سنطلق عليهما العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية. تتضمن العوامل الذاتية – والتي سنتناولها بمزيد من التفصيل في الفصل التالي – تلك السمات النفسية للطبيعة الإنسانية والمؤسسات والممارسات الاجتماعية التي برغم كونها قابلة للتغيير فإنه لا يرجح خضوعها لتغير أساسي خلال فترة قصيرة من الوقت إلا في ظروف غير عادية أو ثورية. من الضروري تناول تأثير التغيرات في العوامل الذاتية على الميل للاستهلاك عند القيام ببحث تاريخي أو مقارنة نظام اجتماعي بآخر. لكن بشكل عام سنقوم فيما يلي بالتعامل مع العوامل الذاتية على أنها من المعطيات، وسنفترض أن الميل للاستهلاك لا يعتمد إلا على التغير في العوامل الموضوعية.

2

يبدو أن العوامل الموضوعية الأساسية التي تؤثر على الميل للاستهلاك هي ما يلي:

1 – التغير في وحدة الأجر. فمن الواضح أن الاستهلاك (C) هو دالة للدخل الحقيقي أكثر من كونه دالة للدخل النقدي بمعنى ما. ففي ظل وجود تقنيات وأذواق وظروف اجتماعية معينة تحدد توزيع الدخل، سيرتفع الدخل الحقيقي للمرء أو ينخفض بمقدار تحكمه في وحدات العمل (أي مع مقدار دخله مقاسا بوحدات الأجر)، لكن عندما يتغير الحجم الإجمالي للناتج سيرتفع دخله (بسبب تناقص الغلة) بمقدار أقل تناسبا مع دخله مقاسا بوحدات الأجر. وبالتالي، يمكننا إلى حد ما أن نفترض – كتقدير تقريبي أولي – أن الإنفاق على الاستهلاك المقابل لمستوى معين من التشغيل سيتغير كالأسعار بنفس النسبة لو تغير الدخل، رغم أنه في بعض الظروف قد نضطر إلى عمل حساب الآثار المحتملة على الاستهلاك الكلي من جراء التغير في توزيع مقدار معين من الدخل الحقيقي بين المنظمين وأصحاب الريع بسبب تغير

وحدة الأجر. وبخلاف هذا، لقد أخذنا في الاعتبار بالفعل التغيرات في وحدة الأجر عن طريق تعريف الميل للاستهلاك في صورة دخل مقاس بوحدات الأجر.

2 – التغير في الفرق بين الدخل والدخل الصافي. أوضحنا فيما سبق أن مقدار الاستهلاك يعتمد على الدخل الصافي وليس الدخل نظرا لأن الدخل الصافي بحكم التعريف هو ما يكون في ذهن المرء بالأساس وهو يتخذ قراراته بشأن مقدار استهلاكه. ففي موقف معين قد يكون هناك علاقة مستقرة إلى حد ما بين الاثنين، بمعنى أنه ستوجد دالة تربط بشكل فريد المستويات المختلفة من الدخل بالمستويات المقابلة من الدخل الصافي. لكن إن لم يكن هذا هو الحال، لا بد من التغاضي عن ذلك الجزء من التغير في الدخل الذي لا ينعكس في الدخل الصافي نظرا لأنه لا يؤثر على الاستهلاك. وبالمثل يجب أن نأخذ في الاعتبار التغير في الدخل الصافي غير المنعكس في الدخل. لكنني أشك في الأهمية العملية لهذا العامل إلا في الظروف الاستثنائية. سنعود لنقاش أكثر اكتمالا لأثر الفرق بين الدخل والدخل الصافي على الاستهلاك في الجزء الرابع من هذا الفصل.

3 – التغيرات غير المتوقعة في القيم الرأسمالية التي لم تؤخذ في الاعتبار عند حساب الدخل الصافي. وتعتبر هذه التغيرات بالغة الأهمية في تغيير الميل للاستهلاك نظرا لأنها لن تنعم بعلاقة مستقرة أو نظامية مع مقدار الدخل. إن استهلاك الطبقة المالكة للثروة قد يكون عرضة بدرجة كبيرة لتغيرات غير متوقعة في القيمة النقدية لثروتها. ويجب تصنيف هذا في ما بين العوامل الأساسية القادرة على إحداث تغيرات قصيرة الأجل في الميل للاستهلاك.

4 – التغيرات في معدل الخصم الزمني(*)، أي في نسبة التبادل بين السلع الحالية والسلع المستقبلية. لا يعتبر هذا نفس الشيء كسعر الفائدة، وذلك لأنه يضع في الحسبان التغيرات المستقبلية في القوة الشرائية للنقود بقدر ما تكون هذه التغيرات متوقعة. يجب أن توضع في الاعتبار أيضا كل أنواع المخاطر كاحتمال ألا يعيش المرء ليستمتع بالسلع المستقبلية أو فرض ضرائب ذات طبيعة مصادرة. لكن كمحاولة للتقريب يمكننا اعتباره مثل سعر الفائدة.

(*) المقصود بمعدل الخصم الزمني درجة تفضيل النفع الحالي على النفع المستقبلي – المترجمة.

إن تأثير هذا العامل على معدل الإنفاق من مقدار معين من الدخل عرضة لقدر كبير من الشك. فبالنسبة للنظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة[1]، والتي بنيت على الفكرة القائلة بأن سعر الفائدة هو العامل الذي يدخل عرض المدخرات والطلب عليها في حالة توازن، كان من الملائم افتراض أن الإنفاق على الاستهلاك – بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى – يتميز بحساسية سلبية للتغيرات في سعر الفائدة، بحيث يؤدي أي ارتفاع في سعر الفائدة إلى تقليل الاستهلاك بشكل واضح. لكن الأثر الكامل للتغيرات في سعر الفائدة على الاستعداد للإنفاق على الاستهلاك الحالي – وكما هو معروف منذ زمن طويل – معقد وملتبس لأنه يعتمد على نزعات متعارضة، وذلك لأن بعض الدوافع الذاتية على الادخار ستشبع بسهولة أكبر لو ارتفع سعر الفائدة في حين ستضعف بعض الدوافع الأخرى. غالبا ما تنحو التغيرات الجوهرية في سعر الفائدة على مدار فترة طويلة إلى إحداث تغيير كبير في العادات الاجتماعية مما يؤثر على الميل الذاتي للإنفاق – رغم أنه من الصعب أن نحدد في أي اتجاه سيحدث هذا إلا في ضوء الخبرة الفعلية. لكن ليس من المرجح أن يكون للنمط المعتاد من تقلبات سعر الفائدة في الأجل القصير أثر مباشر على الإنفاق بهذه الطريقة أو تلك. لن يعدل الكثير من الناس طريقة معيشتهم بسبب انخفاض سعر الفائدة من 5 إلى 4 % لو بقي دخلهم الإجمالي كما كان في السابق. لكن قد يكون هناك المزيد من الآثار غير المباشرة، وإن لم تقع جميعا في نفس الاتجاه. يؤثر التغير في سعر الفائدة على الاستعداد للإنفاق من مقدار معين من الدخل بأشكال عديدة. وأكثر هذه الأشكال أهمية على الأرجح هو الذي يعتمد على أثر التغير في سعر الفائدة على ارتفاع أو انخفاض ثمن السندات وغيرها من الأصول. فلو تمتع شخص ما بزيادة غير متوقعة في قيمة رأس ماله، من الطبيعي أن تقوى الدوافع لديه حيال إنفاقه الحالي حتى لو كان رأسماله بالنسبة للدخل لا يساوي أكثر مما كان عليه فيما مضى، وستضعف دوافعه تلك إن كان يعاني من خسائر في رأس ماله. لكننا أخذنا هذا الأثر غير المباشر في الحسبان بالفعل تحت النقطة (3) فيما سبق. وبصرف النظر عن هذا، أعتقد أن الاستنتاج الأساسي الذي تمليه الخبرة العملية هو أن الأثر قصير الأجل لسعر الفائدة على إنفاق الأفراد من مقدار معين من الدخل ثانوي وغير مهم نسبيا ما لم (ربما)

(1) انظر الفصل الرابع عشر فيما يلي.

تحدث تغيرات كبرى بشكل غير معتاد. عندما ينخفض سعر الفائدة بشدة قد يتشجع الناس على شراء دفعات دورية يستفيدون بها عندما يتقدمون في العمر، وذلك بسبب ارتفاع النسبة بين الدفعة الدورية المشتراه بمبلغ معين والفائدة السنوية المستحقة عن هذا المبلغ وهو ما يمثل مصدرا هاما للادخار السلبي.

ربما يجب أيضا تصنيف الوضع غير الطبيعي – الذي يكون فيه الميل للاستهلاك متأثرا بشدة بتنامي حالة متطرفة من عدم اليقين بخصوص المستقبل وعما قد يجلبه معه– ضمن هذه الفئة.

5 – التغيرات في السياسة المالية. بقدر ما يعتمد حافز الفرد على الادخار على العائد المستقبلي الذي يتوقعه، من الواضح أنه لا يعتمد فقط على سعر الفائدة ولكن على السياسة المالية التي تتبعها الحكومة. فضرائب الدخل (خاصة حين تنحاز ضد الدخول "غير المكتسبة") والضرائب على الأرباح الرأسمالية وضرائب التركات وما شابه لها نفس الأهمية والدلالة التي لسعر الفائدة، بل أنه من المتوقع على الأقل أن يكون نطاق التغيرات الممكنة في السياسة المالية أكبر من التغير في سعر الفائدة نفسه. ولو كانت السياسة المالية تستخدم كأداة مقصود منها تحقيق توزيع أكثر مساواةً للدخول، يكون أثرها في زيادة الميل للاستهلاك هو الأكبر بكل تأكيد[1].

يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أثر الصناديق الحكومية لسداد الديون المتعثرة التي تمول من الضرائب العادية على الميل الكلي للاستهلاك. فهذه الصناديق تمثل نوع من الادخار المجمع، بحيث يجب النظر لسياسة تقوم على صناديق سداد الديون المتعثرة كبيرة الحجم في ظروف معينة على أنها تقلل من الميل للاستهلاك. ولهذا السبب يكون التحول من سياسة الاقتراض الحكومي للسياسة المضادة القائمة على توفير صناديق سداد الديون المتعثرة (أو العكس) قادرًا على التسبب في انكماش حاد (أو توسع ملحوظ) في الطلب الفعال.

6 – التغيرات في التوقعات الخاصة بالعلاقة بين مستوى الدخل الحالي والمستقبلي. يجب أن نصنف هذا العامل ليكون تحليلنا مكتملا من الناحية الشكلية. فرغم أن هذا العامل قادر على التأثير بشكل كبير في ميل فرد معين للاستهلاك، فإنه من المرجح ألا

(1) يمكننا أن نقول عرضيا: إن أثر السياسة المالية على نمو الثروة كان محل سوء فهم كبير، لكننا لا نستطيع مناقشته بشكل ملائم دون معونة نظرية سعر الصرف التي ستطرح في الكتاب الرابع.

يؤدي لفرق يذكر بالنسبة لمتوسط أفراد المجتمع ككل. علاوة على ذلك، تعتبر هذه مسألة ملتبسة إلى حد كبير بشكل عام مما يمنعها من إحداث تأثير كبير.

وبالتالي، يبقى لدينا الاستنتاج القائل بأن الميل للاستهلاك قد يعتبر في موقف معين دالة مستقرة إلى حد معقول بشرط أن نكون قد قضينا على التغيرات في وحدة الأجر بالنسبة للنقود. ستكون التغيرات غير المتوقعة في القيم الرأسمالية قادرة على تغيير الميل للاستهلاك، ويمكن للتغيرات الجوهرية في سعر الفائدة والسياسة النقدية أن تحدث بعض الفرق لكن العوامل الموضوعية الأخرى قد تؤثر عليها. ورغم أننا لا يجب أن نغفلها إلا أنه ليس من المرجح أن تكون ذات أهمية في الظروف العادية.

إن الإنفاق على الاستهلاك معبرا عنه بوحدة الأجر يعتمد أساسا – بالنظر للوضع الاقتصادي العام – على مقدار الناتج والتشغيل، وهذا ما يبرر تجميع العوامل الأخرى في الدالة الاقترانية المسماة "بالميل للاستهلاك". فبينما يمكن للعوامل الأخرى أن تتفاوت (ولا يجب أن ننسى ذلك)، يعتبر الدخل الكلي المعبر عنه بوحدة الأجر هو – كقاعدة – المتغير الأساسي الذي سيعتمد عليه مكون الاستهلاك في دالة الطلب الكلي.

3

وبالتالي لو اعتبرنا أن الميل للاستهلاك دالة مستقرة لدرجة معقولة بحيث تعتمد كمية الاستهلاك الإجمالي بالأساس – كقاعدة – على كمية الدخل الكلي (وكلاهما مقاس بوحدات الأجر)، واعتبرنا التغيرات في الميل نفسه على أنها مؤثر ثانوي، ماذا يكون الشكل العادي لهذه الدالة؟

يوضح القانون النفسي الجوهري (والذي يحق لنا الاعتماد عليه بكثير من الثقة سواء بطريقة استدلالية نابعة من معرفتنا بالطبيعة البشرية أو بناءً على الخبرات الواقعية التفصيلية) أن البشر ميالون – كقاعدة عامة وفي المتوسط – لزيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم لكن ليس بنفس مقدار زيادة دخولهم. يعني هذا أنه: لو كانت C_w هي

كمية الاستهلاك و Y_w هي الدخل (وكلاهما مقاس بوحدات الأجر)، تكون علامة ΔC_w نفس علامة ΔY_w لكن كميتها تكون أقل، أي تكون $\frac{dC_w}{dY_w}$ موجبة وأقل من الواحد الصحيح.

يكون هذا هو الحال خاصة لو كنا نتناول آجال قصيرة كما هو الحال بالنسبة لما يسمى بالتقلبات الدورية في التشغيل التي لا يتوفر أثنائها الوقت الكافي لتكيف العادات (باعتبارها مختلفة عن النزعات النفسية الأكثر ثباتا) مع تغير الظروف الموضوعية. فمستوى المعيشة الذي تعود عليه المرء عادة ما يكون له الأولوية الأولى في دخله، ويميل المرء إلى ادخار الفرق بين دخله الفعلي ونفقات مستوى معيشته المعتاد. أما لو حاول تكييف نفقاته على التغير في دخله سيحدث بعض الخلل في مسعاه هذا خلال فترات قصيرة. ولهذا تكون زيادة الدخل مصحوبة بزيادة الادخار وانخفاض الدخل مصحوبا بانخفاض الادخار بدرجة كبيرة في البداية تقل بعد ذلك.

لكن بخلاف التغيرات قصيرة الأجل في مستوى الدخل، من الواضح أن أي مستوى أعلى بشكل مطلق من الدخل سيميل – كقاعدة – إلى توسيع الفجوة بين الدخل والاستهلاك. فإشباع الحاجات الأولية الحالية للشخص وأسرته عادة ما تكون حافزا أقوى من الحوافز التي تدفعه للتراكم والتي لا تصبح لها قوة راجحة إلا بعد بلوغ هامش معين من البحبوحة. ستؤدي هذه الأسباب –كقاعدة– إلى أن يتم ادخار حصة أكبر من الدخل كلما ازداد الدخل الحقيقي. لكن سواء تم ادخار حصة أكبر أم لا، لن يزداد الاستهلاك كلما ازداد الدخل الحقيقي للمجتمع بنفس الكمية المطلقة. وهكذا تكون الكمية المدخرة المطلقة أكبر طالما لم يحدث تغير كبير واستثنائي في عوامل أخرى في نفس الوقت، وهذه قاعدة نفسية عامة تنطبق على أي مجتمع حديث. وكما سنرى لاحقا [(1)]، يعتمد استقرار النظام الاقتصادي بالأساس على سيادة هذه القاعدة في الممارسة العملية. يعني هذا أنه لو ازداد التشغيل ومن ثم الدخل الإجمالي، لن يكون كل التشغيل الإضافي مطلوبا لإشباع احتياجات الاستهلاك الإضافي.

من ناحية أخرى، قد يؤدي الانخفاض في الدخل الراجع لانخفاض مستوى التشغيل لو اشتد إلى ارتفاع الاستهلاك عن الدخل ليس عن طريق قيام بعض الأفراد

(1) انظر ص (290 – 291) فيما يلي.

والمؤسسات بالقضاء على كل الاعتمادات المالية التي راكموها في الأوقات الأكثر رغدا فحسب، وإنما أيضا عن طريق تكبد الحكومة – سواء باختيارها أو رغما عنها – عجزا في الميزانية أو قيامها بتوفير إعانات البطالة من الأموال المقترضة على سبيل المثال. وهكذا حين يصبح التشغيل في مستوى منخفض، ينخفض الاستهلاك الإجمالي بمقدار أقل مما انخفض به الدخل الحقيقي بسبب السلوك المعتاد للأفراد وبسبب السياسة الذي يحتمل أن تنتهجها الحكومة أيضا، وهو ما يفسر كيف يمكن عادة الوصول لوضع توازني جديد في إطار نطاق متواضع من التقلب. وإلا فقد يتواصل الانخفاض في التشغيل والدخل – طالما بدأ – لمدد طويلة جدا.

سنرى أن هذا المبدأ البسيط يؤدي إلى نفس النتيجة التي توصلنا لها سابقا، ألا وهي أن التشغيل لا يمكن أن يزيد إلا بالتزامن مع زيادة الاستثمار، إلا لو كان هناك تغير في الميل للاستهلاك. فطالما أن المستهلكين سينفقون أقل من الزيادة في سعر العرض الكلي حين يزداد التشغيل، لن يكون التشغيل الإضافي مربحا إلا لو حدث ارتفاع في الاستثمار لسد الفجوة.

4

يجب ألا نستخف بأهمية الحقيقة المذكورة من قبل والتي تقول: إن التشغيل دالة للاستهلاك والاستثمار المتوقعين في حين أن الاستهلاك – بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى– دالة للدخل الصافي أي الاستثمار الصافي (باعتبار أن الدخل الصافي يساوي الاستهلاك زائد الاستثمار الصافي). بعبارة أخرى، كلما زاد الاعتماد المالي الذي نرى من الضروري توفيره قبل التفكير في الدخل الصافي، يكون أي مستوى معين من الاستثمار أقل إيجابية بالنسبة للاستهلاك وبالتالي للتشغيل.

عندما يتم إنفاق مجمل هذا الاعتماد المالي (أو التكلفة الإضافية) في صيانة المعدات الرأسمالية الموجودة بالفعل، لا يكون من المرجح تجاهل هذه النقطة. لكن حين يزيد الاعتماد المالي على الإنفاق الفعلي على الصيانة الحالية، لا تُقدَر الآثار

الفعلية لهذا على التشغيل دائما. فمقدار هذه الزيادة لا ينشئ استثمارا حاليا ولا يكون متاحا بحيث ينفق منه على الاستهلاك. وبالتالي، يجب موازنته باستثمار جديد ينشأ الطلب عليه بشكل مستقل عن الخسارة الآنية في المعدات القديمة التي يتم تخصيص الاعتماد المالي لها. ينتج عن هذا انخفاض مقابل في الاستثمار الجديد المتاح لتوفير الدخل الجاري وظهور زيادة قوية بالضرورة في الطلب على الاستثمار الجديد حتى يُمكِن الوصول لمستوى جديد من التشغيل. علاوة على ذلك، تنطبق نفس هذه الاعتبارات على المبالغ المخصصة للفاقد والمتضمنة في تكلفة الاستخدام طالما أن الفاقد لم يعوَّض بالفعل.

لنأخذ مثالا بمنزل يبقى مسكونا إلى أن يتم هدمه أو تركه. لو تم شطب قيمة مبلغ معين من الإيجار السنوي الذي يدفعه المستأجرون، وكان المالك لا ينفقه على الصيانة ولا يعتبره دخلا صافيا متاحا للاستهلاك، فإن هذا المبلغ (سواء كان جزء من U أم V) سيشكل عائقًا أمام التشغيل طوال عمر المنزل ويعوض مرة واحدة عندما يتم إعادة بنائه.

قد لا يستحق أي من هذا الذكر في اقتصاد ساكن لأن مخصصات الإهلاك بالنسبة للمنازل القديمة ستُعوَض بالضبط كل عام بالمنازل الجديدة التي ستبنى في هذا العام. لكن هذه العوامل قد تكون مهمة جدا في اقتصاد غير استاتيكي، خاصة خلال الفترة التي تلي نشاطًا قويًا في الاستثمار في رأس المال ذي العمر الطويل مباشرةً. ففي هذه الظروف، يمكن أن تُمتَص نسبة كبيرة جدا من مفردات الاستثمار الجديدة بالاعتمادات المالية الأكبر التي يخصصها المنظمون لتجديد وصيانة المعدات الرأسمالية القائمة رغم أنها تبلى مع الوقت، ولا يكون الوقت قد حان بعد لإنفاق كل الاعتمادات المالية الموضوعة جانبا. ينتج عن هذا منع الدخول من الارتفاع عن المستوى المنخفض بما يكفي للتماشي مع المستوى المنخفض للاستثمار الصافي. ولهذا تميل صناديق سداد الديون المتعثرة وما إلى ذلك إلى سحب القدرة على الإنفاق من المستهلك قبل أن يبدأ الطلب على الإنفاق على التجديدات (التي وُضِعَت لها هذه الاعتمادات مقدما) في إحداث آثاره بوقت طويل، أي أنها تنقص الطلب الفعال الجاري ولا تزيده إلا في السنة التي يتم فيها التجديد بالفعل. ولو تفاقمت آثار هذا بسبب "الحصافة المالية" (أي الاقتناع بأن " شطب" التكلفة المبدئية أسرع

من المعدل الذي تتلف به المعدات بالفعل أمر مستحسن) قد تكون النتيجة التراكمية خطيرة جدا بالفعل.

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، أدى التوسع الرأسمالي السريع الذي حدث في السنوات الخمس السابقة على عام 1929، تراكميا إلى تكوين صناديق لسداد الديون المتعثرة ومخصصات إهلاك لمنشآت لم تكن بحاجة إلى تجديد، وذلك على نطاق كبير جدا، بحيث إنه كان من اللازم توافر مقدار هائل من الاستثمار الجديد تماما لامتصاص هذه الاعتمادات المالية فحسب، وأصبح من الميئوس منه إيجاد استثمار جديد على مستوى كاف لمقابلة مثل هذه المدخرات الجديدة التي يميل المجتمع الغني كامل التشغيل إلى توفيرها. غالبا كان هذا العامل وحده كافيا لإحداث هبوط في الأوضاع الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، استمرت الشركات الكبرى التي كانت لا تزال في وضع يسمح لها بممارسة هذا النوع من "الحصافة المالية" في ممارسته خلال فترة هبوط الأوضاع الاقتصادية، مما شكل عائقًا حقيقيًا أمام الانتعاش المبكر.

أما في بريطانيا العظمى في الوقت الحالي (1935) فأدى المقدار الكبير من بناء المنازل وغيرها من الاستثمارات الجديدة منذ الحرب إلى تكوين كمية من صناديق سداد الديون المتعثرة التي تزيد كثيرا على متطلبات الإنفاق الحالية على الترميم والتجديد، وهو ميل تمت تقويته (حينما كانت السلطات المحلية والهيئات الحكومية هي التي تقوم بالاستثمار) بمبدأ المالية "السليمة" التي غالبا ما تتطلب ما يكفي من صناديق سداد الديون المتعثرة لشطب التكلفة المبدئية قبل أن يحين موعد التجديد الفعلي ببعض الوقت. أدى هذا لصعوبة استعادة التشغيل الكامل في مواجهة هذا المقدار الهائل من الاحتياطيات القانونية من قبل السلطات الحكومية وشبه الحكومية بدون أن يكون هناك أي استثمار جديد مقابل لها حتى لو كان الأفراد مستعدين لإنفاق مجمل دخولهم الصافية. تساوي صناديق سداد الديون المتعثرة الخاصة بالسلطات المحلية الآن على ما أعتقد [1] أكثر من نصف الرقم الذي يعبر عن المقدار السنوي الذي تنفقه هذه السلطات على مجمل التطوير الجديد الذي تقوم به[2].

(1) لا تعتبر الأرقام الفعلية ذات أهمية فهي تنشر متأخرة بعامين أو أكثر.

(2) في السنة المنتهية في 31 مارس 1930، أنفقت السلطات المحلية 87 مليون جنيه إسترليني على حساب رأس المال، منها 37 مليونًا توفرت عن طريق صناديق سداد الديون وما إلى ذلك بالنسبة للإنفاق الرأسمالي السابق. وفي السنة المنتهية في 31 مارس 1933 كان هذان الرقمان 81 مليونًا و46 مليونًا.

لكن ليس من الأكيد أن مسئولي وزارة الصحة واعون – وهم يصرون على صناديق سداد الديون المتعثرة باهظة التكلفة – بأنهم هكذا يفاقمون مشكلة البطالة. وفي حالة الدفعات التي تقدمها جمعيات البناء لمساعدة الفرد على بناء منزله، قد تؤدي الرغبة في التخلص من الدين بمعدل أسرع من التدهور الفعلي في حالة المنزل إلى تحفيز صاحب المنزل على الادخار أكثر مما كان سيفعل في الظروف الأخرى. لكن قد يكون من الأفضل أن ننظر لهذا العامل على أنه يقلل من الميل للاستهلاك مباشرةً وليس من خلال تأثيره على الدخل الصافي. وبالأرقام الفعلية، ارتفع سداد الرهون العقارية المقدمة من جمعيات البناء والتي وصلت لأربعة وعشرين مليون إسترليني عام 1925، إلى 68 مليون إسترليني بحلول عام 1933، مقارنة بمائة وثلاثة مليون إسترليني من الدفعات الجديدة، وغالبا ما زالت دفعات السداد أعلى في الوقت الحالي.

طرح السيد كولن كلارك Colin Clark في كتابه الدخل القومي *24–1931 National Income*، فكرة أن الاستثمار – وليس الاستثمار الصافي – هو ما يبرز من إحصائيات الناتج بشكل قوي وطبيعي. ويوضح كلارك أيضا كيف تتأثر قيمة الاستثمار بوجود نسبة كبيرة من الإهلاك وما إلى ذلك. على سبيل المثال، يقدر السيد كلارك أنه في بريطانيا على مدار الأعوام من 1928 إلى 1931 [1]، كان الاستثمار والاستثمار الصافي كما هما معروضان فيما يلي، لكن مقدار الاستثمار الإجمالي لديه غالبا أعلى من مقدار الاستثمار لدي وذلك بقدر ما يكون مشتملا على جزء من تكلفة الاستخدام. كذلك، ليس من الواضح إلى أي درجة يتماشى "الاستثمار الصافي" لديه مع تعريفي لهذا المصطلح:

	مليون إسترليني			
	1928	1929	1930	1931
ناتج الاستثمار الإجمالي	791	731	620	482
"قيمة الخسارة المادية في رأس المال القديم"	433	435	437	439
الاستثمار الصافي	358	296	183	43

(1) انظر صفحتي (117 و138)، مصدر سابق.

توصل السيد كوزنتز Kuznets لنفس النتيجة تقريباً عند تجميع إحصائيات كتاب التكوين الرأسمالي الإجمالي *Gross Capital Formation* في الولايات المتحدة من (1919 إلى 1933) (ويعني به ما أسميه الاستثمار). إن الحقيقة المادية التي تنطبق عليها إحصائيات الناتج هي بلا شك الاستثمار الإجمالي وليس الاستثمار الصافي. لقد اكتشف السيد كوزنتز أيضا الصعوبات المتضمنة في الانتقال من الاستثمار الإجمالي إلى الاستثمار الصافي. فيكتب أن "الصعوبة في الانتقال من التكوين الرأسمالي الإجمالي إلى الصافي – أي صعوبة تعديل الحساب وفقا لاستهلاك السلع المعمرة القائمة – لا تكمن في نقص البيانات فحسب. فمفهوم الاستهلاك السنوي للسلع التي تعيش أكثر من عدد معين من السنوات ذاته يعاني من الغموض". وبالتالي يلجأ "للافتراض القائل بأن مخصصات الإهلاك والاستنفاد في سجلات الشركات التجارية تصف بشكل سليم مقدار استهلاك السلع المعمرة كاملة الصنع التي تستخدمها الشركات التجارية[1]". ومن ناحية أخرى، لا يحاول السيد كوزنتز اقتطاع أي مبالغ مقابل المنازل وغيرها من السلع المعمرة التي بحوزة الأفراد. أما النتائج المثيرة للاهتمام التي توصل إليها فيما يتعلق بالولايات المتحدة فيمكن تلخيصها كالتالي [2]:

	مليون دولار				
	1925	1926	1927	1928	1929
التكوين الرأسمالي الإجمالي (بعد عمل حساب التغير الصافي في المخزون)	30706	33571	31157	33934	34491
خدمة المعدات والإصلاحات والصيانة والإهلاك والاستنفاد الخاصة بالمنظمين	7685	8288	8223	8481	9010
التكوين الرأسمالي الصافي (وفقا لتعريف السيد كوزنتز)	23021	25283	22934	25453	25481

(1) هذه الإشارات مأخوذة من نشرة المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية Bulletin of the National Bureau of Economic Research ، (رقم 52) التي جاءت فيها النتائج المبدئية لكتاب السيد كوزنتز الصادر قريبا.

(2) انظر الملحق رقم 2 فيما يلي لمزيد من النقاش حول هذه النقطة (المحرر).

	مليون دولار			
	1930	1931	1932	1933
التكوين الرأسمالي الإجمالي (بعد عمل حساب التغير الصافي في المخزون)	27538	18721	7780	14879
خدمة المعدات والإصلاحات والصيانة والإهلاك والاستنفاد الخاصين بالمنظمين	8502	7623	6543	8204
التكوين الرأسمالي الصافي (وفقا لتعريف السيد كوزنتز)	19036	11098	1237	6675

تبرز عدة حقائق من هذا الجدول. فقد كان التكوين الرأسمالي الصافي شديد الاستقرار على مدار السنوات الخمس من (1925 إلى 1929)، بزيادة مقدارها 10 % فقط في الجزء الأخير من الحركة الصاعدة. ويتضح أن الرقم المقابل لخدمة المعدات والإصلاحات والصيانة والإهلاك والاستنفاد الخاصين بأصحاب الأعمال بقي مرتفعا حتى في قاع الهبوط. لكن طريقة السيد كوزنتز يجب بكل تأكيد أن تقود إلى تقدير قليل جدا للزيادة السنوية في الإهلاك وما إلى ذلك فهو يقدرها بأقل من 1½ % سنويا من التكوين الرأسمالي الجديد. والأهم من ذلك أن التكوين الرأسمالي الصافي عانى انهيارا مرعبا بعد عام 1929، حتى وصل في 1932 إلى ما لا يقل عن 95 % تحت متوسط الأعوام الخمسة من (1925 إلى 1929).

يعتبر ما قيل فيما سبق استطرادا إلى حد ما. لكن من المهم التأكيد على ضخامة مقدار الاقتطاع الذي يجب عمله من دخل مجتمعٍ يمتلك بالفعل مخزونًا كبيرًا من رأس المال قبل الوصول إلى الدخل الصافي المتاح عادة للاستهلاك. فلو تغاضينا عن هذا، قد نقدر العائق الثقيل على الميل للاستهلاك الذي يوجد حتى حينما يكون الجمهور مستعدا لاستهلاك نسبة كبيرة جدا من دخله تقديرا منخفضا جدا.

إن الاستهلاك – وفي هذا تكرار لما هو واضح – هو المغزى والهدف الوحيد لكل النشاط الاقتصادي. ويحد مقدار الطلب الكلي بالضرورة من فرص التشغيل.

فلا يمكن أن يُستمد الطلب الكلي إلا من الاستهلاك الحالي أو من الاعتمادات الحالية من أجل الاستهلاك المستقبلي. لا يمكننا أن نؤجل إلى ما لا نهاية أي استهلاك نتزود إليه مسبقا لو كنا نريد لهذا التزود أن يبقى مربحا. فلا يمكننا كجماعة أن نتزود للاستهلاك المستقبلي بالوسائل المالية وإنما بالناتج المادي الحالي فقط. يفضل تنظيمنا الاجتماعي والتجاري التزود المالي للمستقبل عن التزود المادي للمستقبل بحيث لا تصبح الجهود المبذولة لتأمين الأول حاملة للثاني معها بالضرورة، وبقدر ما يحدث هذا تؤدي الحصافة المالية إلى تقليل الطلب الكلي وبالتالي إعاقة الرفاهة، وهو ما توجد أمثلة كثيرة لإثباته. علاوة على ذلك، كلما ارتفع الاستهلاك الذي احتطنا له مسبقا، ازدادت صعوبة إيجاد شيء آخر للتزود له مسبقا وازداد اعتمادنا على الاستهلاك الحالي كمصدر للطلب. لكن كلما ارتفعت دخولنا، زاد للأسف الفرق بين دخولنا واستهلاكنا، وبالتالي – إن لم توجد بعض الوسائل الجديدة – لن يوجد (كما سنرى) حلا للغز، ما عدا أن تكون لدينا بطالة كافية لإبقائنا فقراء حتى لا يقل استهلاكنا عن دخولنا بأكثر مما يوازن أثر التزود المادي للاستهلاك المستقبلي الذي يكون إنتاجه اليوم مجزيا.

أو انظر للأمر هكذا. يتم إشباع الاستهلاك جزئيا عن طريق الأشياء المنتجة حاليا وجزئيا عن طريق الأشياء المنتجة فيما سبق، أي عن طريق الاستثمار السلبي. فبقدر ما يتم إشباع الاستهلاك بالأخير يوجد انكماش في الطلب الحالي، نظرا لأن جزءًا ما من الإنفاق الحالي لن يستطيع أن يعود كجزء من الدخل الصافي بهذا القدر. وبالعكس، كلما تم إنتاج شيء خلال الفترة الحالية بهدف إشباع الاستهلاك فيما بعد، يحدث توسع في الطلب الحالي. والآن، كل استثمار رأسمالي مقدر له أن يؤدي – إن عاجلا أو آجلا – إلى استثمار رأسمالي سلبي. وهكذا، كلما ازداد رأس المال تزداد صعوبة مشكلة التأكد من أن الاستثمار الرأسمالي الجديد سيكون دائما متجاوزا للاستثمار الرأسمالي السلبي بدرجة كافية لسد الفجوة بين الدخل الصافي والاستهلاك. ولا يمكن أن يزيد الاستثمار الرأسمالي الجديد على الاستثمار الرأسمالي السلبي إلا لو كان من المتوقع زيادة الإنفاق المستقبلي. ففي كل مرة نؤمن التوازن لليوم عن طريق زيادة الاستثمار نفاقم من صعوبة تأمين التوازن في الغد. ولا يمكن التوفيق بين انخفاض الميل للاستهلاك اليوم والمصلحة العامة إلا لو كان من المتوقع أن يرتفع

الميل للاستهلاك في يوم ما. يذكرنا هذا بكتاب خرافة النحل *The Fable of the Bees* – فبهجة الغد لا غنى عنها لتبرير شقاء اليوم.

من الأمور الجديرة بالذكر واللافتة للنظر أن العامة لا يبدون واعين بهذا التعقد الجوهري إلا حين يتعلق الأمر بالاستثمار العام، كما في حالة بناء الطرق والمساكن وما إلى ذلك. ومن الاعتراضات التي تطرح عادة ضد خطط زيادة التشغيل عن طريق الاستثمار تحت رعاية السلطات الحكومية أنه يؤجل المشكلة للمستقبل. فيتم طرح السؤال "ماذا تفعل حين تكون قد بنيت بالفعل كل المنازل والطرق والمباني البلدية والشبكات الكهربائية ونظم توفير المياه وما إلى ذلك مما يتوقع أن يطلبه السكان في المستقبل؟" لكن لا يفهم بسهولة أن نفس الصعوبة تنطبق على الاستثمار الخاص والتوسع الصناعي – وخاصة على الأخير، نظرا لأنه من الأسهل كثيرا أن نشهد إشباعا مبكرا للطلب على المنشآت والمصانع الجديدة التي تمتص النقود الفردية – وإن كانت قليلة – أكثر من الطلب على المساكن.

إن ما يمنع الفهم الواضح في هذه الأمثلة شديد الشبه بما يحدث في العديد من النقاشات الأكاديمية حول رأس المال، وأعني بذلك عدم التقدير الكافي لحقيقة أن رأس المال ليس له وجود قائم بذاته استقلالا عن الاستهلاك. بل العكس هو الصحيح، فكل إضعاف للميل للاستهلاك مما يعتبر سلوكا دائما لا بد أن يُضعِف الطلب على رأس المال مثلما يضعف الطلب على الاستهلاك.

الفصل التاسع
الميـل للاسـتهلاك

2 – العوامل الذاتية

1

تبقى المجموعة الثانية من العوامل المؤثرة على كمية الاستهلاك من دخل معين– أي الدوافع الذاتية والاجتماعية التي تحدد المقدار الذي ينفق، بالنظر إلى الدخل الكلي مقاسا بوحدات الأجر والعوامل الموضوعية وثيقة الصلة بالموضوعات التي ناقشناها بالفعل. لكن نظرا لأن تحليل هذه العوامل ليس جديدا، قد يكون كافيا أن نقدم قائمة بأكثرها أهمية دون الإسهاب في أي منهم.

بشكل عام، توجد ثمانية دوافع أو أهداف رئيسية ذات طبيعة ذاتية تؤدي بالأفراد للامتناع عن الإنفاق من دخولهم:

1 – بناء مخزون لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

2 – الاحتياط لأي تغير قد يطرأ في المستقبل في العلاقة بين الدخل واحتياجات

الفرد أو أسرته عن العلاقة الموجودة حاليا، مثلما يتعلق بكبر السن أو التعليم في الأسرة أو الإنفاق على المعولين على سبيل المثال.

3 - الاستمتاع بالفائدة وزيادة القيمة أي تفضيل الاستهلاك الحقيقي الأكبر لاحقا عن الاستهلاك الأقل حاليا.

4 - التمتع بالزيادة المتدرجة في الإنفاق نظرا لأنها تشبع غريزة عامة تتمثل في التطلع لتحسن مستوى المعيشة بالتدريج وليس العكس، حتى لو كانت القدرة على الاستمتاع تتناقص.

5 - التمتع بالإحساس بالاستقلالية والقدرة على عمل الأشياء، حتى ولو بدون فكرة واضحة أو نية محددة لاتخاذ فعل محدد.

6 - تأمين احتياطي إستراتيجي لتنفيذ مشروعات للمؤسسة أو مشروعات تنطوي على مضاربة.

7 - ترك ثروة للورثة.

8 - البخل المحض، أي وجود كوابح ملحة وإن كانت غير عقلانية تمنع المرء من إتيان فعل الإنفاق في ذاته.

يمكن تسمية هذه الدوافع الثمانية بدوافع الحيطة وبعد النظر والحسابات وتحسين المستوى والاستقلال والمنشأة والكبرياء والشح. ويمكننا أيضا كتابة قائمة مقابلة لها من الدوافع على الاستهلاك مثل الاستمتاع وقصر النظر والكرم والخطأ في الحسابات والتفاخر والتبذير.

وبغض النظر عن المدخرات التي يراكمها الأفراد، يوجد أيضا المقدار الكبير من الدخل - والذي يتراوح بين ثلث وثلثي التراكم الكلي في مجتمع صناعي حديث كالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة - الذي تبقيه الحكومات المحلية والمركزية والمؤسسات والشركات التجارية لدوافع شبيهة وإن لم تكن مماثلة لتلك التي تحرك الأفراد وخاصة الأربعة التالين:

1 - دافع المنشأة - أي الرغبة في تأمين الموارد التي يمكن من خلالها تنفيذ المزيد من الاستثمار الرأسمالي دون التعرض للديون أو طرح المزيد من رأس المال في السوق.

2 - دافع السيولة – أي الرغبة في تأمين موارد سائلة لمواجهة الطوارئ والمصاعب وحالات الكساد.

3 - دافع تحسين المستوى – أي الحصول على دخل متزايد تدريجيا، فمن الآثار العرضية لذلك حماية الإدارة من الانتقادات نظرا لأنه يصعب التمييز بين زيادة الدخل الراجعة للتراكم وبين زيادته بسبب الكفاءة.

4 - دافع الحصافة المالية والحرص على "البقاء في الجانب السليم" عن طريق تخصيص اعتماد مالي يزيد عن تكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية، بحيث تسدد الديون وتشطب تكلفة الأصول استباقا للمعدل الفعلي للتقادم والفاقد وليس بعده. وتعتمد قوة هذا الدافع بالأساس على كمية وطبيعة المعدات الرأسمالية ومعدل التغير التقني.

ومقابل هذه الدوافع التي تعمل في صالح حبس جزء من الدخل بعيدا عن الإنفاق، تعمل أحيانا دوافع تؤدي إلى زيادة الاستهلاك عن الدخل. فالكثير من الدوافع على الادخار الإيجابي لدى الأفراد المذكورة فيما سبق لديها مقابل يحرض على الادخار السلبي لاحقا كالادخار الهادف للاستعداد لسد احتياجات الأسرة أو للكبر في السن على سبيل المثال. فأفضل طريقة ينظر بها لإعانات البطالة الممولة عن طريق الإنفاق هي أنها ادخار سلبي.

تتباين قوة كل دافع بشدة وفقا للمؤسسات وطريقة تنظيم المجتمع الاقتصادي التي نسير عليها، ووفقا للعادات التي يشكلها الأصل العرقي أو التعليم أو العرف أو الدين أو الأخلاق السائدة، ووفقا لآمال الحاضر وخبرات الماضي، ووفقا لمقدار المعدات الرأسمالية والتقنيات المستخدمة فيها، ووفقا للتوزيع السائد للثروة ومستويات المعيشة المستقرة. لكن في إطار أطروحة هذا الكتاب، لن نهتم بنتائج التغيرات الاجتماعية الهائلة أو بالآثار التدريجية للتطور الحياتي إلا من باب الاستطراد من حين لآخر. ويعني هذا أننا سنتعامل مع الخلفية الأساسية من الدوافع الذاتية على الادخار والاستهلاك بالترتيب كمعطيات. وبقدر ما يتحدد توزيع الثروة بموجب البنية الاجتماعية الثابتة إلى حد ما للمجتمع، يمكن التفكير في هذا

الأمر أيضا على أنه عامل لا يخضع للتغير إلا ببطء وعلى مدار فترة زمنية طويلة، وهو ما سنتعامل معه كمعطى في السياق الحالي.

2

وهكذا لا تتغير الخلفية الأساسية من الدوافع الذاتية والاجتماعية إلا ببطء، ولا يكون لآثار التغيرات في سعر الفائدة والعوامل الموضوعية الأخرى في الأجل القصير إلا أهمية ثانوية. وبالتالي، نجد أن التغيرات في الاستهلاك في الأجل القصير تعتمد بالأساس على التغيرات في المعدل الذي يتم به اكتساب الدخل (مقاسا بوحدات الأجر) وليس على التغيرات في الميل للاستهلاك من دخل معين.

لكننا يجب رغم ذلك أن نحتمي من سوء فهم معين. فما سبق يعني أن تأثير التغيرات المعتدلة في سعر الفائدة على الميل للاستهلاك عادة ما يكون ضئيلا. ولا يعني هذا أن التغيرات في سعر الفائدة ليس لها سوى تأثير ضئيل على الكميات المدخرة والمنفقة فعليا. بل العكس هو الصحيح. فتأثير التغيرات في سعر الفائدة على الكمية المدخرة بالفعل له أهمية فائقة، لكن في الاتجاه المعاكس لما يفترض عادةً. فحتى لو كان إغراء الحصول على دخل مستقبلي أكبر من سعر الفائدة الأعلى يؤدي إلى تقليل الميل للاستهلاك، يمكننا التيقن من أن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تقليل الكمية المدخرة بالفعل. إن الادخار الإجمالي محكوم بالاستثمار الكلي، فارتفاع سعر الفائدة (ما لم يوازن أثره بتغير مقابل في جدول الطلب على الاستثمار) يؤدي لتقليل الاستثمار، وبالتالي يجب أن يؤدي الارتفاع في سعر الفائدة إلى تقليل الدخول لمستوى ينخفض فيه الادخار بنفس الدرجة كالاستثمار. ونظرا لأن الدخول ستنخفض بمقدار مطلق أكبر من الاستثمار، يكون صحيحا أن معدل الاستهلاك سيقل حين يرتفع سعر الفائدة. لكن هذا لا يعني أنه سيوجد هامش أوسع للادخار. فبالعكس سينخفض كل من الادخار والإنفاق.

وبالتالي، حتى لو كانت الحال هي أن الارتفاع في سعر الفائدة سيجعل المجتمع يزيد

من الادخار من مقدار معين من الدخل، يمكننا أن نتأكد تماما من أن الارتفاع في سعر الفائدة (بافتراض عدم وجود أي تغيرات ايجابية في جدول الطلب على الاستثمار) سينقص من مجمل المدخرات الفعلية. بل ويمكن أن تخبرنا نفس طريقة التفكير كم ستنخفض الدخول بسبب الارتفاع في سعر الفائدة، بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى. فالدخول ستنخفض (أو يعاد توزيعها) – في ظل الميل الحالي للاستهلاك – بقدر الكمية المطلوبة لتخفيض المدخرات بنفس المقدار الذي سيؤدي به ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الاستثمار في ظل الكفاية الحدية لرأس المال الحالية. وسيتناول الفصل التالي دراسة هذا الجانب بشكل تفصيلي.

قد يغرينا الارتفاع في سعر الفائدة على الادخار أكثر لو كانت دخولنا ثابتة. لكن لو كان سعر الفائدة الأعلى معيقا للاستثمار، لن تبقى (ولا يمكن أن تبقى) دخولنا ثابتة. فيجب أن تنخفض هذه الدخول بالضرورة حتى يتعادل ضعف القدرة على الادخار مع ما يحدثه سعر الفائدة العالي من حافز على الادخار. وكلما زادت استقامتنا الأخلاقية؛ صرنا أكثر تقشفا بعناد، وصرنا أكثر تقليدية في تدبير شئوننا المالية سواء على المستوى الشخصي أو الوطني، وتوجب أن تنخفض دخولنا مع ارتفاع الفائدة نسبةً إلى الكفاية الحدية لرأس المال. ولن يجلب العناد إلا الأذى، وتصبح النتيجة محتومة.

وأخيرًا، لا تعتمد المعدلات الفعلية للادخار والإنفاق الكليين على دوافع الحيطة أو بعد النظر أو الحسابات أو تحسين المستوى أو الاستقلال أو المنشأة أو الكبرياء أو الشح. فالفضيلة والرذيلة لا دور لهما. فالأمر كله يعتمد على مدى تشجيع سعر الفائدة للاستثمار، بعد أخذ الكفاية الحدية لرأس المال في الحسبان [1]. كلا، هذه مبالغة. فلو كان سعر الفائدة موجَها لكي يبقى التشغيل كاملا باستمرار، ستسترد الفضيلة قدرتها الترجيحية، ويعتمد معدل التراكم الرأسمالي على ضعف الميل للاستهلاك. وهكذا، مرة أخرى، يعود الاحترام الكبير الذي يكنه الاقتصاديون الكلاسيكيون للفضيلة إلى افتراضهم الخفي بأن سعر الفائدة محكوم دائما بهذه الطريقة.

(1) استبقنا ضمنيا في بعض فقرات هذا القسم الأفكار التي ستقدم في الكتاب الرابع.

الفصل العاشر

الميل الحدي للاستهلاك والمضاعِف

أثبتنا في الفصل الثامن أن التشغيل لا يمكن أن يزيد إلا بالتزامن مع الاستثمار ما لم يحدث تغير في الميل للاستهلاك. يمكننا الآن أن نتحرك بهذا الخط في التفكير مرحلة للأمام. ففي ظل ظروف معينة، يمكن التوصل لنسبة محددة (سنطلق عليها المضاعِف) بين الدخل والاستثمار، وبين - بعد تبسيط بعض الأمور - مجمل التشغيل والتشغيل الموظف على الاستثمار مباشرة (والذي سنطلق عليه التشغيل الأولي). هذه الخطوة المتقدمة جزء لا يتجزأ من نظريتنا في التشغيل، نظرا لأنها تؤسس علاقة دقيقة بين التشغيل الإجمالي والدخل ومعدل الاستثمار في ظل الميل للاستهلاك. طُرِح مفهوم المضاعف في النظرية الاقتصادية لأول مرة على يد ر. ف. كان في مقاله الذي تناول "علاقة الاستثمار الداخلي بالبطالة- The Relation of Home Investment to Unemployment " (دورية *Economic Journal*، يونيو 1931). اعتمدت أطروحته في هذا المقال على الفكرة الجوهرية القائلة بأنه لو كان الميل للاستهلاك في العديد من الظروف الافتراضية (مع شروط معينة أخرى) يعتبر من المعطيات، وكنا نتصور أن السلطات النقدية أو غيرها من السلطات الحكومية من

شأنها اتخاذ خطوات لتحفيز أو إعاقة الاستثمار، سيكون التغير في كمية التشغيل دالة للتغير الصافي في كمية الاستثمار. وهدفت أطروحته إلى تحديد المبادئ العامة التي يتم وفقا لها تقدير العلاقة الكمية الفعلية بين زيادة الاستثمار الصافي وزيادة التشغيل المرتبطة بها. لكن قبل تناول موضوع المضاعِف، سيكون من المناسب تقديم مفهوم الميل الحدي للاستهلاك.

1

إن تقلبات الدخل الحقيقي التي نتناولها في هذا الكتاب هي تلك الناتجة عن تطبيق كميات مختلفة من التشغيل (أي وحدات العمل) على مقدار معين من المعدات الرأسمالية، بحيث يرتفع الدخل الحقيقي وينخفض مع عدد وحدات العمل الموظفة. لو كان هناك (كما نفترض عامةً) تناقص في الغلة عند الهامش مع ازدياد عدد وحدات العمل الموظفة على مقدار معين من رأس المال، سيزداد الدخل المقاس بوحدات الأجر بأكثر من نسبة زيادة كمية التشغيل، والتي ستزداد بدورها بنسبة أكبر من كمية الدخل الحقيقي المقاس بالناتج (إن كان هذا ممكنا). لكن الدخل الحقيقي المقاس بالناتج والدخل المقاس بوحدات الأجر سيرتفعان وينخفضان معا (في الأجل القصير حيث تبقى المعدات الرأسمالية بلا أي تغيير عمليا). وبالتالي، نظرا لأن الدخل الحقيقي المعبر عنه بالناتج قد لا يمكن قياسه رقميا بشكل دقيق، يكون من الملائم في الأغلب أن ننظر للدخل المعبر عنه بوحدات الأجر (Y_w) كمؤشر ملائم على التغيرات في الدخل الحقيقي. ويجب ألا نغفل في سياقات معينة أن Y_w بشكل عام ترتفع وتنخفض بنسبة أكبر من ارتفاع وانخفاض الدخل الحقيقي. لكنهما في سياقات أخرى يرتفعان وينخفضان معا دائما مما يُمكن من استخدام الواحد منهما محل الآخر.

يوجد قانون نفسي طبيعي يقول بأنه: كلما ارتفع أو انخفض دخل المجتمع، يرتفع استهلاكه أو ينخفض لكن ليس بنفس السرعة. ومن ثم، يمكن ترجمة هذا

القانون في مجموعة مقترحات. ورغم أن هذه الترجمة في الواقع غير دقيقة تماما إلا أنها تصح وفقا لشروط واضحة يمكن طرحها بأسلوب مكتمل من الناحية الشكلية. هذه الافتراضات هي أن ΔC_w وΔY_w لهما نفس العلامة لكن $\Delta Y_w > \Delta C_w$ حيث C_w هي الاستهلاك معبرا عنه بوحدات الأجر. هذا الكلام تكرار للمقترحات التي طرحتها في ص (86 ، 87) فيما سبق. دعونا إذن نعرف $\frac{dC_w}{dY_w}$ على أنها الميل الحدي للاستهلاك.

لهذا المقدار أهمية بالغة، لأنه يخبرنا كيف سيتوجب تقسيم الزيادة التالية في الناتج فيما بين الاستهلاك والاستثمار. إن $\Delta Y_w = \Delta C_w + \Delta I_w$ حيث ΔC_w وΔI_w هما الزيادات في الاستهلاك والاستثمار، بحيث يمكننا أن نكتب $\Delta Y_w = k\Delta I_w$ حيث $1 - \frac{1}{k}$ تساوي الميل الحدي للاستهلاك.

لنسمي k مضاعف الاستثمار. وهو يخبرنا بأن الدخل سيزداد بكمية تساوي k مضروبة في كمية الاستثمار الزائد حين تحدث زيادة في الاستثمار الكلي.

2

يختلف المضاعف الذي تناوله السيد كان قليلا عن هذا فهو ما يمكن أن نطلق عليه نحن مضاعف التشغيل المشار إليه بالرمز k' نظرا لأنه يقيس نسبة الزيادة في مجمل التشغيل المرتبطة بزيادة معينة في التشغيل الأولي في الصناعات الاستثمارية. يعني هذا أنه لو أدت الزيادة في الاستثمار ΔI_w إلى زيادة في مجمل التشغيل (ΔN_2)، تكون الزيادة في مجمل التشغيل $\Delta N = k'\Delta N_2$.

لا يوجد سبب يدفعنا بشكل عام لافتراض أن $k' = k$. فلا يوجد افتراض ضروري بأن أشكال الأجزاء المرتبطة بهما من دالة العرض الكلي للأنواع المختلفة من الصناعات ستصبح وكأن نسبة الزيادة في التشغيل في مجموعة واحدة من الصناعات إلى الزيادة في الطلب التي حفزتها ستكون مثل تلك الخاصة بالمجموعة الأخرى

من الصناعات[1]. من السهل حقا أن نتصور حالات يكون فيها مثلا الميل الحدي للاستهلاك مختلفا بشدة عن الميل المتوسط، والتي يوجد في حالتها افتراض يميل للاعتقاد بوجود بعض التباين بين $\frac{\Delta Y_w}{\Delta N}$ و $\frac{\Delta I_w}{\Delta N_2}$ بسبب وجود تغيرات نسبية شديدة التباين في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على الترتيب. لو أردنا تناول هذه الاختلافات الممكنة بين شكل الجزء المعني من دالة العرض الكلي الخاصة بكل مجموعة من هاتين المجموعتين من الصناعات على الترتيب في الاعتبار، لن توجد صعوبة في إعادة كتابة الأطروحة التالية بشكل أكثر تعميما. لكن لتوضيح الأفكار المطروحة، من الملائم التعامل مع الصيغة المبسطة التي تكون فيها $k = k'$.

ينتج عن هذا بالتالي أنه لو كانت الطبيعة النفسية للمجتمع تجعل الناس يختاروا استهلاك تسعة أعشار أي زيادة في الدخل مثلا [2]، سيكون المضاعف k إذن هو 10، ومجمل التشغيل الذي حدث بسبب زيادة الأشغال العامة (مثلا) سيكون عشرة

(1) بشكل أكثر دقة، إن كانت e_e و e'_e هي مرونة التشغيل في الصناعة ككل وفي الصناعات الاستثمارية على الترتيب، وإن كانت N و N_2 هي أعداد الأشخاص المشتغلين في الصناعة ككل وفي الصناعات الاستثمارية، يكون لدينا:

$$\Delta Y_w = \frac{Y_w}{(e_e.N)} \Delta N$$

و

$$\Delta I_w = \frac{I_w}{(e'_e.N_2)} \Delta N_2$$

بحيث تكون

$$\Delta N = \frac{e_e I_w N}{e'_e N_2 Y_w} k.\Delta N_2$$

أي أن:

$$k' = \frac{I_w}{e'_e N_2} \cdot \frac{e_e N}{Y_w} \; k$$

لكن لو لم يكن هناك أي سبب يدفعنا لتوقع أي اختلاف ملموس ومهم بين أشكال دوال العرض الكلي بالنسبة للصناعة ككل وبالنسبة للصناعات الاستثمارية على الترتيب، بحيث تكون:

$$\frac{I_w}{e'_e.N_2} = \frac{Y_w}{e_e.N}$$

ينتج عن هذا أن $\frac{\Delta Y_w}{\Delta N} = \frac{\Delta I_w}{\Delta N_2}$ وأن $k = k'$ بالتالي.

(2) الكميات لدينا كلها مقاسة بوحدات الأجر.

أضعاف التشغيل الأولي الذي وفرته الأشغال العامة نفسها، وذلك بافتراض أن الاستثمار لم يقل في أي اتجاه آخر. لن يكون الارتفاع في التشغيل منحصرا على التشغيل الأولي الذي وفرته الأشغال العامة إلا في حالة قيام المجتمع بالحفاظ على استهلاكه بلا تغيير (وبالتالي الدخل الحقيقي) رغم زيادة التشغيل. ومن ناحية أخرى، لو سعى أفراد المجتمع لاستهلاك مجمل أي زيادة في الدخل، لن تكون هناك أي نقطة استقرار وستستمر الأسعار في الارتفاع بلا حدود. وبافتراض الأوضاع النفسية المعتادة، لن يكون الارتفاع في التشغيل مرتبطا بانخفاض الاستهلاك إلا لو حدث في نفس الوقت تغير في الميل للاستهلاك كنتيجة – مثلا – للدعاية التي تشجع على تقليص الاستهلاك وقت الحرب. وفي هذه الحالة فقط، يكون ارتفاع التشغيل في الاستثمار مرتبطا بتبعات غير مرجوة على التشغيل في الصناعات التي تنتج من أجل الاستهلاك.

الهدف من هذا الكلام وضع ما يجب أن يكون قد اتضح بشكل عام للقارئ في صيغة محددة. فلا يمكن أن تحدث زيادة في الاستثمار مقاسا بوحدات الأجر إلا لو كان الجمهور مستعدا لزيادة مدخراته مقاسا بوحدات الأجر. من الطبيعي ألا يفعل الجمهور هذا إلا لو ارتفع دخله الكلي المقاس بوحدات الأجر. وبالتالي، ستقوم جهوده لاستهلاك جزء من دخوله الزائدة بتحفيز الناتج إلى أن يوفر المستوى (والتوزيع) الجديد للدخول هامشا من الادخار يكفي للتماشي مع الاستثمار الزائد. يخبرنا المضاعِف بالمقدار الذي يجب أن يرتفع به تشغيل الجمهور لخلق زيادة في الدخل الحقيقي تحفزه على تحقيق المدخرات الإضافية الضرورية، ويعتبر المضاعف دالة لميول الجمهور النفسية [1]. إن كان الادخار هو الدواء والاستهلاك هو الحلوى، يجب أن تكون الحلوى الإضافية متناسبة مع حجم القرص الإضافي من الدواء. وما لم تكن الميول النفسية للجمهور مختلفة عما نفترضه، نكون قد أسسنا هنا القانون الذي ينص على أن ارتفاع التشغيل من أجل الاستثمار يجب أن يحفز بالضرورة الصناعات التي تنتج سلع استهلاكية وبالتالي يؤدي إلى زيادة إجمالية في التشغيل تعتبر مضاعَف التشغيل الأولي الذي يتطلبه الاستثمار نفسه.

(1) رغم أنه في الحالة الأكثر عمومية يعتبر أيضا دالة للشروط المادية للإنتاج في الصناعات الاستثمارية والاستهلاكية على الترتيب.

ينتج من السابق أنه لو لم يكن الميل الحدي للاستهلاك بعيدا عن الواحد الصحيح بكثير تؤدي التقلبات الصغيرة في الاستثمار إلى تقلبات ضخمة في التشغيل. لكن في نفس الوقت، ستؤدي الزيادة الصغيرة نسبيا في الاستثمار إلى تشغيل كامل. ومن ناحية أخرى، لو كان الميل الحدي للاستهلاك ليس أعلى من الصفر بكثير، ستؤدي التقلبات الضئيلة في الاستثمار إلى تقلبات ضئيلة موازية لها في التشغيل. لكن التشغيل الكامل سيحتاج في نفس الوقت لزيادة كبيرة في الاستثمار. في الحالة الأولى، ستكون البطالة الإجبارية مرضا سهل العلاج وإن كان قادر على أن يصبح مزعجا لو ترك ليتطور. وفي الحالة الثانية، قد يكون التشغيل أقل تقلبا لكن ميال للاستقرار عند مستوى منخفض وعصيا على العلاج إلا بسبل قاسية. في الواقع، يبدو أن الميل الحدي للاستهلاك يستقر في مكان ما بين هذين الطرفين، وإن كان أقرب للواحد الصحيح من الصفر. وهو ما قد يؤدي إلى أن نحصل – بمعنى ما – على أسوأ ما في الحالتين، أي تقلبات كبيرة في التشغيل وفي نفس الوقت وصول زيادة الاستثمار المطلوبة لإحداث التشغيل الكامل لمستوى أعلى مما يمكن التعامل معه. لسوء الحظ، كانت التقلبات كافية لجعل طبيعة المرض غير واضحة في حين أن خطورتها تكمن في عدم إمكانية علاجها إلا لو فُهمت طبيعتها.

حين يتم الوصول للتشغيل الكامل، ستخلق أي محاولة لزيادة الاستثمار عن الوضع القائم ميلا للارتفاع بلا حدود في الأسعار النقدية وبغض النظر عن الميل الحدي للاستهلاك، أي أننا سنصل لمرحلة من التضخم الصادق[1]. لكن حتى الوصول لهذه النقطة، سيكون ارتفاع الأسعار مرتبطا بارتفاع الدخل الحقيقي الكلي.

3

كنا نتعامل حتى الآن مع الزيادة الصافية في الاستثمار. وبالتالي، لو أردنا تطبيق ما قيل فيما سبق بدون تعديل على أثر زيادة الأشغال العامة (مثلا)، يجب أن نفترض

(1) انظر الفصل الحادي والعشرين، ص 338.

أن أثرها لن يبطل بموجب تخفيض الاستثمار في وجهات أخرى، وأنه لا يوجد أيضا بالطبع أي تغير مرافق في ميل المجتمع للاستهلاك. انصب اهتمام السيد كان بالأساس في المقال المشار إليه آنفاً على التفكير في العوامل الموازِنة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار وعلى اقتراح تقديرات كمية. ففي الوضع الفعلي، تتشكل النتيجة النهائية بموجب عدة عوامل إلى جانب الزيادة المحددة في استثمار معين. على سبيل المثال، لو وظفت الحكومة 100 ألف شخص إضافيين في الأشغال العامة، وكان المضاعف (كما هو معرفا فيما سبق) يساوي 4، لا يمكننا أن نفترض باطمئنان أن التشغيل الكلي سيزداد بمقدار 400 ألف. فالسياسة الجديدة قد تكون لها آثار سلبية على الاستثمار في اتجاهات أخرى.

يبدو (لو اتبعنا السيد كان) أن العوامل المذكورة فيما يلي هي العوامل المهمة التي لا يجب إغفالها في مجتمع حديث (رغم أن العاملين الأولين لن يكونا مفهومين بشكل كامل إلا بعد الوصول للكتاب الرابع):

1 – قد تؤدي طريقة تمويل السياسة المتبعة والمبالغ الإضافية من النقود السائلة التي تتطلبها زيادة التشغيل وارتفاع الأسعار المصاحب لها إلى زيادة سعر الفائدة وإعاقة الاستثمار في اتجاهات أخرى، ما لم تتخذ السلطات النقدية خطوات في الاتجاه المعاكس. بينما سيقلل ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية من كفايتها الحدية بالنسبة للمستثمر الخاص، وسيتطلب هذا انخفاضا فعليا في سعر الفائدة لموازنته.

2 – مع الاضطراب النفسي الذي عادة ما يسود في هذه الظروف، قد يؤدي البرنامج الحكومي (من خلال تأثيره على "الثقة") إلى زيادة تفضيل السيولة أو تقليل الكفاية الحدية لرأس المال، وهو ما قد يؤدي بدوره لإعاقة الاستثمارات الأخرى ما لم تُتخَذ إجراءات معينة لموازنة آثاره هذه.

3 – في أي نظام مفتوح ذى علاقات تجارية خارجية، سيعود جزء ما من مضاعف زيادة الاستثمار بالنفع على التشغيل في الدول الأجنبية لأن نسبة من الاستهلاك الزائد ستقلل من الميزان الخارجي الإيجابي لدولتنا، بحيث يتوجب علينا إنقاص المقدار الكامل للمضاعف لو كنا مهتمين بالآثار على التشغيل المحلي كأمر مختلف عن التشغيل العالمي. من ناحية أخرى، قد تسترد بلدنا جزءًا من هذا التسرب من خلال التداعيات الإيجابية الراجعة لعمل المضاعف في البلد الأجنبي في زيادة نشاطه الإنتاجي.

علاوة على ذلك، إن كنا نتناول تغيرات ذات مقدار كبير يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الزيادة التصاعدية في الميل الحدي للاستهلاك (مع تحرك وضع الهامش بالتدريج) ومن ثم الزيادة التصاعدية في المضاعف. إن الميل الحدي للاستهلاك غير ثابت لكل مستويات التشغيل، ومن المرجح أن يكون لديه ميل – كقاعدة – للانخفاض كلما زاد التشغيل. ويعني هذا أنه حين يرتفع الدخل الحقيقي، ستقل بالتدريج النسبة التي يرغب المجتمع في استهلاكها من ذلك الدخل.

توجد أيضا عوامل أخرى (علاوة على تأثير القاعدة العامة المذكورة للتو) قد تؤدي في سياق علمها إلى تعديل الميل الحدي للاستهلاك ومن ثم المضاعف. وتبدو هذه العوامل الأخرى قادرة على تقوية ميل القاعدة العامة بدلا من موازنة أثرها وإبطاله. فأولا، تميل زيادة التشغيل بسبب أثر تناقص الغلة في الأجل القصير – كقاعدة عامة – إلى زيادة نسبة الدخل الكلي الذاهب للمنظمين الذين يكون ميلهم الحدي الفردي للاستهلاك على الأرجح أقل من متوسط المجتمع ككل. وثانيا، يُرجح أن ترتبط البطالة بالادخار السلبي في بعض الجهات العامة أو الخاصة لأن العاطلين عن العمل قد يعيشون على مدخراتهم أو مدخرات أصدقائهم أو الإعانات الحكومية التي تموَّل جزئيا من القروض، وهو ما سيجعل إعادة التشغيل تؤدي بالتدريج إلى تقليل آثار الادخار السلبي هذه ومن ثم تقليل الميل الحدي للاستهلاك بشكل أسرع مما كان سيحدث كنتيجة للزيادة المساوية في دخل المجتمع الحقيقي التي تتراكم في الظروف المختلفة.

على أية حال، يُرجح أن يكون المضاعف أكبر في حالة الزيادة الصافية الصغيرة في الاستثمار منه في حالة الزيادة الكبيرة. ولذلك يجب أن نهتدي بالقيمة المتوسطة للمضاعف القائمة على متوسط الميل الحدي للاستهلاك على مدار الفترة المعنية أينما وجدت تغيرات ضخمة في الأفق المنظور.

اختبر السيد كان النتيجة الكمية المحتملة لمثل هذه العوامل في حالات افتراضية معينة. لكن من الواضح أنه لا يمكن عمل أي تعميم على مستوى كبير. فلا يمكن للمرء إلا أن يقول على سبيل المثال إن المجتمع الحديث النموذجي سيميل على الأرجح لاستهلاك ما لا يقل عن 80 % من أي زيادة في الدخل الحقيقي إن كان النظام مغلقا، ويُسدَد فيه استهلاك العاطلين عن العمل بالتحويل من استهلاك المستهلكين

الآخرين، بحيث لا يكون المضاعف – بعد إدخال العوامل المعادلة في الاعتبار – أقل من 5 بكثير. لكن في دولة تكون التجارة الخارجية فيها مسئولة عن 20 % مثلا من الاستهلاك، ويحصل العاطلون عن العمل فيها – سواء من القروض أو من أي شيء آخر يعادلها – على ما يصل مثلا إلى 50 % من استهلاكهم المعتاد حين يكونوا مشتغلين، قد ينخفض المضاعف إلى مستوى ضئيل جدا كضعف التشغيل الذي يوفره حجم معين من الاستثمار الجديد أو ثلاثة أمثاله. وهكذا، يرتبط أي تقلب في الاستثمار بتقلب أقل عنفا بكثير في التشغيل في الدولة التي تلعب فيها التجارة الخارجية دورا كبيرا وتموَل فيها إعانات البطالة إلى حد كبير من الاقتراض (كما كان الحال في بريطانيا العظمى عام 1931، على سبيل المثال)، مقارنة بالدولة التي تكون فيها هذه العوامل أقل أهمية (كالولايات المتحدة عام 1932) [1].

لكن المبدأ العام المتعلق بالمضاعف هو ما يجب أن نبحث عنده عن تفسير قدرة التقلبات في مقدار الاستثمار (التي تعتبر جزءًا أقل نسبيا من الدخل القومي) على توليد تقلبات أكبر بكثير في الدخل والتشغيل الإجماليين أكبر نطاقا منهما بكثير.

4

استمر النقاش حتى الآن على أساس أن التغير في الاستثمار الكلي يكون متوقعًا بفترة كافية مسبقًا لكي تتقدم الصناعات الاستهلاكية بالتزامن مع صناعات السلع الرأسمالية دون إحداث مزيد من الاضطراب في سعر السلع الاستهلاكية عما ينتج – في ظل ظروف تناقص الغلة – عن الزيادة في الكمية المنتَجة.

لكن بشكل عام، يجب أن نأخذ في الاعتبار الحالة التي تأتي فيها المبادرة من الزيادة في ناتج صناعات السلع الرأسمالية التي لم تكن متوقعة بشكل كامل. من الواضح أن مثل هذه المبادرة لا تُنتِج أثرها الكامل على التشغيل إلا على مدار فترة معينة من الوقت. لكنني وجدت في النقاش أن هذه الحقيقة الواضحة غالبا

(1) ومع ذلك، انظر صفحة 176 فيما يلي لتقدير عن نفس الموضوع في الولايات المتحدة.

ما تؤدي لبعض الخلط بين النظرية المنطقية للمضاعف (التي تستقيم على الدوام دون تأخر زمني وطوال الوقت) من ناحية وتبعات التوسع في صناعات السلع الرأسمالية التي تحدث بالتدريج وتكون عُرضة لتأخر زمني ولا تظهر إلا بعد فترة معينة من ناحية أخرى.

يمكن توضيح العلاقة بين هذين الأمرين بالإشارة إلى نقطتين: أولا أن التوسع غير المتوقع أو المتوقع بشكل غير كامل في صناعات السلع الرأسمالية لا يكون له أثر فوري بنفس المقدار على مجمل الاستثمار وإنما يؤدي لزيادته بشكل متدرج، وثانيا، أنه قد يؤدي إلى ابتعاد الميل الحدي للاستهلاك عن قيمته الطبيعية مؤقتا ثم عودته إليها بالتدريج.

وبالتالي، يسبب التوسع في صناعات السلع الرأسمالية سلسلة من الزيادات في الاستثمار الكلي الذي تحدث على فترات متتالية على مدار فترة من الوقت، وسلسلة من قيم الميل الحدي للاستهلاك في هذه الفترات المتتالية تختلف عن كلٍ من قيمها لو كان التوسع متوقعا وقيمها عندما يستقر المجتمع على مستوى ثابتٍ جديد من الاستثمار الكلي. لكن في كل الفترات الزمنية تنطبق نظرية المضاعف بشكل سليم بمعنى أن زيادة الطلب الكلي تساوي ناتج زيادة الاستثمار الكلي والمضاعف كما يحدده الميل الحدي للاستهلاك.

يمكن تفسير هاتين المجموعتين من الظواهر بأوضح صورة عن طريق تناول الحالة المتطرفة التي يكون فيها التوسع في التشغيل في صناعات السلع الرأسمالية غير متوقع بالمرة لدرجة عدم حدوث أي زيادة في ناتج السلع الاستهلاكية في البداية. في هذه الحالة، ستؤدي مساعي الأشخاص المستخدَمين حديثا في صناعات السلع الرأسمالية لاستهلاك نسبة من دخولهم الزائدة إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية حتى يحدث توازن مؤقت بين الطلب والعرض بسبب تأجيل الاستهلاك الراجع لارتفاع الأسعار من ناحية، وبسبب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات التي تدخر كنتيجة لزيادة الأرباح بسبب ارتفاع الأسعار من ناحية ثانية، وبسبب استنفاد المخزونات الراجع لارتفاع الأسعار من ناحية ثالثة. وبقدر ما يؤدي تأجيل الاستهلاك لاستعادة التوازن، يحدث انخفاض مؤقت في الميل الحدي للاستهلاك– أي في المضاعف نفسه. وبقدر ما يتم استنفاد المخزونات، يزداد الاستثمار الكلي في الوقت الحالي بأقل من زيادة

الاستثمار في صناعات السلع الرأسمالية – أي أن الشيء الذي سيتضاعف لا يزداد بمقدار مجمل زيادة الاستثمار في صناعات السلع الرأسمالية. لكن مع مضي الوقت، تكيف صناعات السلع الاستهلاكية نفسها مع الطلب الجديد، بحيث يرتفع الميل الحدي للاستهلاك مؤقتا فوق مستواه الطبيعي حينما يستمتع الناس بالاستهلاك المؤجل للتعويض عن المقدار الذي انخفض به الميل الحدي للاستهلاك فيما سبق ثم يعود في النهاية إلى مستواه الطبيعي. بينما تؤدي استعادة المخزونات لأحجامها السابقة إلى زيادة مؤقتة في الاستثمار الكلي على الزيادة في الاستثمار في صناعات السلع الرأسمالية (ويكون لزيادة رأس المال العامل المقابلة لارتفاع الناتج أيضا نفس الآثار بشكل مؤقت).

إن حقيقة أن التغير غير المتوقع لا يؤتي أثره الكامل على التشغيل إلا على مدار فترة من الوقت تعتبر مهمة في عدة نواح، وخاصة في أنها تلعب دورا في تحليل دورة الأعمال (وفقا لخطوط كتلك التي اتبعتها في كتابي رسالة في النقود). لكنها لا تؤثر بأية حال من الأحوال على دلالة نظرية المضاعف كما هي مشروحة في هذا الفصل، ولا تجعلها غير قابلة للتطبيق كمؤشر على مجمل النفع الذي سيعود على التشغيل من التوسع في صناعات السلع الرأسمالية. علاوة على ذلك، لا يوجد سبب يدفعنا لافتراض أنه يجب انقضاء ما هو أكثر من فترة محدودة من الوقت قبل أن يتطور التشغيل في الصناعات الاستهلاكية بالتزامن مع التشغيل في صناعات السلع الرأسمالية عندما يكون المضاعف عاملا عند رقم قريب من رقمه الطبيعي، إلا في الظروف التي تعمل فيها الصناعات الاستهلاكية بالفعل عند طاقتها القصوى تقريبا بحيث يتطلب التوسع في الناتج توسعا في المنشأة نفسها وليس مجرد استخدام أكثر كثافة للمنشأة القائمة.

5

رأينا فيما سبق أنه كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك، زاد المضاعف ومن ثم زاد الاضطراب الحادث للتشغيل بالتوازي مع تغير معين في الاستثمار. قد يبدو أن هذا

يؤدي إلى نتيجة محيرة مفادها: أن المجتمع الفقير الذي يكون فيه الادخار عبارة عن جزء صغير جدا من الدخل سيكون أكثر عرضة للتقلبات العنيفة من المجتمع الموسر الذي يكون فيه الادخار جزءًا أكبر من الدخل وبالتالي يكون المضاعف أصغر.

لكن هذا الاستنتاج من شأنه إغفال الفرق بين آثار الميل الحدي للاستهلاك وآثار الميل المتوسط للاستهلاك. فبينما يكون للميل الحدي العالي للاستهلاك تأثيرا نسبيا أكبر من نسبة تغير معين في الاستثمار، إلا أن الأثر المطلق سيكون صغيرا لو كان الميل المتوسط للاستهلاك عاليا هو الآخر. يمكن توضيح هذا فيما يلي بمثال رقمي.

لنفترض أن ميل مجتمع ما للاستهلاك يتمثل في أنه يستهلك كل دخله لو لم يتجاوز الدخل الحقيقي لهذا المجتمع ناتج تشغيل خمسة ملايين شخص، وأنه يستهلك 99 % من ناتج تشغيل المائة ألف شخص التالين، و98 % من ناتج تشغيل المائة ألف شخص التالين، و97 % من ناتج تشغيل المائة ألف شخص التالين وهكذا دواليك، وأن تشغيل 10 ملايين شخص يمثل التشغيل الكامل. ينتج عن هذا أنه حين يتم تشغيل $5000000+n \times 100000$، يكون المضاعف عند الهامش $\frac{100}{n}$ ويتم استثمار $\frac{n(n+1)}{2(50+n)}$ من الدخل القومي.

وهكذا حين يتم تشغيل 5200000 شخص، يكون المضاعف كبيرًا جدا (أي 50) لكن الاستثمار يكون مجرد جزء تافه من الدخل الحالي (أي 0.06 %) مما ينتج عنه أن التشغيل سينخفض إلى 5100000 فقط، أي بحوالي 2 % لو انخفض الاستثمار بنسبة كبيرة (الثلثين مثلا). من ناحية أخرى، حين يكون 9000000 شخص مشتغلين يكون المضاعف الحدي صغير نسبيا (أي 2½) لكن الاستثمار يمثل حينئذ نسبة كبيرة من الدخل الحالي (أي 9 %)، وتكون نتيجة هذا أن التشغيل سينخفض إلى 6900000 (أي بنسبة 19 %) لو انخفض الاستثمار بواقع الثلثين. ولو انهار الاستثمار إلى الصفر، سينخفض التشغيل بحوالي 4 % في الحالة الأولى وبنسبة 44 % في الحالة الأخيرة [1].

---

(1) إن كمية الاستثمار مقاسة أعلاه بعدد الأشخاص الموظفين في إنتاجها. ومن ثم، لو كانت العوائد بالنسبة لكل وحدة من التشغيل تتناقص كلما ازداد التشغيل، يكون ضعف كمية الاستثمار وفقا للمقياس المذكور أعلاه أقل من الضعف على المقياس الفعلي (إن كان هذا المقياس متاحا أصلا).

إن المجتمع الأفقر من بين المجتمعين المقارنين في المثال السابق أفقر بسبب نقص التشغيل. لكن نفس الطريقة في التفكير تنطبق بتعديل بسيط لو كانت البطالة راجعة لانخفاض مستوى المهارات أو التقنيات أو المعدات. ومن ثم، يكون تأثير التقلبات في الاستثمار على التشغيل أكبر بكثير في المجتمع الأغنى رغم أن المضاعف أكبر في المجتمع الأفقر، بافتراض أن الاستثمار الحالي في المجتمع الأغنى يمثل نسبة أكبر بكثير من الناتج الجاري [1].

يتضح أيضا مما قيل آنفا أن تشغيل عدد معين من الأشخاص في مشروعات الأشغال العامة (بناء على الافتراضات الموضوعة) سيكون له أثر أكبر بكثير على التشغيل الكلي حين تكون هناك بطالة قاسية من أثره فيما بعد عند الاقتراب من التشغيل الكامل. في المثال السابق، لو تم تشغيل 100 ألف شخص إضافيين في الأشغال العامة في وقت انخفض فيه التشغيل إلى 5200000 شخص، سيرتفع مجمل التشغيل إلى 6400000. لكن لو كان التشغيل بالفعل يساوي 9000000 حين وظفت الأشغال العامة 100 ألف شخص إضافيين، لن يرتفع التشغيل الكلي إلا إلى 9200000 شخص. ولهذا ستعوض الأشغال العامة – حتى تلك المشكوك في فائدتها – تكلفتها أكثر من مرة في حالة البطالة القاسية، ولو بسبب انخفاض تكلفة الإنفاق على الإعانات فحسب، وذلك بشرط أنه يمكننا أن نفترض أن نسبة أصغر من الدخل ستدخر حين تكون البطالة أعلى. لكن الأشغال العامة قد تصبح اقتراحا غير مضمون النتائج بدرجة أكبر عند الاقتراب من حالة التشغيل الكامل. علاوة على ذلك، لو صح افتراضنا بأن الميل الحدي للاستهلاك ينخفض بشكل مطرد كلما اقتربنا من التشغيل الكامل، سيكون الحصول على زيادة إضافية في التشغيل عن طريق زيادة الاستثمار أمرًا أصعب بكثير.

يجب ألا يكون من الصعب رسم جدول الميل الحدي للاستهلاك عند كل مرحلة:

---

(1) بشكل أكثر عمومية، فإن نسبة التغير النسبي في الطلب الكلي إلى التغير النسبي في الاستثمار

$$= \frac{\Delta Y}{Y} \Big/ \frac{\Delta I}{I} = \frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{Y-C}{\Delta Y - \Delta C} = \frac{1-\frac{C}{Y}}{1-\frac{dC}{dY}}$$

وكلما ازدادت الثروة، ينخفض $\frac{dC}{dY}$ ، لكن $\frac{C}{Y}$ تنخفض أيضا. ولذلك، يرتفع الكسر أو ينخفض وفقا لارتفاع الاستهلاك أو انخفاضه بنسبة أعلى أو أكبر من الدخل.

من دورة الأعمال من إحصائيات الدخل الكلي والاستثمار الكلي (حال توافرها) في تواريخ متتالية. لكن الإحصائيات التي لدينا في الوقت الحالي ليست دقيقة بما يكفي (أو لم تجمع لهذا الهدف بالضبط) وأقصى ما يمكنها تقديمه هو تقديرات تقريبية جدا. أفضل أرقام مناسبة لهذا الغرض على حد علمي هي التي قدمها السيد كوزنتز عن الولايات المتحدة "أشرت إليها بالفعل في صفحة (153 ، 154) فيما سبق "رغم أنها محفوفة بالمشاكل. وتقترح هذه الأرقام لو أخذت بالاقتران مع تقديرات الدخل القومي – وبغض النظر عن قيمتها – رقما أقل وأكثر استقرارا لمضاعِف الاستثمار عما كان يجب أن أتوقعه. تبدو النتائج أكثر تطرفا عند تناول كل سنة بمعزل عن الأخرى. لكن لو أخذنا كل سنتين معا، يبدو المضاعِف أقل من 3، وربما يستقر بجوار 2.5. يوحي هذا بأن الميل الحدي للاستهلاك لا يتجاوز (60–70) % ، وهو رقم معقول جدا بالنسبة للازدهار لكنني أعتقد أنه – وللعجب – منخفض جدا بالنسبة لحالة الهبوط. لكن من الممكن أن تكون النزعة المالية المحافظة المتطرفة للشركات في الولايات المتحدة – حتى أثناء الهبوط – هي المسئولة عنه. بعبارة أخرى، لو حدث أثناء انخفاض الاستثمارات بشدة بسبب الفشل في القيام بالإصلاحات والتجديدات أن تم تخصيص اعتمادات مالية مقابل هذا الفاقد، سينتج عن هذا منع الارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك الذي كان سيتم لولا هذا الإجراء. أعتقد أن هذا العامل ربما لعب دورا أساسيا في مفاقمة درجة الهبوط الأخير في الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، من المحتمل أن الإحصائيات تبالغ إلى حد ما في تقدير الانخفاض في الاستثمار – والذي يُزعَم بأنه انخفض بأكثر من 75 % عام 1932، مقارنة بعام 1929، بينما انخفض "التكوين الرأسمالي" الصافي بأكثر من 95 % – فتغير محدود في هذه التقديرات قادر على إحداث فرق كبير في المضاعِف.

6

حين توجد بطالة إجبارية، يكون الضرر الحدي للعمل أقل بالضرورة من منفعة الناتج الحدي، بل قد يكون بالفعل أقل بكثير. فبالنسبة للشخص الذي ظل عاطلا لمدة طويلة، يكون لبعض القدر من العمل منفعة إيجابية وليس ضررا. ولو كان هذا مقبولا، توضح طريقة التفكير السابقة كيف يمكن للإنفاق الممول بالاقتراض "الهدري"[1] أن يغني - رغم ذلك - المجتمع بعد أخذ كل العوامل في الاعتبار. إن بناء الأهرامات والزلازل وحتى الحروب قد تكون مفيدة في زيادة الثروة، لو كانت مبادئ الاقتصاد الكلاسيكي التي تعلمها رجال الدولة لدينا تقف عائقا أمام الأمور الأفضل.

من اللافت للنظر أن الحس العام الشائع - سعيا للفرار من النتائج المنافية للمنطق- يميل لتفضيل الأشكال "الهدرية" تماما من الإنفاق الممول بالاقتراض أكثر من الأشكال الهدرية جزئيا والتي تحاكم وفقا لمبادئ "تجارية" متشددة لأنها ليست هدرية تماما. على سبيل المثال، يلقى تمويل إعانات البطالة من القروض قبولا أكبر من تمويل التطوير بسعر فائدة أقل من السعر الجاري، بينما يعتبر شق حُفر في الأرض والمعروف بالتنقيب عن الذهب أكثر الحلول قبولا على الإطلاق رغم أنه لا يضيف شيئا إلى الثروة الحقيقية للعالم بل ويشتمل أيضا على ضرر متمثل في العمل.

لو قامت وزارة المالية بملء الزجاجات القديمة بأوراق البنكنوت، ودفنها عند عمق معقول في مناجم فحم مهجورة تُملأ حتى سطحها بنفايات المدينة، وتركها للمشاريع

(1) غالبا ما يكون من الملائم استخدام مصطلح "الإنفاق الممول بالاقتراض" بحيث يتضمن الاستثمار الحكومي الممول من الاقتراض من الأفراد وأي مصروفات حكومية جارية أخرى ممولة بنفس الطريقة. ولو توخينا الدقة، يجب اعتبار البند الأخير ادخارا سلبيا، لكن إجراء رسميا كهذا لا يتأثر بنفس الدوافع النفسية التي تحكم الادخار الخاص. ولذلك، يعتبر "الإنفاق الممول بالاقتراض" تعبيرا ملائما عن صافي اقتراض السلطات العامة في مختلف الحسابات، سواء في حساب رأس المال أو لسد عجز الميزانية. يعمل أحد أشكال الإنفاق الممول بالاقتراض عن طريق زيادة الاستثمار، والثاني عن طريق رفع الميل للاستهلاك.

الخاصة وفقا لمبادئ "دعه يعمل" المختبرة جيدا ليقوموا باستخراج البنكنوت مرة أخرى (على أن يكون الحصول على حق القيام بهذا عن طريق التقدم بعطاءات لاستئجار الأراضي المدفون بها النقود)، لن توجد أي بطالة بعد ذلك وسيصبح الدخل الحقيقي للمجتمع وثروته الرأسمالية أيضا على الأرجح أكبر مما هو عليه فعليا بفضل نتائج هذه الخطة. بالطبع يُعتبر بناء المنازل وما إلى ذلك أكثر معقولية من هذه الخطة، لكن طالما وجدت صعوبات سياسية واقتصادية تمنع القيام بهذا فإن الخطة السابقة أفضل من لا شيء.

إن التشابه بين هذه الوسيلة ومناجم الذهب في العالم الواقعي تشابه تام. فالخبرة العملية توضح لنا أنه في الفترات التي يتواجد فيها الذهب عند أعماق معقولة تزداد ثروة العالم الحقيقية بسرعة، وحين لا يتوافر سوى القليل منه تعاني ثروتنا من الركود أو الهبوط. وبالتالي، مناجم الذهب لها أهمية وقيمة كبيرة جدا للحضارة. ومثلما كانت الحروب الشكل الوحيد للإنفاق الممول بالاقتراض واسع النطاق الذي وجده رجال الدولة مبررا، يعتبر التنقيب عن الذهب المبرر الوحيد لشق حفر في الأرض الذي اقتنع به المصرفيون واعتبروه مسعى ماليًا سليمًا. لقد لعب كل من هذين النشاطين دوره في التقدم بالنظر لعدم توافر أي شيء أفضل. ومن الأمور التفصيلية التي يمكن ذكرها هنا أن ميل سعر الذهب في صورة العمالة والمواد للارتفاع في فترات الهبوط يساعد على تحقيق الانتعاش في النهاية، وذلك لأنه يزيد العمق الذين يكون عنده التنقيب عن الذهب مربحا، ويقلل من الحد الأدنى لدرجة الخام المربحة.

وبالإضافة إلى الأثر المحتمل لزيادة إمدادات الذهب على سعر الفائدة، يعتبر التنقيب عن الذهب شكل عملي جدا من الاستثمار لو كان هناك ما يمنعنا من زيادة التشغيل بالطرق التي تزيد من مخزوننا من الثروة المفيدة في نفس الوقت، وذلك لسببين. في المقام الأول، يتم القيام به بدون تفكير مدقق في سعر الفائدة السائد بسبب إغراء المقامرة الذي يتيحه. وفي المقام الثاني، لا تؤدي النتيجة (أي ارتفاع مخزون الذهب) إلى تقليل منفعته الحدية كما يحدث في الحالات الأخرى. فنظرا لأن قيمة منزل ما تعتمد على منفعته، يعمل كل منزل يتم بناؤه على تقليل الإيجارات المستقبلية التي سيتم الحصول عليها من بناء المزيد من المنازل، وبالتالي يقلل من جاذبية المزيد من الاستثمارات المماثلة ما لم يكن

سعر الفائدة ينخفض بالتزامن. لكن ثمرات التنقيب عن الذهب لا تعاني من هذا العيب، فالضغوط لا تظهر إلا عند ارتفاع وحدة الأجر مقاسة بالذهب، وهو ليس بالأمر المرجح حدوثه ما لم يتحسن التشغيل كثيرا وحتى يتحسن بالفعل. علاوة على ذلك، لا توجد له أي آثار عكسية لاحقة فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لتكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية، كما هي الحال بالنسبة لأشكال الثروة الأقل عمرا.

كانت مصر القديمة محظوظة بطريقة مزدوجة، فثروتها الأسطورية تعود بلا شك إلى أنها تمتعت بنشاطين (بناء الأهرام والتنقيب عن المعادن النفيسة) ثمارهما لا يمكن أن يستهلكها الإنسان، وبالتالي لا تفقد قيمتها كلما زادت وفرتها. أما في العصور الوسطى فقد بنيت كاتدرائيات وأنشدت ترانيم. لقد ثبت أن هرمين – مبنيين لتقديس الموتى – أفضل من واحد بمرتين، لكن هذا ليس صحيحا بالنسبة لخطي سكة حديد من لندن إلى نيويورك. وهكذا يجب أن نفكر مليا (نحن الذين تدربنا على تعاليم رجال المالية الحكماء) قبل أن نزيد الأعباء "المالية" للأجيال القادمة عن طريق بناء مساكن ليعيشوا فيها، وأن نكون مقتنعين بعدم وجود مفر سهل من آلام البطالة. علينا أن نقبل هذه الآلام كنتيجة محتومة لتطبيق مبادئ معينة على سلوك الدولة رغم أنها وضعت أصلا بهدف "إغناء" الفرد عن طريق تمكينه من تكديس حقه فيما سيمتعه حتى لو لم يكن ينوي استعماله في أي وقت محدد.

الكتاب الرابع

الحافز على الاستثمار

الفصل الحادي عشر
الكفايـة الحديـة لرأس المـال

1

حين يشتري شخص ما استثمارا أو أصلا رأسماليا، فإنه يشتري الحق في سلسلة من العوائد المحتملة المتوقع الحصول عليها من بيع ناتجه بعد اقتطاع مصروفات التشغيل المتكبدة للحصول على هذا الناتج أثناء عمر الأصل. يمكننا أن نطلق على هذه السلسلة من الدفعات الدورية Q_1 ، Q_2 ... Q_n العائد المتوقع للاستثمار.

وفي مقابل العائد المتوقع للاستثمار لدينا سعر عرض الأصل الرأسمالي، والذي يعني السعر الذي سيحفز الصانع بالكاد على أن يُنتج من جديد وحدة إضافية من هذه الأصول (أي ما يطلق عليه أحيانا تكلفة الإحلال الخاصة به)، وليس سعر السوق الذي يمكن به شراء أصل من هذا النوع بالفعل في السوق. إن العلاقة بين العائد المتوقع لأصل رأسمالي ما وبين سعر عرضه أو تكلفة إحلاله (أي العلاقة بين العائد المستقبلي لوحدة إضافية من هذا النوع من رأس المال وتكلفة إنتاج هذه الوحدة) هي ما تعطينا الكفاية الحدية لهذا النوع من رأس المال. وبشكل أكثر دقة، أعرف

الكفاية الحدية لرأس المال على أنها تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الدفعات الدورية التي توفرها العوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي على مدار عمره مساوية بالكاد لسعر عرضه. تعطينا هذه الطريقة الكفايات الحدية لأنواع معينة من الأصول الرأسمالية. ويمكن عندئذ النظر لأكبر هذه الكفايات الحدية على أنها الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام.

يجب أن ينتبه القارئ إلى أن الكفاية الحدية لرأس المال محددة هنا بالعائد المتوقع وسعر العرض الجاري للأصل الرأسمالي. فهي تعتمد على معدل العائد المتوقع الحصول عليه من النقود إن كانت قد استثمرت في أصل حديث الإنتاج، وليس على النتيجة التاريخية لما أدره الاستثمار على تكَلفته الأصلية لو عدنا ونظرنا في سجلاته بعد انتهاء مدة حياته.

لو حدثت زيادة في استثمار أي نوع معين من رأس المال أثناء أي مدة معينة من الوقت، ستنخفض الكفاية الحدية لهذا النوع من رأس المال مع زيادة الاستثمار فيه بسبب عاملين. أولهما أن العائد المستقبلي سيزداد مع زيادة عرض هذا النوع من رأس المال، وثانيهما – وهو ما يعتبر قاعدة عامة – أن الضغط الواقع على المنشآت لإنتاج هذا النوع من رأس المال سيؤدي إلى رفع سعر عرضه. عادة ما يكون العامل الثاني هو الأكثر أهمية في إحداث التوازن في الأجل القصير. لكن كلما طالت المدة التي نحن بصددها، أخذ العامل الأول مكانه. وهكذا يمكننا تجميع جدول لكل نوع من رأس المال يوضح المقدار الذي يجب أن يزداد به الاستثمار خلال فترة معينة حتى تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال لتصل لرقم معين. يمكننا بعد ذلك أن نجمع جداول كل الأنواع المختلفة من رأس المال لكي نضع جدولاً يربط معدل الاستثمار الكلي بما يقابله من الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام التي سيحددها معدل الاستثمار هذا، وأن نسمي ما نحصل عليه بجدول الطلب على الاستثمار أو – كبديل – جدول الكفاية الحدية لرأس المال.

والآن صار من الواضح أن المعدل الفعلي للاستثمار الجاري سيُدفع حتى النقطة التي لن يبقى عندها أي أصل رأسمالي من أي فئة تزيد كفايته الحدية على سعر الفائدة الجاري. بعبارة أخرى، سيُدفَع معدل الاستثمار حتى يصل لنقطة في جدول الطلب

على الاستثمار تكون عندها الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام مساوية لسعر الفائدة السوقي[1].

يمكن أن نعبر عن نفس الشيء كما يلي: إن كانت Q_r هي العائد المتوقع لأصل ما عند الوقت r، وd_r هي القيمة الحالية لإسترليني واحد مؤجل لعدد r من السنوات عند سعر الفائدة الجاري، تكون $\Sigma Q_r d_r$ هي سعر الطلب على الاستثمار، وسيزداد الاستثمار حتى يصل للنقطة التي تكون عندها $\Sigma Q_r d_r$ مساوية لسعر عرض الاستثمار كما هو معرف فيما سبق. ومن ناحية أخرى، لو انخفض $\Sigma Q_r d_r$ عن سعر العرض لن يوجد أي استثمار جار في الأصل المعني.

ينتج عن هذا أن الحافز على الاستثمار يعتمد جزئيا على جدول الطلب على الاستثمار وجزئيا على سعر الفائدة. لن يمكن أخذ فكرة شاملة عن العوامل المحددة لمعدل الاستثمار بتعقيداتها الفعلية إلا عند الانتهاء من الكتاب الرابع. لكنني رغم ذلك سأطلب من القارئ أن ينتبه الآن إلى أن معرفة العائد المستقبلي لأصل ما ومعرفة الكفاية الحدية للأصل ليستا بقادرتين على تمكيننا من استنتاج سعر الفائدة أو القيمة الحالية للأصل. فعلينا أن نعرف سعر الفائدة من مصدر آخر، وعندئذ فقط يمكننا تقييم الأصل عن طريق "رسملة" عائده المتوقع.

2

ما العلاقة بين التعريف المستخدم فيما سبق للكفاية الحدية لرأس المال والاستخدام الشائع لهذا التعبير؟ إن الإنتاجية أو العائد أو الكفاية أو المنفعة الحديين لرأس المال مصطلحات شائعة نستخدمها كلنا بغزارة. لكن ليس من السهل إيجاد إفادة واضحة عما يعنيه الاقتصاديون عادة بهذه المصطلحات بالبحث في أدبيات الاقتصاد.

هناك ثلاثة مصادر للالتباس على الأقل يجب استيضاحها. بدايةً، هناك الالتباس

(1) لعرض الموضوع بشكل بسيط تغاضيت عن مسألة أننا نتعامل مع مختلف أسعار الفائدة ومعدلات الخصم المناظرة للمدد المختلفة من الوقت التي ستنقضي قبل تحقيق العوائد المتوقعة المختلفة من الأصل. لكن ليس من الصعب إعادة عرض الأطروحة بحيث تغطي هذه النقطة.

الخاص بما إذا كنا مهتمين بزيادة الناتج المادي لكل وحدة زمنية الراجعة لتشغيل وحدة فعلية إضافية من رأس المال أم بزيادة القيمة الراجعة لاستخدام وحدة قيمية إضافية من رأس المال. يتضمن الاحتمال الأول: صعوبات معينة في تعريف وحدة رأس المال الفعلية أراها مستعصية على الحل وغير ضرورية في الوقت نفسه. من الممكن بالطبع أن نقول إن عشرة عمال سيزرعون المزيد من القمح من مساحة معينة حين يستخدموا ماكينات إضافية معينة، لكنني لا أعرف أي طريقة تمكننا من تحويل هذه المعلومة إلى نسبة حسابية واضحة لا تتضمن قيم. ورغم ذلك، يبدو الكثير من النقاشات التي تتناول هذا الموضوع منشغلة أساسا بالإنتاجية المادية لرأس المال بشكل أو بآخر، وإن كان الكتاب لا يوضحوا ما يقصدون.

ثانيا، هناك السؤال المتعلق بما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال كمية مطلقة أم نسبة. يبدو أنها نسبة بالنظر للسياقات التي تستخدم فيها ولأننا تعودنا على التعامل معها وكأنها تتمتع بنفس أبعاد سعر الفائدة. ومع ذلك، عادة لا يتم توضيح ما هما جانبا هذه النسبة.

وأخيرا، هناك التمييز بين زيادة القيمة التي يتم الحصول عليها من استخدام كمية إضافية من رأس المال في الوضع الحالي من ناحية وسلسلة الزيادات المتوقع الحصول عليها على مدار عمر الأصل الرأسمالي الإضافي (أي التفرقة بين Q_1 والسلسلة الكاملة Q_1 و Q_2 ... Q_r)، وهي التفرقة التي كان إهمالها السبب الرئيسي في الارتباك وسوء الفهم. يتضمن هذا الموضوع مسألة مكانة التوقع في النظرية الاقتصادية برمتها. تبدو معظم النقاشات حول الكفاية الحدية لرأس المال وكأنها لا تلقي بالا لأي من أطراف السلسلة ما عدا Q_1، لكن هذا غير مقبول إلا في نظرية استاتيكية تتساوى فيها كل قيم Q. فنظرية التوزيع العادية – التي يفترض فيها أن رأس المال يدر الآن إنتاجيته الحدية (بمعنى ما) – لا تصح إلا في حالة ساكنة. إن العائد الحالي الكلي لرأس المال ليس له علاقة مباشرة بكفايته الحدية، بينما عائده الحالي عند هامش الإنتاج (أي العائد على رأس المال الذي يدخل في سعر عرض الناتج) هو تكلفة استخدامه الحدية والتي ليس لها هي الأخرى علاقة وثيقة بكفايته الحدية.

كما قلت فيما سبق، لم يتم تناول الموضوع بوضوح إلا فيما ندر. وفي نفس الوقت، أعتقد أن التعريف الذي قدمته فيما سبق قريب بدرجة معقولة مما قصده

مارشال بهذا المصطلح. إن التعبير الذي يستخدمه مارشال نفسه هو "الكفاية الحدية الصافية" لأحد عناصر الإنتاج، أو (كبديل) "المنفعة الحدية لرأس المال". الجزء التالي عبارة عن موجز لأكثر الفقرات أهمية بالنسبة إلى الموضوع من كتابه مبادئ علم الاقتصاد (الطبعة السادسة، ص ص 519–520). وضعت بعض الجمل التي لم تكن متعاقبة في الأصل جوار بعضها لإيصال جوهر كلامه:

> يمكن استخدام ماكينات إضافية قيمتها 100 جنيه في مصنع معين بحيث لا يتم تكبد أي نفقات إضافية أخرى، وبحيث تضاف 3 جنيهات سنويًا للناتج الصافي للمصنع بعد عمل حساب التلف العادي. فلو قام مستثمرو رأس المال بدفعه في كل صناعة يعتقدون أنه سيحقق فيها عائدا عاليا، وكان استخدام هذه الماكينات لا يزال مجزيا (بل ومجز بالكاد) بعد إتمام ما سبق والوصول لحالة التوازن بالفعل، يمكننا أن نستنتج من هذا أن سعر الفائدة السنوي 3 %. لكن مثل هذه الأمثلة التوضيحية لا تبين إلا جانب واحد من طريقة عمل الأسباب الكبرى التي تحكم القيمة. ولا يمكن استخدامها في وضع نظرية للفائدة أو نظرية للدخول دون التفكير بطريقة دائرية... افترض أن سعر الفائدة 3 % سنويا على سند مالي متميز، وأن صناعة القبعات تستخدم رأسمال قدره مليون جنيه. يعني هذا أن صناعة القبعات يمكنها الاستفادة برأس المال الذي قدره مليون جنيه كله بحيث تدر المليون جنيه 3 % صافية سنويا مقابل استخدام هذه الماكينات بدلا من الاستغناء عنها كلها. سيرفض الصناع الاستغناء عن بعض الماكينات حتى لو كان سعر الفائدة 20 % سنويا. أما لو كان سعر الفائدة 10 % فسيستخدمون المزيد منها، ولو كان سعر الفائدة 6 % لاستخدم المزيد والمزيد منها، ولو كان 4 % لاستخدم ما هو أكثر. وأخيرا، لو كان سعر الفائدة 3 %، لاستخدمت ماكينات أكثر من أي من الحالات السابقة. وحتى يكون لديهم هذه الكمية تقاس المنفعة الحدية للماكينات (أي منفعة هذه الماكينات التي تستحق بالكاد عناء استخدامها) بنسبة 3 %.

يتضح من السابق أن مارشال كان واعيا جدا بأننا سندخل في نقاش دائري لو حاولنا تحديد مقدار سعر الفائدة الفعلي وفقا لهذه الأفكار[1]. يبدو مارشال في هذه الفقرة وكأنه يقبل وجهة النظر المشروحة فيما سبق، والقائلة بأن سعر الفائدة يُحدد النقطة التي سيتم دفع الاستثمار الجديد إليها بالنظر لجدول الكفاية الحدية لرأس المال. فعندما يكون سعر الفائدة 3 %، يعني هذا أن أي شخص لن يرضى بأن يدفع 100 جنيه في ماكينة إلا لو كان يأمل في إضافة 3 جنيهات إلى ناتجه السنوي الصافي عن طريقها بعد أخذ التكاليف والإهلاك في الحسبان. لكننا سنرى في الفصل الرابع عشر أن مارشال كان في فقرات أخرى أقل حرصا وإن كان يتراجع حين تدفعه أطروحته لمنطقة ملتبسة.

قدم البروفيسور إرڤينج فيشر Irving Fisher، في كتابه نظرية الفائدة *Theory of Interest* (1930) تعريفا لما أسماه "معدل العائد على التكلفة" متطابقا مع تعريفي (رغم أنه لا يطلق عليه "الكفاية الحدية لرأس المال"). فقد كتب أن "معدل العائد على التكلفة هو المعدل – المستخدم في حساب القيمة الحالية لكل التكاليف والقيم الحالية لكل العوائد – الذي يجعل هاتين القيمتين متساويتين"[2]. يبين البروفيسور مارشال أن حجم الاستثمار في أي اتجاه سيعتمد على المقارنة بين معدل العائد على التكلفة وسعر الفائدة. ولتحفيز وجود استثمار جديد "لا بد لمعدل العائد على التكلفة أن يتجاوز سعر الفائدة"[3]. "يلعب هذا المقدار (أو العامل) الجديد في دراستنا الدور المركزي في جانب الفرصة الاستثمارية من نظرية الفائدة"[4]. وهكذا يستخدم البروفيسور فيشر مصطلح "معدل العائد على التكلفة" بنفس المعنى الذي أستخدم به "الكفاية الحدية لرأس المال" ولنفس الغرض بالضبط.

(1) لكن ألم يكن مخطئا عندما افترض أن نظرية الإنتاجية الحدية للأجور دائرية هي الأخرى؟
(2) مصدر سابق، ص 168.
(3) مصدر سابق، ص 159.
(4) مصدر سابق، ص 155.

3

نبع أهم تشوش بخصوص معنى ودلالة الكفاية الحدية لرأس المال من الفشل في إدراك أنها تعتمد على العائد المتوقع لرأس المال وليس على عائده الجاري فقط. أفضل طريقة لتوضيح هذه النقطة هي إبراز أثر توقع حدوث تغيرات في تكلفة الإنتاج المحتملة على الكفاية الحدية لرأس المال، سواء كانت هذه التغيرات متوقعًا نشوئها من تغير في تكلفة العمالة (أي وحدة الأجر) أو من الاختراعات والتقنيات الجديدة. سيتوجب على ناتج المعدات المنتجة اليوم أن يتنافس على مدار عمره مع ناتج المعدات المنتجة لاحقا والمكتفية بسعر أقل مقابل ناتجها (بسبب تكلفة العمالة الأقل أو تطور التقنيات)، إذ ستزداد كميتها حتى ينخفض سعر ناتجها إلى أقل رقم ترضى به. علاوة على ذلك، سينخفض ربح المنظم (مقاسا بالنقود) من المعدات القديم منها والجديد لو أنتج الناتج كله بطريقة أرخص. وبقدر ما تكون هذه التطورات متوقع حدوثها أو حتى احتمالية حدوثها، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال بالمقدار المناسب.

هذا هو العامل الذي تؤثر التغيرات المتوقعة في قيمة النقود من خلاله على مقدار الناتج الجاري. فتوقع الانخفاض في قيمة النقود يحفز الاستثمار ومن ثم التشغيل بشكل عام، وذلك لأنه يرفع جدول الكفاية الحدية لرأس المال (أي جدول الطلب على الاستثمار)، أما توقع الارتفاع في قيمة النقود فله أثر ركودي لأنه يخفض جدول الكفاية الحدية لرأس المال.

هذه هي الحقيقة الكامنة خلف نظرية البروفيسور إرڤينج فيشر الخاصة بما أسماه في الأصل "ارتفاع القيمة والفائدة" – وأعني التمييز بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي عندما يساوي الأخير الأول بعد أخذ التغيرات في قيمة النقود في الاعتبار. من الصعب استيعاب هذه النظرية كما هي معروضة فمن غير الواضح إن كانت تفترض أن التغير في قيمة النقود متوقعا أم لا. ولا مفر من المعضلة المتمثلة في أن التغير لو كان غير متوقع لن يكون له أي أثر على الأوضاع الحالية، ولو كان متوقعا ستُعدل أسعار السلع الموجودة حاليا وفقا له على الفور حتى تتساوى مميزات حيازة

المال وحيازة البضائع مرة أخرى، وسيكون الوقت حينها قد فات لكي يكسب أو يخسر حائزو المال من التغير في سعر الفائدة الذي من شأنه موازنة أثر التغير المتوقع في قيمة النقود المقرَضة طوال فترة القرض. لم ينجح البروفيسور بيجو في الهروب من هذه المعضلة عن طريق افتراض أن التغير المحتمل في قيمة النقود يكون متوقعا بالنسبة إلى بعض الناس وليس البعض الآخر.

يكمن الخطأ في افتراض أن التغيرات المحتملة في قيمة النقود ستنعكس على سعر الفائدة مباشرة وليس على الكفاية الحدية لمخزون معين من رأس المال. فأسعار الأصول الموجودة ستكيف نفسها دائما على التغيرات في التوقعات المتعلقة بالقيمة المستقبلية للنقود. وتكمن دلالة هذه التغيرات في التوقعات في أثرها على الاستعداد لإنتاج أصول جديدة من خلال تبعاتها على الكفاية الحدية لرأس المال. إن الأثر التحفيزي الذي يحدثه ارتفاع الأسعار يرجع لأنه يرفع الكفاية الحدية لمخزون معين من رأس المال، وليس لأنه يرفع سعر الفائدة (فهذه ستكون طريقة متناقضة في تحفيز الناتج. فبقدر ما يرتفع سعر الفائدة، يبطل مفعول الأثر التحفيزي بنفس المقدار). فلو ارتفع سعر الفائدة بالتزامن مع الكفاية الحدية لرأس المال لن يكون لتوقع ارتفاع الأسعار أي أثر تحفيزي، وذلك لأن الحافز على الإنتاج يعتمد على ارتفاع الكفاية الحدية لمخزون معين من رأس المال نسبةً إلى سعر الفائدة. إن أفضل طريقة لإعادة كتابة نظرية البروفيسور فيشر في الحقيقة تتمثل في كتابتها باستخدام "سعر الفائدة الحقيقي" والمعرف على أنه سعر الفائدة اللازم سيادته بعد حدوث تغير في حالة التوقعات الخاصة بالقيمة المستقبلية للنقود حتى لا يكون لهذا التغير أي أثر على الناتج الحالي[1].

من الجدير بالذكر أن توقع انخفاض مستقبلي في سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض جدول الكفاية الحدية لرأس المال، طالما أنه يعني أن ناتج المعدات المنتجة اليوم سيتوجب أن يتنافس أثناء جزء من حياته مع ناتج المعدات المكتفية بعائد أقل. لن يكون لهذا التوقع أي تأثيرات ركودية كبيرة نظرا لأن التوقعات التي لدينا عن مختلف أسعار الفائدة للآجال المختلفة التي ستسود في المستقبل، ستنعكس جزئيا في مختلف

(1) انظر مقال السيد روبرتسون "التقلبات الاقتصادية وسعر الفائدة الطبيعي — Industrial Fluctuations and the Natural Rate of Interest"، دورية *Economic Journal*، ديسمبر 1934.

أسعار الفائدة السائدة اليوم. ورغم ذلك، قد تحدث بعض الآثار الركودية لأن الناتج من المعدات المصنوعة اليوم والذي سيظهر قرب نهاية عمر هذه المعدات قد يضطر للتنافس مع ناتج المعدات الأحدث عمرا بكثير المكتفية بالعائد الأقل بسبب سيادة سعر فائدة أقل في الفترات التالية على نهاية عمر المعدات المصنوعة اليوم.

من المهم أن نفهم اعتمادية الكفاية الحدية لمخزون معين من رأس المال على التغيرات في التوقع نظرا لأن هذه الاعتمادية هي السبب الرئيسي الذي يجعل الكفاية الحدية لرأس المال عرضة للتقلبات العنيفة التي تفسر إلى حد ما دورة الأعمال. في الفصل الثاني والعشرين فيما يلي، سنوضح أن تعاقب فترات الازدهار والهبوط يمكن وصفها وتحليلها بالنظر إلى التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال نسبةً إلى سعر الفائدة.

4

هناك نوعان من المخاطر يؤثران على مقدار الاستثمار لكن لم يتم التمييز بينهما بشكل عام رغم أهمية هذا التمييز. النوع الأول هو مخاطرة المنظم أو المقترض وتنبع من شكه في تحقيق العائد الذي يطمح فيه في المستقبل. ولو كان شخص ما يغامر بنقوده الخاصة، يكون هذا هو النوع الوحيد من المخاطر التي قد يتعرض لها.

لكن حين يوجد نظام للاقتراض والإقراض (وأعني بهذا منح القروض وفقا لهامش من الضمان الحقيقي أو الشخصي) يظهر نوع ثان من المخاطر وثيقة الصلة بموضوعنا يمكن أن نطلق عليها مخاطر المقرض. قد ينبع هذا النوع من المخاطر الأدبية (أي تخلف طوعي عن تسديد الديون أو أي طرق أخرى للتهرب من الإيفاء بالالتزامات قد تكون شرعية) أو من عدم كفاية هامش الضمان (أي تخلف إجباري عن سداد الديون بسبب إحباط التوقعات). وهناك مصدر ثالث للمخاطر يمكن إضافته ألا وهو إمكانية حدوث تغير غير موات في قيمة المعيار النقدي يجعل القرض النقدي أقل ضمانا من الأصل الحقيقي وبنفس مقدار التغير. لكن على أية حال،

يجدر بهذا كله أو معظمه على الأقل أن يكون منعكسا مسبقا (ومن ثم مستوعَبًا) في سعر الأصول الحقيقية المعمرة.

والآن يعتبر النوع الأول من المخاطر - بمعنى ما - تكلفة اجتماعية حقيقية، رغم أنه من الممكن تقليله عن طريق حساب متوسط القيم المختلفة وبزيادة دقة التنبؤ. أما النوع الثاني فعبارة عن إضافة صافية لتكلفة الاستثمار ما كانت لتحدث لو كان المقرض والمقترض نفس الشخص. علاوة على ذلك، يتضمن هذا النوع جزئيا مضاعفة جزء من مخاطر المنظم الذي يضاف مرتين لسعر الفائدة البحت لنحصل على الحد الأدنى من العائد المستقبلي الذي سيحفِّز الاستثمار. فلو كان مشروعا تجاريا ما ينطوي على مجازفة، سيحتاج المقترض هامشا أكبر بين العائد الذي يتوقعه وسعر الفائدة الذي يرى الاقتراض مجزيا عنده. بينما يدفع السبب نفسه المقرض لأن يتطلب هامش أكبر بين ما يطلبه وبين سعر الفائدة البحت لحثه على التسليف (إلا عندما يكون المقترض قويا وثريا لدرجة أنه في وضع يمكنه من عرض هامش ضمان استثنائي). فالأمل في نتيجة مفيدة جدا هو ما يوازن المخاطرة في ذهن المقترض، لكنه غير متاح لطمأنة المقرض.

هذه المضاعفة للمبلغ المخصص لجزء من المخاطرة لم يتم التركيز عليها من قبل على حد علمي، رغم أنها قد تكون مفيدة في ظروف معينة. فالتقدير الشائع لحجم هذين النوعين من المخاطر (مخاطر المقترض ومخاطر المقرض) أثناء فترة صعود النشاط الاقتصادي يميل للانخفاض بشكل استثنائي وغير حكيم.

5

يتمتع جدول الكفاية الحدية لرأس المال بأهمية جوهرية نظرا لأنه العامل الذي تؤثر من خلاله التوقعات المستقبلية على الحاضر بالأساس (وأكثر من سعر الفائدة بكثير). إن النظر إلى الكفاية الحدية لرأس المال أساسا من خلال العائد الجاري للمعدات الرأسمالية يعتبر خطأ، ولا يصح إلا في حالة استاتيكية لا يتغير فيها المستقبل ومن ثم

لا يؤثر على الحاضر. وقد أدى هذا الخطأ إلى كسر الرباط بين اليوم والغد. فحتى سعر الفائدة -تقريبا[1] - يعتبر ظاهرة جارية. أما لو وضعنا الكفاية الحدية لرأس المال في نفس المكانة، نكون قد حرمنا أنفسنا من أخذ تأثير المستقبل في الحسبان بشكل مباشر في تحليلنا للتوازن الحالي.

غالبا ما يكمن خلف النظرية الاقتصادية حاليًا افتراضات بسكون الوضع، وهو ما يجعلها غير واقعية بدرجة كبيرة. لكنني أعتقد أن إدخال مفهومي تكلفة الاستخدام والكفاية الحدية لرأس المال - كما تم تعريفهما فيما سبق - سيؤدي إلى إعادتها للواقع، مع تقليل الدرجة اللازمة من التعديل فيهما إلى حدها الأدنى في نفس الوقت.

إن المستقبل الاقتصادي مرتبط بالحاضر بسبب وجود معدات معمرة. وبالتالي، يكون الاعتقاد بتأثير المستقبل على الحاضر من خلال سعر الطلب على المعدات المعمرة متناغما ومنسجما مع مبادئنا العامة في التفكير.

(1) ليس هذا صحيحًا تماما فقيمته تعكس إلى حد ما غموض المستقبل. علاوة على ذلك، تعتمد العلاقة بين أسعار الفائدة للآجال المختلفة على التوقعات.

الفصل الثاني عشر

حالة التوقعات طويلة الأجل

1

رأينا في الفصل السابق أن حجم الاستثمار يعتمد على العلاقة بين سعر الفائدة وجدول الكفاية الحدية لرأس المال المقابل لمختلف أحجام الاستثمار الحالية، بينما تعتمد الكفاية الحدية لرأس المال على العلاقة بين سعر عرض الأصل الرأسمالي وعائده المتوقع. سنتناول في هذا الفصل بعض العوامل المحددة للعائد المتوقع لأصل ما بتفصيل أكبر.

إن الاعتبارات التي تعتمد عليها التوقعات حول العوائد المستقبلية عبارة عن حقائق قائمة يمكننا أن نفترض أنها معلومة بدرجة أو أخرى من اليقين، وعن أحداث مستقبلية لا يسعنا إلا أن نحاول التنبؤ بها بدرجة أو أخرى من الثقة. يمكننا أن نذكر من بين النوع الأول من الاعتبارات المخزون القائم من الأنواع المختلفة من الأصول الرأسمالية والأصول الرأسمالية بشكل عام وقوة الطلب القائم من المستهلكين على السلع التي تتطلب مساعدة أكبر نسبيا من رأس المال لكي تُنتج بشكل كفء. أما النوع

الثاني من الاعتبارات فيشتمل على التغيرات المستقبلية في نوع وكمية المخزون من الأصول الرأسمالية والتغيرات في أذواق المستهلك وقوة الطلب الفعال من وقت لآخر أثناء عمر الاستثمار الذي نحن بصدده، والتغيرات في وحدة الأجر مقاسة بالنقود والتي قد تحدث خلال عمره. يمكننا أن نصف حالة التوقعات النفسية التي تغطي النوع الثاني بحالة التوقعات طويلة الأجل كأمر منفصل عن التوقعات قصيرة الأجل التي يقيم المُنتِج على أساسها ما سيحصل عليه مقابل منتج ما حين يتم الانتهاء منه لو قرر البدء في إنتاجه اليوم باستخدام المنشآت الموجودة حاليا بالفعل والتي تناولناها في الفصل الخامس.

2

من الحماقة أن نعطي وزنا كبيرا لأمور شديدة الغموض[1] عند تشكيل توقعاتنا. وبالتالي يكون من المعقول أن نهتدي لدرجة كبيرة بالحقائق التي نشعر حيالها ببعض الثقة، رغم أن علاقتها الدلالية بالموضوع قد تكون أقل من الحقائق الأخرى التي تكون معرفتنا بها غامضة وضئيلة. ولهذا السبب تدخل حقائق الوضع القائم (بصورة غير متناسبة إلى حد ما) في تشكيل توقعاتنا طويلة الأجل. فنحن معتادون على إسقاط الوضع الحالي على المستقبل دون تعديله إلا بمقدار ما تكون لدينا أسباب محددة تجعلنا نتوقع التغير.

وبالتالي، لا تعتمد حالة التوقعات طويلة الأجل (التي تُبنى عليها قراراتنا) فقط على تكهناتنا الأكثر قابلية للتحقق. وإنما تعتمد أيضا على الثقة التي نقوم بها بهذا التكهن، ويعني هذا إلى أي درجة نعتقد أن أفضل تكهناتنا قد لا تتحقق. فلو كنا نتوقع حدوث تغيرات كبيرة لكننا غير واثقين من الشكل المعين الذي ستأخذه هذه التغيرات، تكون ثقتنا ضعيفة.

(1) لا أقصد بكلمة "شديدة الغموض" أن "احتمال حدوثها ضعيف". انظر كتابي رسالة في النقود (ج. م. ك.، المجلد رقم 8)، الفصل السادس، الجزء الذي يتناول "وزن الحجج– The Weight of Arguments".

إن حالة الثقة - كما يُطلق عليها - مسألة يهتم بها الممارسون عن كثب وبقلق كبير. لكن علماء الاقتصاد لم يحللوها بعناية واكتفوا في أغلب الأحوال بمناقشتها بشكل عام. وبوجه خاص، لم يوضحوا أن دلالتها بالنسبة إلى المشاكل الاقتصادية تلعب دورها من خلال تأثيرها المهم على جدول الكفاية الحدية لرأس المال. إن جدول الكفاية الحدية لرأس المال وحالة الثقة ليسا عاملين منفصلين يؤثران على معدل الاستثمار، فأهمية حالة الثقة ترجع إلى أنها أحد العوامل الأساسية التي تحدد جدول الكفاية الحدية لرأس المال، وهو نفس الشيء كجدول الطلب على الاستثمار.

ورغم ذلك، لا يوجد كلام كثير يمكن أن يقال عن حالة الثقة بشكل بديهي. فاستنتاجاتنا يجب أن تعتمد بالأساس على الملاحظة الفعلية للأحوال النفسية السائدة لدى رجال الأعمال وفي الأسواق. ولهذا يتميز الاستطراد التالي بأنه على مستوى من التجريد مختلف عن باقي هذا الكتاب.

ولشرح الموضوع بشكل ملائم سنفترض في تناولنا التالي لحالة الثقة عدم وجود تغير في سعر الفائدة، وسنكتب - على مدار الأقسام التالية - وكأن التغيرات في قيم الاستثمارات تعود فقط إلى تغير التوقعات عن عوائدها المستقبلية وليس إلى التغير في سعر الفائدة التي تتحول عنده هذه العوائد المستقبلية إلى رأس مال. لكن أثر التغيرات في سعر الفائدة يمكن إضافته بسهولة إلى أثر التغيرات في حالة الثقة.

3

تتمثل أبرز الحقائق في أن المعرفة التي يجب أن نبني تقديراتنا للعائد المستقبلي على أساسها لا تقوم على أساس وطيد. فمعرفتنا بالعوامل التي ستحكم عائد استثمار ما بعد بضع سنوات من الآن عادة ما تكون سطحية جدا وتافهة. ولو تكلمنا بصراحة يجب أن نعترف بأن معارفنا التي نقدر على أساسها عائد سكة حديدية أو منجم نحاس أو مصنع نسيج أو سمعة دواء صادر له براءة اختراع أو سفينة عابرة للمحيطات أو مبنى في مدينة لندن بعد عشر أو حتى خمس سنوات من الآن، قيمتها محدودة أو حتى

منعدمة. وفي الواقع، من يحاولون بجدية القيام بتقييمات كهذه غالبا ما يشكلون أقلية بسيطة حتى إن سلوكهم لا يحكم السوق.

في السابق، حين كانت الشركات يمتلكها بالأساس من يتولون إداراتها أو أصدقاؤهم وزملاؤهم، كان الاستثمار يعتمد على مخزون كاف من الأفراد ذوي المزاج التفائلي والدوافع البناءة الذين يباشرون الأعمال التجارية كأسلوب حياة دون الاستناد فقط على حسابات الربح المتوقع الدقيقة. كانت المسألة كاليانصيب إلى حد ما، لكن النتيجة النهائية كانت محكومة إلى حد كبير بما إذا كانت قدرات وشخصيات المديرين أعلى أو أقل من المتوسط. فالبعض كان ينجح والبعض الآخر يفشل. لكن حتى بعد وقوع الأحداث، ما كان أحد يعرف إن كانت النتائج المتوسطة مقارنة بالأموال المستثمرة زادت عن سعر الفائدة السائد أو تساوت معه أو انخفضت عنه، رغم أنه من المحتمل (باستثناء استغلال الموارد الطبيعية والاحتكارات) أن متوسط النتائج الفعلية للاستثمارات كانت تأتي محبطة للآمال التي استحثتها حتى أثناء فترات التقدم والرخاء. يلعب رجال الأعمال لعبة تنطوي على مزيج من المهارة والحظ، وهي لعبة لا يكون متوسط نتائجها على اللاعبين معلوما للمشتركين فيها. فلو كان بناء مصنع أو سكة حديدية أو منجم أو مزرعة لا يغري الطبيعة الإنسانية بالمجازفة فيه أو يشبع رغبة معينة لديها (بخلاف الربح)، قد لا تُقام استثمارات كثيرة بسبب الحسابات الباردة فحسب.

لكن قرارات الاستثمار في الأعمال الخاصة من الطراز القديم كانت إلى حد كبير قرارات نهائية ولا يمكن إلغاؤها، ليس بالنسبة إلى المجتمع فحسب وإنما بالنسبة إلى الأفراد أيضا. لكن مع فصل الملكية عن الإدارة السائد الآن ونشوء أسواق الاستثمار المنظمة، دخل عامل جديد شديد الأهمية إلى الصورة. وهذا العامل يسهل الاستثمار أحيانا، لكنه يزيد من عدم استقرار النظام في أحيان أخرى. فلو لم تكن أسواق الأوراق المالية موجودة، لما عاد هناك مغزى من محاولة إعادة تقييم الاستثمار الذي التزمنا به كل فترة. لكن البورصة تعيد تقييم الكثير من الاستثمارات كل يوم، وتتيح إعادة التقييم هذه الفرصة للفرد لمراجعة التزاماته (لكنها لا تتيحها للمجتمع ككل). يبدو هذا الأمر وكأن فلاحا – بعد الاطلاع على حالة الطقس في الصباح – يمكنه أن يقرر نقل رأسماله من مهنة الزراعة بين العاشرة والحادية عشرة صباحا، وأن يفكر

ما إذا كان سيعيده إليها خلال نفس الأسبوع. لكن إعادة التقييم اليومية التي تتم في البورصة - ورغم أن الهدف الأصلي من ورائها تسهيل تحويلات الاستثمارات القديمة بين فرد وآخر - يكون لها بشكل حتمي أثر حاسم على معدل الاستثمار الحالي. فبناء مؤسسة جديدة بتكلفة أعلى من تكلفة شراء مؤسسة مماثلة موجودة بالفعل ليس أمرا حكيما، بينما يوجد حافز على إنفاق ما قد يبدو مبلغا طائلا على مشروع جديد لو كان من الممكن طرحه في البورصة وتحقيق ربح فوري[1]. وبالتالي، تكون فئات بعينها من الاستثمار محكومة بمتوسط توقعات من يتعاملون في البورصة كما تتبدى في سعر الأسهم، وليس بالتوقعات الأصلية للمنظم المحترف[2]. كيف يتم إذن تنفيذ إعادة التقييم هذه (والتي تتم كل يوم أو حتى كل ساعة) للاستثمارات القائمة في الممارسة العملية؟

4

اتفقنا ضمنيا في الممارسة العملية بشكل عام على الرجوع لما يعتبر في الحقيقة عرفا متبعا. ورغم أن هذا العرف لا يعمل بهذه البساطة في التطبيق العملي، فإن جوهره يكمن في افتراض أن الوضع القائم سيستمر للأبد إلا عندما تكون لدينا أسباب محددة لتوقع تغير ما. لا يعني هذا أننا نؤمن حقا بأن الوضع القائم سيستمر للأبد، فنحن

(1) أوضحت في كتابي رسالة في النقود (المجلد الثاني، ص 195) (ج. م. ك.، المجلد السادس، ص 174) أنه عندما تُثمن أسهم شركة ما بسعر عال جدا لدرجة أنها تستطيع جمع المزيد من رأس المال عن طريق إصدار المزيد من الأسهم بشروط مجزية، يؤدي هذا لنفس الآثار التي ستحدث لو كانت قادرة على الاقتراض بسعر فائدة أقل. على أن أصف هذا الآن بالقول: إن إعطاء سعر عال جدا للأوراق المالية الموجودة بالفعل يتضمن زيادة في الكفاية الحدية لنوع رأس المال المقابل لها، وبالتالي له نفس آثار الانخفاض في سعر الفائدة (نظرا لأن الاستثمار يعتمد على المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة).

(2) بالطبع لا ينطبق هذا على المؤسسات غير الصالحة للعرض في السوق أو التي ليست لها أدوات مالية قابلة للتداول. كانت الفئات التي ينطبق عليها هذا التصنيف في السابق كثيرة، لكن بالنظر لنسبتها من القيمة الكلية للاستثمار الجديد نجد أن أهميتها آخذة في التضاؤل بسرعة.

نعلم من الخبرة الطويلة أن هذا غير ممكن. والنتائج الفعلية لاستثمار ما على مدار عدد كبير من السنوات نادرا ما تتفق مع التوقعات الأولية. وكذلك، لا يمكننا تبرير سلوكنا عن طريق القول: إن احتمالية الخطأ في أي من الاتجاهين تتساوي بالنسبة إلى الشخص الذي في حالة جهل بحيث لا يتبقى سوى توقع اكتواري متوسط مبني على احتمالات متساوية. من السهل توضيح أن افتراض وجود احتمالات متساوية حسابيا بناء على حالة الجهل يؤدي إلى نتائج منافية للمنطق. إننا في الواقع نفترض أن التقييم السوقي الحالي – بغض النظر عن طريقة التوصل إليه – يعتبر صحيحا بشكل فريد بالنظر لمعرفتنا الحالية للحقائق التي ستؤثر على عائد الاستثمار، وأنه لن يتغير إلا بالتناسب مع التغيرات في هذه المعرفة، رغم أنه لا يمكن أن يكون الشيء الصحيح الوحيد (لو تكلمنا بطريقة فلسفية) لأن معارفنا القائمة لا توفر أساسا كافيا للتوصل لتوقع رياضي محسوب. في الواقع، تدخل مختلف أنواع الاعتبارات في التقييم السوقي حتى تلك التي ليس لها أي علاقة بالعائد المتوقع.

ورغم ذلك، ستكون طريقة الحساب العرفية المبينة أعلاه متفقة مع وجود قدر كبير من الاستمرارية والاستقرار في أحوالنا طالما أمكننا الاعتماد على الحفاظ على هذا العرف.

فلو كانت هناك أسواق استثمار منظمة وكنا نستطيع الاعتماد على الحفاظ على العرف، يمكن للمستثمر أن يتشجع لأن المخاطرة الوحيدة التي يواجهها هي حدوث تغيرات حقيقية في الأخبار خلال المستقبل القريب يستطيع أن يحكم على إمكانية تحققها ولا يُرجَح أن تكون ضخمة جدا. فبافتراض أن العرف سينطبق بشكل صحيح، تكون هذه هي التغيرات الوحيدة التي يمكن أن تؤثر على قيمة استثماره ولا يكون مضطرا لأن يقلق كثيرا لأنه يجهل قيمة استثماره بعد عشر سنوات من الآن. وبالتالي يصبح الاستثمار "آمنا" بدرجة معقولة بالنسبة إلى المستثمر الفرد على مدار الفترات القصيرة، ومن ثم على مدار سلسلة متوالية من الفترات القصيرة (حتى لو كانت كثيرة) إن كان قادر على الاعتماد بدرجة معقولة على استمرار العرف، وعلى أنه يستطيع بالتالي مراجعة قراره وتغيير استثماره قبل انقضاء وقت يسمح بوقوع أحداث كثيرة. وهكذا، تصبح الاستثمارات "الثابتة " بالنسبة إلى المجتمع "سائلة " بالنسبة إلى الفرد.

أنا على يقين من أن أسواق الاستثمار الكبرى لدينا قد تطورت بناء على إجراءات

كهذه. لكن ليس من الغريب أن يحتوي أي عرف (والذي يعتبر اعتباطيا لو نظرنا نظرة مطلقة للأمور) على نقاط ضعف. ويعود جزء غير ضئيل من مشكلة تأمين الاستثمار الكافي التي نواجهها في عصرنا هذا إلى عدم استقرار العرف.

5

يمكن ذكر بعض العوامل التي تفاقم عدم الاستقرار هذا بإيجاز.

1- كنتيجة للزيادة المتدرجة في نسبة الأسهم في الاستثمار الرأسمالي الكلي للمجتمع التي يمتلكها أفراد لا يديرونها وليست لديهم معرفة خاصة بالظروف الحالية أو المحتملة للصناعة المعنية، قل عنصر المعرفة الحقيقية في تقييم الاستثمارات لدى من يمتلكوها أو يفكروا في شرائها بشكل خطير.

2- تنزع التقلبات اليومية في أرباح الاستثمارات القائمة - والتي لها طبيعة مؤقتة وغير مهمة بشكل واضح - إلى التأثير على السوق بشكل مفرط تماما بل وحتى غير منطقي. فعلى سبيل المثال، يقال إن أسهم الشركات الأمريكية التي تنتج الثلج يميل سعر بيعها للزيادة في الصيف لأن أرباحها ترتفع فيه على الشتاء الذي لا يريد فيه أحد شراء الثلج. وقد تؤدي عطلة البنوك إلى رفع القيمة السوقية للسكك الحديدية البريطانية بملايين الجنيهات.

3- إن التقييم العرفي الذي يتم التوصل إليه كنتيجة للحالة النفسية الجمعية لعدد كبير من الأفراد الجهلاء عرضة للتغير العنيف في حالة حدوث تقلب مفاجئ في الآراء بسبب عوامل ليس لها تأثير حقيقي على العائد المستقبلي نظرا لأن هذه الآراء غير مبنية على أساس قوي يحمل الناس على التمسك بها. ويكون السوق بوجه خاص عرضة لموجات من التفاؤل والتشاؤم في الأوقات الاستثنائية التي يعتبر استمرار الوضع فيها للأبد أمرًا غير معقول مقارنة بالأوضاع العادية حتى لو لم توجد أي أسس واضحة لتوقع حدوث تغير محدد. ورغم أن هذه الموجات تقوم على العاطفة

وليس على التفكير العقلاني السليم فإنها مبررة نظرا العدم وجود أي أساس متين لعمل حسابات عقلانية.

4- لكن هناك جانب معين يستحق مننا الانتباه الشديد. قد يفترض البعض أن المنافسة بين الخبراء المحترفين الذين يتمتعون بالمعرفة والقدرة على الحكم والتمييز أكثر من المستثمر الفرد العادي من شأنها أن تصحح القرارات المندفعة التي سيتخذها الفرد الجاهل لو ترك لحاله. لكن يحدث أحيانا أن قدرات ومهارات المضارب والمستثمر المحترف تكون مركزة على أمور أخرى. فمعظم هؤلاء الأشخاص ليسوا في الواقع مهتمين بالتوصل لتقييمات طويلة الأجل فائقة الدقة عن العائد المحتمل لاستثمار ما على مدار عمره كله، وإنما بالتنبؤ بالتغيرات في الأساس العرفي للتقييم قبل باقي الجمهور بوقت قصير. فلا يهتمون بما يساويه استثمار ما فعليا بالنسبة إلى الشخص الذي سيشتريه ويحتفظ به بشكل دائم، وإنما بكم سيقيمه السوق بعد ثلاثة شهور أو عام من الآن تحت تأثير الحالة النفسية الجمعية. علاوة على ذلك، لا ينتج هذا السلوك عن نزعة عقلية منحرفة وإنما هو نتيجة محتومة لتنظيم أي سوق استثماري بالطريقة المبينة هنا. فليس من المعقول أن تدفع 25 في استثمار ترى أن عائده المتوقع الذي يبرر المبلغ الذي دفعته هو 30، لو كنت تعتقد أن قيمته وفقا للسوق ستصبح 20 بعد ثلاثة شهور من الآن.

وبالتالي، إن المستثمر المحترف مجبر على الانشغال باستباق التغيرات الوشيكة في الأخبار وفي الجو العام التي علمته الخبرة أن الحالة النفسية الجمعية تتأثر بها بشدة. هذه هي النتيجة المحتومة لأسواق الاستثمار المنظمة بالنظر إلى ما يسمى "بالسيولة". فالعدو الأول للمجتمع من بين مبادئ علم المالية التقليدي السائد هو الولع بالسيولة، وهو المبدأ القائل بأن تركيز مؤسسات الاستثمار لمواردها على حيازة السندات التي يسهل تحويلها لسيولة ميزة إيجابية. فهكذا يغفل علم المالية التقليدي السائد أنه ليس ثمة شيء كسيولة الاستثمار بالنسبة إلى المجتمع ككل. فالهدف الاجتماعي للاستثمار الحاذق يجب أن يكون القضاء على قوى الزمن والجهل الظلامية التي تغلف المستقبل. فالهدف الفعلي الخاص لأكثر الاستثمارات حذقا اليوم هو التحرك قبل الآخرين كما يقول الأمريكيون، والتفوق عليهم بالحيلة والدهاء، وتقليل قيمة ما يحصلون عليه.

إنها معركة دهاء تهدف لتوقع أساس التقييم العرفي لاستثمار ما بعد بضعة شهور من الآن وليس عائده المستقبلي على مدار سنوات طوال. لكنها لا تحتاج لجمهور ساذج حتى تمتلئ كروش المحترفين، فمن الممكن أن يلعبها المحترفون فقط. وليس من الضروري أيضا أن يبقى الكل مؤمنين بأن الأساس العرفي للتقييم سيظل صحيحا لمدة طويلة. فالمعركة – إن جاز القول – كلعبة الكراسي الموسيقية التي ينتصر فيها من يتخذ قراره في الوقت المناسب لا متأخرا ولا مبكرا فيؤمِّن لنفسه كرسيا قبل أن تنتهي الموسيقى. ورغم أن كل اللاعبين يعرفون أن بعضهم لن يجدوا كراسي ليجلسوا عليها عند انتهاء الموسيقى، فهم يلعبونها بحماسة واستمتاع.

أو قد يكون الاستثمار المحترف – لو غيرنا التشبيه قليلا – كتلك المسابقات التي تنشر في الصحف ويطلب فيها من المتسابقين اختيار أجمل ستة أوجه من بين مائة صورة بحيث يفوز من تكون إجاباته الأكثر اتساقا مع متوسط تفضيلات المتسابقين جميعا. وهكذا يتوجب على المتسابق اختيار الوجوه التي يعتقد أنها ستروق لذائقة المتسابقين الآخرين وليس الوجوه الأجمل من وجهة نظره. وفي هذه الحالة، يتناول كل المتسابقين المشكلة من نفس وجهة النظر. يختلف هذا عن اختيار أجمل الوجوه وفقا لرأي الشخص الفردي، أو حتى تلك الوجوه التي يؤمن الرأي المتوسط أنها الأجمل. لقد وصلنا هكذا للدرجة الثالثة حيث نكرس ملكاتنا الذهنية للتنبؤ بما يتوقع الرأي المتوسط أن يكون عليه الرأي المتوسط. وأعتقد أن هناك من يمارسون الدرجات الرابعة والخامسة ودرجات بعد ذلك أيضا.

قد يعترض القارئ ويقول: إن الشخص الماهر الذي لا تشوشه اللعبة السائدة سيستمر في شراء الاستثمارات بناء على أصدق توقعات يمكنه التوصل لها ومن ثم يجني أرباحًا هائلة من اللاعبين الآخرين. وللرد على هذا القول، يجب التأكيد أولا على أن هناك بالفعل مثل هؤلاء الأشخاص ذوي العقل الرزين، وأن غلبة تأثيرهم على تأثير من يشتركون في اللعبة من شأنها إحداث فرق كبير في هذا السوق. لكننا يجب أيضا أن نضيف أن هناك عوامل عديدة تهدد سيادة هؤلاء الأفراد من حيث العدد أو النفوذ في أسواق الاستثمار الحديثة. فالاستثمار القائم على التوقعات طويلة الأجل الأصيلة صار صعبا جدا في الوقت الحاضر بحيث يكاد يكون غير عملي. ومن يحاول القيام به سيقضي بكل تأكيد وقتًا أطول في العمل الشاق ويتكبد مخاطر أكبر

ممن يحاول الوصول لتخمين أفضل من تخمينات الآخرين عن الكيفية التي سيتصرف بها الآخرون، وبافتراض نفس الدرجة من الذكاء يكون معرضا لارتكاب أخطاء أكثر فداحة. لا يوجد أي دليل واضح من الخبرة العملية على أن سياسة الاستثمار ذات الفائدة الاجتماعية الأكبر تتطابق مع السياسة الأكثر ربحية. فالتغلب على قوى الزمن وجهلنا بالمستقبل يتطلب ذكاء أكثر من التفوق على الآخرين بحيلة ودهاء. علاوة على ذلك، الحياة ليست طويلة بما يكفي؛ فالطبيعة الإنسانية ترغب في تحقيق نتائج سريعة، والكسب السريع له سحر خاص، فالشخص العادي ينحو إلى التقليل الشديد من قيمة المكاسب البعيدة. إن لعبة الاستثمار الاحترافي تعتبر مملة بشكل لا يطاق وصعبة جدا على أي شخص خال تماما من غريزة المقامرة، بينما يجب على الشخص المحب للمقامرة أن يدفع الثمن الملائم. علاوة على ذلك، يحتاج المستثمر الذي يعتزم تجاهل تقلبات السوق في الأجل القصير لمزيد من الموارد لتأمين سلامته، ويجب عليه ألا يستخدم أموالا مقترضة بدرجة كبيرة (أو لا يستخدمها بتاتا) وهو ما يعتبر مبررا إضافيا للعوائد الأكبر التي تدرها اللعبة مقابل مقدار معين من الذكاء والموارد. وأخيرا، المستثمر في الأجل الطويل الذي يسعى للصالح العام أكثر من الآخرين هو من يحصل في الممارسة العملية على أكثر الانتقادات في الحالات التي تقوم فيها لجان أو مجالس أو بنوك بإدارة صناديق الاستثمار(1). فمن طبيعة سلوكه أن يبدو غريب الأطوار وغير تقليدي ومتهورًا في أعين الجمهور. بحيث لو نجح يثبت الاقتناع العام بتهوره، ولو فشل في الأجل القصير (وهو الأمر المرجح جدا) لن يرحمه الكثيرون. لقد علمتنا خبرة الحياة أنه من الأفضل لسمعة المرء أن يفشل وفقا للطريقة المألوفة عن أن ينجح بطريقة غير مألوفة.

5- انصب اهتمامنا فيما سبق على ثقة المضارب أو المستثمر المضارب، ويبدو أننا افترضنا ضمنيا أنه يمتلك سيطرة كاملة على النقود عند سعر الفائدة السوقي إن كان راضيا عن النتائج المحتملة. ليس هذا صحيحا بالطبع. ولهذا يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا الوجه الآخر لحالة الثقة ألا وهو ثقة مؤسسات الإقراض فيمن يسعون

(1) لا تكتفي بعض الاتحادات الاستثمارية أو مكاتب التأمين بحساب الدخل من محفظة استثماراتها فقط كل فترة قصيرة وإنما تقييمها الرأسمالي في السوق أيضا. ورغم أن هذا الأسلوب يراه البعض حصيفا، فإنه يركز الأنظار بشكل أكثر من اللازم على التقلبات قصيرة الأجل في السوق.

للحصول على قروض منها، والتي يطلق عليها أحيانا حالة الائتمان. إن الانهيار في سعر الأسهم قد يؤدي لآثار كارثية على الكفاية الحدية لرأس المال إما بسبب إضعاف ثقة المضاربين أو حالة الائتمان. ورغم أن إضعاف أيٍّ منهما كفيل بإحداث انهيار، يتطلب الانتعاش إحياء الاثنين. فإضعاف الائتمان كافيا لإحداث الانهيار، لكن تقويته تعتبر شرطا ضروريا وإن كان غير كاف لإحداث الانتعاش.

6

لا يجب أن يهمل عالم الاقتصاد هذه الاعتبارات، وإنما عليه أن يضعها في مكانها الصحيح. إن كان يمكنني أن أطلق تعبير مضاربة على النشاط الذي يتم من خلاله توقع الحالة النفسية الجمعية السائدة في السوق، وتعبير منشأة على النشاط الذي يتم من خلاله توقع العائد المستقبلي للأصول على مدار عمرها كله، لا تسود المضاربة على المنشأة طوال الوقت. لكن الاحتمال الخطير المتمثل في سيادة المضاربة يزداد مع تحسن طريقة تنظيم أسواق الاستثمار. ففي واحد من أعظم أسواق الاستثمارات في العالم (وأعني سوق نيويورك) يعتبر أثر المضاربة بالمعنى المذكور فيما سبق هائلا. فحتى خارج مجال المالية، يميل الأمريكيون بشكل مفرط للاهتمام بمعرفة ما هو الرأي المتوسط من وجهة نظر الرأي المتوسط. ولهذه النقيصة الوطنية نظير في البورصة. يقال إنه من النادر أن تجد أمريكيا يستثمر (مثلما يفعل الكثير من الإنجليز حتى الآن) "من أجل الدخل"، ولن يقبل الأمريكي على شراء استثمار إلا لو كان طامحا في ارتفاع قيمة رأس المال. بعبارة أخرى، لا يعلق الأمريكي آماله حين يشتري استثمارا على عائده المتوقع وإنما على حدوث تغير موات في الأساس العرفي للتقييم، أي إنه مضارب بالمعنى المذكور فيما سبق. حين تكون المضاربات مجرد فقاعات على سطح تيار مستقر من المنشآت التجارية فلا ضرر من هذا، لكن الوضع يعتبر خطيرا عندما تصبح المنشآت الحقة مجرد فقاعة على سطح دوامة من المضاربة. فحين تصبح التنمية الرأسمالية لدولة ما منتجًا ثانويًا لأنشطة ناد للقمار، فإننا على الأرجح نقوم بعملنا

بشكل خاطئ. يُنظر لوول ستريت على أنها مؤسسة هدفها الاجتماعي السليم توجيه الاستثمار الجديد نحو أكثر القنوات ربحية بالنظر إلى العائد المستقبلي. لكن لا يمكن اعتبار النجاح الذي حققته وول ستريت واحدا من الانتصارات الكبرى لرأسمالية "دعه يعمل". وهو ما لا يجب أن يدهشنا إن كنت محقا في الاعتقاد بأن أفضل الأدمغة في وول ستريت موجهة في الواقع نحو هدف مختلف تماما.

هذه النزعات نتائج محتومة لقيامنا بتنظيم أسواق الاستثمارات "السائلة" بشكل ناجح. يوافق الجميع عادة على أن نوادي القمار يجب أن تكون غالية جدا والدخول إليها صعبًا من أجل الصالح العام. ربما ينطبق نفس الشيء على أسواق المال. قد تكون خطايا بورصة لندن أقل من خطايا وول ستريت، والسبب ليس اختلاف الخصائص القومية وإنما أن شارع ثروجمورتون بالنسبة إلى المواطن الإنجليزي العادي صعب المنال ومكلف جدا مقارنة بوول ستريت بالنسبة إلى المواطن الأمريكي العادي. فأرباح سماسرة الأوراق المالية ورسوم السمسرة المرتفعة وضرائب التحويل الباهظة التي يجب دفعها لخزانة الدولة – المصاحبة للتعاملات في بورصة لندن – تقلل سيولة السوق بدرجة كافية لاستبعاد نسبة كبيرة من العمليات المميزة لوول ستريت (رغم أن استخدام الحسابات نصف الشهرية يعمل في الاتجاه المعاكس)[1]. قد يكون استحداث ضريبة تحويل كبيرة من قبل الحكومة على كل عمليات البورصة أكثر الإصلاحات المتاحة نفعا بهدف تقليل سيادة المضاربات على المساعي التجارية الحقيقية في الولايات المتحدة.

إن مشهد أسواق الاستثمارات الحديثة هو ما دفعني أحيانا إلى الاقتناع بأن جعل شراء استثمار ما أمرا دائما وغير قابل للرجوع فيه كالزواج (إلا للوفاة أو الأسباب الخطيرة الأخرى) قد يكون علاجا مفيدا لمصائبنا المعاصرة. فمن شأن هذا أن يجبر المستثمر على التفكير في النتائج طويلة الأجل ولا شيء غيرها. لكن بعض التفكير في هذه الوسيلة يواجهنا بمعضلة، ويبين لنا كيف أن سيولة أسواق الاستثمار غالبا ما تسهل (رغم أنها أحيانا تعيق) تقدم الاستثمار الجديد. فكل مستثمر عندما يطمئن نفسه بأن التزامه "سائل" (رغم أن هذا لا يمكن أن يصح بالنسبة إلى مجموع المستثمرين)

(1) يقال إن نصف عمليات بيع وشراء الاستثمارات على الأقل حين تكون بورصة وول ستريت نشطة يدخلها المضاربون بنية قلبها في نفس اليوم. وغالبا ما ينطبق هذا أيضا على بورصات السلع.

تقل مخاوفه ويصبح أكثر إقبالا على أخذ المخاطرة. لكن الاستثمار سيتعرض لإعاقة شديدة لو صارت عمليات شراء الاستثمارات الفردية غير سائلة طالما كانت الطرق البديلة في الاحتفاظ بالمدخرات متاحة أمام الفرد. وهذه هي المعضلة. فطالما كان الفرد قادرًا على توظيف الثروة في الاكتناز أو إقراض النقود، لا يمكن أن يكون البديل المتمثل في شراء أصول رأسمالية فعلية مغريا بشكل كاف إلا عن طريق إنشاء أسواق يمكن فيها تحويل هذه الأصول بسهولة إلى نقود (وخاصة للأشخاص الذين لا يديرون الأصول الرأسمالية بأنفسهم ولا يعرفون الكثير عنها).

إن الحل الجذري الوحيد لأزمات الثقة التي تبتلي الحياة الاقتصادية للعالم الحديث قد يكون عدم السماح للفرد بأن يختار بين استهلاك دخله وطلب إنتاج الأصل الرأسمالي المحدد الذي يعجبه باعتباره أفضل الاستثمارات الواعدة المتاحة أمامه (حتى لو كان رأيه هذا قائمًا على أدلة غير مؤكدة). قد يفضل الفرد من فرط حيرته أن يكثر من الاستهلاك ويقلل من الاستثمار الجديد حين تساوره الشكوك حول المستقبل أكثر من المعتاد. لكن هذا سيؤدي إلى تجنب التبعات الكارثية التراكمية واسعة النطاق لتركه حرا في أن يختار ألا ينفق ما لديه من دخل لا على الاستهلاك ولا على الاستثمار الجديد (حين تساوره نفس هذه الشكوك).

إن من سلطوا الضوء على المخاطر الاجتماعية لاكتناز النقود كانوا يفكرون بالتأكيد في أمور شبيهة بما قلته في السابق، لكنهم غفلوا عن إمكانية وقوع نفس الظاهرة دون تغير - أو على الأقل تغير متكافئ - في اكتناز النقود.

7

حتى بغض النظر عن عدم الاستقرار الذي تؤدي له المضاربة، هناك عدم استقرار راجع للطبيعة الإنسانية التي تجعل جزءًا كبيرا من أنشطتنا الإيجابية يعتمد على التفاؤل العفوي أكثر من التوقعات الرياضية سواء كانت معنوية أم حسية أم اقتصادية. غالبا لا تكون معظم قراراتنا باتخاذ فعل إيجابي ستمتد آثاره الكاملة لعدة أيام قادمة

إلا نتيجة للروح الحيوانية (أي للحاجة الملحة للقيام بفعل ما بدلا من عدم فعل أي شيء) وليس كحصيلة ضرب المتوسط المقدر للمزايا الكمية في الاحتمالات الكمية. فالمنشآت قد تدعي أن ما يحركها أساسا هو التصريحات المكتوبة في نشرة الاكتتاب الخاصة بها، لكننا لن نصدق هذا مهما كانت هذه التصريحات نزيهة وصادقة. فهي لا تقوم على حسابات دقيقة للمنافع المرجوة بأكثر من حملة متجهة إلى القطب الجنوبي إلا بقليل. وهكذا لو خفتت الروح الحيوانية وتداعى التفاؤل العفوي وتُركنا بلا شيء نرتكن إليه سوى التوقعات الرياضية، سيضعف دافع المنشأة ويموت، رغم أن الخوف من الخسارة قد يكون قائما على أسس أقل عقلانية مما كان للأمل في المكسب من قبل.

يمكننا أن نقول باطمئنان: إن المنشأة المعتمدة على آمال ممتدة للمستقبل تفيد المجتمع ككل، لكن المبادرة الفردية لن تكون كافية إلا عندما تُكمَل وتدعم الحسابات العقلانية بالروح الحيوانية، بحيث تصبح فكرة الخسارة الكاملة التي غالبا ما تستبد بالرواد (كما علمتنا الخبرة وعلمتهم) مستبعدة بالضبط كما يستبعد الشخص السليم احتمال الوفاة.

للأسف لا يعني هذا مفاقمة شدة حالات الهبوط والكساد فحسب، وإنما أن الرخاء الاقتصادي يعتمد بشكل مفرط على الجو الاقتصادي والسياسي الملائم لرجل الأعمال المتوسط أيضا. قد يؤدي الخوف من حكومة عمالية في بريطانيا أو سياسة العهد الجديد في الولايات المتحدة إلى تثبيط عزيمة المنشآت. وليس من الضروري أن تكون هذا نتيجة لحسابات عقلانية أو مؤامرة ذات أهداف سياسية، وإنما مجرد نتيجة لاضطراب التوازن الدقيق القائم عليه التفاؤل العفوي فحسب. ولهذا علينا أن نأخذ في الاعتبار عند تقدير الإمكانيات الماثلة أمام الاستثمار التوتر العصبي والهستيريا بل وحتى أفكار من يعتمد الاستثمار أساسا على نشاطهم التلقائي ورأيهم في الجو السائد.

لا يجب أن نستنتج من هذا أن كل شيء يعتمد على موجات من الحالات النفسية اللاعقلانية. بل بالعكس، غالبا ما تكون حالة التوقعات طويلة الأجل مستقرة. وحتى عندما لا تكون كذلك يكون للعوامل الأخرى آثار تعويضية. كل ما نفعله هنا هو تذكير أنفسنا بأن القرارات الإنسانية المؤثرة على المستقبل – سواء شخصية أو سياسية أو اقتصادية – لا يمكن أن تعتمد على توقعات رياضية دقيقة نظرا لأن الأساس

اللازم لعمل هذه الحسابات غير موجود، وبأن ميلنا الداخلي نحو نشاط ما هو ما يجعل العجلة تدور. فذواتنا العاقلة تختار من بين البدائل بأفضل ما يمكننا وتحسب حساباتها كلما أمكن، إلا أنها غالبا ما تستسلم أمام الدوافع التي تحركنا وفقا للهوى أو العاطفة أو الحظ.

8

علاوة على ذلك، توجد عوامل مهمة معينة تخفف في الممارسة العملية من آثار جهلنا بالمستقبل إلى حد ما. فبفضل آثار الفائدة المركبة بالإضافة لاحتمالية التقادم مع مرور الوقت، توجد العديد من الاستثمارات الفردية التي تحكم عوائد المستقبل القريب نسبيا عائدها المتوقع بشكل منطقي. في حالة المباني – والتي تعتبر أكثر فئات الاستثمارات ذات الأجل الطويل جدا أهمية – يمكن غالبا تحويل المخاطرة من المستثمر إلى شاغل المبنى أو على الأقل تقسيمها عليهما عن طريق العقود طويلة الأجل، مما يجعل مزايا الاستمرارية وضمان الحيازة تتغلب على المخاطر في ذهن الشاغل. أما بالنسبة إلى حالة المرافق العامة والتي تعتبر نوعًا آخر مهمًا من الاستثمارات، فإن جزءا كبيرا من العائد المستقبلي يكون مضمونا عمليا بموجب امتيازات الاحتكار المقترنة بالحق في فرض رسوم من شأنها توفير هامش معين متفق عليه. وأخيرا، توجد فئة متنامية من الاستثمارات تدخل فيها السلطات الحكومية – أو يدخل فيها الآخرون على مسئوليتها – وهي متأثرة بافتراض شائع بأن لهذه الاستثمارات منافع اجتماعية مستقبلية حتى لو كان عائدها التجاري سيتفاوت على نطاق واسع وبدون الحرص على التأكد من أن التوقعات الرياضية للعائد ستكون على الأقل مساوية لسعر الفائدة الحالي. وذلك رغم أن السعر الذي يجب أن تدفعه السلطات الحكومية لا يزال يلعب دورا حاسما في تحديد حجم العمليات الاستثمارية التي تستطيع تحمل نفقاتها.

لقد أعطينا أثر التغير في الأجل القصير على حالة التوقعات طويلة الأجل وزنه الكامل كأمر مختلف عن التغيرات في سعر الفائدة. ومن ثم، لا يزال بإمكاننا الرجوع

لسعر الفائدة كعامل له على الأقل تأثير كبير - وإن لم يكن حاسما - في الظروف العادية على معدل الاستثمار. لكن الخبرة العملية هي وحدها الكفيلة بأن تعرفنا إلى أي مدى تستطيع إدارة سعر الفائدة تحفيز مقدار الاستثمار المطلوب بشكل متواصل.

من جهتي، أصبحت الآن متشككا إلى حد ما في نجاح السياسة النقدية الموجهة للتأثير في سعر الفائدة وحدها. وأنتظر أن أرى الدولة تتولى مسئولية مباشرة أكبر من أي وقت مضى في تنظيم الاستثمار، فوضعها يسمح لها بحساب الكفاية الحدية للسلع الرأسمالية لفترات طويلة وعلى أساس المنفعة الاجتماعية العامة. فالتقلبات في التقدير السوقي للكفاية الحدية لمختلف أنواع رأس المال والمحسوب وفقًا للمبادئ التي وصفتها فيما سبق ستكون أكبر من أن تعادلها أي تغيرات ممكنة عمليا في سعر الفائدة.

الفصل الثالث عشر

النظرية العامة لسعر الفائدة

1

أوضحنا في الفصل الحادي عشر أن الكفاية الحدية لرأس المال في ذاتها شيء مختلف عن سعر الفائدة السائد، رغم وجود قوى تسبب ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة بحيث تبقى الكفاية الحدية لرأس المال مساوية لسعر الفائدة. ويمكن القول إن جدول الكفاية الحدية لرأس المال يتحكم في الشروط التي تُطلب على أساسها الأموال القابلة للإقراض من أجل الاستثمار الجديد، بينما يتحكم سعر الفائدة في الشروط التي يتم على أساسها توفير الأموال في الوقت الحالي. وبالتالي، لكي تكتمل نظريتنا يجب أن نعلم ما الذي يحدد سعر الفائدة.

سنتناول في الفصل الرابع عشر وملحقه الإجابات التي قُدمت على هذا السؤال حتى الآن. وبشكل عام، سنجد أنها تجعل سعر الفائدة معتمدًا على تفاعل جدول الكفاية الحدية لرأس المال مع الميل النفسي للادخار. هناك اعتقاد بأن سعر الفائدة هو العامل الموازن الذي يجعل الطلب على الادخار في شكل استثمارات جديدة، والذي

سيوجد عند سعر فائدة معين، متساويا مع عرض الادخار الذي ينتج من ميل المجتمع النفسي للادخار عند سعر الفائدة هذا. لكن هذا الاعتقاد ينهار فور أن نستوعب أنه من المستحيل أن نستنتج سعر الفائدة من معرفة هذه العاملين فحسب.

فما إجابتنا إذن عن هذا السؤال؟

2

تتطلب التفضيلات الزمنية النفسية للفرد مجموعتين مختلفتين من القرارات لكي تتحقق بشكل كامل. تتعلق المجموعة الأولى بذلك الجانب من التفضيل الزمني الذي أسميته الميل للاستهلاك، والذي يعمل وفقا لتأثير الدوافع المتنوعة المذكورة في الكتاب الثالث، ويحدد لكل فرد مقدار ما سيستهلكه من دخله ومقدار ما سيستبقيه في شكل ما من أشكال السيطرة على الاستهلاك المستقبلي.

لكن بعد اتخاذ هذا القرار على الفرد أن يتخذ قرار آخر، ألا وهو في أي شكل سيقتني السيطرة على الاستهلاك المستقبلي الذي استبقاه سواء من دخله الحالي أو من مدخراته السابقة. هل يريد أن يقتنيها في شكل سيطرة فورية مباشرة (أي في صورة نقود أو ما يعادلها)؟ أم هو مستعد للتخلي عن السيطرة المباشرة لفترة محددة أو مفتوحة، وأن يترك ظروف السوق المستقبلية تحدد الشروط التي يمكنه وفقا لها – عند الضرورة – تحويل السيطرة المؤجلة على بضائع محددة إلى سيطرة فورية على البضائع بشكل عام؟ بعبارة أخرى، ما درجة تفضيل السيولة لديه؟ حيث يُحدَد تفضيل السيولة لدى الفرد بجدول مقادير موارده المقاسة بالنقود أو بوحدات الأجر التي سيود الاحتفاظ بها في شكل نقدي في ظل مجموعة مختلفة من الظروف.

سنكتشف أن الخطأ في النظريات السائدة لسعر الفائدة يكمن في محاولتها التوصل لسعر الفائدة من خلال المكون الأول للتفضيل الزمني النفسي مع إهمال المكون الثاني وهو ما يجب أن نسعى لتصحيحه.

يجب أن يكون واضحا أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائدا على الادخار

أو الانتظار في ذاته. فالشخص الذي يكتنز مدخراته نقدا، لا يحصل على أي فائدة رغم أنه يدخر نفس الكمية. بل العكس هو الصحيح، فمجرد تعريف سعر الفائدة يخبرنا بوضوح تام بأن سعر الفائدة هو المكافأة التي يحصل عليها المرء مقابل تخليه عن السيولة لمدة معينة. فسعر الفائدة في ذاته ليس أكثر من معكوس النسبة بين مبلغ ما من المال وما يمكن الحصول عليه مقابل التخلي عن السيطرة على المال مقابل دين ما [1] لمدة مقررة[2] .

ومن ثم يكون سعر الفائدة في أي وقت – باعتباره مكافأة على التخلي عن السيولة –مقياسًا لعدم استعداد من يمتلكون النقود التخلي عن سيطرتهم السائلة عليها. فسعر الفائدة ليس "السعر" الذي يُحدث التوازن بين الطلب على الموارد للاستثمار والاستعداد للامتناع عن الاستهلاك الحالي، وإنما هو "السعر" الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكلها النقدي والكمية المتاحة من النقود. يعني هذا أن سعر الفائدة لو انخفض (أي لو قلت مكافأة التخلي عن النقد) ستزيد كمية النقد الكلي التي سيرغب الجمهور في الاحتفاظ بها على العرض المتاح، وأن سعر الفائدة لو ارتفع سيوجد فائض من النقد لا يريد أحد الاحتفاظ به. إن كان هذا التفسير صحيحا، تكون كمية النقود هي العامل الآخر الذي يحدد – بالاقتران مع تفضيل السيولة – سعر الفائدة الحالي في ظروف معينة. إن تفضيل السيولة عبارة عن احتمالية أو ميل دالي يحدد كمية النقود التي سيحتفظ بها الجمهور عند سعر فائدة معين، بحيث لو كانت r هي سعر الفائدة، وM هي كمية النقود وL هي دالة

(1) بدون الإخلال بهذا التعريف، يمكننا أن نضع الحد بين "النقود" و"الديون" عند النقطة الأكثر ملاءمة للتعامل مع مشكلة معينة. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نعامل أي سيطرة على القوة الشرائية العامة التي لم يتخل عنها المالك لمدة تزيد عن ثلاثة شهور على أنها نقود، وما لا يمكن استعادته لمدة أطول من هذا على أنه دين، أو أن نجعل هذه الشهور الثلاثة شهرا واحدا أو ثلاثة أيام أو ثلاث ساعات أو أي مدة أخرى، أو أن نستبعد أي شيء لا يتمتع بقوة إبراء قانونية فورية من مفهوم النقود. غالبا ما يكون من الملائم في الممارسة العملية أن ندخل في النقود الودائع لآجال معينة لدى البنوك بل وحتى أدوات مثل أذون الخزانة. وسأفترض بشكل عام – كما فعلت في كتابي رسالة في النقود – أن النقود تغطي نفس المنطقة التي تغطيها الودائع المصرفية.

(2) من الملائم في النقاش العام (وليس في المشاكل المحددة التي تكون فيها مدة الدين محددة بوضوح) أن نعني بسعر الفائدة مختلف أنواع أسعار الفائدة السائدة بالنسبة لكل مدة زمنية، أي الديون ذات الاستحقاقات المختلفة.

تفضيل السيولة، يكون لدينا $M = L(r)$. من هنا – وبهذه الكيفية – تدخل النقود في المخطط الاقتصادي.

عند هذه النقطة، دعونا نلتفت للوراء قليلا، ونفكر في سبب وجود شيء كتفضيل السيولة هذا. يمكننا في هذا الصدد استخدام التمييز القديم بين استخدام النقود في التعاملات التجارية الحالية واستخدامه كمخزن للثروة. فبالنسبة إلى الاستخدام الأول، يتضح أن التضحية بكمية معينة من الفائدة من أجل السيولة تكون جديرة بالعناء حتى نقطة معينة. لكن نظرا لأن سعر الفائدة لا يكون سالبا أبدا، لماذا يفضل شخص ما الاحتفاظ بثروته في شكل يدر فائدة قليلة أو منعدمة عن الاحتفاظ بها في شكل يدر بعض الفائدة (بالطبع نفترض في هذه المرحلة أن خطر الإعسار هو ذاته بالنسبة إلى رصيد بنكي أو سند)؟ إن التفسير الكامل لهذا معقد جدا ويجب أن ينتظر للفصل الخامس عشر. لكن هناك شرطا ضروريا بدونه لا يمكن أن يوجد تفضيل سيولة للنقود باعتبارها وسيلة من وسائل حيازة الثروة.

هذا الشرط الضروري هو الغموض الذي يكتنف مستقبل سعر الفائدة (أي مختلف أسعار الفائدة للاستحقاقات المتباينة التي ستسود في تواريخ مستقبلية). فلو كان من الممكن توقع جميع أسعار الفائدة التي ستطبق في كل التواريخ المستقبلية بيقين، لتمكننا من استنتاج أسعار الفائدة المستقبلية من أسعار الفائدة الحالية على الديون ذات الاستحقاقات المختلفة والتي سيتم تعديلها وفقا لمعرفتنا بالأسعار المستقبلية. فعلى سبيل المثال، إن كانت ${}_1d_r$ هي القيمة التي في السنة الحالية (1) لجنيه واحد مؤجل لعدد r من السنوات، وكان معروفا أن ${}_nd_r$ ستكون في السنة رقم n قيمة الجنيه الواحد المؤجل لعدد r من السنوات من ذلك التاريخ، نحصل على

$$ {}_nd_r = \frac{{}_1d_{n+r}}{{}_1d_n} $$

ينتج عن هذا، أن السعر الذي يمكن عنده تحويل أي دين لنقود بعد n سنة من الآن يمكن الحصول عليه من اثنين من مختلف أسعار الفائدة الجارية. فلو كان سعر الفائدة الجاري موجبا بالنسبة إلى الديون من مختلف الاستحقاقات، فلا بد أن يكون شراء دين ما أكثر نفعا دائما من الاحتفاظ بالنقد كمخزن للثروة.

لكن لو كان الغموض يكتنف سعر الفائدة المستقبلي، لا يمكننا أن نستنتج باطمئنان أن ${}_nd_r$ ستساوي $\frac{{}_1d_{n+r}}{{}_1d_n}$ عندما يحين الوقت. ومن ثم، لو كان من الممكن أن تظهر الحاجة لنقد سائل قبل انقضاء عدد n من السنوات، يصبح شراء دين طويل الأجل ثم تحويله إلى نقد بعد ذلك أمرًا محفوفًا بخطر الخسارة مقارنةً بالاحتفاظ بالنقد. يجب أن يكون الربح الاكتواري أو التوقع الرياضي للمكسب المحسوب وفقا للاحتمالات القائمة كافيا لمعادلة خطر خيبة الأمل (وإن كان حسابه هكذا أمر مشكوك فيه).

علاوة على ذلك، هناك أساس آخر لتفضيل السيولة ينبع من الغموض المحيط بمستقبل سعر الفائدة، لكن هذا السبب مرهون بوجود سوق منظم للتعامل في الديون. ونظرا لأن الأشخاص المختلفين سيقدرون الاحتمالات المستقبلية بطرق مختلفة، أي شخص يصل لرأي مختلف عن الرأي السائد كما تعبر عنه أسعار السوق سيحتفظ بموارد سائلة لكي يربح (إن كان محقا) عندما يتضح في الوقت المناسب أن كل قيم ${}_1d_r$ كانت مرتبطة ببعض بعلاقة خاطئة[1][*].

يمكن تشبيه هذا الوضع بما قلناه سابقا بشيء من التفصيل عن الكفاية الحدية لرأس المال. لقد وجدنا فيما سبق أن الكفاية الحدية لرأس المال تُحدَد بموجب تقييم السوق كما تقرره الحالة النفسية الجمعية وليس بموجب الرأي "الأفضل". كذلك، تنعكس التوقعات الخاصة بمستقبل سعر الفائدة المحدد بموجب الحالة النفسية الجمعية على تفضيل السيولة. لكن الفرق هو أن الفرد المؤمن بأن أسعار الفائدة المستقبلية ستكون أعلى من الأسعار التي يفترضها السوق سيكون لديه دافع للاحتفاظ بنقد سائل[2]. بينما الفرد المختلف مع السوق في الاتجاه المعاكس سيكون لديه دافع لاقتراض المال

(1) هذه هي نفس النقطة التي تناولتها في كتابي رسالة في النقود تحت اسم وجهتي النظر ووضع "الثور–الدب".

(*) يعني كينز بالثور الشخص الذي يفضل حيازة الأوراق المالية لأنه يتوقع ارتفاع قيمتها، وبالدب الشخص الذي يتجنب الأوراق المالية لأنه يتوقع انخفاض قيمتها – المترجمة.

(2) قد يعتقد البعض – وفقا لنفس المنطق – أن الفرد المؤمن بأن العائد المستقبلي لاستثمار ما سيقل عما يتوقعه السوق سيكون لديه سبب كاف للاحتفاظ بنقد سائل. لكن هذا ليس صحيحا، فالسبب الذي لديه يدفعه للاحتفاظ بالنقد أو بالديون أكثر من الأسهم، لكن شراء المديونيات سيبقى بديلا أفضل من الاحتفاظ بالنقود إلا لو كان يعتقد أيضا أن سعر الفائدة المستقبلي سيكون أعلى مما يفترضه السوق.

لفترات قصيرة حتى يشتري ديون ذات آجال أطول. ويتحدد سعر السوق عند النقطة التي تتوازن فيها مبيعات "الدببة" مع مشتريات "الثيران".

يمكن تعريف الأقسام الثلاثة من تفضيل السيولة التي ميزنا بينها فيما سبق على أساس أنها تعتمد على (1) دافع المبادلات - أي الحاجة للنقد من أجل إجراء التبادلات الشخصية والتجارية، و(2) دافع الحيطة- أي الرغبة في تأمين ما يعادل نسبة معينة من مجمل الموارد نقدا في المستقبل، و(3) دافع المضاربة - أي استهداف تحقيق ربح من خلال معرفة ما سيجلبه المستقبل أفضل من الآخرين في السوق. ومثلما حدث حين تناولنا الكفاية الحدية لرأس المال، نواجه معضلة حين نتساءل إن كنا نحبذ وجود سوق عالي التنظيم للتعامل في الديون. فلو لم يوجد سوق منظم سيزداد تفضيل السيولة كثيرا بسبب دافع الحيطة، بينما يفتح وجود سوق منظم الباب لحدوث تقلبات هائلة في تفضيل السيولة بسبب دافع المضاربة.

قد يفيد في توضيح هذه الفكرة أن نشير إلى أن سعر الفائدة وسعر السندات يجب أن يثبتا عند مستوى تتساوى عنده تماما رغبة بعض الأفراد في الاحتفاظ بالنقد (لأنهم عند هذا المستوى يتصرفون "كالدببة" فلا يرتاحون لاقتناء السندات المستقبلية) مع كمية النقد المتاحة لإشباع دافع المضاربة، لو كان من المفترض أن تمتص تفضيلات السيولة الراجعة إلى دافع المبادلات ودافع الحيطة كمية النقد التي لا تكون شديدة الحساسية للتغيرات في سعر الفائدة في ذاته، وبمعزل عن انعكاساته على مستوى الدخل -بحيث يكون مجمل كمية النقود مطروحا منها تلك الكمية متاحا لإشباع تفضيل السيولة الراجع لدافع المضاربة. ومن ثم، كل زيادة في كمية النقود لا بد أن ترفع سعر السندات بما يكفي لتجاوز توقعات بعض "الثيران " وبالتالي إقناعهم ببيع سنداتهم واللحاق بركب "الدببة". لكن لو لم يوجد إلا طلب ضئيل جدا على النقد يحركه دافع المضاربة باستثناء فترة انتقالية قصيرة، لا بد أن تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى تخفيض سعر الفائدة في التو تقريبا وبأي درجة لازمة لرفع التشغيل ووحدة الأجر بما يكفي لجعل دافع المبادلات ودافع الحيطة يمتصان النقد الإضافي.

يمكننا أن نفترض كقاعدة عامة، أن جدول تفضيل السيولة الذي يربط كمية النقود بسعر الفائدة يعين بمنحنى منبسط يوضح انخفاض سعر الفائدة مع زيادة كمية النقود. وهناك عدة أسباب مختلفة تؤدي لهذه النتيجة.

في المقام الأول، يُرجح أن تفضيل السيولة الراجع لدافع المبادلات سيمتص المزيد من المال كلما انخفض سعر الفائدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. فلو كان انخفاض سعر الفائدة يزيد الدخل القومي، ستزداد كمية النقود الملائم الاحتفاظ بها لإجراء المبادلات بنسبة أكبر أو أصغر من زيادة الدخل القومي، بينما ستنخفض في نفس الوقت تكلفة الراحة المتمثلة في وفرة النقد الجاهز معبرا عنها بخسارة الفائدة. وما لم نقيس تفضيل السيولة بوحدات الأجر بدلا من النقود (وهو ما يكون مناسبا في حالات معينة)، تحدث نتائج شبيهة بما سبق لو أدى التشغيل المرتفع الراجع لانخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الأجور (أي إلى زيادة القيمة النقدية لوحدة الأجر). في المقام الثاني، قد يؤدي كل انخفاض في سعر الفائدة – كما رأينا للتو – إلى زيادة كمية النقد الذي سيريد أفراد بعينهم الاحتفاظ بها لأن آراءهم عن مستقبل سعر الفائدة تختلف عن آراء السوق.

رغم ذلك، قد تنشأ ظروف لا يكون فيها حتى للزيادة الكبيرة في كمية النقود إلا تأثير محدود على سعر الفائدة. فالزيادة الكبيرة في كمية النقود قد تسبب درجة كبيرة من الغموض عن المستقبل لدرجة تقوية تفضيلات السيولة الراجعة لدافع الحيطة، بينما قد تكون كل الآراء حول مستقبل سعر الفائدة متفقة تماما، بحيث يؤدي أي تغير بسيط في الأسعار الحالية إلى تحول جماعي نحو النقد. من اللافت للنظر أن استقرار النظام وحساسيته للتغيرات في كمية النقود يجب أن تعتمد بدرجة كبيرة على وجود تنوع في الآراء بخصوص الأمور الغامضة. إن أفضل شيء أن نعرف ماذا يخبئ لنا المستقبل. لكن لو لم يكن هذا ممكنا – وكنا مضطرين للتحكم في نشاط النظام الاقتصادي عن طريق تغيير كمية النقود – يكون اختلاف الآراء أمرا مهما. ومن ثم، تعتبر طريقة التحكم هذه محفوفة بالمخاطر في الولايات المتحدة – حيث يميل كل الناس للاشتراك في الرأي في نفس الوقت – أكثر من إنجلترا التي ينتشر اختلاف الآراء فيها أكثر من الولايات المتحدة.

3

لقد أدخلنا النقود الآن لأول مرة إلى الرابطة السببية التي ندرسها، وأصبحنا قادرين على إلقاء نظرة أولية على الطريقة التي تعمل بها التغيرات في كمية النقود في النظام الاقتصادي. لكن لو أغرينا بالقول: إن النقود هي المشروب الذي يحفز النظام على النشاط، يجب أن نذكر أنفسنا بأن الكثير من هذا المشروب قد ينزلق من بين الكوب والشفاه. فرغم أنه من المتوقع أن تؤدي الزيادة في كمية النقود – بافتراض ثبات العوامل الأخرى – إلى تقليل سعر الفائدة، لن يحدث هذا لو كانت تفضيلات السيولة لدى الجمهور تزداد أكثر من كمية النقود. وبينما يُتوقع أن يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة – بافتراض ثبات العوامل الأخرى – إلى زيادة مقدار الاستثمار، لن يحدث هذا لو كان جدول الكفاية الحدية لرأس المال ينخفض بسرعة أكبر من سعر الفائدة. وبينما يُتوقع أن تؤدي الزيادة في مقدار الاستثمار – بافتراض ثبات العوامل الأخرى – إلى زيادة التشغيل، لن يحدث هذا لو كان الميل للاستهلاك ينخفض. وأخيرا، لو ارتفع التشغيل سترتفع الأسعار بدرجة تحددها أشكال دوال العرض المادي من ناحية، واحتمالية ارتفاع وحدة الأجر معبرا عنها بالنقود من ناحية أخرى. وعندما يزداد الناتج وترتفع الأسعار، سيكون أثر هذا على تفضيل السيولة زيادة كمية النقود اللازمة للحفاظ على سعر فائدة معين.

4

رغم أن تفضيل السيولة الراجع لدافع المضاربة يوازي ما أسميته في كتابي رسالة في النقود "بالحالة الدُبية"، فإنهما ليسا نفس الشيء على الإطلاق. فالطبيعة "الدبية" معرَّفة هناك على أنها العلاقة الدالية بين سعر الأصول والديون معا وكمية

النقود، وليس العلاقة الدالية بين سعر الفائدة (أو سعر الديون) وكمية النقود. لكن هذه المعالجة تضمنت خلطا بين النتائج الراجعة لتغير في سعر الفائدة وتلك الراجعة لتغير في جدول الكفاية الحدية لرأس المال، وهو ما أتمنى أن أكون قد تجنبته هنا.

5

يمكن النظر لمفهوم الاكتناز كتقريب أولي لمفهوم تفضيل السيولة، ولو قمنا باستبدال "الميل للاكتناز" بـ"الاكتناز" سيصبح نفس الشيء تقريبا. لكن لو كنا نعني بـ"الاكتناز" زيادة فعلية في حيازة النقد، ستكون فكرتنا غير كاملة، بل ومضللة بدرجة خطيرة لو قادتنا إلى التفكير في الاكتناز وعدم الاكتناز وكأنهما بديلان بسيطان. فقرار الاكتناز لا يُتخذ بشكل مطلق أو بدون النظر للمزايا الذي يوفرها الاستغناء عن السيولة، وإنما ينتج من موازنة المنافع، ولهذا علينا أن نعلم ماذا يوجد في الكفة الأخرى. علاوة على ذلك، يستحيل أن يتغير مقدار الاكتناز الفعلي نتيجة لقرارات الجمهور طالما كنا نعني بـ"الاكتناز" الحيازة الفعلية للنقد. فمقدار الاكتناز يجب أن يساوي كمية النقود أو(– وفقا لبعض التعريفات – كمية النقود ناقص المطلوب لإشباع دافع المبادلات)، وكمية النقود لا يحددها الجمهور. فكل ما بوسع ميل الجمهور للاكتناز أن يحققه هو تحديد سعر الفائدة الذي تتساوى عنده الرغبة الكلية في الاكتناز مع النقد المتاح. إن التعود على التغاضي عن علاقة سعر الفائدة بالاكتناز تفسر إلى حد ما لماذا ينظر عادةً إلى سعر الفائدة باعتباره مكافأة على عدم الإنفاق رغم أنه في الواقع مكافأة على عدم الاكتناز.

الفصل الرابع عشر
النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة

1

ما هي النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة؟ إنها ما نشأنا كلنا عليه وتقبّلناه بلا تحفظات تذكر حتى وقت قريب. لكنني أجد صعوبة في عرضها بشكل دقيق أو إيجاد عرض صريح لها في الكتابات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الحديثة[1].

لكن من الواضح بدرجة معقولة أن هذه المدرسة نظرت لسعر الفائدة على أنه العامل الذي يحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار والاستعداد للادخار. يمثل الاستثمار الطلب على الموارد القابلة للاستثمار ويمثل الادخار العرض، في حين أن سعر الفائدة هو "سعر" الموارد القابلة للاستثمار الذي يتساوى عنده الاثنان. وكما يُحدد سعر أي سلعة بالضرورة عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب عليها والعرض منها، فإن سعر الفائدة يستقر بالضرورة بموجب قوى السوق عند النقطة التي يتساوى فيها مقدار الاستثمار عند سعر الفائدة هذا مع مقدار الادخار عند نفس السعر.

(1) انظر ملحق هذا الفصل لعرض ملخص لما تمكنت من إيجاده.

لا نجد الكلام السابق مكتوبا بوضوح في كتاب مارشال مبادئ علم الاقتصاد، لكن يبدو أن هذه هي نظريته وهو ما نشأت أنا شخصيا عليه ودرسته للآخرين على مدار سنوات طوال. خذ الفقرة التالية من كتابه مبادئ علم الاقتصاد على سبيل المثال: "الفائدة – باعتبارها السعر المدفوع مقابل استخدام رأس المال في أي سوق، تميل تجاه مستوى توازني يكون عنده الطلب الكلي على رأس المال في ذلك السوق (وعند سعر الفائدة هذا) مساويا للمخزون الكلي الذي يكون في المتناول عند ذلك السعر"(1). كذلك يوضح لنا كتاب البروفيسور كاسل Cassel طبيعة وضرورة الفائدة *Nature and Necessity of Interest*، أن الاستثمار يشكل "الطلب على الانتظار" والادخار يشكل "عرض الانتظار"، بينما الفائدة هي "الثمن" الذي يجعل الاثنين متساويين، وذلك وفقا لما نفهمه ضمنيا من الكلام حيث إنني في هذه النقطة أيضا لم أجد كلاما محددا أقتبسه منه. أما الفصل السادس من كتاب البروفيسور كارڤر Carver توزيع الثروة *Distribution of Wealth*، فيصور الفائدة بشكل واضح على أنها العامل الذي يُحدث التوازن بين الضرر الحدي للانتظار والإنتاجية الحدية لرأس المال(2). أما السير ألفريد فلاكس Alfred Flux، (المبادئ الاقتصادية *Economic Principles*، ص 95) فكتب: "إن كانت هناك وجاهة في الخلاف الحادث في نقاشنا العام، لا بد من الاعتراف بأن توافقا أوتوماتيكيا يحدث بين الادخار وفرص استخدام رأس المال بشكل مربح... لن يكون الادخار قد تجاوز منافعه الممكنة ... طالما لا يزال سعر الفائدة الصافية أكثر من الصفر." أما البروفيسور توسيج Taussig (مبادئ علم الاقتصاد، *Principles of Economics*، المجلد الثاني، ص 29) فيرسم منحنى عرض للادخار ومنحنى طلب يمثل "الإنتاجية المتناقصة للدفعات المتعددة من رأس المال"، بعد أن قال (ص 20): إن "سعر الفائدة يستقر عند النقطة التي

(1) انظر على سبيل المثال ص 231 فيما يلي لمزيد من النقاش حول هذه الفقرة.

(2) من الصعب تتبع نقاش البروفيسور كارڤر عن الفائدة بسبب: (1) عدم ثبات المعنى المقصود "بالإنتاجية الحدية لرأس المال" وإن كان يعني كمية الناتج الحدي أو قيمة الناتج الحدي، و(2) لأنه لم يحاول تعريف كمية رأس المال.

تكون عندها الإنتاجية الحدية لرأس المال كافية لإخراج دفعة الادخار الحدية"[1].

أما ڤالراس Walras في الملحق الأول (3) من كتابه عناصر الاقتصاد البحت *Éléments d'Économie Pure* الذي تناول فيه "مبادلة المدخرات بروؤس الأموال الجديدة l'échange d'épargnes contre capitaux neufs"، فيطرح بشكل صريح أنه في مقابل كل سعر فائدة ممكن يوجد مقدار سيدخره الأفراد وكذلك مقدار سيستثمرونه في أصول رأسمالية جديدة، وأن هذين المقدارين الكليين يميلان للتساوي مع أحدهما الآخر، وأن سعر الفائدة هو العامل الذي يجعلهما متساويين، وبذلك يثبت سعر الفائدة عند النقطة التي يتساوى فيها الادخار (والذي يمثل عرض رأس المال الجديد) مع الطلب عليه. ولهذا ينتمي ڤالراس بشكل صارم للمدرسة التقليدية.

بالطبع اقتنع الشخص العادي – سواء كان مصرفيا أم موظفا عموميا أم سياسيا – الذي نشأ كعالم الاقتصاد المحترف على النظرية الكلاسيكية بأنه كلما قام فرد ما بالادخار يكون قد قام بشيء يخفض سعر الفائدة أوتوماتيكيًا، وبأن هذا يحفز بشكل أوتوماتيكي إنتاج رأس المال، وبأن انخفاض سعر الفائدة يكون بالقدر اللازم بالضبط لتحفيز ناتج رأس المال بمقدار مساو لزيادة الادخار. بل واقتنع علاوة على ذلك بأن هذه العملية عبارة عن عملية توفيقية ذاتية التنظيم لا تحتاج لتدخل خاص أو رعاية أمومية من قبل السلطة النقدية. وبالمثل سيرفع كل استثمار إضافي سعر الفائدة بالضرورة ما لم يوازنه أي تغير في الاستعداد للادخار (وهذا اعتقاد أكثر شيوعا لا يزال سائدا حتى في يومنا هذا).

لقد أوضح التحليل التي احتوته الفصول السابقة أن هذه الطريقة في تناول

---

(1) تناول مقال حديث جدا ("رأس المال والزمن وسعر الفائدة Capital, Time and the Interest Rate"، للبروفيسور ف. هـ. نايت F. H. Knight، دورية *Economica*، أغسطس 1934) هذه المشكلات، واحتوى على الكثير من الملاحظات العميقة والمثيرة للاهتمام حول طبيعة رأس المال، وأكد صحة تعاليم مارشال فيما يتعلق بعدم جدوى تحليل بوم باڤيرك Böhm-Bawerk. وقدمت نظرية الفائدة بالتحديد في هذا المقال في القالب الكلاسيكي التقليدي. فالتوازن في مجال إنتاج رأس المال يعني – وفقا للبروفيسور نايت – "سعر الفائدة الذي تتدفق عنده المدخرات إلى السوق بنفس المعدل الزمني أو السرعة التي تتدفق بها إلى الاستثمار منتجةً نفس معدل العائد الصافي الذي يُدفَع للمدخرين مقابل استخدامها".

الموضوع لابد أن تكون خاطئة. وفي إطار مسعانا لإعادة سبب الخلاف في الرأي إلى أصله، دعونا نبدأ بالأمور المتفق عليها.

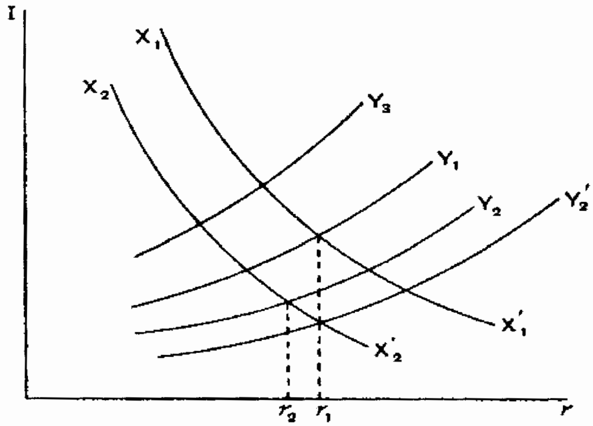
على العكس من المدرسة النيوكلاسيكية التي تؤمن بأن الادخار والاستثمار يمكن ألا يتساويان، قبلت المدرسة الكلاسيكية الأصلية وجهة النظر القائلة بأنهما متساويان. كان مارشال على سبيل المثال مؤمنا بكل تأكيد (وإن لم يقل ذلك صراحة أبدا) بأن الادخار الكلي والاستثمار الكلي متساويان بالضرورة. في الواقع، آمن معظم أتباع المدرسة الكلاسيكية بهذا الاعتقاد بقوة لأنهم اعتبروا أن كل زيادة في الادخار يقوم بها فرد ما تخلق بالضرورة زيادة مقابلة في الاستثمار. وليس هناك أي فرق أساسي مهم في هذا السياق بين جدول الكفاية الحدية لرأس المال أو جدول الطلب على الاستثمار اللذين طرحتهما أنا ومنحنى الطلب على رأس المال الذي طرحه بعض الكتاب الكلاسيكيين الذين أشرت لهم فيما سبق. لكننا نقترب من الخلاف في الرأي حين نصل للميل للاستهلاك ونتيجته الطبيعية المتمثلة في الميل للادخار بسبب الأهمية التي أعطوها لتأثير سعر الفائدة على الميل للادخار. لكن يحتمل أنهم ما كانوا لينكروا التأثير المهم الذي يلعبه مستوى الدخل على الكمية المدخرة، كما لم أنكر أنا أن سعر الفائدة قد يكون له تأثير على الكمية المدخرة من دخل معين (وإن لم يكن بنفس طبيعة التأثير الذي افترضوه). يمكن جمع كل نقاط الاتفاق هذه في مقترح من شأن المدرسة الكلاسيكية أن تقبله ولا يجدر بي أن أجادل فيه، ألا وهو أننا لو افترضنا أن مستوى الدخل من المعطيات يمكننا أن نستنتج أن سعر الفائدة الجاري لابد أن يقع في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على رأس المال المقابل لأسعار الفائدة المختلفة مع منحنى الكميات المدخرة من الدخل المعطى المقابلة لأسعار الفائدة المختلفة.

لكن هذه هي النقطة التي يتسلل عندها الخطأ الدامغ إلى النظرية الكلاسيكية. ليت المدرسة الكلاسيكية اكتفت بأن تستنتج من المقترح المذكور أعلاه أنه بالنظر لمنحنى الطلب على رأس المال وتأثير التغيرات في سعر الفائدة على الاستعداد للادخار من دخول معينة، لابد أن يكون مستوى الدخل وسعر الفائدة مرتبطين بشكل فريد. فلو كانت قد اكتفت بهذا الاستنتاج لما اختلفنا على شيء. علاوة على ذلك، يؤدي هذا المقترح بشكل طبيعي إلى مقترح آخر يجسد حقيقة مهمة، ألا وهو أنه لو كان سعر الفائدة، وكذلك منحنى الطلب على رأس المال، وتأثير سعر الفائدة على الاستعداد

للادخار من مستويات معينة من الدخل من المعطيات، لا بد أن يكون مستوى الدخل هو العامل الذي يجعل الكمية المدخرة مساوية للكمية المستثمرة. لكن في الحقيقة، لا تهمل النظرية الكلاسيكية تأثير التغيرات في مستوى الدخل فحسب، وإنما تحتوي على خطأ شكلي أيضا.

فالنظرية الكلاسيكية (كما يتضح من الاستشهادات السابقة) تفترض أنها يمكن أن تمضي قدما وتتناول أثر حركة ما في منحنى الطلب على رأس المال مثلا على سعر الفائدة دون إلغاء أو تعديل افتراضها بخصوص كمية الدخل المعين الذي تؤخذ منه المدخرات. إن المتغيرات المستقلة في النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة هي منحنى الطلب على رأس المال وتأثير سعر الفائدة على الكمية المدخرة من دخل معين، وعندما يتحرك منحنى الطلب على رأس المال مثلا نحصل على سعر الفائدة الجديد – وفقا لهذه النظرية – من نقطة التقاطع بين منحنى الطلب الجديد على رأس المال والمنحني الذي يربط سعر الفائدة بالكميات التي سيتم ادخارها من الدخل المحدد. يبدو أن النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة تفترض أنه لو تحرك منحنى الطلب على رأس المال، أو المنحنى الذي يربط سعر الفائدة بالكميات المدخرة من دخل معين، أو كلاهما، نحصل على سعر الفائدة الجديد من النقطة التي يتقاطع عندها هذان المنحنيان في وضعيهما الجديدين. لكن هذه نظرية لا معنى لها. فافتراض أن الدخل ثابت لا يتسق مع افتراض أن هذين المنحنيين يمكن أن يتحرك أي منهما بالاستقلال عن الآخر. فلو تحرك أي منهما سيتغير الدخل بشكل عام، مما يؤدي إلى انهيار التصور المبني على افتراض وجود دخل معين تمامًا. ولا يمكن إنقاذ الموقف إلا بافتراض معقد مفاده حدوث تغير تلقائي في وحدة الأجر مقداره كاف بالكاد للتأثير على تفضيل السيولة لخلق سعر فائدة يوازن مفعول التحرك المفترض بالكاد، وذلك حتى يبقى الناتج في نفس المستوى الذي كان عليه في السابق. في الواقع، لا توجد أي إشارة لدى الكتاب المذكورين أعلاه عن ضرورة وجود مثل هذا الافتراض. ففي أفضل الأحوال لن يكون هذا الإفتراض مقبولا إلا بالنسبة إلى التوازن في الأجل الطويل ولا يمكن أن يشكل أساس نظرية عن الأجل القصير، بل إنه لا يوجد سبب يدفعنا لافتراض أنه ينطبق حتى في الأجل الطويل. في الحقيقة، لم تكن المدرسة الكلاسيكية واعية بدلالة التغيرات في مستوى الدخل أو بإمكانية أن يكون مستوى الدخل في الواقع دالة لمعدل الاستثمار.

يمكن توضيح ما سبق في الرسم البياني التالي[1]:



يقاس مقدار الاستثمار (أو الادخار) I في هذا الرسم رأسيا، وسعر الفائدة r أفقيا. X_1X_1' هو الوضع الأول لجدول الطلب على الاستثمار، وX_2X_2'هو الوضع الثاني لهذا المنحنى. يربط المنحنى Y_1 الكميات المدخرة من الدخل Y_1 بالمستويات المختلفة من سعر الفائدة، بحيث تكون المنحنيات Y_2 وY_3... إلخ، هي المنحنيات المقابلة لمستويات الدخل Y_2 وY_3، إلخ. لنفترض أن المنحنى Y_1 هو منحنى Y المتسق مع جدول الطلب على الاستثمار X_1X_1' وسعر الفائدة r_1. والآن، لو تحرك جدول الطلب على الاستثمار من X_1X_1' إلى X_2X_2'، سيتحرك الدخل أيضا بشكل عام. لكن الرسم السابق لا يحتوي بيانات كافية لنعرف ماذا ستكون قيمته الجديدة. ولهذا لا نعلم عند أي نقطة سيتقاطع معه جدول الطلب على الاستثمار لأننا لا نعلم ما هو منحنى Y الملائم. لكن لو أدخلنا حالة تفضيل السيولة وكمية النقود وعرفنا منهما معا أن سعر الفائدة هو r_2، يصبح الوضع بأكمله محددا. فمنحنى Y الذي يتقاطع مع X_2X_2' عند النقطة التي فوق r_2 رأسيا، أي منحنى Y_2 سيكون المنحنى الملائم. ومن ثم، لا يخبرنا منحنى X ومنحنى Y بأي شيء عن سعر الفائدة، ولا يمكنهما أن يخبرانا بما سيكون عليه الدخل إلا لو استطعنا معرفة سعر الفائدة من مصدر آخر. إن لم يحدث أي تغيير

(1) أوحى البروفيسور ر. ف. هارود بهذا الرسم البياني لي. انظر أيضا التصور الشبيه الذي قدمه السيد د. هـ. روبرتسون،دورية *Economic Journal*، ديسمبر 1934، ص 652.

في حالة تفضيل السيولة وكمية النقود بحيث يبقى سعر الفائدة كما هو، يكون إذن منحنى Y_2' الذي يتقاطع مع جدول الطلب على الاستثمار الجديد رأسيا تحت النقطة التي يتقاطع فيها منحنى Y_1 مع جدول الطلب على الاستثمار القديم رأسيا هو منحنى Y المناسب وتكون Y_2' هي المستوى الجديد من الدخل.

ومن ثم، لا تمدنا الدالتان اللتان تستخدمهما النظرية الكلاسيكية (ألا وهما استجابة الاستثمار واستجابة المقدار المدخر من دخل معين للتغير في سعر الفائدة) بالأدوات اللازمة لعمل نظرية لسعر الفائدة. لكن من الممكن استخدامهما لمعرفة ماذا سيكون مستوى الدخل، بعد تحديد سعر الفائدة (من مصدر ما). وكبديل يمكن استخدامهما لمعرفة ماذا يجب أن يكون سعر الفائدة، لو أردنا إبقاء مستوى الدخل عند حجم معين (مثلا المستوى المقابل للتشغيل الكامل).

ينبع الخطأ من النظر للفائدة على أنها مكافأة على الانتظار في ذاته وليست مكافأة على عدم الاكتناز، مثلما ينظر – وعن حق – لمعدلات العائد على القروض أو الاستثمارات التي تتضمن درجات مختلفة من المخاطرة على أنها مكافأة على تحمل المخاطرة وليس على الانتظار في ذاته. لا يوجد في الحقيقة اختلاف حاد بين هذه المعدلات وما يطلق عليه سعر الفائدة "البحت"، فكلهم يعتبروا مكافأة على تحمل مخاطرة الغموض بشكل أو بآخر. ولن نكون في حاجة لنظرية مختلفة، إلا لو كانت النقود تستخدم في المبادلات فقط[1].

لكن المدرسة الكلاسيكية ربما تكون قد تنبهت لوجود خطأ ما بسبب نقطتين مألوفتين. أولا، اتفقت الآراء – على الأقل منذ نشر كتاب البروفيسور كاسل طبيعة وضرورة الفائدة – على أن زيادة المبلغ المدخر من دخل معين بالضرورة مع ارتفاع سعر الفائدة ليست بالأمر الأكيد، في حين يتفق الجميع على أن جدول الطلب على الاستثمار ينخفض مع ارتفاع سعر الفائدة. لكن لو انخفضت كل من منحنيات Y ومنحنيات X مع ارتفاع سعر الفائدة، لا شيء يضمن أن منحنى Y معينًا سيتقاطع مع منحنى X معين في أي موضع على الإطلاق. يوحي هذا بأن منحنى Y ومنحنى X لا يمكن أن يحددا وحدهما سعر الفائدة.

(1) انظر الفصل السابع عشر فيما يلي.

ثانيا، من المعتاد أن نفترض أن الزيادة في كمية النقود تميل لخفض سعر الفائدة، على الأقل في البداية وفي الأجل القصير. لكن لم يقدم أحد سببا يفسر لماذا يؤثر التغير في كمية النقود على جدول الطلب على الاستثمار أو الاستعداد للادخار من دخل معين. وهكذا، تبنى أتباع المدرسة الكلاسيكية نظرية لسعر الفائدة في الجزء الأول الذي يتعامل مع نظرية القيمة مختلفة تماما عما تبنوه في الجزء الثاني الذي تناول نظرية النقود. فلم يبدوا منزعجين من هذا التناقض، و لم يحاولوا – على حد علمي – أن يبنوا جسرا بين النظريتين. أقصد بكلامي هذا أتباع المدرسة الكلاسيكية الأصلية، وذلك لأن أتباع المدرسة النيوكلاسيكية حاولوا بناء جسر كهذا لكن محاولتهم أحدثت أسوأ تشوش فكري على الإطلاق. فأتباع المدرسة النيوكلاسيكية استنتجوا أنه لابد من وجود مصدرين لعرض النقود لمواجهة جدول الطلب على الاستثمار، وهما المدخرات بالمعنى الأصلي (وهي المدخرات التي تتعامل معها المدرسة الكلاسيكية)، بالإضافة إلى المبلغ الذي تتيحه أي زيادة في كمية النقود (وهو ما يقابل بنوع من الجباية على الجمهور يسمى "الادخار الإجباري" أو ما شابه). يغري هذا بالتوصل للفكرة القائلة بوجود سعر فائدة "طبيعي" أو "محايد"[1]، أو "توازني"، والمقصود به سعر الفائدة الذي يجعل الاستثمار مساويا للمدخرات وفقا لمفهوم المدرسة الكلاسيكية الأصلية دون إضافة أي من "المدخرات الإجبارية". ويغري كذلك بالتوصل لحل يبدو (لو افترضنا أن النيوكلاسيكيين كانوا على صواب في البداية) وكأنه أكثر الحلول وضوحا، ألا وهو أن كل هذه التعقيدات ستختفي لو أمكن الاحتفاظ بكمية النقود ثابتة في كل الظروف، نظرا لأن المشاكل المفترض أنها تترتب على زيادة الاستثمار عن المدخرات بمعناها الأصلي لن تصبح ممكنة بعد الآن. لكن بوصولنا لهذه النقطة نكون قد وصلنا لوضع صعب. "فالبطة البرية غطست حتى القاع – ووصلت لأعمق ما يمكن – واشتبكت بالأعشاب والطحالب وكل القذارة التي بالأسفل. ولن يغطس وراءها ويخرجها إلا كلب ماهر مهارة استثنائية"(*).

وبالتالي يكون التحليل التقليدي معيبا لأنه فشل في عزل المتغيرات المستقلة

(1) سعر الفائدة "المحايد" الذي يتحدث عنه علماء الاقتصاد المعاصرون يختلف عن كل من السعر "الطبيعي" الذي تحدث عنه بوم باڤيرك والسعر "الطبيعي" الذي تحدث عنه ڤيكسل.

(*) يشير كينز هنا لكتاب هنريك إبسن Henrik Ibsen البطة البرية *The Wild Duck* – المترجمة.

للنظام بشكل صحيح. فالادخار والاستثمار يحددهما النظام ولا يحددانه. فهما نتيجتان للعوامل المحددة التي في النظام، ألا وهي الميل للاستهلاك وجدول الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. إن هذه المحددات في الواقع معقدة وكل منها يتأثر بالتغيرات المحتملة في الآخر، لكنهم يقون مستقلين بمعنى أن قيمة الواحد منهم لا يمكن استنتاجها من قيمة الآخر. لقد كان أصحاب التحليل التقليدي واعين بأن الادخار يعتمد على الدخل لكنهم غفلوا عن أن الدخل يعتمد على الاستثمار، بحيث يتغير الدخل بالضرورة عندما يتغير الاستثمار وبالدرجة المطلوبة بالضبط لإحداث تغير في الادخار مساو للتغير في الاستثمار.

لا تعتبر النظريات التي تحاول جعل سعر الفائدة معتمدا على "الكفاية الحدية لرأس المال" أكثر نجاحا. صحيح أن سعر الفائدة سيكون مساويا للكفاية الحدية لرأس المال في حالة التوازن، لأن زيادة (أو تخفيض) حجم الاستثمار الحالي حتى نصل لنقطة التساوي هذه ستحقق (أو يحقق) ربحا. لكن تحويل هذه المقولة إلى نظرية لسعر الفائدة أو اشتقاق سعر الفائدة منها يتضمن منطقا دائريا، كما اكتشف مارشال بعد أن قطع نصف الطريق نحو تقديم تفسير متكامل لسعر الفائدة وفقا لهذه الخطوط[1]. "فالكفاية الحدية لرأس المال" تعتمد جزئيا على حجم الاستثمار الحالي، ولا بد أن نعلم بالفعل سعر الفائدة قبل أن نحسب ماذا سيكون هذا الحجم. إن الاستنتاج الهام هنا هو أن ناتج الاستثمار الجديد سيُدفع إلى النقطة التي تتساوى عندها الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة. أما جدول الكفاية الحدية لرأس المال فلن يخبرنا بما هو سعر الفائدة وإنما بالنقطة التي سيُدفع ناتج الاستثمار الجديد إليها في ظل سعر فائدة معين.

سيدرك القارئ حالا أن المشكلة التي نناقشها هنا مسألة لها دلالة نظرية جوهرية وأهمية عملية بالغة الخطورة. فالمبدأ الاقتصادي – الذي بنى عليه علماء الاقتصاد نصائحهم العملية طوال الوقت تقريبا – افترض في جوهره أن انخفاض الإنفاق سيميل إلى تخفيض سعر الفائدة وأن الزيادة في الاستثمار ستميل إلى رفعه بافتراض ثبات العوامل الأخرى. لكن لو كانت هاتان الكميتان لا تحددان سعر الفائدة وإنما المقدار الكلي للتشغيل، ستتغير الطريقة التي نرى بها الآلية التي يعمل بها النظام

(1) انظر ملحق هذا الفصل.

الاقتصادي بشكل جذري. فانخفاض الاستعداد للإنفاق سيُنظر إليه بطريقة مختلفة تماما، وبدلا من أن يعتبر عاملاً يؤدي لزيادة الاستثمار بافتراض ثبات العوامل الأخرى، سيعتبر عاملاً يؤدي لتخفيض التشغيل بافتراض ثبات العوامل الأخرى أيضا.

ملحق الفصل الرابع عشر

ملحق عن سعر الفائدة في كتاب مارشال مبادئ علم الاقتصاد وكتاب ريكاردو مبادئ الاقتصاد السياسي ومواضع أخرى

1

لا يُناقَش سعر الفائدة بشكل مترابط منطقيا في أعمال مارشال أو إدچوورث أو البروفيسور بيجو إلا في بعض الملاحظات العابرة. وبالإضافة إلى الفقرة التي أوردتها في السابق (ص 139)، توجد المفاتيح المهمة الوحيدة لفهم موقف مارشال حيال سعر الفائدة في كتابه مبادئ علم الاقتصاد (الطبعة السادسة، الكتاب السادس، ص 534 وص 593). الاقتباس التالي يوضح جوهر موقفه هذا:

"تميل الفائدة – باعتبارها السعر المدفوع مقابل استخدام رأس المال في أي سوق– باتجاه مستوى توازني يتساوى فيه الطلب الكلي على رأس المال في هذا السوق وعند سعر الفائدة هذا من ناحية، مع المخزون الكلي[1] الذي سينشأ عند هذا السعر من ناحية أخرى. ولو كان السوق الذي ندرسه صغيرا (لنقل بلدة واحدة أو صناعة واحدة في دولة آخذة في النمو) ستُقابَل زيادة الطلب على رأس المال فيه على الفور بزيادة في العرض قادمة من المناطق أو الصناعات المحيطة. لكننا لو كنا نتناول العالم بأسره أو حتى بلد واحد باعتباره سوقًا واحدًا لرأس المال، لا يمكننا أن ننظر للعرض الكلي منه على أنه يتغير بسرعة أو لدرجة كبيرة بموجب التغير في سعر الفائدة.

(1) يجب ملاحظة أن مارشال يستخدم كلمة "رأس المال" وليس "النقود" وكلمة "مخزون" وليس "القروض"، لكن الفائدة مبلغ يدفع مقابل اقتراض النقود ولا بد أن "الطلب على رأس المال" في هذا السياق يعني "الطلب على قروض نقدية بهدف شراء مخزون من السلع الرأسمالية". لكن التساوي بين مخزون السلع الرأسمالية المعروضة والمخزون المطلوب سيحدث عن طريق أسعار السلع الرأسمالية وليس سعر الفائدة. فالتساوي بين عرض القروض النقدية والطلب عليها (أي الديون) هو ما ينشأ بموجب سعر الفائدة.

فمجمل المصادر التمويلية لرأس المال هي نتاج للعمل والانتظار، أما العمل الإضافي[1]، والانتظار الإضافي الذي يعمل الارتفاع في سعر الفائدة كمحفز لهما فلن ينتجا الكثير بسرعة مقارنةً بالعمل والانتظار الذين أنتجا المخزون القائم من رأس المال. وبالتالي ستُقابَل الزيادة المفرطة في الطلب على رأس المال بشكل عام لفترة معينة بزيادة في سعر الفائدة أكثر من الزيادة في العرض[2]، وهو ما سيدفع رأس المال للانسحاب جزئيا من الاستخدامات ذات المنفعة الحدية الأدنى. فالزيادة في سعر الفائدة لن تزيد المخزون الكلي من رأس المال إلا ببطء وبشكل تدريجي" (ص 534).

"من الضروري التأكيد على أن عبارة (سعر الفائدة) لا تنطبق على الاستثمارات الرأسمالية القديمة إلا بمعنى محدود جدا"[3]. من الممكن أن نقدر أن هناك رأس مال قيمته سبعة آلاف مليون مستثمر في الأنشطة التجارية المختلفة في هذه الدولة عند فائدة صافية مقدارها 3 %. لكن هذا الأسلوب في التعبير عن الموضوع غير دقيق وإن كان ملائمًا ومبررًا في بعض السياقات. فما يجب أن نقوله هو ما يلي: لو اعتبرنا أن سعر الفائدة الصافية على الاستثمارات في رأس المال الجديد في كل من هذه الأنشطة (أي على الاستثمارات الحدية) 3 %، سيصبح الدخل الصافي الكلي الذي يدره مجمل رأس المال المستثمر في مختلف الصناعات مساويا لسبعة آلاف مليون جنيه تقريبا لو تمت رسملته في شراء أجله 33 عاما (أي على أساس فائدة مقدارها 3 %). فقيمة رأس المال المستثمر بالفعل في تحسين إنتاجية أرض أو تشييد مبنى أو إقامة سكة حديدية أو صنع ماكينة هي القيمة الكلية المخفضة لدخولها المستقبلية الصافية المقدرة (أو أشباه الريع). ولو انخفضت قدرتها

(1) يفترض هذا أن الدخل غير ثابت. لكن ليس من الواضح كيف ستؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى "عمل إضافي". هل المقترح هنا أنه يجب النظر للارتفاع في سعر الفائدة على أنه يشكل نوعا من الزيادة في الأجور الحقيقية سيحفز عناصر الإنتاج على العمل مقابل أجر أقل، وذلك لأنه يزيد من جاذبية العمل من أجل الادخار؟ أعتقد أن هذا كان في ذهن السيد د. هـ. روبرتسون في سياق شبيه. بالطبع، "لن (ينتج هذا) الكثير بسرعة" وأي محاولة لتفسير التقلبات الفعلية في مقدار الاستثمار عن طريق هذا العامل ستكون غير معقولة، بل وسخيفة. ولو أردت إعادة كتابة الجزء الأخير من هذه الجملة سيكون كالتالي: "لو لم يُوازَن الارتفاع الشديد في الطلب على رأس المال بشكل عام (والراجع لارتفاع في جدول الكفاية الحدية لرأس المال) بارتفاع في سعر الفائدة، سيؤدي التشغيل الإضافي ومستوى الدخل الأعلى (اللذان سينتجان عن زيادة إنتاج السلع الرأسمالية) إلى مقدار من الانتظار الإضافي مساوٍ تماما لو قيس بالنقود لقيمة الزيادة الحالية في السلع الرأسمالية وبالتالي يتمكن من الاستعداد لها بالضبط".

(2) لماذا لا تقابل بارتفاع في سعر عرض السلع الرأسمالية؟ لنفترض على سبيل المثال أن "الزيادة المفرطة في الطلب على رأس المال بشكل عام" تعود إلى انخفاض في سعر الفائدة، سأقترح أن الجملة يجب أن تعاد كتابتها كما يلي: "فطالما لا يمكن مقابلة الزيادة المفرطة في الطلب على السلع الرأسمالية على الفور بزيادة في المخزون الكلي، لا بد أن يبقى هذا الطلب مكبلا في الوقت الحالي بسبب ارتفاع سعر عرض السلع الرأسمالية الكافي لإبقاء الكفاية الحدية لرأس المال في توازن مع سعر الفائدة دون حدوث أي تغير جوهري في حجم الاستثمار، وفي غضون ذلك (كما يحدث دائما) سيتم استخدام عناصر الإنتاج المكيفة على إنتاج السلع الرأسمالية في إنتاج تلك السلع الرأسمالية ذات الكفاية الحدية الأكبر في الظروف الجديدة."

(3) في الواقع لا يجب أن نقول هذا أصلا، فليس بوسعنا الحديث بشكل صحيح عن سعر الفائدة إلا لو قصدنا سعر الفائدة على النقود المقترضة بهدف شراء الاستثمارات الرأسمالية سواء كانت جديدة أم قديمة (أم لأي غرض آخر).

المستقبلية على إدرار الدخل ستنخفض قيمتها تبعا لذلك وتصبح القيمة المرسلة لذلك الدخل الأصغر بعد إدخال الإهلاك في الحساب (ص 593).

كتب البروفيسور بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاه (الطبعة الثالثة، ص 163): "إن طبيعة دور 'الانتظار' كانت محل سوء فهم كبير. فافترض أحيانا أنه يكمن في توفير النقود وأحيانا في توفير الوقت، وعلى أساس هذين الافتراضين طُرح أنه لا يساهم على الإطلاق في الناتج. هذان الافتراضان كلاهما خطأ. فـ'الانتظار' يعني ببساطة تأجيل استهلاك يستطيع الشخص التمتع به فورا، ومن ثم السماح لبعض الموارد (التي ربما كانت ستتلف) بأن تأخذ شكل أدوات إنتاج [1]. وبالتالي تكون وحدة 'الانتظار' هي استخدام كمية معينة من الموارد[2]. (كالعمالة أو الماكينات) لمدة معينة... ويمكننا أن نقول بشكل أكثر عمومية أن وحدة الانتظار هي وحدة قيمة سنوية أو جنيه سنوي (لو استخدمنا لغة د. كاسل الأبسط وإن كانت أقل دقة)... يجب توخي الحذر حيال وجهة النظر المنتشرة والتي تقول إن مقدار رأس المال المراكم في أي سنة يساوي بالضرورة مقدار "المدخرات" المدخرة فيها. فهذا ليس صحيحا حتى لو كنا نعني بالمدخرات المدخرات الصافية مما يحذف مدخرات شخص ما تم إقراضها لشخص آخر ليزيد بها استهلاكه، وعندما نتجاهل التراكمات المؤقتة للحقوق غير المستخدمة في الخدمات في صورة نقود مصرفية، فالعديد من المدخرات التي كان يفترض أن تصبح رأس مال لا تستخدم في الهدف الأصلي المرجو منها بسبب التوجيه الخاطئ لها في استخدامات غير مفيدة"[3].

أعتقد أن إشارة البروفيسور بيجو الوحيدة المهمة لما يحدد سعر الفائدة موجودة في كتابه التقلبات الصناعية *Industrial Fluctuations* (الطبعة الأولى، ص ص 251–253) حيث يفند وجهة النظر القائلة: بأن سعر الفائدة يقع خارج نطاق سيطرة البنك المركزي أو أي بنك آخر، نظرا لأنه محدد بالشروط العامة للعرض والطلب على رأس المال الحقيقي. ويطرح مقابل هذه الفكرة: "حين يخلق رجال البنوك المزيد من الائتمان لرجال الأعمال فإنهم يفرضون لصالحهم (وفقا للتفسيرات

---

(1) الصياغة هنا غامضة، فليس من الواضح إن كان يجب أن نستنتج أن تأجيل الاستهلاك يحدث هذا الأثر بالضرورة أم أن الاستهلاك يحرر الموارد فحسب، وبالتالي يمكن – وفقا للظروف – أن تبقى غير مستخدمة أو أن تستخدم في الاستثمار.

(2) وليس (يجب أن ننتبه لهذا) كمية النقود التي يمكن لمتلقي الدخل أن ينفقها على الاستهلاك لكنه لا يفعل هذا، بحيث لا تصبح المكافأة على الانتظار فائدة وإنما شبه ريع. يبدو أن هذه الجملة تقتضي أن الموارد المحررة تستخدم بالضرورة. فماذا ستكون مكافأة الانتظار لو بقت الموارد غير مستخدمة؟

(3) لا نعلم من هذه الفقرة ما إذا كانت المدخرات الصافية ستكون مساوية للزيادة في رأس المال أم لا، إن تغاضينا عن الاستثمار الذي وجه توجيها خاطئا وأخذنا في الاعتبار في الوقت نفسه "التراكمات المؤقتة للحقوق غير المستخدمة في الخدمات في صورة نقود مصرفية". لكن البروفيسور بيجو يوضح في كتاب التقلبات الاقتصادية (ص 22) أن هذه التراكمات ليس لها تأثير على ما يسميه "المدخرات الحقيقية".

المعروضة في الفصل الثالث عشر من الجزء الأول[1]) جباية إجبارية على أشياء حقيقية لدى الجمهور وبالتالي يزيدون تدفق رأس المال الحقيقي المتاح أمامهم، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على القروض الطويلة والقصيرة على حد سواء. باختصار، صحيح أن سعر النقود لدى المصرفيين مرتبط بسعر الفائدة الحقيقي على القروض الطويلة برباط آلي، لكن ليس صحيحا أن هذا السعر الحقيقي تحدده ظروف خارج نطاق سيطرة رجال البنوك تماما".

أوردت تعليقاتي على الكلام المذكور فيما سبق في الهوامش السفلية. أعتقد أن التشوش المميز لتناول مارشال للموضوع يعود بالأساس إلى إغارة مفهوم "الفائدة" الذي ينتمي للاقتصاد النقدي على دراسة لا تأخذ النقود في الاعتبار بأي حال من الأحوال. "فالفائدة" لا دور لها على الإطلاق لكي توضع في كتاب مبادئ علم الاقتصاد لمارشال أصلا، فهي تنتمي لفرع آخر من العلم. يقودنا البروفيسور بيجو (في كتابه اقتصاديات الرفاه) بشكل متسق مع افتراضاته الضمنية الأخرى إلى أن نستنتج أن وحدة الانتظار هي نفسها وحدة الاستثمار الحالي، وأن مكافأة الانتظار تعتبر شبه ريع. ولا يذكر البروفيسور بيجو عمليا الفائدة على الإطلاق (وهو ما يجب أن يفعله). لكن هؤلاء الكتاب لا يتناولون اقتصادا غير نقدي (إن كان يوجد شيء كهذا أصلا)، فهم يفترضون أن النقود مستخدمة وأن هناك نظاما مصرفيا. علاوة على ذلك، لا يكاد سعر الفائدة يلعب دورا أكبر في كتاب البروفيسور بيجو التقلبات الصناعية (والذي يدرس أساسا تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال) أو في كتابه نظرية البطالة (والذي يدرس بالأساس محددات التغير في حجم التشغيل بافتراض عدم وجود بطالة إجبارية) عن دوره في كتاب اقتصاديات الرفاه.

2

يوضح الجزء التالي من كتاب ريكاردو مبادئ الاقتصاد السياسي (ص 511) جوهر نظرية ريكاردو عن سعر الفائدة:

"لا تُنظَم فائدة النقود بموجب السعر الذي يقوم البنك بالإقراض وفقا له (سواء كان 5 أم 3 أم 2 %) وإنما بموجب معدل الربح الذي يمكن تحقيقه عن طريق تشغيل رأس المال، وهو الذي يعتبر

(1) يتضمن هذا المرجع (انظر ص ص 129–134، مصدر سابق) رأي البروفيسور بيجو بخصوص الكمية التي يزيد بها خلق الائتمان الجديد من قبل البنوك من تيار رأس المال الحقيقي المتاح للمنظمين. في الواقع يحاول البروفيسور بيجو أن يخصم "رأس المال العائم – الذي كان ستتم المساهمة به في اتجاهات أخرى لو لم توجد البنوك – من الائتمان العائم الذي يسلم لرجال الأعمال عن طريق خلق الائتمان". لكن بعد خصم هذه المبالغ تصبح أطروحته مبهمة تماما. فبداية، أصحاب الريع لديهم دخل مقداره 1500 يستهلكون منها 500 ويدخرون 1000، ويخفض خلق الائتمان دخلهم إلى 1300 يستهلكون منها $x - 500$ ويدخرون $x + 800$، وتمثل x (وفقا لما يستنتجه البروفيسور بيجو) الزيادة الصافية في رأس المال التي أتاحها خلق الائتمان. هل يُفترض أن دخل المنظمين يبتلعه المقدار الذي يقترضونه من البنوك (بعد عمل الخصم المذكور آنفا)؟ أم يبتلعه المقدار الذي ينخفض به دخل أصحاب الريع (أي 200)؟ وهل يفترض أن يدخروه كله في أي من الحالتين؟ هل تساوي زيادة الاستثمار خلق الائتمان ناقص الخصومات؟ أم تساوي x؟ يبدو أن الأطروحة توقفت حيث يجب أن تبدأ.

مستقلا تماما عن كمية أو قيمة النقود. فسواء أقرض البنك مليونا أو عشرة ملايين أو مئة مليون، لن يغير هذا المبلغ سعر الفائدة السوقي بشكل دائم، وإنما سيغير قيمة النقود المصدرة لهذا السبب فحسب. فأحيانا يتطلب تنفيذ بعض الأعمال مبلغا معينا لكنه يتطلب عشر أو عشرين ضعفا منها في أحيان أخرى. تعتمد الطلبات المقدمة للبنك للحصول على النقود إذن على المقارنة بين معدل الأرباح الممكن تحقيقها بتشغيل هذه النقود وبين السعر الذي يكون البنك مستعدا لإقراضها وفقا له. فلو فرض البنك سعرا أقل من سعر الفائدة السوقي سيصبح قادرا على إقراض أي كمية من النقود. ولو فرض سعرا أكبر منه، لن يجد من يريد الاقتراض منه سوى المبذرين والمسرفين."

هذا الكلام واضح جدا ولهذا يعتبر أفضل كمنطلق للنقاش من كتابات الكتاب الأحدث الذين لا يشعرون براحة كافية تجاه المبدأ الريكاردي (رغم عدم ابتعادهم في الواقع عن جوهره) مما جعلهم يلجأون للإبهام. يجب قراءة الفقرة السابقة – كما هي الحال دائما مع ريكاردو – كمبدأ للأجل الطويل والانتباه لعبارة "بشكل دائم" التي في منتصف الفقرة. من المهم تناول الافتراضات اللازمة لإثبات صحته.

مرة أخرى نجد أن الافتراض المطلوب هو الافتراض الكلاسيكي المعتاد، وهو أن التشغيل كامل دائما، بحيث لا يوجد سوى مستوى واحد ممكن من التشغيل في التوازن على المدى الطويل بافتراض عدم حدوث تغير في منحنى الطلب على العمالة مقاسا بالناتج. ووفقا لهذا الافتراض تكون النظرية الريكاردية صحيحة، مع افتراض ثبات كل العوامل الأخرى كالمعتاد (أي عدم حدوث أي تغير في التوقعات والميول النفسية ما عدا تلك التي تنبع من التغير في كمية النقود). وتعني صحة النظرية الريكاردية هنا أنه لا يوجد سوى سعر فائدة واحد فقط يتوافق مع التشغيل الكامل في الأجل الطويل وفقا لهذه الافتراضات. لقد أغفل ريكاردو ومن خلفوه أن حجم التشغيل – حتى في الأجل الطويل – لا يكون كاملا بالضرورة وإنما قابل للتفاوت، وأن كل سياسة مصرفية يقابلها مستوى مختلف من التشغيل طويل الأجل، بحيث يتخذ التوازن في الأجل الطويل مواضع مختلفة تقابل السياسات المختلفة للسلطات النقدية حيال الفائدة.

لو كان ريكاردو قد اكتفى بتقديم أطروحته على أنها تنطبق فقط على أي كمية معينة من النقود تخلقها السلطات النقدية، كانت ستصبح صحيحة بافتراض أن الأجور النقدية مرنة. بعبارة أخرى، كان استنتاج ريكاردو سيصح لو كان قد طرح أن قيام السلطات النقدية بتثبيت كمية النقود عند عشرة ملايين أو مئة مليون لن يؤدي لأي تغير دائم في سعر الفائدة. يتضح من الاقتباس السابق أن ريكاردو يعني بسياسة السلطات النقدية الشروط التي تزيد أو تنقص بها كمية النقود (أي سعر الفائدة الذي ستزيد أو تنقص أصولها عنده سواء عن طريق تغيير مقدار الخصومات أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة). وطالما كان هذا هو المقصود بسياسة السلطات النقدية، لا يمكننا أن نستنتج أن سياسة السلطات النقدية غير مجدية ولا أن هناك سياسة واحدة فقط متفقة مع التوازن في الأجل الطويل. ولكن في الحالات المتطرفة التي نفترض فيها انخفاض الأجور النقدية بلا حدود في وجه البطالة الإجبارية بسبب تنافس العمال العاطلين الشديد على التشغيل، لن يكون هناك سوى وضعين ممكنين فقط للتشغيل على الأجل الطويل. وسيكون هذان الوضعان هما التشغيل الكامل ومستوى التشغيل المقابل لسعر الفائدة الذي يصبح عنده تفضيل السيولة مطلقا (في حالة انخفاض

هذا المستوى عن التشغيل الكامل). لو افترضنا أن الأجور النقدية مرنة تكون كمية النقود في ذاتها بالفعل غير مجدية أو مؤثرة، لكن الشروط التي تغير وفقا لها السياسة النقدية كمية النقود تصبح أحد المحددات الحقيقية للتنظيم الاقتصادي.

يجب أن نضيف هنا أن الجمل التي انتهى بها هذا الاقتباس توحي بأن ريكاردو أغفل التغيرات الممكنة في الكفاية الحدية لرأس المال وفقا للكمية المستثمرة. لكن هذا يمكن اعتباره مثالاً آخر على أن الاتساق الداخلي لدى ريكاردو كان أكبر من خلفائه. فلو كانت كمية التشغيل والميول النفسية للمجتمع من المعطيات، لن يوجد في الحقيقة سوى معدل واحد ممكن لتراكم رأس المال، ومن ثم قيمة واحدة ممكنة للكفاية الحدية لرأس المال. يقدم لنا ريكاردو مأثرة فكرية سامية – لا تستطيع الشخصيات الأضعف إحرازها – تتمثل في تبني عالم افتراضي منبت الصلة بالخبرة الواقعية وكأنه عالما واقعيا، ثم العيش فيه بشكل متسق. أما بالنسبة إلى معظم من خلفوه فلا يمكن اللجوء للفطرة العادية للولوج في أطروحاتهم إلا بتخريب اتساقها المنطقي.

3

قدم البروفيسور فون ميزس von Mises، نظرية متميزة لسعر الفائدة تبناها من بعده البروفيسور هايك وكذلك – على ما أعتقد –البروفيسور روبنز. مفاد هذه النظرية أن التغيرات في سعر الفائدة يمكن ربطها بالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية[1]. ليس من الواضح كيف تم التوصل لهذه النتيجة، لكن يبدو أن حجته تسير كالتالي: باستخدام تبسيط مفرط، يُنظَر للكفاية الحدية لرأس المال على أنها مقاسة بنسبة سعر عرض سلع المستهلكين الجديدة إلى سعر عرض سلع المنتجين الجديدة[2]، ثم يربط بين هذا وسعر الفائدة. الحقيقة التي يجب الانتباه إليها هنا هي أن انخفاض سعر الفائدة أمر في صالح الاستثمار. وبالتالي، يكون الانخفاض في نسبة سعر سلع المستهلكين إلى سعر سلع المنتجين في صالح الاستثمار.

وبهذه الطريقة تُبنى العلاقة بين زيادة الادخار من قبل فرد معين وزيادة الاستثمار الكلي. يتفق الكل على أن زيادة الادخار الفردي ستؤدي إلى انخفاض سعر سلع المستهلكين (بل حتى إلى انخفاضها بأكثر من انخفاض سعر سلع المنتجين)، ومن ثم تعني – وفقا للحجج السابقة – حدوث انخفاض في سعر الفائدة يؤدي لتشجيع الاستثمار. لكن تخفيض الكفاية الحدية لأصول رأسمالية معينة (ومن ثم تخفيض جدول الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام) له بالطبع الأثر المعاكس تماما لما تفترضه الأطروحة المذكورة أعلاه. فالاستثمار يتم تحفيزه إما عن طريق رفع جدول الكفاية

(1) نظرية النقود والائتمان *The Theory of Money and Credit*، ص 339، ومواضع أخرى كثيرة خاصة ص 363.

(2) إن كنا في حالة توازن طويل الأجل يمكن تبرير هذا الكلام بافتراضات خاصة. لكن لو كانت الأسعار المقصودة هنا هي الأسعار السائدة في ظروف الهبوط يكون التبسيط المتمثل في افتراض أن المنظم يعتبر هذه الأسعار دائمة وهو يشكل توقعاته تبسيطا مضللا. علاوة على ذلك، لو اعتبر صاحب العمل أن هذه الأسعار دائمة، ستنخفض أسعار المخزون القائم من سلع المنتجين بنفس النسبة بالضبط كأسعار سلع المستهلكين.

الحدية أو تخفيض سعر الفائدة. لكن البروفيسور فون ميزس وتابعيه توصلوا إلى النتائج المعاكسة تماما بسبب الخلط بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. تشرح الفقرة التالية للبروفيسور ألفن هانسن Alvin Hansen ، مثالا جيدا على خلط شبيه بذلك[1]: "اقترح بعض الاقتصاديين أن الأثر الصافي لتخفيض الإنفاق هو تخفيض مستوى أسعار سلع المستهلكين عن مستواها في وضع آخر، وأن الحافز على الاستثمار في رأس المال الثابت سيميل بالتالي إلى الانخفاض إلى أدنى حد. لكن هذا الرأي خاطئ وقائم على الخلط بين أثر (1) ارتفاع أو انخفاض أسعار سلع المستهلكين) و(2) التغير في سعر الفائدة) على التكوين الرأسمالي. صحيح أن أسعار المستهلكين ستصبح أقل نسبيا من أسعار سلع المنتجين كنتيجة لانخفاض الإنفاق أو زيادة الادخار. لكن هذا في الواقع يعني سعر فائدة أقل، وسعر الفائدة الأقل يحفز توسع الاستثمار الرأسمالي في المجالات التي ستكون مربحة عند الأسعار الأعلى".

(1) إعادة البناء الاقتصادي *Economic Reconstruction* ، ص 233.

الفصل الخامس عشر

الحوافز النفسية والتجارية على السيولة

1

يجب أن نطور الآن بمزيد من التفصيل تحليل الدوافع على تفضيل السيولة التي عُرضت بشكل مبدئي في الفصل الثالث عشر. يشبه هذا الموضوع في جوهره ما تناوله البعض أحيانا تحت عنوان الطلب على النقود. وهو مرتبط أيضا بما يسمى بالسرعة الدخلية لدوران النقود income–velocity of money. فالسرعة الدخلية لدوران النقود لا تقيس سوى الجزء الذي يختار الجمهور أن يحتفظ به من دخله في صورة نقد سائل، وبالتالي قد يكون ارتفاعها علامة على انخفاض تفضيل السيولة. لكنهما ليسا نفس الشيء، فاختيار الفرد بين السيولة وعدم السيولة يتم على أساس المخزون الذي لديه من المدخرات المتراكمة وليس على أساس دخله. وعلى أية حال، يحمل مصطلح "السرعة الداخلية لدوران النقود" إيحاءً مضللا بافتراض أن مجمل الطلب على النقود يتناسب مع الدخل (أو له علاقة محددة معه)، في حين أن

هذا الافتراض لا ينطبق إلا على جزء مما يحوزه الجمهور من نقد. ومن ثم، يغفل هذا المصطلح الدور الذي يلعبه سعر الفائدة.

درست في كتابي رسالة في النقود الطلب الكلي على النقود تحت عناوين ودائع الدخل income–deposits، وودائع الأعمال business–deposits (*)، وودائع المدخرات savings–deposits، ولست في حاجة لتكرار التحليل الذي قدمته في الفصل الثالث من ذلك الكتاب هنا. فالنقود المحتفظ بها لكل هذه الأغراض الثلاثة تشكل على أية حال حوضا واحدا لا يعتبر حائز النقود مضطرا لتقسيمه لثلاثة أقسام منفصلة تماما بحيث لا ينفذ شيء من أحدها للآخر. فالمبلغ الذي يحوزه المرء من النقود لا يجب أن يقسم بطريقة حادة (ولو حتى في ذهن المرء) حيث يمكنه الاحتفاظ به لغرض أساسي وغرض ثانوي. وهكذا يمكننا دون أن نخسر شيئا (بل بالعكس قد نستفيد) أن نعتبر الطلب الكلي للفرد على النقود في ظروف معينة قرارا واحدا، رغم أنه نتيجة مركبة لعدد من الدوافع المختلفة.

لكن عند تحليل هذه الدوافع، يكون من الملائم أن نصنفها تحت ثلاثة عناوين. أول هذه العناوين يتماشي بشكل عام مع التصنيف السابق لودائع الدخل وودائع الأعمال. والثاني والثالث يتماشيان مع ودائع المدخرات. لقد قدمت هذه الموضوعات بشكل موجز في الفصل الثالث عشر تحت عناوين دافع المبادلات (والذي يمكن تصنيفه هو نفسه إلى دافع الدخل ودافع الأعمال) ودافع الحيطة ودافع المضاربة.

1- دافع الدخل: إن تمضية الفترة الفاصلة بين الحصول على الدخل وصرفه هي أحد أسباب الاحتفاظ بالنقد. وتعتمد قوة هذا الدافع في الحث على اتخاذ قرار الاحتفاظ بمقدار معين من النقد بالأساس على مقدار الدخل والطول المعتاد للفترة الفاصلة بين الحصول عليه وصرفه. ويعتبر مفهوم السرعة الدخلية لدوران النقود مناسبا جدا في هذا الإطار.

2- دافع الأعمال: وكالدافع السابق، يحتفظ الناس بالنقد لتمضية الفترة الفاصلة بين وقت تكبد تكلفة الأعمال ووقت الحصول على عوائد البيع. ويُدرَج في

(*) تندرج كل من ودائع الدخل وودائع الأعمال تحت فئة الودائع التي يحتفظ بها المرء لتيسير الحصول على نقد عند الحاجة سواء للتعاملات التجارية أو المالية وهي هكذا أشبه بما نطلق عليه الودائع الجارية – المترجمة.

هذه الفئة أيضا النقد الذي يحتفظ به المتعاملون في أسواق المال لتمضية الفترة الفاصلة بين الشراء والبيع. وتعتمد قوة هذا النوع من الطلب على قيمة الناتج الحالي (ومن ثم على الدخل الحالي) وعلى عدد الأيدي التي يمر من خلالها الناتج.

3- دافع الحيطة: الاستعداد للظروف الطارئة التي تتطلب مصروفات فجائية ولفرص الشراء المفيدة التي لم تكن متوقعة مسبقا. بالإضافة إلى اقتناء أصل قيمته ثابتة بالنسبة إلى النقود لمواجهة أي التزام لاحق مثبت بالنقود.

تعتمد قوة هذه الدوافع المختلفة على كلفة وسائل الحصول على النقد وإمكانية الاعتماد عليها (عند الحاجة إليه) عن طريق شكل ما من أشكال الاقتراض المؤقت وخاصة السحب على المكشوف أو ما يعادله. فالاحتفاظ بنقد غير مستخدم أمر بلا مغزى إن كان من الممكن الحصول عليه بسهولة فور الاحتياج له. وتعتمد قوة هذه الدوافع أيضا على ما يمكننا تسميته بالتكلفة النسبية للاحتفاظ بالنقد. فلو كان لا يمكن حيازة النقد إلا بالتخلي عن شراء أحد الأصول المربحة ستزيد التكلفة، ومن ثم يضعف الحافز على الاحتفاظ بمقدار معين من النقد. فلو كان المرء يحصل على فائدة من وديعة أو يتجنب دفع الرسوم البنكية عن طريق الاحتفاظ بالنقد لانخفضت التكلفة وصار الحافز أقوى. لكن يبدو أن هذا العامل ثانوي إلا لو كان من المطروح حدوث تغيرات كبرى في تكلفة الاحتفاظ بالنقد.

4- وأخيرا يأتي دافع المضاربة. وهذا الدافع يحتاج منا لدراسة أكثر تفصيلا من الدوافع الأخرى، لأنه ليس مفهوما بشكل كاف، وكذلك لأن له دورا مهما بشكل خاص في نقل آثار التغير في كمية النقود.

في الظروف العادية، يتحدد مقدار النقود المطلوب لإشباع دافع المعاملات ودافع الحيطة بموجب النشاط العام للنظام الاقتصادي ومستوى الدخل النقدي. لكن باللعب على دافع المضاربة يمكن للإدارة النقدية (أو التغيرات العرضية في كمية النقود في حالة غياب الإدارة النقدية) التأثير في النظام الاقتصادي. فالطلب على النقود لإشباع الدوافع السابقة عادة لا يكون حساسا لأي تأثير ما عدا حدوث تغير فعلي في النشاط الاقتصادي العام ومستوى الدخول، بينما تُظهر الخبرة العملية أن الطلب الكلي على النقود لإشباع دافع المضاربة عادة ما يستجيب بشكل متواصل للتغيرات التدريجية في سعر الفائدة، أي أن هناك منحنى مستمرًا يربط التغيرات في الطلب على

النقود لإشباع دافع المضاربة والتغيرات في سعر الفائدة المحددة بالتغيرات في أسعار السندات والديون ذات الاستحقاقات المختلفة.

لو لم يكن هذا صحيحا، لكانت "عمليات السوق المفتوحة" غير ممكنة عمليا. لقد قلت إن الخبرة العملية تظهر العلاقة المستمرة المشار إليها فيما سبق لأن النظام المصرفي في الظروف العادية يكون في الواقع قادرا دائما على شراء (أو بيع) السندات مقابل النقد عن طريق رفع (أو خفض) سعر السندات في السوق بمقدار متواضع. وكلما زادت كمية النقد التي يحاول النظام المصرفي خلقها أو (إلغاءها) عن طريق شراء (أو بيع) السندات والديون، لا بد أن يصبح الانخفاض (أو الارتفاع) في سعر الفائدة أكبر. لكن عندما تكون عمليات السوق المفتوحة مقصورة على شراء الأوراق المالية ذات الآجال القصيرة جدا (كما حدث في الولايات المتحدة في 1933 – 1934)، قد يصبح الأثر بالطبع مقصورا على سعر الفائدة في الأجل القصير جدا وليس له سوى انعكاسات ضئيلة على أسعار الفائدة طويلة الأجل الأكثر أهمية.

لكن عند التعامل مع دافع المضاربة، من المهم التمييز بين التغيرات في سعر الفائدة الراجعة لتغيرات في عرض النقود المتوفرة لإشباع دافع المضاربة دون حدوث تغير في دالة السيولة بالضرورة من ناحية والتغيرات الراجعة أساسا إلى تغيرات في التوقعات تؤثر على دالة السيولة نفسها. يمكن لعمليات السوق المفتوحة حقا أن تؤثر على سعر الفائدة من خلال القناتين معا، وذلك لأنها لا تغير مقدار النقود فقط، وإنما قد تؤدي أيضا إلى تغير التوقعات الخاصة بالسياسة المستقبلية للبنك المركزي أو الحكومة. فالتغيرات في دالة السيولة نفسها (الراجعة لورود أخبار جديدة تسبب تعديل التوقعات) ستكون غالبا متقطعة، ومن ثم ستؤدي لانقطاع مناظر في تغير سعر الفائدة. في الواقع لن يوجد متسع لأي زيادة في نشاط التعامل في سوق السندات، إلا بقدر ما يفسر الأفراد المختلفون الأخبار الجديدة بطرق مختلفة أو بقدر ما تؤثر هذه الأخبار الجديدة على المصالح الفردية بشكل مختلف. لو كانت الأخبار الجديدة تؤثر على قرارات ومتطلبات كل الناس بنفس الطريقة بالضبط، لتكيف سعر الفائدة (كما توضحه أسعار السندات والديون) في التو مع الوضع الجديد دون حدوث أي معاملات في السوق بالضرورة.

ومن ثم، لن يكون التغير في الظروف أو التوقعات قادرا على إحداث أي إحلال للنقود بأي شكل من الأشكال في الحالة الأكثر بساطة والتي يكون فيها الكل متشابهين وفي أوضاع متشابهة. وإنما سيؤدي هذا التغير ببساطة إلى تغيير سعر الفائدة بالدرجة المطلوبة لموازنة أثر رغبة كل فرد (والتي شعر بها عند سعر الفائدة السابق) في تغيير مقدار ما لديه من نقد استجابةً للظروف أو التوقعات الجديدة. ونظرا لأن الجميع سيغيرون رأيهم فيما يتعلق بالسعر الذي سيشجع كل منهم على تغيير مقدار ما يمتلك من نقد بنفس الدرجة، لن تحدث أي معاملات. ومقابل كل مجموعة من الظروف والتوقعات سيوجد سعر فائدة ملائمًا، ولن يكون هناك مجال للتساؤل عما إذا كان أحد سيغير حيازته المعتادة من النقد.

لكن بشكل عام، سيؤدي التغير في الظروف أو التوقعات إلى إعادة ترتيب الحيازات الفردية من النقود، نظرا لأن التغير سيؤثر في الواقع على أفكار الأفراد المختلفين بطرق متباينة بسبب الاختلافات في البيئة والسبب الذي يدفع الشخص للاحتفاظ بالنقود، وأيضا بسبب الفروق في المعرفة وطريقة قراءة الوضع الجديد. ومن ثم سيكون سعر الفائدة التوازني الجديد مرتبطا بإعادة توزيع ما يحوزه الناس من نقود. ورغم ذلك فإن التغير في سعر الفائدة وليس إعادة توزيع النقد هو ما يستحق اهتمامنا، فإعادة توزيع النقد تصاحب الاختلافات الفردية، بينما الظاهرة الجوهرية هي التي تحدث في أكثر الحالات بساطة. علاوة على ذلك عادة ما يكون التحرك في سعر الفائدة (حتى في الحالة العامة) هو أبرز جزء من رد الفعل على الأخبار الجديدة. فيكون تحرك أسعار السندات – كما تقول الصحف عادة – "غير متناسب على الإطلاق مع نشاط التعامل"، وهو ما يجب أن يحدث فعلا لأن الأفراد عادة ما يكونون أكثر اتفاقا وليس اختلافا في ردود أفعالهم على الأخبار.

2

صحيح أن مقدار النقد الذي يقرر فرد ما أن يحتفظ به لإشباع دافع المبادلات ودافع الحيطة غير مستقل تماما عما يحتفظ به لإشباع دافع المضاربة، إلا أن اعتبار مقدار كل من هاتين المجموعتين من النقد مستقلاً عن الآخر لدرجة كبيرة يعتبر مقاربة أولية معقولة للموضوع. وبالتالي دعونا نقسم مشكلتنا بهذه الطريقة من أجل استكمال تحليلنا.

لنفترض أن مقدار النقد المحتفظ به لإشباع دوافع المبادلات والمضاربة هو M_1، والمقدار المحتفظ به لإشباع دافع المضاربة هو M_2. وفي مقابل هذين القسمين من النقد، يكون لدينا بالتالي دالتا سيولة L_1 وL_2. تعتمد L_1 بالأساس على مستوى الدخل، بينما تعتمد L_2 بالأساس على العلاقة بين سعر الفائدة الحالي وحالة التوقعات. وبالتالي تكون:

$$M=M_1+M_2=L_1(Y)+L_2(r)$$

حيث L_1 هي دالة السيولة المقابلة للدخل Y التي تحدد M_1، وL_2 هي دالة السيولة لسعر الفائدة r التي تحدد M_2. ينتج عن هذا أن هناك ثلاثة موضوعات يجب بحثها: (1) علاقة التغيرات في M بكل من Y وr، (2) ماذا يحدد شكل L_1، و(3) ماذا يحدد شكل L_2؟

1- علاقة التغيرات في M بكل من Y وr تعتمد في المقام الأول على الطريقة التي تحدث بها التغيرات في M. لنفترض أن M تتكون من عملات ذهبية، وأن التغيرات في M لا تزداد إلا كنتيجة للعوائد المتزايدة لأنشطة المنقبين عن الذهب الذين ينتمون للاقتصاد محل الدراسة. في هذه الحالة تكون التغيرات في M – في المقام الأول – مرتبطة بشكل مباشر بالتغيرات في Y طالما كان الذهب الجديد يتراكم كدخل لشخص ما. وتنطبق نفس الشروط بالضبط لو كانت التغيرات في M راجعة لقيام الحكومة بطبع النقود لتسد بواسطتها نفقاتها الحالية. ففي هذه الحالة أيضا تتراكم النقود الجديدة كدخل لشخص ما. لكن المستوى الجديد من الدخل لن يستمر عاليا

بما يكفي لكي تمتص ضرورات M_1 مجمل الزيادة في M. وسيبحث جزء ما من النقود عن متنفس له في شراء الأوراق المالية أو غيرها من الأصول حتى تنخفض r بحيث تحدث زيادة في حجم M_2 وتحفز في نفس الوقت الارتفاع في Y حتى يتم امتصاص النقود الجديدة إما في M_2 أو في M_1 المقابلة للارتفاع في Y الذي تسبب فيه انخفاض r. وهكذا، تصبح هذه الحالة بسهولة مثل الحالة البديلة، حيث لا يمكن إصدار النقود الجديدة في المقام الأول إلا بتخفيف شروط الائتمان من قبل النظام المصرفي بحيث يتشجع المرء على بيع دين أو سند للبنوك مقابل النقد الجديد.

وبالتالي يمكننا باطمئنان أن نأخذ الحالة الأخيرة على أنها الحالة النموذجية. يمكن افتراض أن التغير في M يعمل عن طريق تغيير r، وأن التغير في r سيؤدي إلى توازن جديد بسبب تغير M_2 من ناحية وتغير Y ومن ثم M_1 من ناحية أخرى. إن تقسيم الزيادة في النقد بين M_1 وM_2 في وضع التوازن الجديد سيعتمد على استجابة الاستثمار للانخفاض في سعر الفائدة واستجابة الدخل للزيادة في الاستثمار[1]. ونظرا لأن Y تعتمد جزئيا على r، يجب أن يؤدي تغير معين في M إلى تغير كاف في r لكي تساوي التغيرات الناتجة في M_1 وM_2 على التوالي تغير معين في M.

2- لا يكون من الواضح دائما إن كانت السرعة الدخلية لدوران النقود تُعرَف على أنها نسبة Y إلى M أو نسبة Y إلى M_1. لكنني أقترح أن نفهمها بالمعنى الثاني. ومن ثم، وبالتالي لو كانت V هي السرعة الدخلية لدوران النقود تكون:

$$L_1(Y) = \frac{Y}{V} = M_1$$

لا يوجد بالطبع أي سبب يدفعنا لافتراض أن V ثابتة. فقيمتها ستعتمد على طبيعة التنظيم الصناعي والمصرفي وعلى العادات الاجتماعية وعلى توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة وعلى التكلفة الفعلية للاحتفاظ بالنقد غير المستخدم. ورغم ذلك، لو كنا بصدد فترة قصيرة من الوقت، ويمكننا باطمئنان أن نفترض عدم حدوث أي تغير ملموس في أي من هذه العوامل، يمكننا أن نعامل V على أنها ثابتة بما يكفي تقريبا.

---

(1) يجب أن نؤجل مسألة محددات طبيعة التوازن الجديد للكتاب الخامس.

3 وأخيرا، توجد مسألة العلاقة بين M_2 وr. رأينا في الفصل الثالث عشر أن غموض المسار المستقبلي لسعر الفائدة هو التفسير المعقول الوحيد لنمط تفضيل السيولة L_2 الذي يؤدي للاحتفاظ بمقدار M_2 من النقد. ويترتب على هذا أن مقدار معين من M_2 لن تكون له علاقة كمية محددة بسعر فائدة r معين. وما يهمنا هنا ليس مستوى r المطلق، وإنما درجة تباينه عن ما يعتبر مستوى آمن بدرجة معقولة من r، بالنظر إلى حساب الاحتمالات الذي نعتمد عليه. ورغم ذلك، هناك سببان يدفعانا لأن نتوقع أن الانخفاض في r سيكون مرتبطا بالزيادة في M_2 في ظل أي حالة توقعات معينة. فأولا، لو ظل الرأي الشائع بخصوص المستوى الآمن من r بلا تغيير، سيؤدي كل انخفاض في r إلى خفض السعر السوقي نسبة إلى السعر "الآمن" مما يزيد من مخاطر نقص السيولة. وثانيا، كل انخفاض في r يخفض المكاسب الحالية من نقص السيولة (والتي تكون متاحة كنوع من القسط التأميني لمعادلة مخاطر الخسارة في الحساب الرأسمالي) بمقدار مساوٍ للفرق بين مربع سعر الفائدة القديم والحديث. على سبيل المثال، لو كان سعر الفائدةً على الدين طويل الأجل 4 % ، تفضل التضحية بالسيولة إلا لو كان يُخشى – في ظل توازن الاحتمالات – من ارتفاع سعر الفائدة طويل الأجل بأسرع من 4 % من نفسه سنويا (أي بمقدار أكبر من 0.16 % سنويا). لكن لو كان سعر الفائدة منخفضا بالفعل عند 2 % مثلا ، لن يستطيع دخل الأوراق المالية معادلة أي ارتفاع فيه يزيد عن 0.04 % سنويا. إن هذا هو ما يعيق فعلا انخفاض سعر الفائدة لمستوى منخفض جدا. وما لم توجد أسباب تدفعنا للإيمان بأن خبرات المستقبل ستختلف عن خبرات الماضي تماما، فإن سعر الفائدة على الأجل الطويل الذي مقداره 2 % مثلا يدفعنا للخوف أكثر مما يدفعنا إلى الأمل، وينتج – في نفس الوقت – دخلا للأوراق المالية لا يكفي إلا لموازنة مقدار ضئيل جدا من الخوف.

من الثابت إذن أن سعر الفائدة ظاهرة نفسية إلى حد كبير. وسنجد بالفعل في الكتاب الخامس أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون في حالة توازن عند مستوى أقل من السعر المقابل للتشغيل الكامل، فعند هذا المستوى ستنتج حالة من التضخم الصادق مما يؤدي إلى أن تمتص M_1 كميات متزايدة من النقد. لكن عند مستوى أعلى من السعر المقابل للتشغيل الكامل، لن يعتمد سعر الفائدة السوقي طويل الأجل على السياسة الحالية للسلطة النقدية فحسب وإنما على توقعات السوق عن سياستها

المستقبلية أيضا. يمكن أن تتحكم السلطات النقدية في سعر الفائدة قصير الأجل لأن إقناع الناس بأن سياستها لن تتغير كثيرا في المستقبل القريب جدا ليس أمرا صعبا، ولأن الخسارة الممكنة قليلة مقارنةً بدخل الأوراق المالية (إلا لو كان يقترب من نقطة الزوال). لكن سعر الفائدة طويل الأجل قد يصبح أكثر تصلبا عندما ينخفض لمستوى يعتبر غير "آمن" وفقا لمعظم الآراء (على أساس الخبرات السابقة والتوقعات الحالية عن السياسة النقدية المستقبلية). فلو أخذنا مثالا بدولة مرتبطة بمعيار ذهب عالمي، سينظر فيها لأي سعر فائدة أقل من السائد في الدول الأخرى بعدم ثقة له ما يبرره. لكن سعر الفائدة المحلي المدفوع للتعادل مع السعر الأعلى (الأعلى بعد عمل حساب المخاطرة) والسائد في أي دولة تنتمي للنظام العالمي قد يكون أعلى بكثير مما يتسق مع التشغيل المحلي الكامل.

وهكذا نجد أن السياسة النقدية التي يعتبرها الرأي العام تجريبية أو عرضة للتغيرات بسهولة قد تفشل في هدفها المتمثل في تقليل سعر الفائدة طويل الأجل كثيرا، لأن M_2 قد تميل للزيادة بلا حدود تقريبا استجابةً لتخفيض r تحت رقم معين. ومن ناحية أخرى، قد تنجح نفس السياسة تماما إن اقتنع الرأي العام بأنها معقولة وعملية ومفيدة للصالح العام وقائمة على اقتناع راسخ ومُنفَذة من قبل سلطة من الصعب الإطاحة بها.

قد نكون أكثر دقة لو قلنا إن سعر الفائدة ظاهرة عرفية بدرجة كبيرة أكثر من كونه ظاهرة نفسية. فقيمته الفعلية تحكمها إلى حد كبير وجهة النظر السائدة حول القيمة المتوقعة له. فأي مستوى من الفائدة يُعتقد بدرجة كافية من الاقتناع أن من المرجح بقاءه لمدة طويلة سيبقى لمدة طويلة، وفقا بالطبع للتقلبات مختلفة الأسباب والتي تقع في إطار المستوى الطبيعي المتوقع في مجتمع متغير. وحين تزداد M_1، خاصةً بمعدل أسرع من M يرتفع سعر الفائدة، والعكس بالعكس. لكنه قد يتقلب لعقود حول مستوى يعتبر أعلى كثيرا من التشغيل الكامل بشكل مزمن، خاصة لو كان الرأي السائد هو أن سعر الفائدة يكيف نفسه تلقائيا (بحيث ينظر للمستوى القائم بموجب العرف على أنه متجذر في أسس موضوعية أقوى من العرف بكثير)، ولا يربط الجمهور أو السلطات أبدا بين فشل التشغيل في بلوغ مستوى أمثل وسيادة مدى غير ملائم من أسعار الفائدة.

تنبع صعوبات الحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى عال بما يكفي لتوفير التشغيل الكامل من الجمع بين سعر الفائدة طويل الأجل القائم على العرف والمستقر بدرجة معقولة من ناحية والكفاية الحدية لرأس المال التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار الشديد. يجب أن تكون هذه الصعوبات قد اتضحت الآن بالنسبة إلى القارئ.

ينبع العزاء الذي نجده في بعض الأفكار المشجعة من الأمل في ألا يقاوم العرف دائما مثابرة السلطة النقدية وحفاظها على هدف متسق بدرجة معقولة، لأن العرف نفسه غير متجذر في معرفة متينة. فالرأي العام يمكن أن يعتاد بسرعة إلى حد معقول على انخفاض بسيط في سعر الفائدة، ومن ثم تتغير التوقعات العرفية عن المستقبل مما يمهد الطريق للحركة التالية، حتى نبلغ نقطة معينة. ويعتبر الانخفاض في سعر الفائدة طويل الأجل في بريطانيا العظمى بعد تركها لمعيار الذهب مثالا جيدا على هذا، حيث نتجت التحركات الكبرى من سلسلة من القفزات المتقطعة بعد أن أصبحت دالة السيولة لدى الجمهور (الذي اعتاد على كل الانخفاضات المتعاقبة) مستعدة للاستجابة لأي حافز جديد في الأخبار أو في السياسة التي تتبناها السلطات.

3

يمكننا تلخيص ما سبق في مقترح مفاده: أن هناك –في ظل أي حالة توقعات معينة– استعدادًا معينًا في ذهن الجمهور للاحتفاظ بالنقد يتجاوز مقدار النقد المطلوب لتلبية دافع المبادلات ودافع الحيطة. وتتوقف درجة تحقق هذا الاستعداد في شكل احتفاظ فعلي بالنقد على الشروط التي تصبح السلطات النقدية بموجبها مستعدة لخلق النقد. وتعبر دالة السيولة L_2 عن هذا الاستعداد.

في مقابل كمية النقود التي تخلقها السلطات النقدية، سيكون هناك – بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى – سعر فائدة محدد أو بالأدق مجموعة محددة ومتشابكة من أسعار الفائدة على الديون ذات آجال الاستحقاق المختلفة. لكن نفس الشيء سيكون صحيحا بالنسبة إلى أي عامل آخر في النظام الاقتصادي لو أخذناه بمعزل عن العوامل

الأخرى. ومن ثم لا يكون هذا التحليل مفيدا أو دالا إلا بقدر ما توجد صلة مباشرة أو موجهة بين التغيرات في كمية النقود والتغير في سعر الفائدة. وينبع السبب الذي جعلنا نفترض وجود مثل هذه الصلة الخاصة من حقيقة أن النظام المصرفي والسلطات النقدية – بشكل عام – يعتبروا متعاملين في النقود والديون وليس في الأصول أو المستهلكات.

إن كانت السلطات النقدية مستعدة للتعامل كبائع ومشترٍ أيضا في الديون من مختلف الاستحقاقات وفقا لشروط محددة (والأهم من ذلك لو كانت مستعدة للتعامل في الديون ذات الدرجات المتنوعة من المخاطر)، ستصبح العلاقة بين مختلف أسعار الفائدة وكمية النقود علاقة مباشرة. فمختلف أسعار الفائدة ستكون ببساطة تعبيرا عن الشروط التي يكون النظام المصرفي بموجبها مستعدا للحصول على الديون أو التخلي عنها، وتصبح كمية النقود هي الكمية التي سيمتلكها الأفراد (بعد أخذ كل الظروف المهمة في الاعتبار) الذين يفضلون الاحتفاظ بالنقد بدلا من التخلي عنه مقابل دين ما في ظل الشروط التي يعبر عنها سعر الفائدة السوقي. إن أهم إصلاح عملي يمكن إدخاله على أسلوب الإدارة النقدية على الأرجح هو قيام البنك المركزي بتقديم عرض مركب بشراء وبيع السندات الممتازة من مختلف الاستحقاقات وفق أسعار مقررة (بدلا من سعر الفائدة المصرفي الواحد الذي يقدمه البنك للأذون قصيرة الأجل).

لكن في الممارسة العملية اليوم، تتباين فاعلية سعر الديون كما يحدده النظام المصرفي في السوق (بمعنى تحكمه في سعر السوق الفعلي) في الأنظمة المختلفة، فيكون السعر أحيانا فعالا في اتجاه معين وليس في الاتجاه الآخر. يعني هذا أن النظام المصرفي قد يقدم على شرائه الديون عند سعر معين دون أن يقوم بالضرورة ببيعها بسعر قريب من سعر شراءه بما يمثل الفرق بين السعرين أو أقل، رغم عدم وجود أي سبب يبرر عدم تفعيل السعر في الاتجاهين بمساعدة عمليات السوق المفتوحة. كذلك يوجد قيد أكثر أهمية نابع من أن السلطات النقدية – كقاعدة عامة – لا تكون دائما راغبة في التعامل في الديون ذات الاستحقاقات المختلفة بنفس الدرجة. غالبا ما تميل السلطات النقدية في الممارسة العملية إلى التركيز على الديون قصيرة الأجل وترك سعر الديون طويلة الأجل ليتأثر بالتبعات المتأخرة وغير المكتملة لسعر

الديون قصيرة الأجل. وفي هذه الحالة أيضا، لا يوجد أي سبب يبرر قيامها بذلك. حيثما انطبقت هذه القيود، تتغير الطبيعة المباشرة للعلاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود بالمقابل. ويبدو أن نطاق التحكم المتعمد يتسع في بريطانيا العظمى. لكن عند تطبيق هذه النظرية على أي حالة معينة، يجب أن نأخذ في الاعتبار السمات المميزة للوسيلة التي تستخدمها السلطات النقدية بالفعل. فلو كانت السلطات النقدية لا تتعامل إلا في الديون قصيرة الأجل، يجب أن نفكر في آثار سعر الديون قصيرة الأجل (الحالي والمستقبلي) على الديون ذات الاستحقاق الأطول.

وبالتالي، توجد قيود معينة على قدرة السلطة النقدية على إرساء هيكل معين من أسعار الفائدة على الديون ذات الآجال والمخاطر المختلفة. ويمكن وصف هذه القيود فيما يلي:

1- القيود النابعة من ممارسات السلطة النقدية نفسها والتي تدفعها لقصر استعدادها للتعامل في الديون على ديون من أنواع معينة.

2- الإمكانية (النابعة من الأسباب الموضحة فيما سبق) المتمثلة في أن يصبح تفضيل السيولة مطلقا تماما بعد انخفاض السعر لمستوى معين. ويعني هذا أن يفضل الجميع تقريبا الاحتفاظ بالنقد على اقتناء دين يدر سعر فائدة منخفضًا بهذه الدرجة. في هذه الحالة، تكون السلطة النقدية قد فقدت السيطرة الفعالة على سعر الفائدة. ورغم أن هذه الحالة قد تصبح مهمة في المستقبل، فإنني لا أعرف أي مثال واقعي عليها حتى الآن. فهذه الحالة لم تختبر بشكل جيد، نظرا لأن السلطات النقدية في معظم البلدان لا ترغب في التعامل بجراءة في الديون طويلة الأجل. علاوة على ذلك، لكي يحدث هذا الوضع فعليا يجب أن تكون السلطات الحكومية نفسها قادرة على الاقتراض من خلال النظام المصرفي بلا حدود عند سعر الفائدة الاسمي.

3- لقد وقعت أبرز النماذج على الانهيار الكامل لاستقرار سعر الفائدة - بسبب تسطح دالة السيولة في اتجاه أو آخر - في ظروف شاذة جدا. فقد حدثت في روسيا ووسط أوروبا بعد الحرب أزمة عملة أو حالة هرب من العملة، فلم يكن من الممكن حث أي شخص على امتلاك النقد أو الديون تحت أي شروط أو آجال، فحتى سعر الفائدة العالي جدا والمتصاعد لم يكن قادرا على مجاراة الكفاية الحدية لرأس المال (خاصة المتعلقة بمخزون السلع القابلة للتحول لسيولة) بسبب توقع المزيد

من الانخفاض في قيمة النقود. ومن ناحية أخرى، حدثت في الولايات المتحدة في أوقات معينة عام 1932، أزمة من نوع مناقض تماما وهي الأزمة المالية أو أزمة السيولة، حيث لم يكن من الممكن إغراء أي شخص تقريبا بالتخلي عن النقود التي يحتفظ بها تحت أي شروط معقولة.

4- وأخيرا هناك الصعوبة التي ناقشناها في القسم الرابع من الفصل الحادي عشر (ص 144) التي تعيق تخفيض سعر الفائدة الفعال عن رقم معين، وهو ما قد يكون مهما في مرحلة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة. أعنى بهذه الصعوبة التكاليف البينية المتكبدة لجمع المقترض والمقرِض الأولي معا، وعلاوة المخاطرة (وخاصة المخاطرة الأدبية) التي يطلبها المقرض بالإضافة إلى سعر الفائدة. فانخفاض سعر الفائدة البحت لا يعني أن مخصصات الإنفاق والمخاطر ستنخفض بنفس السرعة. ومن ثم، قد ينخفض سعر الفائدة الذي يجب أن يدفعه المقترض النموذجي أبطأ من سعر الفائدة البحت، وقد لا يمكن تخفيضه تحت حد أدنى معين بالوسائل التي يستخدمها التنظيم المصرفي والمالي القائم. تزداد أهمية هذا لو كان تقدير المخاطرة الأدبية كبيرا. فعندما يكون الخطر راجعا لشك المقرض في أمانة المقترض، لن يكون لدى المقترض الذي لا ينوي الخداع ما يفعله لحمل المقرض على تقليل السعر العالي الذي يطلبه. يعتبر هذا مهما أيضا في حالة القروض قصيرة الأجل (كقروض البنوك) التي تكون نفقاتها كبيرة. فالبنك قد يضطر لحمل زبائنه على دفع من 1½ % إلى 2 % حتى لو كان سعر الفائدة البحت صفرا.

4

قد يكون من المهم أن نوضح هنا بإيجاز العلاقة بين ما سبق والنظرية الكمية للنقود، رغم أن الموضع المناسب لهذا النقاش هو الفصل الواحد والعشرون. في مجتمع استاتيكي أو مجتمع يرى فيه الجميع أسعار الفائدة المستقبلية بوضوح، دائما ما ستكون دالة السيولة L_2 أو الميل للاكتناز (كما يمكننا أن نسميه) صفرا في حالة التوازن.

ومن ثم تكون $M_2 = 0$ و $M_1 = M$ في حالة التوازن، بحيث يؤدي أي تغير في M إلى تقلب سعر الفائدة حتى يصل الدخل لمستوى يتساوى عنده التغير في M_1 مع التغير المفترض في M. والآن $M_1V = Y$ ، حيث V هي السرعة الدخلية لدوران النقود كما عرفناها فيما سبق وY هي الدخل الكلي. ومن ثم، لو كان من الممكن عمليا أن نقيس الكمية O والسعر P للناتج الحالي، سنصل إلى أم $Y = OP$ ومن ثم تكون $MY = OP$، وهو ما يعتبر قريبا من النظرية الكمية للنقود في شكلها التقليدي[1].

من العيوب الكبرى في النظرية الكمية عند تطبيقها على الواقع الفعلي أنها لا تميز بين التغيرات في الأسعار التي تعتبر دالة للتغيرات في الناتج وتلك التي تعتبر دالة للتغيرات في وحدة الأجر[2]. ربما يعود تفسير هذا الإغفال إلى الافتراضات القائلة بعدم وجود ميل للاكتناز وبأن التشغيل كامل دائما. ففي هذه الحالة ولأن O ثابتة وM_2 تساوي صفرًا، نجد أن وحدة الأجر ومستوى الأسعار سيكونان متناسبين بشكل مباشر مع كمية النقود لو أمكننا أن نجعل V أيضا ثابتة.

---

(1) إن كنا قد عرفنا V على أنها تساوي Y/M وليس على أنها تساوي Y/M_1، لكانت النظرية الكمية من قبيل البديهيات التي تنطبق على كل الظروف لكنها بلا مغزى.

(2) سيتم تطوير هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل الواحد والعشرين فيما يلي.

الفصل السادس عشر
ملاحظات متعددة عن طبيعة رأس المال

1

سنسمح لأنفسنا أن نعتبر قيام فرد ما بالادخار وكأنه يعني اتخاذ قرار بعدم تناول العشاء اليوم. لكنه لا يستلزم وجود قرار بتناول العشاء أو شراء حذاء بعد أسبوع أو شهر من الآن أو استهلاك أي شيء معين في أي تاريخ معين. ومن ثم، يُخمِد هذا القرار مهمة إعداد العشاء اليوم دون تحفيز مهمة الاستعداد لفعل استهلاكي في المستقبل. الادخار ليس إحلالا للطلب على الاستهلاك المستقبلي محل الطلب على الاستهلاك الحالي، بل هو انتقاص صافي من هذا الطلب الأخير. علاوة على ذلك، يقوم توقع الاستهلاك المستقبلي إلى حد كبير على خبرتنا الآنية عن الاستهلاك الحالي حتى إن تخفيض الثاني يحبط الأول على الأرجح. ينتج عن هذا أن فعل الادخار لن يؤدي إلى خفض سعر السلع الاستهلاكية وعدم التأثير على الكفاية الحدية لرأس المال القائم فحسب، لكنه قد يميل بالفعل إلى تخفيض الأخيرة أيضا. في هذه الحالة، يمكن للادخار أن يؤدي إلى تقليل الطلب على الاستثمار والاستهلاك الحاليين.

ستتغير آثار الادخار كثيرا لو كان لا يتكون من الامتناع عن الاستهلاك الحالي فقط، وإنما من إصدار أمر محدد بالاستهلاك المستقبلي في نفس الوقت أيضا. ففي تلك الحالة ستتحسن التوقعات بتحقيق عائد ما في المستقبل من الاستثمار، وتتوجه الموارد المحررة من الإعداد للاستهلاك الحالي إلى الإعداد للاستهلاك المستقبلي. لكن حتى في هذه الحالة، ليس من الضروري أن تكون الموارد الموجهة للمستقبل بنفس حجم الموارد المحررة حاليا، ففترة الانتظار المطلوبة قد تستلزم وسيلة إنتاج "غير مباشرة"(*) جدا لدرجة أن كفاءتها تقل كثيرا عن سعر الفائدة الحالي. يؤدي هذا إلى تأخر ظهور الآثار الإيجابية على التشغيل من الطلب الآجل على الاستهلاك، بحيث يبقى الأثر الفوري للادخار على التشغيل سلبيا. على أية حال، لا يتضمن قرار الادخار الفردي في الواقع إصدار طلبات آجلة محددة على الاستهلاك وإنما إلغاء الطلبات الحالية على الاستهلاك فحسب. ومن ثم، ونظرا لأن توقع الاستهلاك هو المبرر الوحيد للتشغيل، لا يجب أن يكون هناك أي تناقض في الاستنتاج القائل بأن انخفاض الميل للاستهلاك له آثار ركودية على التشغيل بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى.

لا يقتضي فعل الادخار الاستغناء عن الاستهلاك الحالي مقابل استهلاك إضافي محدد في المستقبل يتطلب الاستعداد له نفس مقدار النشاط الاقتصادي الذي كان سيتطلبه الاستهلاك الحالي المساوي في قيمته للكمية المدخرة. بل يقتضي رغبة في "الثروة" في ذاتها، أي في خلق إمكانية استهلاك شيء غير محدد في تاريخ غير محدد. ومن هنا تنشأ المشكلة. لقد سادت في العالم كله تقريبا فكرة سخيفة مفادها أن قيام الفرد بالادخار مفيد بالنسبة إلى الطلب الفعال كقيامه بالاستهلاك بالضبط. وقد قامت هذه الفكرة على أكذوبة خادعة أكثر من النتيجة التي ترتبت عليها، وهي أن زيادة الرغبة في تملك الثروة – على اعتبار أنها تعني نفس الشيء كزيادة الرغبة في تملك الاستثمارات – لابد أن تمثل حافزا على إنتاج الاستثمارات عن طريق زيادة الطلب على الاستثمارات. ومن ثم يقوم الادخار الفردي – كما تقول الأكذوبة – بتعزيز الاستثمار الحالي بنفس الدرجة التي يقلل بها الاستهلاك.

(*) صك بوم باڤيرك تعبير عمليات أو وسائل الإنتاج غير المباشرة (roundabout) ليعني إنتاج سلع رأسمالية أولا ثم استخدامها في إنتاج السلع الاستهلاكية مما يطيل من دورة الإنتاج – المترجمة.

إن تحرير عقول الناس من هذه الأكذوبة هو أصعب المهام. فهي نابعة من الاعتقاد بأن مالك الثروة يرغب في الأصل الرأسمالي في ذاته، بينما ما يرغب فيه حقا هو عائده المتوقع. وهذا العائد المتوقع يعتمد كليا على توقع الطلب الفعال المستقبلي بالنسبة إلى ظروف العرض المستقبلية. ولهذا فإن فعل الادخار الذي لا يفعل شيئا لتحسين العائد المتوقع لا يحفز الاستثمار. علاوة على ذلك، ليس من الضروري لكي يحقق الفرد هدفه المنشود بامتلاك ثروة أن يتم إنتاج أصل رأسمالي جديد يحقق به هدفه. فمجرد قيام فرد واحد بالادخار يجبر فردًا آخر (لأن الادخار فعل ذو وجهين كما أوضحنا فيما سبق) على تحويل شكل من أشكال الثروة إليه سواء كان قديم أو جديد. فكل فعل ادخاري يتضمن تحويلا "إجباريا" محتوما للثروة إلى الشخص المدخر رغم أنه قد يعاني بدوره من مدخرات الآخرين. ولا تستلزم تحويلات الثروة هذه خلق ثروة جديدة، بل قد تكون ضارة جدا به كما رأينا. فخلق الثروة الجديدة يعتمد بشكل كامل على بلوغ العائد المتوقع للثروة الجديدة المعيار الذي يفرضه سعر الفائدة الحالي. فالعائد المتوقع للاستثمار الحدي الجديد لا يزداد لأن شخصًا ما يتمنى زيادة ثروته، نظرا لأن العائد المتوقع للاستثمار الحدي الجديد يعتمد على توقع حدوث طلب على شيء محدد في تاريخ محدد.

ولا يمكننا تفادي هذه النتيجة بأن نقول إن مالك الثروة لا يرغب في عائد متوقع بعينه وإنما أفضل عائد متوقع متاح، بحيث تقلل الرغبة المتزايدة في امتلاك الثروة من العائد المتوقع الذي سيرضى به منتجو الاستثمار الجديد. فهذا يغفل أن هناك دائما بديلاً لامتلاك الأصول الرأسمالية الحقيقية ألا وهو امتلاك النقود والديون، بحيث لا يمكن أن ينخفض العائد المتوقع الذي يجب أن يرضى به منتجو الاستثمار الجديد عن المستوى الذي يفرضه سعر الفائدة الحالي. وكما رأينا لا يعتمد سعر الفائدة الحالي على قوة الرغبة في امتلاك الثروة، وإنما على قوة الرغبة في امتلاكها في شكل سائل أو غير سائل، بالإضافة إلى حجم عرض الثروة في أي شكل منهما نسبةً إلى عرضها في الشكل الآخر. إن كان القارئ لا يزال مرتبكا، فليسأل نفسه: لماذا يجب أن يقلل فعل ادخاري حديث من المبلغ المرغوب في الإبقاء عليه في صورة سائلة عند سعر الفائدة الحالي في ظل عدم تغير كمية النقود.

سيتناول الفصل التالي بعض التعقيدات الأكثر عمقا التي ستظهر عندما نحاول الغوص بشكل أعمق في الأسباب والتفسيرات.

2

من الأفضل أن نصف رأس المال بأنه يدر عائد على مدار عمره أكبر من تكلفته الأصلية، عن أن نقول إن رأس المال منتج. فالسبب الوحيد الذي يجعلنا نأمل في أن يدر أي أصل من الأصول على مدار عمره خدمات تزيد قيمتها الكلية على سعر عرضه المبدئي هو أن هذا الأصل نادر. أما ما يُبقي الأصل نادرا فهو تنافس سعر الفائدة على النقود. فلو صار رأس المال أقل ندرة سينخفض العائد الإضافي دون أن يكون رأس المال أقل إنتاجية، بالمعنى المادي على الأقل.

ولهذا أشعر بالتعاطف مع المبدأ ما قبل الكلاسيكي القائل بأن كل شيء يُنتج بالعمل ويساعده في ذلك ما كان يسمى بالفن وصار يطلق عليه الآن التقنية، والموارد الطبيعية التي تكون مجانية أو تكلف أجرة معينة وفقا لندرتها أو وفرتها، وثمرات العمل السابق (مجسدة في الأصول) والتي يتم تسعيرها هي الأخرى وفقا لندرتها أو وفرتها. يستحسن أن ننظر للعمل (الذي يتضمن بالطبع الخدمات الشخصية التي يقوم بها المنظم ومعاونيه) على أنه عنصر الإنتاج الوحيد العامل في بيئة معينة من التقنيات والموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية والطلب الفعال. يفسر هذا جزئيا لماذا تمكننا من اعتبار وحدة العمل الوحدة المادية الوحيدة التي نتطلبها في نظامنا الاقتصادي بصرف النظر عن وحدة النقود ووحدة الوقت.

صحيح أن بعض العمليات الطويلة أو غير المباشرة تتميز بالكفاءة المادية، لكن بعض العمليات القصيرة كفوءة هي الأخرى. فالعمليات الطويلة لا تعتبر كفوءة من الناحية المادية لأنها طويلة، فبعض العمليات الطويلة – وربما معظمها – يتميز بعدم الكفاءة المادية الشديد بسبب إهدار الوقت وما شابه[1]. ففي ظل وجود قوة عمل

(1) انظر تعليق مارشال على بوم باڤيرك، مبادئ علم الاقتصاد، ص 583.

معينة، يكون حجم العمالة الممكن استخدامها استخداما مفيدا في العمليات غير المباشرة مقيدا بحد معين. وبغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، لا بد أن يوجد تناسب كاف بين حجم العمالة الموظفة في صنع الماكينات والحجم الذي سيوظف في استخدامها. ولن تزداد الكمية القصوى للقيمة إلى ما لا نهاية - نسبة إلى حجم العمالة الموظفة - كلما أصبحت العمليات التي نتبناها غير مباشرة أكثر فأكثر، حتى لو كانت كفاءتها المادية لا تزال في ازدياد. فطول المدة الزمنية لأي عملية معينة في ذاته لا يجعلها مفيدة إلا عندما تكون الرغبة في تأجيل الاستهلاك قوية بما يكفي لتؤدي إلى خلق وضع يتطلب فيه التشغيل الكامل مقدارًا هائلاً من الاستثمار بحيث يتضمن كفاية حدية سالبة لرأس المال. وفي هذه الحالة، يجب أن نستخدم عمليات غير كفؤة من الناحية المادية، بشرط أن تكون طويلة بما يكفي لأن تفوق مكاسب التأجيل انعدام كفاءتها. يجب أن نكون بالفعل في وضع تبقى فيه العمليات القصيرة نادرة بما يكفي لكي تفوق كفاءتها الضرر المتمثل في التسليم المبكر للبضائع الناتجة عنها. ومن ثم، يجب أن تكون النظرية الصحيحة ذات وجهين لكي تستطيع معالجة حالات الكفاية الحدية لرأس المال المقابلة لسعر الفائدة السلبي أو الإيجابي، وأعتقد أن نظرية الندرة الموجزة فيما سبق هي وحدها القادرة على عمل هذا.

علاوة على ذلك، توجد عدة أسباب تفسر لماذا تكون أنواع متباينة من الخدمات والمهارات نادرة - ومن ثم مكلفة - نسبةً إلى حجم العمالة المستخدمة. على سبيل المثال، تقتضي العمليات كريهة الرائحة تعويضا أعلى، وإلا لن يقبل الناس توليها. والشيء نفسه ينطبق على العمليات الخطرة. لكننا لا نهدف لتقديم نظرية إنتاجية للعمليات المقززة أو الخطرة في ذاتها. باختصار، لا تكون الظروف التي تنجز فيها الأعمال كلها مقبولة بنفس الدرجة، وتستلزم ظروف التوازن أن تبقى الأشياء المنتجة في ظروف أقل قبولا (كريهة الرائحة أو خطيرة أو أطول زمنيا) نادرة بما يكفي لاستحقاق سعر أعلى. لكن لو أصبح طول المدة الزمنية من الظروف المقبولة (وهو أمر ممكن إلى حد كبير وينطبق بالفعل على أفراد كثر) يجب إبقاء العمليات القصيرة نادرة، كما قلت فيما سبق.

بالنظر للمقدار الأمثل من عدم المباشرة في الإنتاج، سنختار بالطبع أكثر العمليات غير المباشرة كفاءة التي يمكننا العثور عليها حتى المقدار الكلي المطلوب. لكن المقدار

الأمثل نفسه لا بد أن يكون المقدار القادر على الاستعداد في التواريخ المناسبة لذلك الجزء من طلب المستهلكين المأمول تأجيله. يعني هذا أن الإنتاج في الأوضاع المثلى يجب تنظيمه بحيث ينتج منتجاته بأكثر الطرق كفاءة واتساقا مع التسليم في الأوقات المتوقع أن يصبح طلب المستهلكين فعالا فيها. إن الإنتاج الهادف للتسليم في وقت غير هذا غير مفيد، رغم إمكانية زيادة الناتج المادي عن طريق تغيير موعد التسليم، إلا بقدر ما يُشجِع توقعُ وجبة أكبر مثلا المستهلكَ على استباق أو تأجيل ساعة العشاء. فلو كان من المتوقع أن يختار المستهلك تناول العشاء في الساعة الثامنة بعد أن يعرف كل تفاصيل الوجبات التي يمكنه الحصول عليها عن طريق اختيار تناول العشاء في ساعات مختلفة، تكون مسئولية الطباخ تقديم أفضل وجبة يمكنه عملها في هذه الساعة، وبغض النظر عما إذا كانت الساعة السابعة والنصف أو الثامنة أو الثامنة والنصف هي التوقيت الأنسب له لو كان الوقت عاملا غير مهم وكانت مهمته الوحيدة هي إعداد أفضل عشاء على الإطلاق. قد يحدث في بعض المراحل التي يمر بها المجتمع أن يجعلنا تأخير الأكل نحصل على وجبات أفضل، لكن في مراحل أخرى، يُعقَل أن نحصل على وجبات أفضل بالأكل مبكرا. لا بد أن تكون نظريتنا – كما قلت فيما سبق – قابلة للانطباق على كلا الاحتمالين.

لو كان سعر الفائدة صفر، ستوجد فترة مثلى بالنسبة إلى أي صنف معين بين تاريخ إدخال المدخلات وتاريخ الاستهلاك تكون تكلفة العمالة عندها في الحد الأدنى. فتصبح عملية الإنتاج الأقصر أقل كفاءة من الناحية التقنية، بينما تكون العملية الأطول أقل كفاءة بسب تكاليف التخزين وتدهور المنتج. لكن لو كان سعر الفائدة أعلى من الصفر، تظهر تكلفة من نوع جديد تزداد كلما طالت العملية، مما يجعل الفترة المثلى أقصر، ويستوجب تقليص المدخلات الجارية اللازمة لتسليم الصنف المعني في المستقبل إلى أن يزداد السعر المتوقع بدرجة كافية لتغطية التكلفة الزائدة. وتزداد هذه التكلفة بسبب أعباء الفائدة وبسبب انخفاض كفاءة الطريقة الأقصر في الإنتاج. بينما لو انخفض سعر الفائدة عن الصفر (لو افترضنا أن هذا ممكن)، سيصبح العكس هو الصحيح. وبأخذ طلب المستهلكين المتوقع في الاعتبار، يصبح على المدخلات الجارية اليوم أن تتنافس مع البديل المتمثل في البدء في إدخال المدخلات فيما بعد، وبالتالي لن يكون إسهام اليوم مجزيا إلا عندما يكون رخص الإنتاج في الغد مقارنة باليوم (بسب

الكفاءة التقنية الأعلى أو التغير المتوقع في الأسعار) غير كاف لإبطال مفعول العائد الأقل بسبب الفائدة السلبية. بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الأصناف، يتضمن البدء في إدخال مدخلاتها قبل استهلاكها المتوقع بفترة ما مقدارا كبيرا من انعدام الكفاءة التقنية، إلا لو كانت هذه الفترة ضئيلة جدا. ومن ثم، حتى لو كان سعر الفائدة صفرًا يوجد حد أقصى صارم لذلك الجزء من طلب المستهلكين المتوقع الذي يكون الاستعداد له مسبقا أمرا مربحا. ومع ارتفاع سعر الفائدة، يتناقص ذلك من طلب المستهلكين المتوقع الجزء الذي يكون إنتاجه اليوم مجزيا وبنفس السرعة.

3

رأينا أن رأس المال يجب أن يبقى نادرا بما يكفي في الأجل الطويل لكي تكون كفايته الحدية مساوية على الأقل لسعر الفائدة خلال مدة تساوي عمر رأس المال كما تحدده الشروط النفسية والمؤسسية. ماذا يعني هذا بالنسبة إلى مجتمع يجد نفسه مزوداً إلى حد كبير برأس مال كفايته الحدية صفر (وقد تصبح سلبية مع أي استثمار إضافي)، لكن نظامه النقدي تبقى فيه النقود كما هي ولا يتضمن تخزينها وحمايتها إلا تكاليف بسيطة، ومن ثم لا يمكن أن يصبح سعر الفائدة سلبيا أبدا، وكان هذا المجتمع يميل بشكل تلقائي للادخار عندما يكون في حالة تشغيل كامل؟

في ظل هذه الظروف، لو بدأنا من وضع التشغيل الكامل، سيخسر المنظمون بكل تأكيد لو استمروا في عرض التشغيل بحجم يستخدم كل مخزون رأس المال الموجود. ومن ثم، يجب أن يتقلص مخزون رأس المال ومستوى التشغيل حتى يصبح المجتمع فقيرا جدًا بحيث يكون مجمل الادخار صفرا بسبب إبطال أثر الادخار الإيجابي لبعض الأفراد أو المجموعات بالادخار السلبي لغيرهم. ومن ثم، سيكون وضع التوازن بالنسبة إلى مجتمع كالذي افترضناه – في ظل سياسة "دعه يعمل" – هو الوضع الذي يكون التشغيل فيه منخفضا جدا ومستوى المعيشة بائسًا جدا لكي تصبح المدخرات صفرًا. وستحدث على الأرجح حركة دورية حول وضع التوازن

هذا. فلو كان المستقبل لا يزال غامضا بدرجة ما، سترتفع الكفاية الحدية لرأس المال أحيانا عن الصفر مؤدية إلى فترة "صعود في النشاط الاقتصادي"، وينخفض مخزون رأس المال في فترة "الهبوط" التالية لمدة معينة تحت المستوى الذي يدر كفاية حدية مقدارها صفر في الأجل الطويل. وبافتراض سلامة التقدير، سيكون مخزون رأس المال التوازني الذي تساوي كفايته الحدية صفر بالضبط أقل من المخزون الذي سيتفق مع التشغيل الكامل للعمالة المتاحة. فالمعدات المقابلة لذلك الجزء من البطالة هي ما يضمن أن تكون المدخرات صفرا.

سينتج وضع التوازن الوحيد البديل عندما يكون مخزون رأس المال كبيرا بما يكفي لتكون كفايته الحدية صفرا، ويمثل أيضا مقدارًا من الثروة كبيرًا بما يكفي لإشباع رغبة الجمهور الجماعية في التزود للمستقبل تماما – حتى مع وجود تشغيل كامل – في الظروف التي لا يمكن فيها الحصول على أي ربح إضافي في شكل فائدة. لكن إشباع الميل للادخار في ظروف التشغيل الكامل بالتحديد عند النقطة التي يصل فيها مخزون رأس المال للمستوى الذي تكون فيه الكفاية الحدية صفرا أمر بعيد الاحتمال. ومن ثم، إن كان مقدرا لهذا الاحتمال المرجو أن يحدث، فلن يحدث غالبا عند النقطة التي يتلاشى فيها سعر الفائدة وإنما عند نقطة سابقة أثناء فترة الانخفاض التدريجي لسعر الفائدة.

افترضنا حتى الآن وجود عامل مؤسسي يمنع سعر الفائدة من أن يصبح سالبا وهو أن المال له تكلفة حمل بسيطة. لكن هناك عوامل مؤسسية ونفسية تقتضي أن يكون أقل مستوى ممكن لسعر الفائدة أعلى من الصفر بكثير. وبشكل خاص، تضع تكاليف الجمع بين المقترضين والمقرضين والغموض الذي يكتنف مستقبل سعر الفائدة (الذي تناولناه فيما سبق) حدا أدنى قد يصل في الظروف الحالية إلى 2 % أو 2½ % في الأجل الطويل. وإن صح هذا، قد تتحقق بسرعة في الواقع العملي الإمكانية الخطيرة المتمثلة في زيادة مخزون الثروة في الظروف التي لا يمكن فيها تخفيض سعر الفائدة أكثر من هذا في ظل تطبيق مذهب "دعه يعمل". علاوة على ذلك، لو كان الحد الأدنى الذي يمكن جلب سعر الفائدة إليه أعلى من الصفر بكثير، سيقل احتمال أن تُشبَع الرغبة الجمعية في مراكمة الثروة قبل أن يصل سعر الفائدة لحده الأدنى.

تميزت خبرات ما بعد الحرب في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بأن تراكم الثروة كان كبيرا جدا لدرجة أن كفايته الحدية كانت تنخفض بمعدل أسرع من انخفاض سعر الفائدة بسبب العوامل النفسية والمؤسسية السائدة. وتعتبر هذه الخبرات نماذج فعلية على تناقض تراكم الثروة مع الحفاظ على مستوى معقول من التشغيل ومع مستوى المعيشة الذي يمكن لظروف الإنتاج التقنية أن توفره في ظل ظروف يغلب عليها مبدأ "دعه يعمل".

ومن ثم، لو وُجِد مجتمعان متساويان ولديهما التقنيات نفسها لكن مخزون رأس المال يختلف في كل واحدة عن الأخرى، قد يصبح المجتمع ذو المخزون الأقل من رأس المال قادرا في هذه الفترة على التمتع بمستوى معيشي أعلى من المجتمع ذي المخزون الأكبر. إلا أن المجتمع الأفقر عندما يلتحق بالمجتمع الأغنى (وهو ما يفترض حدوثه في النهاية) سيكابد مثله لعنة ميداس Midas(*). وتعتمد هذه النتيجة المزعجة بالطبع على افتراض أن الميل للاستهلاك ومعدل الاستثمار لا يتم التحكم فيهما بشكل متعمد لتحقيق المصلحة العامة بل إنهما متروكان لتأثير قوى السوق الحر.

لكن سعر الفائدة قد لا يستطيع لأي سبب أن ينخفض بنفس سرعة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عند معدل التراكم المقابل للمقدار الذي يختار المجتمع أن يدخره عند سعر فائدة مساوي للكفاية الحدية لرأس المال في حالة التشغيل الكامل. وفي هذه الحالة، سيؤدي مجرد تحول الرغبة من امتلاك الثروة إلى الأصول (والذي لن يكون له في الواقع أي ثمار اقتصادية من أي نوع) إلى زيادة الرفاهة الاقتصادية. فكلما قام المليونيرات ببناء قصور ضخمة تحتوي أجسادهم وهم أحياء أو أهرامات تحتويها وهم أموات أو بناء كاتدرائيات ووهب أموالهم للأديرة أو الإرساليات للتكفير عن خطاياهم، تأجل اليوم الذي تتعارض فيه وفرة رأس المال مع وفرة الناتج. "فشق الحفُر في الأرض" الممول من المدخرات لن يزيد التشغيل فقط وإنما الناتج القومي الحقيقي من سلع وخدمات مفيدة أيضا. لكن ليس من المعقول أن يرضى أي مجتمع عاقل بأن يبقى معتمدا على هذه الوسائل المسكنة العرضية، والتي غالبا ما تكون مبذرة طالما عرفنا العوامل التي يعتمد عليها الطلب الفعال.

(*) وهبت الآلهة ميداس القدرة على تحويل كل ما يلمسه إلى ذهب وفقا لأسطورة إغريقية – المترجمة.

4

لنفترض أنه تم اتخاذ خطوات تضمن اتساق سعر الفائدة مع معدل الاستثمار المقابل للتشغيل الكامل. ولنفترض أيضا أن سياسات الدولة ستدخل كعامل موازن يضمن أن نمو المعدات الرأسمالية سيتم، بحيث يمكن الوصول لنقطة التشبع وفقا لمعدل لا يضع عبئا أضخم من اللازم على مستوى معيشة الجيل الحالي.

بناء على هذه الافتراضات، يجب أن أخمن أن المجتمع المدار جيدا والمسلح بموارد تقنية حديثة وسكانه لا يزيدون بسرعة يجب أن يكون قادرا على تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال في حالة التوازن إلى الصفر خلال جيل واحد، بحيث نصل لظروف المجتمع شبه الساكن الذي لا ينبع فيه التغير أو التقدم إلا من التغيرات في التقنيات والأذواق والسكان والمؤسسات، وتباع فيه منتوجات رأس المال بسعر متناسب مع العمل ومتجسد فيها وفقا لنفس المبادئ التي تحكم أسعار السلع الاستهلاكية التي تدخل فيها أعباء رأس المال بدرجة بسيطة.

إن كنت محقا في افتراض السهولة النسبية لزيادة وفرة السلع الرأسمالية بحيث تصبح الكفاية الحدية لرأس المال صفرا، قد يكون هذا أفضل سبيل للتخلص بشكل تدريجي من العديد من السمات الكريهة للرأسمالية. فلو فكرنا قليلا سنجد أن الاختفاء التدريجي لمعدل العائد على الثروة المتراكمة من شأنه أن يؤدي لتغيرات اجتماعية هائلة. فالمرء سيظل قادرا على أن يراكم دخله المكتسب بهدف إنفاقه فيما بعد، دون تزايد المقدار الذي راكمه. وسيصبح ببساطة كوالد بوب Pope، الذي حمل معه بعد التقاعد عن العمل خزانة مليئة بالجنيهات إلى فيلته في تويكنهام وصار يدفع منها نفقات معيشته(*).

(*) يقصد كينز Alexander Pope، الشاعر الإنجليزي الذي عاش من (1688 إلى 1744) واشتهر بترجمة الإلياذة والأوديسة إلى الإنجليزية، وبنى الفيلا المشار إليها في النص واشتهرت بجمالها وفخامتها -- المترجمة.

ورغم أن أصحاب الريع سيختفون، فإن حب المبادرة والمهارة في تقدير العوائد المتوقعة التي تختلف حولها الآراء سيظل لهما دور. فما قيل فيما سبق يرتبط أساسا بسعر الفائدة البحت المنفصل عن مخصصات المخاطر وما إلى ذلك، وليس بالعائد الإجمالي للأصول بما في ذلك العائد المتعلق بالمخاطرة. ومن ثم، ما لم يبق سعر الفائدة البحت سالبا، سيوجد هناك عائد ايجابي على الاستثمار الماهر في الأصول الفردية التي يكون عائدها المتوقع غير مضمون. ولو انتشر العزوف عن أخذ المخاطرة، سيكون هناك أيضا عائد صافي إيجابي لمجموع هذه الأصول على مدار فترة معينة من الوقت. لكن ليس من المستبعد في هذه الظروف أن نجد أن التلهف على الحصول على عائد من استثمارات غير مضمونة يدر في المجمل عائدا صافيا سالبا.

الفصل السابع عشر

الخصائص الجوهرية للفائدة والنقود

1

يبدو إذن أن سعر الفائدة على النقود يلعب دورا متميزا في وضع حد لمستوى التشغيل، وذلك لأنه يضع معيارا يجب أن تتفق معه الكفاية الحدية لأي أصل رأسمالي حتى يتم إنتاجه من جديد. وقد تبدو ضرورة حدوث هذا أمرًا محيرًا. فمن الطبيعي أن نتساءل: فيم تكمن خصوصية النقود عن باقي الأصول، وما إذا كانت النقود فقط هي التي لها سعر فائدة، وما الوضع في اقتصاد غير نقدي. لن تتضح الدلالة الكاملة لنظريتنا حتى نجيب عن هذه الأسئلة.

ربما يجدر أن نذكر القارئ أن سعر الفائدة على النقود ليس بأكثر من النسبة المئوية لزيادة مبلغ من المال متفق على تسليمه آجلا (بعد عام من الآن مثلا) عما يمكن أن نسميه سعر التسليم الفوري لنفس المبلغ المتفق على تسليمه آجلا. ومن ثم، يبدو أن لكل نوع من الأصول الرأسمالية نظير لسعر الفائدة على النقود. فهناك كمية محددة من القمح مثلا يجب تسليمها بعد عام من الآن لها نفس القيمة التبادلية اليوم التي لمقدار 100 كوارتر(*) من القمح تسلم فوريا. إن كانت الكمية الأولى 105 كوارتر، يمكننا أن نقول: إن سعر الفائدة على القمح 5 % سنويا، ولو كانت هذه الكمية

(*) وحدة وزن تستخدم في بريطانيا – المترجمة.

95 كوارتر، يكون سعر الفائدة على القمح سالب 5 % سنويا، ومن ثم تكون لدينا بالنسبة إلى أي سلعة معمرة سعر فائدة يعبر عنه بها هي نفسها، أي سعر فائدة للقمح وللنحاس وللمنازل بل وحتى للصلب.

إن الفرق بين التعاقدات "المستقبلية" و"الفورية" على سلعة يحدد سعرها في السوق كالقمح له علاقة محددة بسعر الفائدة على القمح، لكن نظرا لأن التعاقد المستقبلي يسعَّر بالنقود بالنسبة إلى التسليم الآجل ولا يسعر بالقمح بالنسبة إلى التسليم الفوري فهو يستحضر سعر الفائدة على النقود أيضا. ومن ثم تكون العلاقة كالتالي بالضبط:

لنفترض أن السعر الفوري للقمح 100 جنيه لكل 100 كوارتر، وأن سعر التعاقد المستقبلي على القمح للتسليم بعد عام من الآن هو 107 جنيه لكل 100 كوارتر، وأن سعر الفائدة على النقود 5 %، ماذا يكون سعر الفائدة على القمح؟ تشتري 100 جنيه مدفوعة فوريا 105 جنيه مسلمة آجلا والتي تشتري بدورها $\frac{105}{107}$. 100 (=98) كوارتر تسلم آجلا. أما البديل الآخر فيتمثل في أن تشتري 100 جنيه مدفوعة فوريا 100 كوارتر من القمح تسلم فوريا. ومن ثم، 100 كوارتر من القمح مسلمة فوريا يمكنها شراء 98 كوارتر تسلم آجلا. أي أن سعر الفائدة على القمح هو سالب 2 % سنويا [1].

ينتج عن هذا أنه لا يوجد سبب يجعل أسعار فائدتها متماثلة بالنسبة إلى السلع المختلفة، أي أن يكون سعر الفائدة على القمح مساويا لسعر الفائدة على النحاس. فمعروف أن العلاقة بين التعاقدات الفورية والمستقبلية – كما تسعَّر في السوق – تختلف فيما بين السلع المختلفة. وسنكتشف أن هذا يقودنا إلى مفتاح اللغز الذي نبحث عنه. فالحال قد يكون أن أكبر أسعار الفائدة النوعية (كما يمكننا أن نسميها) هو الذي يسود (لأنه يمثل أكبر المعدلات التي يجب أن تصل إليها الكفاية الحدية للأصل الرأسمالي لكي ينتج من جديد)، وأن هناك أسبابًا تجعل سعر الفائدة على النقود في أغلب الأحوال أعلى سعر فائدة (نظرا لوجود قوى معينة تعمل على تخفيض أسعار الفائدة النوعية للأصول الأخرى لكنها لا تنطبق على حالة النقود، وهو ما سنعرفه فيما بعد).

(1) أول من أشار إلى هذه العلاقة هو السيد سرافا، دورية *Economic Journal*، مارس 1932، ص 50.

ومثلما توجد في أي وقت أسعار فائدة مختلفة على السلع، يعرف تجار العملة جيدا أن سعر الفائدة لا يكون متماثلا حتى بالنسبة إلى نوعين مختلفين من النقود كالدولارات والجنيهات الإسترلينية مثلا. فالفرق بين التعاقدات الفورية والمستقبلية على النقد الأجنبي مقاسا بالإسترليني لا يكون بشكل عام كالفرق بالنسبة إلى العملات الأجنبية المختلفة.

إذن كل من هذه المعايير السلعية قادر على القيام بدور النقود في قياس الكفاية الحدية لرأس المال. فبإمكاننا أن نتخذ أي سلعة نختارها (كالقمح مثلا)، ونحسب القيمة القمحية للعوائد المتوقعة لأي أصل رأسمالي. ثم نحصل على الكفاية الحدية لأصل ما مقاسة بالقمح من معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لهذه السلسلة من الدفعات الدورية من القمح مساوية لسعر العرض الحالي للأصل مقاسا بالقمح. إن كنا لا نتوقع أي تغير في القيمة النسبية للمعيارين البديلين، تكون الكفاية الحدية لأصل رأسمالي ما هي نفسها تحت أي من المعيارين التي تقاس بهما، نظرا لأن البسط والمقام في الكسر الذي يشكل الكفاية الحدية سيتغيران بنفس النسبة. لكن لو كان من المتوقع تغير قيمة أحد المعيارين مقارنة بالآخر، ستتغير الكفايات الحدية للأصول الرأسمالية بنفس النسبة المئوية وفقا للمعيار الذي تقاس به. ولتوضيح هذا الأمر يمكننا أن نأخذ مثال بأبسط حالة، وهي التي يتوقع فيها ارتفاع سعر القمح (أحد المعيارين البديلين) بمعدل ثابت قدره a% سنويا بالنقود، فتصبح الكفاية الحدية للأصل (والتي هي x% بالنقود) إذن $x-a$ % بالقمح. ونظرا لأن الكفايات الحدية لكل الأصول الرأسمالية ستتغير بنفس المقدار، يبقى ترتيب مقاديرها كما هو بغض النظر عن المعيار المختار.

إن وجدنا سلعة مركبة يمكن اعتبارها ممثلة بمعنى الكلمة، يمكننا أن نعتبر سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال المقاسين بهذه السلعة على أنهما –بمعنى ما– سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام. لكن الصعوبات التي تعيق تحقق هذا هي ذاتها التي تعيق وضع معيار وحيد للقيمة.

يبدو مما قيل حتى الآن أن سعر الفائدة على النقود لا يعتبر فريدا مقارنةً بأسعار الفائدة الأخرى وإنما يشبهها بالضبط. أين تكمن إذن خصوصية سعر الفائدة على النقود التي تمنحه الأهمية العملية الفائقة التي نُسبت إليه في الفصول السابقة؟

لماذا يجب أن يرتبط حجم الناتج والتشغيل بشكل صميم بسعر الفائدة على النقود وليس بسعر الفائدة على القمح أو المنازل؟

2

لنتناول الآثار التي يُرجح أن تكون لأسعار الفائدة على السلع المختلفة بالنسبة للأنواع المختلفة من الأصول على مدار سنة مثلا. وطالما سنأخذ كل سلعة بالتناوب على أنها المعيار، لابد أن نعتبر أن العوائد على كل سلعة في هذا السياق مقاسة بنفسها.

توجد ثلاث خصائص تتسم بها الأنواع المختلفة من الأصول بدرجات مختلفة، وهي:

1- بعض الأصول تنتج عائدا أو ناتجا (q) مقاسا بنفسها عن طريق دعم بعض عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات للمستهلك.

2- معظم الأصول – ما عدا النقود – تعاني من التلف أو تتضمن تكلفة ما لمجرد مرور الوقت (بمعزل عن أي تغير في قيمتها النسبية) وبغض النظر عن استخدامها في إنتاج عائد. يعني هذا أنها تتضمن تكلفة حمل c مقاسة بنفسها. ولا يهمنا في هذا السياق تحديد الفرق بين التكاليف التي نخصمها قبل حساب q والتكاليف التي ندرجها في c، وذلك لأن اهتمامنا سينصب فيما يلي على $q - c$ فقط.

3 – وأخيرا، يمكن لسلطة التصرف في أصل ما أن توفر خلال فترة معينة مصدرا ممكنا للراحة أو الأمان يختلف من أصل لآخر، حتى لو كانت القيمة الأولية للأصول نفسها متساوية. ليس هناك ناتج معين يظهر بموجب هذه الخاصية عند نهاية المدة المعنية، لكنها شيء يكون الناس مستعدين لدفع شيء ما في مقابله. أما المقدار (المقاس بنفسه) الذي يكونون مستعدين لدفعه مقابل الراحة أو الضمان اللذين توفرهما سلطة التصرف هذه (دون اشتمال عائد أو تكلفة حمل هذا الأصل)، سنسميها فرق السيولة الخاص به l.

ينتج عن هذا أن العائد الكلي المتوقع من امتلاك أصل ما خلال فترة معينة يساوي عائده مطروحا منه نفقة حمله ومضافاً إليه فرق السيولة الخاص به (أي أنه يساوي $q-c+l$). يعني هذا أن $q-c+l$ هي سعر الفائدة النوعي لأي سلعة حين تقاس q و c و l بنفسها باعتبارها المعيار.

يتميز رأس المال الإنتاجي (كالماكينة) أو رأس المال الاستهلاكي (كالمنزل) المستخدم بالفعل بأن عائده يتجاوز بشكل طبيعي تكلفة حمله، بينما غالبا ما يكون فرق السيولة الخاص به بسيطا. ويتميز مخزون السلع السائلة أو فائض رأس المال الاستهلاكي أو الإنتاجي المتراكم بأن له تكلفة حمل تقاس بنفسها دون إدرار أي عائد يعوضها، وعادة ما يكون فرق السيولة في هذه الحالة أيضا بسيطا حالما يتجاوز المخزون مستوى متوسط، لكنه قد يصبح مهما في ظروف خاصة. وتتميز النقود بأن عائدها معدوم وأن تكلفة حملها بسيطة، لكن فرق السيولة الخاص بها كبير. في الواقع، قد يكون للبضائع المختلفة درجات مختلفة من فرق السيولة، وقد تكبد النقود مالكها بعض نفقات الحمل كتلك المدفوعة لحفظها بأمان. لكن ما يعتبر فرقا جوهريا بين النقود وكل (أو معظم) الأصول الأخرى أن فرق السيولة في حالة النقود يتجاوز تكلفة الحمل بكثير، والعكس صحيح بالنسبة إلى الأصول الأخرى. لنفترض بغرض التوضيح أن العائد على المنازل هو q_1 وتكلفة الحمل وفرق السيولة ضئيلان بحيث يمكن التغاضي عنهما، وأن تكلفة الحمل للقمح c_2 بينما العائد وفرق السيولة ضئيلان بحيث يمكن التغاضي عنهما، وأن فرق السيولة بالنسبة إلى النقود l_3 ، بينما العائد وتكلفة الحمل ضئيلان بحيث يمكن التغاضي عنهما. يعني هذا أن q_1 هي سعر الفائدة على المنازل، و c_2 – هي سعر الفائدة على القمح، وl_3 هي سعر الفائدة على النقود.

لتحديد العلاقات بين العوائد المتوقعة على الأنواع المختلفة من الأصول المتسقة مع التوازن، يجب أن نعلم أيضا ما التغيرات المتوقعة في القيم النسبية لها على مدار العام. لنأخذ النقود كمعيار القياس (ولسنا في حاجة من أجل هذا الغرض إلى أكثر من عملة حسابية، ويمكننا استخدام القمح بنفس الكفاءة)، ولنفترض أن النسبة المتوقعة للارتفاع (أو الانخفاض) في قيمة المنازل هي a_1 والقمح a_2. لقد أسمينا أسعار الفائدة النوعية للمنازل والقمح والنقود مقاسة بأنفسها

كمعيار للقيمة q_1 و$-c_2$ و l_3،أي أن q_1 هو سعر الفائدة على المنازل مقاسا بالمنازل و$-c_2$ هو سعر الفائدة على القمح مقاسا بالقمح، وl_3 هو سعر الفائدة على النقود مقاسا بالنقود. ومن المفيد كذلك أن نطلق على a_1+q_1 وa_2-c_2 وl_3 (والتي تعبر عن نفس الكميات محولة إلى النقود كمعيار القيمة) سعر الفائدة على المنازل بالنقود، وسعر الفائدة على القمح بالنقود، وسعر الفائدة على النقود بالنقود على الترتيب. وباستخدام هذه الرموز، من السهل أن نعرف أن طلب أصحاب الثروة سيتوجه إلى المنازل أو القمح أو النقود بناء على أكبر قيمة من بين a_1+q_1 وa_2-c_2 و l_3. ومن ثم، لا يصبح هناك بديل مفيد أكثر من الآخر فيما يتعلق بأسعار الطلب على المنازل والقمح المقاسة بالنقود في حالة التوازن، أي أن a_1+q_1 وa_2-c_2 وl_3 سيكونوا متساوين. لن يُحدِث اختيار معيار القيمة أي اختلاف في هذه النتيجة لأن الانتقال من معيار لآخر سيغير كل البنود بالتساوي، أي بمقدار يساوي المعدل المتوقع للارتفاع (أو الانخفاض) في قيمة المعيار الجديد مقارنة بالقديم.

إن الأصول التي يكون سعر العرض العادي لها أقل من سعر الطلب هي التي سيتم إنتاجها من جديد، وستكون هي الأصول التي تتمتع بكفاية حدية أعلى (على أساس سعر عرضها العادي) من سعر الفائدة (على اعتبار أن كليهما مقاس بنفس معيار القيمة أيا كان). وكلما ارتفع مخزون الأصول – التي تكون كفايتها الحدية في البداية مساوية لسعر الفائدة على الأقل – تميل كفايتها الحدية للانخفاض للأسباب الواضحة جيدا والتي ذكرناها بالفعل فيما سبق. ومن ثم، ستأتي نقطة لا يعود عندها إنتاج هذه الأصول مجزيا إلا لو انخفض سعر الفائدة بنفس السرعة. وحين لا يوجد أي أصل تصل كفايته الحدية لمستوى سعر الفائدة، سيتوقف إنتاج المزيد من الأصول الرأسمالية.

لنقل (كفرضية فقط في هذه المرحلة من النقاش) إن هناك أصلاً ما (النقود مثلا) سعر الفائدة عليه ثابت (أو ينخفض مع زيادة الناتج بشكل أبطأ من سعر الفائدة الخاص بأي سلعة أخرى)، كيف سيتغير الوضع؟ نظرا لأن a_1+q_1 وa_2-c_2 وl_3 متساويان بالضرورة، وحيث إننا افترضنا أن l_3 ثابتة أو تنخفض بمعدل أبطأ من q_1 أو$-c_2$، لا بد أن تكون a_1 وa_2 في ارتفاع. بعبارة أخرى، يميل السعر النقدي الحالي لأي سلعة بخلاف النقود إلى الانخفاض نسبة إلى سعره المتوقع في المستقبل. ومن ثم، لو

استمرت q_1 وc_2 – في الانخفاض ، تأتي نقطة لا يكون إنتاج أي سلعة عندها مربحا، إلا لو كان من المتوقع ارتفاع تكلفة الإنتاج في تاريخ مستقبلي معين عن التكلفة الحالية بمقدار يغطي تكلفة حمل مخزون منتج اليوم حتى تاريخ الارتفاع المتوقع في السعر.

قلنا فيما سبق عبارة مفادها: إن سعر الفائدة على النقود هو ما يضع حدا على معدل الناتج. لكن من الواضح الآن أن هذه العبارة ليست صحيحة تماما. فقد كان يجب أن نقول إن سعر الفائدة لذلك الأصل الذي ينخفض بأبطأ درجة مع ازدياد مخزون الأصول بشكل عام هو ما يعطل إنتاج كل من الأصول الأخرى إنتاجا مربحا في النهاية، إلا في الحالة الاستثنائية – المذكورة للتو – التي توجد فيها علاقة خاصة بين التكاليف الحالية والمتوقعة للإنتاج. ومع ارتفاع الناتج، تنخفض أسعار الفائدة النوعية لمستويات ينخفض عندها أصل تلو الآخر تحت مستوى الإنتاج المربح، حتى يبقى واحد أو أكثر من أسعار الفائدة النوعية في النهاية عند مستوى أعلى من مستوى الكفاية الحدية لأي أصل من الأصول.

من الواضح أننا لو كنا نعني بالنقود معيار القيمة، لما كان سعر الفائدة على النقود بالضرورة هو سبب المشكلة. فليس بوسعنا أن نهرب من مشاكلنا (كما اقترح البعض) بإصدار مرسوم بأن يصبح القمح أو المنازل معيار القيمة بدلا من الذهب أو الجنيه الإسترليني. فقد اتضح الآن أن نفس الصعوبات ستنشأ طالما وجد أي أصل يرفض سعر الفائدة الخاص به الانخفاض مع ارتفاع الناتج. على سبيل المثال، قد يستمر الذهب في شغل هذا الدور في دولة تبنت معيار النقود الورقية غير القابلة للتحويل.

3

لقد نسبنا لسعر الفائدة على النقود أهمية خاصة إذن، مما يعني أننا افترضنا ضمنيا أن نوع النقود الذي تعودنا عليه له سمات خاصة تجعل سعر الفائدة الخاص به والمقاس به نفسه معيارا أكثر مقاومة للانخفاض مع ازدياد مخزون الأصول بشكل

عام من أسعار الفائدة الخاصة بأي أصول أخرى مقاسة بنفسها. هل يوجد مبرر لهذا الافتراض؟ أعتقد أن التفكير المتعمق يوضح لنا أن الخصائص التالية التي تميز النقود كما نعرفها تبرر هذا الافتراض. وبقدر ما يتمتع معيار القيمة الساري بهذه الخصائص، يصح القول بأن سعر الفائدة على النقود هو سعر الفائدة المهم.

1- أول الخصائص التي تؤدي للنتيجة المذكورة فيما سبق هي حقيقة أن مرونة إنتاج النقود - سواء في الأجل الطويل والقصير - صفر أو قليلة جدا على أية حال، وذلك فيما يتعلق بقدرة المشروعات الخاصة كأمر مختلف عن السلطات النقدية. وتعني مرونة الإنتاج[1] في هذا السياق استجابة مقدار العمل المستخدم في إنتاجه إلى الزيادة في مقدار العمل الذي تتطلبه وحدة منه. يعني هذا أن النقود لا يمكن إنتاجها بسهولة، فالعمال لا يمكن توجيههم وفقا لرغبة المنظمين لإنتاج النقود بكميات متزايدة كلما ارتفع سعرها مقاسا بوحدة الأجر. وينطبق هذا الشرط بشكل صارم في حالة نظام العملة الموجهة غير القابلة للتحويل. لكنه ينطبق أيضا بشكل تقريبي في حالة العملة القائمة على معيار الذهب، بمعنى؛ أن الحد الأقصى للإضافة النسبية على مقدار العمل الممكن توظيفه لهذا الغرض محدود جدا إلا بالطبع في الدول التي يعتبر التنقيب عن الذهب فيها الصناعة الأساسية.

أما بالنسبة إلى الأصول التي تتمتع بمرونة الإنتاج، فقد افترضنا أن سعر الفائدة الخاص بهم ينخفض لأننا افترضنا أن مخزونها يرتفع بسبب زيادة معدل العائد. لكن العرض يكون ثابتا في حالة النقود. وسنؤجل مؤقتا التفكير في آثار تخفيض وحدة الأجر أو قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بشكل متعمد. ومن ثم، السمة المميزة للنقود والمتمثلة في أن العمال لا يمكن أن ينتجوها بسهولة تعطينا دليلا أوليا على صحة الرأي القائل بأن سعر الفائدة الخاص بها سيكون عصيا على الانخفاض بشكل نسبي. بينما لو كان من الممكن زرع النقود كالمحاصيل أو صنعها كالسيارات، لكان من الممكن تفادي حالات الكساد أو تخفيفها عن طريق توجيه المزيد من العمال لإنتاج النقود كلما مال سعر الأصول الأخرى للانخفاض مقارنة بالنقود. يحدث هذا بالفعل في الدول التي ينتشر فيها نشاط التنقيب عن الذهب،

(1) انظر الفصل العشرين.

لكن بالنسبة إلى العالم ككل يعتبر الحد الأقصى لتوجيه العمالة لهذا السبيل ضئيلا بحيث يمكن التغاضي عنه.

2– لكن من الواضح أن الشرط السابق لا ينطبق على النقود وحدها وإنما على كل العناصر الريعية البحتة والتي يتميز إنتاجها بعدم المرونة التامة. ومن ثم يجب إيجاد شرط آخر يميز النقود عن العناصر الريعية الأخرى.

إن السمة الأخرى المميزة للنقود هي أن مرونة إحلالها تساوي – أو تكاد تساوي – الصفر. ويعني هذا: أنه كلما ارتفعت القيمة التبادلية للنقود، لا يظهر ميل لإحلال عنصر آخر محلها (إلا عندما تُستخدم السلعة النقدية في الصناعة أو في الفنون وهو ما يحدث على نطاق بسيط جدا). تنبع هذه السمة من أن النقود هي الشيء الوحيد الذي تُستمد منفعته من قيمته التبادلية بحيث يرتفع الاثنان وينخفضا معا. ومؤدى هذا أن ارتفاع القيمة التبادلية للنقود لا يصاحبه أي دافع أو ميل لاستبدال شيء آخر بها.

إذن، من المستحيل توجيه المزيد من العمال لإنتاج النقود حينما يرتفع سعر العمل الخاص بها. ليس هذا فحسب، وإنما الأهم أن المال عبارة عن هوة بلا قرار تُسحب فيها القوة الشرائية وذلك لأن الطلب عندما يزداد عليها لا يمكن أن يتحول إلى طلب على أشياء أخرى فهي لا تتمتع بقيمة يتوجه لها الطلب في ذاتها كما في حالة العناصر الريعية الأخرى.

ويظهر القيد الوحيد على هذا عندما يؤدي الارتفاع في قيمة النقود إلى الشك في استمرار هذا الارتفاع في المستقبل. وفي هذه الحالة ترتفع a_1 وa_2 وهو ما يساوي زيادة أسعار الفائدة على السلع بالنقود، ومن ثم يؤدي إلى تحفيز ناتج الأصول الأخرى.

3– ثالثا: رغم أن كمية النقود لا يمكن أن تزداد عن طريق توجيه العمال لإنتاجها، علينا أن نفكر فيما إذا كانت الاستنتاجات السابقة تبطل لأن افتراض ثبات العرض الفعال للنقود بشكل صارم قد يكون غير دقيق. فرغم أن انخفاض وحدة الأجر سيحرر النقد من استخداماته الأخرى ويجعله متاحا لإشباع دافع السيولة، فإن قيم النقود كلما انخفضت سترتفع نسبة مخزون النقود من الثروة الكلية في المجتمع.

من المستحيل تفنيد الحجة القائلة بأن هذه الاستجابة قد تكون قادرة على إحداث انخفاض مناسب في سعر الفائدة على النقود تفنيدًا قائمًا على أسس نظرية بحتة.

لكن هناك أسبابا متعددة ذات تأثير قوي لو اجتمعت- تجعل سعر الفائدة على النقود عصيا في أغلب الأحوال على الانخفاض كما ينبغي في اقتصاد من النوع المألوف لدينا.

أ - أولا يجب أن نأخذ في الحسبان تبعات الانخفاض في وحدة الأجر على الكفايات الحدية للأصول الأخرى بالنقود، فالفرق بينها من ناحية وسعر الفائدة على النقود من ناحية أخرى هو ما يهمنا. فلو أدي الانخفاض في وحدة الأجر إلى خلق توقع بارتفاعها لاحقا، ستكون النتيجة إيجابية تماما. أما لو حدث العكس وأدى الانخفاض لتوقع المزيد من الانخفاض، قد يؤدي الأثر على الكفاية الحدية لرأس المال إلى إبطال أثر الانخفاض في سعر الفائدة[1].

ب- تميل الأجور إلى الجمود بالنسبة إلى النقود، بمعنى أن الأجر النقدي أكثر استقرارا من الأجر الحقيقي. وهذا يؤدي إلى تقليل استعداد الأجور للانخفاض بالنسبة إلى النقود. لكن لو لم يكن الحال هكذا، قد يكون الوضع أسوأ وليس أفضل. فلو كانت الأجور النقدية تنخفض بسهولة، سيؤدي ذلك غالبا إلى المزيد من الانخفاض مما يكون له تبعات ضارة على الكفاية الحدية لرأس المال. علاوة على ذلك، غالبا لن تبقى الأجور جامدة لو تم تثبيتها بالنسبة إلى سلعة أخرى (القمح مثلا). فالسمات الأخرى للنقود (خاصة تلك التي تجعلها سائلة) هي التي تجعل الأجور تميل للجمود حين تثبت بالنسبة إلى النقود[2].

ت- نأتي الآن لأكثر الاعتبارات جوهرية في هذا السياق، ألا وهي سمات النقود التي تشبع تفضيل السيولة. فهذه السمات تؤدي - في حالات معينة تحدث كثيرا - إلى جعل سعر الفائدة غير حساس (وخاصة تحت رقم معين)[3] ، حتى لزيادة كبيرة في كمية النقود مقارنة بالأشكال الأخرى من الثروة. بعبارة أخرى، ينخفض عائد النقود من السيولة استجابةً لزيادة كميتها لكن هذا الانخفاض لا يتجاوز نقطة معينة، بخلاف الأنواع الأخرى من الأصول التي ينخفض العائد منها كثيرا حين تزداد كميتها بدرجة شبيهة.

(1) ستتم مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع عشر فيما يلي.

(2) إن تم تثبيت الأجور (والعقود) بالنسبة للقمح، قد يؤدي هذا إلى اكتساب القمح لبعض من فرق السيولة الذي تتمتع به النقود. سنعود لهذه النقطة في الجزء الرابع من هذا الفصل.

(3) انظر صفحة 217 فيما سبق.

تلعب تكاليف الحمل الضئيلة (أو الممكن التغاضي عنها) للنقود دورا مهما في هذا السياق. فلو كانت تكاليف الحمل مؤثرة لوازنت أثر التوقعات الخاصة بالقيمة المتوقعة للنقود في وقت معين. فاستعداد الجمهور لزيادة مخزونه من النقود استجابةً لحافز صغير نسبيا يعود لمزايا السيولة (الحقيقية أو المفترضة) التي لا تنافسها أي عوامل معادلة مثل تكاليف الحمل التي تزداد وطأتها مع مرور الوقت. فبالنسبة إلى أي سلعة أخرى غير النقود، قد يكون المخزون البسيط منها ملائما لمستخدميها. لكن حتى لو كان المخزون الأكبر مغريا على اعتبار أنه يمثل ذخيرة من الثروة المستقرة، سيبطل مفعول هذا الإغراء بموجب تكاليف الحمل المتمثلة في التخزين والتلف... إلخ. ومن ثم يتضمن الاحتفاظ بمخزون أكبر خسارة أكيدة بعد نقطة معينة.

لكن هذا ليس صحيحا في حالة النقود كما رأينا لعدة أسباب، وهي الأسباب التي تجعل النقود "سائلة" عن جدارة من وجهة نظر الجمهور. ومن ثم تتضح بعض الوجاهة في رأي الإصلاحيين ممن بحثوا عن علاج للمشكلة عن طريق خلق تكاليف حمل اصطناعية للنقود، سواء باشتراط دمغ العملة القانونية كل فترة مقابل تكلفة محددة لتبقى محتفظة بصفتها كنقود أو بأي وسيلة أخرى شبيهة. وتستحق القيمة العملية لهذه المقترحات بعضا من البحث والتفكير.

بناء عليه، تنبع أهمية سعر الفائدة على النقود من تداخل السمات التي قد تجعل سعر الفائدة هذا (عن طريق عمل دافع السيولة) غير مستجيب للتغير في النسبة بين كمية النقود وباقي أشكال الثروة مقاسة بالنقود، والتي تجعل مرونة الإنتاج ومرونة الإحلال الخاصة بالنقود مساوية (أو قد تكون مساوية) للصفر أو لقيمة بسيطة يمكن التغاضي عنها. يعني الشرط الأول أن الطلب قد يكون موجها بالأساس نحو النقود، ويعني الشرط الثاني أنه حتى عندما يحدث هذا لا يمكن استخدام العمالة في إنتاج المزيد من المال. أما الشرط الثالث فيعني أن هذه الحالة لا يمكن أن تخفف عند أي نقطة بقيام عنصر آخر بالاضطلاع بوظيفة النقود، لأنه لا يوجد أي عنصر آخر يستطيع القيام بها بنفس الكفاءة حتى لو كان رخيصا بدرجة كافية. وطالما لم يتغير الميل للسيولة، يصبح الحل الوحيد – بخلاف التغيرات في الكفاية الحدية لرأس المال – هو النابع من الزيادة في كمية النقود ، أو من ارتفاع قيمة النقود التي تمكن كمية معينة من توفير المزيد من الخدمات النقدية، وهو ما يعتبر نفس الأمر من الناحية الشكلية.

يعيق الارتفاع في سعر الفائدة على النقود إذن إنتاج كل الأصناف التي تتميز بمرونة الإنتاج دون أن يكون قادرا على تحفيز إنتاج النقود، والتي افترضنا أن إنتاجها غير مرن بشكل مطلق. وعن طريق تحديد مسار كل أسعار الفائدة على السلع الأخرى، يثبط سعر الفائدة على النقود الاستثمار في إنتاج هذه السلع الأخرى دون أن يستطيع تحفيز الاستثمار من أجل إنتاج النقود المفترض أن إنتاجها أصلا غير ممكن. علاوة على ذلك، قد لا يؤدي التغير البسيط في الشروط المتحكمة في الطلب على النقد السائل في صورة ديون إلى تغير كبير في سعر الفائدة بسبب مرونة هذا الطلب. وفي نفس الوقت لا يمكن عمليا أن تقوم القوى التلقائية بخفض سعر الفائدة على النقود عن طريق التأثير في جانب العرض (دونما تدخل من الدولة). ففي حالة أي سلعة عادية، يسمح عدم مرونة الطلب على مخزونها السائل بأن تقوم التغيرات البسيطة في جانب الطلب بخفض أو رفع سعر الفائدة الخاص بها. بينما تميل مرونة العرض منها إلى منع حدوث فرق كبير بين سعر التسليم الفوري والآجل. فلو تركت السلع الأخرى لنفسها ستميل "القوى التلقائية" -أي قوى السوق العادية- إلى تخفيض سعر الفائدة الخاص بها إلى أن يؤدي التشغيل الكامل إلى جعل كل السلع تتميز بعدم مرونة العرض التي سلمنا بأنها من السمات المميزة للنقود. وهكذا لو اختفت النقود وأي سلعة أخرى لها نفس السمات المفترضة للنقود (علينا أن نفترض هذا أيضا)، لن تصل أسعار الفائدة للتوازن إلا عند التشغيل الكامل.

يعني هذا أن البطالة تنشأ لأن الناس يريدون القمر. فلا يمكن تشغيل الناس حينما يكون الشيء المرغوب فيه (أي النقود) شيئًا لا يمكن إنتاجه ولا يمكن إخماد الطلب عليه بسهولة. وليس هناك حل لهذه المشكلة إلا بإقناع الجمهور ببديل زائف للقمر لكنه ممكن التصنيع وإخضاع مصنعه (أي البنك المركزي) لسيطرة الدولة.

الأمر المثير هو أن السمة التي جعلت الذهب بشكل خاص يعتبر ملائما للاستخدام كمعيار للقيمة – ألا وهي عدم مرونة عرضه – اتضح أنها بالتحديد السمة التي تشكل جوهر المشكلة.

يمكن عرض النتيجة التي توصلنا إليها بأكثر الأشكال عمومية (مع اعتبار الميل للاستهلاك من المعطيات) كما يلي: لا يكون أي ارتفاع إضافي في معدل الاستثمار ممكنا، حين يكون أكبر سعر فائدة من بين أسعار الفائدة النوعية المقاسة بالنوع نفسه

لكل الأصول المتاحة مساويا لأكبر الكفايات الحدية لكل الأصول مقاسة بالأصل ذي أكبر سعر نوعي لفائدة نوعية.

تتحقق هذه الحالة في وضع التشغيل الكامل، لكن يمكن تحققها أيضا قبل الوصول للتشغيل الكامل لو وجد أصل ما مرونة إنتاجه ومرونة الطلب عليه معدومتان (أو قليلتان نسبيا)[1]، وسعر الفائدة الخاص به ينخفض بشدة مع زيادة الناتج بمعدل أكبر من انخفاض الكفايات الحدية للأصول الرأسمالية المقاسة به.

4

أوضحنا فيما سبق أن كون سلعة ما معيارًا للقيمة ليس شرطا كافيا لكي يكون سعر الفائدة الخاص بها هو سعر الفائدة المهم. ورغم ذلك، من المثير أن نعرف إلى أي مدى ترتبط السمات المميزة للنقود كما نعرفها (والتي تجعل سعر الفائدة على النقود هو السعر المهم) بكون النقود المعيار الذي تحدد به الديون والأجور عادةً. وتحتاج هذه المسألة لتناولها من وجهتي نظر.

أولا، إن إبرام العقود وجعل الأجور مستقرة بدرجة أو بأخرى بلغة النقود يلعب دورا كبيرا بلا شك في جعل فرق سيولة النقود عاليا هكذا. من المريح بالنسبة إلى الناس أن يحتفظوا بأصول من نفس المعيار الذي يجب عليهم الإيفاء بمسئولياتهم المستقبلية به، والذي يُتوقع أن تبقى تكاليف المعيشة المستقبلية مستقرة بالنسبة إليه. في نفس الوقت، قد تهتز ثقة الناس في مدى الاستقرار النسبي لتكلفة الناتج النقدية في المستقبل لو كان معيار القيمة سلعة تتميز بارتفاع مرونة الإنتاج. علاوة على ذلك، تلعب تكاليف الحمل البسيطة للنقود كما نعلم دورا كبيرا مثل فرق السيولة العالي في جعل سعر الفائدة على النقود هو سعر الفائدة المهم. فما يهم هو الفرق بين فرق السيولة وتكاليف الحمل. وفي حالة معظم السلع (ما عدا أصول كالذهب والفضة والبنكنوت)، تكون تكاليف الحمل في نفس مستوى فرق السيولة المرتبط

(1) تعتبر المرونة التي قيمتها صفر، شرطًا متشددًا أكثر من اللازم.

عادة بالمعيار الذي تثبت العقود والأجور به أو أعلى منه، حيث لا يكون من المرجح أن يرتفع سعر الفائدة على القمح مثلا فوق الصفر حتى لو تحول فرق السيولة المرتبط الآن بالإسترليني مثلا إلى القمح. وبالتالي، يعزز تحديد العقود والأجور على أساس النقود من أهمية سعر الفائدة على النقود، لكنه لا يعتبر على الأرجح شرطا كافيا في ذاته لخلق السمات التي لاحظنا أن سعر الفائدة على النقود يتمتع بها.

أما ثاني النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار فعويص بعض الشيء. فالتوقع الشائع بأن قيمة الناتج ستكون مستقرة بالنسبة إلى النقود أكثر من أي سلعة أخرى لا يقوم على تنظيم الأجور بلغة النقود فحسب وإنما على \الجمود النسبي الذي تتميز به الأجور بالنسبة إلى النقود . ماذا سيكون الوضع إذن لو توقعنا أن تصبح الأجور أكثر جمودا\(أي أكثر استقرارا) بالنسبة إلى سلعة أو أكثر منها بالنسبة إلى النقود نفسها؟ هذا التوقع يقتضي أن نتوقع أيضا بقاء تكاليف السلعة المعنية المعبر عنها بوحدات الأجر ثابتة نسبيا مع ارتفاع الناتج أو انخفاضه في الأجل الطويل أو القصير، وأن أي فائض على الطلب الحالي عند سعر التكلفة يمكن تخزينه بلا تكلفة أيضا، أي أن يكون فرق السيولة الخاص بها أكبر من تكلفة حملها (وإلا سيتضمن حمل المخزون خسارة بالضرورة طالما لا يوجد أي أمل في تحقيق أرباح من ارتفاع السعر). إن وجدنا سلعة تتحقق فيها هذه الشروط، يمكنها أن تنافس النقود بكل تأكيد. ومن ثم، ليس من المستحيل منطقيا أن نجد سلعة قادرة على جعل قيمة الناتج أكثر استقرارا لو قيس بها عن النقود. لكن لا يبدو أن مثل هذه السلعة توجد بالفعل.

ولهذا استنتج أن السلعة التي نتوقع أن تكون الأجور أكثر جمودا لو قيست بها يجب أن تكون مرونة إنتاجها أقل ما يمكن ويجب ألا تزيد تكاليف حملها على فرق سيولتها إلا بأقل فارق ممكن. بعبارة أخرى، يعتبر توقع الجمود النسبي للأجور المعبر عنها بالنقود نتيجة طبيعية لزيادة فرق سيولة النقود عن تكاليف حملها أكثر من زيادة فرق سيولة أي سلعة أخرى عن تكاليف حملها.

ومن ثم، نجد أن السمات المتعددة – التي تؤدي معا لجعل سعر الفائدة على النقود مهما – تتداخل مع بعضها بطريقة تراكمية. إن انخفاض مرونة إنتاج النقود وإحلالها وقلة تكاليف حملها يرفع من توقع بقاء الأجور النقدية مستقرة نسبيا. ويعزز هذا التوقع من فرق سيولة النقود، ويمنع وقوع الارتباط الاستثنائي بين سعر الفائدة على

النقود والكفايات الحدية للأصول الأخرى والذي قد يؤدي -لو وقع- إلى تجريد سعر الفائدة على النقود من أهم ما فيه.

اعتاد البروفيسور بيجو (وآخرون غيره) على افتراض أن الأجور الحقيقية أكثر استقرارا من الأجور النقدية. لكن هذا لا يمكن أن يصح إلا لو كنا نفترض استقرار التشغيل. علاوة على ذلك، توجد صعوبة متمثلة في أن السلع الأجرية لها تكلفة حمل عالية. ولو حاولنا تثبيت الأجور الحقيقية عن طريق ربط الأجور بالسلع الأجرية، سيؤدي هذا إلى تذبذب عنيف في الأسعار النقدية. فكل تقلب بسيط في الميل للاستهلاك والحافز على الاستثمار سيجعل الأسعار النقدية تتراوح بعنف بين الصفر واللانهاية. إن استقرار الأجور النقدية أكثر من الأجور الحقيقية من شروط تمتع النظام باستقرار أصيل.

ومن ثم، يعتبر وصف الأجور الحقيقية بالاستقرار النسبي خطأً بالنظر للوقائع والخبرة العملية. لكنه يعتبر أيضا خطأً منطقيا لو كنا نفترض أن النظام الذي نحن بصدده مستقرا (ويعني الاستقرار هنا أن التغيرات البسيطة في الميل للاستهلاك والحافز على الاستثمار لا تكون لها آثار عنيفة على الأسعار).

5

وتعليقا على ما سبق، يجب التأكيد على أمر قلناه مسبقا بالفعل ألا وهو إن "السيولة" و"تكاليف الحمل" أمران متعلقان بالدرجة، وأن كون الأولى أعلى نسبيا من الأخيرة هو ما يشكل خصوصية "النقود".

فكر مثلا في اقتصاد لا يوجد فيه أي أصل يزيد فرق سيولته عن تكاليف حمله دائما (وهذا أفضل تعريف يمكنني أن أقدمه لما يسمى بالاقتصاد "غير النقدي"). يعني هذا أنه لا يوجد شيء في هذا الاقتصاد سوى مستهلكات معينة ومعدات رأسمالية معينة تتمايز بدرجة أو بأخرى وفقا لطبيعة المستهلكات التي يمكن أن تنتجها أو تساعد في إنتاجها على مدار فترة طويلة أو قصيرة. وكل هذه المستهلكات والمعدات

الرأسمالية – على العكس من النقد – تتسم بأن تخزينها يؤدي إلى التلف أو يتضمن تكلفة قيمتها أعلى من أي فرق سيولة قد يكون لها.

في مثل هذا الاقتصاد ستختلف المعدات الرأسمالية عن بعضها من حيث (أ) تنوع المستهلكات التي يمكن أن تساعد على إنتاجها، و(ب) استقرار قيمة الناتج منها (بمعنى أن قيمة الخبز أكثر استقرارا على مدار الوقت من قيمة البدع المسايرة للموضة)، و(ج) السرعة التي تصبح بها الثروة المتجسدة فيها "سائلة". ويعني هذا إنتاج ناتج يمكن إعادة تجسيد عوائده في شكل مختلف تماما عند الحاجة.

سيفاضل ملاك الثروة إذن بين نقص "سيولة" المعدات الرأسمالية المختلفة بالمعنى المذكور فيما سبق كوسيط للاحتفاظ بالثروة من ناحية وأفضل تقدير اكتواري للعوائد المتوقعة منها بعد أخذ المخاطر في الحسبان من ناحية أخرى. سنلاحظ أن فرق السيولة شبيه بفرق المخاطرة من ناحية معينة لكنه يختلف عنه من ناحية أخرى. يماثل هذا الاختلاف الفرق بين أفضل التقديرات التي يمكننا التوصل إليها وثقتنا في تقديراتنا هذه[1]. عندما تناولنا تقدير العائد المتوقع في فصول سابقة، لم ندخل في التفاصيل المتعلقة بكيفية عمل التقدير. فلم نميز بين الاختلافات في السيولة والاختلافات في المخاطرة بمعناها الأصيل لكي نتجنب تعقيد الأطروحة. لكن من الواضح أننا يجب أن نأخذ الاثنين في الاعتبار عند حساب سعر الفائدة النوعي.

من الواضح أنه لا يوجد معيار مطلق "للسيولة"، وإنما سلم للسيولة أي فرق متفاوت يجب أخذه في الحسبان (بالإضافة إلى عائد الاستخدام وتكاليف الحمل) عند تقدير الإغراء النسبي للاحتفاظ بأشكال الثروة. إن تصور العوامل المشكلة "للسيولة" أمر غامض يتغير من وقت لآخر ويعتمد على المؤسسات والممارسات الاجتماعية. لكن ملاك الثروة لديهم ترتيب معين لما يفضلون واضح في أذهانهم (على اعتبار أنهم يعبرون من خلاله عن آرائهم بخصوص السيولة في أي وقت)، وهو كل ما نحتاجه لكي نحلل سلوك النظام الاقتصادي.

قد يكون صحيحا أن ملاك الثروة في بيئات تاريخية معينة تصوروا أن امتلاك الأرض يتمتع بفرق سيولة عال. ونظرا لأن الأرض تشبه النقود في أن مرونة إنتاجها

(1) انظر الهامش في صفحة (196 ، 197) فيما سبق.

وإحلالها منخفضة جدا [1]، من المتصور أن تكون الرغبة في امتلاك الأرض قد لعبت في أوقات معينة في التاريخ نفس الدور الذي لعبته النقود في الأزمنة الحديثة في الحفاظ على سعر الفائدة عند مستوى عال أكثر من اللازم. من الصعب اقتفاء هذا الأثر كميا بسبب عدم وجود سعر آجل للأرض مقاسا بالأرض نفسها وهو ما يماثل سعر الفائدة على دين نقدي. لكن الأمر الذي كان يشبهه بشدة في بعض الأوقات هو أسعار الفائدة العالية على الرهون[2]. إن سعر الفائدة العالي من الرهون على الأراضي (والذي غالبا ما يزيد على العائد الصافي لزراعة الأرض) كان سمة منتشرة في العديد من الأنظمة الاقتصادية الزراعية. وقد كانت قوانين الربا موجهة بالأساس لمحاربة هذا النوع من الديون، وهو ما كان تصرفا سليما. ففي الأشكال القديمة من التنظيم الاجتماعي (حيث لم تكن السندات طويلة الأجل بمعناها الحديث موجودة) كان من شأن تنافس سعر الفائدة العالي على الرهون أن يؤدي إلى تثبيط نمو الثروة من الاستثمار الجاري في الأصول الرأسمالية المنتجة جديدًا، مثلما فعلت أسعار الفائدة المرتفعة على الديون طويلة الأجل في الأزمنة الحديثة.

إن العالم بعد قرون عديدة من الادخار الفردي المستمر لا يزال فقيرا في الأصول الرأسمالية المتراكمة. وتفسير هذا في رأيي لا يكمن في ميل البشر للتبذير أو حتى للحروب وآثارها المدمرة، وإنما في فرق السيولة العالي الذي كان مرتبطا فيما سبق بامتلاك الأرض وصار الآن مرتبطا بالنقود. ويختلف رأيي هذا عن وجهة النظر القديمة التي عبر عنها مارشال بصلابة دوجمائية غير عادية في كتابه مبادئ علم الاقتصاد (ص 581):

يعلم الجميع أن السبب في كبح تراكم الثروة وفي الحفاظ على سعر

---

(1) لا تعتبر صفة "السيولة" مستقلة بأي حال من الأحوال عن وجود الصفتين الأخريين. فليس من المرجح أن يتملك أصل ما صفة "السيولة" في أذهان ملاك الثروة لو كان من الممكن زيادة العرض منه أو توجيه الرغبة فيه بسهولة عن طريق تغيير السعر النسبي. فالنقود نفسها تفقد سمة "السيولة" بسرعة إن كان متوقعا حدوث تغير كبير في العرض المستقبلي منها.

(2) يُثبِت الرهن والفائدة عليه في الواقع وفقا للنقود. لكن نظرا لأن المدين دافع الرهن يمكنه أن يسلم الأرض نفسها لتسديد الدين (بل لابد أن يسلمها إن لم يستطع توفير النقود عند طلبها)، أصبح نظام الرهن أحيانا شبيه بالتعاقد على أرض تسلم آجلا مقابل أرض تسلم حاليا. حدثت حالات بيعت فيها الأراضي للمستأجرين نظير الرهون التي سددوها، وهو ما يقترب جدًا من المعاملات التي من هذا النوع.

الفائدة حتى الآن هو تفضيل معظم البشر للمسرات الحالية على المؤجلة أو بعبارة أخرى عدم رغبتهم في "الانتظار".

6

قمت في كتابي رسالة في النقود بتعريف ما بدا أنه سعر فائدة فريد، والذي أسميته سعر الفائدة الطبيعي، والذي يعني -وفقا للمصطلحات التي استخدمتها في الرسالة- سعر الفائدة الذي يحافظ على التساوي بين سعر الفائدة (كما هو معرف في هذا الكتاب) ومعدل الاستثمار. اعتبرت أن هذا تطوير وتوضيح "لسعر الفائدة الطبيعي" لدى ڤيكسل والذي عنى به السعر الذي من شأنه الحفاظ على استقرار مستوى أسعار معين، وإن كان لم يحدده بوضوح.

لكنني لم أدرك أن هناك وفقا لهذا التعريف سعر فائدة طبيعيًا مختلفًا لكل مستوى مفترض من التشغيل في أي مجتمع. و لم أدرك أيضا أنه يوجد لكل سعر فائدة مستوى تشغيل يُعتبر هذا السعر "السعر الطبيعي" بالنسبة إليه، بمعنى أن النظام سيصبح في توازن عند هذا المستوى من سعر الفائدة وهذا المستوى من التشغيل. ومن ثم، كنت مخطئا في الحديث عن سعر الفائدة الطبيعي وكأنه واحد فقط، وفي أن أقترح أن التعريف السابق تنتج عنه قيمة فريدة لسعر الفائدة بغض النظر عن مستوى التشغيل. لم أكن قد فهمت آنذاك أن النظام قد يكون في حالة توازن عند مستوى تشغيل أقل من التشغيل الكامل في ظروف معينة.

لم أعد مقتنعا بأن مفهوم سعر الفائدة "الطبيعي" - والذي بدا لي فيما مضى فكرة واعدة جدا - قادر على إضافة أي شيء مفيد أو دال إلى تحليلنا. فهو ليس إلا سعر الفائدة الذي سيحافظ على الوضع القائم، واهتمامنا - بشكل عام - غير منصب على الوضع القائم في ذاته.

إن كان سعر الفائدة الفريد والدال هذا موجودا، فلا بد أن هذا هو سعر الفائدة

المحايد[1]، أي السعر الطبيعي بالمعنى المذكور فيما سبق المتفق مع التشغيل الكامل — بالنظر إلى العوامل الأخرى الحاكمة للنظام. وإن كان الأفضل أن نصف هذا السعر بالسعر الأمثل.

أما سعر الفائدة المحايد فيمكن تعريفه بشكل أكثر دقة على أنه السعر الذي يسود في حالة التوازن عندما يكون الناتج والتشغيل عند المستوى الذي تكون فيه مرونة التشغيل ككل صفر[2].

ومرة أخرى، يقدم لنا ما سبق إجابة عن السؤال الخاص بما هو الافتراض الضمني المطلوب لجعل النظرية الكلاسيكية معقولة؟ فهذه النظرية إما تفترض أن سعر الفائدة الفعلي يساوي دائما سعر الفائدة المحايد بالمعنى الذي عرفنا به الأخير للتو، أو أن سعر الفائدة الفعلي يساوي دائما سعر الفائدة القادر على الحفاظ على التشغيل عند مستوى ثابت معين. لو فُسرَت النظرية التقليدية بهذه الطريقة، لما اعترضنا على كل أو معظم استنتاجاتها العملية. إن النظرية الكلاسيكية تفترض أن السلطات المصرفية أو القوى التلقائية تجعل سعر الفائدة السوقي يفي بأحد الشرطين المذكورين فيما سبق. وتبحث النظرية في القوانين التي ستحكم استعمال الموارد المنتجة للمجتمع والمنافع الذي ستدر منها بناء على هذا الافتراض. وبفعل هذا القصور، يصبح حجم الناتج معتمدا على المستوى الثابت المفترض من التشغيل بالاقتران مع المعدات والتقنيات الحالية، ونصير مستقرين بأمان في عالم ريكاردي.

(1) لا يتفق هذا التعريف مع أي من التعريفات المختلفة للنقود المحايدة التي قدمها كتّاب محدثون، رغم أنه قد يكون مرتبطا بعلاقة ما بالهدف الذي كان في أذهان هؤلاء الكتاب.

(2) انظر الفصل العشرين فيما يلي.

الفصل الثامن عشر

إعادة عرض النظرية العامة للتشغيل

1

وصلنا الآن لنقطة يمكننا عندها أن نجمع خيوط أطروحتنا. وقد يكون من المفيد أن نبدأ بتوضيح ما هي عناصر النظام الاقتصادي التي نتعامل معها عادةً كمعطيات، وما المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نظامنا.

نعتبر من المعطيات المهارات القائمة وحجم العمالة المتاحة، وجودة وكمية المعدات المتاحة، والتقنيات الموجودة، ودرجة المنافسة، وأذواق المستهلكين وعاداتهم، وضرر الكثافات المختلفة من العمالة والأنشطة الإشرافية والتنظيمية، بالإضافة إلى البنية الاجتماعية التي تتضمن العوامل المحددة لتوزيع الدخل القومي (بخلاف المتغيرات التي سنطرحها فيما يلي). لا يعني هذا أننا نعتبر هذه العوامل ثابتة، وإنما أننا لا نتناول أو نأخذ في اعتبارنا آثار وتبعات التغيرات فيها نفسها داخل هذا الموقع والسياق.

والمتغيرات المستقلة بالنسبة إلينا هي الميل للاستهلاك وجدول الكفاية الحدية

لرأس المال وسعر الفائدة رغم أن هذه المتغيرات – كما رأينا بالفعل – يمكن إخضاعها لمزيد من التحليل.

أما المتغيرات التابعة فهي حجم التشغيل والدخل القومي (أو الناتج القومي) مقاسا بوحدات الأجر.

تؤثر العوامل التي اعتبرناها من المعطيات على متغيراتنا المستقلة لكنها لا تحددها بشكل كامل. فعلى سبيل المثال، يعتمد جدول الكفاية الحدية لرأس المال جزئيا على كمية المعدات القائمة والتي تعتبر أحد المعطيات، لكنه يعتمد جزئيا أيضا على حالة التوقعات طويلة الأجل التي لا يمكن استنتاجها من المعطيات. لكن هناك عناصر أخرى معينة تحددها المعطيات بشكل كامل، حتى إنه يمكننا أن نعتبر هذه المشتقات نفسها من المعطيات. على سبيل المثال، تمكننا المعطيات من تخمين مستوى الدخل القومي المقاس بوحدة الأجر الذي سيقابل أي مستوى معين من التشغيل، بحيث يعتمد الدخل القومي على حجم التشغيل أي على مقدار الجهد المكرس حاليا للإنتاج (في نطاق الإطار الاقتصادي الذي نعتبره من المعطيات)، ويعني هذا وجود ارتباط فريد بين الاثنين[1]. علاوة على ذلك، تمكننا هذه المعطيات من تخمين شكل دوال العرض ككل (التي تجسد الشروط المادية للعرض) للأنواع المختلفة من المنتجات، أي مقدار التشغيل الذي سيتم تكريسه للإنتاج المقابل لأي مستوى معين من الطلب الفعال مقاسا بوحدات الأجر. وأخيرا، تمدنا المعطيات بدالة عرض العمل (أو الجهد)، بحيث تخبرنا – بالإضافة إلى أمور أخرى – بالنقطة التي تتوقف عندها مرونة دالة تشغيل[2] العمل ككل.

لكن جدول الكفاية الحدية لرأس المال يعتمد جزئيا على المعطيات وجزئيا على العائد المتوقع لمختلف أنواع الأصول الرأسمالية، بينما يعتمد سعر الفائدة جزئيا على حالة تفضيل السيولة (أي على دالة السيولة) وجزئيا على كمية النقود مقاسة بوحدات الأجر. ومن ثم يمكننا أن نعتبر أحيانا أن العوامل المتغيرة الجوهرية بالنسبة إلينا تتكون من (1) العوامل النفسية الجوهرية الثلاثة، أي الميل النفسي للاستهلاك والموقف النفسي

---

(1) نغض النظر في هذه المرحلة عن بعض التعقيدات التي تظهر عندما يكون لدوال التشغيل الخاصة بالمنتجات المختلفة انحناءات مختلفة في إطار النطاق المقصود من التشغيل. انظر الفصل العشرين فيما يلي.

(2) مُعرَّفة في الفصل العشرين فيما يلي.

حيال السيولة والتوقعات النفسية عن العائد المستقبلي من الأصول الرأسمالية، (2) وحدة الأجر التي تحدد بموجب التفاوض بين العاملين ومستخدميهم، و(3) كمية النقود كما تحددها الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي، بحيث لو اعتبرنا تلك العوامل المذكورة سابقًا من المعطيات، فإن هذه المتغيرات تحدد الدخل (أو الناتج) القومي وحجم التشغيل. لكن هذه المتغيرات بدورها قابلة لمزيد من التحليل، وليست – إن جاز لنا القول – العناصر المستقلة الدقيقة النهائية بالنسبة إلينا.

يعتبر تقسيم العوامل المحددة للنظام الاقتصادي إلى مجموعتين – الأولى هي المعطيات والثانية هي المتغيرات المستقلة – اعتباطيا فعلا، لو نظرنا إليه من أي وجهة نظر مطلقة. فالتقسيم لا بد أن يقوم على أساس الخبرة الواقعية بحيث نضع في جانب العناصر التي تبدو التغيرات فيها بطيئة أو محدودة الأهمية بحيث لا يكون لها سوى تأثير ضئيل نسبيا في الأجل القصير على مقصدنا، ونضع في الجانب الآخر العناصر التي أثبتت الممارسة العملية أن التغيرات فيها يكون لها أثر كبير على مقصدنا. ويتمثل هدفنا الحالي في اكتشاف ما يحدد الدخل القومي لنظام اقتصادي معين وحجم التشغيل فيه (وهو ما يعتبر نفس الشيء تقريبا) في أي وقت من الأوقات. ويعني هذا في موضوع معقد كعلم الاقتصاد – والذي لا يمكننا أن نأمل في التوصل لتعميمات دقيقة تماما بشأنه – العناصر التي تحدد التغيرات فيها مقصدنا بالدرجة الأولى. ويمكن أن تصبح مهمتنا الأخيرة هي اختيار تلك المتغيرات التي يمكن للسلطات المركزية في نظام كالذي نعيش فيه بالفعل أن تتحكم فيها وتديرها بشكل متعمد.

2

لنحاول الآن إيجاز الحجة المطروحة في الفصول السابقة متناولين العناصر المختلفة بترتيب معاكس للذي تناولناها به.

سيحدث حافز على دفع معدل الاستثمار الجديد إلى النقطة التي تجبر سعر عرض كل نوع من الأصول الرأسمالية المختلفة على أن تبلغ رقما من شأنه أن يجعل الكفاية

الحدية لرأس المال متساوية تقريبا مع سعر الفائدة لو أخذ بالاقتران مع العائد المتوقع لهذا الأصل. يعني هذا أن شروط العرض المادية بالنسبة إلى صناعات السلع الرأسمالية، وحالة الثقة الخاصة بالعائد المتوقع والميل النفسي للسيولة وكمية النقود (التي يفضل حسابها بوحدات الأجر) تحدد فيما بينها معدل الاستثمار الجديد.

لكن الارتفاع (أو الانخفاض) في معدل الاستثمار لا بد أن يصاحبه ارتفاع (أو انخفاض)في معدل الاستهلاك، وذلك لأن الجمهور بشكل عام لا يرغب في توسيع (أو تضييق) الفجوة بين دخوله واستهلاكه إلا لو ارتفعت (أو انخفضت) دخوله. يعني هذا أن التغيرات في معدل الاستهلاك تكون عامةً في نفس اتجاه التغيرات في معدل الدخل ولكن بمقدار أقل. أما الزيادة في الاستهلاك التي يجب أن تصاحب زيادة معينة في الادخار فنحصل عليها عن طريق الميل الحدي للاستهلاك. ونحصل على النسبة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة المقابلة في الدخل الكلي (وكليهما مقاس بوحدات الأجر) عن طريق مضاعف الاستثمار.

وأخيرا، لو افترضنا (كتقدير تقريبي أولي) أن مضاعف التشغيل يساوي مضاعف الاستثمار، يمكننا أن نستنتج الزيادة في التشغيل عن طريق تطبيق المضاعف على الزيادة (أو النقص) في معدل الاستثمار الذي حصلنا عليه من العناصر التي عرضناها في البداية.

لكن الزيادة (أو النقص) في التشغيل قد تؤدي إلى رفع (أو خفض) جدول تفضيل السيولة. وتوجد ثلاثة طرق سيميل بها تفضيل السيولة إلى زيادة الطلب على النقود بقدر ما ترتفع قيمة الناتج عندما يزداد التشغيل حتى لو بقت وحدات الأجر والأسعار (معبرا عنها بوحدة الأجر) ثابتة. لكن وحدة الأجر نفسها ستميل - بالإضافة إلى ذلك - إلى الزيادة كلما تحسن التشغيل، وستكون الزيادة في الناتج مصحوبة بارتفاع في الأسعار (معبرا عنها بوحدات الأجر) بسبب ارتفاع التكلفة في المدى القصير.

ومن ثم سيتأثر وضع التوازن بموجب هذه المضاعَفات، مع وجود مضاعَفات أخرى إلى جانبها. علاوة على ذلك، كل العناصر السابقة تعتبر عرضة للتغير (الكبير أحيانا) دون إنذار. ومن هنا ينشأ التعقد البالغ المميز للمسار الفعلي للأحداث. ورغم ذلك، يبدو أن هذه هي العوامل التي يعتبر عزلها مفيدا وملائما. فلو درسنا أي مشكلة فعلية وفقا للتنظيم السابق، سنستطيع تناولها

بشكل أفضل، وسنوفر لتفكيرنا العملي (الذي يمكنه التعامل مع حقائق أكثر تفصيلا وتعقيدا مما يمكن معالجته بالمبادئ العامة) مادة أبسط ليعمل عليها.

3

يعتبر ما سبق إيجازًا للنظرية العامة. لكن الظواهر الفعلية في النظام الاقتصادي تتأثر أيضا بسمات خاصة معينة للميل للاستهلاك وجدول الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. يمكننا التعميم بشأن هذه السمات بشكل آمن بناء على خبرتنا العملية رغم أنها قد لا تكون منطقية بالضرورة.

من السمات البارزة بشكل خاص للنظام الاقتصادي الذي نعيش فيه أنه رغم تعرضه لتقلبات حادة فيما يتعلق بالناتج والتشغيل، فإن عدم استقراره غير عنيف. بل يبدو في الواقع قادرا على البقاء في حالة مزمنة من النشاط دون الطبيعي لمدد طويلة دون أن يميل بشكل ملحوظ إلى الانتعاش الكامل أو الانهيار الكامل. علاوة على ذلك، تظهر الدلائل أن التشغيل الكامل أو حتى الكامل تقريبيا لا يحدث إلا في حالات نادرة ولمدد قصيرة. قد تبدأ التقلبات بحدة، لكنها تتلاشى دون أن تستمر لمراحل متطرفة فيصبح نصيبنا المعتاد أن نحيا في وضع متوسط ليس باليائس ولا بالمرضي. تأسست النظرية القائلة بأن دورات الأعمال لها أطوار منتظمة على حقيقة أن التقلبات تميل إلى التلاشي دون أن تستمر لمراحل متطرفة ثم تنقلب بعد ذلك. ينطبق الأمر نفسه على الأسعار التي تبدو (في استجابتها لأي سبب أوَّلي يدعو للاضطراب) قادرة على العثور على مستوى يمكنها الاستقرار عنده بشكل معقول لفترة معينة.

ونظرا لأن هذه الحقائق الواقعية لا تنبع من ضرورة منطقية، لا بد أن يفترض المرء أن طبيعة البيئة والميول النفسية في العالم الحديث تؤدي لهذه النتائج. ومن ثم، من المهم التفكير في الميول النفسية الافتراضية التي من شأنها أن تؤدي لظهور نظام مستقر، ثم نرى إن كان من المعقول أن نعزوها إلى العالم الذي نحيا فيه بناء على معرفتنا العامة بالطبيعة الإنسانية المعاصرة.

وتعتبر شروط الاستقرار التي يوحي التحليل السابق بأنها قادرة على تفسير النتائج الملاحظة كالتالي:

1- يكون الميل الحدي للاستهلاك كالتالي: عندما يرتفع (أو ينخفض) الناتج في مجتمع معين بسبب زيادة (أو خفض) حجم العمل الموظف على معداته الرأسمالية، يكون المضاعِف الذي يربط بين الاثنين أكبر من الواحد الصحيح لكنه لا يكون كبيرا جدا.

2- عندما يحدث تغير في العائد المتوقع لرأس المال أو في سعر الفائدة، يكون جدول الكفاية الحدية لرأس المال في المستوى الذي لا يحدث عنده تفاوت كبير بين التغير في الاستثمار الجديد والبندين الأولين، أي أن التغيرات المتوسطة في العائد المتوقع لرأس المال أو في سعر الفائدة لن ترتبط بتغيرات كبيرة جدا في معدل الاستثمار.

3- حين يحدث تغير في التشغيل، تميل الأجور النقدية إلى التغير في نفس اتجاه التغير في التشغيل لكن بدون تفاوت كبير بينهما، أي أن التغيرات المتوسطة في التشغيل لا تكون مرتبطة بتغيرات كبيرة جدا في الأجور النقدية. ويعتبر هذا من شروط استقرار الأسعار وليس التشغيل.

4- يمكننا أن نضيف شرطا رابعا، وإن كان لا يعتبر مصدرا لاستقرار النظام بقدر ما يؤدي لميل التقلب في اتجاه ما إلى الارتداد للاتجاه المعاكس في الوقت المناسب. ويعني هذا أن معدل الاستثمار الأعلى (أو الأقل) مما كان سائدا في السابق يبدأ في الانعكاس بشكل سلبي (أو إيجابي) على الكفاية الحدية لرأس المال إن استمر لفترة لا تعتبر كبيرة جدا عند قياسها بالسنوات.

1- تمثل أول شرط وضعناه في أن المضاعِف أكبر من الواحد الصحيح لكنه ليس كبيرا جدا. ويمكن اعتبار هذا الشرط معقولا إلى حد كبير كأحد الخصائص النفسية للطبيعة الإنسانية. فمع ارتفاع الدخل الحقيقي، ينخفض ضغط الاحتياجات الحالية ويرتفع الحد الموجود فوق مستوى المعيشة القائم، والعكس صحيح كلما انخفض الدخل الحقيقي. ومن ثم، يكون من الطبيعي - على الأقل بالنسبة إلى متوسط المجتمع- أن يزداد الاستهلاك الحالي كلما ازداد التشغيل لكن بأقل من المقدار الكامل

للزيادة في الدخل الحقيقي. ويكون من الطبيعي أيضا أن يقل الاستهلاك كلما انخفض التشغيل لكن بأقل من المقدار الكامل للنقص في الدخل الحقيقي. علاوة على ذلك، يُرجح أن يكون ما ينطبق على متوسط الأفراد صحيحا بالنسبة إلى الحكومات أيضا، وخاصة في عصر تجبر فيه الزيادة المتصاعدة في البطالة الدولة على تقديم إعانات بطالة ممولة من الأموال المقترضة.

لكن سواء اقتنع القارئ بصحة هذا القانون النفسي من الناحية الاستدلالية أو لا، من المؤكد أن الخبرة الحياتية كانت ستختلف كثيرا عما هي الآن لو كان هذا القانون غير صحيح. ففي تلك الحالة، كانت الزيادة في الاستثمار – مهما كانت صغيرة – ستؤدي لزيادة تراكمية في الطلب الفعال حتى نصل لمرحلة التشغيل الكامل، في حين أن النقص في الاستثمار كان سيؤدي إلى نقص تراكمي في الطلب الفعال حتى نصل لمرحلة لا يوظف فيها أي شخص. لكن الخبرة توضح لنا أننا عادةً ما نكون في وضع متوسط. وربما يوجد نطاق معين يسود فيه عدم الاستقرار بالفعل. لكن هذا النطاق – لو وجد – سيكون محدودا في الأغلب، بحيث ينطبق القانون النفسي الذي ذكرناه خارجه في أي من الاتجاهين. علاوة على ذلك، من الواضح أن المضاعف لا يكون في الظروف العادية أكبر من الواحد الصحيح بدرجة هائلة. فلو كان كبيرا إلى تلك الدرجة لاقتضى أي تغير في معدل الاستثمار تغيرا كبيرا في معدل الاستهلاك لا يحده إلا التشغيل الكامل أو المنعدم.

2- بينما ينص الشرط الأول الذي وضعناه على أن التغير المتوسط في معدل الاستثمار لن يؤدي لتغير كبير بشكل غير محدود في الطلب على السلع الاستهلاكية، ينص الشرط الثاني على أن التغير المتوسط في العائد المستقبلي للأصول الرأسمالية أو في سعر الفائدة لن يؤدي إلى تغير كبير بشكل غير محدود في معدل الاستثمار. من المرجح أن هذا ما يحدث بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج ناتج ضخم جدا باستخدام المعدات القائمة. وفي الواقع، لو بدأنا من وضع يتميز بوجود فائض كبير جدا من موارد إنتاج الأصول الرأسمالية، قد يكون هناك عدم استقرار هائل في إطار نطاق معين، لكن ذلك لن يبقى قائما حالما بدأنا في استخدام هذا الفائض بإسهاب. علاوة على ذلك، يضع هذا الشرط قيدا على عدم الاستقرار ناتجًا من التغيرات السريعة في

العائد المستقبلي للأصول الرأسمالية بسبب التقلبات الحادة في الحالة النفسية السائدة في السوق أو بسبب الاختراعات الفارقة، وإن كان الأرجح أن يتم هذا في الاتجاه الصاعد لأعلى وليس للأسفل.

3- يتماشى الشرط الثالث مع خبرتنا بالطبيعة الإنسانية. فرغم أن النضال من أجل الأجور النقدية في جوهره نضال من أجل الحصول على أجر نسبي أعلى كما أوضحنا من قبل، فإن هذا النضال يرجح أن تزداد حدته في كل حالة فردية كلما زاد التشغيل بسبب تحسن الوضع التفاوضي للعامل وبسبب انخفاض المنفعة الحدية لأجره وتحسن الحد (أو الهامش) المالي له مما يجعله أكثر إقداما على تحمل المخاطرة. لكن هذه الدوافع ستعمل في إطار حدود معينة، فلن يسعى العمال للحصول على أجور نقدية أكبر كثيرا عندما يتحسن التشغيل، أو لن يسمحوا بتخفيضها لدرجة كبيرة جدا حتى لا يعانون من أي بطالة على الإطلاق.

لكن سواء كان هذا الاستنتاج صحيحا من الناحية الاستدلالية أم لا، توضح لنا الخبرة العملية في هذه الحالة أيضا أن قانونا نفسيا كهذا لا بد أن يوجد في الواقع. فلو كان التنافس بين العمال يؤدي دائما إلى خفض الأجر النقدي بشكل كبير جدا، لوجد عدم استقرار عنيف في مستوى الأسعار. علاوة على ذلك، قد لا يوجد أي وضع توازني مستقر إلا في الظروف المتماشية مع التشغيل الكامل، نظرا لأن وحدة الأجر قد تكون مضطرة للانخفاض بلا حدود حتى تصل لنقطة يكون عندها لوفرة النقود المقاسة بوحدة الأجر تأثير كافي لاستعادة مستوى التشغيل الكامل. ولا يمكن أن يوجد مُستقر آخر إلا في هذه النقطة[1].

4- يعتبر الشرط الرابع شرطا لتناوب الانحسار والانتعاش الاقتصاديين أكثر منه شرطا للاستقرار. ولا يقوم هذا الشرط إلا على افتراض أن الأصول الرأسمالية تتفاوت من حيث العمر والقابلية للتلف مع الوقت والقدرة على البقاء في الاستخدام لمدة طويلة، بحيث لو انخفض معدل الاستثمار عن مستوى أدنى معين، سيمر بعض الوقت (طالما لا توجد تقلبات كبيرة في العناصر الأخرى) وترتفع الكفاية الحدية لرأس المال بما يكفي لإحداث انتعاش في الاستثمار فوق هذا الحد الأدنى. وبالمثل،

(1) سيتم تناول آثار التغيرات في وحدة الأجر بالتفصيل في الفصل التاسع عشر.

لو ارتفع الاستثمار لرقم أعلى مما سبق، يصبح انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال انخفاضا كافيا لحدوث انحسار مسألة وقت فحسب ما لم تحدث تغيرات تعويضية في العوامل الأخرى.

ولهذا، يمكن أن تحدث درجات من الانتعاش والانحسار في إطار الحدود التي تفرضها شروط الاستقرار الأخرى. لكن حتى تلك الدرجات غالبا ما ستؤدي لو استمرت لفترة كافية و لم تعيقها تغيرات في العوامل الأخرى إلى حركة عكسية في الاتجاه المضاد، تقوم نفس القوى السابقة بعكس اتجاهها مرة أخرى.

وبالتالي تكون الشروط الأربعة معا مناسبة لتفسير السمات البارزة لخبرتنا الفعلية، وهي أننا نتذبذب فيما حول وضع وسيط تحت التشغيل الكامل بفارق كبير وفوق الحد الأدنى من التشغيل الذي يعتبر الانخفاض عنه مهددا للحياة نفسها بفارق كبير أيضا متفادين الطرفين القصويين للتقلب في التشغيل والأسعار في أي من الاتجاهين.

ومن ثم يتحدد الوضع المتوسط بموجب النزعات "الطبيعية"، أي تلك النزعات التي يرجح استمرارها في ظل غياب أي إجراءات مصممة خصيصا لتصحيحها. لكن هذا لا يجب أن يدفعنا لاستنتاج أن هذا الوضع المتوسط تمليه قوانين الضرورة. فالسيادة الكاملة للشروط السابقة عبارة عن ظاهرة توصلنا إليها بملاحظة العالم كما هو أو كما كان حتى الآن، وليست مبدأ ضروريًا لا يمكن تغييره.

الكتاب الخامس

الأجور النقدية والأسعار

الفصل التاسع عشر

التغيرات في الأجور النقدية

1

كنا سنحقق فائدة كبيرة لو تمكننا من تناول آثار التغير في الأجور النقدية في فصل سابق. فالنظرية الكلاسيكية اعتادت على أن تؤسس سمة التعديل الذاتي المفترَضة للنظام الاقتصادي على السيولة المسلم بها للأجور النقدية. واعتادت عندما يحدث تصلب أن تلوم هذا التصلب لتبرير اختلال التنظيم الذاتي.

لكن لم يكن ممكنا أن نناقش هذه المسألة بشكل كامل قبل أن تتطور نظريتنا. فتبعات التغير في الأجور النقدية معقدة. إن تخفيض الأجور النقدية قادر تماما في ظروف معينة على توفير حافز على الإنتاج كما تفترض النظرية الكلاسيكية. إن اختلافي عن هذه النظرية يعتبر بالأساس اختلافا في التحليل، ومن ثم لا يمكن عرضه بوضوح قبل أن يكون القارئ قد تعرَّف على منهجي الخاص.

إن التفسير المقبول بشكل عام – كما أفهمه – تفسير بسيط جدا، ولا يعتمد على مضاعَفات غير مباشرة كالتي سنتناولها فيما يلي. وتتمثل الحجة ببساطة في أن

تخفيض الأجور النقدية سيحفز (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) الطلب عن طريق تقليل سعر البضائع كاملة الصنع، ومن ثم سيزيد الناتج والتشغيل حتى النقطة التي يبطل عندها أثر تخفيض الأجر النقدي الذي اتفق العمال على قبوله تماما بسبب انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال كلما ارتفع الناتج الذي تقدمه معدات معينة.

تعني هذه الأطروحة في أكثر أشكالها فجاجة أن تخفيض الأجور النقدية لن يؤثر على الطلب. بعض الاقتصاديين يؤكدون على عدم وجود سبب يبرر تأثر الطلب، فيطرحوا أن الطلب الكلي يعتمد كمية النقود مضروبة في السرعة الدخلية لدوران النقود، وأنه لا يوجد سبب واضح يبرر أن يؤدي الانخفاض في الأجور النقدية إلى تخفيض كمية النقود أو السرعة الدخلية لدوران النقود. بل قد يطرحوا أن الأرباح سترتفع بالضرورة لأن الأسعار انخفضت. لكنني أعتقد أن الأكثر اعتيادا هو الموافقة على أن تخفيض الأجور النقدية قد يكون له بعض الآثار على الطلب الكلي من خلال تخفيضه للقوة الشرائية لبعض العمال، وعلى أن الطلب الحقيقي للعناصر الأخرى (التي لم تتأثر دخولهم النقدية) سيتحفز بالانخفاض في الأسعار في نفس الوقت، وعلى أن الطلب الكلي للعمال أنفسهم سيزداد على الأرجح كنتيجة لازدياد حجم العمالة، ما لم تكن مرونة الطلب على العمل الناتجة كاستجابة للتغيرات في الأجور النقدية أقل من الواحد الصحيح. ومن ثم سيزداد التشغيل في التوازن الجديد أكثر مما كان سيوجد في ظروف أخرى، إلا ربما في حالة خاصة غير معتادة لا تتحقق في الممارسة العملية.

هذا النوع من التحليل هو ما أختلف معه بشكل جوهري، أو بالأحرى أختلف مع التحليل الذي يكمن كما يبدو وراء ملاحظات كالمذكورة فيما سبق. فرغم أن ما قيل آنفا يمثل - على ما أعتقد - الطريقة التي يفكر ويكتب بها معظم الاقتصاديين، نادرا ما كُتَب التحليل الذي يشكل أساس هذه الأحكام بالتفصيل.

على أية حال، يبدو أن هذه الطريقة في التفكير غالبا ما يتم التوصل لها وفقا لما يلي:

في أي صناعة معينة، يوجد جدول للطلب على الناتج يربط الكميات التي يمكن بيعها بالأسعار المطلوبة لها، وتوجد سلسلة من جداول العرض التي تربط الأسعار التي ستطلب نظير بيع الكميات المختلفة على أسس مختلفة من التكلفة. وتلك الجداول فيما بينها تؤدي إلى جدول آخر يعطينا جدول الطلب على العمل في هذه الصناعة

والذي يربط كمية التشغيل بمستويات الأجور المختلفة بافتراض أن التكاليف الأخرى لم تتغير (إلا بسبب تغير الناتج). ويمدنا شكل المنحنى عند أي نقطة بمرونة الطلب على العمل. بعد ذلك، يتم نقل هذا التصور إلى النشاط الصناعي ككل بلا أي تعديل جوهري، فيُفترض — باستخدام نفس المنطق — أننا حصلنا على جدول الطلب على العمل للنشاط الصناعي كله الذي يربط كمية التشغيل ومستويات الأجور المختلفة. ويقال إن هذه الأطروحة لن تتغير تغيرا أساسيا سواء كانت تتناول الأجور النقدية أم الأجور الحقيقية. بالطبع يجب أن نأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة النقود إن كنا نقصد الأجور النقدية، لكن هذا لا يغير المغزى الأساسي للأطروحة، نظرا لأن الأسعار لا تتغير بالتأكيد بنفس نسبة التغير في الأجور النقدية بالضبط.

إن كان هذا هو أساس الأطروحة (ولا أعرف ماذا يمكن أن يكون غير هذا)، فهي تنطوي على مغالطة بكل تأكيد. فجداول الطلب على صناعات معينة لا يمكن أن تُبنى إلا على افتراض ثابت بخصوص طبيعة جداول العرض والطلب للصناعات الأخرى وبخصوص حجم الطلب الفعال الكلي. ومن ثم، يكون نقل هذه الأطروحة إلى النشاط الصناعي ككل باطلا، إلا لو نقلنا أيضا افتراضنا بثبات الطلب الفعال الكلي. لكن هذا الافتراض يحول الأطروحة إلى مجرد مغالطة منطقية تبدو سليمة لكنها لا تجيب عن السؤال الأساسي. فلن يعترض أحد على أن التخفيض في الأجور النقدية المصحوب بنفس الطلب الفعال الكلي السابق سيكون مرتبطا بزيادة في التشغيل. لكن السؤال الدقيق المطروح علينا هو هل سيكون الانخفاض في الأجور النقدية مصحوبا بنفس الطلب الفعال السابق مقاسا بالنقود أو مصحوبا على الأقل بطلب فعال كلي لا ينخفض بنفس نسبة الانخفاض في الأجور النقدية (وهو ما يكون أكبر لو قيس بوحدات الأجر). لكن لو لم يكن مسموحا للنظرية الكلاسيكية أن تستخدم القياس في تطبيق نتائجها المتعلقة بصناعة معينة على النشاط الصناعي ككل، تكون عاجزة تماما عن الإجابة عن السؤال المتعلق بالأثر الذي يحدثه انخفاض الأجور النقدية على التشغيل. وذلك لأنها لا تمتلك أي طريقة تحليلية يمكنها تناول المشكلة بها. أعتقد أن كتاب نظرية البطالة للبروفيسور بيجو استخرج من النظرية الكلاسيكية كل ما يمكن استخراجه منها، ولهذا يعتبر الكتاب دليلا صارخا على أن هذه النظرية ليس

لديها ما تقدمه عندما نحاول استخدامها لمعرفة ما يحدد المقدار الفعلي للتشغيل ككل[1].

2

هيا بنا نطبق إذن طريقتنا في التحليل لحل المشكلة. تتكون هذه الطريقة من جزءين: (1) هل يميل تخفيض الأجور النقدية (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) إلى زيادة التشغيل مباشرةً؟ ويعني افتراض ثبات العناصر الأخرى هنا أن الميل للاستهلاك وجدول الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة كما كانوا في السابق بالنسبة إلى المجتمع ككل، و(2) هل يميل تخفيض الأجور النقدية بشكل أكيد أو محتمل إلى التأثير على التشغيل في اتجاه معين من خلال مضاعَفاته الأكيدة أو المحتملة على هذه العناصر الثلاثة؟

جاوبنا عن السؤال الأول بالنفي في الفصول السابقة. فقد أظهرنا أن حجم التشغيل يرتبط بشكل فريد بحجم الطلب الفعال مقاسا بوحدة الأجر، وأن الطلب الفعال لا يمكن أن يتغير لو لم يتغير الميل للاستهلاك وجدول الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، على اعتبار أن الطلب الفعال عبارة عن مجموع الاستهلاك المتوقع والاستثمار المتوقع. فلو قرر المنظمون زيادة التشغيل الكلي دون حدوث أي تغيير في هذه العناصر، ستقل عوائدهم بالضرورة عن سعر العرض الخاص بهم.

سيكون من المفيد على الأرجح لكي نُفند النتيجة الفجة القائلة بأن تخفيض الأجور النقدية يزيد التشغيل لأنه يقلل تكلفة الإنتاج أن نتتبع مسار الأحداث بناء على الافتراض المحبب لأصحاب وجهة النظر هذه، ألا وهو أن المنظمين في البداية يتوقعون أن يؤدي انخفاض الأجور النقدية لهذه النتيجة. فحقا، ليس من المستبعد أن المنظم الفرد سيتغاضى في البداية عن الآثار التي تقع على الطلب على منتجاته (وهو يشاهد تكلفته تنخفض)، وسيتصرف مفترضا أنه سيتمكن من بيع ناتج أكبر من ذي

(1) يقدم ملحق هذا الفصل نقدا تفصيليا لكتاب نظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو.

قبل بيعا مربحا. لكن لو تصرف كل المنظمين وفقًا لهذا التوقع، فهل سينجحون فعلا في زيادة أرباحهم؟ لن ينجحوا إلا لو كان الميل الحدي للاستهلاك مساويا للواحد الصحيح (بحيث لا يكون هناك أي فجوة بين زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك)، أو لو حدثت زيادة في الاستثمار مقابلة للفجوة بين زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك وهو ما لن يحدث إلا لو ارتفع جدول الكفاية الحدية لرأس المال نسبةً إلى سعر الفائدة. ومن ثم، ستكون العوائد المتحققة من الناتج الزائد مخيبة لآمال المنظمين، ويعود التشغيل إلى حجمه السابق، إلا لو كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الواحد الصحيح، أو كان الانخفاض في الأجور النقدية قد أدى لرفع جدول الكفاية الحدية لرأس المال نسبةً إلى سعر الفائدة ومن ثم زيادة مقدار الاستثمار. فلو تمكن المنظمون من بيع ناتجهم بالسعر المتوقع وعرضوا التشغيل بحجم قادر على تزويد الجمهور بدخول يمكنهم أن يدخروا منها مقدارا أكبر من مقدار الاستثمار الجاري، سيضطرون لتكبد خسارة مساوية لهذا الفرق. سيحدث هذا دائما بغض النظر عن مستوى الأجور النقدية. ففي أفضل الأحوال، لا يمكن تأجيل موعد خيبة آمالهم إلا للفترة التي تقوم فيها الزيادة في استثماراتهم في رأس المال العامل بسد الفجوة.

ومن ثم، لن يكون لتخفيض الأجور النقدية أي ميل دائم لزيادة التشغيل إلا بفضل تبعاته على ميل المجتمع كله للاستهلاك أو على جدول الكفاية الحدية لرأس المال أو على سعر الفائدة. ولا يمكن تحليل أثر تخفيض الأجور النقدية إلا بمتابعة آثاره المحتملة على هذه العناصر الثلاثة.

من المرجح أن تكون أهم الآثار على هذه العناصر في الممارسة العملية ما يلي:

1- سيؤدي تخفيض الأجور النقدية بطريقة أو بأخرى إلى خفض الأسعار. ومن ثم سيتضمن قدرا من إعادة توزيع الدخل الحقيقي (أ) من الأجراء إلى العناصر الأخرى الداخلة في التكلفة الحدية الأولية التي لم تنخفض مكافأتها، و(ب) من المنظمين إلى أصحاب الريع المضمون حصولهم على دخل معين محدد بالنقود.

ماذا سيكون أثر إعادة التوزيع هذه على الميل للاستهلاك بالنسبة إلى المجتمع ككل؟ على الأرجح سيؤدي التحويل من الأجراء إلى العناصر الأخرى إلى تقليل الميل للاستهلاك، أما أثر التحويل من المنظمين إلى أصحاب الريع فأكثر التباسا. لكن لو كان أصحاب الريع يمثلون بشكل عام الجزء الأغنى من المجتمع، والذين يتميز مستوى

معيشتهم بأقل درجات المرونة، سيكون أثر هذا التحويل غير موات هو الآخر. وليس بوسعنا إلا أن نخمن النتيجة النهائية بعد موازنة الاعتبارات المختلفة. لكنها على الأغلب ستكون سيئة أكثر منها مواتية.

2- إن كنا نتعامل مع مجتمع غير مغلق، وكان الانخفاض في الأجور النقدية عبارة عن انخفاض بالنسبة إلى الأجور النقدية في الخارج حين يقاس كل منهما بنفس الوحدة، من الواضح أن التغير سيكون مواتيا للاستثمار نظرا لأنه سيفضي إلى تحسين الميزان التجاري، وذلك بافتراض أن هذه الميزة لا يُبطِل أثرها تغيرًا في التعريفة والحصص الجمركية بالطبع. إن القوة العظمى للإيمان التقليدي بفعالية تخفيض الأجور النقدية كوسيلة لزيادة التشغيل أقوى في بريطانيا العظمى من الولايات المتحدة، ويعود هذا على الأرجح إلى أن الولايات المتحدة تعتبر نظاما أكثر انغلاقا من نظامنا.

3- في حالة النظام غير المغلق، يُرجح أن يؤدي تخفيض الأجور النقدية برغم تحسينه للميزان التجاري إلى جعل معدل التبادل التجاري أسوأ. ومن ثم سيحدث انخفاض في الدخول الحقيقية -إلا بالنسبة إلى المشتغلين حديثا- وهو ما قد يميل إلى زيادة الميل للاستهلاك.

4- إن كان الانخفاض في الأجور النقدية متوقعًا أن يكون انخفاضا بالنسبة إلى الأجور النقدية في المستقبل، سيكون التغير مواتيا للاستثمار لأنه سيزيد -كما رأينا فيما سبق- الكفاية الحدية لرأس المال، بينما قد يكون مواتيا للاستهلاك لنفس السبب. لكن لو أدى الانخفاض إلى توقع المزيد من الانخفاض في الأجور في المستقبل (أو حتى وجود إمكانية حقيقية لحدوث ذلك)، سيؤدي للنتيجة العكسية بالضبط. وذلك لأنه سيقلل من الكفاية الحدية لرأس المال وسيؤدي لتأجيل كل من الاستثمار والاستهلاك.

5- سيقلل الانخفاض في فاتورة الأجور (المصحوب ببعض الانخفاض في الأسعار والدخول النقدية بشكل عام) من الحاجة إلى النقد لأغراض الدخل والأعمال، ومن ثم سيُخفِض - وبهذا المقدار فقط - جدول تفضيل السيولة بالنسبة إلى المجتمع ككل. وبافتراض ثبات كل العوامل الأخرى، سيخفض هذا من سعر الفائدة، ومن ثم سيكون مواتيا للاستثمار. لكن في هذه الحالة، ستعمل آثار التوقعات عن المستقبل في الاتجاه المعاكس لما ذكر للتو في النقطة رقم (4). فلو كان من المتوقع

أن ترتفع الأجور والأسعار مرة أخرى في وقت لاحق، سيكون رد الفعل المواتي أقل وضوحا بكثير في حالة القروض طويلة الأجل منه في حالة القروض قصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، لو أحدث انخفاض الأجور اضطرابا في الثقة السياسية عن طريق التسبب في حالة سخط لدى الجمهور، قد يكون لزيادة تفضيل السيولة الراجعة لهذا السبب أثر سلبي يطغى على أثر تحرير النقد من التداول النشط.

6- نظرا لأن أي تخفيض خاص في الأجور النقدية دائما ما يكون مفيدا للمنظم الفرد أو للصناعة الواحدة، قد يخلق التخفيض العام مزاجا تفاؤليا لدى المنظمين (رغم أن آثاره الفعلية مختلفة)، وهو ما قد يؤدي إلى كسر الحلقة المفرغة من التقديرات التشاؤمية المفرطة للكفاية الحدية لرأس المال وتحريك الأوضاع مرة أخرى على أساس طبيعي من التوقعات. وعلى الجانب الآخر، لو اقترف العمال نفس الخطأ الذي اقترفه مستخدموهم فيما يتعلق بآثار التخفيض العام، قد تؤدي النزاعات العمالية إلى إبطال أثر هذا العامل الإيجابي، والذي بدونه تكون مقاومة أي مجموعة من العمال تخفيض الأجور في الحالة التي تسهم في صالح العمال جميعا. وذلك نظرا لعدم وجود أي وسيلة قادرة على تحقيق انخفاض في الأجور النقدية في كل الصناعات بالتساوي وفي نفس الوقت. في الواقع، تواجَه أي حركة من جانب أصحاب الأعمال لتخفيض الأجر النقدي المتفق عليه بمقاومة أشرس كثيرا من الانخفاض التلقائي التدريجي في الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار.

7- من ناحية أخرى، قد يؤدي الأثر الركودي لازدياد عبء الديون على المنظمين جزئيا إلى معادلة أي آثار مبهجة تنجم عن تخفيض الأجور. فلو ذهب انخفاض الأجور والأسعار حقا إلى مدى بعيد، قد يصل الارتباك المالي للمنظمين ذوي المديونيات الثقيلة بسرعة لمرحلة الإعسار، وهو ما يؤدي لآثار سلبية جدا على الاستثمار. علاوة على ذلك، يُرجَح أن يكون أثر انخفاض مستوى الأسعار على العبء الحقيقي للدين القومي -ومن ثم على الضرائب- مضعفا لحالة الثقة لدى رجال الأعمال.

ليست هذه قائمة كاملة بكل الآثار الممكنة لتخفيض الأجور في العالم الحقيقي بمختلف تعقيداته، لكن ما قيل فيما سبق يغطي - على ما أعتقد -الآثار الأكثر أهمية عادةً.

ومن ثم ، لو قصرنا أطروحتنا على حالة النظام المغلق، وافترضنا أنه لا يوجد شيء نرجوه بالمرة من تبعات التوزيع الجديد للدخل الحقيقي على ميل المجتمع للإنفاق، لا بد أن يقوم أي أمل في تحقيق آثار جيدة على التشغيل عن طريق تخفيض الأجور النقدية أساسا على التحسن في الاستثمار الراجع إما إلى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال وفقا للنقطة (4) أو إلى انخفاض سعر الفائدة وفقا للنقطة (5). ودعونا نتناول هاتين الإمكانيتين بمزيد من التفصيل.

إن الاحتمال المواتي لزيادة الكفاية الحدية لرأس المال هو الحالة التي يُعتقد فيها أن الأجور النقدية قد وصلت للقاع بحيث يُتوقع أن تكون أي تغيرات إضافية في الاتجاه الصاعد. وأكثر الاحتمالات سوءًا هي التي تنزل فيها الأجور النقدية ببطء إلى أسفل، وتعمل كل حركة انخفاض في الأسعار على خفض الثقة في الحفاظ على الأجور في المستقبل. وحين ندخل في مرحلة يضعف فيها الطلب الفعال، سيكون النقص المفاجئ الكبير في الأجور النقدية لمستوى منخفض جدا بحيث لا يصدق أحد أنه سيستمر للأبد هو الحدث الذي سيقوي الطلب الفعال أكثر من أي شيء آخر. لكن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بمراسيم إدارية ولا يعتبر سياسة ممكنة عمليا في ظل نظام الاتفاق على الأجر عبر مفاوضات حرة. من جانب آخر، يعتبر تثبيت الأجور بصرامة واعتبارها غير قابلة لأي تغيرات أساسية أفضل كثيرا من أن تكون حالات الكساد مصحوبة بميل الأجور النقدية نحو الانخفاض المتدرج، بحيث يصبح من المتوقع أن يصاحب كل زيادة مقدارها 1 % مثلا في حجم البطالة انخفاض إضافي بسيط في الأجر. على سبيل المثال، سيكون أثر توقع انخفاض الأجور بنسبة 2 % مثلا في السنة القادمة مساويا تقريبا لأثر ارتفاع مقداره 2 % في مقدار الفائدة الواجب دفعها عن نفس الفترة. وتنطبق نفس الملاحظات – بعد عمل التعديلات اللازمة – على حالة الازدهار.

إذن بالنظر للممارسات والمؤسسات الفعلية في العالم المعاصر، تعتبر السياسة القائمة على تصلب الأجر النقدي مفيدة أكثر من سياسة المرونة التي تستجيب بالتدريج للتغيرات في مقدار البطالة، طالما كنا معنيين بالكفاية الحدية لرأس المال. لكن هل يبطل هذا الاستنتاج عندما ننتقل إلى سعر الفائدة؟

لا بد إذًا أن المؤمنين بقدرة النظام الاقتصادي على التعديل الذاتي يبنون حجتهم

أساسا على أثر الانخفاض في مستوى الأسعار والأجور على الطلب على النقود، رغم أنني لم أطلع على ما يُثبت قيامهم بذلك. فلو كانت كمية النقود ذاتها دالة لمستوى الأجور والأسعار، لا يكون هناك في الواقع أي شيء نرجوه في هذا الاتجاه. لكن لو كانت كمية النقود ثابتة فعليا، من المؤكد أن كميتها معبرا عنها بوحدات الأجر يمكن أن تزداد بلا حدود عن طريق انخفاض كاف في الأجور النقدية، وأن كميتها نسبةً إلى الدخول بشكل عام يمكن أن ترتفع كثيرا، وتعتمد حدود هذا الارتفاع على نسبة تكلفة الأجر إلى التكلفة الحدية الأولية وعلى استجابة عناصر التكلفة الأولية الأخرى لانخفاض وحدة الأجر.

ومن ثم يمكننا – نظريا على الأقل – عن طريق تخفيض الأجور مع ترك كمية النقود كما هي، أن نحدث نفس الآثار على سعر الفائدة التي تنتج من زيادة كمية النقود مع ترك مستوى الأجور بلا تغيير. ينتج عن هذا أن خفض الأجور كوسيلة لتحقيق التشغيل الكامل ينطبق عليه نفس القيود التي تنطبق على زيادة كمية النقود كوسيلة لذات الهدف. فالشروط المذكورة سابقا والتي تقيد فعالية الزيادات في كمية النقود كوسيلة لزيادة الاستثمار حتى الحجم الأمثل تنطبق – بعد عمل التعديلات اللازمة – على التخفيضات في الأجور. قد تؤدي إذن الزيادة المعتدلة في كمية النقود إلى التأثير بشكل غير وافي على سعر الفائدة طويل الأجل، بينما يمكن أن تؤدي الزيادة المفرطة إلى إبطال مفعول مزاياها الأخرى بموجب آثارها السلبية على الثقة. وبالمثل، قد يكون التخفيض المعتدل للأجور النقدية غير واف، بينما يمكن للانخفاض المفرط أن يؤدي لتحطيم الثقة تماما حتى لو كان ممكنًا عمليا.

وبالتالي، لا يوجد أساس للاعتقاد بأن سياسة الأجور المرنة قادرة على الحفاظ على حالة تشغيل كامل مستمر، مثلما لا يوجد أساس للاعتقاد بأن سياسة السوق المفتوحة النقدية قادرة وحدها على تحقيق هذه النتيجة. ولا يمكن جعل النظام الاقتصادي ذاتي الانضباط وفقا لهذه الأفكار.

لو كان العمال دائما في وضع يسمح لهم بعمل شيء (وكانوا مستعدين للقيام بهذا بالفعل) لتقليل طلباتهم النقدية حتى النقطة المطلوبة لجعل النقود وافرة بالنسبة إلى وحدة الأجر كلما كان التشغيل أقل من التشغيل الكامل، بحيث ينخفض سعر الفائدة إلى مستوى متوافق مع التشغيل الكامل، لكان يجب أن نولي الإدارة النقدية

لنقابات العمال بدلا من النظام المصرفي لكي يتحقق التشغيل الكامل.

إن سياسة الأجور المرنة وسياسة النقود المرنة يصلان من الناحية التحليلية إلى نفس النتيجة (طالما كانتا طريقتين بديلتين لتغيير كمية النقود معبرا عنها بوحدات الأجر)، إلا أن هناك اختلافات شاسعة بينهما في النواحي الأخرى. دعوني أذكِّر القراء بالاعتبارات الأربعة البارزة.

1- لا توجد أي وسيلة لتنفيذ الانخفاض في الأجور بشكل متماثل بالنسبة إلى كل فئات العمال إلا في مجتمع اشتراكي تُفرَض فيه سياسة الأجور بحكم القانون. فلا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا بسلسلة من التغيرات المتدرجة غير المنتظمة التي لا تبررها معايير العدالة الاجتماعية أو المنفعة الاقتصادية، ولن تكتمل على الأغلب إلا بعد صراعات كارثية مدمرة حيث سيعاني أصحاب الوضع التفاوضي الأضعف أكثر من الآخرين. أما تغيير كمية النقود فيقع بالفعل في نطاق قدرة معظم الحكومات عن طريق سياسة السوق المفتوحة أو ما يشبهها من التدابير. وبالنظر للطبيعة الإنسانية ولطريقة تنظيم مؤسساتنا، لن يفضل سياسة الأجور المرنة على سياسة النقود المرنة سوى شخص أحمق، إلا لو كان قادرا على إيضاح مزايا السياسة الأولى التي لا تتوفر في الثانية. علاوة على ذلك، تعتبر الوسيلة الأسهل نسبيا في التطبيق أفضل من الوسيلة بالغة الصعوبة لو كانت كل الاعتبارات الأخرى متساوية.

2- لو كانت الأجور النقدية غير مرنة، ستكون التغيرات التي تحدث تلقائيا في الأسعار (أي بخلاف الأسعار "الموجهة" أو الاحتكارية التي تحددها اعتبارات أخرى غير التكلفة الحدية) مناظرة أساسا للإنتاجية الحدية المتناقصة للمعدات القائمة مع ارتفاع الناتج منها. وهكذا سيتم الحفاظ على أكبر قدر ممكن عمليا من العدل بين العمل والعناصر الأخرى التي تكون مكافآتها محددة تعاقديا بلغة النقود، وخاصة طبقة أصحاب الريع والأشخاص ذوي المرتبات الثابتة المعينين بشكل دائم في شركة أو مؤسسة أو لدى الدولة. إن كانت مكافآت الطبقات المهمة ستثبت بالنقود على أية حال، يكون جعل مكافآت كل العناصر غير مرنة بطريقة أو أخرى أفضل ما يعزز العدالة والمنفعة الاجتماعية. فبالنظر للمجموعات الكبيرة من الدخول التي تعتبر غير مرنة نسبيا في صورتها النقدية، لن يفضل سياسة الأجور المرنة على سياسة النقود

المرنة سوى شخص ظالم إلا لو كان قادرا على إيضاح مزايا السياسة الأولى التي لا تتوفر في الثانية.

3- إن أسلوب زيادة كمية النقود معبرا عنها بوحدات الأجر عن طريق تخفيض وحدة الأجر يزيد عبء الدين بنفس النسبة، بينما يؤدي الأسلوب الذي يستخدم زيادة كمية النقود دون تغيير وحدة الأجر إلى الأثر العكسي. وبالنظر إلى العبء الهائل لكثير من أنواع الديون، لن يفضل الأسلوب الأول سوى شخص عديم الخبرة.

4- لو لجأنا لتخفيض مستوى الأجور للحصول على سعر فائدة منخفض، يقع - للأسباب المبينة سابقا - عبئا مضاعفا على الكفاية الحدية لرأس المال ومبررا مضاعفا لتأجيل الاستثمار، ومن ثم تأجيل الانتعاش.

3

يترتب على ما سبق أن العمال لو استجابوا للتناقص التدريجي للتشغيل بعرض خدماتهم مقابل أجر نقدي متناقص تدريجيا، لن يؤدي هذا بشكل عام إلى تقليل الأجور الحقيقية، بل قد يؤدي إلى زيادتها من خلال أثره السيئ على حجم الناتج. وستكون النتيجة الرئيسية لهذه السياسة - في أي مجتمع اقتصادي يعمل وفقا للأسلوب الذي يعمل به مجتمعنا - إحداث عدم استقرار شديد في الأسعار قد يكون عنيفا لدرجة تجعل الحسابات التجارية بلا جدوى. فافتراض أن سياسة الأجور المرنة جزء مساعد وسليم وملائم في نظام يقوم في المجمل على مبدأ "دعه يعمل" أمر مناقض للحقيقة. فسياسة الأجور المرنة لا يمكن أن تعمل بنجاح إلا في مجتمع شديد السلطوية يمكن فيه فرض تغيرات فجائية وجوهرية وشاملة بقوة القانون. فيمكن أن يتصور المرء عملها في إيطاليا أو ألمانيا أو روسيا لكن ليس في فرنسا أو الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى.

لو حاولنا تثبيت الأجور الحقيقية بموجب القانون كما حدث في أستراليا، سيوجد مستوى معين من التشغيل مقابل لذلك المستوى من الأجور الحقيقية، وسيتذبذب

المستوى الفعلي من التشغيل في أي نظام مغلق بعنف بين ذلك المستوى وبين انعدام التشغيل على الإطلاق، ويتوقف ذلك على ما إذا كان معدل الاستثمار سينخفض عن المعدل المتوافق مع ذلك المستوى أم لا. أما حين يكون الاستثمار عند المستوى الحاسم، فتصبح الأسعار في حالة توازن غير مستقر بحيث تنطلق بسرعة إلى الصفر كلما يقل الاستثمار عن هذا المستوى الحاسم وإلى ما لا نهاية كلما ارتفع فوقه. إن عنصر الاستقرار يجب إيجاده – إن كان يمكن إيجاده أصلا – في أن تكون العناصر الحاكمة لكمية النقود محددة بحيث يوجد دائما مستوى ما من الأجور النقدية تصبح عنده كمية النقود قادرة على خلق علاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال من شأنها الحفاظ على الاستثمار عند المستوى الحاسم. في هذه الحالة، سيكون التشغيل ثابتا (عند المستوى الملائم للأجر الحقيقي القانوني) مع تقلب الأسعار والأجور النقدية بسرعة بالدرجة الضرورية بالضبط للحفاظ على معدل الاستثمار هذا عند الحجم المناسب. وجد المهرب في الحالة الفعلية الحادثة في أستراليا جزئيا بالطبع في عدم فاعلية التشريع المحتومة في تحقيق هدفه، وجزئيا في أن أستراليا ليست نظاما مغلقا مما جعل الأجور النقدية ذاتها عاملاً محددًا للاستثمار الخارجي ومن ثم الاستثمار الكلي، بينما يشكل معدل التبادل التجاري مؤثرا مهما على الأجور الحقيقية.

في ضوء هذه الاعتبارات، صرت الآن مقتنعا بالرأي القائل بأن الحفاظ على مستوى عام مستقر من الأجور النقدية – بعد موازنة الاعتبارات المختلفة – أفضل سياسة يُنصح بها نظام مغلق. ويمكن أن تصح نفس النتيجة بالنسبة إلى النظام المفتوح بشرط تحقيق التوازن مع باقي العالم عن طريق أسعار الصرف المتقلبة. هناك ميزات في وجود درجة ما من المرونة في أجور صناعات معينة حتى تَسهُل التحويلات من الصناعات التي تهبط نسبيا إلى الصناعات التي تتوسع نسبيا. لكن مستوى الأجور النقدية الكلي يجب الحفاظ عليه مستقرا بقدر الإمكان على الأقل في المدى القصير.

ستؤدي هذه السياسة إلى درجة معقولة من الاستقرار في مستوى الأسعار، على الأقل استقرار أكبر من المصاحب لسياسة الأجور المرنة. وبصرف النظر عن الأسعار الموجهة أو الاحتكارية، لن يتغير مستوى الأسعار في المدى القصير إلا استجابةً للمقدار الذي تؤثر به التغيرات في حجم التشغيل على التكلفة الحدية الأولية، بينما

لن تتغير في المدى الطويل إلا استجابةً للتغيرات في تكلفة الإنتاج الراجعة لظهور تقنيات جديدة أو معدات جديدة أو إضافية.

ورغم ذلك لو حدثت تقلبات كبيرة في التشغيل، ستصاحبها تقلبات مهمة في مستوى الأسعار. لكن التقلبات ستصبح أقل – كما قلت فيما سبق – مما يحدث مع سياسة الأجور المرنة.

ومن ثم، يكون استقرار الأسعار في المدى القصير مرتبطا بشكل كامل بتفادي التقلبات في التشغيل في ظل سياسة أجور متصلبة. أما بالنسبة إلى المدى الطويل، فلا يزال أمامنا أن نختار بين سياسة تقوم على السماح للأسعار بالانخفاض ببطء مع تطور التقنيات والمعدات مع الحفاظ على استقرار الأجور في نفس الوقت، وسياسة تقوم على السماح للأجور بالارتفاع ببطء مع الحفاظ على استقرار الأسعار. أميل في معظم الأحوال إلى البديل الأخير لأنه من الأسهل الإبقاء على مسافة معينة من التشغيل الكامل عندما يوجد توقع بارتفاع الأجور في المستقبل عن الوضع الذي يُتوقع فيه انخفاض الأجور في المستقبل، وكذلك بسبب الميزات الاجتماعية للخفض المتدرج لعبء الدين والسهولة الأكبر في التعديل من الصناعات المتدهورة إلى الصناعات النامية والتشجيع النفسي الذي يشعر به الناس غالبا عندما تميل الأجور النقدية إلى الارتفاع بشكل معتدل. لكن الأمر لا يرتبط بمسألة مبدئية جوهرية، ومن شأن توضيح الحجج الخاصة بكل جانب تفصيلا أن يأخذني بعيدا عن نطاق هدفي الحالي.

ملحق الفصل التاسع عشر
ملحق عن نظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو

يجعل البروفيسور بيجو في كتابه نظرية البطالة مقدار التشغيل معتمدا على عنصرين جوهريين، ألا وهما (1) المعدلات الحقيقية للأجور التي يتعاقد عليها العمال الأجراء و(2) شكل "دالة الطلب الحقيقي على العمل" والتي تنصب الأقسام الأساسية في كتابه على تحديد شكلها. لم يتجاهل البروفيسور بيجو أن العمال في الواقع يتعاقدون على أجر نقدي وليس على معدل حقيقي للأجور، لكن ما افترضه بالفعل هو أن معدل الأجور النقدي الفعلي مقسوما على سعر السلع الأجرية يمكن اتخاذه كمقياس للمعدل الحقيقي المطلوب.

المعادلات التي "تشكل نقطة انطلاق البحث" في "دالة الطلب الحقيقي على العمل" موجودة كما يقول في صفحة 90 من كتابه نظرية البطالة. ونظرا لأن الافتراضات الضمنية التي تحكم تطبيق تحليله تتسلل قرب بداية أطروحته، سأوجز فيما يلي المعالجة التي قدمها حتى النقطة الحاسمة.

يقسم البروفيسور بيجو الصناعات إلى الصناعات "المشتغلة في صنع السلع الأجرية محليا وصنع صادرات يخلق بيعها طلبات على السلع الأجرية في الخارج" والصناعات "الأخرى". ومن الملائم أن نطلق عليهما صناعات السلع الأجرية وصناعات السلع غير الأجرية على الترتيب. ويَفترض أن عدد x من الأشخاص يعملون في النوع الأول من الصناعات وأن عدد y من الأشخاص يعملون في النوع الثاني. ويسمي ناتج السلع الأجرية لهذا العدد x من الأشخاص $F(x)$، والمعدل العام للأجور $F'(x)$. ويساوي هذا افتراض أن تكلفة الأجر الحدية تساوي تكلفته الحدية الأولية، رغم أنه لم يذكره صراحةً[1]. علاوة على ذلك، يَفترض البروفيسور أن $\phi(x) = x + y$، أي أن عدد الأشخاص

(1) قد تعود الممارسة المضللة المتمثلة في مساواة تكلفة الأجر الحدية بالتكلفة الحدية الأولية إلى التباس معنى تكلفة الأجر الحدية. فقد نعني بها تكلفة الوحدة الإضافية من الناتج إن كانت تكلفة الأجر الإضافية هي التكلفة الإضافية الوحيدة التي تم تكبدها. وقد نعني بها تكلفة الأجر الإضافية المتضمنة في إنتاج وحدة إضافية من الناتج بأقصى الطرق اقتصادا بمساعدة المعدات القائمة والعناصر الأخرى غير المستخدمة. في الحالة الأولى لا نستطيع أن نجمع العمل الإضافي إلى أي رأس مال تنظيمي أو رأس مال عامل إضافي أو أي شيء آخر سوى العمل الذي من شأنه الإضافة إلى التكلفة. بل ولا نستطيع أيضا أن نسمح للعمل الإضافي باستهلاك المعدات بمعدل أسرع مما كانت قوة العمل الأصغر ستستهلكها به. ونظرا لأننا منعنا في الحالة الأولى أي عنصر تكلفة ما عدا تكلفة العمل من الدخول في التكلفة الحدية الأولية، تكون

المشتغلين في صناعات السلع الأجرية دالة للتشغيل الكلي. ثم يوضح بعد ذلك أن مرونة الطلب الحقيقي على العمل في المجمل (والتي تمنحنا شكل مقصدنا المنشود ألا وهو "دالة الطلب الحقيقي على العمل") يمكن كتاباتها كالتالي:

$$E_r = \frac{\phi'(x)}{\phi(x)} \cdot \frac{F'(x)}{F''(x)}$$

فيما يتعلق بالرموز، لا يوجد فرق كبير بين هذا وطرقي الخاصة في التعبير. وبقدر ما يمكننا مساواة السلع الأجرية لدى البروفيسور بيجو بالسلع الاستهلاكية لدي، و"السلع الأخرى" لديه بالسلع الاستثمارية لدي، يترتب على هذا أن ما يقصده بالصيغة $\frac{F(x)}{F'(x)}$، وهي قيمة ناتج صناعات السلع الأجرية مقاسا بوحدة الأجر، هو نفس ما أقصده بالرمز C_w. علاوة على ذلك، دالة البروفيسور بيجو ϕ تعتبر دالة لما أسميته فيما سبق مضاعف التشغيل k' (بشرط أن تكون السلع الأجرية هي السلع الاستهلاكية). إن

$$\Delta x = k'\Delta y$$

بحيث تكون:

$$\phi'(x) = 1 + \frac{1}{k'}$$

وهكذا، ما يقصده البروفيسور بيجو "بمرونة الطلب الحقيقي على العمل ككل" مزيج شبيه ببعض من أفكاري، يعتمد جزئيا على الأوضاع المادية والتقنية في الصناعة (كما نحصل عليها من دالته F)، وجزئيا على الميل لاستهلاك السلع الأجرية (كما نحصل عليه من دالته ϕ)، بشرط أن نقيد أنفسنا دائما بالحالة الخاصة التي تكون فيها تكلفة العمل الحدية مساوية للتكلفة الحدية الأولية.

ولتحديد كمية التشغيل، يقوم البروفيسور بيجو بعد ذلك بإضافة دالة عرض للعمل إلى دالته المسماة دالة "الطلب الحقيقي على العمل". ويَفترض أن دالة عرض العمل هذه دالة للأجر الحقيقي ولا شيء سواه. لكن هذا يعني أنه افترض أن العرض الكلي للعمل عند الأجر الحقيقي القائم دالة x وحدها، بالضبط كما افترض أن الأجر الحقيقي دالة للعدد x من الأشخاص المشتغلين في صناعات السلع الأجرية. يعني هذا أن $n = X(x)$ حيث n هي عرض العمل المتاح عند الأجر الحقيقي $F'(x)$.

وبالتالي، يُعتبر تحليل البروفيسور بيجو – بعد نزع كل التعقيدات عنه – محاولة لاكتشاف مقدار التشغيل الفعلي عن طريق المعادلتين

$$x + y = \phi(x)$$

تكلفة الأجر الحدية والتكلفة الحدية الأولية متساويتين بالطبع. لكن نتائج التحليل المُجرَى على أساس هذه المقدمة غير قابل للتطبيق تقريبا، وذلك لأن الافتراض الذي قامت عليه يندر أن يتحقق في الواقع. فلسنا حمقى في الواقع الفعلي لكي نرفض ربط الإضافات المناسبة من العناصر الأخرى (طالما كانت متوفرة) بالعمل الإضافي، وبالتالي لن ينطبق هذا الافتراض إلا لو افترضنا أن كل العناصر – بخلاف العمل – مستخدمة بالفعل إلى الحد الأقصى.

و

$$n = X(x)$$

لكن أمامنا ثلاثة مجاهيل هنا ومعادلتين فقط. ومن الواضح أنه يهرب من هذه المشكلة عن طريق اعتبار أن $n = x + y$. وبالطبع يعني هذا أنه افترض عدم وجود بطالة إجبارية بالمعنى الدقيق للكلمة، أي أن كل العمال المتاحين عند الأجر الحقيقي القائم موظفون بالفعل. في هذه الحالة تحظى x بالقيمة التي تحقق المعادلة:

$$ø(x) = X(x)$$

وعندما نكون قد عرفنا بهذه الطريقة أن قيمة x تساوي مثلا (n_1)، لا بد أن تكون Y مساوية لـ $n - X(n_1)$، والتشغيل الكلي n مساويا لـ $X(n_1)$.

يجب التوقف لبرهة للتفكير فيما يقتضيه هذا. يعني هذا أنه لو تغيرت دالة عرض العمل وصار المزيد من العمال متاحين عند أجر حقيقي معين (بحيث تكون n_1+dn_1 هي الآن قيمة x التي تحقق المعادلة ($ø(x) = X(x)$) ، فإن الطلب على ناتج صناعات السلع غير الأجرية يتحدد بناء على أن التشغيل في هذه الصناعات يجب أن يزداد بنفس المقدار بالضبط الذي سيحافظ على التساوي بين $ø(n_1 + dn_1)$ و $X(n_1+dn_1)$. والطريقة الوحيدة الأخرى التي يمكن أن يتغير التشغيل الكلي بها تكون من خلال تعديل الميل لشراء السلع الأجرية والسلع غير الأجرية على الترتيب، بحيث تحدث زيادة في y مصحوبة بانخفاض أكبر في x.

وبالطبع، يعني افتراض أن $n = x + y$ أن العمال دائما ما يكونون في وضع يسمح لهم بتحديد أجرهم الحقيقي. ومن ثم، يعني افتراض أن العمال في وضع يسمح لهم بتحديد أجرهم الحقيقي أن الطلب على ناتج الصناعات غير الأجرية يخضع للقوانين السابقة. بعبارة أخرى، يُفترض أن سعر الفائدة يوفق نفسه دائما على جدول الكفاية الحدية لرأس المال بطريقة تحافظ على التشغيل الكامل. بدون هذا الافتراض، ينهار تحليل البروفيسور بيجو ولا يوفر أي طريقة لتحديد ماذا سيكون مقدار التشغيل. من الغريب حقا أن البروفيسور بيجو اعتقد أن بإمكانه تقديم نظرية للبطالة لا تتضمن أي إشارة على الإطلاق للتغيرات في معدل الاستثمار (أي إلى التغيرات في التشغيل في صناعات السلع غير الأجرية) الراجعة إلى التغيرات في سعر الفائدة أو حالة الثقة على سبيل المثال، وليس إلى التغير في دالة عرض العمل.

بالتالي يعتبر عنوان كتابه "نظرية البطالة" تسمية غير سليمة، فكتابه غير منصب في الواقع على هذا الموضوع. فهو يتناول مقدار التشغيل الذي سيوجد عندما تتحقق شروط التشغيل الكامل بالنظر لدالة عرض العمل. ويهدف مفهوم مرونة الطلب الحقيقي على العمل ككل إلى توضيح كم سيرتفع أو ينخفض التشغيل الكامل استجابةً لتحرك معين في دالة عرض العمل. أو -- على نحو بديل وربما أفضل – يمكننا النظر إلى هذا الكتاب على أنه بحث غير سببي في العلاقة الدالية التي تحدد مستوى الأجور الحقيقية الذي سيناظر أي مستوى معطى من التشغيل. لكنه لا يستطيع إخبارنا بما يحدد المستوى الفعلي للتشغيل، وليس له أي علاقة مباشرة بمشكلة البطالة الإجبارية.

إن كان البروفيسور بيجو ينكر إمكانية وجود بطالة إجبارية بالمعنى الذي عرفتها به فيما سبق (وهو ما كان سيفعله على الأرجح)، يكون من الصعب أن نفهم كيف يمكن تطبيق تحليله. فامتناعه

عن تناول ما يحدد الصلة بين x وy (أي بين التشغيل في صناعات السلع الأجرية وصناعات السلع غير الأجرية على الترتيب) يظل أمرا مدمرا.

علاوة على ذلك، يوافق البروفيسور بيجو على أن العمال غالبا ما يتعاقدون – في حدود معينة– على أجر نقدي معين وليس أجر حقيقي معين. لكن في هذه الحالة، لا تكون دالة عرض العمل دالة لـ $F'(x)$ وحدها وإنما لسعر عرض الأجور النقدية أيضا، ومؤدى هذا أن التحليل السابق ينهار وأنه يجب إدخال عنصر جديد دون أن توجد معادلة إضافية لتمدنا بهذا المجهول الإضافي. يعتبر هذا أفضل سبيل لتوضيح الفخاخ الكامنة في أي طريقة رياضية زائفة، والتي لا يمكنها تحقيق أي تقدم إلا بجعل كل شيء دالة لمتغير وحيد وافتراض أن كل التفاضلات الجزئية تزول. فلا جدوى من الاعتراف لاحقا بوجود متغيرات أخرى بالفعل، والمضي رغم ذلك دون إعادة كتابة كل ما كتب بالفعل حتى تلك النقطة. ومن ثم لو كان الأجر النقدي هو ما يتعاقد عليه العمال (في حدود معينة)، تبقى البيانات التي لدينا غير كافية حتى لو افترضنا أن $n = x + y$، ما لم نعلم ماذا يحدد سعر عرض السلع الأجرية. وذلك لأن السعر النقدي للسلع الأجرية سيعتمد على المقدار الكلي للتشغيل. ومن ثم لا يمكننا أن نقول ماذا سيكون التشغيل الكلي حتى نعلم السعر النقدي للسلع الأجرية. ولا يمكننا أن نعرف السعر النقدي للسلع الأجرية حتى نعلم المقدار الكلي للتشغيل. توجد معادلة ناقصة إذن، كما قلت من قبل. لكن ما قد يقرب نظريتنا أكثر من الواقع هو أن نفترض تصلب الأجور النقدية بشكل مؤقت وليس الأجور الحقيقية. على سبيل المثال، كانت الأجور النقدية في بريطانيا العظمى أثناء الاضطراب والغموض والتقلبات الكبيرة في الأسعار المميزين للسنوات العشر من 1924 إلى 1934 مستقرة في نطاق مدى التغير فيه 6 %، بينما كانت الأجور الحقيقية تتقلب بأكثر من 20 %. لا يمكن أن تدعي نظرية ما أنها نظرية عامة ما لم يمكن تطبيقها على الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية ثابتة كما تنطبق على أي حالة أخرى. يحق للسياسيين بأن يتذمروا قائلين إن الأجور النقدية يجب أن تكون مرنة بدرجة كبيرة، لكن المُنظر يجب أن يكون مستعدا للتعامل مع أي من الحالتين. فالنظرية العلمية لا يمكن أن تقتضي إذعان الوقائع لافتراضاتها.

عندما يتناول البروفيسور بيجو بشكل صريح أثر تخفيض الأجور النقدية، لا يقدم بشكل واضح (بالنسبة إلي) إلا القليل جدا من البيانات والتي لا تسمح بالتوصل لأي إجابة نهائية كما فعل من قبل. فهو يبدأ برفض (ص 101 من كتابه) الفكرة القائلة بأن التكلفة الحدية الأولية لو تساوت مع تكلفة الأجر الحدية، ستتغير دخول غير الأجراء بنفس نسبة تغير دخول الأجراء عند تخفيض الأجور النقدية، على أساس أن هذا لا يصح إلا عندما تبقى كمية التشغيل بلا تغيير – وهي ذات النقطة محل النقاش. لكنه يكمل في الصفحة التالية (المصدر السابق، ص 102) ويرتكب هو الآخر نفس الخطأ بافتراض أن "لا شيء حدث في البداية للدخول النقدية لغير الأجراء"، وهذا الافتراض – كما أوضح بنفسه للتو – لا يصح إلا عندما لا تبقى كمية التشغيل ثابتة – وهي ذات النقطة محل النقاش. في الحقيقة، لا يمكن الحصول على أي إجابة ما لم تضف عوامل أخرى إلى البيانات التي لدينا.

يؤثر الاعتراف بأن العمال في الواقع يتعاقدون على أجر نقدي معين وليس على أجر حقيقي معين (بشرط عدم انخفاض الأجر الحقيقي تحت مستوى معين) على التحليل. ويمكن توضيح

الكيفية التي يتم بها هذا التأثير بتوجيه الأنظار إلى اخفاق الافتراض القائل بعدم توفر المزيد من العمالة إلا عند الأجر الحقيقي الأعلى في هذه الحالة، وهو الافتراض الأساسي في معظم الأطروحة. على سبيل المثال، يرفض البروفيسور بيجو (المصدر السابق، ص 75) نظرية المضاعف بافتراض أن معدل الأجور الحقيقية من المعطيات، أي أنه لن يظهر أي عمل إضافي عند الأجر الحقيقي الأدنى حيث إن التشغيل كامل بالفعل. تصح الأطروحة وفقا لهذا الافتراض بالطبع. لكن البروفيسور بيجو ينتقد في هذا المقطع اقتراحا معينا متعلقا بالسياسة العملية. فقد افترض في وقت تجاوزت فيه البطالة الإحصائية في بريطانيا العظمي 2000000 شخص (أي أن 2000000 شخص كانوا مستعدين للعمل وفق الأجر النقدي القائم) أن أي ارتفاع في تكلفة المعيشة نسبةً إلى الأجر النقدي مهما كان بسيطا سيؤدي إلى انسحاب أكثر من 2000000 شخص من سوق العمل، وهذا افتراض منبت الصلة بالواقع بشكل مذهل.

من المهم التأكيد أن كتاب البروفيسور بيجو كله مكتوب بافتراض أن أي ارتفاع في تكلفة المعيشة نسبةً إلى الأجر النقدي (مهما كان بسيطا) سيؤدي إلى انسحاب عدد من العمال من سوق العمل يزيد عن عدد كل العاطلين بالفعل.

علاوة على ذلك، لا يدرك البروفيسور بيجو في هذا المقطع (ص 75 من كتابه) أن الحجة التي يناهض بها التشغيل "الثانوي" كنتيجة للأشغال العامة حجة لها آثار مدمرة بنفس القدر على ارتفاع التشغيل "الأولى" الناتج عن نفس السياسة، وفقا لنفس الافتراضات. فلو كان معدل الأجور الحقيقي السائد في صناعات السلع الأجرية من المعطيات، لا تكون أي زيادة في التشغيل ممكنة إلا عن طريق قيام غير الأجراء بتخفيض استهلاكهم من السلع الأجرية. فالداخلين حديثا في التشغيل الأولي يُفترض أن يزيدوا استهلاكهم من السلع الأولية، وهو ما سيقلل الأجر الحقيقي ومن ثم يؤدي (وفقا لافتراضاته) إلى انسحاب العمالة التي كانت موظفة في أماكن أخرى من قبل. لكن من الواضح أن البروفيسور بيجو يقبل بإمكانية زيادة التشغيل الأولي. فالخط بين التشغيل الأوَّلي والثانوي يبدو أنه النقطة النفسية الفاصلة التي لا تستطيع بعدها فطرته السليمة أن تتغلب على نظريته السيئة.

يمكن توضيح اختلاف النتائج الذي تؤدي إليه الاختلافات السابقة في الافتراضات والتحليل عن طريق المقطع المهم التالي الذي يلخص فيه البروفيسور بيجو وجهة نظره: "مع وجود منافسة حرة كاملة بين العمال وحرية كاملة في انتقال العمالة، تكون طبيعة العلاقة (بين معدلات الأجور الحقيقية التي تعاقد الناس عليها ودالة الطلب على العمل) بسيطة جدا. سيوجد دائما ميل قوي طوال الوقت لدى معدلات الأجور للارتباط بالطلب بحيث يشتغل الجميع. ومن ثم، يكون الجميع مشتغلين بالفعل في الظروف المستقرة. مفاد هذا أن أي بطالة موجودة في أي وقت تعود كليا إلى أن ظروف الطلب تتغير بشكل مستمر، وأن المقاومات الاحتكاكية تمنع إحداث التعديلات المناسبة في الأجور على الفور"[1].

ويختتم (المرجع السابق، ص 253) بأن البطالة سببها بالأساس سياسة الأجر التي تفشل في تعديل نفسها بشكل كاف وفقا للتغيرات في دالة الطلب الحقيقي على العمل.

---

(1) انظر المرجع السابق، ص 252.

ومن ثم يؤمن البروفيسور بيجو بأنه يمكن علاج البطالة في الأجل الطويل عن طريق تعديل الأجور،[1] بينما أوكد أنا على أن الأجر الحقيقي لا يُحدد في الأصل بموجب تعديلات الأجور (إلا لحد أدنى يحدده الضرر الحدي للتشغيل) وإنما بموجب قوى أخرى في النظام فشل البروفيسور بيجو في إدراج بعضها في مخططه الأساسي، وخاصة العلاقة بين جدول الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

وأخيرا، عندما يصل البروفيسور بيجو إلى "أسباب البطالة" يتكلم عن التقلبات في حالة الطلب مثلما أفعل إلى حد كبير. لكنه يطابق حالة الطلب بـ"دالة الطلب الحقيقي على العمل" متناسيا أن تعريفه جعل هذه الدالة محدودة جدا. فـ"دالة الطلب الحقيقي على العمل" تعتمد بحكم التعريف (كما رأينا فيما سبق) على عاملين اثنين فقط، ألا وهما (1) العلاقة بين العدد الكلي للمشتغلين وعدد من يجب تشغيلهم في صناعات السلع الأجرية لتزويدهم بما يستهلكون في أي بيئة معينة، و(2) حالة الإنتاجية الحدية في صناعات السلع الأجرية. لكن في الجزء الخامس من كتابه نظرية البطالة تُمنَح التقلبات في حالة "الطلب الحقيقي على العمل" مكانة مهمة. فيُنظَر لـ"الطلب الحقيقي على العمل" كعامل مُعرَض لتقلبات هائلة في المدى القصير (انظر المرجع السابق، الفصول 6–12)، واقتراحه يتمثل فيما يبدو في أن التأرجحات في "الطلب الحقيقي على العمل" – إلى جانب فشل سياسة الأجور في الاستجابة بشكل حساس لهذه التغيرات – مسئولة إلى حد كبير عن دورة الأعمال. قد يبدو كل هذا للقارئ في البداية معقولا ومألوفا. فلو لم يرجع القارئ إلى التعريف، ستوحي عبارة "التقلبات في الطلب الحقيقي على العمل" لذهنه باقتراح كالذي قصدته بعبارة "التقلبات في حالة الطلب الكلي". لكن لو رجعنا لتعريف "الطلب الحقيقي على العمل"، يفقد كل هذا معقوليته الظاهرية. حيث سنكتشف أن هذا العامل أقل شيء في العالم عرضة لتأرجحات حادة في المدى القصير.

لا يعتمد "الطلب الحقيقي على العمل" لدى البروفيسور بيجو -بحكم التعريف- إلا على $F(x)$ التي تمثل الشروط المادية للإنتاج في صناعات السلع الأجرية و$\phi(x)$ التي تمثل العلاقة الدالية بين التشغيل في صناعات السلع الأجرية والتشغيل الكلي المقابلة لأي مستوى معين من التشغيل الكلي. من الصعب أن تتغير أي من هاتين الدالتين إلا تدريجيا وعلى مدار مدة طويلة. فلا يوجد سبب بالطبع يدفعنا لافتراض أن تقلبها أثناء دورة أعمال واحدة أمرا مرجحا. فالدالة $F(x)$ لا يمكن أن تتغير إلا ببطء وفي اتجاه الأمام فقط في المجتمع المتطور تقنيا، بينما تبقى $\phi(x)$ مستقرة إلا لو افترضنا تفشي حالة مفاجئة من التقشف بين الطبقات العاملة، أو تحول مفاجئ في الميل للاستهلاك بشكل عام. ومن ثم، يجب أن أتوقع أن الطلب الحقيقي على العمل سيبقى ثابتا بالفعل طوال دورة أعمال واحدة. وأقول ثانية إن البروفيسور بيجو أسقط العامل غير المستقر من تحليله تماما – ألا وهو التقلبات في حجم الاستثمار – والذي غالبا ما يكون في صميم ظاهرة تقلبات التشغيل.

انتقدت نظرية البطالة لدى البروفيسور بيجو بالتفصيل ليس لأنه يبدو لي أكثر استحقاقا للنقد من الاقتصاديين الآخرين في المدرسة الكلاسيكية، وإنما لأن كتابه هو المحاولة الوحيدة التي اطلعت عليها لكتابة النظرية الكلاسيكية للبطالة بدقة. ومن ثم، كان لزاما عليّ أن أوضح اعتراضاتي على هذه النظرية في أقوى شكل طُرحت به.

---

(1) لا توجد أي إشارة أو إيحاء بأن هذا يحدث بسبب الانعكاسات على سعر الفائدة.

الفصل العشرون

دالـة التشـغيل[1]

1

قمنا في الفصل الثالث (ص 23) بتعريف دالة العرض الكلي $Z = \phi(N)$ والتي تربط التشغيل N بسعر العرض الكلي للناتج المقابل له. ولا تختلف دالة التشغيل عن دالة العرض الكلي إلا في أنها - في الواقع - الدالة العكسية لها وفي أنها معرفة بوحدة الأجر. والهدف من دالة التشغيل هو ربط حجم الطلب الفعال (المقاس بوحدة الأجر) الموجه لمنشأة بعينها أو صناعة بعينها أو النشاط الصناعي ككل بمقدار التشغيل الذي يضاهي سعر عرض الناتج منه بذلك الحجم من الطلب الفعال. ومن ثم، لو كان حجم الطلب الفعال D_{wr} المقاس بوحدة الأجر والموجه لمنشأة أو صناعة يستدعي مقدار من التشغيل N_r في هذه المنشأة أو الصناعة، نحصل على دالة التشغيل من $N_r = F_r(D_{wr})$. أو - بشكل أكثر عمومية - لو كان بإمكاننا أن نفترض أن D_{wr} دالة فريدة للطلب الكلي الفعال

(1) من لا يحبون الجبر لن يخسروا كثيرا بإسقاط القسم الأول من هذا الفصل.

D_w، نحصل على دالة التشغيل بـ $N_r = F_r(D_w)$. يعني هذا أن عدد N_r من الأشخاص سيشتغلون في الصناعة r عندما يكون الطلب الفعال D_w.

سنطور في هذا الفصل خصائص معينة لدالة التشغيل. لكن بغض النظر عن أي فائدة قد تكمن في هذه الخصائص، هناك سببان يبرران اتساق استبدال دالة التشغيل بمنحنى العرض العادي مع طرق وأهداف هذا الكتاب. في المقام الأول، تعبر هذه الدالة عن الحقائق المهمة المتعلقة بالوحدات التي قررنا أن نلزم أنفسنا بها دون استخدام أي من الوحدات التي لها طبيعة كمية ملتبسة. في المقام الثاني، تعتبر هذه الدالة مناسبة لمشاكل النشاط الصناعي والناتج ككل (كأمر متميز عن مشاكل الصناعة أو المنشأة الواحدة في بيئة معينة) بشكل أكبر من منحنى العرض العادي، وذلك للأسباب التالية.

يُرسم منحنى الطلب العادي لسلعة معينة بناء على افتراض ما بخصوص دخول الجمهور ويجب إعادة رسمه لو تغيرت الدخول. وبنفس الطريقة، يُرسم منحنى العرض العادي لسلعة معينة بناء على افتراضات ما بخصوص ناتج النشاط الصناعي ككل ويكون عرضة للتغير لو تغير ناتجه الكلي. ومن ثم، حين ندرس استجابة الصناعات المنفردة للتغيرات في التشغيل الكلي، لا نكون مهتمين بمنحنى طلب وحيد لكل صناعة في علاقته بمنحنى عرض واحد وإنما بمجموعتين من هذه المنحنيات المقابلة لافتراضات متباينة عن التشغيل الكلي بالضرورة. لكن في حالة دالة التشغيل تعتبر مهمة التوصل لدالة للنشاط الصناعي ككل مهمة أكثر عملية، بشرط أن تعكس التغيرات في التشغيل ككل.

لنفترض (أولا) أن الميل للاستهلاك من المعطيات بالإضافة إلى العناصر الأخرى التي اعتبرناها من المعطيات في الفصل الثامن عشر، وأننا نتناول التغيرات في التشغيل الناتجة استجابةً للتغيرات في معدل الاستثمار. وفقا لهذا الافتراض، سيكون لكل مستوى من الطلب الفعال معبرا عنه بوحدات الأجر تشغيل كلي مناظر، وسيقسم هذا الطلب الفعال بنسب محددة بين الاستهلاك والاستثمار. علاوة على ذلك، كل مستوى من الطلب الفعال سيناظر توزيعا معينا للدخل. وبالتالي يكون من المعقول أن نفترض أيضا أن لكل مستوى معين من الطلب الفعال الكلي توزيعا فريدا له بين الصناعات المختلفة.

يمكننا هذا من تحديد مقدار التشغيل في كل صناعة الذي سيقابل أي مستوى معين من التشغيل الكلي. يعني هذا، أننا نحصل هكذا على مقدار التشغيل في صناعة معينة المقابل لكل مستوى من الطلب الفعال الكلي مقاسا بوحدات الأجر، بما يوفي بالشروط المطلوبة للشكل الثاني من دالة التشغيل للصناعة المعرفة فيما سبق، أي ($N_r = F_r(D_w)$. ومن ثم نكون وفقا لهذه الشروط قد حققنا ميزة متمثلة في أن دوال التشغيل المنفردة تضاف إلى بعضها، بمعنى أن دالة التشغيل بالنسبة إلى النشاط الصناعي ككل (المقابلة لمستوى معين من الطلب الفعال) تساوي مجموع دوال التشغيل لكل صناعة منفردة، أي أن

$$F(D_w) = N = \Sigma N_r = \Sigma F_r(D_w)$$

دعونا بعد ذلك نعرف مرونة التشغيل. إن مرونة التشغيل لأي صناعة معينة هي

$$e_{er} = \frac{dN_r}{dD_{wr}} \quad \frac{D_{wr}}{N_r}$$

لأنها تقيس استجابة عدد وحدات العمل الموظفة في الصناعة للتغيرات في عدد وحدات الأجر المتوقع إنفاقها على شراء ناتجها. وسنكتب مرونة التشغيل بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي ككل كالتالي:

$$e_e = \frac{dN}{dD_w} \cdot \frac{D_w}{N}$$

وبشرط أن نجد وسيلة مرضية بدرجة معقولة لقياس الناتج، ويكون من المفيد أيضا أن نعرف ما يمكن أن نطلق عليه مرونة الناتج أو الإنتاج والتي تقيس المعدل الذي يزداد به الناتج في أي صناعة كلما توجه نحوه المزيد من الطلب الفعال معبرا عنه بوحدات الناتج أي

$$e_{or} = \frac{dO_r}{dD_{wr}} \cdot \frac{D_{wr}}{O_r}$$

ولو كنا قادرين على افتراض أن السعر يساوي التكلفة الحدية الأولية، يكون:

$$\Delta D_{wr} = \frac{I}{I - e_{or}} \Delta P_r$$

حيث P_r هي الربح المتوقع[1]. ينتج عن هذا أنه لو كان $e_{or} = 0$ (أي أن ناتج الصناعة غير مرن بصورة كاملة) يكون من المتوقع أن يعود كل الطلب الفعال الزائد (معبرا عنه بوحدات الأجر) إلى المنظم في صورة ربح (أي أن تكون $\Delta D_{wr} = \Delta P_r$)، بينما لو كانت $e_{or} = I$ (أي أن مرونة الناتج تساوي الواحد الصحيح) لا يكون من المتوقع أن يعود أي جزء من الطلب الفعال الزائد إلى المنظم كربح حيث ستمتصه كله العناصر الداخلة في التكلفة الحدية الأولية.

علاوة على ذلك، لو كان ناتج صناعة معينة دالة للعمل الموظف فيها (أي $\varnothing(N_r)$) نحصل على[2]:

$$\frac{I - e_{or}}{e_{er}} = -\frac{N_r \varnothing''(N_r)}{p_{wr}\{\varnothing'(N_r)\}^2}$$

حيث p_w هي السعر المتوقع لوحدة الناتج معبرا عنه بوحدة الأجر. ومن ثم يعني شرط $e_{or} = I$ أن $\varnothing''(N_r) = 0$، أي أن العوائد تبقى ثابتة مع ازدياد التشغيل.

---

(1) وذلك لأن p_{wr} لو كانت هي السعر المتوقع لوحدة الناتج معبرا عنه بوحدة الأجر، يكون:

$$\Delta D_{wr} = \Delta(p_{wr} O_r) = p_{wr} \Delta O_r + O_r \Delta p_{wr}$$

$$= \frac{D_{wr}}{O_r} . \Delta O_r + O_r \Delta p_{wr}$$

بحيث يكون:

$$O_r \Delta p_{wr} = \Delta D_{wr} (I - e_{or})$$

أو

$$\Delta D_{wr} = \frac{O_r \Delta p_{wr}}{I - e_{or}}$$

لكن

$$O_r \Delta p_{wr} = \Delta D_{wr} - p_{wr} \Delta O_r$$

$$= \Delta D_{wr} - \text{(التكلفة الحدية الأولية)}\ \Delta O$$

$$= \Delta P$$

ومن ثم:

$$\Delta D_{wr} = \frac{I}{I - e_{or}} \Delta P_r$$

(2) فنظرا لأن لدينا $D_{wr} = P_{wr} O_r$، يكون لدينا:

$$I = P_{wr} \frac{dO_r}{dD_{wr}} + O_r \frac{dp_{wr}}{dD_{wr}}$$

$$= e_{or} - \frac{N_r \varnothing''(N_r)}{\{\varnothing'(N_r)\}^2} \frac{e_{er}}{P_{wr}}$$

والآن، بقدر ما تفترض النظرية الكلاسيكية أن الأجور الحقيقية تساوي دائما الضرر الحدي للعمل، وأن هذا الضرر يزداد مع ازدياد التشغيل (بحيث ينخفض عرض العمل لو قلت الأجور الحقيقية بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى) فإن هذه النظرية تفترض أنه من المستحيل في الممارسة العملية أن نرفع الإنفاق معبرا عنه بوحدات الأجر. لو كان هذا صحيحا، لما كان لمفهوم مرونة التشغيل أي مجال للتطبيق على الإطلاق. علاوة على ذلك، سيستحيل في هذه الحالة زيادة التشغيل عن طريق زيادة الإنفاق مقاسا بالنقود، فالأجور النقدية سترتفع بالتناسب مع الإنفاق النقدي المتزايد، بحيث لا تحدث زيادة في النفقات معبرا عنها بوحدات الأجر، وبالتالي لا يزداد التشغيل. لكن لو كان الافتراض الكلاسيكي غير سليم، يمكن زيادة التشغيل عن طريق زيادة النفقات المقاسة بالنقود حتى تنخفض الأجور الحقيقية لتتساوى مع الضرر الحدي للعمل، وهي النقطة التي يكون التشغيل كاملا عندها بحكم التعريف.

وبالطبع، تكون قيمة e_{or} في الأوضاع العادية بين الصفر والواحد الصحيح. ومن ثم، فإن المدى الذي ستنخفض به الأسعار المقاسة بوحدات الأجر (أي مدى انخفاض الأجور) مع ازدياد الإنفاق النقدي يعتمد على مرونة الناتج استجابةً للإنفاق معبرا عنه بوحدات الأجر.

سنشير إلى مرونة السعر المتوقع (p_{wr}) استجابةً للتغيرات في الطلب الفعال (D_{wr})، أي $\frac{D_{wr}}{p_{wr}} \cdot \frac{dp_{wr}}{dD_{wr}}$، بـ e'_{pr}.

ونظرا لأن $O_r . p_{wr} = D_{wr}$،

نحصل على

$$\frac{dO_r}{dD_{wr}} \cdot \frac{D_{wr}}{O_r} + \frac{dp_{wr}}{dD_{wr}} \cdot \frac{D_{wr}}{p_{wr}} = 1$$

أو

$$e'_{pr} + e_{or} = 1$$

يعني هذا أن مجموع مرونات السعر والناتج استجابةً للتغيرات في الطلب الفعال (مقاسا بوحدات الأجر) يساوي الواحد الصحيح. إن الطلب الفعال وفقا لهذا القانون يتبدى في التأثير جزئيا على الناتج وجزئيا على السعر.

لو كنا نتعامل مع النشاط الصناعى ككل ومستعدين لافتراض أن لدينا وحدة يمكن قياس الناتج ككل بها، تنطبق نفس الطريقة في التفكير على مجمل النشاط الصناعي بحيث تكون $e'_p+e_o=\text{I}$ ، حيث تنطبق المرونات التي لا يُلحق بها r على الصناعة بأكملها.

لنقيس الآن القيمة بالنقود بدلا من وحدات الأجر، ونطبق استنتاجاتنا عن النشاط الصناعي ككل على هذه الحالة.

لو كانت W هي الأجور النقدية لوحدة من العمل، وp هي السعر المتوقع لوحدة من الناتج الكلي معبرا عنها بالنقود، يمكننا أن نكتب$\left(= \dfrac{Ddp}{pdD}\right)$ e_p للتعبير عن مرونة الأسعار النقدية استجابةً للتغيرات في الطلب الفعال المقاس بالنقود و$\left(= \dfrac{DdW}{WdD}\right)$ e_w ، للتعبير عن مرونة الأجور النقدية استجابةً للتغيرات في الطلب الفعال المقاس بالنقود. يمكننا بعد ذلك أن نوضح بسهولة أن

$$e_p = \text{I} - e_o(\text{I} - e_w)^{(1)}$$

وكما سنرى في الفصل التالي، تعتبر هذه المعادلة خطوة أولى نحو نظرية كمية معممة للنقود. لو كانت $e_o = 0$ أو $e_w = \text{I}$، سيبقى الناتج بلا تغيير وترتفع الأسعار بنفس النسبة كالطلب الفعال مقاسا بالنقود، لكنها سترتفع بنسبة أقل في غير هذه الحالة.

---

(1) فنظرا لأن $p = p_w . W$ و$D = D_w . W$، يكون لدينا:

$$\Delta p = W \Delta p_w + \frac{p}{W} \Delta W$$
$$= W . e'_p \frac{p_w}{D_w} \Delta D_w + \frac{p}{W} \Delta W$$
$$= e'_p \frac{p}{D} (\Delta D - \frac{D}{W} \Delta W) + \frac{p}{W} \Delta W$$
$$= e'_p \frac{p}{D} \Delta D + \Delta W \frac{p}{W} (\text{I} - e'_p)$$

بحيث تكون

$$e_p = \frac{D\Delta p}{p\Delta D} = e'_p + \frac{D}{p\Delta D} . \frac{\Delta W . p}{W} (\text{I} - e'_p)$$
$$= e'_p + e_w(\text{I} - e'_p)$$
$$= \text{I} - e_o(\text{I} - e_w)$$

2

لنعود الآن إلى دالة التشغيل. افترضنا في السابق أن هناك توزيعا فريدا للطلب الفعال بين منتجات كل صناعة منفردة يقابل كل مستوى من الطلب الفعال الكلي. والآن، عندما يتغير الإنفاق الكلي لن يتغير الإنفاق المناظر على منتجات الصناعة الواحدة بشكل عام بنفس النسبة. ويعود هذا جزئيا إلى أن الأفراد حين تزداد دخولهم لا يزيدون مقدار منتجات كل صناعة منفردة بنفس النسبة، وجزئيا إلى أن أسعار السلع المختلفة ستستجيب بدرجات مختلفة للزيادات في الإنفاق عليها.

ينتج عن هذا أن الافتراض الذي عملنا على أساسه حتى الآن – القائل بأن التغيرات في التشغيل لا تعتمد إلا على التغيرات في الطلب الفعال الكلي معبرا عنه بوحدات الأجر – لا يكون أكثر من تقدير تقريبي أوَّلي لو اعترفنا بوجود أكثر من طريقة لإنفاق الزيادة في الدخل. فالطريقة التي تتوزع بها الزيادة في الطلب الكلي على السلع المختلفة تؤثر على مقدار التشغيل بشدة. فلو وجه الطلب الزائد أساسا إلى المنتجات التي لها مرونة تشغيل عالية مثلا، ستكون الزيادة الكلية في التشغيل أكبر مما لو تم توجيهه أساسا إلى المنتجات التي لها مرونة تشغيل منخفضة.

وبنفس الطريقة، قد ينخفض التشغيل دون حدوث تغير في الطلب الكلي لو توجه الطلب نحو المنتجات التي لها مرونة تشغيل منخفضة.

تكتسب هذه الاعتبارات أهمية خاصة لو كنا مهتمين بالظواهر قصيرة المدى بمعنى التغيرات في حجم أو وجهة التشغيل التي لم تكن متوقعة مسبقا بدرجة ما. تأخذ بعض المنتجات وقتا في إنتاجها بحيث يستحيل عمليا زيادة عرضها بسرعة. ومن ثم، لو توجه الطلب الإضافي إليها بشكل فجائي ستكون مرونة التشغيل الخاصة بها ضعيفة، رغم أنها قد تقترب من الواحد الصحيح لو كان الوقت المتاح بين ظهور الطلب الإضافي وإنتاجها كافيا.

أجد مفهوم مدة الإنتاج شديد الدلالة في هذا الصدد. عليَّ أن أقول[1]: إن المنتج

---

(1) لا يطابق هذا التعريف المعتاد لكنه يبدو بالنسبة لي مجسدا لأهم ما في الفكرة.

تكون مدة إنتاجه n لو كان من اللازم ظهور التغيرات في الطلب عليه لمدة n وحدة زمنية حتى يقدم الحد الأقصى من مرونته التشغيلية. من الواضح أن السلع الاستهلاكية بشكل عام لها أطول مدة إنتاج وفقا لهذا المعنى لأنها تمثل المرحلة الأخيرة من كل عملية إنتاج. ومن ثم، لو جاء الباعث الأول على زيادة الطلب الفعال من الزيادة في الاستهلاك، ستكون مرونة التشغيل الابتدائية أقل من مستواها التوازني النهائي بكثير عما لو جاء الباعث من زيادة الاستثمار. علاوة على ذلك، لو توجه الطلب الزائد نحو المنتجات ذات مرونة التشغيل القليلة نسبيا، ستذهب النسبة الأكبر منه لصالح دخول المنظمين والنسبة الأقل لصالح دخول الأجراء وعناصر التكلفة الأولية الأخرى. وهكذا قد لا تكون التبعات مواتية للإنفاق فالمنظمين على الأرجح يدخرون جزءا أكبر من الزيادة في دخولهم عن الأجراء. ورغم ذلك، يجب ألا نبالغ في التمييز بين الحالتين فجزء كبير من الآثار سيكون متشابها إلى حد كبير في الاثنتين[1].

ومهما طالت المدة التي يعرف خلالها المنظمون بحدوث تغير مستقبلي في الطلب، لا يمكن أن تكون مرونة التشغيل الإبتدائية استجابةً لتغير معين في الاستثمار بنفس مقدار قيمتها التوازنية النهائية، ما لم يوجد مخزون فائض وطاقة إنتاج فائضة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ومن ناحية أخرى، سيكون لاستنفاد المخزون الفائض أثر معادل على مقدار زيادة الاستثمار. فلو افترضنا وجود بعض الفوائض في البداية عند كل نقطة، قد تقترب مرونة التشغيل الإبتدائية من الواحد الصحيح، ثم ستنخفض المرونة بعد امتصاص المخزون وقبل ظهور زيادة العرض بمعدل معقول من مراحل الإنتاج المبكرة. وسترتفع المرونة مرة أخرى نحو الواحد الصحيح مع الاقتراب من وضع التوازن الجديد. لكن هذا يتغير بعض الشيء بقدر ما توجد عناصر ريعية تمتص المزيد من الإنفاق مع زيادة التشغيل، أو لو كان سعر الفائدة يرتفع. ولهذه الأسباب يعتبر الاستقرار التام في الأسعار مستحيلا في أي اقتصاد قابل للتغير، إلا لو وجدت آلية خاصة تضمن حدوث تقلبات مؤقتة في الميل للاستهلاك بالدرجة المطلوبة بالضبط. لكن عدم استقرار الأسعار الناشئ بهذه الطريقة لا يؤدي لذلك النوع من حافز الربح القادر على خلق طاقة إنتاجية زائدة. فالمكسب غير المتوقع

(1) يناقش هذا الموضوع بشكل أكبر في الكتاب الرابع من كتابي رسالة في النقود (ج. م. ك.، المجلد الخامس).

سيتراكم كله لدى المنظمين الذين تصادف أن يمتلكوا منتجات عند مرحلة متقدمة نسبيا في الإنتاج، أما المنظم الذي لا يمتلك موارد متخصصة من النوع المطلوب فلا يستطيع عمل شيء لاجتذاب هذا المكسب لنفسه. ومن ثم، لا يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار المحتوم الراجع للتغير على تصرفات المنظمين، وإنما أن يوجه ثروة فعلية لم تكن متوقعة إلى جيوب المحظوظين فحسب (بعد عمل التعديلات اللازمة عندما يكون التغير المفترض في الاتجاه الآخر). أعتقد أن هذه الحقيقة قد تم إغفالها في بعض النقاشات المعاصرة عن السياسة العملية الهادفة لتحقيق استقرار الأسعار. صحيح أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تكون ناجحة تماما في أي مجتمع قابل للتغير، لكن هذا لا يعني أن كل انحراف صغير ومؤقت عن استقرار الأسعار ينشئ بالضرورة وضعًا لا توازنيًا تراكميًا.

3

أوضحنا أنه حين يكون الطلب الفعال منخفضًا يحدث نقص في تشغيل العمالة بمعنى وجود أشخاص عاطلين مستعدين للعمل مقابل أجر أقل من الأجر الحقيقي القائم. وبناء على ذلك، يزداد التشغيل كلما ازداد الطلب الفعال، وإن كان عند أجر حقيقي مساوٍ أو أقل من الأجر القائم حتى تأتي نقطة لا يوجد فيها فائض من العمالة عند الأجر الحقيقي القائم، أي لا يتوفر المزيد من الأشخاص (أو ساعات العمل) ما لم ترتفع الأجور النقدية (من هذه النقطة فصاعدا) بمعدل أسرع من ارتفاع الأسعار. والمشكلة التالية هي أن نفكر فيم سيحدث لو استمر الإنفاق في الازدياد بعد الوصول لهذه النقطة.

حتى هذه النقطة، كان العائد المتناقص من استخدام المزيد من العمل على معدات رأسمالية معينة يُعوَض بقبول العمال لأجر حقيقي متناقص. لكن بعد هذه النقطة، ستحتاج وحدة العمل لإغراء مساوٍ لكمية الناتج التي ارتفعت، حيث سيؤدي استعمال وحدة إضافية إلى تناقص كمية الناتج. ومن ثم، تقتضي شروط التوازن

الصارم ارتفاع الأجور والأسعار ومن ثم الأرباح جميعا بنفس نسبة زيادة الإنفاق، بحيث يُترك الوضع "الحقيقي" - بما في ذلك حجم الناتج والتشغيل - بلا تغيير في كل النواحي. يعني هذا أننا وصلنا إلى موقف تنطبق فيه النظرية الكمية للنقود في شكلها الفج (بتفسير سرعة الدوران بمعنى سرعة الدوران الدخلية) فالناتج لا يتغير والأسعار ترتفع بنفس النسبة كسرعة دوران النقود.

ورغم ذلك، هناك اعتبارات عملية معينة يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق هذا الاستنتاج على أي حالة في الواقع:

1- قد تخدع الأسعار المرتفعة المنظمين لمدة مؤقتة على الأقل وتحملهم على زيادة التشغيل فوق المستوى الذي يعظم أرباحهم الفردية مقاسة بالناتج. فهم معتادون على اعتبار الارتفاع في عوائد البيع بالنقود كإشارة لزيادة الإنتاج، حتى إنهم قد يستمرون في عمل هذا حتى بعد أن تتوقف هذه السياسة عن أن تكون مفيدة بالنسبة إليهم، أي أنهم قد يقدرون تكلفة الاستخدام الحدية الخاصة بهم في البيئة السعرية الجديدة بأقل من تقديرها الواقعي.

2- ونظرا لأن ذلك الجزء من الربح الذي يجب على المنظم أن يعطيه لصاحب الريع مُثَبَّت بالنقود، يؤدي ارتفاع الأسعار حتى لو كان غير مصحوب بأي تغير في الناتج إلى إعادة توزيع الدخول لصالح المنظم ضد صاحب الريع، وهو ما قد يؤثر على الميل للاستهلاك. لكن هذه العملية لا تبدأ فقط بعد الوصول للتشغيل الكامل، بل تتطور بشكل مستمر طوال الوقت الذي يزداد فيه الإنفاق. ولو كان صاحب الريع أقل نزوعا للإنفاق من المنظم، سيعني السحب المتدرج للدخل الحقيقي من صاحب الريع أننا سنصل إلى التشغيل الكامل بزيادة أقل في كمية النقود وانخفاض أقل في سعر الفائدة عما سيحدث لو انطبقت الفرضية المضادة. بعد الوصول للتشغيل الكامل، سيعني الارتفاع الإضافي في الأسعار - لو كانت الفرضية الأولى لا زالت منطبقة - أن سعر الفائدة يجب أن يرتفع بدرجة ما لمنع الأسعار من الارتفاع إلى ما لا نهاية. ويعني أيضا أن النقود ستزداد بأقل من نسبة زيادة الإنفاق، بينما سيحدث العكس لو انطبقت الفرضية الثانية. ومع انخفاض الدخل الحقيقي لصاحب الريع كنتيجة لإفقاره النسبي المتزايد، قد تأتي نقطة ما يحدث فيها تحول من الفرضية الأولى إلى الثانية. وهذه النقطة يمكن الوصول إليها قبل أو بعد الوصول للتشغيل الكامل.

4

هناك شيء محير إلى حد ما في التباين الظاهري بين التضخم والانكماش. فبينما يقلل انكماش الطلب الفعال تحت المستوى المطلوب للتشغيل الكامل من التشغيل والأسعار أيضا، لن يؤثر تضخمه فوق هذا المستوى إلا على الأسعار فقط. لكن هذا التباين يعتبر مجرد انعكاس لكون العمال ليسوا في وضع يمكن الإصرار فيه على أن يكون العمل المعروض عليهم أجره الحقيقي لا يتجاوز الضرر الحدي لذلك المقدار من التشغيل رغم أنهم دائما في وضع يسمح لهم برفض العمل مقابل أجر حقيقي أقل من الضرر الحدي لذلك المقدار من التشغيل.

الفصل الحادي والعشرون
نظريـة الأسعار

1

اعتاد الاقتصاديون على أن يعلموا طلابهم أن الأسعار محكومة بشروط العرض والطلب وأن التغيرات في التكلفة الحدية ومرونة العرض في الأجل القصير على وجه الخصوص يلعبان دورا مهما، طالما كان هؤلاء الاقتصاديون مهتمين بما يسمى بنظرية القيمة. لكنهم عندما ينتقلوا إلى الجزء الثاني الذي يتناول نظرية النقود والأسعار – وغالبا ما يفعلون ذلك في بحث منفصل – لا نعود نسمع أيًا من تلك المفاهيم المألوفة والمفهومة أيضا، وننتقل إلى عالم تُحكَم فيه الأسعار بكمية النقود وبسرعة دورانها الدخلية وبسرعة التداول نسبةً إلى حجم العمليات وبالاكتناز وبالادخار الإجباري وبالتضخم والانكماش وما إلى ذلك. وقلما تجري أي محاولة – إن حدثت أصلا – لربط هذه العبارات الأكثر غموضا بأفكارنا السابقة عن مرونات العرض والطلب. لو فكرنا فيما يُعلَم لنا وحاولنا إخضاعه لتفسيرات عقلانية، سيبدو في المناقشات البسيطة وكأن مرونة العرض أصبحت

صفرًا والطلب أصبح متناسبا مع كمية النقود، بينما في المناقشات الأعقد نضيع وسط الضباب حيث لا شيء واضح وكل شيء ممكن. لقد تعودنا جميعا على أن نرى وجه من القمر أحيانا والوجه الآخر في الأحيان الأخرى وأن نربطهم بطريقة صحونا ونومنا دون أن نعرف ما هي الرحلة أو الطريق الرابط بينهما بالفعل.

من أهداف الفصول السابقة الهرب من هذه الحياة المزدوجة وتقريب نظرية الأسعار الكلية من نظرية القيمة مرة أخرى. أعتقد أن تقسيم علم الاقتصاد بين نظرية القيمة والتوزيع من ناحية ونظرية النقود من ناحية أخرى تقسيم زائف. واقترح أن الانقسام السليم هو بين النظرية الخاصة بالمنشأة أو الصناعة المنفردة ومنافع وتوزيع كمية معينة من الموارد على الاستخدامات المختلفة من ناحية، ونظرية الناتج والتشغيل ككل من ناحية أخرى. فطالما قيدنا أنفسنا بدراسة المنشأة أو الصناعة المنفردة بافتراض أن الكمية الكلية للموارد الموظفة ثابتة، وبافتراض أن الظروف في الصناعات أو المنشآت الأخرى ثابتة بصفة مؤقتة، لا نكون في الحقيقة مهتمين بالخصائص المهمة للنقود. لكن فور أن ننتقل إلى مسألة ما يحدد الناتج والتشغيل ككل، نكون في حاجة للنظرية الكاملة للنظام النقدي.

يمكننا أيضا أن نضع الخط الفاصل بين نظرية التوازن الساكن ونظرية التوازن المتحرك، وتعني الأخيرة نظرية النظام الذي تستطيع فيه وجهات النظر المتغيرة عن المستقبل التأثير على الوضع الحالي. فأهمية النقود تنبع أساسا من كونها رباط بين الحاضر والمستقبل. يمكننا أن نبحث عن توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة المتسق مع حالة التوازن وفقا لتأثير الدوافع الاقتصادية الطبيعية في عالم تتميز فيه آراؤنا حول المستقبل بالثبات والثقة من كل الأوجه. وربما يمكن عمل تقسيم إضافي بين الاقتصاد الذي لا يتغير والآخر المعرض للتغير لكن عندما تكون كل الأمور متوقعة منذ البداية. أو أن نتجاوز هذا التناول التمهيدي المبسط إلى مشكلات العالم الحقيقي حيث تكون توقعاتنا السابقة عرضة لخيبة الأمل وتؤثر توقعاتنا عن المستقبل على ما نفعله اليوم. وعندما نقوم بهذه النقلة تدخل السمات المميزة للنقود كرابط بين الحاضر والمستقبل في حساباتنا. ورغم أن السعي لنظرية التوازن المتحرك لا بد أن يتم في إطار الاقتصاد النقدي، فإنها تبقى نظرية قيمة وتوزيع وليست "نظرية نقود" منفصلة. فالنقود في خصائصها المهمة تعتبر قبل أي شيء وسيلة ذكية لربط الحاضر بالمستقبل،

ولا يمكننا حتى أن نبدأ في مناقشة أثر التوقعات المتغيرة على الأنشطة الحالية إلا بلغة نقدية. لا يمكننا التخلص من النقود حتى بإلغاء الأدوات الذهبية والفضية والأدوات ذات قوة الإبراء القانونية. فطالما وجدت أي أصول معمرة، ستكون قادرة على امتلاك الخصائص النقدية[1]، ومن ثم التسبب في حدوث المشاكل المميزة لأي اقتصاد نقدي.

2

يعتمد مستوى الأسعار الخاص بصناعة واحدة جزئيا على معدل مكافأة عناصر الإنتاج الداخلة في تكلفتها الحدية، وجزئيا على مقدار الناتج. ولا يوجد سبب يدفعنا لتعديل هذه النتيجة عندما ننتقل للنشاط الصناعي ككل. فمستوى الأسعار العام يعتمد جزئيا على معدل مكافأة عناصر الإنتاج الداخلة في التكلفة الحدية، وجزئيا على مقدار الناتج ككل، أي على مقدار التشغيل (مع اعتبار المعدات والتقنيات من المعطيات). صحيح أننا عندما ننتقل إلى الناتج ككل تعتمد تكلفة الإنتاج في أي صناعة على ناتج الصناعات الأخرى، لكن التغير الأكثر أهمية الذي يجب أن نأخذه في الاعتبار هو أثر التغيرات في الطلب على كل من التكاليف والحجم. فجانب الطلب هو ما يجب أن ندخل فيه أفكارًا جديدة عندما نتعامل مع الطلب الكلي وليس مع الطلب على منتج منفرد معزول بافتراض أن الطلب الكلي باق بلا تغيير.

(1) انظر الفصل السابع عشر فيما سبق.

3

لو بسطنا الأمور وافترضنا أن معدلات مكافأة عناصر الإنتاج المختلفة الداخلة في الكفاية الحدية تتغير كلها بنفس النسبة – أي بنفس النسبة كوحدة الأجر – سيعتمد مستوى الأسعار العام جزئيا على وحدة الأجر، وجزئيا على حجم التشغيل (لو اعتبرنا المعدات والتقنيات من المعطيات). ولهذا السبب يمكن اعتبار أن أثر التغيرات في كمية النقود على مستوى الأسعار يتكون من الأثر الحادث على وحدة الأجر والأثر الحادث على التشغيل معاً.

ولشرح الأفكار التي يتضمنها هذا، دعونا نخضع افتراضاتنا لمزيد من التبسيط، ونفترض (1) أن كل الموارد غير المستخدمة متجانسة وقابلة للاستبدال ببعض من حيث كفاءتها في إنتاج المراد، و(2) أن عناصر الإنتاج الداخلة في التكلفة الحدية راضية بنفس الأجر النقدي طالما وجِد فائض منهم غير مستخدم. في هذه الحالة، تكون العوائد ثابتة ووحدة الأجر متصلبة طالما وجدت أي بطالة. ينتج عن هذا أن الزيادة في كمية النقود لن يكون لها أي أثر على الأسعار طالما وجدت أي بطالة، وأن التشغيل سيزداد بنفس نسبة أي زيادة في الطلب الفعال الناشيء بسبب زيادة كمية النقود بالضبط. لكن فور أن يتم الوصول للتشغيل الكامل، فإن وحدة الأجر والأسعار من ذلك الحين فصاعدا هي التي ستزداد مع زيادة الطلب الفعال وبنفس النسبة بالضبط. ومن ثم، لو كان العرض مرنًا تماما طوال وجود البطالة وغير مرن نهائيًا فور الوصول للتشغيل الكامل، وكان الطلب الفعال يتغير بنفس نسبة تغير كمية النقود، يمكن بيان النظرية الكمية للنقود كالتالي: "طالما وجدت بطالة، يتغير التشغيل بنفس نسبة تغير كمية النقود. وعندما يوجد التشغيل الكامل، ستتغير الأسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود."

لكن بعد أن اتبعنا التقاليد السائدة بتقديم عدد كاف من الافتراضات المبسطة لتمكيننا من التعبير عن نظرية كمية للنقود، دعونا نتناول الآن التعقيدات الممكنة التي ستؤثر على الأحداث في الواقع الفعلي:

1 لن يتغير الطلب الفعال بنفس نسبة تغير كمية النقود.
2- نظرا لأن الموارد ليست متجانسة، ستكون العوائد متناقصة وليست ثابتة مع الارتفاع التدريجي في التشغيل.
3- نظرا لأن الموارد ليست قابلة للاستبدال ببعض، ستصل بعض البضائع لحالة العرض غير المرن بينما لا تزال هناك موارد غير مستخدمة متاحة لإنتاج البضائع الأخرى.
4- ستميل وحدة الأجر إلى الارتفاع قبل الوصول للتشغيل الكامل.
5- لن تتغير مكافآت كل العناصر الداخلة في التكلفة الحدية بنفس النسبة.

ومن ثم، لا بد أن نتناول أولا أثر التغير في كمية النقود على حجم الطلب الفعال. والزيادة في الطلب الفعال بشكل عام ستذهب جزئيا إلى زيادة مقدار التشغيل وجزئيا إلى رفع مستوى الأسعار. ومن ثم، بدلا من ثبات الأسعار في ظروف البطالة وارتفاع الأسعار نسبةً إلى كمية النقود في ظروف التشغيل الكامل، تكون لدينا في الواقع حالة ترتفع فيها الأسعار بالتدريج مع ازدياد التشغيل. ويعني هذا أن نظرية الأسعار لا بد أن تتوجه إلى العوامل الخمسة المعقدة المذكورة فيما سبق، وهي النظرية التي تعني بتحليل العلاقة بين التغيرات في كمية النقود والتغيرات في مستوى الأسعار بهدف تحديد مرونة الأسعار كرد فعل للتغيرات في كمية النقود.

سنتناول كل عامل من هذه العوامل الخمسة تباعا. لكن لا يجب أن يدفعنا هذا الإجراء إلى افتراض أن هذه العوامل مستقلة عن بعض بشكل صارم. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر النسبة التي تُقسم بها آثار الزيادة في الطلب الفعال بين زيادة الناتج ورفع الأسعار على الطريقة التي ترتبط بها كمية النقود بحجم الطلب الفعال. أو – من ناحية أخرى – قد يؤثر اختلاف النسب التي تتغير بها مكافآت العناصر المختلفة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الطلب الفعال. لا يستهدف تحليلنا تزويدنا بماكينة أو طريقة للمعالجة العمياء نحصل بها على إجابة مؤكدة، وإنما أن يزودنا بطريقة منظمة ومنهجية لإمعان النظر في مشكلات معينة. وبعد أن توصلنا لنتيجة مؤقتة عن طريق عزل العوامل المعقِدة واحدا تلو الآخر، يجب أن نعود ونأخذ في الاعتبار – بقدر الإمكان – التفاعلات المحتملة بين العناصر وبعضها. هذه طبيعة التفكير الاقتصادي، وأي طريقة أخرى في تطبيق مبادئنا الشكلية في التفكير (والتي بدونها

سنضل الطريق) ستقودنا إلى الخطأ. من النواقص الخطيرة للطرق الرمزية الرياضية الزائفة في الوصول لتحليل اقتصادي شكلي – كالذي سنضعه في القسم السادس من هذا الفصل – أنها تفترض بصراحة الاستقلال التام بين العناصر المختلفة الداخلة في التحليل، بحيث تفقد اعتبارها وحجيتها لو سقطت هذه الفرضية. بينما في الخطاب العادي حينما لا نعالج الأمور بطريقة عمياء وإنما نعرف طوال الوقت ماذا نفعل وما تعنيه الكلمات، يمكننا أن نتغاضى مؤقتا عن التحفظات والشروط والتعديلات التي سيتوجب علينا أن نقوم بها فيما بعد وهو ما لا يمكننا عمله مع التفاضلات الجزئية المعقدة عند تناولها في صفحات طوال من الحسابات الرياضية التي تفترض أنها كلها زائلة. فنسبة أكبر من اللازم من علم الاقتصاد "الرياضي" الحديث ليست إلا تلفيقات تفتقر للدقة بالضبط كالافتراضات التي بنيت عليها بدايةً، وهو ما يجعل الكاتب غير واع بالتعقيد والاعتماد المتبادل المميز للظواهر في العالم الحقيقي فيضيع في متاهة من الرموز الطنانة عديمة الجدوى.

4

1– إن الأثر الأولي للتغير في كمية النقود على حجم الطلب الفعال يتم من خلال تأثيره على سعر الفائدة. ولو كانت هذه هي الاستجابة الوحيدة، يمكن اشتقاق الأثر الكمي من ثلاثة عناصر: (أ) جدول تفضيل السيولة الذي يخبرنا بمقدار انخفاض سعر الفائدة اللازم لامتصاص النقود الجديدة على يد الأشخاص المستعدين لحيازة النقود، و(ب) جدول الكفايات الحدية الذي يخبرنا بمقدار زيادة الاستثمار الناتج عن انخفاض معين في سعر الفائدة، و(ت) مضاعف الاستثمار الذي يخبرنا بمقدار زيادة الطلب الفعال ككل بسبب زيادة معينة في الاستثمار.

إن هذا التحليل مفيد في منهجة وترتيب بحثنا، لكنه يمثل تبسيطا خادعا لو تناسينا أن العناصر الثلاثة (أ) و(ب) و(ت) نفسها تعتمد جزئيا على العوامل المعقّدة (2) و(3) و(4) و(5) التي لم نتناولها بعد. فجدول تفضيل السيولة نفسه يعتمد على

كم من النقود الجديدة ستمتص في الدخل والتداولات الصناعية، وهذا يعتمد بدوره على مقدار زيادة الطلب الفعال وكيفية انقسام الزيادة بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور ومقدار الناتج والتشغيل. علاوة على ذلك، سيعتمد جدول الكفايات الحدية جزئيا على الأثر الذي تحدثه الظروف المصاحبة لزيادة كمية النقود على التوقعات الخاصة بالآفاق النقدية المستقبلية. وأخيرا سيتأثر المضاعف بالطريقة التي يتم بها توزيع الدخل الجديد الناتج عن زيادة الطلب الفعال بين طبقات المستهلكين المختلفة. لكن هذه القائمة من التفاعلات الممكنة ليست كاملة. ورغم ذلك سيكون عندنا معادلات آنية كافية للحصول على نتيجة محددة لو وضعت كل الحقائق أمامنا. فبعد أخذ كل شيء في الحسبان، سيوجد مقدار معين من الزيادة في كمية الطلب الفعال يقابل الزيادة في كمية النقود ويتوازن معها. علاوة على ذلك، لن ترتبط الزيادة في النقود بانخفاض كمية الطلب الفعال إلا في ظروف استثنائية جدا.

إن النسبة بين كمية الطلب الفعال وكمية النقود ترتبط بشكل وثيق بما يطلق عليه غالبا "السرعة الدخلية لدوران النقود"، فيما عدا أن الطلب الفعال يرتبط بالدخل الذي يؤدي توقعه إلى التشجيع على البدء في الإنتاج وليس بالدخل المتحقق فعليا، وبالدخل الإجمالي وليس الدخل الصافي. لكن "السرعة الدخلية لدوران النقود" نفسها مجرد اسم لا يفسر شيئًا، ولا يوجد سبب يجعلنا نتوقع أنها ستكون ثابتة. فهي تعتمد – كما أوضح النقاش السابق – على العديد من العوامل المتغيرة والمركبة. وأعتقد أن استخدام هذا المصطلح يحجب الطبيعة الحقيقية للعلاقة السببية وأنه لم يؤدي إلا للتشوش.

2- كما أوضحنا سابقا (ص 42) يعتمد التمييز بين العوائد المتناقصة والثابتة جزئيا على ما إذا كان العمال يكافأون بتناسب صارم مع كفاءتهم. فلو كان هذا صحيحا، ستكون تكاليف العمالة ثابتة (بوحدة الأجر) كلما ازداد التشغيل. لكن لو كان أجر فئة معينة من العمال موحدا بغض النظر عن كفاءة الأفراد، سترتفع تكاليف العمالة بغض النظر عن كفاءة المعدات. علاوة على ذلك، إن لم تكن المعدات متجانسة وجزء منها ينطوي على تكلفة أولية أكبر لكل وحدة من الناتج، سترتفع التكاليف الحدية الأولية بالإضافة إلى الارتفاع الراجع لزيادة تكاليف العمالة.

ومن ثم، سيرتفع سعر العرض مع زيادة الناتج من معدات معينة بشكل عام.

وبالتالي ستكون زيادة الناتج مرتبطة بارتفاع الأسعار، بغض النظر عن أي تغير في وحدة الأجر.

3- تناولنا في النقطة (2) إمكانية أن يكون العرض مرنا بشكل غير كامل. لو أن هناك توازنًا تامًا بين كميات الموارد المتخصصة غير المستخدمة ، سيتم الوصول لنقطة التشغيل الكامل بالنسبة إليها جميعا في نفس الوقت. لكن بشكل عام، سيصل الطلب على بعض الخدمات والسلع إلى مستوى يصبح بعده العرض منها – بشكل مؤقت – غير مرن على الإطلاق، بينما يبقى في الاتجاهات الأخرى فائض كبير من الموارد بلا استخدام. وهكذا، كلما ارتفع الناتج نصل إلى سلسلة من "أعناق الزجاجات" بالتتابع يكف عندها عرض سلع معينة عن أن يكون مرنا ويتوجب ارتفاع أسعارها للمستوى المطلوب – مهما كان – لتحويل الطلب إلى الاتجاهات الأخرى.

من المحتمل ألا يرتفع مستوى الأسعار العام كثيرا مع زيادة الناتج، طالما وجدت موارد كفوءة غير مستخدمة من مختلف الأنواع. لكن فور أن يرتفع الناتج بمقدار كاف للبدء في الوصول لـ"أعناق الزجاجات"، يُرجح أن يحدث ارتفاع حاد في أسعار سلع معينة.

لكن وفقا لهذه النقطة – مثل النقطة (2) أيضا –تعتمد مرونة العرض إلى حد ما على مرور الوقت. فلو كنا نفترض وجود فترة كافية لتغير المعدات نفسها، ستصبح مرونات العرض أكبر بلا ريب في النهاية . ومن ثم، قد ينعكس تغير معتدل في الطلب الفعال حادث في وقت تنتشر فيه البطالة في ارتفاع الأسعار قليلا وزيادة التشغيل أساسا، بينما التغير الأكبر الذي يؤدي إلى الوصول لبعض "أعناق الزجاجات" المؤقتة لأنه لم يكن متوقعا سينعكس في رفع الأسعار (وليس البطالة) بدرجة كبيرة في البداية تقل فيما بعد.

4- لا يحتاج ميل وحدة الأجر للارتفاع قبل الوصول للتشغيل الكامل لكثير من التفسير أو التعليق. فطالما أن كل مجموعة من العمال ستستفيد بارتفاع أجرها (بافتراض ثبات كل العوامل الأخرى)، من الطبيعي أن يحدث ضغط في هذا الاتجاه من كل المجموعات، ويكون المنظمون أكثر استعدادا للاستجابة إليه مع تحسن

أحوالهم. ولهذا السبب، من المرجح أن يُمتص جزء من أي زيادة في الطلب الفعال في إشباع ميل وحدة الأجر للارتفاع.

ومن ثم، بالإضافة إلى آخر نقطة حاسمة من التشغيل الكامل التي يجب أن ترتفع عندها الأجور النقدية استجابةً لزيادة الطلب الفعال مقاسا بالنقود، وبنفس نسبة الارتفاع في أسعار السلع الأجرية، يوجد لدينا مجموعة متوالية من النقاط شبه الحاسمة السابقة التي تميل عندها زيادة الطلب الفعال إلى رفع وحدات الأجر وإن لم يكن بكامل نسبة الارتفاع في أسعار السلع الأجرية، وكذلك الحال بالنسبة إلى انخفاض الطلب الفعال. في الخبرة الفعلية، لا تتغير وحدة الأجر المقاسة بالنقود بشكل مستمر استجابةً لكل تغير ضئيل في الطلب الفعال، وإنما بشكل متقطع. وتتحدد نقاط الانقطاع هذه بموجب الحالة النفسية للعمال وبموجب سياسات أصحاب الأعمال والنقابات. ويمكن لها أن تكون ذات أهمية عملية بالغة في النظام المفتوح حيث تعني تغيرا بالنسبة إلى تكاليف الأجر في مكان آخر، وتعتبر مهمة أيضا في دورة الأعمال حيث تعني تغيرا بالنسبة إلى تكاليف الأجر المتوقعة في المستقبل حتى لو كان النظام مغلقا. ويمكن اعتبار هذه النقاط من وجهة نظر معينة أوضاعًا شبه تضخمية حين تكون الزيادة الإضافية في الطلب الفعال مقاسا بالنقود مسئولة عن حدوث ارتفاع متقطع في وحدة الأجر، حيث تتشابه إلى حد ما – وإن كان تشابهها غير تام – مع التضخم المطلق (انظر ص (338، 339) فيما يلي) الذي ينتج عن الزيادة في الطلب الفعال في ظروف التشغيل الكامل. ولديها علاوة على ذلك أهمية تاريخية كبيرة، رغم أنها غير صالحة للتعميم النظري بسهولة.

5– تمثل أول تبسيط قمنا به في افتراض أن مكافآت العناصر المتعددة الداخلة في التكلفة الحدية تتغير كلها بنفس النسبة. لكن معدلات مكافأة العناصر المختلفة بالنقود تكون لها في الواقع درجات مختلفة من الصلابة، وقد تتباين مرونات عرضها أيضا استجابةً للتغيرات في المكافآت النقدية المعروضة. ولولا هذا، لقلنا إن مستوى الأسعار يتركب من عنصرين: وحدة الأجر وكمية التشغيل.

قد يكون العنصر الأكثر أهمية في التكلفة الحدية المرجح تغيره بنسبة مختلفة عن التغير في وحدة الأجر والمرجح تقلبه في حدود أكبر بكثير هو تكلفة الاستخدام الحدية. فتكلفة الاستخدام الحدية قد ترتفع بحدة عندما يبدأ التشغيل في التحسن،

لو أحدث ارتفاع الطلب الفعال تغيرا سريعا في التوقعات السائدة حول التوقيت الذي يجب فيه استبدال الآلات (وهو ما سيحدث غالبا).

إن افتراض تغير مكافآت كل العناصر الداخلة في التكلفة الحدية الأولية بنفس النسبة كوحدة الأجر يعتبر تقريبا أوليا مفيدا جدا لعدة أسباب، لكن قد يكون الأفضل أن نأخذ متوسطًا مرجحًا لمكافآت العناصر الداخلة في التكلفة الحدية الأولية ونطلق عليه وحدة التكلفة. ومن ثم، يمكن النظر إلى وحدة التكلفة أو - وفقا للتقريب المذكور أعلاه - وحدة الأجر على أنها معيار القيمة الجوهري، وسيعتمد مستوى الأسعار (بالنظر إلى حالة التقنيات والمعدات) جزئيا على وحدة التكلفة وجزئيا على ازدياد نطاق الناتج بأكثر من نسبة أي زيادة في وحدة التكلفة حيثما ارتفع الناتج، وفقا لمبدأ تناقص الغلة في الأجل القصير. يكون لدينا تشغيل كامل عندما يكون الناتج قد ارتفع لمستوى ينخفض عنده العائد الحدي من وحدة ممثلة من عناصر الإنتاج لأقل حجم تتوافر عنده كمية من العناصر كافية لإنتاج هذا الناتج.

5

حينما لا تؤدي الزيادة الإضافية في كمية الطلب الفعال إلى أي زيادة في الناتج وتنعكس كلها في زيادة وحدة التكلفة بمجمل نسبة الزيادة في الطلب الفعال، نكون قد وصلنا لوضع يمكن أن نسميه فعلا بالتضخم الصادق. فأثر التوسع النقدي يكون قبل هذه النقطة مسألة درجة فحسب، ولا توجد نقطة قبلها يمكننا أن نرسم عندها خطًا محددًا ونعلن أن ظروف التضخم قد بدأت. فكل زيادة سابقة في كمية النقود مرجح أن تنعكس جزئيا في زيادة تكلفة الوحدة وجزئيا في زيادة الناتج، بقدر ما تزيد الطلب الفعال.

وبناء عليه، يبدو أن لدينا نوعًا من التباين على جانبي الخط الحاسم الذي يبدأ التضخم الصادق فوقه. فأي تقلص في الطلب الفعال فيما دون المستوى الحاسم سيقلل من كميته المقاسة بوحدة التكلفة، في حين أن زيادة الطلب الفعال فوق

المستوى الحاسم لن يؤدي بشكل عام إلى زيادة كميته مقاسة بوحدة الأجر. تنبع هذه النتيجة من افتراض أن عناصر الإنتاج (وخاصة العمال) ميالون لمقاومة أي تخفيض في أجورهم النقدية ولا يوجد لديهم أي دافع في المقابل يجعلهم يقاومون الزيادة. وهذا الافتراض قائم على أساس واقعي متين راجع إلى حقيقة أن التغير (غير الشامل) يكون مفيدا للعناصر المعينة المتأثرة به عندما يكون صاعدا لأعلى، ومضرا عندما يأخذ اتجاهاً نازلاً لأسفل.

وبالعكس، لو كانت الأجور النقدية ستنخفض بلا حدود كلما اتجه التشغيل للانخفاض عن مستوى التشغيل الكامل، لاختفى التباين بالفعل. لكن في هذه الحالة، لن يكون هناك مستقر تحت التشغيل الكامل حتى يرتفع سعر الفائدة إلى درجة لا يمكنه الارتفاع بعدها أو تنخفض الأجور للصفر. في الحقيقة، يجب أن يكون هناك عامل ما يوفر لنا استقرارًا ما في القيم في الاقتصاد النقدي، على أن تكون قيمة هذا العامل ثابتة بالنسبة إلى النقود أو على الأقل جامدة.

إن وجهة النظر القائلة بأن أي ارتفاع في كمية النقود له آثار تضخمية (إلا لو كنا نعني بالتضخم مجرد ارتفاع الأسعار) مرتبطة تماما بالافتراض الضمني في النظرية الكلاسيكية الذي ينص على أننا دائما في حالة يؤدي فيها تخفيض المكافآت الحقيقية لعناصر الإنتاج إلى تقليص عرضها.

6

بمساعدة الرموز المستخدمة في الفصل العشرين يمكننا لو أردنا التعبير عن جوهر ما سبق في هيئة رمزية.

لنكتب أن $MV = D$، حيث M هي كمية النقود وV هي سرعة دورانها الدخلية (مع اختلاف تعريفها عن التعريف المعتاد وفقا للجوانب المحدودة المذكورة أعلاه) وD هي الطلب الفعال. لو كانت V ثابتة، ستتغير الأسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود بشرط أن تساوي $e_p \left(= \frac{Ddp}{pdD} \right)$ الواحد الصحيح. ينطبق هذا الشرط

(انظر ص 322 فيما سبق) لو كانت $e_o = 0$ أو لو كانت $e_w = I$. ويعني اشتراط أن $e_w = I$ أن وحدة الأجر مقاسة بالنقود ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الطلب الفعال نظرا لأن: $e_w = \frac{DdW}{WdD}$، واشتراط أن $e_o = 0$ أن الناتج لم يعد يُظهر أي استجابة لمزيد من الزيادة في الطلب الفعال لأن $e_o = \frac{DdO}{OdD}$. ويبقى الناتج في الحالتين بلا تغيير.

يمكننا بعد ذلك أن نتناول الحالة التي لا تكون فيها سرعة الدوران الدخلية ثابتة عن طريق إدخال مرونة أخرى ألا وهي مرونة الطلب الفعال استجابة للتغيرات في كمية النقود وهي:

$$e_d = \frac{MdD}{DdM}$$

ويعطينا هذا:

$$\frac{Mdp}{pdM} = e_p . e_d$$

حيث $e_p = I - e_e . e_o (I - e_w)$

حتى تكون:

$$e = e_d - (I - e_w) e_d . e_e e_o$$
$$= e_d (I - e_e e_o + e_e e_o . e_w)$$

حيث إن e بدون إضافة أي لاحقة إليها ($= \frac{Mdp}{pdM}$) تعبر عن قمة هذا الهرم، وتقيس استجابة الأسعار النقدية للتغيرات في كمية النقود.

ونظرا لأن هذا التعبير الرياضي الأخير يعطينا التغير المناسب في الأسعار استجابةً للتغير في كمية النقود، يمكن النظر إليه على أنه بيان معمم للنظرية الكمية للنقود. عن نفسي لا أضفي على مثل هذه المعالجات الماهرة الكثير من الأهمية، وأريد أن أكرر التحذير الذي قلته فيما سبق من أنها تتضمن افتراضات ضمنية عما يجب أن

نتخذه كمتغيرات مستقلة كالخطاب العادي بالضبط (مع التغاضي عن التفاضلات الجزئية طوال الوقت)، وإن كنت أشك في أنها قادرة على أن تفيدنا بشيء أكثر مما يفعل الخطاب العادي. لعل المغزى الأهم في كتابتها هو توضيح التعقد المفرط للعلاقة بين الأسعار وكمية النقود عندما نحاول التعبير عنها بأسلوب شكلي. لكن تجدر الإشارة إلى أن من بين المصطلحات الأربعة e_d وe_w وe_e وe_o، التي يعتمد عليها أثر التغيرات في كمية النقود على الأسعار، تُعبر e_d عن عناصر السيولة التي تحدد الطلب على النقود في كل موقف، وe_w تعبر عن عناصر العمل (أو بشكل أكثر دقة العناصر الداخلة في تكلفته الأولية) التي تحدد المقدار الذي ترتفع به الأجور النقدية مع ازدياد التشغيل، وe_e وe_o تعبران عن العوامل المادية التي تحدد معدل تناقص العوائد مع استخدام المزيد من التشغيل على المعدات القائمة.

لو كان الجمهور يحتفظ بنسبة ثابتة من دخله في صوره نقود تكون $e_d = \mathrm{I}$ ، ولو كانت الأجور النقدية ثابتة تكون $e_w = 0$، ولو كانت العوائد ثابتة طوال الوقت بحيث يساوي العائد الحدي العائد المتوسط تكون $e_e e_o = \mathrm{I}$، ولو كان هناك تشغيل كامل للعمالة أو للمعدات تكون $e_e e_o = 0$.

والآن تكون $e = \mathrm{I}$، لو كانت $e_d = \mathrm{I}$ و$e_w = \mathrm{I}$، أو لو كانت $e_d = \mathrm{I}$ و $e_w = 0$ و$e_e . e_o = 0$، أو لو كانت $e_d = \mathrm{I}$ و$e_o = 0$. ومن الواضح أن هناك العديد من الحالات الخاصة التي تكون فيها $e = \mathrm{I}$. لكن بشكل عام e لا تساوي الواحد الصحيح، وقد يكون من المأمون أن نعمم ونقول: إن e (كقاعدة عامة) تكون أقل من الواحد الصحيح بناء على افتراضات معقولة متعلقة بالعالم الحقيقي وباستبعاد حالة الهرب من العملة التي تصبح فيها e_d وe_w كبيرتين.

7

انصب اهتمامنا بالأساس حتى الآن على الطريقة التي تؤثر بها التغيرات في كمية النقود على الأسعار في المدى القصير. لكن ألا توجد علاقة أبسط في المدى الطويل؟

هذا سؤال يهدف للتعميم التاريخي وليس التنظير البحت. فلو كان هناك ميل ما لمقدار من الاتساق في تفضيل السيولة على المدى الطويل، قد توجد أيضا علاقة مضطربة بين الدخل القومي وكمية النقود المطلوبة لإشباع تفضيل السيولة المأخوذ كمتوسط على مدار فترات التفاءل والتشاؤم معا. على سبيل المثال، قد توجد نسبة مستقرة إلى حد ما من الدخل القومي تمثل أقصى ما يقبل الناس بسهولة أن يحتفظوا به من الأرصدة المعطلة على مدار فترات طويلة متصلة، بشرط أن يتجاوز سعر الفائدة حد أدنى نفسي معين. وهكذا، لو زادت كمية النقود الفائضة عن المطلوب في التداول النشط عن هذه النسبة من الدخل القومي يميل سعر الفائدة إن عاجلا أو أجلا للانخفاض إلى ما يقارب هذا الحد الأدنى. يؤدي انخفاض سعر الفائدة بعدئذ – بافتراض ثبات العوامل الأخرى – إلى زيادة الطلب الفعال، وسيصل الطلب الفعال الزائد إلى واحدة أو أخرى من النقاط شبه الحاسمة التي تميل وحدة الأجر عندها إلى الارتفاع المتقطع مع وجود أثر مقابل على الأسعار. وستبدأ الميول الأخرى في العمل لو كانت كمية النقود الفائضة قليلة لدرجة غير طبيعية بالنسبة إلى الدخل القومي. ومن ثَم، سيتمثل الأثر الصافي للتقلبات على مدار فترة من الوقت في تثبيت رقم متوسط متماشٍ مع النسبة المستقرة بين الدخل القومي وكمية النقود التي تميل عندها نفسية الجمهور إلى الارتداد إن أجلا أو عاجلا.

غالبا ما ستعمل هذه الميول باحتكاك أقل في الاتجاه الصاعد عن الاتجاه النزولي. لكن لو بقت كمية النقود غير كافية بشدة لمدة طويلة، سيتمثل المهرب بشكل طبيعي في تغيير المعيار النقدي أو النظام النقدي بحيث ترتفع كمية النقود بدلا من انخفاض وحدة الأجر ومن ثم زيادة عبء الدين. ومن ثم، كان مسار الأسعار على المدى الطويل جدا صاعدا طوال الوقت تقريبا. فعندما تكون النقود متوفرة نسبيا ترتفع وحدة الأجر، وعندما تكون نادرة نسبيا توجد طريقة ما لزيادة كمية النقود الفعالة.

خلال القرن التاسع عشر، يبدو أن النمو السكاني وتطور الاختراعات والعثور على أراض جديدة وحالة الثقة ومعدل تكرار الحروب كل عقد من الزمان مثلا، كانت عوامل كافية – بالاقتران مع الميل للاستهلاك – لتأسيس جدول للكفاية الحدية لرأس المال سمح لمستوى مرض إلى حد معقول من التشغيل المتوسط بأن يتماشى مع سعر فائدة عالٍ بما يكفي ليكون مقبولا نفسيا لدى ملاك الثروة. هناك دلائل على أن

سعر الفائدة طويل الأجل النموذجي في المراكز المالية الكبرى، لمدة 150 عاما تقريبا، كان حوالي 5 % والسعر الممتاز كان بين 3 و3½ %، وأن أسعار الفائدة هذه كانت متواضعة بما يكفي لحث معدل استثمار متسق مع تشغيل متوسط منخفض بدرجة مقبولة. في بعض الأحيان كان يتم تعديل وحدة الأجر، وفي أغلبها كان يتم اللجوء لتعديل المعيار النقدي أو النظام النقدي (خاصة من خلال تطوير النقود البنكية) لضمان أن تكون كمية النقود في صورة وحدات الأجر كافية لإشباع تفضيل السيولة العادي عند أسعار فائدة نادرا ما تنخفض كثيرا عن الأسعار المعيارية الموضحة فيما سبق. كان ميل وحدة الأجر صاعدا بشكل مستمر كالمعتاد، لكن كفاءة العمالة كانت ترتفع أيضا. ومن ثم أدى توازن القوى إلى السماح بمقدار معقول من استقرار الأسعار، فمتوسط أعلى خمس سنوات على رقم ساوربك القياسي بين عامي (1820 و1914) لم يكن أكبر من متوسط أقل خمس سنوات إلا بـ 50 %. لم يكن هذا بمحض الصدفة. فقد وصف – عن حق – بأنه نتيجة لتوازن القوى في عصر كانت فيه مجموعات أصحاب الأعمال المنفردة قوية بما يكفي لمنع وحدة الأجر من الارتفاع أسرع كثيرًا من كفاءة الإنتاج، وكانت فيه الأنظمة النقدية في نفس الوقت سائلة ومحافظة بما يكفي لتوفير فائض متوسط من النقود مقاسا بوحدات الأجور سمح بسيادة أقل سعر فائدة يمكن أن يقبله ملاك الثروة بسهولة تحت تأثير تفضيلات السيولة الخاصة بهم. وكان مستوى التشغيل بالطبع أقل بكثير من التشغيل الكامل، لكنه لم يصل للمستوى غير المقبول القادر على إحداث تغيرات ثورية.

إن جدول الكفاية الحدية لرأس المال حاليا، وربما في المستقبل، أقل بكثير عما كان عليه في القرن التاسع عشر لعدة أسباب. ولذلك قد تكون حدة وخصوصية مشكلتنا الحالية نابعة من أن سعر الفائدة المتوسط الذي سيسمح بتحقق مستوى معقول من التشغيل المتوسط سعر غير مقبول لملاك الثروة، لدرجة أنه لا يمكن فرضه بسهولة عن طريق التلاعب بكمية النقود. فطالما أمكن بلوغ مستوى مقبول من التشغيل خلال عقد أو اثنين أو ثلاثة من الزمان في المتوسط بمجرد ضمان وجود عرض ملائم من النقود بوحدة الأجر، لأمكن إيجاد الحل حتى في القرن التاسع عشر. لو كانت هذه هي مشكلتنا الوحيدة اليوم – أي لو كان كل ما نحتاجه هو درجة كافية من التخفيض في قيمة العملة – لتمكننا بكل تأكيد من العثور على حل.

لكن العنصر الأكثر استقرارا والأصعب في تغييره في اقتصادنا المعاصر كان حتى الآن سعر الفائدة الأدنى المقبول لمعظم ملاك الثروة، وقد يبقى كذلك في المستقبل[1]. لو كان المستوى المقبول من التشغيل يتطلب سعر فائدة أقل كثيرًا من الأسعار المتوسطة التي سادت في القرن التاسع عشر، أشك كثيرا في أن تحقيقه عن طريق التلاعب بكمية النقود فقط كان أمرا ممكنا.

يدفع جدول الكفاية الحدية لرأس المال المُقترِض إلى توقع الحصول على مكسب مئوي معين، لكن قبل الحصول على العائد الصافي من هذا المكسب المتاح لإغراء مالك الثروة للتضحية بالسيولة التي معه يجب أن نقتطع منه ما يلي: (1) تكلفة الجمع بين المقترضين والمقرضين، و(2) ضرائب الدخل والضرائب الإضافية، و(3) المخصصات التي يطلبها المقرض لتغطية المخاطر والغموض. فلو اتضح في ظروف التشغيل المتوسط المقبول أن هذا العائد الصافي قليل جدا، تصبح الطرق المتبعة منذ القدم غير مجدية.

وعودةً إلى موضوعنا الحالي، ستعتمد العلاقة بين الدخل القومي وكمية النقود في الأجل الطويل على تفضيلات السيولة. وسيعتمد استقرار أو عدم استقرار الأسعار في الأجل الطويل على قوة ميل وحدة الأجر (أو بشكل أدق وحدة التكلفة) للصعود مقارنة بمعدل الزيادة في كفاءة النظام الإنتاجي.

(1) انظر على سبيل المثال القول السائر في القرن التاسع عشر والذي أورده باجيت Bagehot إن "جون بول قادر على تحمل الكثير لكنه لا يستطيع أن يتحمل 2 %".

الكتاب السادس

ملاحظات موجزة تقترحها النظرية العامة

الفصل الثاني والعشرون

ملاحظات عن دورة الأعمال

لقد ادعينا أننا أوضحنا في الفصول السابقة ما يحدد حجم التشغيل في أي وقت معين. ولو كنا محقين، فإن نظريتنا لا بد أن تستطيع تفسير ظاهرة دورة الأعمال.

لو فحصنا تفاصيل أي مثال فعلي على دورة الأعمال، سنجد أنها مركبة جدا وأن كل عنصر في تحليلنا سيكون لازما لتفسيرها بشكل كامل. وبشكل خاص، سنجد أن التقلبات في الميل للاستهلاك وفي حالة تفضيل السيولة وفي الكفاية الحدية لرأس المال لكل منها دور تلعبه. لكنني أقترح أن السمة الجوهرية لدورة الأعمال تعود أساسا للطريقة التي تتقلب بها الكفاية الحدية لرأس المال، وخاصة انتظام التعاقب الزمني والمدة الذي يسمح لنا بأن نسميها دورة. وأفضل طريقة للنظر لدورة الأعمال – على ما أعتقد – هي اعتبارها تحدث بموجب تغير دوري في الكفاية الحدية لرأس المال، رغم أن هذا التغير يتعقد – بل ويتفاقم غالبا – بسبب التغيرات المرافقة له في المتغيرات المهمة الأخرى في النظام الاقتصادي في المدى القصير. إن تطوير هذه الأطروحة

يحتاج لكتاب كامل وليس فصلا واحدا، ويحتاج أيضا لدراسة دقيقة للأحداث، لكن الملاحظات القصيرة التالية ستكفي لتوضيح مسار البحث الذي تقترحه النظرية السابقة.

1

نعني بالحركة الدورية أن النظام وهو يتقدم في الاتجاه الصاعد مثلا تحتشد القوى التي تدفعه للأعلى في البداية، ويكون لكل منها أثر تراكمي على الأخرى، لكنها تفقد قوتها بالتدريج حتى تميل عند نقطة معينة إلى أن تحل محلها قوى أخرى تعمل في الاتجاه المعاكس، وهذه القوى بدورها تحتشد لمدة معينة وتعزز بعضها حتى يصل تطورها لحده الأقصى وتنحسر مفسحة المجال لنقيضها. لكننا لا نعني فحسب بالحركة الدورية أن الميول الصاعدة والهابطة – بعد أن تبدأ – لا تستمر للأبد في نفس الاتجاه وإنما تنقلب مع الوقت. بل نعني أيضا أن هناك درجة ملحوظة من انتظام التعاقب الزمني والمدة في الحركات الصاعدة والهابطة.

لكن هناك سمة أخرى لما نسميه بدورة الأعمال لا بد أن يغطيها تفسيرنا حتى يكون وافيا، ألا وهي ظاهرة الأزمة. والمقصود بهذا أن الميل الهابط حين يحل محل الميل الصاعد يقوم بذلك فجأة وبعنف، لكن العكس عندما يحدث لا يصاحبه هذا التحول الحاد.

سيؤدي أي تقلب في الاستثمار لا يعادله تغير مقابل في الميل للاستهلاك إلى تقلب في التشغيل بلا ريب. ونظرا لأن حجم الاستثمار عرضة لتأثيرات شديدة التعقيد، لا يرجح أن تكون كل التقلبات سواء في الاستثمار نفسه أو في الكفاية الحدية لرأس المال ذات طبيعة دورية. سيتم تناول حالة خاصة معينة – ألا وهي الحالة المرتبطة بالتقلبات الزراعية – في قسم لاحق من هذا الفصل. لكنني أقترح أن هناك أسبابًا محددة معينة تفسر تمتع التقلبات في الكفاية الحدية لرأس المال في حالة دورة الأعمال الصناعية النموذجية في القرن التاسع عشر بسمات دورية.

ليست هذه الأسباب غير مألوفة في حد ذاتها أو كتفسير لدورة الأعمال، لكن هدفي الوحيد في هذا الموضع أن أربطها بالنظرية السابقة.

2

أفضل طريقة لتقديم ما أريد قوله هو أن أبدأ بالمراحل المتأخرة من الصعود وبداية "الأزمة".

رأينا فيما سبق أن الكفاية الحدية لرأس المال[1] لا تعتمد فقط على الوفرة أو الندرة الحادثة في السلع الرأسمالية والتكلفة الحالية لإنتاج السلع الرأسمالية، وإنما على التوقعات الحالية المتعلقة بالعائد المستقبلي من السلع الرأسمالية أيضا. وبالتالي، من الطبيعي والمعقول أن تلعب التوقعات عن المستقبل في حالة الأصول المعمرة دورا أساسيا في تحديد الحجم المستحسن من الاستثمار الجديد. لكن هذه التوقعات كما رأينا لا تقوم على أساس وطيد، وإنما على دلائل متغيرة ولا يمكن الاعتماد عليها، مما يجعلها تتعرض لتغيرات عنيفة وفجائية.

لقد تعودنا ونحن نفسر "الأزمة" أن نضفي أهمية كبيرة على الميل الصاعد لسعر الفائدة تحت تأثير الطلب الزائد على النقود لكل من أغراض التجارة وأغراض المضاربة. يلعب هذا العامل بالتأكيد دورا في مفاقمة الأزمة أحيانا، وفي بدايتها من الأساس في أحيان أخرى. لكنني أقترح أن تفسير الأزمة بالانهيار المفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال وليس الارتفاع في سعر الفائدة بالأساس هو التفسير الأكثر طبيعية والذي غالبا ما يكون الأساسي.

تتميز المراحل المتأخرة من الصعود بتوقعات تفاؤلية عن العائد المستقبلي من السلع الرأسمالية تكون قوية بما يكفي لموازنة أثر ازدياد وفرة هذه السلع وارتفاع تكاليف إنتاجها وربما سعر الفائدة أيضا. من طبيعة أسواق الاستثمار المنظمة أن الأوهام عندما

(1) غالبا ما يكون من المناسب في السياقات التي لا توجد فيها فرصة لسوء الفهم أن نكتب "الكفاية الحدية لرأس المال" حينما نعني "جدول الكفاية الحدية لرأس المال".

تسقط في أي سوق يتميز بالتفاؤل المفرط وارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه تسقط بشكل مفاجئ بل وحتى كارثي، وذلك تحت تأثير جهل المشترين بما يشترون إلى حد بعيد واهتمام المضاربين بتوقع التحرك التالي في آراء السوق أكثر من عمل تقدير معقول للعائد المستقبلي للأصول الرأسمالية[1]. علاوة على ذلك، يُعجل غموض المستقبل والخوف منه المصاحب لانهيار الكفاية الحدية لرأس المال بالطبع من الزيادة الحادة في تفضيل السيولة، ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة. ولهذا قد يتفاقم الانخفاض في الاستثمار لأن انهيار الكفاية الحدية لرأس المال يميل للارتباط بارتفاع سعر الفائدة. لكن جوهر الموضوع يكمن رغم ذلك في انهيار الكفاية الحدية لرأس المال، خاصة في حالة أنواع رأس المال التي كان لها المساهمة الأكبر في المرحلة السابقة من الاستثمار الجديد الكثيف. فتفضيل السيولة لا يزداد إلا بعد انهيار الكفاية الحدية لرأس المال، باستثناء تجلياتها المرتبطة بنمو التجارة والمضاربة.

هذا هو ما يؤدي بالفعل لصعوبة معالجة الهبوط. فانخفاض سعر الفائدة سيلعب في وقت لاحق دورا مهمًا – وربما ضروريا – في المساعدة على حدوث الانتعاش. لكن في الوقت الحالي قد يكون انهيار الكفاية الحدية لرأس المال كاملا لدرجة أن أي تخفيض ممكن عمليا في سعر الفائدة لن يكون كافيا. فلو كان سعر الفائدة كفيلا بذاته لعلاج المشكلة، لكان من الممكن تحقيق الانتعاش دون مرور فترة زمنية كبيرة وبوسائل تحت سيطرة السلطات النقدية بدرجة أو بأخرى. لكن الحال لا تكون هكذا عادةً، فليس من السهل إنعاش الكفاية الحدية لرأس المال التي تسيطر عليها الحالة النفسية العصية على السيطرة والمتمردة لعالم الأعمال. فاستعادة الثقة – لو استخدمنا اللغة المعتادة – هي الشيء الأكثر مناعة ضد التحكم في اقتصاد يقوم على الرأسمالية الفردية. هذا هو الجانب من الهبوط الذي كان رجال البنوك والأعمال محقين في التأكيد عليه، والذي استخف به الاقتصاديون الذين آمنوا بالعلاج "النقدي البحت".

يأخذني هذا إلى نقطتي الأساسية. يعني عنصر الزمن في دورة الأعمال أن فترة

(1) أوضحت فيما سبق (الفصل الثاني عشر) أنه برغم عدم اضطلاع المستثمر الخاص بالمسئولية المباشرة عن الاستثمار الجديد في معظم الأحوال، فإن المنظمين الذين يتولون المسئولية المباشرة سيجدون القبول بأفكار السوق مفيدا وحتميا في الغالب حتى لو كانوا هم أنفسهم أدرى بالوضع.

زمنية بدرجة ضخامة معينة لا بد أن تنقضي عادة قبل أن يبدأ الانتعاش. ويكمن تفسير هذا العنصر في المؤثرات الحاكمة لانتعاش الكفاية الحدية لرأس المال. فهناك أسباب تبرر لماذا يجب أن يكون لمدة الحركة المتجهة لأسفل درجة ضخامة غير تصادفية فلا تتقلب بين سنة واحدة هذه المرة وعشرة أعوام في المرة القادمة، وإنما منتظمة إلى حد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات مثلا. وهذه الأسباب نجدها أولا في العلاقة بين طول عمر الأصول المعمرة ومعدل النمو المعتاد في أي عهد معين، وثانيا في تكاليف حمل المخزون الفائض.

لنعود مرة أخرى إلى ما يحدث أثناء الأزمة. فطالما كان الازدهار مستمرا يكون لكثير من الاستثمارات الجديدة عائد جارٍ مرض. لكن الأوهام تنقشع عندما تبدأ الشكوك تساور الناس فجأة حيال الثقة في العائد المتوقع (بسبب انخفاض العائد الحالي مثلا) مع ارتفاع المخزون من السلع المعمرة المنتجة حديثا بشكل مطرد. ولو اعتقد الناس أن تكاليف الإنتاج الحالية أعلى مما ستكون في المستقبل، يمثل هذا سببا آخر للانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال. وفور أن يبدأ الشك ينتشر بسرعة. ومن ثم، غالبا ما يوجد في بداية الهبوط الكثير من رأس المال الذي أصبحت كفايته الحدية ضئيلة أو حتى سالبة. لكن الفترة الزمنية التي يجب أن تنقضي قبل أن يؤدي نقص رأس المال بسبب الاستعمال أو التلف أو التقادم إلى ندرة واضحة بما يكفي لزيادة الكفاية الحدية قد تكون دالة مستقرة إلى حد ما للعمر المتوسط لرأس المال في عصر معين. ولو تغيرت سمات هذا العصر، تتغير الفترة الزمنية القياسية. فلو انتقلنا على سبيل المثال من عصر يتسم بالزيادة السكانية إلى آخر يتسم بانخفاض عدد السكان، ستطول مدة الدورة نفسها. لكن ما سبق يمنحنا سببا كافيا لتفسير ارتباط مدة الهبوط بعلاقة محددة مع مدة عمر الأصول المعمرة ومع معدل النمو القياسي في أي عصر معين.

ويعود العامل الزمني المستقر الثاني إلى تكاليف حمل المخزون الفائض الذي يجب امتصاصه خلال فترة معينة ليست بقصيرة جدا أو طويلة جدا. فالتوقف المفاجئ للاستثمار الجديد سيؤدي غالبا إلى تراكم المخزون الفائض من السلع غير كاملة الصنع، ونادرا ما ستكون تكاليف حمل هذا المخزون أقل من 10 % سنويا. ومن ثم، يجب أن يكون انخفاض أسعارها كبيرًا بدرجة كافية لامتصاصها

خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات على الأكثر. والآن تمثل عملية امتصاص المخزون استثمارا سلبيًا، وهو ما يعتبر عائقا إضافيا أمام التشغيل، وعندما يزول يحدث ارتياح ملحوظ.

علاوة على ذلك، يمثل تخفيض رأس المال العامل - الذي يصاحب انخفاض الناتج بالضرورة في طور النزول - عنصرا إضافيا للاستثمار السلبي قد يكون كبيرا. ويحدث هذا أثرا تراكميا في الاتجاه الهابط فور أن يبدأ الانحسار. في المرحلة الأولى من أي حالة هبوط نموذجية، غالبا ما يوجد استثمار في المخزون الزائد يساعد على إبطال أثر الاستثمار السلبي في رأس المال العامل. وفي المرحلة التالية، قد توجد فترة قصيرة من الاستثمار السلبي في كل من المخزون ورأس المال العامل. وبعد تجاوز أدنى نقطة يُرجح أن يحدث المزيد من الاستثمار السلبي في المخزون مما يوازن جزئيا أثر إعادة الاستثمار في رأس المال العامل. وأخيرا بعد أن يكون الانتعاش قد اقترب من الحدوث، يصبح كلا العاملين مواتيين للاستثمار في نفس الوقت. ولا بد أن تُدرس الآثار الإضافية والمركبة للتقلبات في الاستثمار في السلع المعمرة في هذا الإطار. فعندما يستحث الانخفاض في هذا النوع من الاستثمار تقلبا دوريا، لن يتشجع الانتعاش في هذا الاستثمار كثيرا إلا بعد أن تأخذ الدورة مجراها إلى حد ما[1].

للأسف، يميل الانخفاض الشديد في الكفاية الحدية لرأس المال أيضا إلى التأثير على الميل للاستهلاك بشكل سلبي، فهو يقتضي انخفاضا شديدا في القيمة السوقية لأسهم البورصة العادية. وهذا بالطبع يمثل أثرا ضاغطا جدا على الطبقة التي لها مصلحة فعلية في استثماراتها في البورصة، خاصة لو كانت تستخدم أموالاً مقترضة. فأفراد هذه الطبقة يتأثرون في استعدادهم للإنفاق بالارتفاع والانخفاض في قيمة استثماراتهم أكثر من حالة دخولهم. وبالنسبة إلى جمهور شديد الاهتمام بالأسهم كما هي الحال في الولايات المتحدة اليوم، قد يكون انتعاش البورصة شرطا أساسيا تقريبا لكي يصبح الميل للاستهلاك مرضيا. وهذه الحالة التي كان يتم التغاضي عنها حتى وقت قريب تساعد بوضوح على مفاقمة الأثر الركودي للانخفاض في الكفاية الحدية لرأس المال.

(1) جزء من النقاش الموجود في الكتاب الخامس من رسالة في النقود (ج. م. ك.، المجلد الخامس) يتصل اتصالا مباشرا بهذه النقطة.

وفور أن يبدأ الانتعاش، تكون الطريقة التي يغذي بها نفسه ويتراكم واضحة. لكن أثناء طور النزول (حيث يكون كل من رأس المال الثابت والمخزون من الأدوات فائضين عن الحاجة، ورأس المال العامل منخفض) قد ينخفض جدول الكفاية الحدية لرأس المال لدرجة شديدة حتى يصبح من الصعب أن نصححه لنحصل على معدل مرض من الاستثمار الجديد عن طريق تخفيض سعر الفائدة لأي مستوى ممكن عمليا. ومن ثم، قد يعاني التقييم السوقي للكفاية الحدية لرأس المال من تقلبات هائلة بشكل لا يمكن معادلته بتقلبات مماثلة في سعر الفائدة في ظل الطريقة التي تُنظَم وتتأثر بها الأسواق حاليا. علاوة على ذلك، قد تؤدي التحركات المقابلة في البورصة إلى ضعف الميل للاستهلاك – كما رأينا فيما سبق – في نفس الوقت الذي تكون الحاجة إليه ماسة. وبالتالي قد يكون من المستحيل تجنب التقلبات الهائلة في التشغيل في ظل ظروف "دعه يعمل" دون حدوث تغيرات كبيرة في الحالة النفسية لأسواق الاستثمار والتي لا يوجد مبرر يدفعنا لتوقع حدوثها. أختتم كلامي بأن مهمة تقرير الحجم الحالي من الاستثمار لا يمكن أن تترك بأمان في أيدي الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3

قد يبدو التحليل السابق متسقا مع وجهة نظر من يقولون: إن الإفراط في الاستثمار سمة الصعود الاقتصادي، وأن تجنب هذا الاستثمار المفرط هو العلاج الوحيد الممكن للهبوط التالي، وأنه يمكن منع الصعود باستخدام سعر الفائدة المرتفع رغم أن منع الهبوط باستخدام سعر الفائدة المنخفض غير ممكن للأسباب الموضحة فيما سبق. هناك وجاهة بالطبع في أن سعر الفائدة العالي أكثر فعالية في مواجهة الصعود من سعر الفائدة المنخفض في مواجهة الهبوط.

لكن استنتاج هذا مما قلته فيما سبق يعتبر إساءة تفسير لتحليلي، ويتضمن وفقا لطريقتي في التفكير خطأ كبيرا. إن مصطلح الاستثمار المفرط غامض. فقد يشير إلى

الاستثمارات المقدر لها أن تحبط التوقعات التي حضت على القيام بها، أو للاستثمارات التي لا جدوى منها في ظروف البطالة الشديدة. وقد يشير لوضع تكون فيه كل أنواع السلع الرأسمالية متوفرة بكثرة لدرجة أن كل الاستثمارات الجديدة لا يتوقع أن تجني على مدار عمرها كله أكثر من تكلفة إحلالها حتى في ظروف التشغيل الكامل. لا ينطبق مصطلح الاستثمار المفرط بشكل دقيق إلا على الحالة الأخيرة، بمعنى أن استثمار إضافي لن يكون سوى تبديد للموارد[1]. علاوة على ذلك، حتى لو كان الاستثمار المفرط وفقا لهذا المعنى من سمات الصعود، لا يكمن العلاج في فرض سعر فائدة عالٍ قد يؤدي إلى إعاقة بعض الاستثمارات المفيدة وربما يزيد من انخفاض الميل للاستهلاك، وإنما في اتخاذ خطوات قاسية لتحفيز الميل للاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخول أو أي سبيل آخر.

لكن وفقا لتحليلي، لا يمكننا أن نقول إن الاستثمار المفرط من السمات المميزة للصعود إلا بالمعنى الأول. فالوضع الذي أسميه نموذجيا ليس هو الوضع الذي يفيض فيه رأس المال بغزارة، حتى إن المجتمع ككل لا يجد فيه أي نفع، وإنما الوضع الذي يُصنع فيه الاستثمار في ظروف غير مستقرة وغير قابلة للاستمرار لأنه محفز بتوقعات مقدر لها أن تخيب.

قد يكون الواقع - بل وغالبا ما يكون - هو أن أوهام الصعود تؤدي لإنتاج أنواع معينة من الأصول الرأسمالية بوفرة مفرطة لدرجة أن جزءًا ما من الناتج يكون تبديدا للموارد بأي معيار من المعايير. ويمكننا أن نضيف؛ أن هذا قد يحدث أحيانا حتى لو لم يكن هناك صعود. يعني هذا أنها تقود لاستثمار موجه توجيها خاطئا. لكن بغض النظر عن هذا، يعتبر من سمات الصعود المميزة أن الاستثمارات التي تدر عائدا مقداره 2 % مثلا في ظروف التشغيل الكامل يقوم بها أصحابها وهم يتوقعون عائدًا مقداره 6 % مثلا، ويقيمونها على هذا الأساس. حين تنقشع الأوهام، يُستبدل بهذا التوقع "تشاؤم خاطئ" مناقض، وينتج عن هذا أن الاستثمارات التي ستدر في الواقع عائدا مقداره 2 % في ظروف التشغيل الكامل يُتوقع أن تدر أقل من الصفر. ويؤدي انهيار الاستثمار الجديد الناتج عن هذا إلى حالة بطالة تدر فيها الاستثمارات

(1) لكن وفقا لافتراضات معينة خاصة بتوزيع الميل للاستهلاك عبر الزمن، قد يكون الاستثمار الذي يدر عائدا سلبيا مفيدا، بمعنى أنه يعظم إشباع الاحتياجات بالنسبة للمجتمع ككل.

التي كانت ستدر 2 % في ظروف التشغيل الكامل أقل من الصفر بالفعل. ونصل إلى وضع تنقص فيه المنازل، ورغم ذلك لا يستطيع أحد أن يتحمل كلفة السكن في المنازل الموجودة بالفعل.

ومن ثم علاج الصعود ليس سعر فائدة أعلى وإنما سعر فائدة أقل [1]! فهذا قد يمكن ما يسمى بالصعود من الاستمرار. إن العلاج الصحيح لدورة الأعمال لا يجب أن يكون القضاء على حالات الصعود، ومن ثم جعلنا نعيش في حالة شبه هبوط طوال الوقت، وإنما في القضاء على حالات الهبوط ومن ثم جعلنا نعيش في حالة شبه صعود طوال الوقت.

وبناء عليه، ينتج الصعود المقدر له أن ينتهي إلى هبوط من اتحاد سعر فائدة يعتبر في ظل التوقعات السليمة عاليًا جدا بالنسبة لظروف التشغيل الكامل مع حالة توقعات مضللة تمنع سعر الفائدة هذا من أن يصبح رادعا بالفعل طالما ظلت حالة التوقعات هذه قائمة. فالصعود هو الحالة التي يطغى فيها التفاؤل المفرط على سعر فائدة يعتبر زائدا على الحد من وجهة نظر أكثر تعقلا.

أشك في أننا سنجد أي خبرة حديثة لحالة صعود أدت للتشغيل الكامل إلا أثناء الحرب. لقد كان التشغيل مرضيا جدا في الولايات المتحدة في (28–1929) وفقا للمعايير العادية، لكنني لم أجد أي دليل على وجود نقص في العمالة إلا بالنسبة إلى بعض المجموعات القليلة من العمال المتخصصين جدا. بلغ الاقتصاد بعض "أعناق الزجاجات"، لكن الناتج بشكل عام كان لا يزال قابلا لمزيد من التوسع. كذلك، لم يوجد استثمار مفرط، بمعنى أن مستوى المساكن وتجهيزاتها كانت عالية جدا لدرجة أن الجميع (بافتراض التشغيل الكامل) كان لديهم ما يريدون بسعر يغطي تكلفة الإحلال بالكاد على مدار عمر المنزل دون عمل أي مخصصات للفائدة، وبمعنى أن تحسين المواصلات والخدمات الحكومية والزراعة قد أُنجز للنقطة التي لا يتوقع عندها أن تدر أي إضافة حتى تكلفة إحلالها. بل العكس كان صحيحا. سيكون من السخف أن نقول بوجود استثمار مفرط بالمعنى الدقيق للكلمة في الولايات المتحدة

(1) انظر صفحة 359 فيما يلي للاطلاع على بعض الحجج التي يمكن استخدامها على الجانب الآخر. فلو لم نستطع إحداث تغيرات كبيرة في أساليبنا الحالية، يجب أن أوافق على أن رفع سعر الفائدة أثناء الصعود قد يكون في ظروف معينة أهون الشرور.

عام 1929. فالحالة الفعلية كانت من نوع آخر. فقد كان حجم الاستثمار الجديد أثناء السنوات الخمس التي سبقت هذه الفترة بالفعل هائلا في المجمل لدرجة أن العائد المتوقع لأي إضافات أخرى كان ينخفض بسرعة عند تقديره بشكل متعقل. كان من شأن البصيرة الصحيحة تقليل الكفاية الحدية لرأس المال لمستوى منخفض غير مسبوق، بحيث لا يمكن استمرار "الصعود" على أساس سليم إلا بسعر فائدة طويل الأجل منخفض جدا، وبتجنب توجه الاستثمار بشكل خاطئ في الاتجاهات التي كانت معرضة أكثر من غيرها لخطر الاستغلال المفرط. في الواقع، كان سعر الفائدة عاليا جدا لدرجة كبح أي استثمارات جديدة إلا في الاتجاهات التي كانت متأثرة بهياج المضاربة، ومن ثم كانت معرضة لخطر الاستغلال المفرط. وفي نفس الوقت، كان من شأن سعر الفائدة العالي القادر على التغلب على هياج المضاربة أن يردع كل أنواع الاستثمارات الجديدة المقررة على أسس عقلانية. ومن ثم، رفع سعر الفائدة كعلاج للحالة التي تنشأ عن استمرار الاستثمار الجديد الكثيف بشكل شاذ يعتبر دواءً من النوع الذي يعالج المرض عن طريق قتل المريض.

من الممكن جدا أن تكون إطالة أمد التشغيل الكامل تقريبا على مدار عدد من السنوات مصحوبة في الدول الغنية كبريطانيا العظمي أو الولايات المتحدة – بافتراض الميل للاستهلاك القائم – بمقدار هائل من الاستثمار الجديد لدرجة أنه سيؤدي لحالة الاستثمار الكامل، والتي تعني أنه لا يعود من الممكن أن نتوقع وفقا لحساب معقول أن يزداد العائد الكلي الإجمالي من أي إضافة في السلع المعمرة عن تكلفة الإحلال. علاوة على ذلك، قد يتم الوصول لهذا الوضع بسرعة نسبيا، أي خلال 25 سنة أو أقل مثلا. ولكي لا يظن أحد أنني أنكر هذا، فإنني أؤكد أن حالة الاستثمار الكامل بالمعنى الدقيق للكلمة لم تحدث أبدا.

علاوة على ذلك، حتى لو افترضنا أن حالات الصعود المعاصرة تميل للارتباط بحالة وجيزة من الاستثمار الكامل أو الاستثمار المفرط بالمعنى الدقيق، يبقى الاعتقاد بأن سعر الفائدة الأعلى هو العلاج المناسب أمرا سخيفا. ففي هذه الحالة، ستصح تمامًا آراء من يرجعون المرض لنقص الاستهلاك. وسيكمن العلاج في عدة إجراءات هادفة لزيادة الميل للاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخول أو أي طريقة أخرى بحيث يتطلب مستوى معين من التشغيل مقدارًا أقل من الاستثمار الجاري لدعمه.

4

قد يكون من الملائم الآن أن أتحدث عن المدارس الفكرية المهمة التي أكدت – من وجهات نظر مختلفة – أن ميل المجتمعات المعاصرة المزمن لنقص التشغيل يعود لنقص الاستهلاك، أي للممارسات الاجتماعية وتوزيع الثروة التي تؤدي لخلق ميل للاستهلاك منخفض بإفراط.

إن حجم الاستثمار في الظروف الحالية – أو حتى وقت قريب على الأقل - غير مخطط وغير منظم، ويخضع لتقلبات الكفاية الحدية لرأس المال كما تحددها الأحكام الفردية للأفراد الجهلاء أو المضاربين، ولسعر فائدة طويل الأجل لا ينخفض – أو نادرا ما ينخفض – عن مستوى متفق عليه عرفيا. وهكذا تعتبر هذه المدارس الفكرية مصيبة بلا ريب كمبادئ نسترشد بها في السياسة العملية. ففي هذه الظروف، لا توجد وسيلة أخرى لرفع مستوى التشغيل المتوسط لمستوى أكثر إرضاءً. فلو كانت زيادة الاستثمار غير ممكنة فعليا، تكون السبيل الوحيدة لتحقيق مستوى أعلى من التشغيل هو زيادة الاستهلاك.

لا أكاد أختلف مع هذه المدارس الفكرية إلا في أن تركيزها على زيادة الاستهلاك قد يكون أكثر من اللازم حين لا يزال هناك الكثير من المنافع الاجتماعية التي يمكن لزيادة الاستثمار أن تحققها. ولكن من الناحية النظرية يمكن انتقادها لتغاضيها عن وجود طريقتين لزيادة الناتج. حتى لو قررنا أن من الأفضل زيادة رأس المال بشكل أبطأ وتركيز الجهود على زيادة الاستهلاك، يجب أن نتخذ هذا القرار بحذر وبعد التفكير في البديل مليا. فأنا عن نفسي معجب بالمنافع الاجتماعية العظيمة التي تنجم عن زيادة مخزون رأس المال إلى أن يتوقف عن أن يكون نادرا، لكن هذا حكم عملي وليس ضرورة نظرية.

علاوة على ذلك، يجدر بي أن أوافق بسهولة على أن أكثر السبل حكمة هو التقدم على الجبهتين في نفس الوقت. فبينما أطمح لإيجاد معدل استثمار محكوم اجتماعيا بهدف تحقيق انخفاض مطرد في الكفاية الحدية لرأس المال، لا بد أن أدعم

في نفس الوقت مختلف السياسات الهادفة لزيادة الميل للاستهلاك. فمهما فعلنا بشأن الاستثمار، من الصعب الحفاظ على التشغيل الكامل في ظل الميل القائم للاستهلاك. ومن ثم هناك مجال لعمل السياستين معا، أي تعزيز الاستثمار وفي نفس الوقت تعزيز الاستهلاك لا ليصل للمستوى المناظر لزيادة الاستثمار وفقا للميل للاستهلاك القائم فحسب وإنما لمستوى أعلى.

لنأخذ بعض الأرقام التقريبية بغرض التوضيح ونفترض أن المستوى المتوسط لناتج اليوم لو كان أقل بـ 15 % من مقداره في ظل التشغيل الكامل المستمر، ولو كان الاستثمار يمثل 10 % من هذا الناتج، والاستهلاك يمثل 90 %، وكذلك لو كان على الاستثمار الصافي أن يرتفع بـ 50 % لكي نصل للتشغيل الكامل وفقا للميل الحدي القائم، بحيث يرتفع الناتج من 100 إلى 115، والاستهلاك من 90 إلى 100، والاستثمار الصافي من 10 إلى 15 مع التشغيل الكامل، قد يمكننا بعد ذلك أن نستهدف تعديل الميل للاستهلاك بحيث يرتفع الاستهلاك من 90 إلى 103، والاستثمار الصافي من 10 إلى 12 مع التشغيل الكامل.

5

توجد مدرسة فكرية أخرى لا تجد علاج دورة الأعمال في زيادة الاستهلاك أو الاستثمار، وإنما في تقليل عرض العمال الراغبين في التشغيل أي عن طريق إعادة توزيع المقدار القائم من التشغيل دون زيادة التشغيل أو الناتج.

تبدو هذه السياسة بالنسبة لي سابقة للأوان أكثر من خطة زيادة الاستهلاك بكثير. فبالفعل تأتي لحظة يقارن فيها الجميع بين منافع زيادة وقت الفراغ وبين زيادة الدخل، لكن في الوقت الحالي – على ما أعتقد – تؤكد الدلائل أن الغالبية العظمى من الأفراد يفضلون زيادة الدخل على زيادة وقت الفراغ. ولا أرى سببا كافيا لإجبار من يفضلون زيادة الدخل على التمتع بالمزيد من وقت الفراغ.

6

قد يبدو وجود مدرسة فكرية تجد علاج دورة الأعمال في كبح الصعود في مراحله الأولى عن طريق رفع سعر الفائدة أمرا شاذا. والحجة الوحيدة التي يمكن إيجاد أي تبرير لهذه السياسة على أساسها تتمثل فيما قدمه السيد د. هـ. روبرتسون الذي يفترض بالأساس أن التشغيل الكامل غاية مثالية غير ممكن تحقيقها عمليا، وأن أفضل ما يمكننا أن نطمح إليه هو مستوى تشغيل أكثر استقرارا بكثير من المستوى الحالي ومتوسطه أعلى قليلا – ربما – من المستوى الحالي.

لو استبعدنا التغيرات الكبرى المؤثرة على التحكم في الاستثمار أو الميل للاستهلاك، وافترضنا استمرار الوضع القائم بشكل عام، يمكن للبعض على ما أظن أن يطرح أن السياسة المالية التي تكبح أي حالة صعود بادئة في مهدها عن طريق سعر فائدة عال بما يكفي لردع حتى المتفائلين الأكثر توهما، سياسة قادرة على إحداث حالة توقعات متوسطة أكثر نفعا. فإحباط التوقعات المميز للهبوط قد يؤدي لكثير من الخسارة والتبديد، حتى إن المستوى المتوسط للاستثمار المفيد قد يكون أعلى لو استخدمنا الردع. من الصعب أن نتأكد من صحة هذا الرأي بناء على افتراضاته الخاصة، فهي مسألة متروكة للحكم العملي في ظل عدم وجود أدلة تفصيلية. فقد يكون هذا الرأي غافلا عن المنافع الاجتماعية التي تنجم عن زيادة الاستهلاك المصاحب حتى للاستثمار الذي كان موجها توجيهًا خاطئًا بكل تأكيد، فحتى ذلك النوع من الاستثمار قد يكون أفضل من عدم وجود استثمارات على الإطلاق. على أية حال، قد يجد أكثر أنظمة الضبط النقدي استنارة نفسه في مأزق عندما يواجه حالة صعود كالتي شهدتها الولايات المتحدة في 1929، دون أي يكون في يده شيء سوى ما كان في يد نظام الاحتياطي الفيدرالي في ذلك الوقت في الولايات المتحدة، فأي من البدائل التي في نطاق صلاحيته لن يغير النتيجة. على أية حال، يبدو هذا الموقف بالنسبة لي انهزاميا بشكل خطير وغير ضروري. فهو يوصي – أو على الأقل يفترض – بالقبول الدائم للكثير من نواقص مخططنا الاقتصادي القائم.

إن وجهة النظر المتقشفة – التي تدعو لاستخدام سعر فائدة عالٍ لتعطيل أي ميل لدى مستوى التشغيل للارتفاع كثيرًا فوق متوسط العقد السابق على سبيل المثال – عادة ما تكون مدعومة بحجج لا أساس لها سوى التشوش الذهني. وتنبع وجهة النظر هذه في بعض الحالات من الإيمان بأن الاستثمار يميل في حالة الصعود إلى تخطي الادخار، وأن سعر الفائدة الأعلى سيستعيد التوازن عن طريق كبح الاستثمار من ناحية وتحفيز المدخرات من ناحية أخرى. يقتضي هذا ضمنيا أن الادخار والاستثمار يمكن ألّا يتساويان، ومن ثم لا معنى له إلا لو كانت هذه المصطلحات معرَّفة بطريقة خاصة. وقد تنبع وجهة النظر هذه من اقتراح أن الادخار الإضافي المصاحب لزيادة الاستثمار غير مرغوب فيه وجائر لأنه يرتبط عامةً بارتفاع الأسعار. لكن لو كان هذا صحيحا، لوجب أن يتم الانتقاص من أي تغير صاعد في المستوى القائم من الناتج والتشغيل. فارتفاع الأسعار لا يعود بالضرورة إلى زيادة الاستثمار، بل إلى أن سعر العرض في المدى القصير عادةً ما يرتفع مع ازدياد الناتج بسبب إما الحقيقة المادية المتمثلة في تناقص الغلة أو ميل وحدة التكلفة مقاسة بالنقود للارتفاع مع ازدياد الناتج. لو كان سعر العرض يزداد بشكل ثابت لن يحدث بالطبع أي ارتفاع في الأسعار، لكن زيادة الاستثمار ستكون مصحوبة رغم ذلك بزيادة الادخار. فزيادة الناتج هي السبب في زيادة الادخار، وارتفاع الأسعار ليس إلا نتيجة ثانوية لزيادة الناتج من شأنها أن تحدث أيضا حتى لو لم تحدث زيادة في الادخار وإنما ارتفاع في الميل للاستهلاك. فلا مصلحة حقيقية لأحد في التمكن من الشراء بأسعار منخفضة يتمثل السبب الوحيد لانخفاضها في انخفاض الناتج.

أو من ناحية أخرى، قد يُفترَض أن الشر يتسلل لو كان الاستثمار الزائد قد نشأ من انخفاض سعر الفائدة الراجع لزيادة كمية النقود. لكن سعر الفائدة القائم بالفعل لا يتمتع بأي فضيلة خاصة والنقود الجديدة لا "تُفرَض" على أحد. فقد خُلقت هذه النقود الجديدة لإشباع تفضيل السيولة المرتفع المناظر لسعر الفائدة الأقل أو حجم المعاملات الأكبر، ويحوزها هؤلاء الأفراد الذين يفضلون حيازة النقود أكثر من إقراضها بسعر الفائدة الأقل. أو قد يقترح البعض – مرة أخرى – أن الصعود يتميز بـ"استهلاك رأس المال" (والذي قد يعني الاستثمار الصافي السلبي) أي يتميز بميل مفرط للاستهلاك. لكن الدلائل تثبت لنا أن العكس هو الصحيح، ما لم يتم

الخلط بين ظواهر دورة الأعمال وظواهر الهرب من العملة كما حدث أثناء حالات انهيار العملة في أوربا بعد الحرب. علاوة على ذلك، وحتى لو كان هذا صحيحا، سيكون تخفيض سعر الفائدة علاجا معقولا أكثر من رفع سعر الفائدة في ظروف نقص الاستثمار. لا أستطيع أن أجد أي مغزى في هذه المدارس الفكرية، إلا – ربما – بوضع افتراض ضمني بأن الناتج الكلي لا يمكن تغييره. لكن أي نظرية تفترض ثبات الناتج ليست مفيدة بالطبع في تفسير دورة الأعمال.

7

وجد التفسير في الدراسات الأقدم لدورة الأعمال – وخاصة التي قام بها چيڤونز Jevons – في التقلبات الزراعية الراجعة لتغير المواسم وليس في ظواهر الصناعة. وفي ضوء النظرية المذكورة أعلاه، تبدو هذه طريقة معقولة جدا في فهم المشكلة. فحتى في الوقت الحالي، يعتبر التقلب في مخزون المنتجات الزراعية من سنة لأخرى واحدا من أهم أسباب التغيرات في معدل الاستثمار الحالي. ولا بد أن هذا العامل كان أكثر أهمية من باقي العوامل بكثير حينما كان چيڤونز يكتب وخاصة خلال الفترة التي تنطبق عليها معظم إحصائياته.

يمكن إيجاز نظرية چيڤونز – التي تنص على أن دورة الأعمال تعود بالأساس للتقلبات في سخاء المحصول – فيما يلي: حين يُجنَى محصول كبير على نحو استثنائي، عادةً ما تضاف إضافة مهمة للكمية المُرَحَلة للسنوات التالية. وتدخل عوائد هذه الإضافة في الدخول الحالية للفلاحين ويعاملونها كدخل، بينما لا تضع زيادة الكمية المُرَحَلة أي عبء على إنفاق الأقسام الأخرى من المجتمع من دخولها وإنما تمول من المدخرات. يعني هذا أن الإضافة إلى الكمية المُرَحَلة تعتبر إضافة للاستثمار الحالي. ولا تبطل هذه النتيجة حتى لو انخفضت الأسعار بحدة. وبالمثل، عندما يكون المحصول ضعيفا تتم الاستفادة من الكمية المُرَحَّلة في الاستهلاك الحالي، بحيث لا يخلق الجزء المقابل من الإنفاق الذي يقوم به المستهلكون من دخولهم دخلا حاليا

للفلاحين. يعني هذا أن ما يؤخذ من الكمية المُرَحلة يتضمن انخفاضا مقابلا في الاستثمار الحالي. ومن ثم لو كنا نفترض أن الاستثمار في الاتجاهات الأخرى ثابتا، قد يكون الفرق في الاستثمار الكلي كبيرا بين السنة التي تحدث فيها إضافة كبيرة للكمية المرحلة وبين السنة التي يحدث فيها انتقاص كبير منها. وسيكون هذا الفرق كبيرا جدا في مجتمع نشاطه الأساسي الزراعة مقارنة بأي حالة معتادة أخرى من التقلبات في الاستثمار. ومن ثم، من الطبيعي أن نجد أن نقطة التحول الصاعد متميزة بالمحصول السخي ونقطة التحول الهابط متميزة بالمحصول الضعيف. وبالطبع تعتبر النظرية الأخرى المتعلقة بوجود أسباب طبيعية لتتابع المحاصيل السيئة والجيدة بانتظام دوري مسألةً أخرى لسنا مهتمين بها في المقام الحالي.

طُرِّحَت مؤخرا نظرية مفادها أن المحصول السيئ وليس المحصول الجيد هو ما يفيد التجارة، إما لأن المحصول السيئ يجعل السكان مستعدين للعمل مقابل عائد حقيقي أقل أو لأن إعادة توزيع القوة الشرائية الناجمة عنه تعتبر في صالح الاستهلاك. ولست في حاجة إلى أن أقول إن هذه النظرية ليست من النظريات التي كنت أقصدها في الوصف الذي أوردته فيما سبق لظواهر المحصول كتفسير لدورة الأعمال.

لكن أهمية الأسباب الزراعية للتقلب تراجعت كثيرا في العالم الحديث لسببين. في المقام الأول، صارت نسبة الناتج الزراعي من الناتج الكلي أقل بكثير. وفي المقام الثاني، أدى نشوء سوق عالمي لمعظم المنتجات الزراعية تصب فيه المحاصيل من العالم أجمع إلى التقليل من أهمية تعاقب المواسم الجيدة والسيئة وآثارها، فنسبة التقلب في حجم المحصول العالمي أصبحت أقل بكثير من نسب التقلبات في محصول كل دولة منفردة. لكن قديما حين كانت الدولة تعتمد بالأساس على المحصول الخاص بها، كان من الصعب أن يوجد أي سبب ممكن لتقلبات الاستثمار يقترب في خطورته بأي حال من الأحوال من التغيرات في الكمية المرحلة من المنتجات الزراعية باستثناء الحرب.

وحتى في وقتنا الحالي، من المهم أن ننتبه للدور الذي تلعبه التغيرات في مخزون المواد الخام الزراعية والمعدنية في تحديد معدل الاستثمار الحالي. يجب أن أعزو المعدل البطئ للانتعاش من الهبوط بعد الوصول لنقطة التحول بالأساس إلى الأثر الانكماشي لانخفاض المخزون الفائض إلى المستوى الطبيعي. فتراكم المخزون الذي يحدث بعد

انكسار حالة الصعود يخفف معدل الانهيار في البداية، لكننا ندفع ثمن هذا الارتياح لاحقا عن طريق تثبيط معدل الانتعاش التالي. وأحيانا يجب أن يكتمل انخفاض المخزون تماما قبل ظهور أي درجة ملحوظة من الانتعاش. فمعدل الاستثمار في الاتجاهات الأخرى – الكافي لإحداث حركة صاعدة عندما لا يوجد استثمار سلبي في المخزون يوازن أثره– قد لا يكون كافيا على الإطلاق طالما بقي هذا الاستثمار السلبي مستمرًا.

أعتقد أننا شهدنا مثالاً بارزًا على هذا في المراحل الأولى من سياسة "العهد الجديد" في أمريكا. فعندما بدأ الإنفاق الكبير الممول بالاقتراض الذي بدأه الرئيس روزفلت Roosevelt، كانت مختلف أنواع المخزون – وخاصة من المنتجات الزراعية – ثابتة عند مستويات مرتفعة جدا. لقد تشكل "العهد الجديد" جزئيا من محاولة مضنية لتقليل هذه المخزون عن طريق تقليص الناتج الحالي ومختلف الطرق الأخرى. لقد كان تخفيض المخزون ليصل للمستوى العادي عملية ضرورية يجب تحملها، لكن طوال الفترة التي استمرت فيها (عامين تقريبا) كانت بمثابة عامل مبطل لأثر الإنفاق الممول بالاقتراض الذي كان يُدفع في اتجاهات أخرى. ولم يصبح الطريق ممهدا للانتعاش الحقيقي إلا بعد اكتمال هذه العملية.

تقدم الخبرة الأمريكية الحديثة أيضا أمثلة جيدة على الدور الذي تلعبه التقلبات في مخزون السلع كاملة الصنع وغير كاملة الصنع في إحداث تذبذبات ثانوية في الحركة الأساسية لدورة الأعمال. فالصناع، وهم يهيئون الصناعة للاستعداد لحجم الاستهلاك المتوقع أن يسود بعد بضعة شهور، يميلون لارتكاب أخطاء بسيطة في الحسابات تكون عامةً في اتجاه استباق الأحداث. وحين يكتشفون خطأهم يتوجب عليهم أن يقلصوا إنتاجهم لمدة قصيرة لمستوى أقل من مستوى الاستهلاك الحالي حتى يسمحوا بامتصاص المخزون الفائض. وفي ضوء الإحصائيات المكتملة الممتازة المتاحة الآن في الولايات المتحدة، ثبت أن مفعول فرق السرعة بين المبالغة والانخفاض مرة أخرى كاف للتأثير على معدل الاستثمار الحالي.

الفصل الثالث والعشرون
ملاحظات عن المركنتيلية وقوانين الربا والنقود المدموغة ونظريات نقص الاستهلاك

1

لنحو مائتي عام لم يشك أي من المنظِّرين الاقتصاديين أو الممارسين أبدا في أن الميزان التجاري الإيجابي للدولة يكون في صالحها، وأن الميزان التجاري السلبي يمثل خطرا كبيرا خاصة لو نتج عنه خروج المعادن النفيسة، لكن الآراء تباينت بشكل واضح خلال المائة عام الأخيرة. ظل غالبية رجال الدولة والممارسين في معظم البلدان- ونصفهم تقريبا في بريطانيا العظمى رغم أنها موطن الرأي المضاد - مخلصين للمبدأ القديم، بينما أكد كل المنظرين الاقتصاديين تقريبا أن القلق حيال هذه المسائل ليس له أساس على الإطلاق إلا من منظور ضيق جدا، نظرا لأن آلية التجارة الخارجية ذاتية التنظيم ومحاولات التدخل فيها ليست بلا جدوى فحسب، وإنما تؤدي لإفقار من يقومون بها لأنهم يخسرون مزايا تقسيم العمل الدولي. سيكون من الملائم اتساقا مع

التقاليد أن نسمي الرأي الأقدم بالمركنتيلية، والرأي الأحدث مذهب التجارة الحرة رغم أن هذين المصطلحين لا بد أن يُفسرا في ضوء السياق لأن كلاً منهما له مغزى أوسع وأضيق من هذا.

بشكل عام، لم يؤكد علماء الاقتصاد المحدثون أن تقسيم العمل الدولي – كقاعدة عامة – يؤدي لتوازن في المكاسب يَجُب المنافع التي قد تكون للممارسات المركنتيلية فحسب، وإنما أكدوا أيضا على أن حجج المركنتيليين قائمة على تشوش فكري من بدايتها إلى نهايتها.

مارشال[1] على سبيل المثال، ورغم أن إشاراته للمركنتيلية كان بها قدر قليل من التعاطف، لم يحترم نظرية المركنتيليين الأساسية في ذاتها على الإطلاق ولا يذكر حتى تلك العناصر الصحيحة في آرائهم التي سأختبرها فيما يلي[2]. وبنفس الطريقة، كانت التنازلات النظرية التي كان علماء الاقتصاد المنتمون لمذهب التجارة الحرة مستعدين لتقديمها في المناظرات المعاصرة المتعلقة مثلا بتشجيع الصناعات الوليدة أو بتحسين معدل التبادل التجاري غير منصبة على الجوهر الحقيقي للحجج المركنتيلية. فأثناء الجدل المالي الذي حدث في الربع الأول من القرن الحالي، لا أذكر أن علماء الاقتصاد قدموا أي تنازل أبدا أمام الادعاء بأن الحمائية قد تزيد التشغيل المحلي. ربما يكون الأكثر عدلا هو أن استشهد بما كتبته أنا نفسي على سبيل المثال. ففي وقت ليس ببعيد وهو عام 1923 كتبت كتلميذ مخلص للمدرسة الكلاسيكية لم يكن يشك أبدا حينئذ فيما تعلمه و لم يكن له تحفظات عليه على الإطلاق: "إن كان هناك شيء واحد لا تستطيع الحمائية عمله، فهو معالجة البطالة... من الحجج المؤيدة للحمائية أنها توفر منافع ممكنة لكن احتمال تحققها قليل، ولا يوجد رد بسيط على هذه الحجج. لكن ادعاء معالجة البطالة يتضمن المغالطة الحمائية في أكثر أشكالها فداحة

(1) انظر كتاب مارشال الصناعة والتجارة *Industry and Trade*، الملحق (D): النقود والائتمان والتجارة Money, Credit and Commerce، ص 130، ومبادئ علم الاقتصاد، الملحق I.

(2) وجهة نظر مارشال فيهم موجزة في هامش في الطبعة الأولى من كتاب مبادئ علم الاقتصاد، ص 51: "أجريت الكثير من الدراسات في انجلترا وألمانيا عن الآراء السائدة في العصور الوسطى بخصوص علاقة النقود بالثروة القومية. ويمكن اعتبارها مشوشة بشكل عام بسبب افتقارها للفهم الواضح لوظائف النقود، أكثر من كونها مخطئة بسبب افتراض أن الثروة الصافية لأمة معينة لا يمكن أن تزداد إلا بزيادة مخزونها من المعادن النفيسة".

وفجاجة"[1]. أما بالنسبة إلى النظرية المركنتيلية الأقدم، فلم يتوفر أي بيان واضح عنها ونشأنا على الاعتقاد بأنها لم تكن سوى ترهات. فقد كانت هيمنة المدرسة الكلاسيكية تامة وشاملة بشكل مطلق.

2

دعوني أوضح بطريقتي ما يبدو لي الآن على أنه عنصر الصحة العلمية في المذهب المركنتيلي. وبعد ذلك سنقارن هذا بالحجج الفعلية التي قدمها المركنتيليون. ويجب أن يكون مفهوما أن المنافع المقصودة هنا منافع وطنية بشكل صريح ولا يُرجح أن تفيد العالم ككل.

عندما تنمو ثروة دولة ما سريعا بدرجة أو بأخرى، يكون تقدم هذه الحالة السعيدة معرضاً للإعاقة – في ظل شروط "دعه يعمل" – بسبب عدم كفاية الحوافز على الاستثمار الجديد. وبافتراض وجود بيئة سياسية واجتماعية وسمات قومية معينة تحدد الميل للاستهلاك، تعتمد رفاهة أي دولة آخذة في النمو على مدى كفاية هذه الحوافز للأسباب التي شرحناها بالفعل. وقد توجد هذه الحوافز في الاستثمار المحلي أو الخارجي (ويشمل مراكمة المعادن النفيسة) واللذين يشكلان معا الاستثمار الكلي. في الظروف التي يتحدد فيها مقدار الاستثمار الكلي بموجب دافع الربح وحده، تُحكم فرص الاستثمار المحلي في الأجل الطويل بسعر الفائدة المحلي، بينما يتحدد مقدار الاستثمار الخارجي بالضرورة بموجب حجم الميزان التجاري الإيجابي. ومن ثم، في مجتمع لا تطرح فيه مسألة الاستثمار المباشر تحت رعاية السلطات الحكومية، تكون الأهداف الاقتصادية التي يجدر بالحكومة أن تنشغل بها هي سعر الفائدة المحلي وميزان التجارة الخارجية في مجتمع تُعتبر مسألة الاستثمار المباشر تحت رعاية السلطات الحكومية غير مطروحة فيه أصلا.

---

(1) جريدة *The Nation and the Athenaeum*، 24 نوفمبر 1923 (ج. م. ك.، المجلد الثامن عشر).

والآن، لو كانت وحدة الأجر مستقرة إلى حد ما وغير معرضة لتقلبات عفوية ضخمة (وهذا الشرط يتحقق دائما تقريبا)، ولو كانت حالة تفضيل السيولة المحسوبة على أساس متوسط تقلباتها في الأجل القصير مستقرة إلى حد ما، ولو كانت الأعراف البنكية مستقرة هي الأخرى، سيميل سعر الفائدة إلى أن يُحكَم بكمية المعادن النفيسة المقاسة بوحدات الأجر المتاحة لإشباع رغبة المجتمع في السيولة. كذلك، ستعتمد الزيادات والانخفاضات في كمية المعادن النفيسة إلى حد كبير على ما إذا كان الميزان التجاري مواتيا أم لا في عصر لم تعد فيه القروض الأجنبية الكبيرة والامتلاك المباشر للثروات الموجودة بالخارج ممكنين عمليا إلا فيما ندر.

ومن ثم – كما يحدث بالفعل – كان اهتمام السلطات بتحقيق ميزان تجاري إيجابي يخدم كلا الهدفين ولهذا مثل الوسيلة الوحيدة المتاحة لتعزيزهما. ففي وقت لم تكن السلطات تتمتع فيه بأي سيطرة مباشرة على سعر الفائدة المحلي أو المحفزات الأخرى للاستثمار المحلي، كانت تدابير زيادة فائض الميزان التجاري هي الوسيلة المباشرة الوحيدة في أيدي السلطات لزيادة الاستثمار الخارجي، وفي نفس الوقت كان أثر الميزان التجاري الفائض على تدفق المعادن النفيسة إلى الدولة هو الوسيلة غير المباشرة الوحيدة لتقليل سعر الفائدة المحلي، ومن ثم زيادة الحافز على الاستثمار المحلي.

لكن يوجد قيدان على نجاح هذه السياسة لا يجب إغفالهما أبدا. فلو انخفض سعر الفائدة المحلي بشدة لدرجة تحفيز مقدار الاستثمار بما يكفي لرفع التشغيل لمستوى يتخطى بعض النقاط الحاسمة التي ترتفع عندها وحدة الأجر، سيبدأ الارتفاع في مستوى التكاليف المحلي في الانعكاس بشكل سلبي على ميزان التجارة الخارجية، بحيث تُحبَط الجهود الرامية لزيادة الأخير وتُخفق في تحقيق الغاية منه. ومرة أخرى، لو انخفض سعر الفائدة المحلي بشدة نسبةً إلى أسعار الفائدة في الأماكن الأخرى بحيث يستحث مقدار إقراض خارجي غير متماشٍ مع الميزان الإيجابي، قد ينتج عن هذا خروج للمعادن النفيسة كفيل بنقض المنافع المتحققة فيما سبق. ويزداد خطر أن يصبح واحد من هذين القيدين نافذ المفعول في حالة الدولة الكبيرة المهمة دوليا لأن تدفق النقود إلى دولة معينة يعني خروجا من الأخرى في الظروف التي يكون فيها ناتج المعادن النفيسة الجاري من المناجم على نطاق صغير نسبيا، مما قد يؤدي إلى تفاقم

الآثار السلبية لارتفاع التكاليف وانخفاض أسعار الفائدة محليا (لو تم تطبيق السياسة المركنتيلية بمغالاة) بسبب ارتفاع التكاليف وارتفاع أسعار الفائدة في الخارج.

يعتبر التاريخ الاقتصادي لإسبانيا في الجزء الثاني من القرن الخامس عشر والسادس عشر نموذجا على دولة دُمرَت تجارتها الخارجية بسبب آثار الوفرة المفرطة للمعادن النفيسة على وحدة الأجر. وتعتبر بريطانيا العظمى في السنوات السابقة على الحرب في القرن العشرين نموذجا على دولة كثيرا ما أدت فيها التسهيلات المفرطة للإقراض الخارجي وشراء الممتلكات في الخارج إلى إعاقة انخفاض سعر الفائدة الذي كان مطلوبا لينشأ التشغيل الكامل. أما تاريخ الهند في كل الأوقات فيعتبر مثالا على تاريخ دولة أفقرها تفضيل سيولة يصل لدرجة الولع القوي، حتى إن تدفق المعادن النفيسة الهائل والمزمن إليها لم يكن كافيا لتخفيض سعر الفائدة لمستوى متماشٍ مع نمو الثروة الحقيقية.

وبرغم ذلك، إن كنا نتناول مجتمعا وحدة الأجر فيه مستقرة إلى حد ما، وخصائصه الوطنية تحدد الميل للاستهلاك وتفضيل السيولة، ونظامه النقدي يربط كمية النقود بمخزون المعادن النفيسة بشكل متصلب، سيكون من الضروري للحفاظ على الرخاء أن تنتبه السلطات لحالة الميزان التجاري. فالميزان التجاري الإيجابي – بشرط ألا يكون أكبر من اللازم – سيحدث تحفيزا كبيرا، بينما قد ينتج عن الميزان السلبي حالة من الكساد المستمر.

لا يترتب على هذا أن الدرجة القصوى من تقييد الواردات ستشجع على حدوث أعلى درجة من الميزان التجاري الإيجابي. لقد شدد المركنتيليون الأوائل بشكل كبير على هذا، وغالبا ما كانوا يعارضون وضع قيود على التجارة وذلك لأنها تميل للعمل بشكل معاكس للميزان الإيجابي في المدى الطويل. حقًا يمكن القول إنه في الظروف الخاصة ببريطانيا العظمي في منتصف القرن التاسع عشر، كانت حرية التجارة الكاملة تقريبا هي أكثر سياسة تساعد على تعزيز الميزان الإيجابي. وتعرض الخبرة المعاصرة للقيود على التجارة في أوروبا بعد الحرب نماذج متنوعة على عوائق الحرية التي أُعدت بشكل غير سليم فجعلت الميزان التجاري أسوأ رغم أنها كانت مصممة لتحسينه.

لهذا السبب وأسباب أخرى، يجب على القارئ ألا يصل لنتيجة سابقة لأوانها بخصوص السياسة العملية التي تؤدي إليها أطروحتنا، فهناك قرائن قوية ذات طبيعة

عامة ضد وضع قيود على التجارة ما لم يمكن تبريرها على أسس خاصة. فحتى لو كانت النظرية الكلاسيكية قد أفرطت في التأكيد على أهمية التقسيم الدولي للعمل، يبقى لهذا التقسيم فوائد حقيقية وجوهرية. إن المنفعة التي تجنيها بلدنا من الميزان الإيجابي تكبد دولة أخرى خسارة مساوية (وقد كان المركنتيليون على وعي كبير بهذه النقطة)، ولا يقتضي هذا فحسب ضرورة الحرص على الاعتدال الشديد (بحيث لا تأخذ الدولة لنفسها أكثر من نصيبها العادل والمعقول من المعادن النفيسة)، وإنما يعني أيضا أن السياسة غير المعتدلة قد تقود إلى منافسة دولية حمقاء على تحقيق ميزان إيجابي من شأنها أن تؤذي الجميع بنفس الدرجة[1]. وأخيرا، تعتبر سياسة القيود التجارية أداة خادعة حتى فيما يتعلق بتحقيق هدفها المزعوم، نظرا لأن المصلحة الخاصة وانعدام الكفاءة الإدارية والصعوبة الأصيلة للمهمة قد يؤدون بها إلى إحداث نتائج معاكسة تماما للنتائج المرجوة.

ومن ثم، ينصب جُل نقدي على عدم كفاية الأسس النظرية لمذهب "دعه يعمل" الذي نشأت عليه ودرسته بنفسي لسنوات طوال، أي ضد الفكرة القائلة بأن سعر الفائدة ومقدار الاستثمار يعدلا من أنفسهما بشكل تلقائي عند المستوى الأمثل بحيث يكون الانشغال بالميزان التجاري مضيعة للوقت. فقد ثبت أننا معشر الاقتصاديين قد اقترفنا خطأ كبيرًا حين تجرأنا على التعامل مع ما كان لقرون من الأهداف الأساسية لفن إدارة الدولة وكأنه مجرد هوس صبياني.

تحت تأثير هذه النظرية المعيبة، ابتكرت مدينة لندن أخطر أسلوب يمكن تصوره للحفاظ على التوازن، ألا وهو أسلوب سعر الفائدة المصرفي المقترن بتعادل متصلب بين العملات الأجنبية . فقد أدي هذا إلى استبعاد الهدف المتمثل في إبقاء سعر الفائدة المحلي متماشيا مع التشغيل الكلي تماما. ونظرا لأن إهمال ميزان المدفوعات مستحيل عمليا، نشأت وسيلة للتحكم فيه تركت سعر الفائدة المحلي تحت رحمة قوى عمياء بدلا من حمايته. لقد تعلم رجال البنوك الممارسون للمهنة في لندن الكثير، ويكاد المرء يأمل في ألا يُستخدم أسلوب سعر الفائدة المصرفي في بريطانيا العظمى ثانيةً أبدا لحماية الميزان الخارجي في الظروف التي يُرجح أن يؤدي فيها لحدوث بطالة في الداخل.

---

(1) من شأن استخدام وحدة الأجر المرنة كعلاج عن طريق مواجهة الكساد بتخفيض الأجور أن يؤدي – لنفس السبب – إلى نفعنا على حساب جيراننا.

لو نظرنا إلى النظرية الكلاسيكية باعتبارها نظرية المنشأة الفردية وتوزيع الناتج الناشئ من تشغيل مقدار معين من الموارد، نجد أن هذه النظرية ساهمت إسهاما لا يمكن إنكاره في الفكر الاقتصادي. فمن المستحيل التفكير بشكل واضح في الموضوع دون أن تكون هذه النظرية جزءا من الأدوات التي يفكر بها المرء. ولا يجب أن يفترض أحد أنني أتشكك في هذا عندما ألفت النظر إلى إهمال أصحابها للأمور القيمة لدى أسلافهم. لكن كإسهام في فن إدارة الدولة والذي يهتم بالنظام الاقتصادي ككل وكفالة التشغيل الأمثل للموارد في النظام ككل، قد تكون وسائل الرواد الأوائل للفكر الاقتصادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد توصلت لشذرات من الحكمة المفيدة في الممارسة العملية التي أغفلتها تجريدات ريكاردو غير الواقعية في البداية ثم أزالتها بعد ذلك. لقد اتسم انشغالهم الشديد بالحفاظ على سعر الفائدة منخفضا عن طريق قوانين الربا (التي سنعود إليها في هذا الفصل لاحقا) وعن طريق الحفاظ على المخزون المحلي من النقود وعن طريق إعاقة الارتفاع في وحدة الأجر بشيء من الحكمة. ويعتبر من الحكمة أيضا استعدادهم كملاذ أخير للجوء لتجديد مخزون النقود عن طريق تخفيض قيمة العملة، لو كان المخزون قد أصبح ضعيفا بشكل واضح بسبب حدوث استنزاف خارجي لا يمكن تجنبه أو بسبب ارتفاع في وحدة الأجر[1] أو أي سبب آخر.

(1) تبين الخبرة منذ عهد سولون Solon، على الأقل – وربما قبل هذا بعدة قرون لو توافرت لدينا الإحصائيات – ما تدفعنا المعرفة بالطبيعة الإنسانية إلى توقعه، ألا وهو أن وحدة الأجر تميل بشكل مطرد للارتفاع على فترات طويلة من الزمن، وأنه لا يمكن تخفيضها إلا عندما يكون المجتمع الاقتصادي معتلا ومنهارا. ومن ثم ثبت أن ارتفاع مخزون النقود بشكل متدرج أمر إلزامي بغض النظر تماما عن التقدم وزيادة السكان.

3

ربما يكون الرواد الأوائل للفكر الاقتصادي قد توصلوا لافتراضاتهم المتسمة بالحكمة المفيدة في الممارسة العملية دون أن يكونوا مدركين بشكل كبير للأسس النظرية الكامنة وراءها. وبناء عليه، دعونا نتناول بإيجاز الأسباب التي قدموها والتوصيات التي اقترحوها. تصبح هذه المهمة أسهل بالرجوع لكتاب البروفيسور هيكشر Heckscher العظيم عن المركنتيلية ***Mercantilism***، الذي توفرت فيه لأول مرة السمات الأساسية للفكر الاقتصادي على مدار قرنين من الزمان للقارئ العام للاقتصاد. والمقتطفات التالية مأخوذة بالأساس من الصفحات التي كتبها[1].

1- لم يفترض فكر المركنتيليين وجود ميل ذاتي الضبط يستقر بموجبه سعر الفائدة عند المستوى المناسب. على العكس، شددوا على أن سعر الفائدة العالي بإفراط هو العائق الأساسي أمام نمو الثروة، بل وكانوا حتى مدركين لاعتماد سعر الفائدة على تفضيل السيولة ومقدار النقود. لقد كانوا منشغلين بتقليل تفضيل السيولة وزيادة كمية النقود معاً، وأوضح الكثيرون منهم أن انشغالهم بزيادة كمية النقود يعود إلى رغبتهم في تقليل سعر الفائدة. يوجز البروفيسور هيكشر هذا الجانب من نظريته كما يلي:

> كان موقف المركنتيليين الأكثر تبصرا في هذا الجانب – كما في جوانب كثيرة غيره – واضحا تماما في إطار حدود معينة. فالنقود كانت تعتبر بالنسبة لهم – لو استخدمنا مصطلحات اليوم – أحد عناصر الإنتاج كالأرض بالضبط. وكان تُعتبر أحيانا ثروة "اصطناعية" أي أنها مختلفة عن الثروة "الطبيعية"، وتُعتبر الفائدة على رأس المال هي ما يُدفع مقابل إيجار المال فيما يشبه إيجار الأرض. وعندما سعى المركنتيليون إلى

---

(1) يعتبر ما كتبه البروفيسور هيكشر أكثر شيء يناسب هدفي، لأنه يُعتبر بشكل عام من أنصار النظرية الكلاسيكية وأقل تعاطفا مع نظريات المركنتيليين مني بكثير. ومن ثم، لا يُحتمل أن يكون اختياره للمقتطفات منحازا بأي حال من الأحوال بسبب الرغبة في إبراز حكمتهم.

اكتشاف أسباب موضوعية لارتفاع سعر الفائدة – وكان سعيهم هذا يزداد أكثر فأكثر أثناء هذه الفترة – وجدوا هذه الأسباب في الكمية الكلية للنقود. سيتم اختيار أكثر الأمثلة نموذجية من بين المواد الكثيرة المتوفرة، وذلك بغرض توضيح إلى أي مدى كانت هذه الفكرة مستقرة ومتجذرة ومستقلة عن أي اعتبارات عملية قبل أي شيء.

كان أبطال الصراع حول السياسة النقدية وتجارة الهند الشرقية في بدايات عشرينيات القرن السابع عشر في انجلترا متفقين تماما حول هذه النقطة. فقد قال چيرارد مالينز Gerard Malynes، إن "وفرة النقود تقلل الربا سواء من حيث السعر أو المعدل"، وقدم أسباب مفصلة لرأيه هذا (القانون التجاري ***Lex Mercatoria***، والحفاظ على التجارة الحرة ***Maintenance of Free Trade***، *1622*). وأجاب خصمه المشاكس الأكثر تدقيقا إدوارد ميزلدين Edward Misselden، بأن "علاج الربا قد يكون وفرة النقود" (التجارة الحرة أو سبل ازدهار التجارة *Free Trade or the **Means** to make Trade Florish*، نفس العام). أما تشايلد Child – والذي يعتبر من أهم الكتاب بعد ذلك بنصف قرن والزعيم الأقوى لشركة الهند الشرقية ومحاميها الأكثر مهارة – فتناول (1668) مسألة تقرير إلى أي مدى سيؤدي الحد الأقصى القانوني لسعر الفائدة (والذي كان يطالب به بضراوة) إلى سحب "نقود" الهولنديين بعيدا عن إنجلترا. وقد وجد علاجا لهذا العيب المروع في تسهيل تحويل السندات الإذنية لو كانت تستخدم كعملة، فهذا من شأنه – كما قال – "أن يسد العجز في نصف المال الحاضر كله الذي نستخدمه في الدولة على الأقل". أما بيتي Petty الكاتب الآخر الذي لم يكن متأثرًا على الإطلاق بصراع المصالح، فكان متفقا تماما مع الآخرين عندما فسر الانخفاض "الطبيعي" في سعر الفائدة من 10 % إلى 6 % بالزيادة في كمية النقود (الحساب السياسي *Political Arithmetik*، 1676)، وأوصى بالإقراض بفائدة كعلاج مناسب لحالة الدولة التي لديها "قطع معدنية"

أكثر من اللازم (بضع كلمات عن النقود *Quantulumcunque concerning Money*، *1682*).

لم تكن هذه الطريقة في التفكير بالطبع مقصورة على إنجلترا بأي حال من الأحوال. فعلى سبيل المثال، اشتكى التجار ورجال الدولة الفرنسيون بعد ذلك بعدة سنوات (1701 و1706) من سيادة ندرة النقود باعتبارها سبب ارتفاع أسعار الفائدة، وكانوا تواقين لتقليل سعر الربا عن طريق زيادة تداول النقود[1].

كان لوك Locke، العظيم أول من عبر بمصطلحات مجردة عن العلاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود في جداله مع بيتي[2]. لقد عارض اقتراح بيتي المتمثل في وضع حد أقصى لسعر الفائدة على أساس أنه مستحيل عمليا بالضبط كوضع حد أقصى لإيجار الأرض، وذلك لأن "القيمة الطبيعية للنقود – باعتبارها قادرة على إدرار هذا الدخل السنوي عن طريق الفائدة – تعتمد على الكمية الكلية لنقود المملكة المتداولة آنذاك بالنسبة للتجارة الكلية في المملكة (أي تصريف كل المنتجات بشكل عام)"[3].
يوضح لوك أن للنقود قيمتين: (1) قيمتها في الاستخدام والتي نحصل عليها من سعر الفائدة "وفي هذا تكون طبيعتها كطبيعة الأرض التي يطلق على الدخل منها اسم الريع في حين يطلق على الدخل من النقود اسم الفائدة[*]"، و(2) قيمتها في التبادل "وفي هذا تكون طبيعتها كطبيعة السلع"، فتكون قيمتها في التبادل "معتمدة فقط على وفرة أو ندرة النقود بالنسبة إلى وفرة أو ندرة تلك الأشياء، وليس على ما ستصبح عليه الفائدة." ومن ثم، كان لوك أبا لنظريتين كميتين. فأولا: قال إن سعر الفائدة يعتمد على نسبة كمية النقود إلى القيمة الكلية للتجارة (مع أخذ سرعة التداول في الاعتبار). وثانيا: قال إن قيمة النقود في التبادل تعتمد على نسبة كمية النقود إلى

(1) هيكشر، المركنتيلية، المجلد الثاني، ص 200 و201 باختصار بسيط جدا.

(2) بعض الاعتبارات الخاصة بتبعات تخفيض الفائدة ورفع قيمة النقود *Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest and Raising the Value of Money*، *1692*، لكن هذا الكلام كتب قبل ذلك ببضع سنوات.

(3) يضيف: "لا تعتمد على كمية النقود فحسب وإنما سرعة تداولها أيضا".

(*) يوضح كينز أن لوك يستخدم كلمة "use" والتي كانت تُستخدم بمعني الفائدة في الإنجليزية قديمًا بدلا من كلمة "interest" – المترجمة.

الحجم الكلي للسلع في السوق. لكنه - بوقوفه بقدم في العالم المركنتيلي وأخرى في العالم الكلاسيكي[1] - كان مرتبكا بخصوص العلاقة بين هاتين النسبتين، وغض النظر تماما عن إمكانية حدوث تقلبات في تفضيل السيولة. لكنه كان حريصا على توضيح أن التخفيض في سعر الفائدة ليس له أثر مباشر على مستوى الأسعار، ولا يؤثر على الأسعار "إلا بقدر ما يفضي تغير الفائدة في التجارة إلى جلب أو إخراج النقود أو السلع، ومن ثم تغيير نسبتها مع الوقت هنا في انجلترا عما كانت عليه من قبل"، أي لو كان التخفيض في سعر الفائدة يؤدي إلى تصدير النقد أو زيادة الناتج. لكنه لا يتقدم ليخرج بأطروحة جديدة حقيقية[2].

تتضح السلاسة التي كانت العقلية المركنتيلية تفرق بها بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال من مقطع (طبع عام 1621) اقتبسه لوك من خطاب إلى صديق بخصوص الربا *A Letter to a Friend concerning Usury*: "الفائدة العالية تضعف التجارة. فارتفاع مكسب الفائدة على الربح من التجارة يجعل التجار الأغنياء يوجهون أموالهم للحصول على الفائدة والتجار الصغار يفلسون". أما فورتراي Fortrey (مصلحة انجلترا وتقدمها *England's Interest and Improvement*، 1663) فيقدم نموذجا آخر على التركيز على سعر الفائدة المنخفض كوسيلة لزيادة الثروة.

(1) وضع هيوم Hume، بعد ذلك بقليل قدم ونصف القدم في العالم الكلاسيكي. فهو أول من قام بالتشديد على أهمية وضع التوازن مقارنة بحالة الانتقال تجاهه دائمة التغير وتبعه في ذلك الاقتصاديين الآخرين، رغم أنه كان لا يزال مركنتيليا بما يكفي لجعله لا يتغاضى عن حقيقة أننا في الواقع الفعلي نوجد في حالة الانتقال: "لا يكون ارتفاع كمية الذهب والفضة في صالح الصناعة إلا في الوضع الانتقالي أو الفاصل القائم فيما بين اكتساب المال وارتفاع الأسعار، إن كثرة أو قلة كمية النقود لا يكون لها تبعات مهمة على حالة الرخاء الداخلي في الدولة. فالسياسة الجيدة التي يمكن للحاكم أن يتبعها تتمثل في مجرد الإبقاء عليها في حالة ازدياد إن أمكن، لأنه بهذه الطريقة يحافظ على روح الصناعة حية في الدولة ويحسن من وضع العمالة التي تكمن فيها كل القوة والثروة الحقيقيتين. فالدولة التي تنخفض نقودها تكون في هذا التوقيت فعلا أكثر ضعفا وشقاءً من أي دولة أخرى لا تمتلك نقودا أكثر لكنها في الاتجاه الصاعد." (مقال عن النقود *On Money*، 1752).

(2) يتضح الاختفاء الكامل لوجهة نظر المركنتيليين المتمثلة في أن الفائدة تعني الفائدة على النقود (والتي تبدو لي الآن صحيحة بلا شك) من التعليق الذي يوجز به البروفيسور هيكشر - وهو من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجيدين - عرضه لنظرية لوك، وهو كالتالي: "كانت فكرة لوك ستصبح غير قابلة للدحض. لو كانت الفائدة بالفعل مرادفة لسعر إقراض النقود، ونظرا لأنها ليست كذلك تعتبر غير ذات دلالة على الإطلاق" (مصدر سابق، المجلد الثاني، ص. 204).

لم يفت المركنتيليون أن النفع الذي يحدثه سعر الفائدة سيُفقد لو كان تفضيل السيولة الشديد سيؤدي لسحب تدفق المعادن النفيسة واكتنازها في المخازن. ورغم ذلك، دعاهم هدف تعزيز قوة الدولة في بعض الحالات (مون Mun على سبيل المثال) إلى الدعوة لمراكمة ثروة الدولة. لكن آخرين عارضوا هذه السياسة بصراحة:

> وظف شروتر Shrötter، على سبيل المثال الحجج المركنتيلية المعتادة في رسم صورة رهيبة لكيفية إفراغ التداول في الدولة من كل نقودها عن طريق زيادة خزانة الدولة. لقد عقد أيضا مقارنة منطقية تماما بين قيام الأديرة بمراكمة الثروة وفائض الصادرات من المعادن النفيسة، والذي كان بالنسبة له حقا أسوأ احتمال يمكن أن يخطر على باله. فَسَر داڤينانت Davenant، الفقر الشديد الذي تعيش فيه الكثير من الدول الشرقية – التي كان يُعتقد بامتلاكها ذهبًا وفضة أكثر من أي دول أخرى في العالم – بأن الثروة تعاني من الركود في خزائن الأمراء". لو كان قيام الدولة بالاكتناز يعتبر في أحسن الأحوال هبة غير مضمونة النتائج وخطر كبير في معظم الأحوال، يجب تجنب الاكتناز الخاص وكأنه وباء بكل تأكيد. فقد كان أحد النزعات التي عارضها بشدة عدد كبير جدا من الكتاب المركنتيليين، ولا أعتقد أنه من الممكن إيجاد صوت واحد معارض لهذا الموقف[1].

2– كان المركنتيليون واعين بمغالطة الرخص وبالخطر المتمثل في أن المنافسة المفرطة قد تقلب الميزان التجاري ضد مصلحة الدولة. ومن ثم كتب مالينز في كتابه القانون التجاري (1622): "حاول ألا تبيع بسعر أقل من الآخرين بشكل يضر بمصلحة المجتمع ككل بذريعة تنمية التجارة. إن التجارة لا تزداد عندما تكون السلع رخيصة جدا. فالرخص ينشأ عن قلة الطلب وندرة النقود واللتين تجعلا الأشياء رخيصة. ولهذا فإن العكس هو ما يزيد التجارة عندما تتوافر النقود وتصبح السلع أغلى ثمنا بسبب الطلب عليها"[2]. يوجز البروفيسور هيكشر هذا الجانب من الفكر المركنتيلي:

---

(1) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص (210 ، 211).

(2) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 218.

على مدار قرن ونصف القرن تمت صياغة وجهة النظر هذه مرارا وتكرارا بهذه الطريقة، ألا وهي أن الدولة التي لديها نقود أقل نسبيا من الدول الأخرى يجب أن تبيع رخيصا وتشتري غاليا"...

حتى في الطبعة الأصلية من نقاش عن الصالح العام *Discourse of the Common Weal* – أي في منتصف القرن السادس عشر – كان هذا الموقف واضحا بالفعل. فقد قال هيلز: "حتى لو كان الأجانب سيرضون بأخذ بضائعنا فقط مقابل بضائعهم ما الذي سيجعلهم يرفعون سعر الأشياء الأخرى (أي ما سنشتريه منهم ضمن أشياء أخرى) رغم أن بضائعنا رخيصة فعلا بالنسبة لهم؟ وعندئذ هل سنبقى نحن خاسرين وهم الفائزين وهم يبيعون غاليا ويشترون بضائعنا رخيصا في الوقت نفسه، ومن ثم يزيدون أنفسهم ثراءً ويفقروننا، أما لو رفعت سعر بضائعنا كما رفعوا سعر بضائعهم – وهو ما نفعله الآن – سيخسر البعض من جراء هذا لكن الخاسرين سيزيدون لو لم نفعل ذلك." لقد حظا هيلز بموافقة غير مشروطة من محرره على هذه النقطة بعد ذلك بعدة عقود (1581). وفي القرن السابع عشر، عاد هذا الموقف للظهور مرة أخرى بدون أي تغير مهم في فحواه. وهكذا، كان مالينز يؤمن بأن هذا الموقف التعيس نتيجة الأمر الذي كان يخشاه أكثر من أي شيء آخر ألا وهو انخفاض تقييم العملة الانجليزية في الخارج... وعاد نفس التصور للظهور بشكل مستمر بعد ذلك. آمن بيتي في كلمة للعقلاء *Verbum Sapienti*، (كُتب عام 1665 ونُشر في 1691) بأن الجهود المضنية لزيادة كمية النقود لا يمكن أن تتوقف إلا "عندما تكون ثروتنا أكبر من ثروات أي من الدول المجاورة لنا (وإن لم تكن قليلة جدا أبدا) بالنسب الهندسية والحسابية معًا. وأثناء الفترة الفاصلة بين كتابة ونشر هذا العمل، أعلن كوك Coke، أنه "لو كانت ثروتنا أكبر من ثروات الدول المجاورة لنا لم أكن لآبه إن لم يكن لدينا سوى خُمس الثروة التي لدينا الآن." (1675)[1].

(1) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 235.

3- كان المركنتيليون هم من أبدعوا فكرة أن "الخوف من السلع" وندرة النقود هي أسباب البطالة، والتي قام الكلاسيكيون بشجبها بعد ذلك بقرنين باعتبارها أمور منافية للمنطق:

تعود إحدى أقدم المرات التي تم فيها التعلل بالبطالة لمنع الواردات إلى عام 1426، في فلورنسا.... ويعود التشريع الإنجليزي المنظم لهذه المسألة إلى عام 1455 على الأقل.... ومن المراسيم المعاصرة له تقريبا مرسوم فرنسي صادر عام 1466، شكل أساس صناعة الحرير في ليون، والذي اشتهر بشدة بعد ذلك لكنه أقل أهمية نظرا لأنه لم يكن موجها في الواقع ضد السلع الأجنبية. لكن هذا القانون الأخير قد ذكر إمكانية توفير العمل لعشرات الآلاف من الرجال والنساء العاطلين. إن انتشار هذه الحجة في ذلك الوقت أمر ملحوظ...

ثار أول نقاش كبير بخصوص هذه المسألة - ككل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تقريبا - في إنجلترا في منتصف القرن السادس عشر أو قبل ذلك إلى حد ما أثناء عهد الملك هنري الثامن والملك إدوارد السادس. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نذكر مجموعة من الكتابات المكتوبة على ما يبدو في ثلاثينات القرن السادس عشر على الأكثر، ويُعتقد أن كليمنت آرمسترونج Clement Armstrong ، هو من كتب اثنين منهما على الأقل، فيصوغ هذا الموضوع مثلا بالتعبيرات التالية: "بسبب الوفرة الهائلة من البضائع والسلع الأجنبية التي تجلب سنويا لانجلترا لم تُحدث ندرة في النقود فقط، وإنما أيضا حدث تدمير لكل الحرف اليدوية التي يحصل بواسطتها عدد كبير من الناس العاديين على عمل يكسبون به نقودا ليشتروا بها طعامهم وشرابهم. ومن ثم، اضطر هؤلاء بسبب الحاجة للعيش بلا عمل والتسول والسرقة"[1].

أفضل مثال على نقاش مركنتيلي نموذجي عن هذه الحالة هو النقاش الدائر في مجلس العموم البريطاني بخصوص ندرة النقود عام 1621،

(1) هيكشر، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص 122.

عندما بدأ كساد خطير خاصة في صادرات الأقمشة. وصف هذه الظروف العضو البرلماني البارز السير / إدوين سانديز Edwin Sandys. فقال إن الفلاحين والصناع كانوا يعانون في كل مكان تقريبا، وإن الأنوال بقت عاطلة بسبب الافتقار للنقود في البلاد، وإن المزارعين أجبروا على إنهاء عقودهم "ليس (حمدا لله) بسبب نقص ثمار الأرض وإنما بسبب نقص النقود". لقد أدى الموقف إلى تحقيقات مفصلة عن أين يمكن أن تكون النقود قد ذهبت فالافتقار إليها كان ملموسا بشكل مرير. توجهت الكثير من سهام النقد إلى كل من أُفترض أنهم ساهموا في تصدير المعادن النفيسة (أو تصديرها الذائد عن اللازم) أو في اختفائها بالنظر للأنشطة المقابلة لها داخل الدولة[1].

كان المركنتيليون واعين بأن سياستهم – كما يعبر البروفيسور هيكشر عن الأمر – "ضربت عصفورين بحجر واحد". "فمن ناحية تخلصت البلاد من فائض غير مرغوب فيه من السلع ساد اعتقاد بأنه سبب للبطالة، بينما ازداد المخزون الكلي من النقود في البلاد من ناحية أخرى"[2]، مما أدى إلى انخفاض سعر الفائدة بما له من مزايا.

من المستحيل دراسة الأفكار التي توصل إليها المركنتيليون بناء على خبراتهم الفعلية دون ملاحظة وجود نزعة مزمنة على مدار التاريخ الإنساني لأن يكون الميل للادخار أقوى من الحافز على الاستثمار. إن ضعف الحافز على الاستثمار لطالما كان تفسير المشكلة الاقتصادية في مختلف الأوقات. قد يكمن تفسير ضعف هذا الحافز حاليا أساسا في مقدار التراكمات القائمة، بينما قد تكون المخاطر والمجازفات المختلفة هي التي لعبت دوراً أكبر فيما سبق. لكن النتيجة كما هي. فعادةً ما تكون رغبة الفرد في تعظيم ثروته الخاصة عن طريق الامتناع عن الاستهلاك أقوى من حافز المنظم على تعظيم الثروة الوطنية عن طريق تشغيل العمال في خلق أصول معمرة.

(1) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 223.
(2) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 178.

4- لم يكن المركنتيليون غافلين عن الطبيعة القومية للسياسات التي ينادون بها وعن ميلهم للترويج للحرب. فما كانوا يطمحون إليه بكل صراحة هو المنفعة الوطنية والقوة النسبية[1].

يمكننا أن ننتقدهم بسبب اللامبالاة الواضحة التي تقبلوا بها هذا المآل الحتمي للنظام النقدي العالمي. لكن من الناحية الفكرية، تُعتبر واقعيتهم أفضل كثيرا من التفكير المشوش للدعاة المعاصرين لمعيار ذهب عالمي ثابت ومبدأ "دعه يعمل" في الإقراض العالمي الذين يؤمنون بأن هذه السياسات بالتحديد هي التي سترسي السلام.

ففي اقتصاد خاضع لعقود نقدية ورسوم مثبتة بدرجة أو بأخرى لفترة زمنية معقولة، ويتحدد فيه مقدار التداول المحلي وسعر الفائدة المحلي أساسا بموجب ميزان المدفوعات كما كان الحال في بريطانيا العظمى قبل الحرب، لا توجد وسيلة تقليدية متاحة أمام السلطات لمواجهة البطالة المحلية إلا عن طريق السعي لإحداث فائض في الصادرات واستيراد المعادن النقدية على حساب جيرانهم. ولم تتوفر أبدا طوال التاريخ وسيلة بمثل كفاءة معيار الذهب (أو الفضة فيما سبق) العالمي في تحديد ميزة كل دولة بالنسبة لجيرانها. فهذا المعيار قد جعل الرخاء المحلي معتمدا بشكل مباشر على السعي التنافسي نحو الأسواق والشهوة التنافسية للمعادن النفيسة. وعندما كانت المصادفة السعيدة تجعل المخزون الجديد من الذهب والفضة أوفر نسبيا، ربما كان الصراع يخمد إلى حد ما. لكن مع نمو الثروة وتناقص الميل الحدي للاستهلاك، صار الصراع مهلكا لكل الأطراف أكثر فأكثر. أما الاقتصاديون التقليديون الذين لم يكن تفكيرهم الفطري كافيا لإصلاح منطقهم المعيب فقد لعبوا دورا كارثيا حتى آخر لحظة. فعندما أطاحت بعض الدول في إطار سعيهم الأعمى لإيجاد مهرب بالالتزامات التي كانت تجعل من المستحيل وجود سعر صرف مستقل بذاته، أوصي هؤلاء الاقتصاديون بأن استعادة الأغلال القديمة خطوة أولى ضرورية نحو الانتعاش العام.

---

(1) "في إطار المرحلة سعت المركنتيلية لغايات ديناميكية تماما. لكن الأمر المهم هو أن ذلك كان مرتبطا بتصور استاتيكي عن الموارد الاقتصادية الكلية في العالم، وهذا ما خلق التنافر الأصيل الذي عزز الحروب التجارية المتواصلة... كانت هذه مأساة المركنتيلية. أما العصور الوسطى بنموذجها المثالي الاستاتيكي العالمي ونظام "دعه يعمل" بنموذجه المثالي الديناميكي العالمي فقد تجنبا هذه العاقبة" (هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 25 و26).

لكن في الحقيقة العكس هو الصحيح. فسياسة سعر الفائدة المستقل بذاته والذي لا تعوقه المشاغل الدولية وبرامج الاستثمار الوطني الموجة نحو تحقيق مستوى أمثل من التشغيل المحلي هي التي تجمع الحسنين، بمعنى أنها تساعدنا وتساعد جيراننا في نفس الوقت. وانتهاج كل الدول معا في نفس الوقت لهذه السياسات كفيل باستعادة العافية الاقتصادية دوليا سواء كنا نقيسها بمستوى التشغيل المحلي أم بمقدار التجارة الدولية[1].

4

أدرك المركنتيليون وجود المشكلة دون أن يكونوا قادرين على تطوير تحليلهم لمرحلة حلها. لكن المدرسة الكلاسيكية تجاهلت المشكلة، وهذا لأن افتراضاتها المبدئية تضمنت شروطا تقضي بعدم وجودها أصلا. نتج عن هذا تفاوت كبير بين استنتاجات النظرية الكلاسيكية والتفكير الفطري. لقد كان الانجاز غير العادي للنظرية الكلاسيكية هو أن تتغلب على معتقدات "الرجل الطبيعي" وأن تكون مخطئة في الوقت نفسه. عبر البروفيسور هيكشر عن هذا كما يلي:

> إن لم يكن الموقف الأساسي من النقود والمادة التي تصنع منها قد تغير منذ الحروب الصليبية وحتى القرن الثامن عشر، فإننا نتعامل مع أفكار عميقة الجذور. ربما تكون هذه الأفكار نفسها قد استمرت لمدة أطول من الخمسمائة عام الواقعة في هذه الفترة، وإن لم تصل لنفس درجة "الخوف من البضائع". لم يخل أي عصر من هذه الأفكار باستثناء فترة "دعه يعمل". فالعناد الفكري الفريد الذي تميز به مذهب

(1) يعتبر تقدير مكتب العمل الدولي المستمر لهذه الحقيقة (بقيادة ألبرت توماس Albert Thomas، أولا ثم السيد هـ. ب. باتلر H. B. Butler) أمرا متميزا بين الآراء التي كانت تصدر عن الهيئات الدولية المختلفة في فترة ما بعد الحرب.

"دعه يعمل" هو ما تغلب لبعض الوقت على معتقدات "الرجل الطبيعي" حول هذه النقطة[1].
لقد كان الإيمان المطلق بمذهب "دعه يعمل" لازما لمحو "الخوف من البضائع"... والذي هو أكثر موقف طبيعي لـ"الرجل الطبيعي" في اقتصاد نقدي. لقد أنكرت مدرسة التجارة الحرة وجود عوامل بدت واضحة، وقُدر لها أن تفقد الاحترام في أعين رجل الشارع بمجرد أن أخفق مذهب "دعه يعمل" في السيطرة على ألباب الرجال المكبلين بهذه الأيديولوجية[2].

أتذكر غيظ بونار لو Bonar Law الممتزج بالحيرة من الاقتصاديين لأنهم كانوا ينكرون أمرا واضحا. لقد كان يعاني بشدة في البحث عن تفسير. يلجأ المرء للمقارنة بين نفوذ المدرسة الكلاسيكية في النظرية الاقتصادية ونفوذ بعض الأديان، فالتخلص من الشيء الواضح اختبار لقوة فكرة معينة أقوى بكثير من إدخال الشيء العويص والبعيد إلى الأفكار المنتشرة بين الناس.

5

تبقى مسألة مرتبطة وإن كانت مختلفة، فقد آمن المستنيرون لقرون بل ولعدة آلاف من السنين بمبدأ رفضته المدرسة الكلاسيكية باعتباره طفوليا رغم أنه يستحق إعادة الاعتبار والتقدير. وأعني به المبدأ القائل بأن سعر الفائدة لا ينتظم ذاتيا عند أنسب مستوى للمصلحة الاجتماعية، وإنما يميل باستمرار للارتفاع أكثر من اللازم، بحيث تقوم أي حكومة حكيمة بتحجيمه عن طريق العرف والقانون بل وحتى باللجوء لوازع القانون الأخلاقي.

تعتبر التدابير المكافحة للربا من أقدم الممارسات الاقتصادية التي يتوافر لها

---

(1) هيكشر، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص ص(7 – 176).
(2) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 335.

سجلات. فقد كان تدمير الحافز على الاستثمار بسبب تفضيل السيولة المفرط هو الشر الأبرز والعائق الأساسي أمام نمو الثروة في العالم القديم والعصور الوسطى. وهذا أمر طبيعي نظرا لأن هناك مخاطر ومشاكل بعينها في الحياة الاقتصادية تقلل الكفاية الحدية لرأس المال بينما تؤدي مخاطر أخرى إلى زيادة تفضيل السيولة. ومن ثم، في عالم لم يؤمن الجميع بأنه غير آمن من المحتم تقريبا أن سعر الفائدة كان ليبقى يرتفع لمستوى عالٍ جدا بحيث لا يسمح بوجود حافز معقول على الاستثمار ما لم يتم كبحه بكل الوسائل المتوفرة في المجتمع.

لقد نشأت على الاعتقاد بأن موقف الكنيسة في العصور الوسطى من سعر الفائدة كان منافيا للعقل بشكل جوهري، وأن المناقشات الحاذقة الهادفة للتمييز بين العائد على القروض النقدية والعائد على الاستثمار النشط لم تكن سوى محاولات ماكرة لإيجاد مهرب عملي من نظرية حمقاء. لكنني أقرأ هذه المناقشات الآن كمحاولة فكرية مخلصة للفصل بين شيئين خلطت النظرية الكلاسيكية بينهما بشكل معقد تماما، ألا وهما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال. فما يبدو واضحا الآن هو أن أبحاث الدارسين الأكاديميين في القرون الوسطى كانت موجهة نحو توضيح صيغة من شأنها السماح لجدول الكفاية الحدية لرأس المال بأن يكون مرتفعا مع استخدام القواعد والأعراف والقانون الأخلاقي للإبقاء على سعر الفائدة منخفضا.

حتى آدم سميث كان معتدلا للغاية في موقفه من قوانين الربا. فقد كان واعيا تماما بأن المدخرات الفردية يمكن أن تمتصها الاستثمارات أو الديون، وأنه لا شيء يضمن أن تجد المدخرات منفذا لها في الاستثمار. علاوة على ذلك، كان يفضل سعر الفائدة المنخفض على اعتبار أنه يزيد من فرصة أن تجد المدخرات منفذا لها في صورة استثمار جديد بدلا من ديون. ولهذا السبب، دافع في فقرة انتقده عليها بنتام بشدة[1] على التطبيق المعتدل لقوانين الربا[2]. علاوة على ذلك، قامت انتقادات بنتام أساسا على أن حرص آدم سميث الاسكتلندي كان شديدًا أكثر من اللازم على "مؤسسي المشاريع projectors"[*]، وأن وضع حد أقصى لسعر الفائدة لن يترك سوى هامش ضئيل

---

(1) قام بنتام بهذا في خطاب لآدم سميث *Letter to Adam Smith*، الملحق بكتابه دفاعا عن الربا *Defense of Usury*.

(2) ثروة الأمم، الكتاب الثاني، الفصل الرابع.

(*) المقصود بهذا التعبير؛ محبي المخاطر من المنظمين أو مؤسسي المشاريع - المترجمة.

جدا لمكافأة المجازفات المشروعة والمستحسنة اجتماعيا. فبنتام قد فهم كلمة مؤسسي المشاريع على أنها تنطبق على "كل الأشخاص الذين يحاولون - بمساعدة الثروة -عمل أي نوع من الابتكار سعيا وراء الثروة أو حتى وراء أي هدف آخر. وكل الأشخاص الذين يهدفون لعمل أي شيء يمكن تسميته بالتطوير في سبيل تحقيق أي من مساعيهم... وباختصار، ينطبق التعبير على كل استخدام للقوى الإنسانية يكون فيه الإبداع في حاجة للثروة لكي تساعده." كان بنتام محقا بالطبع في الاعتراض على القوانين التي تعرقل أخذ المجازفات المشروعة، فيقول إن "الرجل المتعقل لن يختار في ظل هذه الظروف بين المشروعات الجيدة والسيئة لأنه لن يدخل في أي مشروعات على الإطلاق"[1].

قد لا يكون ما قيل أعلاه هو ما قصده آدم سميث بهذا المصطلح فعلا، وقد يكون صدى صوت انجلترا القرن السابع عشر وهي تخاطب انجلترا القرن الثامن عشر يتردد في كلام بنتام (رغم أنه كان يكتب في مارس 1787، من كريشوف في روسيا البيضاء). فليس أقل من حماسة العصر الأعظم للحافز على الاستثمار بقادرة على جعل الناس لا يتصورون نظريا أن يكون الحافز على الاستثمار غير كافٍ.

6

من الملائم عند هذه النقطة ذكر المعلم الأجنبي المهمل بدون وجه حق سيلڤيو جيزيل (1862 - 1930) الذي تحتوي أعماله على ومضات من البصيرة النافذة، والذي لم يفشل سوى في الوصول إلى جوهر المسألة. أمطرني أنصاره المتحمسون بنسخ من أعماله في السنوات التالية على الحرب، لكن بسبب عيوب واضحة في

(1) نظرا لأنني بدأت في اقتباس كلام بنتام في هذا السياق، عليّ أن أذكّر القارئ بأبرع فقرة كتبها وهي: "إن مهنة الفن - التي هي الطريق العظيم الذي يسير عليه مؤسسو المشاريع - يمكن اعتبارها أرض شاسعة وربما غير محدودة ومليئة بالثغرات كتلك التي أُبتلع فيها كورتيوس Curtius. فكلتاهما تحتاجان لأضحية بشرية لكي تسقط فيها حتى تنغلق، لكنها حين تنغلق لا تنفتح ثانية ويصبح الطريق آمنا إلى حد بعيد لكي يمر عليه اللاحقون".

حجته فشلت تماما في اكتشاف ميزات عمله. وكما هو الحال غالبا بالنسبة للتكهنات التي يشوب تحليلها بعض العيوب، لم تتبدي أهميتها إلا بعد أن وصلت لاستنتاجاتي الخاصة بطريقتي الخاصة. لكن في تلك الأثناء فعلت كالاقتصاديين الأكاديميين الآخرين، وتعاملت مع محاولاته الأصيلة العميقة وكأنها ليست أكثر من نزوة. ونظرا لأن القليل من قراء هذا الكتاب يُرجح أن يكونوا مطلعين على أهمية جيزيل، سأخصص له مساحة قد تبدو غير مناسبة في أي حالة أخرى.

كان جيزيل تاجرًا ألمانيا[1] ناجحا في بيونس آيرس، ودفعته أزمة نهاية الثمانينيات إلى دراسة المشاكل النقدية. فقد كانت تلك الأزمة عنيفة بشكل خاص في بيونس آيرس مما جعله يكتب أول أعماله إصلاح النظام النقدي كسبيل لدولة العدالة الاجتماعية *Die Reformation im Münzwesen als Brücke zum socialen Staat*، عام 1891. نُشرت أفكاره الأساسية حول النقود في بيونس آيرس في نفس العام تحت عنوان عصب الأشياء *Nervus rerum*، وتلا ذلك العديد من الكتب والكتيبات حتى تقاعد وذهب إلى سويسرا عام 1906، وهو موسر بعض الشيء، فتمكن من تكريس العقود الأخيرة من عمره لأكثر المهن إسعادا لأي شخص غير مضطر لكسب قوته ألا وهما التأليف والزراعة التجريبية.

نُشر القسم الأول من عمله الأساسي عام 1906، في بلدة ليزو چونيڤي Les Hauts Geneveys، بسويسرا تحت عنوان تطبيق حق الاستفادة الكاملة من عائدات العمل *Die Verwirklichung des Rechtes auf dem vollen Arbeitsertrag*، ونشر القسم الثاني عام 1911، في برلين تحت عنوان النظرية الجديدة للفائدة *Die neue Lehre vom Zins*. نشر الاثنان معا في برلين وسويسرا أثناء الحرب (1916) ووصل عدد طبعاتهما ست طبعات أثناء حياته وذلك تحت عنوان النظام الاقتصادي الطبيعي على أساس النقود الحرة والأرض الحرة *Die natürliche Wirtschaftsordnung durch Freiland und Freigeld*. أما النسخة الإنجليزية فهي من ترجمة السيد فيليب باي Philip Pye، بعنوان

(1) ولد بالقرب من حدود لوكسمبورج لأب ألماني وأم فرنسية.

النظام الاقتصادي الطبيعي *The Natural Economic Order*. في أبريل 1919، التحق جيزيل بحكومة باڤاريا السوفيتية التي لم تدم طويلا كوزير للمالية، وحوكم بعد ذلك محاكمة عسكرية. قضى العقد الأخير من حياته في برلين وسويسرا وكرسه للدعوة لأفكاره. وبعد أن اكتسب جيزيل الحماسة شبه الدينية التي كانت تحيط بهنري چورچ Henry George فيما سبق، أصبح الزعيم المبجل لطائفة لها عدة آلاف من المريدين حول العالم. انعقد المؤتمر الدولي الأول لاتحاد الأرض الحرة والنقود الحرة Freiland–Freigeld Bund السويسري والألماني والمنظمات الشبيهة من عدة دول في بازل عام 1923. ومنذ وفاته عام 1930، انتقل جزء كبير من الحماسة الخاصة التي تستطيع المذاهب الشبيهة بمذهبه أن تستحدثها إلى زعماء آخرين (أقل منه تفوقا في رأيي). إن قائد الحركة في إنجلترا هو د. بوتشي Büchi، لكن يبدو أن أدبياتها تُوزَع من سان أنتونيو بتكساس وقوتها الأساسية تكمن حاليا في الولايات المتحدة حيث اعترف البروفيسور إرڤينج فيشر بأهميتها ليكون الوحيد الذي يعترف بذلك بين الاقتصاديين الأكاديميين.

بالرغم من السمات النبوية التي أسبغها عليه أنصاره، فإن كتاب جيزيل مكتوب بلغة علمية هادئة رغم أنه متسم بإخلاص للعدالة الاجتماعية أكثر عاطفة وحماسا مما يعتقد البعض أنه ملائم لعالم. إن الجزء المستمد من هنري چورچ[1]، ورغم أنه بلا شك جزء مهم من قوة الحركة، له أهمية ثانوية تماما. يمكن وصف هدف الكتاب ككل بأنه إنشاء اشتراكية غير ماركسية. وهو أيضا رد على مذهب "دعه يعمل" قائم على أسس نظرية مختلفة تماما عن أفكار ماركس من حيث أنها تقوم على تفنيد الافتراضات الكلاسيكية بدلا من قبولها وعلى تحرير المنافسة من الأغلال بدلا من إلغائها. أعتقد أن المستقبل سيتعلم من روح جيزيل أكثر من ماركس. ولو رجع القارئ لتصدير كتاب النظام الاقتصادي الطبيعي سيعرف الطبيعة الأخلاقية لجيزيل. وأعتقد أن الرد على الماركسية موجود في ذلك التصدير أيضا.

---

(1) اختلف جيزيل عن چورچ في التوصية بدفع تعويض عند تأميم الأرض.

يتمثل الإسهام المحدد الذي قدمه جيزيل لنظرية النقود والفائدة في التالي. أولا، يميز بوضوح بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، ويطرح أن سعر الفائدة هو الذي يضع حد لمعدل نمو رأس المال الحقيقي. وثانيا، يوضح أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تماما، وأن خصوصية النقود – التي تنبع منها أهمية سعر الفائدة النقدي – تكمن في أن امتلاكها كوسيلة لتخزين الثروة لا يكبد حائزها سوى تكاليف حمل بسيطة، وأن أشكال الثروة التي تتضمن تكاليف حمل مثل مخزون السلع تدر في الواقع عائدا بسبب المعيار الذي تحدده النقود. ويذكر الاستقرار النسبي لسعر الفائدة عبر العصور كدليل على أنه لا يمكن أن يعتمد على سمات مادية بحتة لأن اختلاف هذه السمات من عصر لآخر كان أكبر بكثير بالتأكيد من التغيرات الملحوظة في سعر الفائدة. يعني هذا (بمصطلحاتي أنا) أن سعر الفائدة الذي يعتمد على سمات نفسية ثابتة ظل مستقرا، بينما السمات – التي تتقلب على نحو واسع والتي تحدد بالأساس جدول الكفاية الحدية لرأس المال – لم تكن تحدد سعر الفائدة وإنما تحدد المعدل الذي يسمح به سعر الفائدة المعين (الأعلى أو الأقل) لمخزون رأس المال الحقيقي أن ينمو.

لكن هناك عيب كبير في نظرية جيزيل. إنه يوضح أن وجود سعر فائدة محسوب بالنقود هو الأمر الوحيد الذي يسمح بالحصول على عائد من إقراض مخزون السلع. ويُعتبر الحوار الذي كتبه بين روبنسون كروزو ورجل غريب[1] من الأمثال الاقتصادية الممتازة جدا لتوضيح هذه النقطة، وليس بأقل جودة من أي شيء كهذا كتب من قبل. لكن جيزيل فسر لماذا لا يمكن لسعر الفائدة على النقود أن يكون سالبا على عكس معظم أسعار الفائدة على السلع، ورغم ذلك تجاهل تماما الحاجة لتفسير لماذا يكون سعر الفائدة على النقود موجبا، وفشل في تفسير لماذا لا يُحكَم سعر الفائدة النقدي (كما تقول المدرسة الكلاسيكية) بموجب المعيار الذي يضعه العائد على رأس المال الإنتاجي. يعود هذا إلى أن مفهوم تفضيل السيولة هرب منه. فهو لم يبن سوى نصف نظرية لسعر الفائدة.

إن عدم اكتمال نظريته يفسر بلا شك استخفاف العالم الأكاديمي بعمله. لكنه طور نظريته بقدر يكفي لجعله يقدم مقترحا عمليا. وهذا المقترح قد يحمل جوهر الأمر المطلوب، وإن لم يكن ملائمًا بالشكل الذي عرضه به. يطرح جيزيل أن سعر

(1) النظام الاقتصادي الطبيعي، ص 297 وما تلاها.

الفائدة على النقود يعيق نمو رأس المال الحقيقي، وأن هذا الكابح لو أزيل سيكون نمو رأس المال الحقيقي – في العالم الحديث – سريعا جدا حتى أن جعل سعر الفائدة على النقود صفراً سيكون على الأرجح مُبرَرا ليس على الفور في الواقع وإنما في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا. ومن ثم، تكون الضرورة الأولى هي تقليل سعر الفائدة على النقود، وهو ما يمكن إحداثه – كما أوضح – عن طريق جعل النقود تُكبد حاملها تكاليف حمل مثل أنواع المخزون الأخرى من السلع غير المثمرة. قاده هذا إلى التوصية الشهيرة بالنقود "المدموغة" التي ارتبط اسمه أساسا بها، والتي حصلت على مباركة البروفيسور إرفينج فيشر. وفقا لهذا المقترح، لا تحتفظ العملات الورقية بقيمتها إلا عن طريق دمغها كل شهر – مثل بطاقة التأمين – بأختام يتم شراءها من مكتب البريد (وإن كان من الواضح أنه يجب تطبيق هذا أيضا على بعض أشكال النقود المصرفية على الأقل). ويمكن تحديد تكلفة الأختام بالطبع بأي رقم معين. ووفقا لنظريتي يجب أن تكون تكلفتها مساوية تقريبا لمقدار زيادة سعر الفائدة على النقود (بخلاف الأختام) على الكفاية الحدية لرأس المال المقابلة لمعدل الاستثمار الجديد المتوافق مع التشغيل الكامل. كان الرسم الذي اقترحه جيزيل بالفعل هو 1 لكل ألف في الأسبوع، أي ما يساوي 5.2 % سنويا. يُعتبَر هذا أعلى من اللازم في الظروف القائمة، لكن الرقم السليم الذي يجب أن يتم تغييره من وقت لآخر لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق التجربة والخطأ.

إن الفكرة التي وراء النقود المدموغة سليمة. ومن الممكن حقا أن توجد الوسائل التي يتم تطبيقها بها في الممارسة العملية على نطاق بسيط. لكن هناك مصاعب كثيرة لم يواجهها جيزيل. فهو بالأخص لم يكن واعيا بأن النقود ليست الشيء الوحيد الذي يتمتع بتفضيل سيولة، وأنها لا تختلف عن أشياء أخرى كثيرة إلا في الدرجة فحسب، وأن أهميتها تكمن في أن تفضيل السيولة الخاص بها أكبر من أي شيء آخر. ومن ثم، لو جردنا العملات الورقية من تفضيل السيولة باستخدام نظام الدمغ، ستحل مجموعة كبيرة من البدائل محلها مثل النقود المصرفية والديون تحت الطلب والنقود الأجنبية والمجوهرات والمعادن النفيسة بشكل عام، وما إلى ذلك. وكما ذكرت فيما سبق، حدث في بعض الأوقات أن اشتهاء ملكية الأرض – بغرض النظر عن عائدها – أدى

لإبقاء سعر الفائدة مرتفعا، رغم أن احتمالية حدوث هذا كان سيقضي عليها بتأميم الأراضي وفقا لنظام جيزيل.

7

النظريات التي فحصناها فيما سبق موجهة – في محتواها – لمكون الطلب الفعال المعتمد على كفاية الحافز على الاستثمار. وعلى أية حال، لا يعتبر عزو شرور البطالة لعدم كفاية المكون الثاني (أي عدم كفاية الميل للاستهلاك) أمرا جديدا. لكن هذا التفسير البديل للشرور الاقتصادية الحالية – والذي لم يكن الاقتصاديون الكلاسيكيون يرحبون به هو الآخر – لعب دورا أصغر بكثير في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولم يستجمع قواه ليصبح مؤثرا إلا في أوقات أحدث نسبيا.

ورغم أن الشكوى من نقص الاستهلاك كانت جانبا ثانويا جدا من الفكر المركنتيلي، استشهد البروفيسور هيكشر بعدد من النماذج على ما أسماه "الإيمان العميق بفائدة الترف والعواقب الوخيمة للتقشف". كان يُنظر للتقشف بالفعل على أنه سبب البطالة، وذلك لسببين: أولا: بسبب الاعتقاد أن الدخل الحقيقي ينقص بمقدار النقود التي لم تدخل في التبادل، وثانيا: بسبب الاعتقاد بأن الادخار يسحب النقود من التداول"[1]. في 1598، انتقد لافماس Laffmas، في (الكنوز والثروات المجنية من جعل الدولة في حالة أبهة *Les Trésors et richesses pour mettre l'Estat en Splendeur*) المعترضين على استخدام الحرائر الفرنسية على أساس أن شراء السلع الترفية الفرنسية يخلق مصدر رزق للفقراء، بينما يؤدي الشح إلى موتهم من العوز[2]. في 1662، برر بيتي "الأعمال الترفيهية والعروض الفخمة وأقواس النصر، إلخ"، على أساس أن تكاليفها تعود إلى جيوب العمال في مصانع البيرة والخبازين والخياطين وصناع الأحذية ومن هم على شاكلتهم. كذلك برر فورتراي "الإسراف

(1) هيكشر، مصدر سابق، المجلد الثاني، ص 208.
(2) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 290.

في الملبس"، واستنكر فون شروتر (1686) قواعد تنظيم الإنفاق وأعلن أنه يتمنى لو ازداد تباهي الناس في الملابس وما إلى ذلك. كتب باربون Barbon (1690) أن "الإسراف رزيلة ضارة بالإنسان لكنها ليست ضارة بالتجارة... والجشع رزيلة ضارة بالإنسان والتجارة معا" (1). في عام 1695، طرح كاري Cary، أنه لو قام الجميع بإنفاق المزيد سيحصلون جميعا على دخول أكبر "وقد يعيشوا عندئذ في وفرة أكبر" (2).

لكن رأي باربون انتشر أساسا عن طريق عمل برنار ماندڤيل Bernard Mandeville المسمى خرافة النحل *Fable of the Bees*، وهو كتاب أدانته هيئة المحلفين الكبرى بميدل سيكس واعتبرته مسيئا في عام 1723، فتميز في تاريخ العلوم الأخلاقية بسمعته المخزية. ولم يُدون في أي مكان أن أحدا تكلم بالحسنى عن هذا الكتاب إلا شخص واحد ألا وهو د. چونسون Johnson، الذي صرح بأن الكتاب لم يربكه، وإنما "فتح عينيه كثيرا على الحياة الحقيقية". أما طبيعة الكتاب الشريرة فتعبر عنها أحسن تعبير النبذة التي كتبها ليزلي ستيفن Leslie Stephen، في معجم السير الوطنية *Dictionary of National Biography*:

> ارتكب ماندڤيل إساءة كبيرة بهذا الكتاب الذي أصبح فيه نظام قائم على الفلسفة الكلبية جذابا باستخدام بعض المفارقات البارعة... فمذهبه القائل إن الرخاء يزداد بالإنفاق وليس بالادخار يتفق مع الكثير من المغالطات الاقتصادية المعاصرة التي لم تنقرض حتى الآن(3). فحيث إنه افترض مثل المؤمنين بالزهد أن الرغبات الإنسانية فاسدة بالضرورة وأنها تنتج بالتالي "رذائل خاصة" وافترض مثل وجهة النظر الشائعة أن الثروة "منفعة عامة"، أوضح بسهولة أن الحضارة برمتها اقتضت ضمنا تنمية الميول الآثمة.

---

(1) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 291.

(2) المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 209.

(3) في عمله المسمى تاريخ الفكر الإنجليزي في القرن التاسع عشر *History of English Thought in the Eighteenth Century*، كتب ستيفن (ص 297) وهو يتناول "المغالطة التي احتفى بها ماندڤيل" والتي "يكمن دحضها التام في المبدأ (وهذا المبدأ نادرا ما يفهمه أحد لدرجة أن فهمه الكامل أفضل اختبار لأي اقتصادي) القائل بأن الطلب على السلع ليس طلبا على العمل".

متن خرافة النحل عبارة عن قصيدة مجازية "خلية النحل المتذمرة – الأوغاد وقد صاروا أفاضل"، يُعرض فيها المصير المروع لمجتمع مزدهر قرر كل مواطنيه فجأة أن يهجروا العيش المرفَّه، وقررت فيه الدولة أن تخفض التسلح من أجل الادخار:

لم يعد لأي نبيل أن يقنع الآن
بأن يحيا ويكون مدينا بما أُنفق
ثياب العمل معلّقة في دكاكين الوسطاء
والناس يتخلون عن مركباتهم بثمن بخس
يبيعون الخيول المطهّمة بالجملة
والبيوت الريفية لسداد الديون
يتجنبون النفقات الفارغة كفساد أخلاقي.

لم تعد لهم قوات في الخارج
ويسخرون من تقدير الأجانب لهم
ومن المجد الفارغ الذي كسبوه بالحروب
الآن يحاربون، من أجل بلدهم فحسب
حين يكون الحق أو الحرية في خطر.

والمرأة المتغطرسة
صارت تقلص قائمة الطعام الغالية
وترتدي زيَّها الخشن طوال العام.

وما النتيجة؟
والآن تبصر في حال الخلية المجيدة
وانظر، كيف تتفق الاستقامة مع التجارة
انتهى العرض، واختفى بسرعة
والحال يبدو الآن مختلفا تماما
فمن كانوا ينفقون مبالغ طائلة سنويا

لم يمضوا وحدهم
بل إن الحشود الذين كانوا يتعيشون عليهم
أجبروا يوميا على نفس المصير
وعبثا يهرعون إلى مهن أخرى
فوجدوها كلها مكدسة بدورها
انخفضت أسعار الأراضي والدور
وهُجرت القصور الرائعة
التي رفعت المقامرة جدرانها كجدران طيبة
ودُمّرت مهنة البناء تماما
ولم يعد الصناع المهرة يشتغلون
ولم يعد أي مزخرف صيته ذائعا في هذا الفن
ولم يعد قاطعو الأحجار والنحاتون مطلوبين.

المغزى إذن هو:
الفضيلة وحدها لا تجعل الأمم تعيش في أبهة
ومن يريدون استعادة العصر الذهبي، يجب أن يكونوا أحرارا
في اختيار الجوز أو الاستقامة.

ويوضح مقتطفان من التعقيب الذي يتلو القصة الرمزية أن ما سبق لم يكن بدون أساس نظري:

هذا السلوك الاقتصادي الحريص – الذي يسميه البعض الادخار – هو أكثر طريقة مضمونة لزيادة ممتلكات أي أسرة. ولهذا ظن البعض – سواء كانت الدولة قاحلة أم خصبة – أن نفس الطريقة لو سلكها معظم الناس (وهو ما يعتقدون بإمكانية حدوثه عمليا) سيكون لها نفس التأثير على الدولة برمتها، وأن الإنجليز – على سبيل المثال –سيكونوا

> أكثر ثراءً مما هم عليه لو أصبحوا مقتصدين مثل بعض جيرانهم. وهذا – على ما أعتقد – خطأ[1].

وعلى العكس يستنتج ماندڤيل ما يلي:

> يتمثّل الفن العظيم لإسعاد أمة وتحقيق ازدهارها في إعطاء الجميع فرصة للعمل. وكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون اهتمام الحكومة الأول منصبا على تعزيز أكبر تنويعة يمكن للعقل الإنساني ابتكارها من الصناعات، والفنون، والحرف؛ والثاني على تشجيع الزراعة وصيد الأسماك بكل فروعهما، بحيث يتم إجبار الأرض برمتها على أن تبذل طاقتها مثل الإنسان. من هذه السياسة وليس من القواعد التافهة الخاصة بالإسراف والتقتير يجب أن نتوقع عظمة وهناء الأمم؛ فسواء ارتفعت أو انخفضت قيمة الذهب والفضة، ستبقى سعادة كل المجتمعات تعتمد دوما على ثمار الأرض وعمل الناس، اللذين إذا اجتمعا معا يشكلان كنزا أكثر ضمانا وأقل قابلية للنضوب وأشد واقعية من ذهب البرازيل وفضة بوتوسي.

ولا عجب أن هذه الآراء الفظيعة سببت ازدراء علماء الأخلاق والاقتصاد لقرنين من الزمان. فهؤلاء العلماء شعروا بفضيلة أخلاقية أكبر في الاحتفاظ بمذهبهم المتقشف حتى إنهم لم يجدوا العلاج السليم إلا في أقصى حد من التقشف والاقتصاد من قبل الفرد والدولة على السواء. إن دعوات بيتي لـ"الأعمال الترفيهية والعروض الفخمة وأقواس النصر... إلخ" توارت وأفسحت المجال لحكمة التقتير التي ميزت منهج جلادستون في المالية ولقيام نظام دولة "غير قادر على تحمل" المستشفيات، والساحات المفتوحة، والبنايات الفخمة، بل وحتى الحفاظ على آثارها القديمة، ناهيك عن روائع الموسيقى والدراما، التي عُهد بها جميعا لإحسان أو شهامة بعض الأفراد المبذرين بصفتهم الشخصية.

لم يعاود هذا المذهب الظهور في الدوائر المحترمة لمدة قرن آخر حتى أخذ مفهوم

(1) قارن بين الفقرة المشار إليها أعلاه من كلام ماندڤيل وآدم سميث – رائد المدرسة الكلاسيكية الذي كتب أن "ما يعتبر حكمة في سلوك كل أسرة بذاتها يصعب أن يكون حماقة في سلوك مملكة كبرى".

عدم كفاية الطلب الفعال في المرحلة الأخيرة لدى مالتس موضعا محددا كتفسير علمي للبطالة. ونظرا لأنني تناولت هذا بشكل كامل إلى حد ما بالفعل في مقالي عن مالتس[1]، سيكون كافيا لو كررت هنا واحدة أو اثنتين من الفقرات المميزة التي استشهدت بها في مقالي ذاك بالفعل:

> نرى في كل مكان في العالم تقريبا طاقات إنتاجية هائلة غير مستخدمة. أفسر هذه الظاهرة بأن الافتقار لتوزيع سليم للناتج الفعلي يجعل الدوافع اللازمة لاستمرار الإنتاج غير متوفرة.... أؤكد بوضوح أن محاولة التراكم بسرعة جدا – التي تقتضي بالضرورة تقليل الاستهلاك غير الإنتاجي إلى حد كبير – لا بد أن تكبح نمو الثروة قبل الأوان، وذلك لأنها تعيق البواعث المعتادة على الإنتاج بشكل كبير... لكن لو كان صحيحا أن محاولة التراكم بسرعة جدا ستُحدث مثل هذا الانقسام بين العمل والأرباح لدرجة تصل تقريبا إلى تدمير الدافع للتراكم المستقبلي والقدرة عليه معا ومن ثم القدرة على إعالة وتشغيل عدد متزايد من السكان، أليس من اللازم أن يتم الاعتراف بأن محاولة التراكم هذه (أو هذا الادخار المفرط) قد تكون في الحقيقة ضارة بالدولة[2]؟
>
> السؤال هو ما إذا كان ركود رأس المال هذا والركود الذي يتلوه في الطلب على العمالة النابع من زيادة الإنتاج دون وجود حصة مناسبة من الاستهلاك غير الإنتاجي من قِبل ملاك الأراضي والرأسماليين يمكن أن يقعا دون إلحاق الضرر بالدولة، وبدون التقليل من السعادة والثروة عما كان سيحدث لو أن الاستهلاك غير الإنتاجي لملاك الأراضي والرأسماليين كان متناسبا مع الفائض الطبيعي في المجتمع بحيث يُبقي البواعث على الإنتاج مستمرة بلا انقطاع، ويَمنع في البداية حدوث طلب غير طبيعي على العمالة ثم انخفاض ضروري ومفاجئ في هذا الطلب. لكن لو كان هذا صحيحا، كيف يمكن أن يقال بثقة إن البخل الشديد – رغم أنه قد يكون مضرا بالمنتجين – لا يمكن أن يكون ضارا

---

(1) مقالات في السيرة، ص ص (139–147) (ج. م. ك.، المجلد العاشر، ص ص 97–103).

(2) خطاب من مالتس لريكاردو بتاريخ 7 يوليو 1821.

بالدولة؟ أو كيف يمكن أن يقال إن الزيادة في الاستهلاك غير الإنتاجي لدى ملاك الأراضي والرأسماليين قد لا تكون أحيانا العلاج السليم للحالة التي تنهار فيها البواعث على الإنتاج [1]؟

قال آدم سميث: إن البخل الشديد يزيد رؤوس الأموال، وإن كل رجل مقتصد هو شخص محسن للمجتمع، وإن ازدياد الثروة يعتمد على ارتفاع الإنتاج عن الاستهلاك. لا جدال في أن هذه الأطروحات حقيقية إلى حد كبير... لكن من الواضح جدا أنها ليست صحيحة بدرجة مطلقة، وأن مبادئ الادخار ستُدمر الباعث على الإنتاج لو تم الإفراط فيها. فلو قنع كل الناس بأبسط الطعام وأفقر الثياب وأحقر المنازل، لن يوجد بالتأكيد أي نوع آخر من الأطعمة أو الملابس أو المساكن. إن الموقفين المتطرفين واضحان، ولهذا يجب أن توجد نقطة وسطى يكون التشجيع على زيادة الثروة عندها في أعظم حالاته مع أخذ القدرة على الإنتاج والرغبة في الاستهلاك في الاعتبار، وإن كانت أدوات الاقتصاد السياسي غير قادرة على اكتشاف هذه النقطة[2].

من بين كل الآراء التي طرحها الرجال القديرون والمبدعون الذين قابلتهم، يبدو رأي السيد ساي بالنسبة لي أكثر الأشياء تناقضا مع النظرية الصائبة وأكثر ما دأبت الخبرة على تكذيبه، وأعني الرأي القائل بأن المنتج المستهلك أو التالف هو منفذ مسدود (الكتاب الأول، الفصل الخامس عشر). لكنه ينبع مباشرة من المذهب الجديد القائل بأن السلع لا يجب النظر إليها إلا في علاقتها ببعض وليس في علاقتها للمستهلكين. وما أسأل عنه هو: كيف سيصبح الطلب على السلع لو تم تعطيل كل الاستهلاك ما عدا الخبز والماء لمدة نصف عام قادمة؟ أي تراكم للثروة هذا! أي منافذ! أي سوق مشئوم سيسببه هذا الحدث[3]!

---

(1) خطاب من مالتس لريكاردو بتاريخ 16 يوليو 1821.

(2) تصدير كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي لمالتس، ص ص (8 ، 9).

(3) مبادئ الاقتصاد السياسي لمالتس، ص 363، هامش سفلي.

لكن ريكاردو كان صاما أذنيه تماما عما كان مالتس يقوله. يمكن إيجاد آخر صدى لهذا الجدال في نقاش چون ستيوارت ميل عن نظرية صندوق الأجور الخاصة به[1]، والتي كانت بالطبع من النقاشات التي نشأ عليها ولعبت دورا أساسيا في رفضه للطور الأخير من أفكار مالتس. رفض خلفاء ميل نظريته الخاصة بصندوق الأجور لكنهم أغفلوا حقيقة أن دحض ميل لمالتس اعتمد عليها، وعمدوا إلى إخراج المشكلة من جسد علم الاقتصاد ليس بحلها وإنما بعدم ذكرها، فاختفت تماما من النقاش. أما السيد كيرنكروس Cairncross، فوجد في إطار بحثه أخيرًا عن آثارها بين الفيكتوريين الصغار[2] ما هو أقل ربما مما كان متوقعا[3]. دخلت نظريات نقص الاستهلاك في سبات حتى ظهر عام 1889 كتاب فسيولوجيا الصناعة لـ چ. أ. هوبسون وأ. ف. مامري أول وأهم المجلدات الكثيرة التي عمل عليها السيد هوبسون لمدة خمسين عاما تقريبا بحماسة وشجاعة في مواجهة أتباع المدرسة التقليدية دون كلل ودون طائل أيضا. ورغم أن هذا الكتاب قد نُسي تماما الآن، فإن نشره قد مثل – بمعنى ما – بداية حقبة معينة في الفكر الاقتصادي[4].

كُتب فسيولوجيا الصناعة بالتعاون مع أ. ف. مامري، وحكي السيد هوبسون كيف تمت كتابة هذا الكتاب كما يلي[5]:

> لم يبدأ خروجي عن الإجماع الاقتصادي في التشكل قبل منتصف الثمانينيات. ورغم أنني تأثرت بعمق بحملة هنري چورچ المناهضة

(1) چ. س. ميل، الاقتصاد السياسي، الكتاب الأول، الفصل الخامس. يوجد نقاش مهم وثاقب جدا عن هذا الجانب من نظرية ميل في كتاب مامري Mummery، وهوبسون فسيولوجيا الصناعة، ص ص 38 وما يليها، وخاصة عن مبدئه القائل بأن "الطلب على السلع ليس طلبا على العمالة" (الذي حاول مارشال جاهدا أن يدحضه في نقاشه الضعيف لنظرية صندوق الأجور).

(2) "الفيكتوريون والاستثمار "The Victorians and Investment"، *Economic History*، 1936.

(3) كتيب فولارتون Fullarton المعنون "عن تنظيم العملات *On the Regulation of Currencies*" (1844) هي أكثر المراجع التي أشار إليها إثارة للاهتمام.

(4) ساند كتاب چ. م. روبرتسون J. M. Robertson، أكذوبة الادخار *The Fallacy of Saving* والمنشور عام 1892، هرطقة مامري وهوبسون. لكن هذا الكتاب ليس له قيمة أو دلالة كبيرة حيث إنه يفتقر تماما إلى التبصرات النافذة المميزة لكتاب فسيولوجيا الصناعة.

(5) في خطاب بعنوان "اعترافات مهرطق اقتصادي Confessions of an Economic Heretic"، أُلقي أمام الجمعية الأخلاقية بلندن في كونواي هول يوم الأحد 14 يوليو 1935، وقد أعدت نشره هنا بموافقة السيد هوبسون.

لقيم الأرض واعتراض العديد من المجموعات الاشتراكية المبكرة على القمع الواضح للطبقات العاملة، بالإضافة إلى آراء الزوجين بووث Booth عن الفقر في لندن، فإنها جميعا لم تقض على إيماني بالاقتصاد السياسي. لقد نبع هذا مما يمكن أن يطلق عليه الاتصال العَرضي. فعندما كنت أدرس في مدرسة بإكستر دخلت في علاقة شخصية مع رجل أعمال يسمى مامري. كان شهيرا في ذلك الوقت وبعده بأنه متسلق جبال عظيم، فقد اكتشف طريق جديد للصعود لجبل ماترهورن ومات عام 1895 وهو يحاول تسلق جبل نانجا باربات الشهير في الهيمالايا. لست في حاجة إلى أن أقول إن تواصلي معه لم يكن بخصوص هذه المسائل الطبيعية. لكنه كان متسلقا عقليا أيضا، وكان يتحلى بعين فطرية باحثة عن طريق من اكتشافه هو وباحتقار شديد للسلطة الفكرية. أدخلني هذا الرجل في جدل عن الادخار المفرط والذي كان يعتبره مسئولا عن نقص تشغيل رأس المال والعمالة في الفترات التي تسوء فيها التجارة. ظللت أسعى لمدة طويلة لمواجهة آراءه باستخدام الأسلحة الاقتصادية التقليدية. لكنه أقنعني في النهاية، واشتركت معه في بلورة أطروحة الادخار الزائد في كتاب بعنوان فسيولوجيا الصناعة نُشر عام 1889. كانت هذه أول خطوة صريحة في مسيرتي مع الهرطقة، ولم أكن أدرك تبعاتها الخطيرة على الإطلاق. كنت قد تركت وظيفتي التدريسية للتو في ذلك الوقت، وبدأت مسيرة مهنية جديدة بالعمل كمحاضر عن الاقتصاد والآداب في الملحق الجامعي. كانت أولى الصدمات هي رفض مجلس ملحق جامعة لندن السماح لي بتدريس مقررات الاقتصاد السياسي. وكان السبب في هذا – كما علمت – تدخل بروفيسور اقتصاد قرأ كتابي، واعتبر أنه غير عقلاني كمحاولة لإثبات أن الأرض مسطحة. فكيف يمكن أن يوجد أي حد على كمية الادخار المفيد عندما يكون كل بند للادخار قد ذهب لزيادة هيكل رأس المال والاعتمادات التي تُدفع منها الأجور؟ لم يسع الاقتصاديون المنضبطون إلا أن ينظروا باشمئزاز شديد لأي أطروحة

تسعى للتحقق من مصدر النمو الصناعي بأكمله[1]. ساعدتني خبرة شخصية مثيرة أخرى على فهم مغزى خطيئتي. فرغم أنني مُنعت من تدريس الاقتصاد في لندن، تمكنت بفضل التسامح الأكبر المميز لحركة الملحق الجامعي بأكسفورد من مخاطبة الجمهور في المقاطعات مكتفيا بالقضايا العملية المتعلقة بحياة الطبقة العاملة. وتصادف في ذلك الوقت أن جمعية المنظمات الخيرية كانت تخطط لحملة محاضرات عن موضوعات اقتصادية، ودعتني لتحضير مقرر. أعربت عن استعدادي لتقديم هذه المحاضرات الجديدة، لكن الدعوة تم سحبها فجأة وبدون إبداء الأسباب. لكن حتى ذلك الحين لم أكن قد أدركت أنني اقترفت الخطيئة التي لا تغتفر حينما بدا أنني أتشكك في فضل التقشف غير المحدود.

كان السيد هوبسون يعبر عن نفسه في عمله المبكر مع شريكه بالإحالة المباشرة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي (الذي نشأ عليه) أكثر من كتاباته الأخيرة. ولهذا السبب -ولأنه كان أول تعبير عن نظريته أيضا- سأستشهد بأجزاء من هذا العمل لتوضيح أن نقد وحدس هذين المؤلفين كان بالغ الدلالة وقائمًا على أساس راسخ. فهما يوضحان في تصدير عملهما طبيعة الاستنتاجات التي يهاجمانها كما هو وارد فيما يلي:

الادخار يثري المجتمع والفرد، والإنفاق يفقرهما هما الاثنين أيضا. ويمكن القول بكل ثقة عامةً إن الحب الحقيقي للمال أساس كل نفع اقتصادي. فهو لا يثري الفرد المقتصد نفسه فحسب، لكنه يرفع الأجور ويوظف العاطلين وينثر البركات في كل مكان أيضا. فمن الصحف اليومية إلى آخر البحوث الاقتصادية، ومن المنابر الكنسية إلى مجلس العموم، تُقال هذه النتيجة مرارا وتكرارا حتى بدا التشكيك فيها ضربا من الشذوذ الأكيد. لكن العالم المتنور – مدعوما بأغلبية المفكرين الاقتصاديين – ظل منكرا لهذا المبدأ بعنف حتى نشر عمل

(1) كتب هوبسون بازدراء في فسيولوجيا الصناعة، ص 26 أن: "الاقتصاد في النفقات مصدر الثروة الوطنية، وكلما ازداد اقتصاد أمة ما أصبحت أكثر ثراءً. هذه هي التعاليم المنتشرة بين كل الاقتصاديين تقريبا، والذين يتمنطق الكثيرون منهم بنبرة وقار أخلاقي وهم يدافعون عن القيمة المطلقة للتقتير. وهذه هي النغمة الوحيدة في أغنيتهم الكئيبة كلها التي لاقت استحسان الجمهور."

ريكاردو، و لم يتم قبوله في النهاية إلا بسبب عدم قدرتهم على مواجهة مبدأ صندوق الأجور المتفجر حاليا. كان علي النتيجة أن تبقى بعد فناء الحجة التي بنيت عليها، والافتراض الوحيد القادر على تفسير ذلك يقوم على الحجية الدامغة التي يمثلها الرجال العظام الذين أكدوا عليها. تجرأ النقاد الاقتصاديون وهاجموا النظرية بالتفصيل لكنهم ارتدوا مرتعبين من مس نتائجها الأساسية. يتمثل هدفنا في توضيح أن هذه النتائج قابلة للدحض، وأن ممارسة عادة الادخار بإفراط أمر ممكن، وأن هذه الممارسة المفرطة تفقر المجتمع وتخرج العمال من وظائفهم وتقلل الأجور وتنشر الكآبة والذل في العالم التجاري فيما يُعرف بكساد التجارة.

إن الهدف من الإنتاج هو توفير "المنافع وسبل الراحة" للمستهلكين، وهو عملية مستمرة بدءً من المعالجة الأولى للمواد الخام حتى اللحظة التي يتم استهلاكها فيها نهائيا كمنفعة أو كوسيلة للراحة. فطالما كان الاستخدام الوحيد لرأس المال هو المساعدة على إنتاج هذه المنافع وسبل الراحة، سيتغير المقدار الكلي المستخدم بالضرورة مع إجمالي المنافع وسبل الراحة المستهلكة يوميا أو أسبوعيا. فبينما يزيد الادخار من المقدار الكلي لرأس المال المتاح، فإنه يقلل في الوقت نفسه من كمية المنافع وسبل الراحة المستهلكة. ومن ثم، لا بد أن تؤدي ممارسة هذه العادة بشكل مفرط إلى تراكم رأس المال بما يفيض عن المطلوب للاستخدام، وستبقى هذه الزيادة في شكل إنتاج زائد بشكل عام[1].

في الجملة الأخيرة من هذه الفقرة يتضح مصدر خطأ هوبسون ألا وهو أنه افترض أن الحالة عبارة عن حالة ادخار مفرط تؤدي إلى تراكم فعلي في رأس المال بما يفيض عن المطلوب وهو ما يُعتبر في الحقيقة شرا ثانويا لا يحدث إلا بسبب التوقعات الخاطئة. أما الشر الأساسي فهو وجود ميل للادخار في ظروف التشغيل الكامل أكبر مما يعادل رأس المال المطلوب، ومن ثم منع حدوث التشغيل الكامل إلا عندما تكون التوقعات خاطئة. لكنه بعد ذلك بصفحة أو اثنتين يطرح نصف الموضوع – كما يبدو

(1) هوبسون ومامري، فسيولوجيا الصناعة، ص ص iii–v.

بالنسبة لي – بدقة تامة، وإن كان يستمر في إغفال الدور المحتمل للتغيرات في سعر الفائدة وفي حالة الثقة بالأعمال، فهو على ما يبدو يتعامل مع هذين العاملين على أنها من المعطيات:

> نصل هكذا إلى خطأ النتيجة التي بنيت عليها كل التعاليم الاقتصادية منذ آدم سميث، ألا وهي أن الكمية المنتجة سنويا تحددها المقادير الكلية للعناصر الطبيعية ورأس المال والعمالة المتاحين، فعلى العكس من ذلك يمكن أن تقل الكمية المنتجة – وتقل بالفعل – عن الحد الأقصى المفروض بموجب هذه المقادير الكلية بكثير لأن الادخار المفرط وتراكم العرض الذائد الذي يتبعه يؤديان إلى كبح الإنتاج، بينما لا يمكن أن تزيد الكمية المنتجة عن هذا الحد الأقصى. يعني هذا أن الاستهلاك يحدد الإنتاج في الحالة الطبيعية للمجتمعات الاقتصادية الحديثة وليس العكس[1].

وأخيرا يشير إلى مغزى نظريته بالنسبة لصحة أطروحات التجارة الحرة التقليدية:

> نلاحظ أيضا أن تهمة الحماقة التجارية التي يطلقها الاقتصاديون التقليديون بلا تحفظات على أبناء عمومتنا الأمريكيين ومجتمعات حمائية أخرى لم يعد ممكنا توكيدها بأي من أطروحات التجارة الحرة المقدمة حتى الآن نظرا لأنها جميعا قائمة على افتراض أن زيادة العرض مستحيلة[2] .

أما الأطروحة التالية فمن الواضح تماما أنها غير مكتملة، لكنها أول تعبير صريح عن حقيقة أن رأس المال لا ينتج بسبب الميل للادخار وإنما استجابةً للطلب الناتج عن الاستهلاك الفعلي والمستقبلي. يوضح الاقتباس المختلط التالي هذا الخط الفكري:

> يجب أن يكون واضحا أن رأس مال مجتمع معين لا يمكن زيادته على نحو مفيد دون زيادة لاحقة في استهلاك المنتجات، لكي تتحقق كل زيادة في الادخار وفي رأس المال يجب أن تحدث زيادة مقابلة في الاستهلاك المستقبلي القريب جدا [3]. وحينما نتحدث

(1) المصدر السابق، ص vi.

(2) المصدر السابق، ص ix.

(3) المصدر السابق، ص 27.

عن الاستهلاك المستقبلي، لا نشير إلى المستقبل الذي يبعد عشرة أو عشرين أو خمسين عاما من الآن، وإنما إلى وقت مستقبلي يبعد قليلا عن الحاضر، لو كان ازدياد التقشف أو الحرص يستحث الناس على زيادة الادخار في الحاضر، يجب أن يوافقوا على استهلاك المزيد في المستقبل[1]. لا يمكن أن يوجد المزيد من رأس المال بدون إسراف عند أي نقطة في العملية الإنتاجية أكثر من المطلوب لتوفير السلع اللازمة وفقا لمعدل الاستهلاك الحالي[2]. من الواضح أن تقشفي الخاص لا يؤثر بأي شكل على التقشف الاقتصادي الكلي في المجتمع، لكنه يحدد فقط ما إذا كان جزء معين من التقشف الكلي قد تم على يدي أم على يد شخص آخر. سنوضح كيف يمكن لتقشف جزء واحد من المجتمع أن يجبر جزء آخر على العيش بأكثر من دخله.[3]. يرفض معظم الاقتصاديين المحدثين إمكانية أن يصبح الاستهلاك غير كاف في أي حال من الأحوال. أيمكننا أن نجد أي قوة اقتصادية ذات تأثير يمكنها أن تحرض المجتمع على هذا التجاوز، ولو كانت مثل هذه القوى موجودة ألا توفر آليات التجارة ضوابط كافية؟ سنوضح أولاً أنه في كل مجتمع صناعي عالي التنظيم توجد قوة فعالة دائما تعمل بشكل طبيعي على الحث على الإفراط في التقشف، وثانيا أن الضوابط التي يُزعم أن آلية التجارة توفرها إما غير فعالة تماما أو غير وافية لمنع الكوارث التجارية الخطيرة[4]. يبدو أن الإجابة الموجزة الذي قدمها ريكاردو على حجج مالتس وتشالمرز Chalmers، قبلها معظم الاقتصاديين الأحدث واعتبروها كافية. "المنتجات دائما ما تُشترى بالمنتجات أو الخدمات، فالنقود ما هي إلا الوسيط الذي يتم التبادل عن طريقه. ومن ثم لا توجد أي إمكانية لوجود إنتاج زائد فأي ارتفاع في الإنتاج دائما ما يكون مصحوبا بارتفاع مقابل في القدرة على الاستحواذ

(1) المصدر السابق، ص ص (50 ، 51).

(2) المصدر السابق، ص 69.

(3) المصدر السابق، ص 113.

(4) المصدر السابق، ص 100.

والاستهلاك" (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، ص 362)[1].

كان هوبسون ومامري واعين بأن الفائدة ما هي إلا شيء يُدفع نظير استخدام المال[2]. وكانا يعرفان كذلك وبالقدر الكافي أن معارضيهما سيدعون أن "سعر الفائدة (أو الربح) سينخفض بما يؤدي لكبح الادخار ويعيد العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك إلى وضعها السليم"[3]. ويقولان ردا على هذا بأنه "لو كان من شأن الانخفاض في الأرباح أن يحث الناس على تقليل الادخار، لا بد أنه يعمل بواحدة من طريقتين: إما عن طريق حثهم على الإكثار من الإنفاق أو عن طريق حثهم على التقليل من الإنتاج"[4]. بالنسبة للطريقة الأولى، يقولان إنه حين تنخفض الأرباح ينخفض الدخل الكلي للمجتمع و"لا يمكننا أن نفترض أن متوسط معدلات الأجور عندما ينخفض سيتشجع الأفراد على زيادة معدل استهلاكهم بسبب انخفاض فائدة التقشف في المقابل". أما بالنسبة للبديل الآخر فيقولا: "لا نهدف على الإطلاق إلى إنكار أن الانخفاض في الربح – بسبب زيادة العرض – سيكبح الإنتاج، فالاعتراف بعمل هذا الكابح يشكل محور أطروحتنا"[5]. ورغم ذلك ظلت نظريتهما مفتقرة للاكتمال، والسبب الأساسي في ذلك أنهما لم يضعا أي نظرية مستقلة لسعر الفائدة، وهو ما أدى إلى أن يشدد السيد هوبسون أكثر من اللازم (وخاصة في كتبه الأخيرة) على أن نقص الاستهلاك يؤدي إلى الإفراط في الاستثمار – بمعنى الاستثمار غير المربح، بدلا من أن يوضح أن الضعف النسبي للميل للاستهلاك يساعد على التسبب في البطالة بسبب عدم ظهور مقدار معادل من الاستثمار الجديد في نفس الوقت رغم الحاجة إليه. وهذا لا يحدث عامةً بسبب انخفاض الفائدة المتوقعة عن المعيار الذي يضعه سعر الفائدة، وإن كان يحدث أحيانا بشكل مؤقت بسبب أخطاء التفاؤل.

حدث فيضان في النظريات المهرطقة الخاصة بنقص الاستهلاك منذ الحرب أشهرها تلك الخاصة بالميجور دوجلاس. نبعت قوة دعوة الميجور دوجلاس بالطبع إلى حد كبير من أن المدرسة التقليدية ليس لديها أي رد مقنع على الكثير من نقده

---

(1) المصدر السابق، ص 101.
(2) المصدر السابق، ص 79.
(3) المصدر السابق، ص 117.
(4) المصدر السابق، ص 130.
(5) المصدر السابق، ص 131.

الهدام. ومن ناحية أخرى، تتضمن تفاصيل تشخيصه (وخاصة ما يسمى مبرهنة الـ $A+B$) الكثير من الغموض الخالص. فلو كان الميجور دوجلاس قد قصر بنود B على الاعتمادات المالية التي يقوم بها المنظمون ولا تقابلها أي مصروفات حالية على الإحلال والتجديد لكان اقترب أكثر من الحقيقة. لكن حتى في تلك الحالة، من الضروري ترك مجال لإمكانية أن يبطل أثر هذه الاعتمادات عن طريق الاستثمار الجديد في وجهات أخرى، بالإضافة إلى مزيد من الإنفاق على الاستهلاك. يحق للميجور دوجلاس أن يدعي –في مواجهة بعض أعداءه التقليديين– أنه على الأقل لم يكن غافلا تماما عن المشكلة البارزة في نظامنا الاقتصادي. لكنه ظل في مرتبة الجندي العادي وليس الميجور في جيش الهراطقة العظام، حيث لم يتمكن من تبوؤ مرتبة تضاهي مرتبة ماندفيل ومالتس وجيزيل وهوبسون الذين اتبعوا حدسهم وفضلوا أن يروا الحقيقة بغموض وبشكل غير كامل عن أن يبقوا على الخطأ. ذلك الخطأ الذي تم بلوغه بوضوح واتساق ومنطق بسيط، وإن كان على أساس افتراضات لا تتماشى مع الوقائع.

الفصل الرابع والعشرون

ملاحظات خِتامية عن الفلسفة الاجتماعية التي قد تؤدي إليها النظرية العامة

1

تتمثل العيوب البارزة للمجتمع الاقتصادي الذي نحيا فيه في فشله في تحقيق التشغيل الكامل وتوزيعه الاعتباطي وغير العادل للثروة والدخول. إن مغزى النظرية المذكورة آنفا بالنسبة للعيب الأول واضح. لكنها ذات دلالة مهمة بالنسبة للعيب الثاني أيضا من وجهين مهمين.

منذ نهاية القرن التاسع عشر، تحقق الكثير من التقدم على طريق القضاء على التفاوتات الضخمة في الثروة والدخل عن طريق فرض الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل والضريبة الإضافية وضرائب التركات) وخاصة في بريطانيا العظمى. يأمل الكثيرون في تعزيز هذه العملية أكثر من هذا، لكن اعتبارين اثنين يثنيانهم عن هذا. من ناحية يوجد الخوف من جعل التهرب الماهر مجزيا بشدة، بالإضافة إلى تثبيط

الحافز على أخذ المخاطرة. لكن ما يثنيهم أساسا – على ما أظن – هو الاعتقاد بأن نمو رأس المال يعتمد على قوة الباعث على الادخار الفردي وبأننا نعتمد في جزء كبير من هذا النمو على مدخرات الأغنياء من فوائضهم. لا تؤثر أطروحتنا على الاعتبار الأول، لكنها قد تغير موقفنا تجاه الثاني كثيرا. فكما رأينا ، لا يعتمد نمو رأس المال أبدا – فيما قبل النقطة التي يسود فيها التشغيل الكامل – على انخفاض الميل للاستهلاك وإنما يُعرقَل بسببه. وانخفاض الميل للاستهلاك لا يكون مساعدا على نمو رأس المال إلا في ظروف التشغيل الكامل فقط. علاوة على ذلك، تشير الخبرة إلى أن الادخار من قبل المؤسسات ومن خلال صناديق سداد الديون المتعثرة يعتبر في الظروف القائمة أكثر من كاف، وأن الإجراءات الهادفة لإعادة توزيع الدخول بطريقة يرجح أن ترفع من الميل للاستهلاك قد يثبت أنها في صالح نمو رأس المال.

يتضح الارتباك الحالي في تفكير الجمهور حول هذه المسألة جيدا من الاعتقاد شديد الشيوع بأن ضرائب التركات مسئولة عن انخفاض الثروة الرأسمالية في البلاد. فلو افترضنا أن الدولة تستخدم عوائد هذه الضرائب في مصروفاتها العادية بحيث يتم تخفيض أو تجنب الضرائب على الدخول والاستهلاك في المقابل، يكون صحيحا بالطبع أن السياسة المالية التي تتضمن رفع ضرائب التركات تؤدي إلى زيادة ميل المجتمع للاستهلاك. لكن طالما كانت زيادة الميل المعتاد للاستهلاك مفيدة (أي ما عدا ظروف التشغيل الكامل) في رفع الحافز على الاستثمار بشكل عام في نفس الوقت، يصبح الاستنتاج الشائع مناقض للحقيقة تماما.

وهكذا تدفعنا أطروحتنا إلى استنتاج أن نمو الثروة لا يعتمد في الظروف المعاصرة على تقشف الأغنياء كما يقول الافتراض الشائع، وإنما أن هذا التقشف يؤدي على الأرجح إلى إعاقة نمو الثروة. ومن ثم يزول واحد من المبررات الاجتماعية الأساسية للتفاوت الكبير في الثروة. لا أدعى عدم وجود أسباب أخرى تبرر وجود قدر ما من التفاوت في بعض الظروف، أسباب قد لا تكون متأثرة بنظريتنا في شيء. لكننا هكذا نتخلص من أهم سبب دفعنا حتى الآن للاعتقاد بأن التحرك بحرص أمرا حكيما. يؤثر ذلك بوجه خاص على موقفنا تجاه ضرائب التركات، لأن هناك مبررات معينة للتفاوت في الدخول لا تنطبق بنفس القدر على التفاوت في المواريث.

من جانبي، أعتقد أنه يوجد مبرران –اجتماعي ونفسي– لوجود تفاوتات كبيرة

في الدخول والثروة، لكن ليس للتباينات الضخمة الموجودة حاليا. بعض الأنشطة الإنسانية القيمة تتطلب دافع جني الأموال وبيئة الملكية الخاصة للثروة لكي تُثمر بشكل كامل. علاوة على ذلك، يمكن أن تجد بعض الميول الإنسانية الخطيرة متنفسا لها في قنوات غير ضارة نسبيا عن طريق وجود فرص لجني الأموال والثروة الخاصة. ولو لم تُشبع تلك الميول بهذه الطريقة ربما تجد متنفسا لها في القسوة أو السعي المتهور وراء القوة والسلطة الشخصية والأشكال الأخرى من تعظيم النفس. إن استبداد رجل ما فيما يتعلق برصيده المصرفي أفضل من أن يمارس الاستبداد على غيره من المواطنين. ورغم أن البعض يعترض على السبيل الأول على اعتبار أنه مجرد وسيلة لحدوث الآخر، يكون في بعض الأحيان على الأقل بديلا عنه. لكن ليس من الضروري لتحفيز هذه الأنشطة وإشباع هذه الميول أن تُلعب هذه اللعبة عندما تكون الرهانات كبيرة جدا كما يحدث حاليا. فالرهانات الأقل بكثير ستؤدي نفس الغرض بنفس الكفاءة حالما يعتاد اللاعبون عليها. لا بد من عدم الخلط بين مهمة تحويل الطبيعة البشرية بمهمة ترويضها. فرغم أن الرجال في المجتمع المثالي كانوا يتعلمون أو يُشجعون أو يتربون على عدم الاهتمام بالرهانات، ربما لا يزال من الحكمة والعقل أن تسمح إدارة الدولة بلعب اللعبة – وفقا لقواعد وضوابط معينة – طالما كان متوسط الرجال أو حتى قسم ملموس من المجتمع مدمنًا بالفعل إدمانا قويا لحب جني المال.

2

لكن أطروحتنا لها تأثير آخر أكثر جوهرية بكثير وله دلالات هامة بالنسبة لمستقبل التفاوت في الثروة، ألا وهو نظريتنا عن سعر الفائدة. إن ضرورة توفير حافز كافٍ على الادخار كانت حتى الآن مبرر سعر الفائدة العالي باعتدال. لكننا أوضحنا أن مقدار الادخار الفعال يُحدده بالضرورة حجم الاستثمار، وأن سعر الفائدة المنخفض يعزز من حجم الاستثمار، على شرط ألا نحاول تحفيزه في هذا الاتجاه بما يتجاوز النقطة المقابلة للتشغيل الكلي. ومن ثم يكون أفضل ما يخدم مصلحتنا هو تخفيض

سعر الفائدة حتى هذه النقطة بالنسبة إلى جدول الكفاية الحدية لرأس المال الذي يحدث التشغيل الكامل عنده.

لا يوجد أي شك في أن هذا المعيار سيقود إلى سعر فائدة أقل بكثير من الذي ساد حتى الآن. وبقدر ما يمكن للمرء تخمين جداول الكفاية الحدية لرأس المال المقابلة لكميات رأس المال المتزايدة يُرجح أن سعر الفائدة سينخفض على الأرجح باضطراد لو كان من اللازم عمليا الحفاظ على شروط التشغيل الكامل المستمر بدرجة أو بأخرى، ما لم يوجد تغير هائل في الميل الكلي للاستهلاك (بما في ذلك الدولة).

أنا واثق من أن الطلب على رأس المال محدود بشدة، بمعنى أنه لن يكون من الصعب زيادة مخزون رأس المال حتى النقطة التي تنخفض عندها كفايته الحدية لتصل لمقدار ضئيل جدا. لن يعني هذا أن استخدام الأدوات الرأسمالية لن يكلف شيئا تقريبا، وإنما يعني فحسب أن العائد منها يجب أن يغطي ما هو أكثر قليلا من استهلاكها بسبب الفقد والتقادم معا بهامش ما لتغطية المخاطر واستعمال المهارة والخبرة. باختصار، سيغطي العائد الكلي من السلع المعمرة على مدار حياتها بالكاد تكلفة العمالة المستخدمة في إنتاجها بالإضافة إلى مخصصات المخاطرة وتكاليف المهارات والإشراف، وهو الحال بالنسبة للسلع ذات العمر القصير أيضا.

ورغم أن هذا الوضع قد يكون متفقًا مع درجة ما من الفردية، فإنه سيعني أيضا القتل الرحيم لصاحب الريع، ومن ثم القتل الرحيم للقدرة القهرية التراكمية للرأسمالي على استغلال قيمة الندرة في رأس المال. إن الفائدة تُقدم اليوم كمكافأة على تضحية غير حقيقية كإيجار الأرض بالضبط. فمالك رأس المال يمكنه أن يحصل على فائدة لأن رأس المال نادر، مثلما يمكن لمالك الأرض أن يحصل على إيجار لأن الأرض نادرة. لكن بينما يمكن إيجاد أسباب جوهرية لندرة الأرض، لا توجد أسباب جوهرية لندرة رأس المال. يعني السبب الجوهري للندرة وجود تضحية حقيقية لا يمكن أن يُقدم أي شخص على القيام بها إلا عندما تعرض عليه مكافأة لها شكل الفائدة. وهذا السبب الجوهري لن يوجد على المدى الطويل إلا عندما يكون الميل الفردي للاستهلاك يتميز بأن الادخار الصافي في ظروف التشغيل الكامل ينتهي قبل أن يصبح رأس المال وافرا بما يكفي. لكن حتى بهذه الطريقة، سيظل من الممكن الحفاظ على الادخار الجماعي

عن طريق الدولة عند مستوى يسمح بنمو رأس المال حتى النقطة التي لا يعود نادرا عندها.

وبناء عليه، أرى الجانب الريعي للرأسمالية طورًا انتقاليًا سيختفي عندما يكون قد أنهى عمله. وباختفاء جانبها الريعي، ستعاني جوانب كثيرة أخرى من الرأسمالية من تحولات هائلة. علاوة على ذلك، سيكون لترتيب الأحداث الذي أدعو له ميزة كبيرة، ألا وهي أن القتل الرحيم لصاحب الريع – وهو المستثمر الذي بلا وظيفة – لن يكون مفاجئا وإنما استمرار متدرج لكنه مطوّل لما رأيناه أخيرًا في بريطانيا العظمى ولن يحتاج لثورة.

ومن ثم قد نهدف في الممارسة العملية (حيث أنه لا يوجد شيء في هذا لا يمكن تحقيقه) إلى إحداث زيادة في حجم رأس المال حتى يكف عن أن يكون نادرا، بحيث لا يعد المستثمر الذي بلا وظيفة يحصل على أي مكسب إضافي. وقد نهدف أيضا إلى الوصول لنظام للضرائب المباشرة يسمح بتسخير ذكاء وعزيمة ومهارات الخبراء الماليين والمنظمين وأشباههم في خدمة المجتمع مقابل مكافأة معقولة (ممن يكونوا بالطبع مولعين بمهنتهم حتى أنهم سيقبلون القيام بعملهم بمقابل أرخص بكثير من المقابل الحالي).

في نفس الوقت، لا بد أن نعترف أن الخبرة وحدها هي التي يمكن أن تبين إلى أي مدى يجب توجيه الإرادة العامة (المجسدة في سياسة الدولة) نحو رفع الحافز على الاستثمار والإضافة إليه، وإلى أي مدى يكون تحفيز الميل المتوسط للاستهلاك آمنا، دون التخلي عن هدفنا المتمثل في حرمان رأس المال من قيمة الندرة الخاصة به خلال جيل أو جيلين. قد يتضح أن تقوية الميل للاستهلاك عن طريق تخفيض سعر الفائدة أمر سهل، أي أن التشغيل الكامل يمكن الوصول إليه بمعدل تراكم أكبر قليلا من الموجود حاليا. في هذه الحالة سيكون فرض ضرائب أعلى على المواريث والدخول الكبيرة محل اعتراض على أساس أنه سيؤدي للتشغيل الكامل بمعدل تراكم منخفض كثيرا عن المستوى الحالي. لا يجب أن يفترض أحد أنني أنفي إمكانية – أو حتى احتمالية – حدوث هذه النتيجة. ففي هذه المسائل يكون من التسرع التنبؤ برد فعل الرجل العادي على التغير في البيئة المحيطة. لكن لو ثبتت سهولة تأمين مستوى قريب من التشغيل الكامل بمعدل تراكم لا يزيد على الحالي بكثير، تكون واحدة على

الأقل من المشاكل الكبرى قد حُلت. وستبقى إقامة حالة من الاستثمار الكامل لأبناء الأجيال القادمة مع الوقت رهنا بقرار منفصل متعلق بالمقدار والوسائل التي يكون من المعقول دعوة الجيل الحالي لتقييد استهلاكه وفقا لها.

3

بالنسبة لجوانب أخرى، تعتبر النظرية السابقة محافظة إلى حد ما في آثارها. فبينما توضح الأهمية القصوى لوضع قيود مركزية معينة على مسائل متروكة بالأساس حاليا للمبادرة الفردية، لا تؤثر على مجالات فسيحة من النشاط. سيتوجب على الدولة أن تمارس تدخلا توجيهيا على الميل للاستهلاك جزئيا عن طريق النظام الضريبي، وجزئيا عن طريق تحديد سعر الفائدة، وربما عن طريق وسائل أخرى أيضا. علاوة على ذلك، لا يبدو من المرجح أن تأثير السياسة البنكية على سعر الفائدة سيكون كافيا بذاته لتحديد معدل الاستثمار الأمثل. ومن ثم أتصور أن إخضاع الاستثمار للأغراض الاجتماعية بشكل شامل إلى حد ما سيثبت أنه الوسيلة الوحيدة لضمان مستوى تشغيل قريب من الكمال، رغم أن هذا لا يجب أن يستبعد كل أشكال الحلول الوسط والوسائل التي ستتعاون بها السلطة العامة مع المبادرات الفردية. لكن فيما عدا هذا، لا توجد دعوى لنظام اشتراكي للدولة بحيث تضع يدها على معظم الحياة الاقتصادية في المجتمع. فامتلاك وسائل الإنتاج ليس هو الأمر المهم الذي يجب على الدولة أخذه على عاتقها. فلو كانت الدولة قادرة على تحديد المقدار الكلي من الموارد المكرسة لتعظيم الوسائل ومعدل المكافأة الأساسي الذي يحصل عليه من يمتلكوا هذه الوسائل تكون قد حققت كل ما هو ضروري. علاوة على ذلك، يمكن إدخال الإجراءات الضرورية لإخضاع الاقتصاد للمتطلبات الاجتماعية بشكل متدرج ودون إحداث شرخ في التقاليد العامة للمجتمع.

لم يتشكل نقدنا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية المتفق عليها أساسا من إيجاد العيوب المنطقية في تحليلها بقدر ما تكون من توضيح أن افتراضاتها الضمنية نادرا

ما تتحقق أو لا يمكن تحققها أصلاً، وهو ما أدى إلى عدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية للعالم الواقعي. لكن لو نجحت ضوابطنا المركزية في إحداث مقدار كلي من الناتج متماشي بقدر الإمكان مع التشغيل الكلي، فإن النظرية الكلاسيكية تستقيم ثانيةً من هذه النقطة فصاعدا. فلو افترضنا أن مقدار الناتج من المعطيات (أي أنه محدد بموجب قوى تقع خارج نطاق نظام التفكير الكلاسيكي) لما وجد اعتراض يمكن طرحه ضد التحليل الكلاسيكي للطريقة التي تُحدِّد بها المصلحة الذاتية الخاصة ما يتم إنتاجه بالضبط، وبأية نسب يتم تجميع عناصر الإنتاج لإنتاجه، وكيف سيتم توزيع قيمة المنتج النهائي على هذه العناصر. ومجددا، لو كنا تعاملنا بطريقة أخرى مع مشكلة التقشف لما طرح أي اعتراض على النظرية الكلاسيكية الحديثة فيما يتعلق بدرجة التوافق بين المصلحة الخاصة والعامة في ظروف المنافسة الكاملة وغير الكاملة على التوالي. وبالتالي، لا يوجد سبب يدفع لإخضاع الحياة الاقتصادية لسيطرة الدولة أكثر مما مضى بخلاف ضرورة وضع ضوابط مركزية لإحداث توافق بين الميل للاستهلاك والحافز على الاستثمار.

ولصياغة الأمر بوضوح أكثر، لا أرى سببا لافتراض أن النظام القائم يسيء بشكل خطير من تشغيل عناصر الإنتاج المستخدمة بالفعل. توجد بالطبع أخطاء في التوقعات، لكن هذه النوعية من الأخطاء لن يتم تجنبها عن طريق مركزة القرارات. فعندما يتم تشغيل تسعة ملايين شخص من بين عشرة ملايين شخص راغب في العمل وقادر عليه، لا يوجد دليل على أن عمل هؤلاء الملايين التسعة موجه بشكل خاطئ. إن الشكوى الموجهة ضد النظام الحالي لا تتمثل في أن هؤلاء الأشخاص التسعة ملايين يجب تشغيلهم في مهام مختلفة، وإنما في ضرورة توفير المهام التي يقومون بها للمليون شخص الباقين. فالنظام الحالي فشل في تحديد مقدار – وليس اتجاه – التشغيل الفعلي.

وبالتالي أتفق مع جيزيل في أن سد الثغرات في النظرية الكلاسيكية لا يؤدي إلى التخلص من "نظام مانشستر" وإنما توضيح طبيعة البيئة التي يتطلبها النشاط الحر للقوى الاقتصادية، لو كان من شأنه أن يحقق إمكانيات الإنتاج كاملةً. ستتضمن الضوابط المركزية الضرورية لضمان حدوث التشغيل الكامل بالطبع توسعًا كبيرًا في الوظائف التقليدية للحكومة. علاوة على ذلك، لفتت النظرية الكلاسيكية الحديثة

نفسها الانتباه لظروف عديدة قد يتوجب فيها كبح أو توجيه النشاط الحر للقوى الاقتصادية. سيبقى رغم ذلك مجال فسيح لممارسة المبادرات والمسئوليات الفردية، وداخل هذا المجال ستبقى الفوائد التقليدية للفردية قابلة للتحقق.

لنتوقف برهة ونذكر أنفسنا بما هي هذه الفوائد. جزء منها فوائد خاصة بالكفاءة – فوائد اللامركزية وعمل المصلحة الخاصة. ربما تكون الفوائد التي تعود من لا مركزية القرارات والمسئولية الفردية بالنسبة للكفاءة أكبر مما كان مفترضا في القرن التاسع عشر، وربما كان رد الفعل المعترض على الاحتكام للمصلحة الخاصة مبالغا فيه أكثر من اللازم. لكن الفردية قبل أي شيء هي أفضل ضمانة للحرية الشخصية لو أمكن تخليصها من نواقصها ومساوئها، بمعنى أنها توسع كثيرا من مجال الاختيار الشخصي مقارنةً بأي نموذج آخر. وهي أيضا أفضل ضمانة للتنوع في الحياة النابع بالتحديد من اتساع مجال الاختيار الشخصي هذا، وخسارتها هي أفدح الخسائر في الدولة المتجانسة أو الشمولية. فهذا التنوع يحمي التقاليد التي تجسد الخيارات الأكثر أمنا ونجاحا لدى الأجيال السابقة، ويصبغ الحاضر بالتنوع المميز لأحلامه. ولأن الاختيار الشخصي يعزز التجريب وانتقال التعاليم من جيل لجيل والخيال فهو يُعتبَر الوسيلة الأقدر على تحسين المستقبل.

سيبدو الاتساع في وظائف الحكومة الذي تقتضيه مهمة التوفيق بين الميل للاستهلاك والحافز على الاستثمار بالنسبة لكاتب من القرن التاسع عشر أو خبير مالي أمريكي معاصر انتهاكا رهيبا للفردية. لكنني أدافع عنه على اعتبار أنه الوسيلة الوحيدة الممكنة لتجنب تدمير الأشكال الاقتصادية القائمة جميعا والشرط اللازم لعمل المبادرات الفردية بنجاح.

فلو كان الطلب الفعال منخفضا، لن يكون الخزي العلني المتمثل في إهدار الموارد رهيبا فحسب، وإنما سيعمل صاحب المشروع الفرد الذي يحاول تشغيل هذه الموارد في ظل ظروف غير مواتية بالمرة. وتكون لعبة المخاطرة التي يلعبها بها أصفار كثيرة جدا بحيث إن اللاعبين في مجملهم سيخسرون لو كانت لديهم الطاقة والأمل لتوزيع كل الأوراق على أنفسهم. إن الزيادة في ثروة العالم حتى الآن أقل من مقدار المجموع الكلي للمدخرات الفردية الايجابية، ويتشكل الفرق مِن خسائر مَن تحلوا بالشجاعة

والمبادرة فقط دون مهارة استثنائية أو حظ سعيد بشكل غير معتاد. لكن لو كان الطلب الفعال وافيا سيكون المهارة والحظ المتوسطان كافيين.

يبدو أن أنظمة الدول الشمولية الموجودة اليوم تحل مشكلة البطالة على حساب الكفاءة والحرية. من المؤكد أن العالم لن يبقى متسامحا مع البطالة أكثر من هذا، تلك البطالة التي ارتبطت ارتباطًا حتميًا في رأيي (فيما عدا فترات إثارة قصيرة) بالفردية الرأسمالية الحالية. لكن قد يمكن وصف علاج المرض دون التضحية بالكفاءة والحرية عن طريق تحليل المشكلة تحليلا صحيحا.

4

ذكرت بشكل عابر أن النظام الجديد قد يكون مواتيا للسلام أكثر مما كان النظام القديم. ومن اللازم إعادة ذكر هذا الجانب والتأكيد عليه.

للحرب أسباب عديدة. فالدكتاتوريون ومن هم على شاكلتهم ممن توفر لهم الحرب إثارة ممتعة – أو هكذا يأملوا على الأقل – يجدون من السهل اللعب على الميل الطبيعي للقتال لدى الناس. لكن فوق ذلك كله توجد أسباب اقتصادية للحرب تسهل مهمة أولئك الزعماء في النفخ في اللهيب الشعبي، وهي تتمثل في الضغوط السكانية والصراع التنافسي على الأسواق. إن العامل الثاني هو العامل وثيق الصلة بنقاشنا هذا، وهو الذي لعب على الأرجح دورا أساسيا في القرن التاسع عشر – وقد يلعبه ثانيةً.

أوضحت في الفصل السابق أنه في ظل تبني مبدأ "دعه يعمل" على المستوى المحلي ومعيار ذهب عالمي كالذي ساد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم تكن هناك أي وسيلة متاحة أمام أي حكومة للتخفيف من المحنة الاقتصادية في الداخل إلا عن طريق الصراع التنافسي على الأسواق. فكل الإجراءات المفيدة في حالة نقص التشغيل المزمن أو المتقطع مستبعدة فيما عدا الاجراءات الهادفة لتحسين الميزان التجاري في حساب الدخل.

وبالتالي، بينما كان الاقتصاديون معتادين على الاحتفاء بالنظام العالمي السائد على اعتبار أنه يسمح بتحقيق ثمار التقسيم الدولي للعمل ويوفق في نفس الوقت بين مصالح الدول المختلفة، كان هناك أثر خفي لا يعتبر حميدا كهذا. فرجال الدولة الذين كانوا مدفوعين بتفكير فطري وفهم سليم للتطور الحقيقي للأحداث آمنوا بأن الدولة القديمة الغنية لو تجاهلت الصراع على الأسواق سيتدهور رخاؤها وينتهي. لكن لو تمكنت الدول من تعلم استخدام السياسة المحلية لتوفير التشغيل الكامل (ويجب أن نضيف: لو تمكنوا أيضا من بلوغ التوازن في اتجاه سكانهم)، لن توجد حاجة لحساب قوى اقتصادية مهمة لتحديد الفائدة في دولة معينة في مواجهة الفائدة لدى جيرانها، ومع ذلك سيبقى مجال كبير للتقسيم الدولي للعمل وللإقراض الدولي في الظروف المناسبة. لكن لن يبقى هناك باعث ملح يجعل دولة واحدة تحتاج لفرض بضاعتها على أخرى أو رفض عروض جارتها. وهذا السلوك لا يعتبر ضروريا لكي تتمكن الدولة من دفع مقابل ما تريد شراءه، بل إن الهدف الصريح له هو إفساد التوازن بين المدفوعات حتى يصبح الميزان التجاري في صالحها. لن تصبح التجارة الحالية كما هي عليه الآن، وأعني وسيلة للحفاظ على التشغيل باستماتة داخل الدولة عن طريق فرض المبيعات على الأسواق الأجنبية وتقييد المشتروات، وهو ما سيؤدي في حالة نجاحه إلى مجرد نقل مشكلة البطالة إلى الجار المهزوم في الصراع. وإنما ستصبح التجارة تبادلا طوعيا وحرا للسلع والخدمات في ظل شروط المنفعة المتبادلة.

5

هل تحقيق هذه الأفكار أمل حالم؟ أليست لها جذور كافية في الدوافع التي تحكم تطور المجتمع السياسي؟ هل المصالح التي ستحبطها أقوى وأوضح من تلك التي ستخدمها؟

لا أحاول طرح الإجابة هنا. فهي تحتاج لمجلد ذي طبيعة مختلفة عن كتابنا هذا لتوضيح الإجراءات العملية التي قد تتجسد بها بالتدريج، ولو حتى في خطوطها

العريضة. لكن لو كانت الأفكار سليمة – وهو افتراض لا بد أن يبنى عليه بالضرورة أي مؤلف ما يكتبه – أتنبأ بأن التشكيك فيها خلال فترة من الوقت سيكون مخطئا. إن الناس في اللحظة الحالية ينتظرون على غير العادة تشخيصا أكثر جوهرية، ومستعدون لتلقيه بشكل خاص، ويتوقون لتجربته حتى لو كان مقبولاً من الناحية الظاهرية فقط. لكن بغض النظر عن هذه الحالة المزاجية المعاصرة، فإن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين أقوى مما يعتقد عادةً، سواء كانوا مخطئين أم مصيبين. فالعالم لا يحكمه حقا الكثيرون غيرهم. أما الممارسون الذين يظنون أنفسهم في منأى عن أي تأثيرات فكرية عادةً ما يكونون عبيدا لاقتصادي راحل. أما المجانين الذين في السلطة – الذين تحركهم الأوهام – يستقون جنونهم من بعض الأكاديميين عديمي القيمة السابقين بسنوات قليلة. إنني واثق من أن قوة المصالح الخاصة مبالغ فيها جدا مقارنةً بالطغيان المتدرج للأفكار. لا تلعب الأفكار دورها هذا على الفور وإنما تأخذ بعض الوقت، وهذا لأن الذين يتأثروا بنظريات جديدة بعد بلوغ سن الخامسة والعشرين أو الثلاثين في مجال الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ليسوا كثيرين. وهكذا لا يرجح أن تكون الأفكار التي يطبقها الموظفون العموميون والسياسيون بل وحتى الدعاة المحرضين على الأحداث الجارية أحدث الأفكار. لكن الأفكار وليس المصالح الخاصة – آجلاً أو عاجلاً – هي التي تشكل خطورة كبيرة سواء للخير أو الشر.

الملاحق

ملحق رقم 1

من دورية *Economic Journal*، سبتمبر 1936

التقلبات في الاستثمار الصافي في الولايات المتحدة (*)

قمت في الفصل الثامن من كتابي النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود ص ص (98 – 104) بمحاولة وجيزة لتوضيح المدى الواسع من التقلبات في الاستثمار الصافي مرتكزا على حسابات معينة قام بها السيد كولين كلارك بالنسبة لبريطانيا العظمى والسيد كوزنتز بالنسبة للولايات المتحدة[1].

بالنسبة لأرقام السيد كوزنتز، أوضحتُ ص (153، 154) أن المخصصات المتروكة عنده للإهلاك وما إلى ذلك لم تتضمن "اقتطاع أي مبالغ مقابل المنازل وغيرها من السلع المعمرة التي بحوزة الأفراد". لكن الجدول الذي تلا هذا مباشرة لم يوضح بشكل كاف للقارئ أن الصف الأول المتعلق بـ "التكوين الرأسمالي الإجمالي" اشتمل علىً فئات من السلع الرأسمالية أشمل بكثير من الصف الثاني المتعلق بالإهلاك الخاص بـ"المنظمين" وما إلى ذلك، وكنت أنا شخصيا مشوشا في الصفحة التالية حيث عبرت عن شكوكي بخصوص كفاية البند الأخير بالنسبة للأول (ناسيا أن الأخير متعلق بجزء فقط من الأول). كانت النتيجة أن الجدول كما هو مطبوع يبخس إلى حد كبير قدر قوة الظاهرة التي أردت وصفها، نظرا لأن عمل حساب مكتمل للإهلاك وما إلى ذلك يغطي كل بنود الصف الأول من الجدول

(*) هذا الملحق هو الملحق رقم 2 في الطبعة الإنجليزية لكن نظرا لإلغاء الملحق رقم 1 والذي يحتوي قائمة الأخطاء المطبعية في الطبعة الإنجليزية صار رقمه 1 – المترجمة.

(1) نشرت في نشرة رقم 52 الصادرة عن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بتاريخ 15 نوفمبر 1934 (نيويورك).

سيؤدي إلى الوصول لأرقام أكبر كثيرا من الواردة في الصف الثاني. تراسلنا أنا والسيد كوزنتز، وهو ما يُمكنني الآن من تفسير هذه الأرقام المهمة بشكل أوضوح وأكثر تفصيلا وفي ضوء المعلومات الأخيرة.

يُقسِم السيد كوزنتز مجموع التكوين الرأسمالي الإجمالي (كما يسميه) الخاص به بالنسبة للولايات المتحدة إلى الفئات التالية:

1- سلع المستهلكين المعمرة

تضم هذه الفئة السيارات والأثاث والمعدات المنزلية وغيرها من الأصناف المعمرة بدرجة أو أخرى التي يشتريها ويمتلكها من يستهلكوها بخلاف المنازل. إن تحديد ما إذا كانت هذه البنود ينبغي تضمينها في الاستثمار أمر يعتمد (فيما يتعلق بالتعريف) على ما إذا كان الإنفاق عليها عند دفعه في البداية مشمولا في الادخار الحالي أو في الإنفاق الحالي، ويعتمد (فيما يتعلق بالتطبيق العملي) على ما إذا شعر الملاك في السنوات التالية بباعث يحثهم على عمل مخصص للإهلاك الحالي من دخولهم حتى عندما لا يستبدلونها أو يجددونها. لا يمكن بالتأكيد وضع خط قاطع، لكن ربما يشعر بعض الأفراد بأنه من المهم عمل مخصص مالي للإهلاك بغض النظر عن الإصلاحات والتجديدات الفعلية. هذا – بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصائيات سليمة ورسم خط واضح – يجعل من المستحسن على ما أعتقد استبعاد هذه المعدات من الاستثمار وتضمينها في نفقات الاستهلاك في العام الذي تم تكبدها فيه. يتماشى هذا مع تعريف الاستهلاك المقدم في كتابي النظرية العامة، ص 109 [1].

ومن ثم سأستثني هذه الفئة من الحساب النهائي[2]، وإن كنت أطمح للتعامل مع هذه المشكلة بشكل أكثر شمولا في وقت لاحق. ورغم ذلك، من المهم الاستشهاد

(1) انظر أيضا المصدر السابق ص (115 ، 116) والذي كان يجب أن أوضح فيه أكثر أن أفضل طريقة للنظر لشراء منزل هي اعتباره فعلا يندرج تحت تنظيم العمل.

(2) تم وضعها (بشكل غير متسق) ضمن الأرقام الخاصة بالتكوين الرأسمالي الإجمالي الواردة في النظرية العامة ص (153 ، 154).

بتقديرات السيد كوزنتز شديدة الأهمية:

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
سلع المستهلكين المعمرة	8664	9316	8887	9175	10058	7892	5885	4022	3737

الرقم المذكور أعلاه بخصوص عام 1929، يتضمن 3400 مليون دولار للسيارات، بينما يقدر الإهلاك المتعلق بنفس البند في العام نفسه بمبلغ 2500 مليون دولار.

2- بناء المساكن

هذا البند مهم وشديد التقلب، ويجب إدراجه بلا شك في الاستثمار وليس في نفقات الاستهلاك نظرا لأن المنازل عادةً ما تعتبر مشتراة من المدخرات وليس الدخل، وغالبا ما يملكها أناس غير ساكنيها. في النشرة المأخوذ منها هذه الأرقام، لا يقدم السيد كوزنتز أي تقدير للمعدل السنوي للإهلاك وما إلى ذلك. لكن أخيرًا نشر زميله السيد سولومون فابريكانت Solomon Fabricant هذه التقديرات[1]، التي استخدمتها في الجدول التالي:

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
بناء المساكن	3050	2965	2856	3095	2127	1222	900	311	276
الإهلاك*	1554	1676	1754	1842	1911	1901	1698	1460	1567
الاستثمار الصافي	1496	1289	1102	1253	216	-679	-798	-1149	-1291

* هذه الأرقام محسوبة على أساس تكاليف إعادة الإنتاج الحالية. قدم السيد فابريكانت أيضا تقديرات على أساس التكلفة الأصلية والتي كانت أقل بكثير قبل عام 1932.

(1) "مقاييس استهلاك رأس المال (1919 – 1933) Measures of Capital Consumption (1919 – 33)"، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، نشرة رقم 60.

3- رأس مال الأعمال الثابت

يميز السيد كوزنتز هنا بين الإنفاق على سلع المنتجين المعمرة الجديدة وإنشاء الأعمال من ناحية والتغير الصافي في "المخزون" -أي في رأس المال العامل والثابت- من ناحية أخرى. وبالتالي، سنتناول الفئة الثانية تحت عنوان منفصل.

إن المبلغ الواجب اقتطاعه للحصول على صافي الاستثمار فيما يتعلق بقطع الغيار وبالإصلاحات وخدمة المعدات وبالإصلاحات والصيانة المتعلقين بإنشاء الأعمال كأمر مختلف عن الإهلاك والاستنفاد - الذي لم يعوض بالفعل - يعتمد بالطبع على ما إذا كانت الفئة الأولى قد أُدرجت في الاستثمار الإجمالي. يقدم السيد كوزنتز تقديرا جزئيا للفئة الأولى لكن الأرقام الواردة أدناه تستثني هذه البنود من الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي. لكن بينما تتطابق على الأرجح نتيجة اقتطاع كلا من بند الإصلاحات وبند الإهلاك بدرجة قريبة إلى حد ما مما أعنيه أنا بالاستثمار الصافي، لا يتطابق المبلغان المقتطعان لو نظر إلى كل منهما على حِدة مع المبلغين الذين اقتطعتهما لتكلفة الاستخدام والتكلفة الإضافية، ولهذا لا يمكن استخدام البيانات التي يقدمها السيد كوزنتز لحساب رقم معين لدي السيد كوزنتز يطابق الاستثمار (الإجمالي) لديّ.

يبين الجدول التالي في الصف الأول " التكوين الرأسمالي الإجمالي الموجه للاستخدام التجاري دون قطع الغيار، أو الإصلاحات وخدمة المعدات، أو الإصلاحات والصيانة المتعلقين بإنشاء الأعمال، ومع استبعاد التغيرات في المخزون". ويبين في الصف الثاني "الإهلاك والاستنفاد" المقدر بالنسبة لنفس البنود:

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
التكوين الرأسمالي التجاري الإجمالي (كما ورد أعلاه)	9070	9815	9555	10019	11396	9336	5933	3205	2894
الإهلاك والاستنفاد*	5685	6269	6312	6447	7039	6712	6154	5092	4971
الاستثمار الصافي	3385	3546	3243	3572	4357	2624	221−	1887−	2077−

* هذه الأرقام غير مأخوذة من مذكرات السيد كوزنتز وإنما من تقديرات السيد فابريكانت الأحدث والتي تمت مراجعتها. وكسابقتها، تم حساب هذه التقديرات على أساس تكاليف الإحلال الجارية. أما عند حسابها على أساس التكلفة الأصلية، فهي أقل بكثير فيما قبل عام 1931، وأعلى فيما تلاه.

4- المخزون

يبدو أن هناك احصائيات وافية إلى حد معقول عن المكاسب أو الخسائر المالية الناجمة عن هذا البند في الولايات المتحدة، لكن ليس في هذا البلد. والأرقام التي أوردها السيد كوزنتز كما يلي:

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
المكسب أو الخسارة الصافيان في المخزون	916	2664	-176	511	1800	100	-500	-2250	-2250

لا يغطي هذا الجدول المخزون الذي لدى الصناع فحسب وإنما مخزون الفلاحين والمناجم والتجار والوكالات الحكومية... إلخ. وقد ثبت أن الأرقام المذكورة في مذكرة السيد كوزنتز الخاصة بعام **1934** عن الأعوام من **1929** فصاعدا في حاجة لتصحيح. فالأرقام المذكورة أعلاه عبارة عن تقديرات مؤقتة وتقريبية إلى حين قيام المكتب الوطني بنشر الأرقام المنقحة.

5- الاقتراض العام والإنشاءات العامة

إن الرقم المهم في هذا السياق ليس الإنفاق الإجمالي (أو الصافي) على الإنشاء بقدر ما هو مقدار الإنفاق المدفوع من الزيادة الصافية في الاقتراض. يعني هذا أن اعتبار الاستثمار الصافي في حالة السلطات العامة وما شابهها مقاسا بالزيادة الصافية في اقتراضها هو أفضل طريقة يُنظر بها لهذا الاستثمار الصافي. وبقدر ما تدفع السلطات العامة مصروفاتها عن طريق التحويل الإجباري من الدخل الجاري للجمهور، لا يكون لها أي بند ملازم في الادخار الخاص. بينما يتأثر الادخار العام - لو تمكننا من إيجاد تعريف مرض لهذا المفهوم - بتأثيرات نفسية مختلفة تماما عن تلك المؤثرة على الادخار الخاص. تناولت هذه المشكلة بإيجاز في كتابي النظرية العامة

في هامش ص 177. وبناء عليه أقترح وضع "الإنفاق الممول بالاقتراض" الخاص بالهيئات العامة موضع الأرقام الخاصة بالإنشاءات العامة.

أمدني السيد كوزنتز مشكورا بالأرقام الخاصة بالتغيرات الصافية في مقدار الدين العام المستحق في الولايات المتحدة (المحلي والخاص بالولايات والفيدرالي)، والذي يمثل مقدار الإنفاق الحكومي الذي لا تغطيه الضرائب والعوائد الأخرى، فيما عدا تغيرات ثانوية في رصيد الحكومة من النقد[1]. وهذا المقدار مقدم فيما يلي بالتوازي مع تقديره لحجم الإنشاءات التي تقوم بها السلطات الحكومية. وكانت النتيجة مثيرة حيث وجِد انخفاض صافي في الدين العام حتى عام 1928، بالرغم من الإنفاق الكبير على الإنشاءات العامة، بل أن جزءًا معينًا من الإنشاءات العامة كان يُدفع من العائد حتى عام 1931. وتُمثل زيادة الاقتراض على الإنشاءات في (1932، 1933)، بالطبع تدابير مختلفة من الإعانات الحكومية.

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
الإنشاءات العامة*	2717	2612	3045	3023	2776	3300	2906	2097	1659
التغير الصافي في الدين العام القائم†	–43	–280	–244	–10	+441	+1712	+2822	+2565	+2796

* انظر نشرة السيد كوزنتز، الجدول الثاني، الصف الثاني والعشرين، المحدثة وفقا للبيانات الأحدث.

† انظر العمود التاسع من الجدول الوارد في الملحق التالي.

6– الاستثمار الأجنبي

وأخيرا لدينا التغير الصافي في الحقوق لدى الدول الأجنبية والتي قدرها السيد كوزنتز كما يلي:

(1) يعرض التعليق التالي على هذا الملحق طريقة وضع السيد كوزنتز للأرقام بالتفصيل.

مليون دولار								
1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
428	44	606	957	312	371	326	40	293

7- الاستثمار الصافي الكلي

صرنا في وضع الآن يسمح لنا بجمع البنود السابقة كلها في مقدار كلي واحد. وهذا المجموع ليس شاملا تماما نظرا لأنه يستثني الإنشاءات التي تقوم بها الهيئات شبه الحكومية والإنشاءات صغيرة الحجم التي يصعب تحديد وضعها. لكن السيد كوزنتز يرى أن تلك النقطتين المغفلتين لهما طبيعة ثانوية تماما، ولا يمكن أن تؤثرا كثيرا على تحركات الاستثمار الصافي المذكورة في الجدول التالي.

	مليون دولار								
	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932	1933
الإنشاءات السكنية	1496	1289	1102	1253	216	-679	-798	-1149	-1291
رأس مال الأعمال الثابت	3385	3546	3243	3572	4357	2624	-221	-1887	-2077
المخزون	916	2664	-176	511	1800	100	-500	-2250	-2250
صافي الإنفاق الممول بالاقتراض من قبل السلطات الحكومية	-43	-280	-244	-10	441	1712	2822	2565	2796
الاستثمار الأجنبي	428	44	606	957	312	371	326	40	293
الاستثمار الصافي الكلي	6182	7263	4531	6283	7126	4128	1629	-2681	-2529

من الواضح أن هذا الجدول بالغ الأهمية في فهم تقلبات الأعمال في الولايات المتحدة. وتبرز النقاط التالية عند تناول التفاصيل:

أ– لا بد أن المتأخرات الخاصة بالإنشاءات السكنية بنهاية عام 1933 كانت هائلة، وذلك لعدم وجود أي استثمار صافي في هذا المجال منذ 1925. لكن هذا لا يعني بالطبع أن حالة الإسكان الفعلية كانت بهذا السوء. فبعض الاستثمار الإجمالي في الإسكان كان مستمرا طوال الوقت، والتدهور المتدرج في حالة الإسكان – بسبب عدم إصلاح وتجديد التقادم والتلف – لا يعيق على الفور الإقامة الفعلية المتاحة في الوقت الحالي.

ب– إن الدور الذي تلعبه التقلبات في المخزون واضح تماما، وخاصة في زيادة حدة الكساد عند قاع الهبوط الاقتصادي. على الأرجح كانت الزيادة في المخزون عام 1929 بشكل عام مصممة لإشباع الطلب الذي لم يتجسد بشكل كامل، بينما كانت الزيادة الأكبر قليلا عام 1930 تمثل تراكمات المخزون غير المباع. في 1932، و1933، أشبع الصناع الطلب الجاري من المخزون بدرجة استثنائية حتى أن الطلب الفعال انخفض كثيرا عن الاستهلاك الفعلي. لكن هذا لحسن الحظ وضعا لا يمكن استمراره للأبد. فلا يمكن استنفاد المزيد من المخزون بهذا المقدار نظرا لأن المخزون لم يعد موجودًا. لقد كان مستوى المخزون شديد الانخفاض كالموجود في الولايات المتحدة في نهاية عام 1933 نذيرا أكيدا تقريبا على حدوث بعض الانتعاش. وبشكل عام، يعتبر مجمل الاستثمار الصافي القائم على ارتفاع في المخزون على المستوى الطبيعي أمرا محفوفا بالمخاطر بكل وضوح، ولو نظرنا للوراء سنرى بسهولة أن النمو الكبير في المخزون عام 1929 –مع الانخفاض في الإنشاءات السكنية– كان هائلا. أما الأرقام الخاصة بالسنوات (1934 و1935 و1936) فستكون مثيرة جدا للاهتمام عندما نحصل عليها. من شأن المرء أن يتوقع أن انتعاش العامين السابقين كان قائما على عودة المخزون للوضع الطبيعي وعلى الإنفاق الحكومي الممول بالاقتراض، وأن الاستثمار المعمر قد بدأ يحل محل المخزون في تكوين المقدار الكلي مع حلول العام 1936. إن الحفاظ على الرخاء لا بد أن يعتمد على الاستقرار المستمر لأول بندين في الجدول السابق عند أرقام لا تقل عن أرقام الأعوام من (1925 – 1928)، ولهذا السبب يعتبر انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل ذا أهمية حيوية.

ت– إن الطريقة التي تعمل به التغيرات في الإنفاق الحكومي الممول بالاقتراض على تخفيف التقلبات –التي كانت ستحدث في ظروف أخرى– واضحة جدا.

فالطريقة التي حل بها الاقتراض الفيدرالي بدءًا من 1931 محل اقتراض الولايات والمحليات كما هو موضح في الملحق التالي لافتة للنظر. فمن 30 يونيو 1924، إلى 30 يونيو 1930، انخفض المستحق من القروض الفيدرالية من 21 بليونًا إلى 15 بليونًا، وارتفعت القروض المحلية وقروض الولايات خلال نفس الفترة من 10 إلى 16 بليونًا وبقي المجموع بلا تغيير. أما خلال الفترة من 30 يونيو 1930، إلى 30 يونيو 1935، فارتفعت القروض الفيدرالية من 15 إلى 16 بليونًا والقروض الأخرى من 16 إلى 17 بليونًا فقط. ويوضح الملحق الذي يورد مقدار الاقتراض العام حتى 30 يونيو 1935 أن الاقتراض العام وصل ذروته في 1931، وأنه في (1934 – 1935) لم يكن أعلى من (1929 – 1930) إلا بالقليل، وهو ما قد يكون مناقضا للانطباع العام.

ث- عندما تتاح الأرقام المشابهة الخاصة بالدخل ستتمكن من عمل بعض الحسابات المتعلقة بقيمة المضاعف في ظروف الولايات المتحدة، رغم أن العديد من المصاعب الإحصائية ستبقى ماثلة وسيتوجب التغلب عليها. وعلى أية حال، لو أخذنا تقديرات الدخل الصادرة عن وزارة التجارة (دون تصحيحها وفقا للتغيرات في الأسعار) كاختبار مبدئي بسيط تماما، سنجد أنه خلال التحركات الكبيرة في الأعوام من (1929 – 1932) كانت التغيرات في الدخول النقدية تساوي من ثلاثة إلى خمسة أضعاف التغيرات في الاستثمار الصافي الموضحة فيما سبق. في عام 1933، ارتفعت كل من الدخول والاستثمارات ارتفاعا بسيطا لكن التحركات كان مداها أضيق من أن تسمح بحساب نسبة إحداهما للأخرى بهامش خطأ معقول.

ج. م. كينز

تعليق على الملحق رقم 1
إصدارات الدين العام المستحقة الكلية والصافية

مليون دولار								
	الإصدارات المستحقة الكلية			الإصدارات المستحقة الصافية				
التاريخ (30 يونيو) (1)	الإصدارات الفيدرالية (2)	الإصدارات الخاصة بالولايات والمقاطعات والمدن.. إلخ (3)	مجموع (4)	الإصدارات الفيدرالية (5)	الإصدارات الخاصة بالولايات والمقاطعات والمدن.. إلخ (6)	مجموع (7)	التغير الصافي (8)	المتوسط في سنة التقويم (9)
1924	20982	11633	32615	20627	9921	30548	—	—
1925	20211	12830	33041	19737	10975	30712	164 +	43 -
1926	19384	13664	33048	18790	11672	30462	250 -	280 -
1927	18251	14735	32986	17542	12610	30152	310 -	244 -
1928	17318	15699	33017	16522	13452	29974	178 -	10 -
1929	16639	16760	33399	15773	14358	30131	157 +	441 +
1930	15922	17985	33907	14969	15887	30856	725 +	1712 +
1931	16520	19188	35708	16098	17457	33555	2699 +	2822 +
1932	19161	19635	38796	18673	17828	36501	2946 +	2565 +
1933	22158	19107	41265	21613	17072	38685	2184 +	2796 +
1934	26480	18942	45422	25323	16771	42094	3409 +	2173 +
1935	27645	19277	46922	26137	16895	43032	938 +	—

(المصدر: تقرير وزير المالية عن العام المنتهي في 30 يونيو 1935، ص 424).

تَستثني الإصدارات المستحقة الكلية مقدارًا صغيرًا من الالتزامات المستحقة والالتزامات التي بدون فوائد (انظر المصدر السابق، ص 379).

تساوي الإصدارات المستحقة الصافية الإصدارات المستحقة الكلية مطروحا منها الإصدارات المحتفظ بها في صناديق الائتمان الحكومية الأمريكية أو الإصدارات التي تمتلكها الحكومة الأمريكية أو الوكالات الحكومية ومحتفظ بها في صناديق سداد الديون المتعثرة.

لا يتضمن الجدول السابق الديْن غير مستحق الأداء للحكومة الفيدرالية، أي الالتزامات المضمونة من قبل الولايات المتحدة. وكانت هذه الالتزامات التي تتضمن بالأساس إصدارات الدين الخاصة بشركة رهون المزارع الفيدرالية، وشركة قروض أصحاب المنازل وشركة تمويل إعادة الإعمار كالتالي:

التاريخ	مليون دولار
30 يونيو 1934	691
31 ديسمبر 1934	3079
30 يونيو 1935	4151
31 ديسمبر 1835	4525

(انظر تكاليف الحكومة في الولايات المتحدة *Cost of Government in the United States* الصادر عن مجلس المؤتمر الصناعي الوطني National Industrial Conference Board، مطبوعة رقم 223، نيويورك، 1936، جدول رقم 26، ص 68).

ملحق رقم 2

من دورية *Economic Journal*، مارس 1939
التحركات النسبية للأجور الحقيقية والناتج

إن المقال الذي كتبه السيد ج. ت. دانلوب J. T. Dunlop [*]، في هذه الدورية (سبتمبر 1938، المجلد الثامن والأربعون، ص 413) عن حركة معدلات الأجور النقدية والحقيقية *The Movement of Real and Money Wage Rates* والتعليق الذي كتبه السيد ل. تارشيس الوارد لاحقا (في دورية *Economic Journal*، مارس 1939) (ص 150) [1]، يوضحان تماما أنه من اللازم إعادة النظر في معتقد شائع قَبلتُ به في كتابي النظرية العامة للتشغيل. فقد قلت في ذلك الكتاب:

> سيكون من المفيد الاطلاع على نتائج أي بحث إحصائي يتناول العلاقة الفعلية بين التغيرات في الأجور النقدية والتغيرات في الأجور الحقيقية. إن كان التغير متعلقًا بصناعة معينة فقط، على المرء أن يتوقع أن يكون التغير في الأجور الحقيقية في نفس اتجاه التغير في الأجور النقدية. لكن في حالة التغيرات في المستوى العام للأجور، أعتقد أننا سنجد أن التغير في الأجور الحقيقية المرتبط بتغير في الأجور النقدية لا يكون في نفس الاتجاه وإنما يكون دائمًا تقريبًا في الاتجاه المعاكس. يعود ذلك – في المدى القصير – إلى أن انخفاض الأجور النقدية وارتفاع

(*) أشار كينز لدانلوب في هذه الصفحة باسم J. G. Dunlop، وهو ما يبدو خطأ مطبعيا – المترجمة.

(1) ارجع أيضا لمقاله عن "الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى Real Wages in the United States and Great Britain" المنشور في دورية *The Canadian Journal of Economics* في أغسطس 1938.

الأجور الحقيقية يكونان غالبا (وكل لأسبابه) مصاحبين لانخفاض التشغيل. فالعمال يكونوا أكثر استعدادًا للقبول بخفض الأجور حين ينهار التشغيل، لكن الأجور الحقيقية لا بد أن ترتفع بسبب ارتفاع العائد الحدي لمعدات رأسمالية معينة حين يقل الإنتاج.

لكن يبدو أن دراسة السيد دانلوب للإحصائيات البريطانية توضح أن الأجور النقدية عندما تأخذ في الارتفاع تكون الأجور الحقيقية قد ارتفعت هي الأخرى، بينما لا تميل الأجور الحقيقية للارتفاع أكثر من الانخفاض عندما تأخذ الأجور النقدية في الانخفاض. كذلك توصل السيد تارشيس لنتائج مشابهة بشكل عام فيما يتعلق بالسنوات الأخيرة في الولايات المتحدة.

لقد قبلت في الفقرة المقتبسة أعلاه من كتابي النظرية العامة معتقدا انتشر الإيمان به بين الاقتصاديين الانجليز حتى السنة أو السنتين الماضيتين دون الاهتمام بمراجعة الحقائق بنفسي. إن المواد التي اعتمد عليها السيد دانلوب بالأساس هي الأرقام القياسية للأجور الحقيقية والنقدية التي أعدها السيد ج. هـ. وود G. H. Wood، والبروفيسور باولي Bowley. كانت هذه المواد متاحة أمامنا جميعا لسنوات عدة، لكن الأمر العجيب أن أحدا لم يقم بهذا التصحيح من قبل[1]. لكن المشكلة الأساسية ليست بسيطة ولا يمكن التخلص منها بشكل كامل عن طريق الدراسات الإحصائية المذكورة.

في المقام الأول، من الضروري التمييز بين مشكلتين مختلفتين. ففي الفقرة المقتبسة فيما سبق كنت أتعامل مع استجابة الأجور الحقيقية للتغيرات في الناتج، وكان في ذهني مواقف مثلت فيها التغيرات في الأجور النقدية والحقيقية انعكاسا للتغيرات في مستوى التشغيل الناتجة عن تغيرات في الطلب الفعال. في الواقع هذه هي الحالة التي كان السيد دانلوب والسيد تارشيس معنيين بها، لو كنت مصيبا في فهمي لهما[2]. لكن توجد أيضا الحالة التي تعكس فيها التغيرات في الأجور تغيرات في الأسعار أو في الظروف الحاكمة لمفاوضات الأجور التي لا تقابل التغيرات في مستوى الناتج

(1) لكن ارجع للإشارة المذكورة فيما يلي (ص 437) لكتاب التقلبات الصناعية للبروفيسور بيجو.
(2) رغم ذلك انظر ملحق تعليق السيد تارشيس الذي سأشير إليه لاحقا.

والتشغيل أو لا تعتبر بالأساس نتيجة لها، والتي لا يكون سببها التغير في العا[illegible] الفعال (وإن أمكن أن تؤدي هي إليه). لقد تناولت هذه المسألة في جزءا اخر من كتابي النظرية العامة (وبالتحديد الفصل التاسع عشر "التغيرات في الأجور النقدية") والذي توصلت فيه إلى أن تغيرات الأجور التي لا تكون راجعة في المقام الأول إلى تغير في الناتج لها انعكاسات معقدة على الناتج، لكن هذه الانعكاسات يمكن أن تكون في أي من الاتجاهين وفقا للظروف، وبالتالي يصعب التوصل لتعميمات بشأنها. وما يعنيني فيما يلي هو المشكلة الأولى فقط[1].

إن مسألة تأثير فترات الصعود والكساد على الأجور الحقيقية لها تاريخ طويل. لكننا لسنا في حاجة للرجوع إلى ما قبل فترة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عندما كان هذا التأثير محل دراسة من قبل العديد من الهيئات الرسمية التي قدم أمامها مارشال إفاداته أو التي اشترك في أعمالها. لقد تربيت أنا شخصيا على الإفادة التي قدمها أمام لجنة الذهب والفضة في 1887، ولجنة العملة الهندية في 1899 [2]. ليس من الواضح دائما إن كان ما في ذهن مارشال ارتفاع في الأجور الحقيقية مرتبطًا بارتفاع في الناتج أم ارتفاع في الأجور الحقيقية لا يعكس إلا تغير الأسعار فحسب (والذي قد يكون راجعا مثلا لتغير المعيار وهو ما كان بالتحديد الموضوع الذي يقدم إفادته بشأنه). لكن من الواضح في بعض الفقرات أنه يتعامل مع التغيرات في الأجور الحقيقية في الأوقات التي يتوسع فيها الناتج. وعلى أية حال، من الجلي أن استنتاجه لم يقم كبعض الأطروحات الأحدث القائمة على أسس بديهية ناشئة من ارتفاع التكلفة الحدية في الأجل القصير، وإنما على أسس إحصائية بينت – أو هكذا

(1) في كتابه مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية *Essays in The Theory of Economic Fluctuations* – والذي سأشير إليه فيما بعد – يتناول د. كالكي Kalecki العلاقة بين الأجور الحقيقية والناتج في مقال بعنوان "توزيع الدخل القومي The Distribution of National Income". لكنه مهتم أساسا بالمشكلة الأخرى في مقاله المعنون: "النقود والأجور الحقيقية Money and Real Wages".

(2) كنا نعتبر أن مساهمات مارشال في التحقيقات الرسمية من (1886 إلى 1903) تشكل إلى جانب كتاب مبادئ علم الاقتصاد أهم وأقيم أعماله. وعندما أقرأ كتاب الأوراق الرسمية *Official Papers*، ثانيةً اليوم أتأكد من هذا. لكن الأوراق الرسمية الذي نشرته الجمعية الاقتصادية الملكية عام 1926، (ولا يزال حصول الأعضاء عليه ممكنا مقابل خمسة شلنات) لم يتم تداوله إلا قليلا مقارنة بأي من أعماله الأخرى.

رأي – أن الأجور في الأجل القصير أكثر جمودا من الأسعار. لقد كتب في مذكرته التمهيدية للجنة الذهب والفضة (الأوراق الرسمية، ص 19): "(أثناء الانخفاض البطيء أو المتدرج في الأسعار) يميل الاحتكاك القوي إلى منع الأجور النقدية في معظم الصناعات من الانخفاض بنفس سرعة انخفاض الأسعار، ويميل هذا بشكل غير محسوس تقريبا إلى رفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة وإلى تقليل التباين في الثروة. غالبا ما يتم تجاهل هذه المزايا لكنها كثيرًا ما تكون بنفس أهمية الشرور التي تنتج عن ذلك الانخفاض المتدرج للأسعار والذي يطلق عليه أحيانا كساد التجارة". وحين سأله السيد شابلن Chaplin، (المصدر السابق، ص 99) "أتعتقد أن الطبقات العاملة المشتغلة كانوا يكسبون أثناء فترة الكساد أكثر مما كانوا يكسبون من قبل؟" أجاب "أكثر مما كانوا يكسبون من قبل في المتوسط".

صار رأي مارشال أقل حسما فيما بعد كما يبدو من خطاب مهم أرسله مارشال إلى فوكسويل Foxwell [1] – الذي كان مقتنعا بقوة إلى حد ما بالرأي المضاد – بتاريخ أبريل 1897 (غير منشور حتى الآن)، وإن كان الاقتباس التالي يشير إلى موقفه العام تجاه ارتفاع الأسعار أكثر من موقفه تجاه تأثيرها علي الأجور الحقيقية بشكل خاص:

> تعلم أن آرائي بخصوص هذا الموضوع (أ) ليست جازمة تماما و(ب) أنني لا أدافع عنها بحرارة و(ت) أنها ليست قديمة جدا و(ث) أنها مبنية بشكل كامل على ملاحظات وحجج غير أكاديمية.
>
> من عام (68 إلى 77) كنت متبنيا بقوة وجهة النظر التي تدعو لها أنت الآن، لكن ملاحظة الأحداث في بريستول جعلتني أتشكك.
>
> في العام (85 أو 86) كتبت مذكرة للجنة المعنية بالكساد معبرا عن تفضيل بسيط لارتفاع الأسعار. لكنني درست الموضوع عن كثب في العامين التاليين فقد قرأت وحللت إفادات رجال الأعمال أمام تلك اللجنة، وبحلول الوقت الذي ظهرت فيه لجنة الذهب والفضة كنت قد تخطيت المرحلة الحرجة.
>
> قرأت الكثير عن الموضوع منذ ذلك الحين، وإن كان كل ما قرأت تقريبا

(1) كتب فوكسويل على الخطاب "مارشال – خطاب متميز جدا عن مسألة ارتفاع وانخفاض الأسعار وأمور أخرى".

ذو طبيعة غير أكاديمية. وكنت أفكر فيه أثناء جزء كبير من الإفادات التي قدمها رجال أعمال وعمال أمام لجنة العمالة. وعثرت على الكثير من الأمور الجديدة التي تعزز قناعتي الجديدة و لم أجد ما يزعزعها. ما زال أمامي الكثير لأتأكد إن كنت مصيبا، لكنني على يقين تام من أن الإفادات المطبوعة المقدمة لإثبات العكس في إنجلترا وأمريكا (لم أقرأ كثيرا عن الدول الأخرى) لا تثبت ما تدعي إثباته ولا ترد على حججي أو تستبقها بالطريقة البسيطة التي يبدو أنك تتخيلها.

بعد ذلك قليل بدأ مارشال العمل على إفادته أمام لجنة العملة الهندية والتي يبدو أنها جعلته يؤكد رأيه السابق. ونقرأ في السؤال رقم 11781 رأيه النهائي الذي توصل إليه بعد ترو وتفكير(1):

سأعترف بأنني كنت مقتنعا طوال عشرة أو خمسة عشر عاما منذ بدأت دراسة الاقتصاد السياسي بالمذهب الشائع القائل بأن ارتفاع الأسعار مفيد عموما لرجال الأعمال بشكل مباشر وللطبقات العاملة بشكل غير مباشر. لكنني غيرت وجهات نظري بعد ذلك، واطمأننت لآرائي الجديدة حين وجدتها منتشرة في أمريكا التي مرت أخيرًا بخبرات تشبه إلى حد ما الخبرات التي مرت بها انجلترا في بداية القرن. إن الأسباب التي جعلتني أغير رأيي كثيرة وقد عرضتها بشكل مطول إلى حد ما أمام لجنة الذهب والفضة. وربما علي أن أكتفي الآن بلفت انتباهكم إلى أن الجانب الإحصائي من المسألة في وضع مختلف الآن. إن الآراء الجازمة بأن ارتفاع الأسعار زاد من الأجور الحقيقية للعمال كانت منسجمة جيدا مع الرأي الشائع لدى الناس الذين لم يدرسوا الموضوع بشكل جيد، حتى إنها صارت مقبولة كحقيقة بديهية تقريبا، لكن خلال السنوات العشر الأخيرة تم عمل إحصائيات للأجور حتى الآن في دول بعينها وخاصة في إنجلترا وأمريكا حتى أننا أصبحنا قادرين على إخضاع هذه الحقيقة البديهية للاختبار. لقد جمعت عددًا كبيرًا من الحقائق لكن كل ما جمعته تقريبا مُتضمَن في هذا الجدول، وهو منسوخ من مقال

(1) الأوراق الرسمية، ص (284–288).

للسيد باولي في دورية *Economic Journal*، في ديسمبر الماضي. هذا الجدول عبارة عن ثمرة عمل استمر لعدة سنوات ويبدو بالنسبة لي حاسما تماما. إنه يجمع متوسط الأجور في انجلترا منذ عام 1844 إلى 1891 ثم يحسب القدرة الشرائية التي يمكن أن توفرها الدخول في أوقات مختلفة، ويوضح أن الارتفاع في الأجور الحقيقية بعد عام 1873، حين كانت الأسعار تنخفض كان أكبر مما كان عليه قبل عام 1873، حين كانت الأسعار ترتفع.

ويأتي بعد ذلك جدول من مقال البروفيسور باولي المنشور في هذه الدورية في ديسمبر 1898. أما استنتاج مارشال النهائي فتبلور في فقرة في كتاب مبادئ علم الاقتصاد (المجلد السادس، الفصل الثامن، فقرة 6):

"عندما ترتفع الأسعار، يصبح المنظم أكثر قدرة واستعدادا على دفع أجور عالية، وتميل الأجور للارتفاع. لكن الخبرة توضح أن الأجور (سواء كانت محكومة بسلالم متغيرة أم لا) نادرا ما ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، وبالتالي لا ترتفع بنفس نسبة زيادة الأرباح".

رغم أن مارشال قدم إفادته أمام لجنة العملة الهندية في عام 1899، تعود أحدث إحصائيات السيد باولي التي اعتمد عليها إلى عام 1891 (أو 1893 في أقصى تقدير). وأعتقد أنه من الواضح أن التعميم الذي توصل إليه مارشال كان قائما على خبرة السنوات من (1880 – 1886) التي أثبتت صحته. لو قسمنا الأعوام من (1880 – 1914) إلى فترات متعاقبة من الانتعاش والكساد، يبدو أن النتيجة العامة التي تسمح بالوقوف على اتجاه معين هي كالآتي:

		الأجور الحقيقية
1884-1880	انتعاش	تنخفض
1886-1884	كساد	ترتفع
1890-1886	انتعاش	ترتفع
1896-1890	كساد	تنخفض
1899-1896	انتعاش	ترتفع
1905-1899	كساد	تنخفض
1907-1905	انتعاش	ترتفع
1910-1907	كساد	تنخفض
1914-1910	انتعاش	ترتفع

وفقا لهذا، ينطبق تعميم مارشال على الفترات (1880 – 1884) ، (1884 – 1886) لكنه لا ينطبق على الفترات التالية[1]. يبدو أننا كنا نعيش طوال هذه السنوات بناء على تعميم لم ينطبق في الواقع فعلا إلا بشكل استثنائي من (1880 – 1886)، وهي الفترة التي أثرت بشدة في تكوين فكر مارشال بخصوص هذه المسألة، إلا أن هذا التعميم لم ينطبق في الواقع ولو لمرة واحدة في السنوات الخمسين التي مرت منذ بلوره مارشال. فوجهة نظر مارشال سادت إلى حد بعيد، ونُبذ رأي فوكسويل المضاد باعتباره هرطقة صادرة عن شخص مؤيد للتضخم. يجب ملاحظة أن مارشال قام بعرض تعميمه على أنه مجرد حقيقة إحصائية ملحوظة في الواقع، و لم يحاول دعمها بحجج استدلالية واكتفى بتفسيرها بأنها على الأرجح راجعة لكون الأجور أكثر جمودا من الأسعار. وأعتقد أن استمرارها كدوجما مقبولة بكل ثقة لدى جيلي يكمن في الدعم النظري الأكبر الذي حصلت عليه لاحقا.

قلت إن تعميم مارشال بقا غير مصحح حتى وقت قريب لكن هناك استثناء مهمًا من هذه المقولة. فقد أوضح البروفيسور بيجو في كتابه التقلبات الصناعية المنشور عام 1927 (ص 217) أن "الأنصاف العليا من دورات الأعمال كانت مرتبطة في المجمل بمعدلات أعلى من الأجور الحقيقية عن الأنصاف السفلى" وأورد لتدعيم رأيه هذا رسمًا بيانيًا كبيرًا الحجم للفترة من (1850 – 1910). لكن بعد ذلك، بدا أنه رجع إلى تعاليم مارشال في كتابه نظرية البطالة المنشور عام 1933 حيث كتب (ص 296):

> بشكل عام، يؤدي انتقال الجمود من معدلات الأجور الحقيقية إلى معدلات الأجور النقدية إلى تحرك المعدلات الحقيقية بطريقة لا تعادل وإنما تكمل التحركات في دالة الطلب الفعال. فمعدلات الأجور الحقيقية لا تعجز عن الانخفاض عندما ينخفض الطلب الحقيقي على العمالة فحسب، وإنما ترتفع بالفعل. وبالمثل، عندما ينمو الطلب الحقيقي على العمالة تنخفض معدلات الأجور الحقيقية.

(1) لقد جمعت هذا الجدول بشكل مستقل عن جدول السيد دانلوب (مصدر سابق، ص 419) على سبيل التحقق، لكن دوره الوحيد هو توكيد رؤيته الأكثر دقة. فوفقا له – بعد التخلص من الاتجاه – انخفضت الأجور الحقيقية 3 % في الانتعاش الذي بلغ ذروته في عام (1883 أو 1884) وارتفعت 2.7 % في الكساد الحادث من (1884 – 1886).

في ذلك الوقت تقريبا لفت السيد رويف Rueff الانتباه بنشر إحصائيات تدعي أنها توضح أن الارتفاع في الأجور الحقيقية مال للتماشي مع الارتفاع في البطالة. ويقول البروفيسور بيجو: إن هذه الإحصائيات باطلة لأن السيد رويف قسم الأجور النقدية على الرقم القياسي لأسعار الجملة بدلا من الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، ولا يتفق مع السيد رويف في أن الارتفاع الملحوظ في الأجور الحقيقية كان السبب الرئيسي لارتفاع البطالة الذي كان مرتبطا به. لكنه يختم رغم ذلك – وبناء على موازنة الاعتبارات المختلفة – بأنه "لا يمكن أن يوجد الكثير من الشك في أن هذا التيار الأخير سائد في المجتمعات الصناعية الحديثة (ذلك التيار المتمثل في ارتباط التحركات في الطلب الحقيقي بتحركات بالمعني العكسي في معدل الأجور الحقيقية التي يتعاقد عليها الناس)".

ومثل مارشال، بنى البروفيسور بيجو استنتاجه بالأساس على جمود الأجور النقدية نسبةً إلى الأسعار. لكن استعدادي لقبول التعميم السابق في الوقت الذي كنت أكتب فيه كتابي النظرية العامة جاء إلى حد بعيد تأثرا بأطروحة بديهية نالت القبول أخيرًا على نطاق واسع. تلك الأطروحة موجودة في مقال السيد ر. ف. كان عن "علاقة الاستثمار الداخلي بالبطالة" المنشور في عدد يونيو 1931، من دورية *Economic Journal*[1]. وبعبارة أخرى، بدت الحقيقة الإمبريقية المفترضة القائلة بأن الأجور الحقيقية تميل في الأجل القصير إلى التحرك في الاتجاه المضاد لمستوى الناتج متوافقة مع التعميمات الأكثر جوهرية القائلة بأن الصناعة تخضع لتزايد التكلفة الحدية في الأجل القصير، وأنه في أي نظام مغلق[2] في مجمله تكون التكلفة الحدية في الأجل القصير في جوهرها هي تكلفة الأجر الحدية، وأنه في الظروف التنافسية تكون الأسعار محكومة بالتكلفة الحدية. وبالطبع يتوقف كل هذا في الحالات الفعلية على عدة شروط، لكنه يبقى تعميما جديرا بالثقة بشكل عام.

أُدرك الآن أن هذا الاستنتاج أبسط من اللازم، ولا يسمح بتناول كل الحقائق

---

(1) في عدة مواضع، لكن انظر بالأخص ص (178 و 182). السيد كان هو أول من هاجم ربط المستوى العام للأسعار بالأجور بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها دائما مع مستوى أسعار سلع بعينها، أي تناوله كمشكلة طلب وعرض في الأجل القصير وليس كنتيجة لعوامل نقدية.

(2) سيتم تناول التعديلات الواجبة في حالة النظام غير المغلق أدناه.

المعقدة. لكنني لا زلت متمسكا بالبنية الأساسية لهذه الأطروحة، وأؤمن بأنها في حاجة للتعديل وليس للنبذ. ليس صحيحا أنني كنت ضحية سهلة للاستنتاج التقليدي لأنه وافق نظريتي. فهذا الاستنتاج كان غير ملائم لنظريتي، وذلك لأنه كان يميل لإبطال أثر القوى الأساسية التي كنت أتناولها، واضطرني لاستحداث بعض الشروط التي ما كنت سأحتاج لإزعاج نفسي بها لو تبنيت التعميم المضاد الذي فضله فوكسويل والسيد دانلوب والسيد تارشيس. وبوجه خاص لن يُنسى أبدا أن الاستنتاج التقليدي لعب دورا مهما منذ حوالي عشرة سنوات في النقاشات المتعلقة بأثر السياسات التوسعية على التشغيل في وقت لم أكن قد طورت فيه أطروحتي الخاصة في شكل مكتمل كما فعلت لاحقا. كنت أطرح بالفعل في ذلك الوقت أن التأثير الجيد للسياسة الاستثمارية التوسعية على التشغيل (وهي حقيقة لم ينكرها أحد) يرجع لتحفيزها الطلب الفعال. من ناحية أخرى، فسر البروفيسور بيجو والكثير من الاقتصاديين الآخرين هذا الأثر الملحوظ بالانخفاض في الأجور الحقيقية الناتج بشكل غير واضح عن ارتفاع الأسعار الناجم عن الارتفاع في الطلب الفعال. لقد طُرح أن السياسات الاستثمارية العامة (وكذلك التحسن في الميزان التجاري عن طريق التعريفة الجمركية) أحدثت أثرها عن طريق ما يمكن تسميته خداع الطبقات العاملة وإقناعها بقبول أجر حقيقي أقل، فأدت بهذه الوسيلة إلى نفس التأثير الإيجابي على التشغيل الذي كان سينتج –وفقا لهؤلاء الاقتصاديين– من هجوم أكثر مباشرةً على الأجور الحقيقية (مثلا عن طريق تخفيض الأجور النقدية مع تطبيق سياسة نقدية محسوبة بحيث تترك الأسعار بلا تغيير). فلو أنكرنا ميل الأجور الحقيقية للهبوط في فترات ارتفاع الطلب، لا بد أن يسقط هذا التفسير البديل بالطبع. ونظرا لأنني كنت أشترك في ذلك الوقت في الاعتقاد السائد بخصوص هذه الوقائع، لم أكن في وضع يسمح لي بإنكار هذا. لكن لو ثبت أن تبني التعميم المضاد صحيح، سيكون من الممكن تبسيط النسخة الأكثر تعقيدا من تفسيري الأساسي الذي دافعت عنه في كتابي النظرية العامة تبسيطًا كبيرًا[1]. وفي تلك الحالة ستصبح استنتاجاتي العملية أجدر بالقوة التي تتمتع بها. فلو كان باستطاعتنا المضي على طريق التشغيل الكامل أكثر مما كنت أفترض في السابق دون التأثير بشكل خطير

(1) وخاصة في الفصل الثاني والذي يعتبر أكثر جزء من كتابي في حاجة للمراجعة.

على الأجر الحقيقي في الساعة أو معدل الأرباح لكل وحدة من الناتج، لكان القلق الذي تسببه تحذيرات المعادين للتضخم أقل بكثير.

ورغم ذلك أعترف بأن علينا أن نتردد بعض الشيء، وأن نبحث أكثر فأكثر قبل نبذ الكثير جدا من استنتاجاتنا السابقة، والتي (لو أخضعت للشروط السليمة) تتمتع بدعم بديهي ونجحت لسنوات طوال في اختبار الخبرة العملية والتفكير الفطري. وبالتالي، أقترح[1] أن تسعى البحوث الإحصائية المقبلة لتحليل عناصر المشكلة بهدف معرفة النقاط التي تظهر عندها مواطن ضعف الأطروحة السابقة. توجد خمسة موضوعات تستحق كل منها الدراسة بشكل منفصل.

1

أولا، هل مقاييس الإحصائيات التي يعتمد عليها السيد دانلوب والسيد تارشيس دقيقة وموحدة في دلالاتها بما يكفي لتكون أساسًا لعملية استقرائية يعتمد عليها؟

على سبيل المثال، قام أحد المؤلفات الحديثة بتدعيم النتيجة التقليدية ليس باستخدام الاستدلال وإنما على أساس أحدث الإحصائيات المتوفرة، وهو المسح الاقتصادي العالمي *(37–1938) - World Economic Survey (1937–38)* الصادر عن عصبة الأمم والذي أعده السيد ج. إ. ميد J. E. Meade. والجزء التالي مأخوذ من صفحتي (54 و55) من ذلك العمل:

> بعد الكساد الكبير الذي تلا العام 1929، انخفض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفض سعر البضائع بسرعة. وفي معظم البلدان، انخفضت الأجور النقدية في الساعة مع انخفاض الطلب على العمالة كما يتضح من الرسم البياني في صفحة 52، لكن في كل الحالات كان الانخفاض في الأسعار أكبر بحيث ارتفعت الأجور الحقيقية في الساعة... (مشروح بعد ذلك أن هذا لم يكن صحيحا

(1) وذلك للإضافة إلى الموجز المفيد الذي قدمه السيد دانلوب في نهاية مقاله (مصدر سابق، ص 431–433).

بالنسبة للأجور الأسبوعية). ومنذ الانتعاش، يمكن ملاحظة عدة تحركات مضادة. في معظم البلدان، أدى الطلب المتزايد على السلع والخدمات إلى ارتفاع أسعار السلع بسرعة أكبر من الأجور النقدية في الساعة والأجر الحقيقي في الساعة انخفض... لكن في الولايات المتحدة[1] وفرنسا[2]، كان الارتفاع في الأجور النقدية سريعا جدا بين عامي (1936 و1937) حتى إن الأجر الحقيقي في الساعة استمر في الارتفاع. فعندما ترتفع الأجور الحقيقية في الساعة (أي عندما يكون الهامش بين أسعار السلع وتكلفة الأجر النقدي أقل إيجابية)، ويرجح أن يقوم أصحاب العمل بتخفيض حجم التشغيل الذي يعرضوه على العمال. وبينما كانت هناك بلا شك عوامل أخرى تؤثر على الطلب على العمالة، تتضح أهمية هذا العامل جيدا بالرسم البياني الموجود في صفحة 53. فبالنسبة لكل الدول الموضحة التي تتوافر معلومات عنها، أدي الانخفاض في أسعار السلع بين (1929 و1932) إلى ارتفاع في الأجر الحقيقي في الساعة والذي كان مصحوبا بانخفاض في التشغيل. (مُوضَح أن الخبرات كانت أكثر تنوعا في حالة الانتعاش).

توضح هذه الدراسة الجديرة ذات النطاق العالمي أن التعميميات الجديدة لابد أن تُقبل بشيء من التحفظ. على أية حال، يبين شكل الانتشار الذي وضعه السيد تارشيس والمطبوع أدناه (في دورية *Economic Journal*، مارس 1939) (ص 150) وجود رجحان أكيد في القسم الجنوبي الغربي والقسم الشمالي الشرقي ووجود معامل ارتباط عال، إلا أنه يتضمن عدد كبير من الحالات المتباينة ويُعتبر المدى المطلق لمعظمه صغير جدا، بالإضافة إلى وجود تجمعات واضحة إلى جوار خط الصفر تعبر عن تغيرات في الأجور الحقيقية. ينطبق هذا الكلام أيضا بدرجة كبيرة على النتائج التي توصل لها السيد دانلوب. تتعلق الأغلبية الساحقة من ملاحظات السيد تارشيس بتغيرات مقدارها أقل من 1.5%. في مقدمة كتابه

(1) (على الأرجح بسبب العهد الجديد).

(2) يُفسر هذا بأنه نتيجة لأسبوع العمل المكون من أربعين ساعة.

الأجور والدخل في المملكة المتحدة منذ *Wages and Income in 1860 the United Kingdom since 1860*، يشير البروفيسور باولي إلى أن هذا على الأرجح أصغر من هامش الخطأ في الإحصائيات التي من هذا النوع. ومما يدعم هذا الاستنتاج العام أن الأجور في الساعة هي المهمة في السياق الحالي لكن لا تتوفر إحصائيات دقيقة عنها[1]. علاوة على ذلك، يشرح السيد تارشيس في ملحق لتعليقه أن الأجور الحقيقية تميل للتحرك في نفس اتجاه الأجور النقدية، إلا أنهما يتحركان في الاتجاه المعاكس لمستوى الناتج المقاس بساعات التشغيل البشرية – وإن كان بدرجة خفيفة فقط. ويتضح من هذا أن نتيجة السيد تارشيس النهائية متسقة مع افتراضي الأصلي والذي كان يتعلق بالطبع بالأجور في الساعة. وبالتالي يبدو ممكنا – لو أخذنا نتائج السيد ميد في الاعتبار – أنني لم أكن مخطئا على نحو خطير في نهاية الأمر.

علاوة على ذلك، من المهم للأسباب التي ستُذكر فيما يلي أن نميز بين المشاهدات بناء على ما إذا كان المستوى المطلق للتشغيل جيدا بوضوح أم متواضعًا فحسب. قد يعني هذا أن بإمكاننا تحليل نتائجنا بحيث نحصل على تعميمين متمايزين بناء على المستوى المطلق الذي بلغه التشغيل. إن كنا سنقوم في المرحلة الحالية من البحث بعمل تعميم إحصائي واحد، أفضل أن يكون مفاده؛ أن التغيرات قصيرة الأجل في الأجور الحقيقية عادةً ما تكون صغيرة جدا مقارنة بالتغيرات في العوامل الأخرى حتى إننا لن نكون مخطئين كثيرا لو عاملنا الأجور الحقيقية على أنها ثابتة فعليا في الأجل القصير (وهذا تبسيط مفيد جدا لو كان مبررا)، وذلك بالنسبة للتقلبات التي تكون في نطاق المدى الذي كان معتادا في الفترات محل الدراسة والتي لم تصل أبدا لظروف التشغيل الكامل. وقد توصل د. كالكي بالفعل إلى الاستنتاج القائل بأن التغيرات في الأجور الحقيقية لا تكون عادةً عاملا مهما في التقلبات قصيرة الأجل حتى النقطة التي نقترب عندها من التشغيل الكامل، وذلك بناء على البحوث التي أجراها بنفسه [2].

---

(1) من الممكن أن السيد ميد كان أكثر نجاحا من السيد دانلوب في استخدام الأجور في الساعة، وأن هذا يفسر بعض التباين بين استنتاجاتهما.

(2) "محددات توزيع الدخل القومي The Determinants of Distribution of the National Income"، دورية *Econometrica*، أبريل 1938، ص 102 والمعاد طبعه حاليا في كتابه مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية.

2

هناك عامل معين كنا واعين به على الدوام لكننا قد نكون أبخسنا أثره الكمي قدره. فقد افترضت أطروحتنا – بشكل عام – أن العمالة تُكافَئ على أساس منتجها المجمع، أو على الأقل أن سعر السلع الأجرية يتحرك بنفس طريقة سعر الناتج ككل. لكن أحدًا لم يقل إن هذا كان هو الحال بالضبط أو أن هذا الاستنتاج أفضل من مجرد تقريب، فقد تكون نسبة السلع الأجرية – التي لا تكون المُنتَج الحالي للعمالة المعنية وأسعارها ليست محكومة بالتكلفة الحدية لهذا المُنتَج – نسبة كبيرة جدا لدرجة أنها تجعل التقدير التقريبي الذي توصلنا إليه غير جدير بالثقة. إن إيجار المساكن والسلع المستوردة في ظل معدل تبادل تجاري متغير أمثلة أساسية على هذا العامل. فلو كانت الإيجارات في الأجل القصير ثابتة، ومعدل التبادل التجاري يميل إلى التحسن مع ارتفاع الأجور النقدية وإلى التدهور مع انخفاضها، سيبطل استنتاجنا في الممارسة العملية رغم سلامة باقي افتراضاتنا.

اعتاد المرء في حالة هذا البلد أن يفترض أن هذين العاملين كانا يميلان في الواقع إلى إبطال أثر بعضهما، رغم أن العكس قد يكون صحيحا في الدول المتميزة بالمواد الخام. فالإيجارات ترتفع وتنخفض بنسبة أقل من الأجور النقدية لأنها مثبتة إلى حد كبير، أما سعر المواد الغذائية فيميل إلى الارتفاع أكثر من الأجور النقدية في فترات النشاط وينخفض أكثر منها في فترات الكساد. وعلى أية حال، يدعي كل من السيد دانلوب والسيد تارشيس أنه يوضح أن التقلبات في معدل التبادل التجاري (معدل التبادل التجاري الأجنبي في دراسة السيد دانلوب البريطانية، ومعدل التبادل التجاري بين الصناعة والزراعة في دراسة السيد تارشيس الأمريكية) ليست كافية للتأثير على الميل العام لنتائجهما رغم أنه من الواضح أنها تغيرها كميا بدرجة كبيرة[1]. ومع ذلك، من اللازم أن نحسب بشكل منفصل أثر الإنفاق على بنود مثل

(1) ارجع لدانلوب، مصدر سابق، ص 417.

الإيجار والغاز والكهرباء والمياه والنقل... إلخ، والتي لا تتغير أسعارها بشكل ملموس في الأجل القصير، قبل أن نصبح متأكدين. لو اتضح أن هذا العامل هو المفسر للنتائج، ستبقى بقية تعميماتنا الأساسية بلا تغيير. وبالتالي، من المهم لكي نفهم الوضع أن يحاول الإحصائيون حساب الأجور بالمنتج الفعلي للعمالة المعنية.

3

هل سببت المطابقة بين التكلفة الحدية وتكلفة الأجر الحدية خطأً مهما في هذا الصدد؟ طرحت في ملحق الفصل السادس من كتابي النظرية العامة للتشغيل أن هذه المطابقة خطيرة لأنها تتجاهل عاملا أسميته "تكلفة الاستخدام الحدية". لكن من غير المرجح أن هذا سيفيدنا في السياق الحالي. فتكلفة الاستخدام الحدية سترتفع على الأرجح عندما يكون الناتج في ازدياد، بحيث يمكن لهذا العامل أن يعمل في الاتجاه المعاكس لذلك المطلوب لتفسير مشكلتنا الحالية، وسيصبح سببا إضافيا لتوقع ارتفاع الأسعار أكثر من الأجور. ويمكن للمرء حقًا أن يتوقع على أسس عامة ارتفاع التكلفة الكلية الحدية أكثر – وليس أقل – من تكلفة الأجور الحدية.

4

هل افتراض ارتفاع التكلفة الحقيقية الحدية في الأجل القصير هو ما يجب أن نرتاب فيه؟ يجد السيد تارشيس جزء من التفسير في هذه النقطة، أما د. كالكي فيميل لاستنتاج أن التكلفة الحقيقية الحدية ثابتة تقريبا[1]. لكن هناك تمييزًا مهمًا علينا عمله. يجب أن نتفق جميعا على أننا لو بدأنا من مستوى من الناتج أقل من الطاقة الإنتاجية

(1) المصدر السابق.

بكثير - لدرجة أن حتى أكفأ المعدات والعمالة لا تكون مستخدمة إلا جزئيا - يمكننا أن نتوقع أن تنخفض التكلفة الحقيقية الحدية مع ارتفاع الناتج أو أن تبقى ثابتة في أسوأ الأحوال. لا بد أن تأتي نقطة معينة - قبل التشغيل الكامل للمعدات والعمالة بمدة طويلة - يتوجب عندها إدخال المعدات أو العمالة الأقل كفاءة في الخدمة أو تشغيل المؤسسة الكفوءة بأكثر من درجة كثافتها المثلى. وحتى لو وافق المرء على أن مسار منحنى التكلفة الحدية في الأجل القصير نازل إلى أسفل في امتداداته الأولى، فإن افتراض السيد كان بأن المنحنى يتجه لأعلى مع الوقت لا يمكن طرح أي اعتراضات معقولة عليه، وذلك بناء على أساليب التفكير العادية، بل وأن هذا يحدث في جزء من المنحنى وثيق الصلة بالأغراض العلمية. ولكي أقتنع بالتخلي عن هذا الافتراض أحتاج لمزيد من الأدلة المقنعة عن الموجودة حتى الآن.

ورغم ذلك، من المهم جدا من الناحية العملية أن يسعى الإحصائيون لتحديد مستوى التشغيل والناتج الذي يبدأ عنده منحنى التكلفة الحدية قصير الأجل للمُنتَج المُركَب في الاتجاه لأعلى، وكيف يرتفع بحدة بعد بلوغ نقطة الانعطاف لأعلى. فمعرفة هذا الأمر لا غنى عنها لتفسير دورة الأعمال. ولهذا السبب اقترحت فيما سبق أن يتم تصنيف ملاحظات الحركة النسبية للأجور الحقيقية والنقدية بشكل منفصل وفقا لمتوسط مستوى التشغيل الذي تم بلوغه.

قد يثبت حقا -على الأقل في حالة الإحصائيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة- أن مستوى التشغيل كان منخفضا في الغالبية الساحقة من الأوقات، حتى إننا كنا نحيا في معظم الأوقات على امتدادات المنحنى السابقة على بلوغ نقطة الصعود الحاسمة. وتجدر ملاحظة أن الأرقام الخاصة بأمريكا لدى السيد تارشيس تتعلق بالفترة من (1932 - 1938) فقط، وهي الفترة التي حدثت أثناءها بطالة شديدة في الولايات المتحدة بالنسبة للعمالة والمعدات أيضا. ولذلك، من المعقول جدا أن نفترض أن النقطة الحاسمة في منحنى التكلفة الحدية لم يتم بلوغها أبدا. من المهم أن نعرف إن كان هذا هو الحال. لكن هذه الخبرة يجب ألا تضللنا أو تدفعنا لافتراض أن الوضع يجب أن يكون هكذا بالضرورة، أو أن تجعلنا ننسى النظرية المختلفة تماما التي تصبح واجبة التطبيق بعد بلوغ نقطة التحول.

لو أن شكل منحنى التكلفة الحدية يُثبت حقا أننا نميل للعيش - في الظروف القائمة

حاليا – في معظم الأوقات على يسار نقطته الحاسمة وليس على يمينها، فإن هذا يعزز بشدة من الدعوة العملية لتبني سياسة توسعية مخططة. فالعديد من التحذيرات التي يجب مراعاتها بعد بلوغ هذه النقطة يمكن في تلك الحالة التغاضي عنها. لقد تبنيت افتراضا عاما مفاده؛ أننا غالبا ما نكون على يمين النقطة الحاسمة، ويعني هذا أنني أتناول الحالة التي يجب فيها التعامل بأقصى درجة من الحرص مع السياسة العملية التي دعوت لها. وبوجه خاص، يمكننا عندما نتخلى عن الافتراض الذي اعتبرته طبيعيا ومعقولا فيما سبق أن نهمل (في الوقت الحالي على الأقل) تحذيرات السيد د. هـ. روبرتسون التي أطلقها عن حق من المخاطر التي قد تنشأ عندما نشجع أو نسمح لنشاط النظام بالتقدم بسرعة شديدة على المنحدرات الصاعدة لأعلى في منحنى التكلفة الحدية نحو هدف التشغيل الكامل.

5

يبقى سؤال ما إذا كان الخطأ كامنًا في المطابقة التقريبية بين التكلفة الحدية والأسعار أم بالأحرى كامنًا في افتراض أنهما في علاقة تناسب بدرجة أو بأخرى فيما يتعلق بالناتج ككل، وبغض النظر عن كثافة الناتج. فربما تؤدي قوانين المنافسة غير الكاملة في النظام شبه التنافسي الحديث في التطبيق العملي إلى ارتفاع الأسعار بأقل من نسبة الزيادة في التكلفة النقدية الحدية حين يزداد الناتج وترتفع الأجور النقدية. ومن غير المرجح أن تكون الهوة الآخذة في الضيق كافية لمنع الانخفاض في الأجور الحقيقية في مرحلة كانت التكلفة الحقيقية الحدية فيها ترتفع بسرعة. لكنها قد تكون كافية لمعادلة الأثر الذي يحدثه ارتفاع بسيط في التكلفة الحقيقية الحدية على الأجور الحقيقية، بل وحتى لسيادة الموقف في الحالة التي يكون فيها منحنى التكلفة الحقيقية الحدية أفقيًا تقريبا في جزء كبير من طوله المعني.

من الواضح أنه يمكن إيجاد عامل كهذا، وقد يكون بمعنى ما مجرد امتداد لجمود الأسعار الذي تناولناه في النقطة رقم 2 فيما سبق. وبغض النظر عن الأسعار الثابتة

فعليا في الأجل القصير، من الواضح أن هناك أسعار كثيرة أخرى تكون أقل أو أكثر جمودا لأسباب متعددة. لكن هذا العامل يصبح مهمًا عندما يرتفع الناتج بقدر ما يؤثر متوسط التكلفة في الأجل الطويل على السياسات التسعيرية للمنتجين، ويشجعهم على استغلال الفرص التي تطرحها أمامهم عيوب المنافسة، وبقدر ما يكون المنتجون أقل اهتماما من الاقتصاديين بتكلفتهم الحدية في الأجل القصير. من النادر حقا أن يفترض أي شخص من غير الاقتصاديين أن السعر تحكمه بالأساس التكلفة الحدية. فمعظم رجال الأعمال يُفاجأون بالاقتراح المتمثل في أن ما يجب أن يحكم سياساتهم التسعيرية هو حساب دقيق للتكلفة الحدية في الأجل القصير أو للعائد الحدي. ويقولون إن هذه السياسة ستصل بكل من يطبقها إلى الإفلاس. ولو كان صحيحا أنهم يقومون بالإنتاج في معظم الوقت على نطاق تنخفض فيه التكلفة الحدية مع زيادة الناتج لكانوا مصيبين بلا شك، فما كانوا سيتمكنون من جمع حتى ما يقرب من مصروفاتهم العامة إلا في حالات نادرة. ومن المتوقع طبعا أن يفترض المنتِج تناقص متوسط التكلفة في الوضع العادي وأن يتأثر بهذا الافتراض في سياسته التسعيرية، حتى لو كانت تكلفته الحدية ترتفع في الأجل القصير. وهكذا يتركز مجهود المنتِج في الحفاظ على الأسعار عندما ينخفض الناتج، أما حين يرتفع الناتج فيمكنه أن يرفعها بأقل من مجمل الكمية المطلوبة لمعادلة التكاليف الأعلى بما فيها الأجور الأعلى. ومن شأنه أن يعترف بأن هذه السياسة – والتي يعتبرها السياسة المعقولة والحكيمة والأبعد نظرا – ينتهي دورها عندما يبلغ صعود النشاط الاقتصادي أوجه، وتغمره الطلبات التي لا يستطيع توفيرها، لكن حتى في هذه الحالة يبقي متوجسًا من التبعات النهائية لاضطراره الابتعاد عن السياسة الصحيحة والمعقولة المتمثلة في تحديد أسعاره بالرجوع لمصروفاته العامة في الأجل الطويل بالإضافة إلى تكاليفه الجارية. فالمنافسة المنظمة جيدا تتشكل في رأيه من إحداث الضغط المناسب بهدف ضمان توافق الأسعار والتكلفة المتوسطة في الأجل الطويل. ينزعج المنتِج من الرأي القائل إنه يصبح من دعاة الاحتكار الخطرين أعداء المجتمع كلما سعى (بالاتفاق الصريح أو الضمني مع منافسيه) لمنع الأسعار من اللحاق بالتكلفة الحدية قصيرة الأجل مهما كانت بعيدة عن متوسط التكلفة في الأجل الطويل، ويعتبر هذا الرأي كارثيا. (إن إخفاق المرحلة الأخيرة من العهد الجديد في الولايات المتحدة – بخلاف المرحلة الأولى التي ينطبق عليها العكس – في التمييز بين اتفاقيات الأسعار الهادفة لإبقاء

الأسعار في علاقة سليمة مع متوسط التكلفة في الأجل الطويل واتفاقيات الأسعار الهادفة لتحقيق ربح احتكاري يزيد على متوسط التكلفة في الأجل القصير هو أكثر شيء يزعج المنتجين ويشعرهم بالظلم).

ونظرا لأن السياسة المستقرة لرجال الصناعة هي الرضا بربح إجمالي أقل لكل وحدة من الناتج عندما يكون الناتج في ازدياد عما يرتضيه حين يكون الناتج في انخفاض، ليس من المستبعد أن تكون هذه السياسة فعالة جزئيا على الأقل. سيكون من المفيد جدا لو تمكن الإحصائيون من توضيح الطريقة التي يتغير بها الربح الإجمالي لكل وحدة من الناتج في الصناعات المختلفة بالتفصيل مع تغير النسبة بين الناتج الفعلي وطاقة الإنتاج القصوى. ويجب أن تميز مثل هذه الدراسة – إن أمكن – بين أثر ارتفاع الناتج على ربح الوحدة وأثر ارتفاع التكاليف في صورة أجور نقدية أعلى ونفقات أخرى. ولو اتضح أن ارتفاع الناتج يميل في ذاته إلى التقليل من ربح الوحدة، فإن السياسة المقترحة أعلاه تكون واقعية ومقبولة أيضا. لكن لو كان الانخفاض في ربح الوحدة يبدو على أنه نتيجة لميل الأسعار لإبطال أثر التكاليف الأعلى تماما بغض النظر عن التغير في مستوى الناتج، يكون ما لدينا إذن مجرد مثال على جمود الأسعار الناشئ عن عدم اكتمال المنافسة الأصيل في ظروف السوق. وللأسف غالبا ما يكون من الصعب أو المستحيل التمييز بوضوح بين آثار هذين العاملين نظرا لأن ارتفاع التكاليف النقدية وارتفاع الناتج يحدثان معا بشكل عام.

تؤكد إحدى الظواهر الإحصائية المعروفة جيدا والتي كان من اللازم أن تجعلني حذرا من احتمالية ثبات أو تناقص – وليس ارتفاع – الربح لكل وحدة من الناتج عندما يرتفع الناتج. وأعني بهذا أن النسبة من الناتج القومي التي تذهب للعمال مستقرة وبغض النظر على ما يبدو عن مستوى الناتج ككل، وعن المرحلة القائمة من دورة الأعمال. هذه الحقيقة واحدة من أكثر الحقائق إدهاشًا – وهي مثبتة جيدا – في مجال الإحصائيات الاقتصادية بأكمله بالنسبة لبريطانيا العظمى وللولايات المتحدة أيضا. وأعتقد أن الأرقام التالية توجز الحقائق التي لا خلاف عليها[1]:

(1) الأرقام الخاصة ببريطانيا قائمة على كتاب السيد كولن كلارك الإنفاق والدخل القومي *National Income and Outlay*، والأرقام الخاصة بأمريكا قائمة على كتاب د. كينج King الدخل القومي وقوته الشرائية *National Income and its Purchasing Power(1909 – 1928) – (1928 – 1909)* وكتاب د. كوزنتز الدخل القومي والتكوين الرأسمالي(1919 – 1935) – *The National Income and Capital Formation (1919 – 1935)*. لكن في كلتا الحالتين استخدمت النسخة المنقحة قليلا من الأرقام التي أعدها د. كالكي وقدمها في كتابه مقالات في نظرية التقلبات الاقتصادية، ص (16 و17).

الحصة النسبية للعمالة اليدوية في الدخل القومي لبريطانيا العظمى[1]							
1911	40.7	1924	43	1928	43	1932	43
		1925	40.8	1929	42.4	1933	42.7
		1926	42	1930	41.1	1934	42
		1927	43	1931	43.7	1935	41.8

الحصة النسبية للعمالة اليدوية في الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية[2]							
1919	34.9	1923	39.3	1927	37	1931	34.9
1920	37.4	1924	37.6	1928	35.8	1932	36
1921	35	1925	37.1	1929	36.1	1933	37.2
1922	37	1926	36.7	1930	35	1934	35.8

تبدو التقلبات في هذه الأرقام من عام لآخر ذات طبيعة عشوائية ولا تقدم بالتأكيد أي إشارات ذات دلالة على وجود أي ميل للتحرك ضد العمالة في سنوات ارتفاع الناتج. ومن أكثر ما يلفت النظر استقرار النسبة لكل دولة، ويبدو أن هذا ظاهرة طويلة الأجل، وليست قصيرة الأجل فحسب[3]. علاوة على ذلك، سيكون من المفيد معرفة ما إذا كان الفرق بين النسبة في بريطانيا والنسبة في أمريكا راجع إلى اختلاف في أساس الحساب المستخدم في مجموعتي الإحصائيات هذه أم إلى فرق كبير في درجات الاحتكار السائدة في البلدين أم إلى ظروف تقنية.

على أية حال، لا تدعم هذه الحقائق الافتراضات السائدة حديثًا بخصوص التحركات النسبية للأجور الحقيقية والناتج ولا تتماشى مع فكرة وجود أي ميل واضح لزيادة ربح الوحدة مع ارتفاع الناتج. تبقى النتيجة حقا كمعجزة إلى حد ما حتى في ضوء الاعتبارات السابقة. فحتى لو كانت السياسات السعرية من شأنها

(1) باستثناء موظفي البيع في متاجر التجزئة.

(2) بما في ذلك موظفي البيع في متاجر التجزئة.

(3) ذكر د. باولي أن هذه الحصة كانت 41.4 في بريطانيا العظمى سنة 1880. وقال لي د. كالكي إنه لو تم تعديل هذا الرقم ليصبح قابلا للمقارنة مع الأرقام الواردة فيما سبق سيصبح 42.7، وهو ما يوضح استقرارا غير عادي في النسبة على مدار فترة لا تقل عن 55 سنة تغير خلالها كل شيء آخر تقريبا بسبب المعرفة.

أن تسبب انخفاض ربح الوحدة في نفس الظروف التي ترتفع فيها التكلفة الحقيقية الحدية، لماذا يجب أن ترتبط الكميتان بطريقة تجعل حركة أحدهما تبطل أثر حركة الأخرى تماما تقريبا، وبغض النظر عن العوامل الأخرى؟ لقد طرحت أخيرًا على الباحثين الدارسين في كامبريدج مشكلة تفسير هذه المعضلة أو *ἀπορία*، كما كان يسميها إدچوورث. والوحيد الذي طرح حلاً كان د. كالكي في مقاله شديد الذكاء المنشور في دورية *Econometrica*[1]. يستخدم د. كالكي أسلوب تحليلي مبتكر تماما في البحث في تناول المشكلة التوزيعية الموجودة بين عناصر الإنتاج في شروط المنافسة غير الكاملة، وهو ما قد تثبت أهميته كعمل رائد. لكن النتيجة الأساسية هي التي أشرت إليها فيما سبق، ود. كالكي لا يحرز – على حسب فهمي – أي تقدم باتجاه تفسير ضرورة تعادل التغيرات المقابلة في درجة عدم اكتمال المنافسة مع أثر التغيرات الأخرى بالضبط عندما يحدث تغير في نسبة الناتج الفعلي إلى طاقة الإنتاج القصوى. وهو لا يفسر أيضا لماذا يجب أن يكون توزيع المنتَج بين رأس المال والعمال مستقرا في الأجل الطويل إلا باقتراح أن التغيرات في نوع واحد غالبا ما تؤدي لإبطال أثر التغيرات في الآخر، لكن من المدهش جدا أنه كان من اللازم – بأخذ كل العوامل في الاعتبار – أن توجد درجة ثابتة من الاحتكار طوال السنوات العشرين الماضية أو أكثر قليلا. إن تفسيره يقوم على الافتراضات القائلة بأن التكلفة الحقيقية الحدية ثابتة، وأن درجة عدم اكتمال السوق تتغير في الاتجاه المعاكس للناتج، وإن كان هذا التغير يَبطُل أثره بالضبط لأن أسعار المواد الخام الأساسية (التي يشتريها النظام من الخارج) نسبة إلى الأجور النقدية ترتفع وتنخفض مع الناتج. لكن لا يوجد سبب واضح يفسر لماذا يجب أن تُبطل هذه التغيرات أثر بعضها بهذه الدرجة الكبيرة. ويبدو أنه لكي نبقى في أمان علينا ألا نفترض أن التكاليف الحقيقية الحدية ثابتة، وإنما أن نستنتج أن الناتج عندما يتغير في الواقع الفعلي يكون من شأن التغير في درجة عدم اكتمال السوق أن يعادل مجموع تأثير التغيرات التكاليف الحدية، وتأثير التغيرات في أسعار المواد المشتراة من خارج النظام نسبةً إلى الأجور النقدية. وربما نلاحظ أن أطروحة د. كالكي تفترض وجود تغير مضاد في درجة عدم اكتمال المنافسة (أو في الدرجة التي يستفيد بها المنتجون منها) عندما يرتفع الناتج عما كان يتوقعه السيد

(1) أبريل 1938، "محددات توزيع الدخل القومي"، والمعاد طبعه حاليا في كتابه المشار إليه فيما سبق.

ر. ف. هارود في دراسته عن دورة الأعمال *The Trade Cycle*. توقع السيد هارود في تلك الدراسة حدوث زيادة، أما هنا فيبدو أن الثبات أو الانخفاض هو ما يشار إليه. ونظرا لأن السيد هارود يقدم أسسا لاستنتاجاته تعتبر مقبولة بشكل مبدئي، فإن هذا سبب إضافي يدفعنا لمحاولة وضع الموضوع تحت اختبار إحصائي أكثر حسما[1].

ولعرض المسألة بدقة أكبر، لدينا خمسة عوامل تتقلب في الأجل القصير مع مستوى الناتج:

1- سعر السلع الأجرية بالنسبة إلى سعر المنتج.
2- سعر السلع المشتراة من خارج النظام بالنسبة إلى الأجور النقدية.
3- تكلفة الأجر الحدية.
4- تكلفة الاستخدام الحدية (أؤكد على أهمية إدراج هذا العامل لأنه يساعدنا على خلق صلة بين زيادة الناتج حتى الطاقة الإنتاجية القصوى في الأجل القصير وزيادة الناتج التي تتضمن الارتفاع على الطاقة القصوى المفترضة في ظروف الأجل القصير).
5- درجة عدم اكتمال المنافسة.

ويبدو أن هذه العوامل لو أخذت بالاقتران مع بعضها - ولأسباب ليست واضحة تماما حتى الآن - ليس لها تأثير ملموس على توزيع الدخل الناشئ من الناتج بين العمالة ورأس المال. وأيا كان ما سيظهره البحث الأكثر اكتمالا في المشكلة، من الثابت أن السيد دانلوب والسيد تارشيس ود. كالكي قدموا لنا الكثير لنفكر فيه، وزعزعوا بشكل خطير الافتراضات الأساسية التي قامت عليها نظرية التوزيع في الأجل القصير حتى الآن. يبدو أنه من الأفضل لأسباب عملية استخدام مجموعة أخرى من التبسيطات غير التي كانت متبناه حتى الآن. وحتى يحدث ذلك، ما يطمئنني هو أن استنتاجاتهم تميل لتأكيد الفكرة القائلة بأن؛ أسباب التقلب في الأجل القصير لا بد أن توجد في التغيرات في الطلب على العمل وليس في التغيرات في سعر عرضه

(1) يتسق استنتاج د. كالكي مع أطروحة البروفيسور بيجو في كتابه التقلبات الصناعية (الكتاب الأول، الفصل الثامن عشر) حيث تُقدم الأسباب التي تجعلنا نتوقع استفحال نواقص المنافسة في حالات الكساد.

الحقيقي. إلا أنني مستاء قليلا من تعرضي أنا بالذات للنقد لأنني أذعنت بعض الشيء لوجهة النظر الأخرى عن طريق الاعتراف بأن سعر العرض الحقيقي للعمالة سيتغير في الواقع في الاتجاه الذي تفترضه النظرية التي أعارضها عندما تكون التغيرات في الطلب الفعال (والتي أعتبرها أنا شخصيا مهمة) قد أحدثت تغيرا في مستوى الناتج، وكأنني كنت أول من فكر في تعميم الاستنتاج الموجود منذ خمسين عاما، والقائل بأن زيادة الناتج – بعد التخلص من هذا الاتجاه – عادةً ما تكون مرتبطة بانخفاض الأجر الحقيقي.

رغم ذلك، أطالب بألا نكون متسرعين في مراجعاتنا، فمن الضروري عمل المزيد من البحوث الإحصائية قبل أن يتوفر لدينا أساس راسخ من الحقائق التي يمكن بناء نظريتنا الخاصة بالأجل القصير عليه. إننا على الأخص في حاجة لمعرفة ما يلي:

1– كيف يتغير الأجر الحقيقي في الساعة في الأجل القصير ليس فيما يتعلق بالأجر النقدي فحسب وإنما فيما يتعلق أيضا بنسبة الناتج الفعلي المئوية من الناتج عند الطاقة القصوى.

2– كيف تتغير القوة الشرائية للأجر النقدي الصناعي معبرا عنه بمنتجه الخاص عندما يتغير الناتج.

3– كيف يتغير الربح الإجمالي لكل وحدة من الناتج (أ) عندما تتغير التكاليف النقدية و(ب) عندما يتغير الناتج.

ج. م. كينز

دليل المصطلحات

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

نبــذة عن المترجمة

إلهام عيداروس من مواليد القاهرة عام 1980، تخرجت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وحصلت على ماجستير القانون الدولي لحقوق الإنسان من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. اشتركت في عدد من المشاريع البحثية في جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية، وكتبت مقالات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مطبوعات مصرية منها "أحوال مصرية" و"عدالة... حرية"، ولها تحت الطبع عدد من الترجمات منها كتاب "لغة مقدسة وناس عاديون" لنيلوفر حائري -المركز القومي للترجمة - القاهرة.

النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود

في عام 1936، نشر كينز الكتاب الأكثر إثارة من بين كل ما كتب الاقتصاديون في جيله: النظرية العامة، فكما هو معروف لكل الاقتصاديين، اجتاز هذا الكتاب كل العقبات والنقاشات التي عقدت حوله فقد اقترح منهجًا جديدًا لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي ومشاكل التشغيل والبطالة وأسباب التضخم. استمر الجدال حول الكتاب حتى وفاته ولا يزال حتى الآن. وبالرغم من كل ما كُتب طوال تلك السنوات، فإن كينز وكتابه لا يزالان يمثلان نقطة التحول الفاصلة بين علم الاقتصاد القديم والجديد والتي يجب أن يستلهمها مختلف أجيال الاقتصاديين، ويتخذوها نقطة الانطلاق نحو أي محاولات جديدة في تطوير عملهم.

ISBN 9789774900396
9 789774 900396

دار العين للنشر

كلمة
KALIMA

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة